المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

الدراسات العليا – قسم النحو والصرف

حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب

للشيخ محمود بن الحسين الحاذقي

المعروف بالصادقي الكيلاني (ت٩٧٠هـ)

«دراسة وتحقيق»

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو

إعداد الطالب:

عايض سعيد مانع القرني

إشراف الدكتور:

سعد حمدان الغامدي

١٤٢٠هـ

القسم الأول:

الدراسة

مقدِّمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فبعد أن أنهيت السَّنة المنهجيَّة لمرحلة الماجستير بكليَّة اللُّغة العربيَّة (جامعة أم القرى) كان هاجسي وهمِّي أن أجد الموضوع المناسب لإتمام هذه المرحلة. وبعد أن بحثت ما وسعني ذلك، وقعت يدي على مخطوط في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، وكان هذا المخطوط هو: «**حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب**» لمحمود بن الحسين الحاذقي الكيلاني، المشهور بـ(ملا صادق الكيلاني)، فاستحسنتها، وأزمعت على تحقيقها؛ للأسباب التالية:

١- كون هذه الحاشية على متن نحويٍّ، شُغل به كثيرٌ من النُّحاة لجودته ما بين شارح وناظم ومُحَشٍّ.

٢- عناية الكيلاني بجانب لم يعره كثير من شرَّاح الكافية العناية الكافية مثلما عنوا بالمسائل النحوية، وهو: الحدود النحويَّة لدى ابن الحاجب.

٣- كون هذه الحاشية أنموذجًا للدَّرس النحويِّ في القرن العاشر المنحاز إلى الجانب المنطقي، الذي أُسْبِغَ على النحو في القرون المتأخرة مما جعل هذا اللون من التأليف مكمِّلاً للجهود المثمرة عبر تأريخ النحو العربي.

٤- رغبةً في المساهمة بجهد المقلِّ بإخراج كتاب من كتب التراث العربي التي بذل فيها الكثير من الجهد والوقت.

لهذا كلِّه قمت بتحقيق هذه الحاشية، ودراستها، من أجل إكمال مرحلة الماجستير.

وقد قسمت هذه الرسالة إلى قسمين:

القسم الأوَّل: قسم الدِّراسة، ويشمل: مقدمة وتمهيدًا وثلاثة فصول وخاتمة.

١- المقدِّمة: ذكرت فيها أسباب اختياري لهذا الموضوع، ومنهجي في الدِّراسة والتحقيق.

٢- تمهيد، ويشمل:

أ- ترجمة موجزة لابن الحاجب.

ب- الكافية: ترتيبها وشروحها.

٣- الفصل الأول، ويشمل: ترجمة المؤلف [حياته ومؤلفاته].

٤- الفصل الثاني، وفيه تحدثت عن الحاشية: الدافع إلى تأليفها، ومصادرها، ومنهج الكيلاني فيها، ويشمل ذلك: كلامه في الحدود، وإشارته إلى مذاهب النحاة.

٥- الفصل الثالث: الكيلاني، مواقفه واختياراته، ويشمل:

أ- موقفه من ابن الحاجب.

ب- موقفه ممن سبقه من النُّحاة.

ج- إشاراته إلى مصطلحات السماع والقياس والإجماع.

د- شواهد الحاشية.

٦- الخاتمة: بينت فيها بعض المآخذ على الحاشية.

القسم الثاني: قسم التحقيق، ويشمل:

١- منهج التحقيق.

٢- وصف المخطوط.

٣- نماذج مصورة من المخطوط.

٤- النصّ المحقق.

وأتبعت ذلك بالفهارس الفنية، وتشمل: الآيات القرآنية، والحديث الشريف، والأثر والأمثال، والشعر والرَّجز، والكتب الواردة في النَّصّ، والأعلام، والجماعات، والمصطلحات المنطقيَّة.

وأتقدم هنا بالشكر إلى كلٍّ من ساندني في بحثي هذا، أو كان له فضل عليّ بعد الله، مبتدئًا بجامعة أم القرى ممثّلة في كُلّية اللُّغة العربية (قسم الدراسات العليا) التي أتاحت لي فرصة هذه الدراسة، ولا يفوتني أن أشكر من كان له في بداية عملي في هذا البحث يدُ العون والمساعده، الأستاذ الدكتور: السيد تقي عبد السيد، الذي أشرف على المرحلة الأولى منه، وأسأل الله أن يجزل له الثواب، أمَّا شيخي وأستاذي الدكتور: سعد حمدان الغامدي، فأجدني عاجزًا عن شكره، على ما وجدته عليه، من تسديد عجزٍ، وإكمال ناقص، وصدقٍ في التوجيهات، وفائدة في التوصيات، فطالما كان معينًا لي بعد الله، في شرح ما غمض عليّ في هذا البحث، فله منّي جزيل الشكر، ومن الله الثواب على صنيعه، وكذلك أشكر الأصدقاء الذين ما فتئوا يسألون عن دراستي بحرص الزمالة والأخوة، وعلى رأسهم الأستاذ/ ناصر الغامدي، الذي أمدَّني ببعض المخطوطات والمراجع، مما أفادني في دراستي، حفظه الله ورعاه.

وبعد:

فهذا جهد المقلّ، فإن وُفّقت فيه، فذلك توفيق الله لعبده، وإن أخفقت فذلك منّي، ومن تقصيري. أسأل الله التوفيق والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

(تمهيد)

حياة ابن الحاجب

اسمه ونسبه:

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدِّين المالكي المصري، كنيته أبو عمر، ولقبه ابن الحاجب[١].

كان أبوه كرديًّا صاحبًا للأمير عزّ الدِّين موسك الصّلاحي[٢].

مولده ونشأته:

ولد في (أَسْنَا) وهي بليدة صغيرة من أعمال القوصيَّة بالصَّعيد الأعلى من مصر[٣] سنة (٥٧٠هـ).

عاش مع والده في بلاط الأمير عزّ الدين الصلاحي، الذي كان يشغل مركز الحاجبية في ديوانه، ثم أرسله أبوه لطلب العلم في القاهرة، فاشتغل بحفظ القرآن الكريم، والفقه على مذهب الإمام مالك، والعربية والقراءات على يد الشاطبي، والأصول، فأتقن ذلك كلّه.

ارتحل إلى دمشق عدّة مرات أثناء إقامته في القاهرة، كان أخرها عام (٦١٧هـ)[٤]. تصدَّر للتدريس بالمدرسة الفاضلية، ثمَّ استقرَّ في دمشق مدرِّسًا للمذهب المالكي، وشيخًا لطلبة العلم في القراءات والعربيَّة[٥].

---

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: (٢٤٨/٣)، سير أعلام النبلاء: (٢٦٤/٢٣)، الطالع السعيد: (٣٥٢)، البداية والنهاية: (١٧٦/١٣).

(٢) وفيات الأعيان: (٢٤٨/٣)، الطالع السعيد: (٣٥٦).

(٣) شذرات الذهب: (٢٣٤/٥).

(٤) ذيل الروضتين: (١٨٢).

(٥) وفيات الأعيان: (٢٤٩/٣)، البداية والنهاية: (١٧٦/١٣).

وفي عام (٦٣٣هـ) رحل إلى الكرك معلمًا للملك النّاصر، لكنّه لم يستمر؛ إذ وقف مع الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام في إنكاره على الصالح إسماعيل بن أبي الجيش صاحب دمشق سوء سيرته وتقاعسه عن مقاتلة الصليبيين، والتصالح معهم، فأمرهما بالخروج من البلدة، وكان ذلك عام (٦٣٨هـ)(١).

وأخيرًا انتقل إلى الإسكندرية، ولم يطل به العمر؛ إذ وافاه الأجل عام (٦٤٦هـ)(٢).

شيوخه:

تلمذ ابن الحاجب على عدد من علماء عصره في علوم شتى، كان من أشهرهم:

★ الشاطبي: القاسم بن فُيُرَّة بن خلف المقرئ الضّرير صاحب (حرز اللأماني) ت(٥٩٠هـ)(٣).

★ أبو الفضل الغَزْنَوي: محمد يوسف بن علي بن شهاب الدين، ت(٥٩٩هـ)(٤).

★ البُوصِيري: أبو القاسم هِبَة الدِّين علي بن مسعود الأَنْصَاري، الكاتب الأديب، ت (٥٩٨هـ)(٥).

تلاميذه:

تتلمذ على ابن الحاجب عدد كبير من أبناء عصره من أشهرهم:

★ الملك الناصر: داود ابن الملك النّاظم، كان ملك دمشق، ثم انتزع عمُّه منه الملك، وبقي على الكَرْك ونابلس، وقد نظم ابن الحاجب له الكافية، بعد قراءتها عليه، ت(٦٥٥هـ)(٦).

---

(١) البداية والنهاية: (١٣/١٧٦).

(٢) وفيات الأعيان: (٣/٢٥٠).

(٣) حسن المحاضرة: (١/٤٩٦ – ٤٩٧).

(٤) حسن المحاضرة: (١/٤٩٨).

(٥) الطالع السعيد: (٣٥٣).

(٦) البداية والنهاية: (١٣ /١٩٨).

★ جمال الدِّين ابن مالك: محمد بن عبد الله الطائي الجيَّاني، ت(٦٧٢هـ)[1].

★ الرّضي القسطنطيني: أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوي، ت(٦٩٥هـ)[2].

★ زين الدين المعروف بابن الرعَّاد: محمد بن رضوان بن إبراهيم العُذْري المحلّي، ت(٧٠٠هـ)[3].

مؤلفاته:

ترك ابن الحاجب عددًا من المصنفات في العربية والأصول، وقد لاقت هذه المصنفات عنايةً ممن خلفه من العلماء؛ إذ اهتموا بأكثرها، شرحًا وتعليقا وتحشية، ومن تلك المصنفات:

(١): الأمالي النحوية: وهي عبارة عن أمالٍ في بعض الآيات القرآنية، وما فيها من مسائل نحوية، وأبيات من شواهد المُفَصَّل، ومن شعر المتنبي.

وقد تمَّ طباعتها محققة من قبل هادي حسن حمُّودي عام (١٤٠٢هـ).

(٢): الإيضاح في شَرْح المُفَصَّل: وهذا الكتاب من أهم شروح المُفَصَّل، وقد طبع في بغداد بتحقيق د. موسى بناي العليلي.

(٣): الشافية: وهو كتاب في علم التصريف، يتميّز بشموله وإحاطته على صغر حجمه، وقد اهتمّ بشرحه عدد من العلماء، كان من أشهرهم الرَّضي الأَسْتَرَبَاذِيّ[4]، ت(٦٨٦هـ). وهو محقق مطبوع، حققه حسن أحمد العثمان مع الوافية نظم الشافية عام (١٤١٥هـ).

(٤): الكافية: وهو متن في النّحو، لم يجد كتابٌ ما وجده هذا المتن من العناية والشروح، وكتابنا هذا واحدٌ منها، وقد طبع طبعات عديدة، كان آخرها بتحقيق د. طارق نجم عبد الله، في جدة عام (١٤٠٧هـ).

---

(١) شرح المقدمة الكافية: (١ /٣٣).

(٢) بغية الوعاة: (١/١٠٣).

(٣) الدرر الكامنة: (٤ / ٦٠).

(٤) طبع هذا الكتاب طبعات عديدة أولها في طهران عام (١٢٧١هـ)، وآخرها في ليبيا، جامعة بنغازي، بتحقيق يوسف حسن عمر.

(٥): مختصر المنتهى (منتهى الوصول في علمي الجدل والأصول): وهو مقدِّمة في أصول الفقه. طبع في لبنان عام (١٤٠٥هـ).

(٦): شرح الوافية نظم الكافية: طبع في مطبعة الآداب في النجف الأشرف في العراق عام (١٤٠٠هـ) بتحقيق د. موسى بناي العليلي.

(٧): شرح الكافية: وهو شرح للمتن الذي وضعه، وقد طبع في دار الطباعة العامرة في إستانبول سنة (١٣١١هـ)، كما حققه رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر د. جمال مخيمر، ونشرته مكتبة الباز في مكة المكرمة عام (١٤١٨هـ).

(٨): القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية، طبع مكتبة المنار في الأردن عام (١٤٠٥هـ) بتحقيق د. طارق نجم عبد الله.

(٩): منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، وقد طبع مرتين، الأولى في إستانبول عام (١٣٢٦هـ)، والثانية في بيروت عام (١٩٨٥م).

وقد ذُكر لابن الحاجب كتب أخرى، ما زال بعضها مخطوطًا في مكتبات العالم.

الكافية:

عُني النُّحاة بشرح الكافية لما تتمتع به من صفات لم تتوفر في غيرها، فبعد أن ذاعت شهرة المفصَّل بين النحاة في عصره، وتداولوه بالعناية والاهتمام، جاءت هذه المقدِّمة الصغيرة في حجمها، الشاملة لأبواب النَّحو؛ لتحتل مكانه.

والنَّاظر في هذا المتن لا يجد تفاصيل الأبواب النحويَّة، وإنما كان ديدن ابن الحاجب أن يأتي بالحدود، وبعض الشواهد والأمثلة النحوية.

وبلغ من اهتمام النَّاس بها أنَّ عَلَمين من أعلام النحاة معاصرين لابن الحاجب عُنيا بها وشرحاها، وهما ابن الخبَّاز الموصلي (٦٣٨هـ)[1]، وابن يعيش الحلبي (٦٤٣هـ)[2]،

---

(١) يسمَّى شرح ابن الخباز: (النهاية في شرح الكافية). بغية الوعاة: (١/٣٠٤)، ابن الحاجب النحوي: (٦٤)، الكافية في النحو: (٣١) تحقيق طارق نجم عبد الله.

(٢) خزانة الأدب: (٩ /٢٦).

ثمَّ تبعهما عشرات من النّحاة، حتى بلغ عددهم ما ينيف على مائة وخمسين شارحًا، فضلاً عن عدد من المختصرات، والمنظومات، بل وصلت من الأهميَّة أن يشرحها الجامي بالفا رسية.

ترتيب موضوعاتها:

بعد وضع مقدِّمة عن الكلمة والكلام، وعلامات الإعراب، قسِّمت الموضوعات إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم الأسماء، وتحدث ابن الحاجب في المبحث الأوَّل عن الأسماء المعربة، وفي المبحث الثاني عن الأسماء المبنيَّة، وفي المبحث الثالث عن أبواب مختلفة من قسم الأسماء.

وقسَّم المبحث الأوَّل إلى ثلاثة أقسام: الأسماء المرفوعة، والأسماء المبنية، والأسماء المجرورة.

القسم الثاني: قسم الأفعال، بدأه بالفعل الماضي، ثمَّ الفعل المضارع، وذكر بعده العوامل التي تدخل عليه فتنصبه، ثمَّ التي تجزمه، وأورد بعد ذلك فعل الأمر، ففعل ما لم يسمَّ فاعله، فالمتعدِّي وغير المتعدي، فأفعال القلوب، فالأفعال الناقصة، فأفعال المقاربة، فأفعال التّعجُّب، فأفعال المدح والذم.

القسم الثالث: قسم الحروف، وقد بدأه بحروف الجرِّ، وأنهاه بنون التوكيد.

شروحها:

عُني كثير من النُّحاة بعد ابن الحاجب بشرحها، وذلك لتميزها، فهي على وجازتها قد حوت أبواب النحو ومقاصده، وقد بلغ من حبِّ أحد النحاة لها أن سمِّي بالكافيجي[1].

ومن شروحها:

(١): شَرْح المُصَنِّف (ابن الحاجب)، وقد خرَّجه محققًا د. جمال مخيمر رسالة

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن سليمان المتوفى عام (٨٧٩ هـ). يقول ابن العماد الحنبلي: «لقب بذلك لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النحو». شذرات الذهب (٣٢٦/٧).

علميَّة لمرحلة الدكتوراه في جامعة الأزهر، وطُبع مؤخرًا في ثلاثة أجزاء في مكتبة الباز، مكة المكرمة (١٤١٨هـ).

(٢): شرح أحمد بن شمس الدِّين ابن الخباز الموصلي، ت (٦٣٨هـ)[١].

(٣): شرح موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، ت (٦٤٣هـ)[٢].

(٤): شرح رضيّ الدين محمد بن الحسن الأَستَرَابَاذِيّ، ت (٦٨٦هـ)، وهو الأشهر من شروح الكافية، طبع عدة مرات، وآخرها في ليبيا، بتحقيق د. يوسف حسن عمر، من منشورات جامعة قار يونس.

(٥): شرح عزّ الدّين عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي، المعروف بابن القواس ت(٦٩٤هـ) وقد حققه: زيَّان أحمد الحاج لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الأزهر[٣].

(٦): شرح الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن الأفضل الأيوبي صاحب حماة، ت(٧٣٢هـ)[٤].

(٧): شرح جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني، ت (٧٢٠هـ)[٥].

(٨): شرح ركن الدين الحسن بن محمد الحديثي العلوي، ت (٧١٥هـ)، قال عنه صاحب كشف الظنون: «وهو مثل شرح الرَّضي بحثًا وجمعًا، بل أكثر منه»[٦].

(٩): الوافية في شرح الكافية، لركن الدين الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الأَستَرَابَاذِيّ، ت (٧١٥هـ)، وهو الأصغر من شروحه الثلاثة، والأكبر يسمَّى (البسيط)[٧].

---

(١) بغية الوعاة: (١ /٣٠٤)، ابن الحاجب النحوي: (٦٤).

(٢) خزانة الأدب: (٩/٢٦).

(٣) ابن الحاجب النحوي: (٦٢).

(٤) كشف الظنون ن (٢/٣٣٠)، ابن الحاجب النحوي: (٦٠).

(٥) كشف الظنون (٢/ ٣٣١)، ابن الحاجب النحوي: (٥٩).

(٦) كشف الظنون: (٢/٣٣١)، بروكلمان: (٥/٣٢٣).

(٧) كشف الظنون: (٢/٣٣٠).

(١٠): الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي، ت(٨٩٨ هـ)، وقد طبع في العراق بتحقيق د. أسامة طه الرفاعي عام (١٤٠٣هـ).

(١١): شرح أحمد بن الحسن الجاربرديّ، ت(٧٤٦هـ)، واسمه (شكوك على الحاجبية)[١].

(١٢): شرح بدر الدّين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، ت(٧٢٣هـ)[٢].

(١٣): شرح نجم الدين أحمد بن محمد بن مكي القرشي القمولي، ت(٧٢٧هـ)، واسمه (غاية أماني الطالب في شرح كافية ابن الحاجب)[٣].

(١٤): شرح تقيّ الدين إبراهيم النيلي البغدادي، ت(٧٣٧هـ)، واسمه (التحفة الشافية)[٤].

(١٥): شرح إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني، ت(٧٩٤هـ)، واسمه الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية)[٥].

(١٦): شرح المولى عصام محمد بن إبراهيم بن عربشاه الإسفرائيني، ت(٩٤٤هـ)[٦].

(١٧): شرح تاج الدين أحمد بن محمود العجمي الخجندي الشافعي[٧].

---

(١) بروكلمان: (٥ / ٣١٢).

(٢) كشف الظنون: (٢/٣٣١)، منه نسخة بمعهد المخطوطات العربية رقم (٧٧).

(٣) كشف الظنون: (٢/٣٣١)، بروكلمان: (٥/٣١٤).

(٤) حققه إمام حسن الجبوري لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الأزهر.

(٥) كشف الظنون: (٢/٣٣١). وقد تمّ تحقيقه في رسالتين علميتين لدرجة الماجستير بجامعة أم القرى.

(٦) كشف الظنون: (٢/٣٣٠)، بروكلمان: (٥/٣٢١).

(٧) كشف الظنون: (٢/ ٣٣١).

وقد أوصل د. طارق نجم شروح الكافية إلى (١٥٢) شرحًا، في مقدمة تحقيقه لمتن الكافية.

ومن مختصراتها:

(١) لبّ اللُّباب في عالم الإعراب للبيضاوي، ت(٧١٦هـ)، وعليه شرح لزين الدين محمد بن بير علي محيي الدين المشهور بيركلي ت(٩٨١هـ)، ويسمّى شرحه: (امتحان الأذكياء)[١].

(٢): المولى فضيل بن علي الجمالي، ويسمى: (الوافية)[٢].

(٣): برهان الدين بن عمر الجهبري، ت(٧٣٢هـ)[٣].

ومن منظوماتها:

(١): نهاية المطالب في نظم كافية ابن الحاجب لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد العزال الكوفي[٤].

(٢): منظومة لإبراهيم النَّقْشَبَنْدي الشَّبَسْتري، ألفها سنة (٩٠هـ)[١].

وفاته:

ذكر ابن خلكان أنَّ ابن الحاجب انتقل إلى الإسكندرية للإقامة بها، فلم تطل مدَّته هناك، وتوفي بها ضاحي نهار الخميس، السادس والعشرين من شوال سنة (٦٤٦هـ)، ودُفن خارج باب البحر، بتربة الشيخ الصالح أبي شامة[٥].

وذكر ابن أبي شامة سنة الوفاة نفسها، بيد أنه ذكر أن ذلك حدث في شهر شعبان[٦]، وكلاهما معاصر لابن الحاجب.

---

(١) بروكلمان: (٥/٣٢٥)، ابن الحاجب النحوي: (٦٧).

(٢) كشف الظنون: (٢/٣٣٠).

(٣) كشف الظنون: (٢/٣٣١).

(٤) بروكلمان: (٥/٣٢٦).

(٥) وفيات الأعيان: (٣/٢٥٠).

(٦) ذيل الروضتين: (١٨٢).

الفصل الأول

حياة الكيلاني (... – ٩٧٠هـ)

اسمه:

محمود بن الحسين الأفضلي الحاذقي الكيلاني النقشبندي[١]، الشهير بالصادقي الكيلاني[١]، لم نستطع الاهتداء إلى سنة ولادته ولا المكان الذي ولد وعاش فيه.

وهو شافعي المذهب[١]، وأمَّا نسبته إلى النقشبندية فلعل ذلك نسبة إلى الطريقة الصوفية المشهورة، التي تنسب إلى الشيخ بهاء الدين محمد بن محمد البخاري، الملقب بشاه نقشبند[٢]، وعلى الرغم من ذلك لم أجد في ترجمته من ذكر تصوفه.

وقد جاور في المدينة المنورة[٣]، وتوفي بها سنة (٩٧٠هـ)[٤].

ولم يتضح لنا المكان الذي عاش فيه الكيلاني، وذلك لندرة الكتب التي ترجمت لحياته، فلم أجد ترجمة له في كتب التراجم التي ترجمت لأعلام القرن العاشر الذي عاش فيه الكيلاني مثل: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، للشيخ نجم الدِّين الغزِّي، ت(١٠٦١هـ)، والنور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبد القادر العيدروس ت(١٠٣٨هـ)، والشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاش كبري زاده، ت(٩٦٨هـ)، والسَّنا الباهر في تكملة النور السافر لجمال الدين محمد الشَّلي، ويقوم على تحقيقه في رسالة علمية بجامعة أم القرى الأستاذ عائض الزهراني.

فكل هذه الكتب لم تذكر الكيلاني بالرغم من ترجمتها لأعلام أقلّ منه تأليفًا، مما جعلنا لا نعرف من حياته إلاّ الشيء اليسير.

---

(١) كشف الظنون: (٦/٣٢١)، هداية العارفين: (٢/٤١٣)، الأعلام: (٧/١٦٨)، معجم المؤلفين: (١٢/١٥٩).

(٢) الموسوعة الميسرة: (٣٤٩).

(٣) كشف الظنون: (٦/٣٢١).

(٤) المصدر نفسه: (٦/٣٢١)، هداية العارفين: (٣/٤١٢).

عصره:

لئن بخلت علينا المصادر بذكر ترجمة وافية للكيلاني نعرف من خلالها أين عاش، ومَنْ هم شيوخه وتلاميذه، فقد عرفنا أنه عاش في القرن العاشر الهجري، الذي كان يحكم فيه معظم العالم الإسلامي آنذاك سلاطين بني عثمان، وعلى وجه التحديد في عصر كلٍّ من سليم الأوَّل، (حكم من ٩١٨ إلى ٩٢٦هـ)، وسليمان الأوَّل، (حكم من ٩٢٦ إلى ٩٧٤ هـ)، وسليم الثاني: (حكم من ٩٧٤ إلى ٩٨٢ هـ).

وحينما ننظر إلى الناحية السياسية نجد كثرة الفتن والقلاقل، لا سيّما في وجود فرقة (الإنكشارية) التي كان لها دورٌ بارز في التحكم بالسلاطين، فضلاً عن دور المسيحيين المتاخمين للدولة العثمانية، وكذلك الشيعة في زعزعة أمن الدولة، وإثارة الفتن. ومن الطبيعي أن العلماء لم يكونوا بمنأى عن هذه الأجواء القلقة. وأما من الناحية الثقافية، فمن المسلّم به بعد أن استولت على الدولة الإسلامية سلطة غير عربيّة، أن تعنى بلغتها، وهي التركية، التي هي اللغة الرسمية. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ هذا العصر لم يخلُ من علماء مبدعين في شتى العلوم والفنون، فقد ظهرت الموسوعات العلميّة، واستمرت الشروح والحواشي والتعليقات والمختصرات لمصنفات المتقدمين من أسلافهم، ومن تلك العلوم علم اللغة، ولا سيما النحو والصرف.

ومن العلماء المعاصرين للكيلاني الذين برزت أسماؤهم في القرن العاشر عصام الدِّين الإسفرائيني، ت(٩٥١هـ)(١)، وابن كمال باشا، ت(٩٤٠هـ)(٢)، وعبد الله الفاكهي، ت(٩٧٢هـ)(٣)، وأحمد بن قاسم العبَّادي(٤)، ت(٩٩٤هـ).

ومن علماء النحو في القرن العاشر أيضًا أبو الحسن الأشموني، ت(٩٢٩هـ)، ومحمد بن بير علي بيركلي، ت (٩٨١ هـ)، وطاش كبري زاده، ت (٩٦٨هـ)، وغيرهم.

---

(١) من مصنفاته: شرح الكافية، شرح الشافية، شرح العوامل للجرجاني، شرح الفريد.

(٢) له: أسرار النحو، عدد من الرسائل فى اللغة، حاشية على المصباح، رسالة في المجاز.

(٣) من مصنفاته: الفواكه الجنية على متممة الأجرومية، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى،...

(٤) له: حاشية على شرح جمع الجوامع، شرح الورقات، حاشية على شرح المنهج.

كلّ هؤلاء العلماء أثروا الساحة الثقافية بمصنفاتهم على اختلاف مواقعهم في العالم الإسلامي، ومشاربهم المختلفة. فماذا عن ثقافة الكيلاني وجهوده الفكرية.

ثقافته:

من خلال ما وصل إلينا في ترجمة الكيلاني من تنوع مؤلفاته ما بين التفسير، والنحو، والحكمة، والتراجم، ومن خلال ما ورد في شرحه على الكافية من توسعه في استخدام المصطلحات المنطقية، وتأثره بالعلوم العقلية في المنطق والجدل، وأصول الفقه، يتبين لنا سعة ثقافته في هذه العلوم، مما حدا به إلى التصنيف في معظمها، بل تذكر لنا الكتب التي ترجمت له أنَّ أحد كتبه مؤلف باللغة التركية[1]، مما يؤكد على معرفته بها، وربما كان متقنًا الفارسية، ذلك أنه في باب المركّبات[2] أورد عبارة فارسية، تجعلنا نميل إلى الاعتقاد بذلك، وليس ذلك بغريب في عصره الذي كان يكثر به علماء اللغة من بلاد فارس وما وراءها، كالجامي، والشريف الجرجاني، وغيرهما.

وعلى الرغم من عجزنا عن معرفة المكان الذي تعلّم فيه نتيجة لشحِّ المراجع التي ترجمت له، وعدم ذكر ذلك فيما ترجم له، إلا أنها ذكرت بأنّه جاور في المدينة المنورة، مما يجعلنا نؤكّد على احتكاكه بعلمائها ممن يجاورون في الحرم المدني.

ويمكننا أن نلحظ في ثقافة الكيلاني بعض المميزات التي نحكم على مداها وسعتها، نستخلص ذلك من خلال استقرائنا لحاشيته على الكافية، وكذلك من خلال تنوع مصنفاته، ونستطيع أن نوجز تلك المميزات في الآتي:

★ سعة الاطلاع، ويظهر ذلك في كثرة الآراء والأقوال والاحتمالات والتعليلات التي تبدو للناظر في حاشيته.

★ الشمول: ويتضح لنا ذلك جليًّا من خلال تنوع مصنفاته المختلفة، فمنها في التفسير، ومنها في الحكمة، ومنها في التراجم، فضلا عن إيراده مصطلح أصول الفقه عدَّة

---

(١) مجمع الخواص في تذكرة الشعراء. انظر: كشف الظنون: (٣٢٨/١).

(٢) يقول في باب المركّبات: «قلنا: عشر على حقيقته متضمن للواو بمعنى (مع) فمعناه بالفارسية: (يك باده) لا (يكم ووهم)». التحقيق: (٢٦٠).

مرات في حاشيته على الكافية[١]، وظهور تأثره الواضح بعلم المنطق من خلال مناقشته للمسائل والحدود النحويَّة.

كلُّ ذلك يجعلنا نزعم أنَّ الكيلاني على صلة بتلك العلوم المختلفة، وإن كنّا لا نزعم إتقانه وعمقه البارز في أحدها.

مؤلفاته:

ترك الكيلاني عددًا من المصنفات في فنون شتى، ففضلاً عن اهتمامه بالنحو، نجد أن له عناية كذلك بالتفسير والحكمة[٢]، يتجلى ذلك في أسماء وموضوعات كتبه التي أوردها من ترجم له، وهي:

(١): رسالة القدسيَّة في الحكمة[٣].

(٢): مجمع الخواص في تذكرة الشعراء، وقد وجدت عددًا من المصنفات بهذا العنوان في عصر الكيلاني، وكلها تترجم لشعراء فارسيين وأتراك. يقول عنه صاحب كشف الظون: «تذكرة الشعراء: تركيٌّ تاتاري للصادقي الكيلاني، جمع فيه الجميع إلى عصر شاه عباس الصَّفي، ورتَّب على ثمانية مجالس، وسمَّاه مجمع الخواصّ»[٤].

(٣): هداية الراوي إلى الفاروق المداوي، للعجز عن تفسير البيضاوي، وهي حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل، من سورة الأعراف إلى آخر القرآن، فرغَ من تأليفها سنة(٩٥٣هـ)[٥].

---

(١) انظر النص المحقق: (٤)، (٢٦)، (٧٩)، (١٢٣).

(٢) يقول القنوجي: «علم الحكمة: هو علم يُبحث فيه عن حقائق الأشياء على ما هي عليه في نفس الأمر بقدر الطاقة البشرية، وموضوعه الأشياء الموجودة في الأعيان والأذهان». أبجد العلوم: (٢/٢٤٥).

(٣) كشف الظنون: (٦/٣٢١).

(٤) كشف الظنون: (١ /٣٢٨).

(٥) كشف الظنون: (١ /١٩٩).

وقد ورد ذكرها في حاشيته على الكافية في عدة مواضع[١].

(٤): شرح الكافية لابن الحاجب، ولعلَّه كتابنا هذا، وسوف نفرد له حديثًا مستقلاً[٢].

(٥): حاشية على شرح البيضاوي على كافية ابن الحاجب. ذكرها بروكلمان في تاريخه فقال وهو يعدد شروح الكافية: (شرح لناصر الدين البيضاوي، ت (٧١٦هـ)، وعليه تعليقات لمولى صادق الكيلاني، أكملها سنة (٩٦١هـ = ١٥٥٤م). الأسكوريال ثان ٥٨[٣].

(٦): حاشية على المغني لابن هشام، وقد ذكرها المُصَنِّف في حاشيته على الكافية في موضعين[٤].

ويلاحظ من مصنفاته هذه أنّ نصفها معنيّ بالجانب النحويّ.

---

(١) النصّ المحقق: (٢٢٢، ٢٢٣، ٢٥١، ٣٣٧).

(٢) كشف الظنون: (٦/٣٢١)، الأعلام: (٧/١٦٨)، معجم المؤلفين: (١٢/١٥٩).

(٣) تاريخ الأدب العربي (٥/٣١٠).

(٤) انظر: النص المحقق: (١٩٢، ٢٥٢).

الفصل الثاني:

حاشية الكيلاني

أولا: الدافع إلى تأليفها:

لقد كان للكافية مكانة رفيعة لدى النحاة، منذ تأليفها، مما جعلهم ينبرون لشرحها، ووضع الحواشي عليها. ولم يكن الكيلاني بعيدًا عن هذا الاهتمام، فها هو يقول: «إني بعد ما صرفت برهة من بره زمان الشباب في تعليق حاشية على تفسير الإمام المحقق القاضي البيضاوي، المدعو بعبد الله، المقبول عند أولي الألباب، أردتُ تصريف بعض أوان الشَّيب في تفهيم ما ضمَّت من الإشكالات التي أشكلت على بعض الأناس، والتي توسوس في صدور الناس، واشتهر بعضها بين الطلاب في الدوران على (الرسالة الكافية)، المنسوبة إلى ابن الحاجب الوحيد في الزمان، الذي يده في ذيل جميع العلوم وافية، مع الأجوبة التي أجبت حلاً والأسئلة، ثمّ سكت عقدًا لينتفع بها -عموما- ذوو الأبصار من أولي الألباب، الفائقة في الخيار -وخصوصا- الولد العزيز، المحلّى بحليّ أشهر أسماء حبيبه المختار»[1].

ويتضح لنا من هذا النصّ في مقدّمة حاشيته أسباب التأليف، وأنّه نظرًا لأهمية الكافية أراد أن يوضح ما بها من الإشكالات لعامّة طلاّب العلم، وخاصّة لأحد أبنائه، ويدعى محمدًا، كما هو واضح من النص، والذي لم يمهله القضاء والقدر؛ لينتفع بشرح أبيه، كما يظهر لنا من خاتمة الشرح؛ إذ يقول الشارح: «تم بعون الله وحسن توفيقه ما أردناه على أحسن حال، بعد أن مات من وشّح باسمه، ذلك بأمر الله المتعال في أوائل جمادى الثانية من سنة إحدى وستين وتسعمائة، في مدينة مصر المباركة، وأطلب من الله أن ينفع بهذا الشرح أخاه المسمى بمحمود»[2].

---

(١) انظر التحقيق: (١).

(٢) انظر التحقيق: (٤١٦).

ثانيا: مصادرها:

لم يعتمد الكيلاني في شرحه على نحاة معينين، أو مذهب نحوي محدد، وإنما أورد آراء كثير من النّحاة بصورٍ متفاوتة، فحينما نجده يعود إلى كتب ابن مالك المختلفة في (مائة وثمانين موضعًا) من شرحه، تارة بذكر اسمه[١]، وتارة أخرى بذكر اسم الكتاب[٢]، نجده لا يعود إلى بعض النحاة سوى مرّة واحدة، كالعكبري، والزجّاجيّ، وابن جنّي، وابن بَرْهان، وابن كيسان، وابن خروف، وابن طاهر، وابن يعيش[٣]، وغيرهم.

كذلك نجده يستفيد من ابن الحاجب في مواضع كثيرة[٤]، ولعلّ رجوعه إلى آرائه في: (الإيضاح في شَرْح المُفَصَّل)[٥]، و(الأمالي النحوية)[٦] أكثر من غيرهما.

ولا يعني هذا أنه مقلّ في الاستفادة من كتبه الآخرىَ، بل رجع إلى (شرحه على الكافية) في سبعة عشر موضعًا[٧]، وإلى (الوافية وشرحها) في أربعة مواضع[٨].

ومن المصادر للكيلاني في حاشيته كتاب سيبويه؛ إذ استفاد منه في (ثمانية وأربعين) موضعًا[٩]، لم يورد اسم الكتاب إلا في أربعة مواضع[١٠] فقط.

---

(١) انظر فهرس الأعلام الواردة في النص: (٤٣٩).

(٢) انظر فهرس الكتب الواردة في النص: (٤٣٧، ٤٣٨).

(٣) انظر النص المحقق: (١٧٤، ١٧٧، ٢٩٧، ٣١٠، ٣٨٩).

(٤) بلغ عدد المواضع التي استفادها من ابن الحاجب في حاشيته: (١٥٠) موضعًا.

(٥) استفاد من كتاب الإيضاح في شَرْح المُفَصَّل في (٤٩) موضعًا.

(٦) استفاد من كتاب الأمالي النحوية في (٥٤) موضعًا.

(٧) انظر النص المحقق: (١٨٦، ١٩٩، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٩٠، ٣٢٣، ٣٧١، ٣٩٢، ٤٠٨).

(٨) انظر النص المحقق: (٣٦١، ٣٦٥-٣٧١، ٤٠٩).

(٩) انظر النص المحقق: (٢١، ٤٢، ٥٠، ٥٣، ٧١، ٧٢، ١٦٠، ٢٤٦، ٣١٠، ٣٥٨، ٣٩٦...).

(١٠) انظر الصفحات التالية من التحقيق: (٣١، ٨٨، ١٢٢، ١٤٤).

وقد كان للكيلاني وقفات مع عدد من شارحي الكافية، ما بين استئناس بآرائهم[١]، وردٌ لها[٢]، فمثل ذلك عندما يستأنس برأي الرضيّ في باب (الكلمة والكلام) عندما يرد الكلام على مفهوم (المركّب) فيقول: «قال نجم الأئمة الرضيّ: لفظ المركّب يطلق على شيئين: علىأحد الجزئين أو الأجزاء بالنظر إلى الآخر، وعلى المجموع،...»[٣].

وأما ردُّه فمثل ردّه على الجاربرديّ في باب الكلمة والكلام أيضًا، عندما ذكر أن حروف الجرِّ يجوز أن يُقام بعضها مقام بعض، وأن المقصود بقوله: الحرف يدل على معنى بغيره، أنه يدل الحرف بواسطة انضمام الفعل أو الاسم، لا على معنى أنّ الحرف يدل على معناه غيرُه. فيقول الكيلاني: «قلنا: في ما قال صاحب الشكوك[٤] شكّ. أمّا الأول: فلأنا لا نشك أنّ استعمال حروف الجرِّ بعضها مقام بعض مجازٌ، والتحديد يقتضي الحقيقة. وأما الثاني: فلأنا لا نشكّ في صحة ما قال، لكن تكون عنايةً غير ظاهرة الدلالة على المراد، والتحديد يقتضي الظهور»[٥].

وقد رجع إلى شرح الرضيّ الأَسْتَرَبَاذِيّ: في (سبعة وثلاثين) موضعًا[٦]، وإلى شرح ركن الدين الحديثي في (ثلاثة وثلاثين) موضعًا[٧]، وإلى شرح ابن جماعة الذي نسبه إلى أستاذه ابن مالك[٨] في (خمسة وتسعين) موضعًا[٩]، ولم يذكر فيه اسم الكتاب، وإنما

---

(١) انظر النص المحقق: (٣٤، ٦١، ٩٣، ١٤٦، ٣٠٣).

(٢) انظر النص المحقق: (٢٦، ٩٦).

(٣) النص المحقق: (٣٤).

(٤) صاحب الشكوك هو الجاربرديّ، واسم كتابه: (شكوك على الحاجبية).

(٥) انظر النص المحقق: (٢٦).

(٦) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية: (٢٩، ٣٤، ٤١، ٤٣، ٤٥، ٥٢).

(٧) انظر النص المحقق: (٦١، ٦٧، ٩٤، ١١٦، ١٧٨، ٢١٣).

(٨) صدر هذا الكتاب مطبوعًا بتحقيق د. محمد عبد النبي عبد المجيد عام ١٤٠٨هـ مؤكدًا نسبته إلى محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، ت(٧٣٣ هـ).

(٩) انظر فهرس الأعلام: (٤٣٩).

كان يقول: (قال ابن مالك)، ورجع أيضًا إلى شروح كلٍّ من ركن الدين الأَسْتَرَابَاذِيّ[١]، والغُجْدواني[٢]، والجاربرديّ[٣]، والنيلي[٤].

ثالثا منهجه فيها:

أ- طريقته في الحاشية:

سار الكيلاني في حاشيته على نهج الرضيّ الأَسْتَرَبَاذِيِّ، وذلك أنّه يورد فقرة من متن الكافية، ثمّ يشرع في التعليق عليها، مبتدئًا في كلٍّ ذلك بكلمة: (قوله:...)، ولا يتجاوز في الغالب سطرًا ونصف السطر، وأحيانًا يكتفي بكلمتين فقط.

ثم نجده بعد ذلك يبدأ كلامه أحيانًا بكلمة: (قيل)، ويأتي بتأييد أو اعتراضٍ حول النصّ، ويورد بعض التعليلات النحوية. فمثلاً في (باب الإعراب) يورده كالآتي:

«قوله: **«الإعرابُ: ما اختلف آخرُه ليدلَّ على المعاني المعتورةِ عليه»**.

قيل: ما ذكره المصنّف أولى من حدِّ الإعراب باختلاف الآخر الذي ذكره غيره؛ لأنّه إنْ عُني به ما اختلف آخره به، فعبارة المصنّف أسدُّ؛ لدلالته عليه مطابقةً، ودلالة هذا التزامًا في مقام التّحديد»[٥].

ونجده في أغلب الحاشية يورد بعد نصّ ابن الحاجب عبارة: «فإن قيل»، ويأتي باعتراض ما، ثم يأتي بكلمة: «قلنا» رادًّا على ذلك الاعتراض، بأسلوب جدلي منطقي، يشوبه الغموض في مواطن كثيرة، لا سيما إذا استعمل القياس المنطقي، ففي باب (المبتدأ) مثلا يقول:

«**فإن قيل:** لصورة هذا الإشكال وجه آخرُ أحسنُ من الوجه الأوّل، بأنْ يقال:

---

(١) انظر النص المحقق: (٣٣، ٢٥٩).

(٢) انظر النص المحقق: (١٠١، ١٤٨، ٣١٦، ٣٣١).

(٣) انظر النص المحقق: (٢٦، ٦٣، ٣٥٢).

(٤) انظر صفحة: (٣٥٤).

(٥) انظر صفحة: (٣٩).

الانقسام إلى الأقسام لازمٌ للمقسَمِ، والمقسَمُ لازمٌ للأقسامِ، ولازمُ اللازم لازمٌ، فيلزم لزوم الانقسام إلى الأقسام لكلٍّ منهما، فيلزم انقسامُ الشيء إلى نفسهِ وإلى مقابله، وإنَّه باطلٌ، فيكون هذا التقسيم باطلاً.

قلنا: إنَّ الانقسام المذكور لازمٌ للمقسم بحسب وجوده الذهني، والمقسم لازم لأقسامهِ لا من تلك الحيثيَّة، بل من حيثُ حصولهُ العيني، ولازمُ الشيء باعتبارٍ لا يلزم أنَّ يكونَ لازمًا لملزومه باعتبار أخر، كالكليَّة اللازمة للحيوان اللازم لزيدٍ مثلاً. فظهر قبح وجه هذه الصورة أيضًا»(١).

وفي باب: (الكلمة والكلام) يقول:

«**فإن قيل:** المتضمَّن يُطْلَقُ على المستلزِم لأمرٍ، ذلك الأمر جزءٌ. كما يقال: الإنسان تضُّمنٌ للحيوان، ولا يقال: الإنسان تضُّمنٌ للحيوان والناطق؛ لأنَّ الشيءَ لا يتضمَّن نفسه. وههنا استعمله المصنِّف على ما لا يستعملُ.

قلنا: قد أجيب عنه بوجهين، الأوَّل: بالتَّسليم وإثبات المغايرة الاعتباريَّة ههنا، فإنَّ المتضمِّن (اسم فاعل) هو المجموع، والمتضمَّن (اسم مفعول) كلٌّ واحدٍ من الكلمتين.

الثاني: بالمنع وإثبات المغايرة الحقيقيَّة وهو أنَّه قد يطق أيضًا على المستلزم لشيء آخر سواءً كان جزأه أو لا، وعلى هنا يكون المتضمِّنُ النسبةَ، والمتضَّمنُ طرفيه، فظهر ظهور المغايرة»(٢).

٢- الحدود والتعريفات:

تكاد تكون هذه الحاشية مقصورة على الحدود التي وضعها ابن الحاجب في الكافية، وما يشوب ذلك من خلل، فهو ينظر في كلِّ حدٍّ من تلك الحدود، ويبدي اعتراضه إذا لم يكن تامًّا، أو به عيب كأن يكون ناقصا، أو يدور عليه الدَّور، أو غير جامع، أو غير مانع، أو غير مطَّرد، أو غير منعكس، ولذلك نجد هذه الألفاظ كثيرًا ما تكون مبثوثة في ثنايا الحاشية. فهو يعنى بذلك عناية ظاهرة، وفي بعض الأبواب يأتي

---

(١) انظر: (١٠٢).

(٢) انظر النص المحقق: (٢٠).

بحدود غير ما أتى به ابن الحاجب مقارنًا بينها بأسلوب جدلي، قد تصعب عباراته وأساليبه على الفهم.

فمن ذلك حينما قارن بين حدِّ (الوضع) لدى السكاكي والجمهور، والسكاكي يقول إنّ الوضع: «تعيين اللفظة بإزاء معنى بنفسها»، والجمهور يرخما أن الوضع: «تخصيص شيء بشيءٍ، متى أُطلق أو أُحِسَّ الشيء الأوّل فُهِم منه الشيء الثاني». فيناقش الحدين وما فيهما من إشكالات»[1].

وفي حدِّ (البدل) يفضل الحدَّ الذي ذكره ابن الحاجب على غيره وهو: «البدل: تابع مقصود بما نُسِب إلى المتبوع دونه»، فيقول: «**قيل**: الحدّ بهذا الوجهِ أحسنُ من الحدِّ بقولهم: البدلُ تابعٌ مقصودٌ بالذكر، وذكر المتبوعَ قبله للتوطئةِ والتمهيد؛ لأنَّ ذلك لا يصَدُق على بدلِ الغلطِ، فيشكل جمعه بذلك؛ لأنّه لا يذكر لتوطئةٍ وتمهيد»[2].

وكثيرًا ما نجد العبارات الآتية في هذه الحاشية التي تدور كلها حول عيوب الحد: «في الحد إشكالٌ جمعًا ومنعًا»[3]، «الحدُّ غير جامع»[4]، أو «إن في الحدِّ دورًا»[5]، أو «الحدُّ غير منعكس»[6]، أو «ينتقض الحد بمثل كذا»[7]. ويورد عبارات كثيرة تفيد أنّ الحدّ غير جامع، أو غير مانع.

---

(١) انظر النص المحقق: (٣-٤).

(٢) انظر النص المحقق: (٢٢٩).

(٣) انظر على سبيل المثال: (٣٥).

(٤) انظر على سبيل المثال: (٤١، ١٢٢، ١٣٤، ١٦٣، ٢٣٧).

(٥) انظر الصفحات: (٨٣، ٢٥٤، ٢٥٦).

(٦) انظر الصفحات: (١٠٠، ١٢٧، ١٦٦، ١٦٧، ٢٥٦).

(٧) انظر الصفحات: (١٠٤، ١٧٠، ٢٣٧).

٣- إشارته إلى مذاهب النحاة

كان للمذهبين البصريِّ والكوفيِّ على الدّرس النحوي هيمنة واضحة في كتب النّحاة المتأخرين، فالبعض تراه ينتصر للمذهب البصري، والبعض الآخر ينتصر للمذهب الكوفيّ، ولا شكّ أنّ هذه الخلافات قد أثّرت الدرس النحوي بصورة أو بأخرى، ولم يكن الكيلاني بعيدًا عن أولئك النحاة، فقد أعلن انحيازه إلى موقف البصريين في ثلاثة مواضع. وهذه بعض المواضع التي ورد فيها ذكر هذين المذهبين، وقد بلغ عددها (تسعة عشر)[١] موضعًا.

- قال في باب الإعراب: «والمحكي (بمن) في نحو: (من زيدٍ؟ ومن زيدًا؟ ومن زيدٌ؟) على رأي البصريِّين، وعلى الأصحِّ، عندهم في حالة الرَّفع أنَّها حركةُ حكايةٍ لا إعراب. ووجْه تقدير إعرابه اشتغال محلِّه بحركةِ الحكايةِ»[٢].

- قال في باب التنازع: «**فإن قيل**: تعيّن الحذف للأول في قولنا (ضربت وضربني زيدٌ)، مع أنّه منه.

قلنا: لا نسلّم فإنَّ الكوفيين يعملون الأوّل ويضمرون الثاني فيه. والتعين هو أنْ يجتمعَ الفريقان على إعمال واحد، أو حذف واحد»[٣].

- قال في باب (الظروف)، عندما يتحدث عن (كيف)، فيقول: «وجوابها إمَّا مقدَّر كقولِ البصريينَ، أو مقدَّمٌ كقولِ الكوفيين»[٤].

- قال في باب (فعل الأمر): «إنما كان مضارعًا قبل جعله أمرًا، أما بعده فلا، خلافًا للكوفيين، فإنه عندهم مضارع حذف منه حرف المضارعة، والحقُّ أنّه صيغة مشتقة

---

(١) انظر على سبيل المثال: (٥٦، ٩١، ١٠٤، ١٥٠، ٢٤٤، ٢٧٤، ٣٠٩، ٣٧٥، ...).

(٢) انظر النص المحقق: (٥٦).

(٣) انظر النص المحقق: (٩١).

(٤) انظر النص المحقق: (٢٧٤).

من المصدر للأمر كالمضارع والماضي، هذا مذهب البصريين»[١]. ويتضح من هذا النص ميله للمذهب البصري.

- وكذلك يتضح ميله إلى المذهب البصري في النصّ التالي عندما يتحدث عن الاختلاف في عامل المبتدأ والخبر؛ إذ يقول: «اعلم أنه اختُلِفَ في عاملِ المبتدأ والخبر، فذهبَ البصريون المتأخّرون إلى أنَّ تجريدَ المبتدأ والخبر عن العوامل للإسناد، أعني هذه الصِّفة رافعة للمبتدأ والخبر، وذهب البصريون المتقدِّمون إلى أنَّ تجريدهما للإسناد رافعٌ للمبتدأ، وهذا والمبتدأ كلاهما رافعان للخبر. وذهبَ الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ رافعٌ للخبر وبالعكس، ولا يخفى أنَّ الأوَّل طريق مستقيم لا عوجَ فيه»[٢].

- ومن المواضع التي يظهر فيها ميله إلى المذهب البصري ما ذكره في باب (الحروف المشبَّهة بالفعل)، وذلك في الحديث على جواز العطف على اسم (إنَّ المكسورة) بالرفع دون المفتوحة، مثل: (إنّ زيدًا قائم وعمرٌو)، فعندما قال ابن الحاجب: «ويشترط مضي الخبر، خلافًا للكوفيين»، قال الكيلاني: «**قيل**: وافقهم الأخفش، والمختار فيه مذهب البصريين»[٣].

وبالرغم من ورود ذكر الكوفيين والبصريين كثيرًا في الحاشية لا نجد تصريحًا بميله واتجاهاته سوى في هذه النصوص الثلاثة.

---

(١) انظر النص المحقق: (٣٤٠).

(٢) انظر النص المحقق: (١٠٤).

(٣) انظر النص المحقق: (٣٨٢). عقد ابن الأنباري في الإنصاف مسألة حول «القول في العطف على اسم (إنّ) بالرَّفع قبل مجيء الخبر»، (برقم ٢٣)، وذكر أن الكوفيين يجوزون العطف على الموضع قبل تمام الخبر، مع اختلاف بين الفَرَّاء والكِسَائِيّ على الأحوال، بينما البصريون لا يجوزون العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: (١/١٨٥-١٨٦).

الفصل الثالث:

مواقف الكيلاني واختياراته

أولاً: موقفه من ابن الحاجب:

كان للكيلاني مواقف من ابن الحاجب، ما بين موافقة ومخالفة ودفاع واستدراك، وذلك بحسب ما يراه في المسألة النحوية، ولم يكن يتابعه في كلِّ ما يراه من غير تثبت، وكذلك لم يكن يعترض عليه في كلِّ ما يراه.

(أ): الموافقة:

وافق الكيلاني ابن الحاجب في مواضع كثيرة من حاشيته، وتابعه في رأيه وفق طريقين:

أ: يؤيد ما يذهب إليه ابن الحاجب بما في كتبه الأخرى سواءً كان ذلك من شرح الكافية[1]، أو من الإيضاح[2]، أو من الأمالي النحوية[3]، أو من شرح المنظومة[4]، وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

١- قال في باب (ما لم يسم فاعله) وهو يعلق على قول ابن الحاجب وجوب تعيُّن المفعول به نائبًا للفاعل مع وجود غيره كالمصدر والظرف والجار والمجرور، وذلك رأي البصريين، بينما مذهب الكوفيين جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده[5]، فيقول الكيلاني: «**فإن قيل**: استدعاؤه للمصدر أقربُ من حيثُ كان واصلاً إليه بغير واسطةِ حَرفٍ لا لفظًا ولا تقديرًا.

قلنا: أجابَ عنه المصنِّف «بأنَّ في الفعل دلالة على المصدر، فإنْ أقمناه مقامَ

---

(١) انظر على سبيل المثال: (٥١، ٩٦، ١٠٦).

(٢) انظر على سبيل المثال: (٤٠، ٥٣، ٨٢، ٩٨).

(٣) انظر على سبيل المثال: (٦٠، ١١٢، ١٣١، ١٣٤).

(٤) انظر على سبيل المثال: (٦٦، ١٠٦، ٢٧٥، ٤٠٥).

(٥) شرح الكافية الشافية: (٢/٦٠٩).

الفاعل لمْ يكنْ في الكلام فائدة متجددة، فإنَّ قولنا (ضُرِبَ ضَرْبٌ) لا يفيد شيئًا، لأنَّ (ضُرِبَ) أشعرَ به»[١].

٢- قال في باب: (مسوغات الابتداء بالنكرة) وذلك في سبب جواز (في الدار رجلٌ) لكون المبتدأ فيه تخصَّص بتقديم حكمه عليه فصار كالموصوف. قال الكيلاني: «**فإن قيل:** يلزم بعينِ هذا الجواز جوازُ (قائمٌ رجلٌ) على أنْ يكونَ قائمٌ : خبر، ورجل: مبتدأ.

قلنا: أجاب عنه المصنِّف بوجهين: الأول: «أنَّهم توسعوا في الظُّروف ما لا يتوسعون في غيرها»[٢]. الثاني: ما ذكره في شرح المنظومة: وهو «أنَّ المقدَّم إذا كان ظرفًا تعيَّن للخبريَّة، بخلاف قائمٌ رجلٌ فإنَّه لا يتعيَّن للخبريَّة»[٣].

٣- قال في (باب تعدُّد الخبر)، وذلك عندما يكون الخبر متعددا بأضداد كأن تقول: «هذا حلوٌ حامض»، فقال: «**فإن قيل:** إن كان في كلٍّ واحد منهما ضمير ففاسد؛ لأنَّه يؤدى إلى أن يكونَ كلٌّ خبرًا على حياله. فيلزم أنْ يكونَ جميعه حلوًا وجميعه حامضًا، وهو محالٌ قطعًا، وإن كان في أحدهما فتحكُّم وإنْ لم يكن ففاسد.

قلنا: فصَّل عنه الجواب المصنِّف في شرح المفصل بما تقديره «أنَّا نختار الأوَّل، ولا يلزم أن يكون كلٌّ خبرًا على حياله». وإنَّما يلزم أنْ لوكان عود الضمير من كلٍّ واحد على انفراده من حيثُ أنَّه خبر مستقلٌّ لكنَّه ليس كذلك. وأمَّا ضمير العائد من حيث إنَّه خبر، فإنما هو الضَّمير الذي تضمَّناه باعتبار أنهما بمعنى مز[٤].

٤- قال في باب (توابع المنادىَ) عند الاعتراض في ذكر التوابع في باب المنادى، مع أنَ لها بابًا وحقَّها أن تذكر فيهِ: «قلنا: له وجه حسنٌ، ذكره المصنِّف في الأمالي: «وهو أنَّ ذكرَ التوابع ههنا باعتبار حكمٍ ثبتَ لها؛ لأجلِ كونِها منادى مخصوص، فذكر

---

(١) شرح المقدمة الكافية (١٣٩)، والنص المحقق: (٩٧).

(٢) شرح المقدمة الكافية (١٤٧)، والنص المحقق: (١٠٦).

(٣) شرح الوافية (١٧٧)، والنص المحقق: (١٠٦).

(٤) الإيضاح في شَرْح المُفصَّل: (٢٠٣/١)، و النص المحقق: (١١٣).

في النداء؛ لأنّه إثره، وأمَّا التوابع وأحكامها من حيث كونها توابع، فموضعها باب التوابع»(١).

ب - يؤيد بكلامه رأي ابن الحاجب، وذلك أنه يعلق على رأي ابن الحاجب في مسألة ما بكلام يوحي بتأييده لرأيه، وذلك في مثل:

١- قوله في (باب التمييز) عندما علق ابن الحاجب على تقديم التمييز على الفعل في قول الشاعر:

وما كاد نفسًا بالفراق تطيبُ

«بأنه على خلاف القياس، واستعمال الفصحاء»(٢). قال الكيلاني: «والأصوب منع أن (نفسًا) تمييز. لم لا يجوز أن يكون خبر (كاد) على الأصل المهجور، و(تطيب) صفة؟»(٣).

٢- وقوله ملتمسًا له العذر في (باب ضمير الفصل) عندما قال: «وشرطه أن يكون الخبر معرفة» أي: شرط توسطه بين المبتدأ والخبر، فعندما اعترض عليه بأنهم شرطوا أيضًا أن يكون ما قبله معرفةً. قال الكيلاني: «**وأجيب**: بأنّه إنما سَكتَ عنه للعلم به، لأنَّ الخبرَ لا يكون معرفةً إلا والمبتدأ معرفة»(٤).

٣- وقوله في (باب اسم التفضيل) عندما اعتُرض على نصّ ابن الخاجب في قوله: «اسم التفضيل: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادةٍ على غيره، وهو أفْعَل»، فقيل: ينبغي أن يقيَّد قوله: «وهو أَفْعَل» بقوله: «غالبًا»؛ ليخرج نحو: (خير وشرٌّ). قال الكيلاني: «**والجواب**: إنهما بوزن أفعل في الأصل، وإن حذف منهما»(٥).

---

(١) انظر النص المحقق: (١٤٠).

(٢) الإيضاح في شَرْح المُفَصَّل: (٣٥٧/١).

(٣) انظر النص المحقق: (١٨٨).

(٤) انظر النص المحقق: (٢٥١).

(٥) انظر النص المحقق: (٣١٥).

والأمثلة كثيرة جدًّا على موافقة الكيلاني وتأييده في رأيه تصريحًا وتلميحًا، وإنما هذه بعض الأمثلة على ذلك.

٣- المخالفة:

الملاحظ على الكيلاني في موقفه من ابن الحاجب في هذه الحاشية أنّه موافق لأغلب آرائه، بيد أنَّ هناك بعض المواضع خالفه فيها، ومن تلك المواضع ما وجدته في:

١- (باب التأكيد) معلقا على نصّ ابن الحاجب حينما قدَّم كلمة (أبتع) على كلمة (أبصع) في ألفاظ التوكيد المعنوي. يقول الكيلاني: «قيل: ظاهرُ العبارة تقديمُ (أبتع) على (أبْصع)، والأمْر بخلافه، بل يجبُ تقديم (أبْصع) على (أبتع)»[١]. ويبدو أن الاعتراض ليس له، ولكنه ما دام قد ذكره دون تعقيب، فإن هذا يوحي باستساغته له اعتراضًا على ابن الحاجب.

٢- (باب المفعول له)، معترضًا على حدِّ ابن الحاجب عندما قال: « المفعول له: هو ما فعل لأجله فعل مذكور،...». يقول الكيلاني: «وأنت خبيرٌ بأنَّ الحدَّ غيرُ مانع لدخول قولك: (زرتُك لخيرِك أو لزيدٍ). فإنّه فُعِلَ لأجَلِه فعْلٌ مذكور، وليس مفعولاً له، والأولى [أن يقول:] المصدر الذي فعل لأجلِهِ»[٢].

٣- (باب المضمر)، يعلّق على نصِّ ابن الحاجب عندما يقول: «والمختار في باب خبر كان الانفصال»، فيقول: «بل الاتصال»[٣].

٤- (باب الأفعال النّاقصة)، بعد قول ابن الحاجب -وهو يتحدث عن جواز تقديم أخبارها على أسمائها- قسم يجوز، وهو من (كان) إلى (راح). يقول الكيلاني: «ليس ذلك مطلقًا، بل منه أيضًا ما يجب، ومنه ما يمتنع، ومنه ما يجوز، فالواجب إذا كان فيه معنى الاستفهام، مثل: (أين صار زيد؟ وكيف أصبح عمرو؟)، والممتنع في ثلاثة مواضع، الأول: إذا كان العامل جوابَ قسم، مثل: (والله لتكونن صالحًا). الثاني: إذا اقترن به

---

(١) انظر النص المحقق: (٢٢٧).

(٢) انظر النص المحقق: (١٦٩).

(٣) انظر النص المحقق: (٢٤٧).

حرف مصدر، مثل: (أن تكون صالحًا خيرًا لك). والثالث: إذا اقترن به لام الابتداء، ولم يكن بعد (لن)، مثل: (لأكوننَّ بك وأثقًا)، والجائز غير ذلك»[1].

(٣) الدفاع عن آراء ابن الحاجب:

يوجد بعض المواضع في حاشية الكيلاني نلمس فيها أنَّه يقف موقف المدافع عن آراء ابن الحاجب عندما يعترض عليه بعض النحاة، لا سيما شراح الكافية، ومن تلك المواضع ما يلي:

- موقفه من صاحب الشكوك، وهو الجاربرديّ، وكتابه (شكوك على الحاجبية) شرح على الكافية، وذلك في (باب الكلمة والكلام) عندما يتحدث ابن الحاجب عن حدّ الاسم، فيقول: «لأنها إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا». يقول الكيلاني: «اعلم أنَّ الضمير في نفسه يجوز أن يعود إلى (معنى) وأن يعود إلى (ما)، كما يفهم من الأمالي»[2].

ثم يذكر الكيلاني أن ابن للحاجب قال في الإيضاح في شَرْح المُفَصَّل بعدم جواز عودة الضمير إلى (ما) لسببين هما: أنّ ذلك يستلزم أن تستعمل (في) بمعنى (الباء)، وذلك غير جائز، وأن الحرف مقابل للاسم، وعند ذلك يجب أن يجري فيه نقيض ما جرى في الاسم، فلا يصحّ أن يقال: إنّ الحرف يدل على معنى بغيره. ويعترض الجاربرديّ على هذين السببين بأن حروف الجر يجوز أن يقوم بعضها مقام بعض، وأن الحرف يدلّ على معناه بغيره، على معنى أنه يدل الحرف بواسطة انضمام الفعل أو الاسم، لا على معنى أنَّ الحرف يدل على معناه غيرُه.

ولكن الكيلاني يدافع عن ابن الحاجب بقوله: «**قلنا**: في ما قال صاحب الشكوك شكٌّ. أمَّا الأول: فلأنَّا لا نشك أنَّ استعمالَ حروف الجر بعضها مقام بعض مجازٌ، والتَّحديد يقتضي الحقيقة. وأمَّا الثاني: فلا شكَّ في صحة ما قال، لكن تكون عنايةً غيرَ ظاهرة الدلالةِ على المراد، والتَّحديد يقتضي الظُّهور»[3].

---

(١) انظر النص المحقق: (٢٥١).

(٢) انظر النص المحقق: (٢٦).

(٣) انظر النص المحقق: (٢٦).

(٤) الاستدراك والمآخذ على ابن الحاجب:

لعلّ ما استدركه الكيلاني على ابن الحاجب هو الموقف البارز بين مواقفه السابقة، فما يكاد يستعرض بابا نحويا من أبواب الكافية إلا فيه مواضع يستدرك فيها، وذلك بحكم أن الكافية متن صغير الحجم، لم يتوسع فيه ابن الحاجب بحيث يفصِّل الآراء، وإنّما كان مجملاً مختصرًا.

ومن هذه المواضع الأمثلة التالية:

١- في باب (مفعول ما لم يسم فاعله)، فبعد قول ابن الحاجب: «وشرطه أن تغيّر صيغة الفعل إلى (فُعِلَ) أو (يُفْعَلُ)» قال الكيلاني: «...، ثمَّ إنَّه اقتصرعلى الثُلاثي، وبقي الرُباعي وذو الزيادة»[١].

٢- في باب (التحذير) يقول الكيلاني: «المصنِّف ترك بابًا مًّما يجب إضمار فعله قِياسًا، والقياس أن لا يترك، وهو باب الإغراء، وضابطه كلُّ مغرًى به مكرر أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه»[٢].

٣- في باب (المفعول فيه) بعد قول ابن الحاجب: «ويُنصب بعامل مضمر على شريطة التفسير». قال الكيلاني: «فيه نقصٌ، فإنّه لم يبينْ أجوازًا أم وجوبًا. وهو قسمان: واجبُ التّقدير، وذلك في خمسِ صورٍ: إذا وقع صِلَةً، أو صفةً، أو حالاً، أو خبرًا[٣]، ونحو: (يومَ الجمعةِ صمتُ فيه)، والباقي جوازًا»[٤].

٤- في باب (جمع المذكر السالم) يقول: «ولو قال: (وما حمل عليه) كان جيّدًا؛ لأنَّ

---

(١) انظر النص المحقق: (٩٥).

(٢) انظر النص المحقق: (١٦٥).

(٣) أمثلة ذلك: الصلة: جاء الذي عندك، الصفة: مررت برجل عندك، الحال: مررت بزيد عندك، الخبر: زيد عندك. والعامل فيها جميعًا: استقرَّ، أو مستقر، ما عدا الصلة؛ لأنها لا تكون إلا جملة، ذلك ما قرره ابن عقيل فى شرح الألفية: (٢/١٦٣).

(٤) انظر النص المحقق: (١٦٧).

(عالَمِين) جمع عالَم، وليس عَلَمًا، وهو معامَلٌ معاملةَ هذا الجمع، وكذلك (أهلون)»[١].

ثانيا: موقفه ممن سبقه من النحاة:

لم يكن موقف الكيلاني في حاشيته من النحاة موقف المسلِّم بكل ما نقله عنهم، وكذلك لم يكن معترضًا على كلِّ رأي نحوي، وإنما كان له مواقف مختلفة، بحسب ما يراه ويرتضيه، فتارة يكون رادًّا، وتارة يكون مرجِّحًا لرأي على آخر. وهذه بعض الأمثلة لمواقفه تلك:

١- ردُّه على رأي الكِسَائِيّ في باب (التنازع) عندما يذكر الكِسَائِيّ أن الفاعل يحذف من الفعل الأول حذرًا من الإضمار قبل الذِّكر[٢].

يقول الكيلاني: «**فإن قيل:** لا يخلو إمَّا أن يكونَ حذفُ الفاعل جائزًا، أو لا. فإنْ جاز بَطل تخطئة الكسائي، وإلا فقد وُجِدَ التنازعُ في المضمر، في قولنا: (ما ضربَ وأكرم إلا أنا).

قلنا: يجوز حيث اضطرَّ إليه، وإلا فلا. وفيما ذكره الكسائي لا اضطرار فيه»[٣].

٢- رده على الغجدواني، وذلك في باب (المبتدأ والخبر) حول اسم الفعل؛ إذ يقول الكيلاني: «جعله الغجدواني داخلاً في القسم الأول، وليس بصحيحٍ»[٤]. ويعني بذلك أنه في موضع رفع على الابتداء، والضمير المستتر فيه فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر.

٣- ترجيحه رأي الزَّمَخْشَرِيّ والزجاج على رأي ابن مالك في جواز تقدم الحال على العامل المعنوي، وذلك حينما قال الكيلاني: «**فإن قيل:** قولُ النُّحاة: ولا يتقدَّم على العاملِ المعنوي؛ لأنَّه لم يسمعْ عن العربِ وقوعُ التَّقديم: باطلٌ؛ لما قاله ابن مالك من أنَّه منعَ جوازَ تقديمها الأكثر، ولكنَّ الصَّحيحَ تقديمه لثبوتِه سماعًا؛ قال تعالى:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ

---

(١) انظر النص المحقق: (٢٩٧).

(٢) شرح المقدمة الكافية: (١ /٣٤٢)، شرح الرضي: (١/٧٩).

(٣) انظر النص المحقق: (٩٠).

(٤) انظر النص المحقق: (١٠١).

﴿إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾، فإنَّ كافةً حالٌ من النَّاس، وقول صاحب الكشَّاف: «كافةً صفة لمحذوفٍ، أي: إرسالة كافةً» تَقَوُّلٌ؛ لأنَّ ابنَ برهان نصَّ على أنَّ كافةً لم يُستعملْ إلا حالاً، وقول الزجَّاج: «إنّ كافةً حال من الكاف، والتاء للمبالغة» كذلك أيضًا، فإنَّ ما زِيد فيه للمبالغةِ ثلاثة أبنية (نسَّابة وفرُوقة ومِهْذَارَة).

قلنا: ما ذكره ابن مالك مدفوعٌ بما قاله الإمام الحديثي: «وهو أنَّ صاحب الكشَّاف والزجَّاج أعرف باللُّغة»[١].

٤- ردُّه على رأي الأخفش في تجويز الرَّفع بعد إذا الشرطية[٢]، في باب (الاشتغال)، قال الكيلاني: «وهو ضعيفٌ، والحقُّ وجوبُ النَّصب بعدها؛ لأنَّها ظرف زمانٍ متضمِّنة معنى الشَّرط»[٣].

٥- رده على ابن الأنباري في باب (الموصول) حول (ذا) حينما تقع بعد (مَن) الاستفهامية، أنَّها لا تكون موصولة. يقول الكيلاني: «وهو قول ابن الأنباري[٤]، والأصحُّ خلافه»[٥].

٦- يرجِّح رأي سيبويه في أنّ العامل في العطف هو الأول بواسطة الحرف[٦]، بينما يرى ابن جنيّ أن العامل في الثاني مقدّر من جنس الأوّل[٧].

٧- ترجيح رأي سيبويه غلى رأي اللأخفش في باب (الممنوع من الصَّرف) يقول الكيلاني: «اعلم أنَّ كلَّ صفةٍ إذا سمِّيَ بها، وفيها علميَّةٌ مع الصفة الأصليَّة، ثمَّ نكِّرت،

---

(١) انظر النص المحقق: (١٧٧-١٧٨).

(٢) ارتشاف الضرب: (٣/١٠٦)، شرح الرضي على الكافية: (١/٤٦٠).

(٣) انظر النص المحقق: (١٥٩).

(٤) ارتشاف الضرب: (١/٥٢٨).

(٥) انظر النص المحقق: (٢٥٨).

(٦) انظر النص المحقق: (٢١١).

(٧) شرح الرضي على الكافية: (٢/٢٨٠).

فالأخفشُ يصرفها؛ لأنّه إذا نكّرت زالت العلميَّة، ولم يبقَ إلا سببٌ واحد، وهو وزن الفعل، وسيبويه يمنع صرفه، ويعتبر الصِّفة لِما تقدَّم أنَّ المعتبر الوصفيَّة الأصليَّة، ...». يقول الكيلاني: «ومذهب سيبويه أولى لِما ثبت مقدَّما من اعتبار الوصفيَّة الأصليَّة وإنْ زال تحقّقَها معنى، ويُلزمُ الأخفشُ صرفَ ما عُلم أنَّ العرب تمنعه عن الصرف نحو (أسودَ)، ومنعَ صَرفِ ما عُلم أنَّ العربَ تصرفْه نحو (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ)»[1].

٨- يرجح رأي سيبويه والمبرد[2] في كون العامل في المستثنى المنقطع هو (إلاّ) لكونها عاملة عمل لكنّ؛ لأنها بمعناها. ورأي الكِسَائِيّ[3] في أن العامل في المتصل الاسم المتعدِّد مع إلاّ[4].

هذه بعض مواقفه ممن سبقه من النحاة، وترجيحه لبعض آرائهم، ولا شكّ أن هناك مواقف أخرى غير هذه مبثوثة في الحاشية.

ثالثا: إشارته إلى مصطلحات (السّماع والقياس والإجماع):

لا شكّ أن السماع والقياس هما أصلان مهمّان من أصول النحو، عُني بهما النُّحاة أشدّ العناية، وقد اختلف موقف نحاة البصرة ونحاة الكوفة تجاههما، فالمعروف: «أن البصريين أصح قياسًا لأنهم لا يلتفتون إلى كلّ مسموع، ولا يقيسون على الشاذّ، والكوفيون أوسع رواية»[5] كما ذكر السيوطي، وقال أيضًا: « الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه، بخلاف البصريين»[6].

وظلّ هذا الخلاف بين المذهبين قائمًا بين النحاة فيما بعد، فالبعض يرى رأي

---

(١) انظر النص المحقق: (٨٢).

(٢) ارتشاف الضرب: (٢/٣٠٠).

(٣) همع الهوامع: (٣/٢٥٢).

(٤) انظر النص المحقق: (١٩٤).

(٥) الاقتراح: (٢٠١).

(٦) المصدر نفسه: (٢٠٢).

البصريين، والبعض الآخر يرى رأي الكوفيين، ومنهم من يختار ما يوافق رأيه من المذهبين، ولا نكاد نجد كتابًا في النَّحو خلْوًا من التعرّض لهذين المصطلحين، ويليهما مصطلح (الإجماع)، وهو ما أجمع عليه النحاة في البصرة والكوفة.

وسنعرض هنا بعض الأمثلة للمواضع التي أشار فيها الكيلاني إلى هذه المصطلحات:

أ) مصطلح السماع:

ورد هذا المصطلح في حاشية الكيلاني في عدد من المواضع توحي بعنايته بهذا المصدر النحوي في بعضها وأحيانًا يرد ذكره عرضًا، أو في كلام منقول من غيره، ومن تلك المواضع:

١- ما ورد في باب (الحال)، وذلك عندما اختلف النحاة في جواز تقديمه على عامله المعنوي، فيقول: «ولكنَّ الصحيح تقديمه لثبوته سماعًا»(١).

٢- ما ورد في باب (المجرورات) عندما يتحدث عن كلام ابن الحاجب في قوله: «وإذا أضيف الاسم الصحيح، أو الملحق به إلى ياء المتكلم، كُسِرَ آخره، والياء مفتوحة أو ساكنة، فإن كان آخره ألفًا تُثْبت، وهذيل تقلبها لغير التثنية ياءً»(٢).

قال الكيلاني: «هل يجوزُ قلبُ ألفِ المثنّى في لغةِ من ألزمَها مطلقًا؟. قيل: يحتاجُ إلى سماعٍ»(٣).

٣- ما ورد في باب (جمع المذكر السالم) عندما يعلّق على كلام ابن الحاجب في قوله: «وشرطه، [أي: الاسم المراد جمعه، إن كان اسما فمذكّرٌ عَلَم يعقل، وإن كان صفة فمذكر يعقل»(٤).

---

(١) انظر النص المحقق: (١٧٧).

(٢) الكافية: (١٢٦).

(٣) انظر النص المحقق: (٢٠٧).

(٤) الكافية (١٧٥).

قال الكيلاني: «**قيل**: فيه أمورٌ، الأوَّل: في ننه ينبغي أنْ يقول: يعلمُ؛ ليدخلَ فيه صِفات الباري تعالى نحو: ﴿نِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾، ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾.

وأجيب: بأنَّ الكلام في الجمع المقيس، وقد نصَّ ابن مالك على أنه لا ينقاس الجمع في صفات الله تعالى؛ لأن أسماءَه توقيفية، وأنّ ما ورد من ذلك ملحق بالجمع سماعًا»[1].

٤- ما ورد في باب (الصفة المشبهة)، عندما يعلّق على قول ابن الحاجب: «وصيغتها مخالفةْ لصيغة اسم الفاعل». قال الكيلاني: «**قيل**: يَرِدُ عليه إيرادان،...، الثّاني: قَصرها على السَّماع معَ أنَّ لبعض أنواعها أقيسة»[2].

ب) مصطلح القياس

يقول ابن الأنباري: «القياس حمل فرع على أصله بعلّةٍ، وإجراء حكم الأصول على الفرع»[3]. وهذا ما يسمى بالقياس النحوي، ومثاله أن تقول: أُعرب الفعل المضارعَ قياسًا على الاسم لمشابهته له.

ولكنّ هناك نوعًا أخر من القياس، هو القياس الاستعمالي، لارمر انتحاء كلام العرب»[4].

ولا أحد يجهل ما لقيه القياس من العناية في النحو، لا سيما لدى البصريين ومن يرى رأيهم. ومن النادر أن ترى كتابًا في النحو لم يتعرَّض لهذا المصطلح سواءً كان متنا أو شرحًا أو حاشية، فماذا عن وروده لدى الكيلاني؟.

لقد ورد في حاشيته مصطلح القياس في (خمسة وعشرين) موضعًا، مرّة يكون

(١) انظر النص المحقق: (٢٩٨).

(٢) انظر النص المحقق: (٢١٣).

(٣) لمع الأدلة: (٩٣).

(٤) الأصول لتمام حسان: (١٧٤).

ضمن كلامه، وأحيانًا يكون ذكره ضمن كلام منقول عن غيره، ومن تلك المواضع ما يلي:

١- في باب (المفعول المطلق) يقول تعليقًا على قول ابن الحاجب في حذف الفعل معه لقيام قرينة «ووجوبًا سماعًا، مثل: سَقْيا، ورَعْيا،...»(١).

فيقول الكيلاني: «**قِيلَ**: فيه أمران: الأوّل: ما ذكره من أن هذا النوع سماعيٌّ مذهب سيبويه، وذهب الأخفشُ والفَرّاء إلى أنّه مقيسٌ بشرط إفرادِه وتنكيره، فقال: (ضربًا له وقتلاً). واختار بعضُهم التفصيلَ، وهوالقياس فيما له فعلٌ من لفظِهِ، والمنعُ فيما لا فعلَ له»(٢).

٢- في باب (أسماء الأفعال) يقول الكيلاني: «أمّا مراتبها، فهي في الأمرِ أكثرُ؛ لصحَّتها من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍ قياسًا مطّردًا، مثل: نزالِ، ودراكِ،...»(٣).

٣- في باب (الممنوعَ من الصَّرف) يقول: «**فإن قيل**: عُمَر جمع عَمْر، كـ(أُدَد) جمع (أُدّ) وهي المحبَّةُ، فأين العدل.

قلنا: لمَّا وجدناه غير منصرفٍ، حكمنا بأنّه معدول عن عامرٍ، وأُدَدٍ لمَّا صرف قلنا: إنّه جمع (أُدّ) وعلى هذا القياس»(٤).

٤- في باب (المبتدأ والخبر) يقول تبعا لابن الحاجب في الأمالي النحوية: «وأمَّا قولهم: (ما منهم ماتَ إلا رأيتهُ في حال كذا وكذا)، فهو وإن كان من قبيل حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه مع كونِها جملة، فقليلٌ على خلافِ القياس. فلا يقاسُ عليه»(٥).

---

(١) الكافية: (٨٤).

(٢) انظر النص المحقق: (١٢٧).

(٣) انظر النص المحقق: (٢٦١).

(٤) انظر النص المحقق: (٦٩).

(٥) انظر النص المحقق: (٩٨).

٥- في باب (الاشتغال) بعد أن يورد قول ابن الحاجب في حدّ اللأشتغال وهو قوله: «الثالث: ما أضمر عامله على شريطة التفسير». يقول الكيلاني: «أيْ: الثَّالث من المفاعيلِ الذي حذفَ الفعلُ منها المفعولَ به الذي أُضمِرَ عاملُه، مشروطًا بأنْ يكونَ له مفسِّر، وهو قياسي كالثّاني»[١].

٦- في باب (المضمر) عند قول ابن الحاجب: «ولا يسوغ المنفصل إلاّ لتعذر المتصل» يقول الكيلاني: «**فإن قيل**: ورد:

.... وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

مع إمكان (أدافع).

قلنا: هذا من قبيلِ الفصلِ لغرضٍ في المعنى؛ لأنَّ المعنى (لا يدافعُ إلا أنا أو مثلي)، وما وقع في الأشعار من خلاف ذلك، فخلاف ذلك، أي: القياس»[٢].

٧- في باب (التعجب) يعلق على قول ابن الحاجب: «وله صيغتان»، قال الكيلاني: «وأيضًا له صيغة ثالثة قياسًا وهي (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين، ويستعمل استعمال المدح والذم، كقولك: (كَرُمَ المتصدق)... »[٣].

٨- في باب (توابع المنادى)، وفيه يبين حسن وجه ذكر توابع المنادى في هذا الموضع مع أن لها بابًا خاصًّا، وينقل هذا الكلام من الأمالي النحوية، وفيها يقسِّم أنواع تلك التوابع إلى ثلاثة أقسام، القسم الثالث منها يقول فيه: «وقسم معرَبٌ بإعرابٍ ثانٍ بعد إعرابٍ أصلٍ كالمضاف إليه المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، ففي هذا أيضًا وجهان: الإجراء على اللّفظِ وهو القياسُ؛ لأنّه معربٌ على الحقيقةِ، فجرت عليه توابعُه على لفظه كسائرِ المعربات، ومنهم من يجري توابعَه على إعرابِهِ الأَصلي وهو

---

(١) انظر النص المحقق: (١٥٥).

(٢) انظر النص المحقق: (٢٤٤).

(٣) انظر النص المحقق: (٣٥٧).

ضعيفٌ»[١].

هذه بعض المواضع التي ذكر فيها مصطلح القياس في هذه الحاشية، وتبقى مواضع أُخَر.

ج) مصطلح الإجماع:

يعدُّ إجماع أهل الكوفة والبصرة حجّة ودليلاً أخذ به النّحاة في كثير من القضايا النحوية، وقد ورد هذا المصطلح في حاشية الكيلاني في عدة مواضع، سنذكر بعضًا من تلك المواضج دون تعليق.

١- في باب (فعل الأمر) عندما يناقش قول ابن الحاجب: «الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة،...»[٢]. قال الكيلاني: «**فإن قيل:** فمن أين عرفت أنّه مأخوذ من المضارع»؟.

قلنا: إجماع النحاة دليل ظاهر على ذلك»[٣].

٢- في باب (خبر كان وأخواتها) عند قول ابن الحاجب: «وأمره أمر خبر المبتدأ» قال الكيلاني: «**قيل:** فيه أمران، الأوَّل: أنَّ الحذف جائزٌ في خبرِ المبتدأ بالإجماع، وممتنعٌ في خبر كان إلاَّ في الضَّرورة»[٤].

٣- في باب (المستثنى) تعليقًا على الآية الكريمة التي أوردها ابن الحاجب، وهي قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، قال الكيلاني: «**فإن قيل:** (الله) [تعالى] في الآية لا يخلو إمَّا أنْ يكون مخرَجًا أوْ لا، فإن كان الأوَّل لَزِم أنْ يكونَ استثناءً متّصلاً، وليس بالإجماع، وإن كان الثاني كانَ منقطعًا، وليس أيضًا، فيجب زيادة قيدٍ يخرجُه»[٥].

---

(١) الأمالي النحويّة (٢/١٣٤ - ١٣٥)، النص المحقق: (٣٤٠).

(٢) الكافية: (٢٠١).

(٣) انظر النص المحقق: (٣٤٠).

(٤) انظر النص المحقق: (١٩٥).

(٥) انظر النص المحقق: (١٩٣).

٤- في باب (التمييز)، وذلك بعد قول ابن الحاجب «والأصحُّ أن لا يتقدم على الفعل خلافًا للمازني والمبرِّد». قال الكيلاني: «ويرد وجهٌ بأن الخلاف في الجامِد، وليس كذلك، فإنَّ التقديم ممنع عليه بالإجماع، ويستثنى في الفعل المتصرف (كَفَى)، فلا يجوز التقديم عليه بالإجماع»[١].

رابعًا: شواهد الحاشية:

على الرغم من أن الكيلاني في حاشيته عُني بالحدود التي وضعها ابن الحاجب، وما يتصل بذلك نقدًا وردًّا وتقويمًا، إلاّ أنه عني أيضًا بالشاهد النحوي من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، وعندما ننظر إلى هذه الشواهد لا نجدها جميعها من لدنه، وإنما نجده في مواضع كثيرة مجرّد ناقل من غيره في عرض كلام أحد النحاة الذين نقل عنهم، وسنورد تفصيلاً لشواهده على النحو التالي:

أولاً: القرآن الكريم:

لقد وضع الكيلاني القرآن الكريم في المقام الأول من بين المصادر التي استشهد بها، واعتمد عليه كثيرًا في المسائل والقواعد النحوية، فقد بلغ عدد شواهده من القرآن الكريم ما يزيد عن (مائة وتسعين) شاهدًا.

وقليلاً ما يأتي بالآية كاملة، لا سيما إذا كانت قصيرة، بينما في أغلب المواضع لا يورد من الآية إلا موطن الشاهد، ومما وجدته في شواهده بعض الخلل في النَّقل، فأحيانا يتسرب إلى ذهنه الوهم، فيخلط بين آية وأخرى، كما فعل في باب (الحال)، فعند تعليقه على قول ابن الحاجب: «أو بالضمير على ضعفٍ»، وذلك في صلاحية وقوع الجملة الخبرية حالاً، خلط الكيلاني بين آيتي (١٠١) من سورة البقرة، و(١٨٧) من سورة آل عمران[٢].

وأحيانا ينسى فيبدل بعض كلمات الآية بكلمات من آية أخرى[٣]، أو قد يزيد حرفًا

---

(١) انظر النص المحقق: (١٨٨).

(٢) انظر النص المحقق: (١٨٠).

(٣) انظر النص المحقق: (٢٢٢-٣٩٣).

ليس في الآية[١]، ولعلَّ بعض ذلك من تحريف الناسخ.

وكثيرًا ما يقرر باستشهاده بالآية القرآنية ثبوت رأي له في مسألة نحوية، قد يكون مخالفًا لرأي ابن الحاجب الذي أورده في الكافية، أو محتجًّا لرأيه، ومن أمثلة ذلك:

١- في باب (الأفعال الناقصة)، بعد قول ابن الحاجب: «ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها»، فيقول الكيلاني: «ليس هذا مطقًا، بل منه ما يجب، ومنه ما يمتنع، ومنه ما يجوز، كما قالوا، فالواجب موضعان، الأول: إذا كان في الاسم ضمير الخبر، مثل: (كان في الدار صاحبها)، الثاني: إذا قصد حصر الاسم، مثل: (ما كان لك إلا درهم)، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، والممتنع موضعان، الأول إذا قُصِدَ حصرُ الخبرِ، مثل: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾[٢].

٢- في باب (الحال)، عند حديث ابن الحاجب عن كون جملة الحال جملة خبرية؛ إذ يقول: «وتكون جملة خبرية، فالاسمية بالواو والضمير، أو بالواو، أو بالضمير على ضعف»[٣]. فيعلق الكيلاني على قول ابن الحاجب: «أو بالضمير على ضعف» فيقول: «قد يُمنعُ ذلك لورودِ القرانِ بهِ قالَ تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ لأنَّ الرُّؤية رؤية البصرِ»[٤].

٣- في باب (العدد) قال الكيلاني: «قد جاء: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ مميزًا بالجمع، وأنتم قلتُم يميز بالمفردِ.

---

(١) انظر النص المحقق: (١٢٢، ٢٧٤).

(٢) انظر النص المحقق: (٣٥٠).

(٣) الكافية: (١٠٥).

(٤) انظر النص المحقق: (١٨٠).

قلنا: محمولٌ على البدل أو على عطفِ البيان»[١].

٤- في باب (نواصب الفعل المضارع): عند قول ابن الحاجب وهو يعدّد نواصب المضارع: «ولام كي»، قال الكيلاني: «هكذا يقول أكثرهم، والأجود (لام الجرّ)، ليدخل فيه (لام كي) هذه ولام الصَّيرورة، كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، واللاّم المزيدة مثل: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾، هذه الثلاثة تنصب الفعل، والفرق بين لام كي ولام الصيرورة أن السببية في الأولى تُعلم من الفاعل، وفي الثانية ليس تعلم من الفاعل»[٢].

٥- في باب (جوازم الفعل المضارع) يعلق على قول ابن الحاجب: «وإذا كان الجزاء ماضيًا بغير (قد) لفظًا أو معنى لم تجز الفاء»، فقال: «يجب أن يكون مقيَّدًا بالغالب، وإلا ينتقض بقوله تعالى ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾، فإنه ماض بغير قد لفظًا أو معنى، وهو بالفاء»[٣].

٦- في باب (الحروف المشبهة بالفعل) بعد أن ذكر ابن الحاجب تخفيفها ثم قال: «ويلزمها مع الفعل السين أو سوف»، قال الكيلاني: «فاته (لو) نحو قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾»[٤].

احتجاجه بالقراءات القرآنية

لم يهمل الكيلاني القراءات القرآنية، سواء كانت سَبعيَّة أو شاذّة، وقد بلغ عدد المواضع التي استشهد فيها بالقراءات (اثني عشر) موضعًا[٥]، منها (تسع) قراءات

(١) انظر النص المحقق: (٢٨٤).

(٢) انظر النص المحقق: (٣٣٦).

(٣) انظر النص المحقق: (٣٣٨).

(٤) انظر النص المحقق: (٣٨٦).

(٥) انظر النص المحقق: (٥٢، ٦٣، ٩٤، ٩٦، ١٩٠، ٢١٦، ٢٢٢، ٣٠٦، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٤٤).

سبعية[1]، وموقفه من تلك القراءات موقف المؤيد تارة، والمعارض تارة أخرى، بغضّ النظر عن كونها سبعية أو شاذة.

فعلى سبيل المثال نجده في قراءة أبي معاذ سليمان بن الأرقم: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبُو لَهَبٍ﴾، يرى لها وجهًا، مستشهدًا برأي الزَّمَخْشَرِيّ في ذلك، وهو كونه مشتهرًا بالكنية، فيشكل على السامع إذا غيّر[2]. وأما قراءة الحسن البصري: ﴿فلتُفرحوا﴾ فيرى أنّها شاذّة[3].

وفي القراءة السبعية نراه يوافق من ضعّف قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بالجر؛ إذ نجده يقول: «ضعيفٌ، فتأمل»[4]. وأحيانًا يورد القراءات دون تعليق عليها.

ثانيًا: الحديث الشريف والأثر:

لم يكن النحاة متفقين على الاستشهاد بالحديث الشريف، وإنما وقفوا من ذلك على ثلاثة مذاهب:

- مذهب المانعين من الاستشهاد به، ومن أشهرهم: أبو الحسن ابن الضائع (٦٨٦هـ)، وتلميذه أبو حيّان النحوي (٧٤٥هـ)، وحجتهم في عدم الاحتجاج أنّ الرُّواة جوّزوا النقل بالمعنى، وأنه قد وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛ إذ كثيرٌ من الرواة كانوا غير عرب، وقد يكون رأيهم هذا تفسيرًا منهم لموقف النحاة الأوائل.

- مذهب المتوسطين، ومنهم الشاطبي (٧٩٠هـ)، فهو يرى أنّ الأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، والأحاديث الصحيحة.

---

(١) انظر النص المحقق: (٦٣، ٩٤، ١٩٠، ٢٢٢، ٣٠٦، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٤٤).

(٢) انظر النص المحقق: (٥٢).

(٣) انظر النص المحقق: (٣٤٠).

(٤) انظر النص المحقق: (٢٢٢، ٢٢٣).

- مذهب المكثرين استشهادًا بالحديث الشريف، ومنهم ابن مالك (٦٧٢هـ)، والدَّماميني (٨٢٧هـ). يقول أبو حَيَّان في شرح التسهيل: «قدأكثر المُصَنِّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة»[١].

هذه مواقف النحاة حول الاحتجاج بالحديث الشريف، فماذا عن موقف الكيلاني من ذلك؟.

لقد استشهد بالحديث في (أحد عشر) موضعًا[٢]، وفي بعض تلك المواضع يكون استشهاده ضمن كلام لغيره، ونجد أنه يكتفي أحيانًا بكلمة واحدة من الحديث مدار الشاهد، ولكنه أحيانًا يأتي بالحديث تامًّا إذا كان قصيرًا، وهذه بعض تلك المواضع:

١- في نجاب (مسوغات الابتداء بالنكرة) يعلق على كلام نقله من الفوائد الضيائية للجامي، وهو قوله: «قال بعض المحققين من النُّحاة: مدارُ صِحَّة الإخبار عن النكرة على الفائدةِ، لا على ما ذكرَه من التخصيصات التي يُحتاجُ في توجيهاتها إلى هذه التكلفات الركيكةِ الواهية، فعلى هذا يجوز أنْ يقال: (كوكب انقضَّ الساعة) لحصول الفائدة، ولا يجوز أنْ يقال: (رجلٌ قائمٌ) لعدم فائدته، وهذا القولُ أقربُ إلى الصَّوابِ»[٣]. يقول الكيلاني: «على أنَّ هناك مواضعَ يجوز الابتداء فيها بالنَّكرة غير ما ذكر، ... الثالث: النَّكرة إذا أُضيفتْ إلى نكرةٍ. كقوله ﷺ: «خمسُ صلواتٍ كتبهُنَّ اللهُ في اليوم والليلةِ»[٤].

٢- في باب (الكنايات) يقول الكيلاني: «وأنت خبير بأنَّ (كذا) ليس كناية عن العدد خاصَّة، بل يكنَّى بها أيضا عن الجُمل، ومنه حديثُ: «أتذكر يوم كذا وكذا، فعلت

---

(١) انظر تفصيل هذه المسالة في الاقتراح: (٩-١٥)، خزانة الأدب: (١/٥-١٥)، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: (٣٦٧)، وما بعدها.

(٢) انظر النص المحقق: (١٠٨، ١٥٣، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٦٣، ٢٨٢، ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٣٧، ٣٣٩).

(٣) الفوائد الضيائية: (١/٢٨٢).

(٤) انظر النص المحقق: (١٠٨).

كذا وكذا»[١].

٣- في باب (جوازم الفعل المضارع)، بعد قول ابن الحاجب: «وأما الجزم مع كيفما وإذا فشاذٌّ»، يقول الكيلاني: «وقد تحمل (إذا) على (متى) فيُجْزَمُ بها، و(متى) على (إذا) فلا تجزم كما حملت (لم) على (لا). فالأول كقوله ﷺ لفاطمة رضي الله عنها: «إذا أخذتما مضجَعكمل فكبرا ثلاثًا وثلاثين...» الحديث، فجزم فكبِّرا»[٢].

أمَّا الأثر فلم يستشهد به إلا في موضعين:

الأول: قول عمر بن الخطاب ﷺ: «ليذك لكم الأسل والرماح والسهام، وإياكم أن يحذف أحدكم الأرنب». فقد أورد موطن الشاهد فقط، وذكر بأنّه حديث في باب (التحذير) فقال: «والحديث: (وأن يحذف)، بالياء»[٣].

الثاني: قول علي بن أبي طالب ﷺ في باب (التعجب) في جواز الفصل بالظرف، يقول الكيلاني: «ومن شواهده: قول الإمام علي رضي الله عنه لعمّار وقد وجده مقتولاً: «أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك مجدَّلاً، ألحد له وجه الأرض »[٤].

ثالثا: الأمثال وأقوال العرب:

لم تأخذ الأمثال في حاشية الكيلاني عناية كبيرة من حيث ورودها وكثرة الاحتجاج بها، فلم يستشهد بها إلا في خمسة مواضع فقط، والأمثال هي: (أعط القوس باريها، تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، بالرفاء والبنين، آبل من حنيف الحناتم؛ -وإن كان لم يورده كاملا وإنما قال: آبل الحناتم- وأشغل من ذات النحيين)[٥].

وأما الأقوال المشهورة والتراكيب النحوية فهي كثيرة، سواء كانت من أقوال

---

(١) انظر النص المحقق: (٢٦٧).

(٢) انظر النص المحقق: (٣٣٧).

(٣) انظر النص المحقق: (١٦٥).

(٤) انظر النص المحقق: (٣٦١).

(٥) انظر النص المحقق: (٥٥، ١٠٣، ١٧٦، ٣١٦، ٣١٧).

العرب، مثل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد، وربّ شاة وسخلتها، وما جاءت حاجتك؛ أو من التراكيب النحوية المشهورة، مثل: (ضيّق فم الركيَّة، ما منهم مات إلا رأيته في حال كذا وكذا، أخطب ما يكون الأمير قائما، لكل فرعون موسى)، وكلها مسبوقة بكلمة (قولهم).

رابعًا: الشعر والرجز:

على الرغم من أنّ الشعر ديوان العرب، وأن أغلب النحاة يعتمد على الشاهد الشعري أكثر من غيره، وفي مقدمتهم إمام النحاة سيبويه، وابن مالك، لا سيما في شرح التسهيل، إلا أن بعضهم يكثر الاستشهاد بالشعر مقارنة بالقرآن الكريم، ومن المقلين في الاستشهاد به من شرّاح الكافية ركن الدين الحسن بن محمد الأَسْتَرَبَاذِيٌّ (٧١٥هـ) في (الوافية في شرح الكافية)، وكذلك الجامي في (الفوائد الضيائية)، وصاحبنا من هذه الفئة، فبينما استشهد بالقرآن الكريم في (مائة وثلاثة وتسعين) موضعًا، لا تجد له إلا أربعة وعشرين موضعًا يستشهد فيها بالشعر.

أمّا طريقة عرضه للشاهد الشعري، فنجده أحيانًا يورد البيت الذي يحتوي على الشاهد كاملا، ومن تلك المواضع في باب (الكلمة والكلام)، يقول: «واختصاص التنوين منقوضٌ بقوله:

أُلَامُ على (لوٍّ) ولو كنتُ عالمًا   بأذنابِ (لوٍّ) لم تَفُتْني أوائلُه.

فإنَّ التنوين قد دخل على (لو) وهو حرف»[1].

ومن ذلك أيضًا في باب (المبتدأ والخبر)، وهو يتحدث عن حدِّ المبتدأ بصيغة جدلية، يقول الكيلاني: «**فإن قيل**: غير مطّرد بقول الشاعر:

وجدنا في كتاب بني تميم   أحقُّ الخيلِ بالركضِ المعارُ

لأنَّ (أحقُّ): مبتدأ مع عدم تجرده عن العامل اللّفظي، وهو قوله: «وجدنا».

قلنا: المراد من التجرُّد خلوُّه من تلبُّس العامل به معنًى، وهو كذلك»[2].

---

(١) انظر النص المحقق: (٣٢).

(٢) انظر النص المحقق: (١٠٠).

وفي باب (توابع المنادى) كذلك أورده كاملاً، وقد بلغ عدد الشواهد التي أوردها كاملة (ستة شواهد) فقط[١]، بينما بقية الشواهد يكتفي بذكر موضع الشاهد فقط.

ومن الملاحظ على الكيلاني عند إيراده الشاهد النحوي عدم الاهتمام بذكر صاحبه، وإنما يكتفي بإحدى العبارات التالية: (قول الشاعر، قوله، ورد، نحو قوله). والجدير ذكره أن شواهد الكيلاني كلها، سواء كان الشاهد من لدنه أو في ثنايا نقل له عن غيره، سبقه النحاة الأوائل في الاستشهاد بها، وسبعة من هذه الشواهد لم يعرف قائلوها[٢]، وأحدها ذكر أنه مصنوع، وأغلب هذه الشواهد نسبت إلى أكثر من شاعر[٣].

(١) انظر النص المحقق: (٣٢، ١٠٠، ١٤١، ٢٠٨، ٢٣٣، ٤٠٦).

(٢) انظر النص المحقق: (٣٢، ١٤٥، ١٤٦، ٢٠٨، ٢٧٣، ٤٠٦).

(٣) انظر النص المحقق: (١٠٠، ١٦٥، ١٨٨، ١٨٦، ٣١٨).

خاتمة

لا جرم أنّ العمل البشري، مهما اجتهد فيه الإنسان سِمتُه النقصان، وقد اجتهد الكيلاني في وضع حاشيته على الكافية، وفي أثناء عملي على تحقيقها ودراستها لاحظت بعض المآخذ عليها، يمكنني أن أجملها فيما يلي:

١) الغموض والإبهام في عبارته، الناشئ عن الأسلوب المنطقي الجدلي، لا سيما في الباب الأول (باب الكلمة والكلام)، وقد يكون الغموض أحيانًا ناشئا من تحريف، أو تصحيف في النسخ، أو يكون من إيجاز مخلٍّ للمؤلف.

٢) ينسب بعض الآراء إلى أصحابها، ولم أجدها في مصنفاتهم، ومن ذلك ما نسبه إلى العكبري في باب (الإعراب) في المنقول بالوقف؛ إذ يقول: «قيل: يرد عليه المنقول في الوقف نحو: (هذا بَكُرْ، ومررت ببكِرْ)، فإن هذه حركة إعراب وهي في غير الآخر. وأجاب عنه أبو البقاء: «بأنّه ليس مرادهم بالنقل أنَّ حركةَ الإعراب نقلت بالحقيقة إلى ما قبل الآخر، وإنّما المراد أنّهم جاؤوا بحركةٍ تشبهُ حركةَ الإعراب»[1]. ولعله نقله من غير كتب العكبري؛ لأن السيوطي في الأشباه والنظائر ذكر النقل نفسه وذكر أنه في التبيين، ولكن عند الرجوع إليه لم أجد هذا الرأي.

وفي باب (الحروف المشبهة بالفعل)، قال: «هي عبارة سيبويه، وقد نقده المُبَرِّد وابن السَّراج، بأن الحروف جمع كثرة، وأن الأولى التعبير بالأحرف»[2]. وعند الرجوع إلى مصنفاتهم لم أجد هذا النقد، بل وجدتهما يستخدمان الأحرف والحروف معًا.

٣) وجدت في عدد من مواضع استشهاده بالآيات خطأ في نقل الآية، ما بين زيادة فيها، أو خلط بينها وبين غيرها، وقد بينت ذلك في حديثي عن الشواهد.

٤) نقله في (خمسة وتسعين موضعًا) عن شرح ابن جماعة على الكافية، ونسبته هذا الشرح إلى أستاذه ابن مالك.

---

(١) انظر النص المحقق: (٤٢).

(٢) انظر النص المحقق: (٣٧٦).

٥) نقله عن بعض النحاة بتصرف، في مواضع كثيرة، وغالبًا لا يكون تصرفه مخلا بالمعنى، ومن أولئك: الرضيّ[١]، والحديثي[٢]، وابن الحاجب[٣]، والشاطبي[٤]، وابن مالك[٥].

٦) نقله من مصنفات بعض النحاة، دون أن يشير إلى ذلك، كنقله عن ابن جماعة في شرح الكافية[٦]، والجامي في الفوائد الضيائية[٧].

٧) إيراده بعض الشواهد الشعرية برواية غير صحيحة، ففي باب (المجرورات) مثلا يورد الشاهد المشهور:

همُ الآمرون الخير والفاعلونه   إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما.

فيقول: «وأما الامرون الخير والفاعلون، فلا اعتداد به»[٨].

وفي باب (التعجب) يوردالشاهد في قول الشاعر:

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى   صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر

بقوله ناقلاً عن أبي حيان: «ما أحسن بذي اللب أن يرى»[٩].

٨) تقديمه باب (المنصوب بلا التي لنفي الجنس) على باب (اسم إنّ وأخواتها)،

---

(١) انظر النص المحقق: (٢٩، ٣٤، ٨٥، ٢٧٩، ٣٢٥، ٣٥٣).

(٢) انظر النص المحقق: (٣٣٨).

(٣) انظر النص المحقق: (٨٨، ١٤٣، ٣٠١).

(٤) انظر النص المحقق: (٣١٢، ٣٦٨، ٣٧٥).

(٥) انظر النص المحقق: (٣٧٦).

(٦) انظر النص المحقق: (٧٢، ١٥٠، ٣٤، ٣٥٦، ٣٥٧).

(٧) انظر النص المحقق: (١٢٦، ١٦٥، ١٦٦، ٢٢٥، ٢٢٨).

(٨) انظر النص المحقق: (٢٠٥).

(٩) انظر النص المحقق: (٣٦١).

وذلك غير الترتيب الموجود في متن الكافية وفي شرح الرضيّ.

٩) لم يتعرض لباب (خبر ما ولا المشبهتين بليس).

١٠) في باب (أسماء الأفعال) ذكر أنّ لإعرابها عند النحاة وجهين، ذكر الأول منهما، وأغفل الثاني، وقد وجدته في الهامش وأثبته.

هذه بعض المآخذ على الحاشية، وبالرغم من ذلك فإنها لا تغضّ من اجتهاد الرجل.

القسم الثاني:

التحقيق

أولاً: منهج التحقيق:

انتهجت في تحقيقي حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب المنهج التالي:

١- تحرير النص وفق القواعد الإملائية المتبعة؛ إذ كثيرًا ما يهمل الكيلاني نقطتي ياء المضارعة وتائها، وكذلك الهمزة المتطرفة.

٢- عدم التدخل كثيرا في نصّ المتن، وإكمال السقط الذي وجد في بعض المواضع، ووضع ذلك بين معقوفين.

٣- الضبط بالشكل لما وجدته قد يشكل على القارئ.

٤ - توثيق الآراء، والأقوال الواردة في الحاشية منسوبة إلى أصحابها، وذلك بالرجوع إلى كتبهم إن وجدت، أو كتب أخرى ذكرت هذه الأقوال، مع ذكر تلك الأقوال إذا دعت الحاجة لذلك.

٥- نسبة ما أمكن مما لم ينسب من الآراء والأقوال إلى أصحابها، عند النقل من كتبهم، وقد وجدت مواضع كثيرة لذلك.

٦ - تخريج شواهد القرا ن الكريم، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية، وضبطها بالشكل، وتصحيح الآيات التي ورد فيها خطأ في المتن، مع التنبيه في الهامش على ذلك؛ وتخريج القراءات، وذكر أصحابها.

٧- تخريج شواهد الحديث من كتب الصحاح وغيرها، وذكر المراجع.

٨- تخريج أمثال العرب من كتب الأمثال العربية.

٩- تخريج شواهد الشعر، وضبط ما يحتاج منها إلى ذلك، وقد كان التخريج من الديوان إذا تيسر ذلك، ثم من كتب النحو واللغة، وشرح الألفاظ الغريبة، وبيان موضع الشاهد إذا لم يذكر، وإكمال الشاهد إذا كان ناقصًا، مع بيان بحر البيت، واسم قائله، أو من نسب إليهم من الشعراء.

١٠ - التعليق على بعض المسائل النحوية إذا احتاج الأمر إلى ذلك.

١١ - الترجمة لبعض الأعلام الواردة أسماؤهم في الكتاب.

١٢ – وضع عناوين للأبواب النحوية على غرار أبواب متن الكافية، بين معقوفين.

١٣ – إبراز متن الكافية، ووسمه بخط مغاير لخط الحاشية، ومقارنته بنصّ الكافية المطبوع، وشرح الرضيّ، مع ذكر الاختلاف إن وجد في الهامش.

١٤ – الإشارة إلى ابتداء صفحة جديدة من المخطوط، وذلك بوضع رقمها بين خطين مائلين داخل النص، هكذا مثلا: /٤١/.

١٥ – عمل فهارس فنية عامة تشمل: (شواهد: القرآن الكريم، والحديث والأثر، والأمثال، والشعر؛ والأعلام؛ والكتب ة والجماعات؛ والمصطلحات المنطقية).

وصف المخطوط

اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على نسخة واحدة، لم أعثر على غيرها، حصلت عليها من مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وفيما يلي وصف هذا المخطوط:

١- اسم الكتاب: «حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب» كما هو مكتوب على الغلاف الخارجي.

٢- مصدر المخطوط: المكتبة الأزهرية، برقم (٧٧٦).

٣- رقم المخطوط في مركز البحث: (١٨٧).

٤- نوع الخط: نسخ عادي، وتاريخ النسخ: (٩٩٨هـ) كما ذكر في الخاتمة.

٥- اسم الناسخ: ابن قاسم، تلميذ المُصَنِّف، كما هو موجود في خاتمة الحاشية.

٦- عدد أوراق المخطوط: (١٤٧).

٧ - عدد الأسطر: (٢٣) سطرًا.

٨- المخطوط ملك خاص لمنصور الطبلاوي، وجعله وقفًا بالأزهر؛ يظهر ذلك من خلال ما كتب في الصفحة الأولى والخاتمة، وله تعليقات يسيرة في حواشي الكتاب.

٩- كتب عنوان الكتاب بخط مشابه لخط الحاشية: «هذة حاشية الفاضل المحقق شيخ مشائخنا الملاّ صادق الكيلاني على كافية الشيخ المحقق النحرير ابن الحاجب رحمهما الله». وكتب بخط مغاير: «وقف مولانا شيخ الإسلام منصور الطبلاوي على أولاده وأولاد أولاده...».

هذه حاشية الفاضل
المحقق شيخ مشايخنا الملا صادق
الكيلاني على كافية شيخ
الشيخ المحقق النحرير
ابن الحاجب
رحمهما الله

٥٦٠١

وقف
مولانا شيخ الإسلام الشيخ منصور الطبلاوي على
أولاده وأولاد أولاده وأولادهم طلبة العلم
ثم على العصر المشتغلين بالعلم كما نص عليه بكتوب
وقف الكتب وان يكون مقره بالأزهر



بسم الله الرحمن الرحيم وهو المستعان وعليه التكلان
نحمدك كل الحمد على ما الهمتنى من حب ما تحب وترضى ونشكرك
كل الشكر على ما اوليتنى من بغض ما تبغض من مشتهيات الانفس
وملذوات الاعين التى هى متابعة الهوى ونصلى كل الصلاة
على من شرحت صدورنا باسراج انوار وجهه منها المصطفى
وسيد الانبياء ونسلم كل السلام على من نورت قلوبنا بنور
متابعته حبيب الرب الاعلى والخليل الحبى وعلى اله
وصحبه ايمة الهدى وثقاة ثقات التقى اما بعد
فيقول المفتقر رجاه الى عفو التقصيرات من الملك الودود
العباد في الكيلانى المسعود بالمحمود ابن نعمت ما عرفت ترقه
من برة زمان الشباب من تعليق حاشية على تفسير الامام
المحقق الفاضل البيضاوى المدعو سعد الله المقبول عند اولى
الالباب الاذكى تصريف سعيا وان السبب فى تفهيم ما همت
من الاشكالات التى اشكلت على بعض الاناس والتى توسوس
فى صدور الناس ...... من الطلاب فى الصدوران
على الرسالة الكافية المنسوبة الى ابن الحاجب الوحيد فى الزمان
الذى ...... العلوم الكافية من الاجوبة التى احسن
حلا والا...... ثم صنفت هذا الجمع باعوان ذوى الابصار
من اولى الالباب الفائقة فى الحساب وخصوصا الولد العزيز
المجلى ...... اسماحبيبه المختار اللهم احفظهم بما ترضى
ولا تختار ومتعهم بمتاع ما ترضى وتختار فانك بكل مامول
حقيق وبكل مسؤول شفيق ... الكلمة لعدد ... تعرف
مفرد المراد باللفظ فى حد الكلمة ابتدا او بعد حمله معنى للفظ

ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا
كان او مركبا فان قيل يشكل هذا الحد بالحروف وبكلمات
الله تعالى وكلمات الملائكة والجن اذ ليس ما تلفظ به الانسان
فهذا الاشكال الذى اورد قد بقى الاشكال باق ولا يرتفع بالكلمة
لان التلفظ بالنسبة الى النوع مسلم لا اشكال عليه لكن بالنسبة
الى الشخص ممنوع وفيه اشكال وقيل هو صوت يعتمد على مخارج
الحروف فالصوت الساذج لا يسمى لفظا وان خرج من الفم اذ لم
يعتمد على مخرج الحروف وهذا وان كان مجازا فى الحقيقة لكن
مجاز مشهور ملحق بالحقيقة وانت تعلم بان الاشكال الذى
اشكل به الحد السابق يشكل به الحد اللاحق ولا يرتفع بعد
الجواب بالكلية هنا كما لا يرتفع بعد الجواب بالكلية ثمة فيشكل
تدفع الاشكال بوجه اخر وهو ان الحد المذكور بالنسبة الى
كلمات الانسان بقرينة البحث فذيل لهذا الوجه حسن ان
نظر اليه النحاة وفيه نظر فان قيل ينبغى ان يقال لفظة
لانا لنطابق المبتدا اذ قلنا المطابقة لا تطابق الواقع
لانه ما قصد التانيث ولا الوحدة وبهذا اندفع اشكال اخر
وهو التدافع بين الوحدة ولام الجنسية قد يقال انه مصدر
فى الاصل فلا تلحقه علامة التانيث فان قيل لم لم
يقل شئ او صوت لان الاول فى مرتبة الجنس اعم واشيع قلنا
لانهما جنسان بعيدان فلا تناسب الحدود التامة فان قيل
فحينئذ قول اولى لانه جنس قريب لا يشمل المهمل قلنا
لاشتراكه بين المفرد والمركب مع ان هذا الحد ليس من الحدود
الحقيقية كما قال ابن هشام المراد به الكشف التام فعلينا مل

تامل معنى هذا
الجواب مع اشتراك
اللفظ كذلك تم

والمخاطب والغائب للاملتبس باسناده الى الغير بخلاف الصيغة
فان ضاربا يصلح للجميع ولذا ضاربون فانه يصلح للثلاثة المذكورة
بلفظ واحد تقول انا ضارب ونحن ضاربون وانت ضارب وانتم
ضاربون بخلاف صيغة الفعل فان قيل ان الصيغة ايضا مشتملة
على قرينة تدل على صاحبها فان ضمير المفعول وهو الهاء في قولك انا
زيد ضاربه والياء في قولك انا زيد ضاربي والكاف في قولك زيد
انت ضاربك يدل على ان الضارب في الاول مثلا متكلم اذ لو كان زيدا
لوجب ان يقال ضاربه وايضا ان الفعل قد يحصل فيه الالتباس
كما في الصيغة فانك اذا قلت زيد عمرو يضربه فاللبس حاصل في البابين
قلنا سد المهم هذا الباب اي باب السوال الاول بجوابين
الاول ان ما ذكرتم قرينة خارجة عن لفظ اسم الفاعل فان ضمير المفعول
كلمة براسها ليست بجزء من اسم الفاعل بخلاف الفعل فان القرينة الدالة
على من هو له وهي حروف المضارعة جزء من لفظ الفعل غير خارجة عنه
والثاني ان القرينة التي ذكرتموها في الصيغة مفعول والمفعول
ليس بلازم ذكره فاذا حذف فلا قرينة اذا تقصد وان تكون
القرينة لازمة في نفس الكلمة حتى لا يقع اللبس عند الحذف بخلاف
الفعل فان قرينته لازمة لا تحذف اصلا والمص لم يتعرض لجواب السوال
الثاني وقد اجيب عنه بان الابراز في زيد عمرو يضربه لا يرفع
اللبس الا ترى انك لو قلت زيد عمرو يضربه هو يبقى اللبس
بحاله لانه صالح لزيد وعمرو فلا يفيد الابراز في هذه الصورة شيئا
فلا يبرز ... قيل الابراز فيه يفيد لانه يدل على ان الفعل
لغير صاحبه كما في قولنا انا زيد ضاربه انا قلنا ان الالتباس
في انا زيد ضاربه انا انما ارتفع بالابراز وبان البارز عين المبتدا

الذي هو ضمير المتكلم ثم يلزم منه ان ضاربا لانا المقدم لا ان نفس
ابرازه يرفعه ويدل على انه لغير صاحبه ولو ابرز في الفعل لا
يرفع اللبس لانه لا يدل على ان يضرب للا بعد لانه لم يوضع هو
للا بعد ولا ابرازه فلا يفيد ابرازه شيئا فلا يتحصل فان قيل
يلزم لعين هذا ان لا ينفصل في نحو زيد عمرو ضاربه هو قلنا
ابرز اولا في اخواته لدفع عين البارز اللبس ثم حمل على اخواته
في الانفصال فيلزمه لا يرتفع وقولك دلالته على ان ضاربه للمسند
هو اليه لزيد المقدم وفي زيد عمرو يضربه لم يبرز في شيء من اخواته
اصلا فلا يمكن الحمل ولقائل ان يقول انما يتحقق الدلالة
المذكورة ان لو لم يتحقق احتمال كونه لعمرو ومن البين تحققه فالوجه
الموجه في الجواب ان يقال الابراز في زيد عمرو ضاربه وان
لم يتحقق فيه الالتباس لاطراد الباب فان قيل
فلا يبرز في الفعل اذا جرى على غير صاحبه حملا على الصيغة
كما يحمل هي عليه في العمل قلنا ان الفعل في العمل وفي استتار
فاعله وابرازه وانفصاله اصل فلا يليق حمله على شيء منها ... عنه
قيل ذكر ستة مواضع وبقي ستة اخرى او بحصر بالا او بانما
او برفع بصدر مضاف الى المنصوب او يقع بعد واو المصاحبة
او بعد اما او بعد اللام الفارقة قوله والا منفصل
قيل يرد عليه انه قد يجوز الوصل في حال اتحادهما في الغيبة
وقد ذكره في الالفية ولكنه مشروط باختلاف لفظ الضميرين
كان يكون احدهما مثنى والاخر مفردا او مذكرا ومونثا قوله
واذا اجتمع الضميران وليس احدهما مرفوعا ان
قيل مذهب سيبويه ان الاتصال واجب وقال غيره الاتصال

وقف المرحوم الشيخ منصور الطبلاوي على طلبة العلم

والاصنا فدوا للازم لجز الكلمة فلا تحذف والحمية لم نلزم الفعل
والحق حسن الوجهين فليتظر فيهما قال المؤلف
رحمه الله تعالى ما نصه تم بعون الله وحسن توفيقه ما اردناه على
احسن حال بعد ان مات من ونيح باسمه ذلك بامر الله المتعال في اواخر
جمادى الثاني من سنة احدى وستين وتسعمائة في مدينة مصر المباركة
والتفريع من فضل لسر الذي لا احصيه المقال في التحقيق ان ينفع
به اخاه المسمى محمود انتفاعا للطلبة فانه هو بذلك حقيق ولله الحمد على
كل حال امين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
علقته لنفسه ببهم الفانيه ثم لمن شا الله من بعده
احوج عبيده الى عفو لطفه وجوده منصور سبط
الشيخ الطبلاوي في مجالس اوزها فتحه يوم
الاثنين منتصف شعبان الكرم عام ثمانية
وستين وتسعمائة من خط تلميذ المصنف
فانه المصنف شيخنا الشهاب
ابن قاسم ونفعنا
بعلومه في الدارين
غفر الله له ولهم
ولا حبابه
ومن الكل
امين

وقف لله تعالى بالجامع الازهر برواق الاروام

النصّ المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

وهو المستعان، وعليه التكلان، نحمدك كلَّ الحمد على ما ألهمتني من حبِّ ما تحبُّ وترضى، ونشكرك كلَّ الشكر على ما أوليتني من بغض ما تبغضُ من مشتهيات الأنفس، وملذّات الأعين، التي هي متابعة الهوى، ونصلّي كلَّ الصَّلاة على من شُرِحَت صدورُنا بانشراح أنوار وجهِهِ محمدٍ المصطفى وسيد الأنبياء، ونسلّم كلَّ السلام على من نُوِّرتْ قُلوبُنا بشموسِ متابعته، حبيب الرَّبِّ الأعلى، والخليل المجتبى، وعلى آله وصحبه أئمة الهُدى، ونُقاة ثقات التُّقى.

أمَّا بعد:

فيقول المقصِرُ رجاءَه إلى عفو التقصيرات من الملك الودودِ الصادقيُّ الكيلانيُّ المسعودُ[1] بالمحمود: إنّي بعد ما صرفت برهة من بُرهِ زمان الشباب في تعليقِ حاشيةٍ على تفسير الإمام المحقق القاضي البيضاويّ[2] المدعو: بعبد الله، المقبول عِند أولي الألباب، أردتُ تصريفَ بعض أوانِ الشَّيب في تفهيم ما ضمت من الإشكالاتِ التي أشكلتْ على بعضِ الأناسِ، والتي توسوس في صدور النَّاس، واشتهر بعضها بين الطلاب في الدَّوران على (الرِّسالة الكافية) المنسوبة إلى ابن الحاجب الوحيد في الزَّمان، الذي يده في ذيل جميع العلوم وافيةٌ، مع الأجوبة التي أَجبت حلاً والأسئلة، ثمَّ سكّت عِقدًا لينتفع بها عمومًا ذوو الأبصار من أولي الألباب الفائقة في الخيار، وخصوصًا الولد العزيز المحلّى بحليٍّ أشهر أسماء حبيبه المختار، اللّهم احفظهم مما لا ترضى ولا تختار، ومتّعهم بمتاع ما ترضى وتختار، فإنَّك بكلِّ مأمولٍ حقيق، وبكلِّ مسئولٍ شفيق.

---

(١) يقصد أن الله أسعده بولدٍ سَّماه محمودًا

(٢) هو عبد الله بن عمر بن محمد علي الشيرازي ناصرالدين البيضاوي لم تذكر سنة ولادته. من مؤلفاته أنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير، وللشارح حاشية عليه إلى سورة النساء، وهي المقصودة هنا. توفي سنة ٦٨٥هـ. البداية والنهاية (٣٠٩/١٣)، مفتاح السعادة (١٩٢/٢)

[الكلمة والكلام]

قوله: «الكلمةُ: لفظٌ وُضِعَ لمعنًى مفرد»(١).

المراد باللّفظ في حدِّ الكلمة: ابتداءً(٢) أو بعدَ جعله بمعنى الملفوظِ /٢/: ما يَتلفظ به الإنسانُ حقيقةً أو حكمًا(٣)، مُهملاً كان أو موضوعًا، مفردًا كان أو مركبًا.

فإن قيل: يُشكل جمعُ الحدّ بالمحذوف، وبكلماتِ الله تعالى، وكلمات الملائكة والجنِّ.

قلنا: قد يَتلفظُ بها الإنسانُ، فلا إشكال في الجمع.

قد يقال: الإشكال باقٍ ولا يرتفع بالكلِّيَّة؛ لأنَّ التلفظَ بالّنسبة إلى النَّوعي مسلّم لا إشكال فيه، لكن بالنسبة إلى الشَّخصي(٤) ممنوع، وفيه إشكال.

وقيل: هو صوتٌ يعتمدُ على مخارج الحروف، فالصَّوت السَّاذَجُ لا يسمَّى لفظًا، وإن خرج من الفم؛ إذ لم يعتمد على مخرج الحروفِ، وهذا وإن كان مجازًا في الحقيقة، لكنْ مجازٌ مشهورٌ ملحقٌ بالحقيقةِ، وأنت تعلم بأنَّ الإشكال الذي أشكل به الحدُّ السَّابق يُشكل به الحدُّ اللاَّحقُ، ولا يرتفع بعد الجواب بالكلّية هنا، كما لا يرتفع بعدَ الجوابِ بالكلّية ثمَّة.

قيل: قد يُدفعُ الإشكالُ بوجهٍ آخرَ، وهو: أنَّ الحدَّ المذكور بالنسبة إلى كلمات الإنسان بقرينة البحث.

قد يقال: هذا الوجه حسن إنْ نظرَ إليه النُّحاةُ، وفيه نظر.

---

(١) الكافية (٥٩)، شرح الرَّضي (١/١٩).

(٢) يقول الرضي: «اللفظ في الأصل مصدر، ثمَّ استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد به هنا، كما استعمل القول بمعنى المقول، وهذا كما يقال: الدينار ضرب الأمير، أي مضروبه». شرح الرضي (١/٢٠).

(٣) انظر الفوائد الضيائية: (١/١٦٦).

(٤) في الأصل (الشخص).

فإن قيل: ينبغي أن يقال: (لفظةٌ) بالتاء ليطابق المبتدأ.

قلنا: المطابقة لا تطابق الواقع؛ لأنّه ما قصد التّأنيث ولا الوحدة، وبهذا اندفع إشكال آخر، وهو التدافع بين الوحدة ولام الجنسيَّة.

قد يقال: إنّه مصدر في الأصل، فلا تلحقه علامة التّأنيث.

فإن قيل: لِمَ لم يقل: «شيءٌ أو صوتٌ»؛ لأنَّ العموم -في مرتبة الجنس- أعمُّ وأشيع ؟

قلنا: لأنّهما جنسان بعيدان، فلا يناسبان[١] الحدود التّامَّة[٢].

فإن قيل: فحينئذٍ (قولٌ) أَوْلى؛ لأنّه جنسٌ قريب لا يشملُ المهملَ.

قلنا: [لا]؛ لاشتراكهِ بين المفرد والمركّب، مع أن هذا الحد ليس من الحدود الحقيقية[٣] كما قال ابن هشام: ليرَاد به الكشف التّام، فليتأمّل/٣/.

فإن قيل: لِمَ لمْ يقل: (نطقٌ) مع أنه أوضح ؟.

قلنا: الكلمة المصطلح عليها ليست بنطقٍ.

قوله: «وضِعَ لِمعنَى»[٤].

قال صاحب المفتاح: «إنَّ الوضعَ: تعيين اللّفظة بإزاء معنى بنفسها» .

قوله: «بنفسها»: احتراز عن المجاز إذا عينته بإزاء ما أردتّه بقرينة، فإنَّ هذا الوضعَ[٥] لا يسمَّى وضعًا[٦]. ولا يَخفى أنَّ الأولى أنْ يقالَ: تعيين اللّفظِ بغير التّاء، فإنَّ اللفظةَ تُشْعِرُ بأنَّ

---

(١) في الأصل: (فلا تناسب).

(٢) الحد التّام: التعريف بالجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيون الناطق.

(٣) الحد الحقيقي: هو ما أنبأ عن تمام ماهية الشيء حقيقه، كقولك في حد الإنسان: هو جسم نام حساس متحرك بالإرادة ناطق، فيذكر جميع أجزاء الحد.

(٤) الكافية (٥٩)، شرح الرَّضي (١/١٩).

(٥) في المفتاح: (هذا التعيين)، وهي الأَولى.

(٦) مفتاح العلوم (٣٥٨).

المركباتِ ليستْ موضوعةً، إلاّ أن يقال: وضع المركبات مآله إلى وضع المفردات، ففيه خفاءٌ.

فإن قيل: المشتَركُ خارِجٌ عن هذا الحدِّ، فلا اشتراك له، ولا بد في الحدود من الشمول(١).

قلنا: الواضع عيَّنه للدلالةِ بنفسه على المعنى، والقرينة لدفع المزاحمة.

واعلم أنَّ المشهور بين الجمهور في حدِّ الوضع: تخصيصُ شيء بشيء، متى أُطلق أو أُحسَّ الشيء الأوَّل فُهِمَ منه الشيء الثاني، وهو أحسن لعمومه -وإن كان الأوَّل(٢) أحسن لخصوصه- لكن فيه إشكال من طرق:

الأول: أنّه يُشكِلُ بصورةٍ: تكوّن معنًى حاضرًا مخطرًا بالبال، فإنّه لا يفهم منه المعنى، وإلاّ يلزم حصول الحاصل، [و]مع أنَّ فيه تخصيصًا، فلا اختصاص له بواحد دون واحد.

الثاني: أنّه لا يتناولُ وضعَ الحروف، وهو ظاهرٌ.

الثالث: أنَّ لفظَ (متى) يدل على الدَّوام، فيقتضي الفهم في كلِّ زمان الإطلاق، وقد يُطْلق ولا يفهم منه المعنى؛ لعروض عارض من نحو: جنونٍ، أو إغماءٍ، أو موتٍ للمخاطب، وبالجملة في جمعه إشكال من طرق. وأجيبُ: بأنَّ المراد بالإطلاق استعمال اللفظ في مقاصدهم ومحاوراتهم وقتَ انتفاءِ الموانع، فينسدُّ بابُ طُرقِ الإشكال، ويندفع عنه ما يقال: إنّه لا يتناول وضع الحرف، حيث لا يفهم منه معناه متى /٤/أطلق(٣) .

قوله: «مفرد»(٤).

---

(١) في الأصل: (للحدود في الشمول). والسياق يقتضي ما أثبتُّ.

(٢) يقصد تعريف السكاكي للوضع.

(٣) يقول الجامي معلقًا على تعريف الوضع عند الجمهور: «قيل: يخرج عنه وضع الحرف؛ حيث لا يفهم معناه متى أطلق، بل إذا أطلق مع ضمّ ضميمة، وأجيب عنه: بأن المراد متى أطلق إطلاقًا صحيحًا، وإطلاق الحرف بلا ضمّ ضميمة غير صحيح، ولا يبعد أن يقال: إنَّ المراد بإطلاق الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم». الفوائد الضيائية: (١٦٧/١).

(٤) الكافية (٥٩)، شرح الرَّضي (١٩/١).

قال المصنّف في المنتهى: «هو اللفظ بكلمة واحدة، وعند أهل المنطق: ما وضع لشيء ولا جزءَ له يدل على شيء من حيثُ هو جزؤه. والمركب بخلافه فيهما[1]. فنحو: بعلبك، وتأبط شرًا وعبد الله أعلامًا، مركّب على الأوّل، مفرد على الثاني. ونحو: يضرب وإخوته بالعكس»[2] . هذا كلامه.

قيل: إنّما عدل عن الثاني واختار الأوّل لما ثبت من إجراء العرب الألفاظَ المنقولةَ مجرى الأصولِ المنقولةِ، هي منها. ولذلك أُعرب(عبد الله) علمًا إعراب الكلمتين، ولا شكَّ أنَّ (بعلبكَّ) وأخواته أعلامًا كلمتان في الأصل؛ فيكونان كلمتين بعد العلميَّة أيضًا. فاحتاج اصطلاحًا[3] يلزمه منه كونها كلمتين كما كان. وبهذا يخفى ما يقال، ولا يخفى على الفطنِ العارف بالغرضِ من علم النحو. ولو كان الأمر بالعكس لكان أولى[4].

قيل: وفي الحدَّينِ شبهاتٌ: أمَّا في الأوَّل: فلأنّه مشتمل على الدَّور[5] في الكلمة بالنسبة إلى الكلمة، وأيضًا ينتقض بالتّنوين؛ لأنَّ التّلفظ بها لا يمكن إلا مع المعروض. وأمَّا في الثّاني فلأنّه يستلزم أن يكون شيءٌ واحدٌ مفردًا ومركبًا، في نحو: رامي الحجارة؛ فإنه

---

(١) في الأصل (بخلافهما) ، أي: المفرد وجزؤه، والتصويب من المنتهى.

(٢) منتهى الوصول (١٦ – ١٧). يقصد بمركب على الأول: لكونه أكثر من كلمة، وبمفرد على الثاني؛ إذ أجزاؤه لا تدل فيه. ويقصد بالعكس أي: مفرد على الأول إذ تعد حروف المضارعة مع ما بعده كلمة واحدة. مركب على الثاني لأن حروف المضارعة جزء لها وتدل فيه على المتكلم.

(٣) في الأصل (اصطلاح). ويقصد بذلك: (التركيب المزجي).

(٤) هذه العبارة منقولة بتصرف من الفوائد الضيائية (١/١٧٠)، ونصُّ الجامي هو: «ويبقى مثل: (عبد الله) علمًا داخلاً فيه، مع أنّه معرب بإعرابين، ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو أنّه لو كان الأمر بالعكس لكان أنسب».

ويفهم من كلامه أنَّ علم النحو يُبحث فيه أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً، فكان من الأنسب أن يعتد في هذه المسألة بالإعراب، فما كان معربًا بإعراب واحد يدخل في حدِّ الكلمة، وما كان معربًا بإعرابين كـ(عبد الله) يخرج عنه.

(٥) الدور: مصطلح يستعمله أهل المنطق ويعني: (توقُّف كلٍّ واحد من الشيئين على الآخر). الكلّيات (٢/٣٣٤).

مركب بالنسبة إلى الرَّامي والحجارة، مفرد بالنسبة إلى أجزائهما، فيختلُّ الحدَّان. وأجيب: بأن في هذه الشبهات اشتباهًا، أمَّا في الأولى: فلأنَّ الكلمةَ المحدودة (بلفظٍ وضِعَ لمعنًى مفردٍ) كلمةٌ اصطلاحيَّةٌ والمأخوذة في حدِّ المفرد لغويَّة، فدار عنه الدَّور. وأمَّا في الثانية: فلأنَّ التلفظ أعمُّ من أن يكون بالأَصالة أو بالتبعيَّة. وأمَّا في الثالثة: فلأن التَّقابل بين المفرد والمركب تقابل العدم والمَلَكة(١). فيكون المراد بالجزءِ الجزءَ الذي من شأنه الدلالةُ على قانون الوضع. على أن ذلك يجوز بحسب اعتبارين. وأنت خبير بأنَّ المفرد/٥/ على هذين الحدَّين صفة للفظ.

اعلم أنَّ المصنف قال في الشرح: «إنَّ المفرد وصف للمعنى»(٢). وقال نجم الأئمة الرَّضي «المشهورُ جَعْلُ المفردِ والمركَّبِ صفة اللَّفظِ لا المعنى». «ولا ينبغي أن يُخترعَ في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها، لأنَّ الحدَّ للتبيين ولو قال في الحدِّ: الكلمةُ لفظٌ مفرد موضوع، لسلم من ذلك» (٣).

قيل: خرج (بمفردٍ) المركَّبُ، واعتُرِض عليه بأنَّه حينئذٍ لا حاجةَ إلى ذكره؛ لأنَّ المركَّب غيرُ داخل في اللفظ أو خرج بالوضع؛ فإنَّه إنْ أراد اللَّفظ الواحد بحسب الاصطلاح، نحو: (زيدٍ)، يلزمْ الأمر الأوَّل، وإنْ أراد ما مر يلزمْ الأمر الثاني؛ لأنَّ المركَّب لم يضعه الواضع، وقد يجاب باختيار الثَّاني، وتعميم الوضع فإنَّه أعمُّ من أن يكونَ عين اللَّفظ لعين المعنى، أو أجزاؤه لأجزائه.

فصَّل صاحب المفصَّل في حواشي المفصَّل: «أنَّ الأمور الدَّالةَ خمسة: اللَّفظ؛ والخط؛

---

(١) المقابلة بين العدم والملكة: هي المقابلة بين أمرين: أحدهما وجودي، والآخر عدمي، والطرف العدم سلب الطرف الوجودي عن المحل الذي شأنه أن يتصف به كالبصر والعمى، العمى سلب للطرف الوجودي.

(٢) لم يذكر في شرحه على الكافية أن المفرد وصف للمعنى، ولكنَّه في الوافية في نظم الكافية قال:

«اللَّفظُ موضوعًا لمعنى مفردِ   كِلْمةُ جنسٍ [في] ثلاث تغتدي»

فبجره كلمة مفرد يتبين لنا أنَّها صفةٌ لمعنى، ولو كانت صفة اللفظ كانت مرفوعة. شرح الوافية: (١٢١).

(٣) شرح الرضي (١/٢٢). هذان النصان من كلام الرّضي وبينهما كلام لم يذكره المؤلف.

والعَقْد؛ والإشارة؛ والنِّصبة. فاللَّفظ يُخرِجُ الأربعة»[١].

قيل عليه: إنَّ الجنس لا يذكر في الحدود للاحتراز، بل للدلالة على الجزء المشترك. وأجاب عنه الأندلسي[٢]: «بأنَّ اللفظ وَإن كان جنسًا احترز به عن العَقد وغيره؛ لأنَّ الجنس إذا كان أخصَّ من الفصل، فامتيازه إنَّما يحصل بهما وهنا كذلك؛ لأنَّ الخطَّ وأمثاله موضوعان لمعنى».

وقد يقال: إنَّ قوله: والخطُّ وأمثاله موضوعان لمعنى، يكون بالنسبة إلى ما اعتبره المصنِّف. فإنَّ المعنى ما تكون الكلمة بإزائه لا مطلقًا، نعم قد يفسَّر المعنى بما يقصد من الشيء فيعمُّ.

قوله: «وضع لمعنى».

يُخرِجُ المهملات؛ لأنَّ ما صَدْقَاتها[٣] (كديز) مثلاً لم يوضع لمعنى.

فإن قيل: المحرَّف الذي يتخاطب به /٦/ العوام قد يدل على معنى، وهو المحرَّف عنه بالقرائن. وقد يدل على من قام به هذا اللَّفظ، فيصدق عليه الحدُّ، فلا يكون مانعًا.

قلنا: هذه الدلالة ليست بالوضع، وهو المراد.

قد يقال: إنَّ ذكر الوضع مستغنٍ عن المعنى. ويجاب بأنَّه محمول على التَّجريد[٤] أو

---

(١) انظر حواشي المفصّل للزمخَشري (١١١). ولم يكن الزمخشري أوّل من ذكر ذلك بل سبقه الجاحظ في ذكر هذا. انظر البيان والتبيّن (٧٦/١)

(٢) هو القاسم بن أحمد بن الموفَّق جعفر الأندلسي، اللّورقي النحوي، قال عنه ياقوت: «إمام في العربية، عالم بالقراءات...». ولد سنة (٦٦١هـ)، من مصنفاته: شرح المفصَّل، شرح الجزولية، شرح الشاطبية. معجم الأدباء (٥٧٩/٤)، بغية الوعاة (٢٥٠/٢).

(٣) الماصدق: اسم صناعي، مأخوذ في الأصل من كلمة (ما) الاستفهامية أو الموصوليَّة، وكلمة (صدَق) التي هي فعل ماضٍ من الصِّدق؛ إذ كان يقال مثلاً على ماذا صدق هذا اللفظ ؟ فيقال في الجواب: صدق على كذا وكذا. فاشتقوا من ذلك أو نحتوا (ما صَدَق). وعرَّفوها بال التعريف.

(٤) التجريد: هو أن يُنتزع من أمر ذي صفة أمرٌ آخر مماثل له في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه، حتى كأنّه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصحّ أن ينتزع من موصوف آخر بتلك الصفة. الكليات (٣٧/٢).

التَّأكيد. فيرد أنَّ ذكر المعنى مستغنٍ عن الوضع. فيجاب: بأنَّه للاحتراز عن نحو: (أُحٌّ)، فإنَّه لفظٌ يدلُّ على معنى مفرد، وليس بكلمة؛ لأنَّ العربَ لم تضعه، ودلالته على وجع الصدر طبيعيَّة.

قيل: لفظ (الخبرِ) ولفظ (الكلام) كلمةٌ باتفاق، والحدُّ لا يتناولهما لعدم إفراد معناهما. وأجيب: بأنَّ المعنى مفردًا أو مركبًا ليس باعتبار تعدده، بل باعتبار حصولهِ عن المفرد والمركب. ولفظ (الخبر) مفردٌ، فمدلوله بهذا الاعتبار مفردٌ، وكذا لفظ (الكلام).

فإن قيل: يلزم من هذا أنْ يكونَ (زيدٌ قائم) مفردًا؛ لأنَّه حاصل منِ لفظٍ لمفرد، وهو الخبرُ والكلامُ. فينتقض حدُّ الكلمة والكلام جمعًا ومنعًا.

قلنا: إنَّ لـ(زيد قائم) اعتبارين[1]: اعتبار أنَّه مدلولُ لفظِ الخبرِ، واعتبار ذاتهِ. وهو بالأول مفرد، وبالثاني مركَّبٌ.

فإن قيل: (زيدٌ قائم) يدلُّ على عينِ ما يدلّ عليه لفظ الخبر فيتحد مدلولاهما. فكيف يجعل أحدهما مفردًا والآخر مركَّبًا؟

قلنا: أجيبَ عنه: بأنَّه لا يدل أحدهما على ما يدل عليه الآخر أصلاً. نعم إنَّ الخبر مثلاً دالٌّ[2] على لفظ (زيد قائم) لا على مدلوله؛ لأنَّه ليس ما تضمَّن الكلمتين بالإسناد، وقد يقال في الجواب عن أصل الإشكال: «إنَّه ليس ههنا لفظٌ بإزاء لفظ آخر، مفردًا كان أو مركبًا، بل بإزاء مفهومٍ كُلِّي، كلفظ الاسم والفعل والحرف /٧/ والجملة، ويصدق هذا المفهوم على أمثال: (زيد قائم) فيكشف الإشكال.

قيل: فيه إشكال؛ لأنَّ هذا الحكم ينتقض بأمثال الضمائر الراجعة إلى الألفاظ المخصوصَة مفردة أو مركبة، فإنَّ الوضعَ فيها وإن كان عامًّا، لكنَّ الموضوعَ له خاصٌّ، فليس هناك مفهوم كلِّي وهو الموضوع له في الحقيقة»[3].

---

(١) في الأصل: (اعتباران).

(٢) في الأصل: (دالٌّ مثلاً).

(٣) هذا النص منقول من الفوائد الضيائية (١/١٦٨).

فإن قيل: (رجلان) كلمةٌ مع أنّه يدلُّ على معنيين، وهما ذَكرٌ، وذَكرٌ من الإنسان.

قلنا: إنما يدلُّ على ذَكرٍ من الإنسان بجوهره ومادته، وعلى الآخر بِحاله. أي: باعتبار كونه مثنّى، واللّفظ الدَّال على معنى بجوهرِهِ وعلى آخر بحالِهِ مفردٌ.

فإن قيل: الإعراب كالضمَّة والواو في (جاء زيدٌ والزيدون)، لفظٌ دالٌّ على معنى، وهو الفاعلية وليس بكلمة بالاتفاق.

قلنا: دلالة اللفظ على المعنى إمَّا باعتبار جوهره كالمصادر وأسماء الأجناسِ الخاليةِ عن الأحوالِ، وبهذا الاعتبار إنّما يدلُّ على معنى مفرد، وهو الدلالة الأصليَّة. وإمَّا باعتبار حاله كالمثنى والمصغَّر والماضي والمضارع ونحوها، وبهذا الاعتبار يدل على معانٍ بحسب تعدد الأحوال، كضَرْب فإنه بجوهره يدل على الإيلام، وبالألف على اسم الفاعل، وبضم الأوَّل وفتح الثاني والياء الثالثة على التّصغير، وبالياء المشدَّدة على النسبة، وهو إنما يكون لفظًا وكلمة باعتبار جوهره، وهو حروف المصدر لا باعتبار أحواله؛ لأنّه ليس شيءٌ من الأحوال -سواء كان لفظًا يمكن التلفظ به مستقلاً كحروف المضارعة، أو تبعًا كألف (ضارب)، أو لم يكن كصيغة (ضَرَب)- بلفظ موضوع لمعنى، بل مدخوله يدل بواسطة الياء على معنى، فإنَّ (يضرِبُ) /٨/ بواسطة الياء يدل على أنّه مضارع، و(ضارب) بواسطة الألف يدل على أنّه اسم فاعل، وكذا ما نحن فيه.

فإن قيل: (لفظٌ) جزئي من جزئيَات الكلمة، وقد جعل جنسًا لها، وكذلك (وُضِعَ) وقد جُعِلَ فصلاً لها. والجنس والفصل يجب أن يكونا أجزاءً للمحدود لا جزئياته[1].

قلنا: ما جعل جنسًا وفصلاً ليس جزئيًا منها، بل الجنس والفصل المفهوم.

فإن قيل: (الكلمة) فرد من أفراد (الكلمة)، فيكون الشيء فردًا من أفراد جنسه وكذا (اللفظ) فإنّه فرد من أفراد (اللفظ).

قلنا: الكلمة لها اعتباران: اعتبار أنّها لفظٌ وضِعَ لمعنى مفرد، واعتبار خصوصيتها التي

---

(١) الفرق بين الجزء والجزئي: أن الجزء: هو ما يتركب الشيء منه، ومن غيره، سواءً كان موجودا في الخارج، أو في العقل، وهو أصغر من الكل. أما الجزئي: فهو المنسوب إلى الجزء، وهو الذي معناه لواحده لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه ألبتة. مثل: زيد إذا قُصد به هذا المشار إليه.

امتازت عن سائر الكلمات. فهي بالاعتبار الأول مدلولةٌ، وبالاعتبار الثاني دالّةٌ. وكذلك اللفظ فيجوز ذلك باعتبارين، فيعتبر ذاك في أمثال ذلك.

فإن قيل: (الكلمة) باعتبار كونها دالّةً (لفظ وضع لمعنى مفرد)، وكذا (اللفظ) بهذا الاعتبار، فالمحذور لا[مفرّ][1] عنه.

قلنا: الكلمة باعتبار أنّها لفظ وضع لمعنى مفرد ليست[2] بدالّة، بل بهذا الاعتبار لا تكون إلاّ مدلولةً للكلمة، وكونُها دالّةً لا تكون إلاّ باعتبار الخصوصيّة، وكذا حال اللفظ /٩/.

فإن قيل: (اللفظ) جِنْس للكلمة، فيلزم أن يكون أعمَّ منها، لكنّه فرد منها فيلزم أن يكون أخصَّ منها فيتناقضان، وكذا (وُضِعَ) فصلٌ لها فيلزم أن يكون مساويًا لها، وفردٌ منها فيلزم أن يكون أخصَّ منها، وهكذا يقال في أمثال هذا الحدِّ.

قلنا: (اللّفظ) جِنسٌ وأعمُّ باعتبار [أنَّ] معناه فردٌ، وأخصُّ باعتبار أنّه يصدق عليه لفظ وضع لمعنى مفرد، وكذا الكلام في (الوَضْع)، وأمثالهما، فارتفع التناقض وجبر النقض.

فإن قيل: مجيء الماضي في الحدِّ كـ(وُضِع) يستلزم عدم جمع الحد بالنسبة إلى المضارع، وكذا مجيء صيغة المضارع بالنسبة إلى الماضي، فكيف يعتبر في الحدود؟.

قلنا: يراد بها الاستمرار بلا اعتبار الزمان المعين، فلزوم الاستلزام غير ملتزم، فتأمَّل.

بقي في أمثال هذا المقام بحثٌ آخر، وهو أنَّ موضوع هذا العِلْم كلمة وكلام، فيجب ألاّ يبحث عن غيرهما، إلاّ استطرادًا، وهذا لا يطّرد لكثرته، إلاّ أن يقال في تعريف الموضوع طيٌّ[3]، كما قيل.

فإن قيل: هذا الحدُّ منقوض بقوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾[4] الآية.

---

(١) هذه الكلمة مطموسة في الكتاب، ولعلَّ الصَّواب ما أثبتُ.

(٢) في الأصل: ليس.

(٣) الطيُّ: ضدُّ النشر، وهو أن يذكر متعدد، ثمَّ يذكر ما لكلٍّ من أفراده.

(٤) آل عمران (٦٤).

قلنا: هذا ليس من المحدود؛ لأنّه كلام في الاصطلاح وكلمة في اللغة، وكلامنا فيه لا فيها، فانتقض النقض.

ولقائل أن يقول: هذا الحدُّ منقوضٌ بنقض آخر، وهو نفس الحدِّ؛ لأنّه يصدق عليه أنّه لفظ وضع لمعنى مفرد، وليس بكلمة، وأنت خبيرٌ بأنّه إذا جُعِلَ الإفراد صفةَ اللفظ لم يرد هذا، ولسَلِمَ عن غالب الإيرادات.

فإن قيل: (عبد الله) يصدق عليه أنّه وضع لمعنى مفرد، إذ لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى فيكون كلمةً، وليس كذلك. إذ لو كان كلمةً لم يعربْ بإعرابين مختلفين، إذ الكلمة الواحدة لا يمسُّها إعرابان قطعًا.

قلنا: إنّه منقول عن المركّب، وكلُّ مركّب منقولٌ فمعناه باعتبار المنقول إليه، وإعرابه باعتبار المنقول عنه، فتأمل.

فإن قيل: يصدق قولنا: الإنسانُ كلمةٌ، وكلُّ إنسان متكلّم، وينتج من الشكل الثالث(١) بعض الكلمة متكلمٌ، وهو محال.

قلنا: الوسط ليس بمتكرِّرٍ.

فإن قيل: يصدق أنَّ الاسم أخصُّ من الكلمة /١٠/ ولا شيء من الكلمة أخصُّ من الكلمة. ينتج من الشكل الثاني(٢) الاسم ليس بكلمةٍ، وليس كذلك.

قلنا: صِدْقُ الصغرى مانع من صدق الكبرى؛ لأنَّ الأصغر مما يصدق عليه الأكبر؛ فيكون منْدرجًا تحته فيكون جزئيًا إضافيًا له، وإذا كان الأوسط صادقًا على الأصغر الذي هو جزئيٌّ من جزئيات الأكبر، فلا يسلب في الكبرى عن كلِّ أفراد الأكبر، فلا تصدق الكبرى كليَّة، فلا تنتج.

فإن قيل: يصدق قولنا: كلُّ ما صدَق عليه الاسم صدَق عليه الكلمة، وكلُّ ما صدق

---

(١) الشّكل الثالث في المنطق: هو كون الحد الأوسط موضوعًا في الصغرى، والكبرى معًا، ويقصد بالحد الأوسط: المتكرر بين الحد الأصغر والأكبر، فهو هنا: (إنسان).

(٢) الشكل الثاني: ما يكون فيه الحد الأوسط محمولا في الصغرى والكبرى معًا.

عليه الكلمة لم يلزم أن يصدق عليه الاسم، ينتج من الشَّكل الأَّول[1] كل ما صدق عليه الاسم لم يلزم أن يصدق عليه الاسم، وهو مُحالٌ.

قلنا: كليَّةُ الكبرى ممنوعةٌ؛ لأنَّه قد لا يكون إذا صدقَ الكلمة لم يلزم أنْ يصدقَ الاسم، بل يلزمُ صدق الاسم على بعض تقادير صدق الكلمة، فلا يكون كليَّةً.

فإن قيل: الكلمة غير موجودةٍ؛ لأنَّها لو كانت موجودةً، فلا تخلو إمَّا أن تكونَ محتاجةً إلى جميع أجزائهِ أو لا تكون. لا سبيل إلى الأول، وإلاّ يلزم احتياج الشيء إلى نفسه بناءً على أن جميع أجزاء الشيء نفسه، ولا إلى الثاني وإلاّ يلزم [قياس] الخلف[2].

قلنا: إن أردت بجميع الأجزاء الماديَّة فقط، أو الصوريَّة فقط، فلا نسلِّم الأول، وإن أردت الماديَّة والصوريَّة معًا، فلا نسلِّم الثاني، ولا يخفى عليك أنَّ هذا الإيراد يمكن إيرادُ[هُ] في كلِّ أشياءٍ مركَّبة، فتأمّل.

قوله : «وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»[3].

فإن قيل: لا يجوز أن يعودَ الضمير إلى لفظ (الكلمة)؛ لأنَّها اسم، فلا يصحُّ الشمول والتقسيم، ولا إلى مفهوم الكلمة؛ لأنَّه مركَّب من الثلاثة المخصوصَة.

قلنا: يعود إلى لفظ الكلمة، والشمول والتقسيم باعتبار مفهومها، أي: الكلمة صادقة على هذه الأقسام، /١١/ وإيثار (الواو) دون (أو) لعدم اعتبار الوحدة في المقسم، فهو من جملة تقسيم الكلِّي إلى الجزئيات، لا الكلِّ إلى الأجزاء.

قوله: «لأنَّها إمَّا أنْ تدلّ على معنى في نفسها أو لا، الثَّاني الحرَفُ، والأوَل إمَّا أن يقترنَ بأحدِ الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم والأول الفعل»[4].

---

(١) الشكل الأول: ما يكون الحد الأوسط محمولا في الصغرى موضوعًا في الكبرى.

(٢) قياس الخلف: هو الذي يثبت حقية المطلوب ببطلان نقيضه، والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه.

(٣) الكافية (٥٩)، شرح الرَّضي (١/٢٧).

(٤) الكافية (٥٩)، شرح الرَّضي (١/٣٠).

فإنْ قيل: لِمَ ذكرَ الدلالة، والمناسِبُ أنْ يذكرَ الوضع؛ لأنَّه الذي علم من حال الكلمة؟.

قلنا: إنَّ الوضع مستلزم للدلالة استلزامًا ظاهرًا، فلإفادَةِ ذلك أفاد ذكر الدلالة.

فإنْ قيل: حرف (أنْ) مؤول بالمصدر، فلا يتصور حملُه بالحقيقة على الكلمة، وهو ظاهرٌ.

قلنا: هو مقدَّر بالحال أو الصِّفة بقرينة المقام، فيكون معناه لأنَّها إمَّا حالها أو صفتها الدلالة... إلخ. فللمعنى صورة حسنة كما لا يخفى، ويجوز أنْ يجعل الحمل من باب الإسناد المجازي(١)، فلا يقدَّر في الحقيقة. ويمكن أن يكون المصدر المؤوَّل مؤوَّلاً باسم الفاعل فيكون فيه مجاز من وجه، وحقيقة من وجه. ففي ظهوره خفاء.

فإن قيل: مقتضى الظَّاهر أن يذكر الأقسام بالعطف، فما باله ذكر بعض ذلك بالعطف وبعضه بدونه.

قلنا: راعَى في ذلك طريقين معهودين، أعني: الاستئناف البياني(٢) للمبالغة، والعطف على الأصل.

فإن قيل: الاقتران بأحد الأزمنة مشترك بين الاسم والفعل.

قلنا: المراد: الاقتران وضعًا، فإنَّ دلالة الاسم بالزمان إلزاميَّة؛ لدلالته على المكان، إذ لا بدَّ لهما منه كالزَّمان.

قيل: اعلم أنَّ الدَّليل عقلي، والمقدمات اصطلاحيَّة نقليَّة، فلا يرد عليه ما قيل من أنَّ العقلَ لا يُحْكَم بالحصول؛ لأنَّ كلاً من مقدمات الدليل/١٢/ يحتمل التقسيم. وأنَّ الدليل من اقتران الشرطيات. ووجهُ الحصرِ أنَّ هذه القسمة دائرة بين النفي والإثبات. فتوجب الحصر، وإلاَّ يلزم ارتفاع النقيضين، أو الشمول في الوجود فيلزم اجتماعهما. قال ابن هشام(٣): «هذا كلامٌ

---

(١) الإسناد المجازي: هو الإسناد العقلي، وذلك بأن ينسب الشيء إلى غير ما هو له، ولا يكون إلا في التركيب.

(٢) الاستئناف: هو الإتيان بعد تمام كلام بقول يُفهم منه جواب سؤال مقدَّر.

(٣) لم أجد هذا الكلام في كتب ابن هشام المطبوعة.

اشتمل على دعوتين مشكلتين لا شاهدَ لهما، إحداهما: دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفسِ اللّفظ، وهذا يقتضي بظاهره قيام المسمَّيات بالألفاظ الدالَّة عليها، وذلك محالٌ؛ لأنَّ ذاتَ (زيد) لم تقم بلفظ الزاء والياء والدال قطعًا، وكذلك ذات الحدث والزّمان لم تقم بلفظِ قام. والأخرى: دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا وإنْ كان مشهورًا، لكن لا يخلو أنَّ المخاطب بالحرف من يفهمُ موضوعه لغةً أم لا، فإن لم يفهم فلا دليل في [عدم] فهمه على أنّه لا معنى له؛ لأنّه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك. وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة فإنه يفهم منه معنى، عملاً بفهم موضوعه لغةً. كما إذا خاطبنا بـ(هل) من يعرف أنّها موضوعة للاستفهام، وكذا باقي الحروف، فإذن عرفنا أنَّ له معنى في نفسه، لكنَّ الفرق بينه وبين الاسم والفعل أنَّ فَهْمَ معناه في التّركيبِ أتمُّ منه في الإفراد بخلافهما». وقال أيضًا: «هذه العبارة معترضة من ثلاث جهات؛ لأنّها توهم كونَ الشيء طرفًا لنفسه، وكون الحامل لمعنى الحرف غيرُه لا نفسُه، فإذا لم يوجد ذلك الغير لا يفهم معنى الحرف، ونحن قاطعون بانتفاء ذلك، فإنَّ نحو (ليت) يفهم منها التمنّي بمجرَّد النطق بها، كما في المنصوص من الأسماء والأفعال، وأنَّ نحو (مَنْ) يفهم منها معانيها لا بعينه، كما في المشترك من الاسم والفعل، وكذا القول في الباقي،/١٣/ وكون أسماء الشَّرط والاستفهام أسماءً وحروفًا؛ لدلالتها على معنى في نفسها، وهو الشّخص العاقل في (مَنْ) وغير العاقل في (ما)، والزَّمان في (متى) والمكان في (حيثما)، وعلى معنى في غيره وهو معنى الشرط والاستفهام.

فإن قيل: هذه الأمور الثلاثة مندفعةٌ. أما الأولان؛ فلأنَّ المراد بدلالة الكلمة على معنى في نفسه دلالتها على معنى باعتبار نفس ذلك المعنى. لا باعتبار تعلُّقه بمحلٍّ، والمراد بدلالته على معنى في غيره دلالتها باعتبار تعلق ذلك المعنى بأمر خارج عنه. فإذا قلت: (خرجتُ مِن البصرةِ) دلّت على ابتداءِ الخروج المتعلّق بالمحلِّ المخروج منه، ولم تدل على حقيقة الابتداء باعتبار نفسه، كما دلَّ عليه الابتداء في قولك: (أعجبني الابتداء). وأمَّا الثّالث؛ فلأنَّ التقسيمَ باعتبار المعنى الوضعي لا التضُّمني.

قلنا: نعم، لكنّها عبارة مُلْبسة مُوهمَةٌ خلاف المراد، فينبغي العدول عنها إلى عبارة سالمة عن ذلك. فيقَال: لأنّها إمَّا أن تكون موضوعة لمعنى باعتبار نفسه أو باعتبار تعلقه بغيره، والثاني الحرف إلى أخر التقسيم.

فائدة: أملى المصنّف في الأمالي: «أنّه اختُلِفَ أنَّ ضميرَ النكرة نكرة أو معرفة في قولك: جاءني رجلٌ ضربتُه، وجهُ كونها نكرةً أنَّ مدلولها كمدلولِ من يعود عليه، وإذا كان [المدلولان][1] واحدًا فالأول نكرة وجب أن يكون [الثاني][2] نكرةً إذْ التعريف والتنكير باعتبار المعاني لا باعتبار الألفاظ. ووجه من قال: أنّها معرفة أنّك إذا قلت: جاءني رجلٌ ضربتُه فالهاء[3] ليست شائعة شياع رجلٍ، وإنّما هي للرَّجل الجائي خاصَّةً. فوجب أن يكون[4] معرفة»[5] وهذا /١٤/ الوجه حسنٌ لا يخفى حسنه.

قوله: «وقدْ عُلِمَ بذلك حدُّ كلِّ واحدٍ منْها»[6].

يريد أنّه قد علم من وجه الحصر ما به الاشتراك في الأقسام الثلاثة، وهو الجنس، وما به الامتياز، وهو الفصل، والمعرّف ليس إلاّ المركَّب منهما على الطريق المستقيم.

فان قيل: ههنا إشكالان مشهوران متقاربان، الأول: أنَّ (الكلمةٌ) جنس للثلاثة فيكون أعمَّ من الثلاثة، ومن جملتها الاسم، فيكون أعمَّ منه ، لكنَّ (الكلمة) فرد من أفراده فتكون أخصَّ من الاسم، فيلزم أن يكون الشيء الواحد أعمَّ من غيره وأخصَّ منه، وهو محالٌ. الثّاني: أنَّ (الكلمة) اسم؛ لوجود خواصِّه فيها، وقد انقسمت إلى الاسم والفعل والحرف، فالتقسيم فاسد؛ للزوم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره.

قلنا: لا شكَّ ههنا أنَّ الجنس إنّما هو مدلول الكلمة وهي الّذي عُبِّرَ عنه (بلفظ وُضِعَ لمعنى مفرد) وهوالموجود في الأنواع الثلاثة، أعني: (زيد، وضرب، ومِنْ) مثلاً، لا لفظُ الكلمةِ؛ لأنّها غير موجودة في الأنواع المذكورة و(الاسم) لفظ الكلمة لا مدلولها.

فإن قيل: الموجود في الأنواع الثلاثة، أي: القدر المشترك واحد من الثلاثة قطعًا، وهو

---

(١) التصحيح من الأمالي.

(٢) التصحيح من الأمالي.

(٣) في الأمالي: (فالهاء في ضربته).

(٤) في الأمالي: (أن يكون الضمير).

(٥) الأمالي النحوية (٤/٦٠).

(٦) الكافية (٥٩) شرح الرَّضي (١/٣٠).

الذي جُعِل جنسًا، فإن كان اسمًا: يلزم كون ضد الشَّيء جزءًا للشيء، وجزءًا لنفسه؛ لأنَّه إنْ كان جنسًا والتقدير أنَّه جنس للثلاثة؛ يكون جزءًا من الفعل والحرف، فيلزم اجتماع الضِّدَّين وجزءًا من الاسم، فيلزم أن يكون جزءًا لنفسه؛ لأنَّه هو عينه، وكذا إن كان فعلاً أو حرفًا، فالشكُّ باقٍ.

قلنا: أظنُّ أنَّ ذلك وهمٌ. لأنَّا لا نشك أنَّ الكلمةَ/١٥/جنس للثلاثة، ويمتنع كونُ الجنسِ عينَ نوع من الأنواع.

فإن قيل: إذا كان الأمر على ما قرَّرتم يلزم أنَّ ههنا كلمةً غيرَ الأنواع المذكورة، فيختل الحصر المذكور.

قلنا: إنْ أردتم به المغايرةَ بحسب الوجود الخارجي[1]، فهو غير مسلَّم؛ لأنَّ القدرَ المشترك بين الثلاثة جنس للثلاثة، والجنس لا يتميز وجوده عن وجود النوع في الخارج، وإن أردتم به المغايرةَ بحسب الوجود الذهني[2]، فهو مسلَّم، لكن لا استحالة فيه، فإنَّ القدَر المشترك مغايرٌ للثلاثة بحسب الوجود الذهني وعند اقترانه بالفصل يكون واحدًا من الثلاثة. قال صاحب اللُّباب[3]: «الذي عُلِم ليس بحدٍ حقيقي؛ لأنَّ امتياز الحرف عن أخويه بقيد عدمي، وهو عدم الاستقلال، وامتياز الاسم عن الفعل أيضًا بقيد عدمي، وهو عدم الاقتران، فلا يكون مركبًا من الجنس والفصل، والحدُّ الحقيقي لا بدَّ فيه من ذكرهما». وأجاب عنه السِّيِّد المحقق[4]: بأنَّ ذلك إنما يكون في حدود الحقائق المتأصِّلة في الوجود، وأمَّا في الماهيَّات الاعتباريّة[5] فليس ذلك بلازم، بل كلُّ ما ذكر في حدودها فهو جنسٌ وفصل؛ إذ ليس لها ماهيَّة سوى ذلك.

---

(١) الوجود الخارجي: هو عبارة عن كون الشيء في الأعيان، وهو الوجود المادي.

(٢) الوجود الذهني: هو عبارة عن كون الشيء في الأذهان، وهو الوجود العقلي، أو المنطقي.

(٣) ربما يقصد به البيضاوي في كتابه لب اللباب، وهو مختصرللكافية، ولم أستطع الاطلاع عليه.

(٤) لعله يقصد بالسيد المحقق الشريف الجرجاني، فهو ملقب بالسيد، وله تعليقات وحواش على بعض شروح الكافية. مفتاح السعادة (١/١٦١).

(٥) الماهيات الاعتبارية: هي التي لا وجود لها إلا في العقل المعتبر، ما دام معتبرا في الوجود.

فإن قيل: إذا كان [الاسم] جنسًا يصدق الاسم على الفعل والحرف؛ إذ الاسم يصدق على الكلمة، وهي صادقةٌ على الفعل والحرف، فيلزم صدق الاسم على الفعل والحرف؛ لأن الصَّادقَ على الصَّادقِ على الشيء صادقٌ على ذلك الشيء.

قلنا: ممنوعٌ، اللّهم إلاّ أنْ يكونَ الصِّدقُ كليًّا أو جهتُه واحدةً /١٦/.

فإن قيل: الجنس الخارجي يستلزم نوعًا من أنواعه؛ لامتناع وجوده فيه بدون ضرورةٍ، والنوع يستلزم الجنس؛ لاستلزام الكلِّ الجزءَ بديهةً، فاستلزمَ كلٌّ منهما الآخر، فقام الاستواء بين الجنس الخارجي ونوع من الأنواع، فيلزم اتّحادهما في الأحكام الطارئة عليهما، ومنها انقسامهما إلى الثلاثة، فيجب أن يكون واحد من الثلاثة -لا على التعيِّن- منقسمًا إلى الثلاثة.

قلنا: إنَّ المنقسم إلى الثلاثة ليس هو الجنسُ الخارجي؛ لأنَّ ما هو في الخارج جزئي، والمُوْرَدُ كلّيٌّ قطعًا، فلا يلزم ذلك.

فإن قيل: كلُّ من قال: إنَّ الاسم فعل قائل بأنّه كلمة، وكلُّ من قال: إنَّه كلمة صادقٌ؛ ينتج من الشّكل الأول أنّه كلُّ من قال: إنَّ الاسم فعل فهو صادق، فلا يتم التقابل.

قلنا: إن أردت بقولك (كلمةً) من غيرتقييدٍ بشيءٍ فصِدْقُ الصُّغرى ممنوعٌ؛ لأنَّ كلَّ من قال: إنّه فعل قائل بأنّه كلمة مقترنة، وإن أردتَّ مقيدة فصِدقُ الكبرى ممنوعٌ؛ لأنَّ من قال: إنَّ الاسم كلمة مقترنة كاذبٌ.

فإن قيل: ينبغي أنْ تنحصرَالكلمة في الشيئين، لأنّها وضعت ليعبَّرَ بها عمَّا يكون. وما يكون في العالم إمَّا جوهرٌ أو عرض، فالأوّل أسماءٌ خاصَّة، والثاني أفعالٌ، وجاء بعض الأسماء، فأيُّ حاجةٍ إلى الثّالث.

قلنا: الحروف أيضًا من الأعراض. ألا ترى أنَّ (مِن) للتبعيض، و(أنَّ) المشدَّدة للتأكيد، وكلٌّ منهما معنى الأفعال، فتأمل.

اعلم أولاً: أنّه يمكن إيراد هذا الشكِّ بالنسبة إلى الفصول المذكورة في الحدود بأدنى تغيير، والجواب: هو الجواب كذلك. وثانيًا: أنّه ظهر مما قلنا/١٧/ جوابُ ما قيل: إنَّ أنواع الكلمة ينبغي أن تكونَ تسعةً، الثلاثة المشهورة والقدرُ المشترك، وفصولُ الأنواع

الثلاثة. أمَّا فصل الحرف؛ لأنَّه لا يكون حرفًا[1]، لأنَّ الشيء لا يكون جزءًا لنفسه؛ ولا اسمًا ولا فعلاً؛ لأنَّهما لا يكونان جزئي الحرف، ولا قدرًا مشتركًا بين الثلاثة؛ لأنَّ القدرَ المشترك مشتركٌ بين الثلاثة، والفصل لا يكون كذلك، وكذا الكلام في فصل الاسم وفصل الفعل.

قد يقال: فيه إشكال آخر من وجهين: الأول: أنَّه يستلزم اكتساب التصوُّرِ من التَّصديق، وهو خلاف ما عليه الجمهور. والثاني: إمَّا عدم انحصار الإضافة فيما حصروا، وإمَّا عدم صِحَّة إضافة (كلٌّ) إلى (واحدٍ منها) لامتناع إبراز حرف الإضافة؛ إذ (الّلام) تقتضي المغايرةَ و(مِنْ) تقتضي صحة الحمل، ولا مجال. وأجيب عن الأوَّل: بأنَّ الاكتساب يقتضي الحركتين، وفي التَّقسيم ليس ذلك. وعن الثاني: بأنَّ لفظ (كلٌّ) لإحاطة جزئيات كل ما أضيف هو إليه. ومفهومُ واحدٍ منها كليٌّ يصدق على الاسم والفعل والحرف. وإضافة الجزئي إلى الكلّي بمعنى اللاَّم، لكنَّها يمتنع إظهارها إلاَّ بعد التأويل بالجزئيات أو الأفراد أو نحو ذلك، وإلاَّ يلزم فكُّ (كلٌّ) عن الإضافة، وذا لا يجوز. والمعنى: وقد علم حدُّ جزئيات لهذا الكلّي، فتأمَّل.

قوله: «الكَلامُ: ما تضمَّنَ كَلمتينِ بالإسْنادِ»[2].

لفظةُ(ما) بمثابةِ الجنس (وتضمَّن الكلمتين) يخرج المفردات، والمهملات و(بالإسناد) يخرج المركَّبات غير الكلاميةِ؛ لأنَّ المراد بالإسناد /١٨/ نسبة أحد الجزئين بالآخر على وجهٍ يفيد.

فإن قيل: منقوض بقولنا: (ديز مهمل)؛ لأنَّه يصحُّ السكوت عليه، وصحة السكوت من خواصِّ الكلام.

قلنا: إنَّه مؤول بهذا اللَّفظ، فيكون في حكم الكلمة.

قيل: كان عليه أن يقول بالإسناد الأصلي؛ ليخرج منه إسناد المصدر، واسم الفاعل،

---

(١) يحذف المؤلف الفاء من جواب أمَّا أحيانًا، وأغلب النُّحاة لا يجيزون ذلك. انظر مغني اللبيب: (٨٠).

(٢) الكافية (٥٩)، شرح الرَّضي (١/٣١).

واسم المفعول، والصِّفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والظَّرف؛ فإنَّها مع ما أسندت فيه، ليست بكلام، وأمَّا نحو: (أقائم الزيدان) فإنَّما كان كلامًا لكونه بمنزلة الفعل، ومعناه كأسماء الأفعال، بل يزيد عليه: المقصود؛ ليخرج الإسناد الذي في جملة الصِّلةِ، والقَسَمِ والشَّرط، فإنَّها مقصودة لغيرها، فليستْ بكلام.

فإن قيل: إنَّ هذا الحدَّ شامل للإضافي؛ لأنَّه يفيد أيضًا إمَّا التعريف أو التَّخصيص بالنسبة إلى المخاطب، فالأَوْلى أن يضمَّ إليه صِحَّةُ السكوتِ، كما يضم إليه[1].

قلنا: إنَّ الإفادة عبارة عن إعلام المخاطبِ النسبة الصادرة عن المتكلِّم في ذلك التَّركيب، والنسبة الإضافية ليست كذلك، فإنَّها معلومة للمخاطب والمتكلم يشير إليها.

قال المصنِّف في الأمالي: «فإن قيل: قولهم: المراد بالإسناد: نسبة تُفيدُ، منقوضٌ بقولنا: العالَمُ حادِثٌ لمن يعلم الحدوث؛ لأنَّا لم نفد شيئًا. فالجواب: أنَّه ليس المراد أنَّها تفيد كلَّ من يسمعها، وإنَّما المراد أن تفيدَ من ليس عنده علمها، ويجوزأن يقال: المراد بالإفادة إفادةُ أنَّ المتكلِّمَ حاكم بأحد مدلولي الجزئين على الآخر، فلا فرق على هذا بين أن يكون المخاطب عالمًا أو غير/١٩/عالم.

فإن قيل: فأين الإفادة في مثل: هل زيدٌ قائمٌ على المعنى الأول وعلى المعنى الثاني، فإنَّك على الأول لم تفد أحدًا هذه النسبة، إذ ليس الكلام موضوعًا لإفادتها، وإنَّما هو سؤال عنها. وعلى الثَّاني لا يستفيد السامع أنَّ المتكلم حكم بالقيام على زيد؛ لأنَّه سائلٌ عنه.

قلنا: إنَّ النِّسبة حاصلة على المعنيين. أمَّا على الأوَّل فإنَّ المتكلم أفاد هذه النسبة على موجب الاستفهام، فكأنَّه نسب قيامًا مُسْتفهَمًا عنه إلى زيد، فوِزَانُه وزِانُ قولك: (زيد أنا استفهم عن قيامه) وعلى الثَّاني أوضح وهو أنَّه أفاد أنَّه نسب الجزء المستفهم عنه إلى الآخر، فيفهم السَّامع أنَّه قام بالمتكلم قيام مستفَهمٍ عنه منسوبٍ إلى زيد»[2].

فإن قيل: المتضمَّن يُطْلَقُ على المستلزِم لأمرٍ، ذلك الأمر جزءٌ. كما يقال: الإنسان تضمُّنٌ للحيوان، ولا يقال: الإنسان تضُمنٌ للحيوان والناطق؛ لأنَّ الشيءَ لا يتضمَّن نفسه.

---

(١) هكذا في الأصل، ولا أرى معنى لهذه العبارة، ولعلَّ فيها سقطًا.

(٢) الأمالي النحويَّة (١٠٧/٤).

وهاهنا استعمله المصنّف على ما لا يستعمَلُ.

قلنا: قد أجيب عنه بوجهين، الأوَّل: بالتّسليم وإثبات المغايرة الاعتباريَّـة[١] هاهنـا، فـإنَّ المتضمِّن (اسم فاعل) هو المجموع، والمتضمَّن (اسم مفعـول) كـلُّ واحـدٍ مـن الكلمتيـن. الثّاني: بالمنع وإثبات المغايرة الحقيقيَّة[٢] وهو أنّه قد يطلق أيضًا على المستلزم لشيء آخر سواءً كـان جزأه[٣] أو لا، وعلى هـذا يكـون المتضمِّـنُ النسبةَ، والمتضَّمـنُ طرفيـه[٤]، فظهـر ظهـور المغايرة.

فإن قيل: الحدُّ غير جامعٍ؛ لأنَّ الجملةَ الشرطية كلامٌ باتفاق. وكـذا الجملـة التـي أَحَـد جزئيها /٢٠/ جملة، ففيه خللٌ بيِّنٌ.

قلنا: لا خللَ فيه؛ لأنّه ليس في الحدِّ شيءٍ يدل على أنّه مركّب من كلمتين فقـط. وأمَّـا الحصر الآتي بقوله: «ولا يتأتى ذلك إلاّ في اسمين، أو اسم وفعل». فـلا يضـرُّ ذلـك؛ لأنـه أعمُّ من أن يكونَ حقيقةً أو حكمًا، ومن هذا استفدنا جوابًا آخر عن أصل السؤال.

فإن قيل: لا يجوز أن يتركّب الكلام من أكثر من كلمتيـن؛ إذ لـو جـاز لـزم مـن انتفـاء واحدٍ من الأجزاء انتفاءُ الكلام ضـرورةً، استـلزامُ انتفـاء الجـزء انتفـاءُ الكـلّ، لكـن لا يـلزم لتحققه بدونه، نحو: (زيدٌ قائم).

قلنا: انتفاء اللاّزم ممنوعٌ، إن كان المراد فردًا من أفراد الكلام؛ لتحقق انتفاء ذلك الفـرد بانتفاء أي جزء كان، كالجملة الشَّرطية، ونسلّم أنَّ المراد مطلق الكلام. لكن لا يضرُّنا.

فإن قيل: الانتقاض باقٍ بالنسبة إلى خروج الجملة الواقعة شرطًا، أو صلة، أو مضافًا إليه مثل: (قام) مع فاعله في نحو قولنا: (إن قام زيد قمت، والذي قام زيد، وقمت حيـنَ قـام)؛ لأنَّ كلاً منها لا يفيد المخاطب.

---

(١) يقصد بالمغايرة الاعتبارية: تضاد الشيئين في العقل المعتبر.

(٢) يقصد بالمغايرة الحقيقة: تضاد الشيئين في الوجود.

(٣) في الأصل: (جزؤه).

(٤) في الأصل: (طرفاه).

قلنا: لا انتقاض بها؛ لأنها ليست من أفراد المحدود، فإنّها ليست كلامًا باعتبار الحالِ والاستعمالِ الأوَّل، وإن كانت[١] كلامًا باعتبارِالأصلِ والاستعمالِ الثاني.

بقي ههنا شيء وهو أنَّ المشهور فيما بين الجمهور في أمثال هذا الموضع ذكر التركيب دون التضمُّن. فلِمَ عدلَ عنه؟.

قيل: لأنّه أخصر؛ لاستغنائه عن صلة (مَن)؛ ولأنّه جديدٌ، ولكلٌ جديدٍ لذّة.

فإن قيل: الحدُّ وأن خلُص عن الانتقاضات السابقة، لكن ينتقضُ بنقضٍ لاحقٍ، وهو (بزيد) فإنّه كلامٌ كما قال سيبويه[٢] قولهم: من أنت؟ (زيدٌ)؟. معناه من أنت؟ كلامك (زيدٌ)؟، وزيدٌ وحده ليس بكلام. بمقتضى هذا الحدِّ.

قلنا: هو كلامٌ بحسب اللغةِ. وكلامنا في (الكلام) بحسب الاصطلاح فلا نقض به.

فإن قيل:/٢١/ يُشكل الحدُّ بقولنا: (اضْرِبْ)؛ لأنّه لا يتناوله من حيثُ أنَّ أحدَ جزئيه غير ملفوظ.

قلنا: الضمير المستتر لمَّا تعذّر اللفظ به قُدِّركأنّه ملفوظ لوجودِ ما يدلُّ عليه وهو الفعل.

فإن قيل: اسم الفاعل إذا اعتمد على المبتدأ وعمل في الرفع فلا يخلو إمَّا أن يكون فيه إسناد أو لا. فإن كان، يلزمْ أن يكون كلامًا لصدقِ الحدِّ عليه، وإلاَّ فلا يدخل الفاعل؛ لأنه قال هناك[٣]: «أسند إليه الفعل أو شبهه».

قلنا: يمكن أنْ يجاب عنه بأنَّ المراد بالإسناد هنا غير الإسناد المذكور هناك، وفيه نظر؛ لأنَّ الإسناد إمَّا حقيقةً في كِلا المعنيين فيكون مشترَكًا. أو حقيقةً في أحدهما،مجازٌ في الآخر. وكلاهما يجب الاحتراز عنهما.

فإن قيل: منقوض (بنَعْم) في جواب من قال: (أقامَ زيدٌ؟)؛ لأنّه كلمة واحدة مع أنّه يصحُّ السكوت عليه.

---

(١) في الأصل: (كان).

(٢) وجدت هذا النقل عند ابن جماعة دون أن يسنده إلى سيبويه. شرح الكافية (١٢)

(٣) يقصد في حد الفاعل.

قلنا: ممنوع؛ بل حرف قائم مقام الكلاَم المحذوف بقرينة السؤال.

قوله: «ولايتَأتّى ذلك إلاّ في اسمينِ أوْ في فعلٍ واسم»[(١)].

يريد أنَّ الكلام لا يتأتّىمن غير ما ذكر لانتفاء الجزئين أو أحدهما.

فإن قيل: قولهم: الفعل والحرف لا يسند إليهما شيء باطل؛ لأنَّه أسنَد إليهما (لا يسندُ إليهما شيءٌ). وكذا قولك: الفعلُ أو الحرفُ أحدُ أنواع الكلمة، وأمثالُ ذلك. فإنَّ ذلك مسند إليهما، فلا ينحصرالكلام بما ذكر، كما لا يخفى.

قلنا: فيه خفاءٌ؛ لأنَّ المصنِّف شرح في شرح المفصل: «بأنَّ المرادَ نفس صيغ الحروف المستعملة في معناها»[(٢)]. وذلك ليس كذلك ههنا.

فإن قيل: بالشرح المذكور لا ينشرح قلبُ السائل؛ لأنَّ السؤال باقٍ لقولهم (مِنْ) حرف جر، و(ضَرَبَ) فعل ماضٍ، وأمثال ذلك، فإنّها مستعملة في معانيها بالصِّيغ.

قلنا: كيف لا ينشرح ؟ فإنَّ المصنِّف فصَّله في شرح المفصَّل[(٣)] بأنَّ الإخبار/٢٢/ ليس باعتبار اللّفظ والمعنى المستعمل فيه، بل باعتبار اللفظ فقط، وبهذا الاعتبار ذلك اسم ليس بفعل ولا حرف.

فإن قيل: كيف يصلح أن يكون اسمًا وقد أُخبر عنهما بأنَّه فعل أو حرف، وهل هذا إلاّ تناقضٌ؟.

قلنا: ليس فيه تناقضٌ. لأنَّ (مِنْ) مثلاً باعتبار أنَّه كلمة ولفظٌ محكوم عليه بأنَّه اسم. وباعتبار استعماله في معناه الموضوع له محكوم عليه بأنَّه حرف، فالإسميَّة بالاعتبار الأول والحرفية بالاعتبار الثاني.

فإن قيل: اللّفظ لا بدَّ له من مدلول، فإذا تلفَّظت بـ(مِنْ) فلا بدَّ له من مدلول، ولا مدلولَ له هنا إلاّ نفسُه، فيؤدِّي إلى اتّحاد الدّال والمدلولَ.

---

(١) الكافية (٥٩) وفيها: (أو فعلٍ واسم)، شرح الرَّضي (٣١/١).

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل (٦٢/١).

(٣) المصدرالسابق (٦٢/١).

قلنا: أملى المصنّف جواب ذلك في الأمالي: «بأنَّ الألفاظ إنَّما وضعت دالةً على غيرها لزومًا في الوضع الذي تكون مدلولاتها غير لفظ؛ لاحتياج إبلاغ المعاني التى ليست بلفظٍ كقولك: (الثوبُ نافعٌ)، وأمَّا إذا كانت مدلولاتها لفظًا فقياسها ألاَّ تحتاج إلى دليل عليها، بل ينطق باللفظ ويقصد به نفسه، ويُستَغنَى عن الدلالة عليه بغيره، فلا يكونُ ثمَّةَ دليلٌ. بل نفس المقصود هو الملفوظ به، ومع ذلك، فإنَّهم قد وضعوا لفظًا دليلاً على لفظ آخر. وإن كانوا في غُنْيةٍ عنه تارةً لاختصارهم وتارةً لتصرفهم. فمثال الأوَّل: ما وضعوه لاختصارهم قولهم في قصيدةٍ، (هذه القصيدةُ حسنةٌ)[١]، ومثال الثاني: ما وضعوه لتصرُّفهم في الكلام، قولك لمن قال: (خرجت من البصرة) هذا الحرف الذي قبل البصرة يجرُّ ما بعده، فلم يكن هذا للاختصارِ؛ لأنَّ قولك: (مِنْ) أخصر منه»[٢].

قد يقال: إنَّ السائل إنْ أراد أنَّ الدليل والمدلول لا بدَّ أن يتغايرا تغايرًا حقيقيًّا فممنوع لا دليل عليه، وإن أراد أنَّه لا بدَّ أنْ يتغايرا تغايرًا /٢٣/ أعمَّ من الاعتباري فمسلَّمٌ، لكنْ فيما نحنُ فيه موجود.

قيل: القول بأنَّ (مِنْ) وأمثاله في أمثال هذه التراكيب اسم تَقَوُّلٌ؛ لأنَّه يستلزم أن يصدق على كلِّ فرد من أفراد الكلِّ أنَّه اسم، وهو بعيد جدًا، وإنْ اعتبر التغاير بحسب الاعتبار، فالاعتبار بما أفاد بعض المفيدين من أنَّ الألفاظ من حيثُ أنفسها، أي مقطوعًا فيها النظر عن إرادة معانيها الموضوعة لها متساوية الأقدام في صحة الحكم عليها وبها، ومن ادَّعى أنَّ تلك الصُّور أسماءٌ باعتبار دعوى وضعِ الألفاظ الموضوعةِ لمعانٍ لأنفسها في ضمن ذلك الوضع، فحيث لا دليل له إلاّ ذكر اللفظ وإرادة نفسه ألزمه وضع المهملات في (ديز) مقلوب (زيد) مثلاً.

فإن قيل: فحينئذٍ لا يكون (آمنوا) في قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا . . .﴾[٣] اسمًا

---

(١) لم يكما نصَّ الأمالي، وهو قوله: «فقولك: القصيدة لفظٌ دالٌّ على لفظ الاختصار؛ لأنه أخصر من أن تذكر القصيدة، وتخبر عنها بقولك: حسنةٌ، وإن كان ذلك ممكنًا،...».

(٢) الأمالي النحويّة (٤/٤٩).

(٣) البقرة (١٣).

لانتفاء وضعه، ولا فعلاً؛ لأنَّ المراد به لفظه، فلا يصدق قولهم: ولا يتأتى ذلك إلاَّ في اسمين أو في اسم وفعل.

قلنا: المراد من الاسم أعمُّ من أن يكون حقيقة أو حكمًا، كما سبق و(آمنوا) من حيثُ إرادة التلفظ به في حكم الاسم، فعلى هذا ظهر صدق القول المذكور. وأنت خبير بأنَّ اعتبار هذا الاعتبار من المعتَبرات، وإلاَّ لم يصحّ الحصر المذكور. في[1] تعريف المبتدأ [والخبر] وأمثالهما، اللّهم إلاّ أنْ تخصص هذه الأشياء بما هو الشائع في الاستعمال، وفيه تخصيص بلا مخصص، وبأنَّ ابن أبي الربيع[2] ذكر في شرح الإيضاح: أنَّ الفارسي[3] قال في بعض كتبه: إنَّ نحو: (زيدٌ في الدار) قسم ثالث، ليس من الاسم والاسم. ولا من الاسم والفعل وأطال في تقرير ذلك ، بل زاد أو حرف واسم في النداء كـ(يا زيد) /٢٤/ وأجيب عن الثاني بأنّه نائب عن الفعل، فالكلام في الحقيقة هو [أدعو زيدًا][4].

فإن قيل: لو كان كذلك لزم احتمال الصدق والكذب وجواز الخطاب مع الثالث.

قلنا: إنّما يلزم أن لو كانَ حرفُ النّداء نائبًا عن الإخبار، ولا نقول به.

فإن قيل: يُشْكِل بقولنا: (إن تضربْ أضرب)، فإنّه كلام وليس من اسمين ولا من اسم وفعل؛ لأنَّ الجملة من حيث هي جملة ليست باسم ولا فعل.

قلنا: مراد المصنّف أنّه من اسمين أو في قوتهما، أو نقول: إنّهما جملتان، وكلامنا في جملة واحدة.

فإن قيل: الاستثناء من النفي إثبات؛ لأنّه لزم التّوحيد من (كلمة التوحيد) بالإجماع.

---

(١) في الأصل: (و).

(٢) هو عبيد الله بن أحمد بن أبي الرَّبيع القرشي الأشبيلي، ولد سنة (٥٩٩هـ) من شيوخه: الشلوبين، والدَّبَّاج، وأخذ عنه أبو القاسم النشاط، وابن الزبير. من مصنفاته: الإفصاح في شرح الإيضاح، والبسيط في شرح الجمل، توفي سنة (٦٨٨هـ). ترجمته في: بغية الوعاة(١٢٥/٢)، درَّة الحجال (٣/ ٧٠ – ٧٢).

(٣) المسائل العسكرية (١٠٤ – ١٠٥).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السِّياق.

ولمَّا أنَّه مذهبه، فيلزم وجود الكلام عند كلِّ اسمين، أو فعل واسم، وليس كذلك كما في باب الإضافة، والوصف والموصوف(١).

قلنا. معنى قوله: «لايتأتّى» لا يمكن، لا بمعنى لا يوجد، ولا يلزم من إمكان الشيء وقوعه، فتأمَّل.

قوله: «الاسمَ ما دلَّ على معنًى في نفسهِ غيرُ مقترنٍ بأحد الأزمنةِ الثلاثةِ»(٢).

قيل: لم يقتصر على قوله: «غيرُ مقترن»؛ بل زاد عليه قوله: «أحد الأزمنة» لئلا يخرج عنه ما اقترن بزمان نحو: (غَبُوق، وصَبُوح) لأنَّهما وإن اقترنا فليسا بمقترنين بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي: الماضي والحال والاستقبال.

اعلم أنَّ الضمير في (نفسه) يجوز أن يعود إلى (معنى) وأن يعود إلى (ما)، كما يفهم من الأمالي(٣). وفصَّل المصنِّف في شرح المفصَّل(٤) عدم جواز العود إلى (ما) بوجهين، الأوَّل: أنَّه يستلزم استعمال (في) بمعنى (الباء) وذلك غير جائز. والثَّاني: أنَّ الحرف مقابل للاسم، فيجب أن يجري ويستقيم فيه نقيض ماجرى في الاسم، ولا يجري ولا يستقيم فيه ما جرى على الاسم إذ لا يصحُّ أنْ يقال: إنَّ الحرف يدل /٢٥/ على معنًى بغيره، وشكَّ صاحب

---

(١) يقصد أن مثل قولك: عبد الله، ورجل كريمٌ ليس بكلام، ولكن عند النَّظر في تعريف المُصنِّف نجدهما كلامًا.

(٢) الكافية (٥٩)، شرح الرَّضي (١/٣٥).

(٣) الأمالي النحويّة (٣/٩٥).

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل لابن الحاجب (١/٦٦). يقول ابن الحاجب: «ومن قَال الضمير في نفسه يرجع إلى ما دلّ، أيّ: اللفظ الدَّال على معنًى بنفسه من غير ضميمةٍ يُحتاج إليها في دلالته الإفراديَّة، بخلاف الحرف، فإنَّه يحتاج إلى ضميمةٍ، في دلالته على كمال معناه الإفرادي، يرد عليه أنَّ (في) لا تستعمل بهذا المعنى، وأنَّ المقابل، وهو الحرف، لا يجري فيه النقيض، فإنّه إذا قيل: الحرف ما دلَّ على معنى في غيره، بعد أنْ يجعلَ فِي غيرِه تتمةً لقولك: (ما دلَّ) فيكون المعنى ما دلَّ بغيرِه، أي بلفظٍ آخر معه على معنى...».

الشكوك[1] فيه بشكوك وقال: ولقائل أن يقول: أمَّا أولاً: إن حروف[2] الجر يقام بعضها مقام بعض جوازًا مشهورًا، فليكن ذلك من ذاك. وأمَّا ثانيًا: أنَّه يصحُّ أن يقال: الحرف يدلّ على معناه بغيره، على معنى أنَّه يدل الحرف بواسطة انضمام الفعل أو الاسم، لا على معنى أنَّ الحرف يدل على معناه غيرُه.

قلنا: [في] ما قال صاحب الشكوك شكٌّ. أمَّا الأول: فلأنَّا لا نشك أنَّ استعمالَ حروف الجر بعضها مقام بعض مجازٌ، و[لكنَّ] التَّحديد يقتضي الحقيقة. وأمَّا الثاني: فلا نشكّ في صحة ما قال، لكن تكون عنايةً غيرَ ظاهرة الدلالةِ على المراد، والتَّحديد يقتضي الظُّهور.

فإن قيل: هذا الحدُّ غيرُ مانعٍ لأن الفعل المضارع نحو: (يقوم، ويقعد) أي: الذي تجرد عن قرينة الحال أو الاستقبال حقيقة فيهما، كما قيل: لأنَّه مشترك ولا يدل على زمان معين بلا قرينة.

قلنا: الاشتراك ممنوع كما قيل. بل هو حقيقةٌ في أحدهما، ومجاز في الآخر على الصَّحيح؛ لأنَّ اللفظ إذا دار بين المشترك والمجاز. فالمجاز هو المُرجَّحُ كما بُيِّن في أصول الفقه[3]. وإن سُلِّم الاشتراك نقول: أنَّه مقترن بزمان معيَّن عند الوضع؛ لأنَّ المشتَرك هو اللفظ الذي وضع لكلٍّ واحد من مدلولاته.

فإن قيل: (الصَّبُوح والغَبُوق) يحتمِلُ الأزمنةَ، كما يحتمل (يقوم ويقعد) فكيف يخرج عن الحدِّ.

قلنا: شرح المصنّف الجواب في شرح المفصَّل: «بأنَّ احتمالٌ ذلك احتمال وجودي»[4] يعني: يُحتمل أن يكون زمانه الماضي مثلاً، لكن لا من حيثُ الوضعُ بل من

---

(١) صاحب الشكوك هو أحمد بن الحسن الجاربردي ت (٧٤٦هـ)، وكتابه بعنوان: شكوك على الحاجبية، ولم أتمكن من الاطلاع عليه. بروكلمان (٥/٣١٢).

(٢) في الشرح: (حرف)، والسياق يقتضي الجمع.

(٣) يقول ابن الحاجب: «إذا دار اللفظ بين الاشتراك والمجاز، فالمجاز أقرب؛ لأن الاشتراك يخل بالتفاهم، ويؤدي إلى وقوع الجهل الكبير بتقدير فهم المراد». منتهى الوصول (٢١).

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل (١/٦٤).

حيثُ الوجود الخارجي بأنْ يوجدَ الشُّرب المسائي في الزمان الماضي، والمراد الدلالة الوضعيَّة اللُّغويَّة.

فإن قيل: هذا الحدُّ على هذا غَيْرُ جامعٍ؛ لأنَّه لا يتناول (اسم الفاعل) عند العمل فإنَّه يُفهم منه الدلالةُ على/٢٦/ أحدِ الأزمنة الثلاثة.

قلنا: إنَّ (ضاربًا) موضوعٌ لذاتٍ متَّصفةٍ بالضَّرب، ولا يخفى خلو هذا المعنى عن الزمان، وإنَّما عرضت له الدلالة على الزمان في زمان العمل، والعارض لا يعتبر، وبهذا الاعتبار لا يُشكل الحدُّ بصيغِ العقود. نحو: (بعت واشتريت) وأفعال المدح والذَّمِّ وعسى، وفعلا التَّعجُّب؛ لأنَّ تجرُّدَها عن الزمان عارضٌ. والعارض لا يعارضُ.

فإن قيل: الحدُّ يُشكِلُ بشكلٍ آخرَ، وهو منع الحدّ عن دخول الماضي والمستقبل ونحوهما، مع أنَّها من أفراد المحدود؛ لأنَّها تدلّ على الحدث والزَّمان.

قلنا: أجاب عنه المصنِّف في شرح المفصَّل: «بأنَّ الماضي ونحوه يدل على نفس الزَّمان»[1] ولا يقترن الزَّمان بالزمان.

قد يقال: إذا أُريد بالماضي الفعل الذي انقضى وبالمستقبل الفعلُ الذي لم يأتِ، لم ينتقض[2] هذا الجواب، بل الجواب: أنَّ الماضي ذات نسب إليها بعد وجود، والمستقبل عدم نسب إليه انتظار وجود. فلا دلالة فيهما على الزَّمان وإن كان لا يحصل إلاَّ بزمانٍ مختصٍّ، وهذا كالمصادر فإنَّها لا تدلُّ على الزمان المعيَّن أصلاً. نعم وجودها لا يكون إلا في زمان معيَّن، فالزمان من لوازمها لا من مفهومها، وكذا نحو أسماء الفاعلين فإنها موضوعةٌ لذاتٍ ما باعتبار صفةٍ معينةٍ؛ وليس الزَّمان داخلاً في مفهومها.

فإن قيل: عَرَّفَ الاسمَ بأسماءٍ مخصوصةٍ من نحو: (ما ونفس وغير)، ومعرفة الخاصِّ متوقفة على معرفةِ العامِّ، فيلزم الدَّور.

قلنا: الدَّور ليس بدائرٍ فيه؛ لأنَّه عَرَّفَ مدلولَ لفظ الاسمِ بمدلول تلك الأسماء، فمدلولُ كلٍّ من تلك جزء من المعرَّف، ولم يعرِّف بلفظ تلك الأسماء.

---

(١) المصدر نفسه (٦٥/١).

(٢) في الأصل (ينتهض)، والصحيح ما أثبتُّ.

فإن قيل: فعلى هذا يتوقف المحدود على مدلول تلك /٢٧/الأسماء ومدلول تلك الأسماء متوقف على تلك الأسماء الدَّالة عليه. وتلك الأسماء معرفتها متوقفةٌ على المحدود، فالدَّور دائر فيه.

قلنا: تلك الأسماء لها اعتباران: اعتبارُ كونِها موضوعةً لمدلولاتها المخصوصةِ اللُّغويـة، والاعتبار الذي به أسميتَها المخصوصة الاصطلاحيَّة، ودلالة تلك الأسماء على جزء الحدِّ بالاعتبار الأوَّل، لا بالاعتبار الثاني.

فإن قيل: جُعِل الفعلُ الذي هو (دلَّ) جزءًا من حدِّ الاسم، وما هو جزء لحدِّ الشيء، فهو جزءٌ للشيء، فيلزم أنْ يكونَ الفعلُ جزءًا للاسم مع أنهما متناقضان.

قلنا: جزء الحدِّ مدلولُ (دلَّ)، وهو ليس بفعل، بل ليس بكلمة.

فإن قيل: مدلولُ (دلَّ) مقترن بالزَّمان، فهو من هذه الحيثية يضادُّ مدلول الاسم.

قلنا: مطلق الاقتران بزمانٍ معين لا يضادُّ الاسم، بل الضِّدُ الاقتران الذي يكون بالصِّيغة، ومدلول لفظ (دلَّ) الذي هو جزء الحد لا صيغةَ له أصلاً.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يقل الدلالة موضعُ (دلَّ)؛ لئلاَّ يرد هذا الإيراد؟.

قلنا: للإيجاز والاقتصار.

فإن قيل: أمثال هذه الحدود يشكل جمعه، بخلاف ما أخذ في الحدود من صيغ المضارع والماضي مثلاً من الأسماء التي تدل في الحال والاستقبال، وفي حدِّ الاسم اعتُـبِرَ (دلَّ) الدَّال على الماضي، فتخرج هذه الأسماء عن الحدِّ بهذا الاعتبار وكذا بالنسبة إلى المضارع.

قلنا: لا إشكال فيه لأنَّ الصِّيغ المعتبرة في الحدود الدَّالة على الزمان لا يُعتبر معها الزمان، بل المعتبر الاستمرار.

فإنْ قيل: قد اشتمل هذا الحدُّ على السَّلب بكلمة (غير) ولا تتقوم الماهيات بالسلوب.

قلنا: جوابه قد سبق.

قد يقال: إنَّ في قوله: /٢٨/(ما) إبهامًا والحدودُ تصان عن مثل ذلك، فلو قال: (كلمةٌ) أو (لفظٌ) كان أقرب.

قلنا: والذي سهل ذلك الاعتماد على ما سبق في التَّقسيم، وبهذا انحلَّ النقضان[١]. الأوَّل: ما قيل من أنَّه منقوض بنفس الحدِّ؛ لأنَّه ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة. والثاني: النَّقض بالخطِّ والعقد وغيرهما.

فإن قيل: يخرج عنه الأسماء الموصولة، وضمير الغائب، وكاف التشبيه الاسميَّة، وكم الخبريَّة، وأسماء الاستفهام والشرط.

قلنا: أجاب عنه نجم الأئمة الرضي: «بأنَّ الموصولة وضمير الغائب وإنْ احتاجا إلى لفظ آخر، لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم، فإن لفظ (الذي) مثلاً يفيد معناها الذي هو الشيءُ المبهم في نفسه، لا في صلتِها. وإنَّما تحتاجُ إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام، وكذا ضميرالغائب. وأمَّا الكاف الاسميَّة فمعناها الِمثْل، بخلاف الحرفيَّة فمعناها الشبه الحاصل في لفظ آخر، وكذا (كَمْ) معناها كثيرٌ لا الكثرةُ التي فيما بعدها. وأمَّا اسم الاستفهام والشَّرط فكلٌّ منهما يدلُّ على معنى في نفسه، وعلى معنى في غيره، نحو قولك: (أيَّهم أضربُ)؟ و(أيَّهم تضربْ أضربْ)، فإنَّ الاستفهام متعلّق بمضمون الكلام، أو تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه، ومعنى الشَّرط موجود في الشَّرط والجزاء، و(أيَّ) في الموضعين دالة على ذات وهي ليست معنى فيما بعدها»[٢].

فإن قيل: يَخرج عنه أسماءُ الأفعال؛ لأنَّها تدلّ على معنى مقترنٍ بزمان معيَّن.

قلنا: المراد الدَّلالة الأوليَّة فإن (صَهٍ) مثلاً إنَّما يدل أولاً على (اسكت) وبواسطته يدل على السكوت المقترن بالاستقبال. وقد يجاب عنه: بأنَّ هذه الأسماء موضوعة في الأصل لمصادر أو أصواتٍ أو ظُرُوف /٢٩/ ثمَّ نقلت[٣]، ولا دلالةَ لما نُقِلَت عنه على الزَّمان.

---

(١) في الأصل العقدان، والسياق يقتضي ما أثبت.

(٢) شرح الرضي (١/٤٠-٤١)، ولم يكن النقل عن الرَّضي حرفيًّا، بل حذف بعض العبارات دون إخلال بالمعنى، ونظرًا لطوله لم أنقله هنا.

(٣) يتحدث هنا عن اسم الفعل المنقول، مثل: أمَامَك، بمعنى: تقدَّم، وإليك، بمعنى: خذ، ولكنْ هناك نوعٌ آخر ليس منقولاً، وإنما وضع من أول أمره اسم فعل، ولم يستعمل في غيره هو المرتجل، مثل: صَهْ (اسكت).

فإن قيل: إنْ أُريدَ بأحد الأزمنة واحدٌ منها بعينه، لزم أنْ يكونَ الذي يقترن به غيرُ ذلك المعنى اسمًا، أو واحدٌ غير معيَّنٍ، لزم أن يكون الذي يقترن به واحد معيَّن اسمًا.

قلنا: المراد واحدٌ منها من غير تقييد بالتعيين أو عدمه.

فإن قيل: إنَّ معانيَ أسماءِ المعاني[1] إنَّما هي في غيرها، فإنَّ الضَّربَ معناه ليس في نفسه، بل في زيدٍ مثلاً.

قلنا: أجيب: بأنَّها معتبرةٌ في نفسِ ألفاظها بحسب الوضع.

قيل: في الحدِّ مجازٌ، فإنَّ لفظ (نفس) يصدق حقيقةً على ما له حياةٌ.

قيل: ليس كذلك، بل هي مشتركةٌ، كقولك: (سكنتُ البصرةَ نفْسَها)، فتأمل فيه وفيما سبق في التقسيم، فإنّه ينفعك إشكالاً وحلا.

قوله: «ومن خواصِّه دخولُ الّلام، [والجَرِّ]، والتّنوينِ، والإسناد إليه، والإضافة»[2].

هي جَمْعُ خاصَّةٍ جَمْعَ كثرةٍ، والخَصَائص جمعُ خصيْصةٍ واختارَ الأول اختيارًا للَّفظ المُصْطَلحِ عليه بين المختارين. قال المصنِّف في شرح المنظومة: «ونعني بالخصيصةِ الأمر الذي إذا وجد دلَّ، وإذا فقد لا يدلُّ على الانتفاء، فيطَّردُ باعتبار المعرَّف ولا ينعكس، ولذلك لو جعل حدًّا كان الأخصَّ من المحدود»[3].

قيل: الوجه أنّه إنَّما اختصَّ الاسم بلام التعريف؛ لأنَّ الغرض الأهمَّ من وضع اللام أن يجعل المحكومَ عليه مُعَيَّنًا عند المخاطب ليصحَّ الحكم عليه، فإنَّ الإخبار عمَّا لم يتعيَّن أصلاً لا يفيد، والفعل لا يقعُ محكومًا عليه؛ لأنَّ المخبرَ عنه هو المتّصف بصفة تقوم به، فلو أخبر عن الفعل يلزم قيام الصِّفة بالصِّفة، وهو لا يجوز أو يوجَّه. ونقول: الأفعال لا تقع إلاَّ محكومًا بها، وكلُّ ما هو

---

(١) اسم المعنى: يُقصد به الاسم الذي يدلُّ على معنى مجرد، غير محسوس، نحو: كرامة، صدق...، ويقابله اسم العين: الذي يدل على شيء محسوس قائم بنفسه، مثل: بيت، وشجرة.

(٢) الكافية (٥٩ - ٦٠)، شرح الرَّضي (١/٤٣).

(٣) شرح الوافية (١٢٦).

محكومٌ به لا يصحُّ أن يكون إلاَّ نكرةً.

قيل: وفي كِلا الوجهين /٣٠/ نظرٌ.

أمَّا في الأولِ: أمَّا أولاً: فلأنَّ المنظور والمعتبر بين النّـاظرين والمعتبرِين صحةَ الإخبار عن الفعل الحقيقي لا خلافَ فيها، وهذا الوجه يقتضي خلافُ ذلك.

وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ هذا الوجه يقتضي أن يكون المحكومُ به فعلاً دائمًا. وهو خلافُ ما عليه الجمهور، فإن المحكوم به قد يكون فعلاً وقد يكونُ اسمًا.

وأمَّا في الثّاني: فلأنَّ قبحه ظاهرٌ لاستلزامه عدم صحة قولنا: (زيد المنطلق)، اللّهـمَّ إلاّ أنْ يقال: إنّه مؤول بقولنا: زيد محكوم بالانطلاق، فله حُسْنٌ لا يخفى.

قيل: الأحسن أن يوجَّه ذلك بأنَّ اللاَّم لتَعيين معنى مستقلٍّ بالمفهوميَّة يدلُّ عليه اللّفظ مطابقةً، والحروف لا تدلّ، والفعل يدل عليه ضمنًا.

قلنا: لا حسنَ لهذا الوجه لانتقاضه بنحو الصِّفات المشبَّهة.

فإن قيل: حقُّه أن يقول: حرف التّعريف ليتناول (الميم)[1] أيضًا.

قلنا: هو مبدلٌ من اللاَّم، أوْ لمْ يعتدَّ به لقلّته.

فإن قيل: إن أردتَّ صورةَ الجر فهي داخلة في الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿خُذِ الكِتَابَ﴾[2]، وإن أردتَّ محلّه فكذلك نحو: ﴿يَوْمَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ. . .﴾[3].

قلنا: [الإعراب] اللّفظيُّ والتقديريُّ بالعامل لا المحلّي، والفرق بين التقديري والمحليّ بيِّنٌ.

---

(١) لقد اعترض الجامي من قَبل على ابن الحاجب فقال: «ولو قال: دخول حرف التعريف، لكان شاملاً للميم في مثل قوله عليه السلام: ليس من امبر امصيام في امسفر»، ثم أجاب الجامي على اعتراضه بقوله: «لم يتعرض له لعدم شهرته». الفوائد الضيائية (١/١٨٤- ١٨٥).

(٢) مريم (١٢).

(٣) المائدة (١٩).

فإن قيل: لِم قال: «دخولُ الّلام». ولم يقل: الّلام على المستعَمل.

قلنا: إنّما عدل عنه؛ لأنَّ الخاصَّة -لكونها من الكليّات الخمس[(١)]- محمولة، واللام ليست كذلك، فتأمّل.

بقي ههنا أشياء، الأول: أنَّ هذا الاختصاص منقوض بقول الشاعر:

[١].... .... ومن حِجرِه بالشَّيحةِ اليتقصَّعُ.

فإنها دخلت على الفعل المضارع، واختصاص الجرِّ[(٢)] منقوض بقوله:

[٢].... (ما ليلي بنامَ صاحبه) ....

فإنَّ الجارَّ داخل على الفعل الماضي.

واختصاص التنوين منقوضٌ بقوله:

[٣] أُلاَمُ على(لّوٌّ) ولو كنتُ عالمًا بأذنابِ (لوٌّ) لم تَفُتْني أوائِلُه.

فإنَّ التنوين قد دخل على (لو) وهو حرف. /٣١/ وأجيب عن الأول: بأنَّه شاذٌّ لا يقاس

---

(١) الكلّيات الخمس: (الجنس، النَّوع، الفصل، العرض العام، الخاصَّة) وهي مصطلحات منطقية. ضوابط المعرفة (٩٣ - ٤٤).

[١] عجز بيت من الطويل لذي الخِرَق الطُّهَويُّ، وصدره:

فيستخرج اليربوعَ من نافقائِه ....

النوادر (٦٧)، الإنصاف (١٥٢)، سرالصناعة (٣٦٨/١).

(٢) في الأصل (التنوين) والصحيح ما أثبته.

[٢] البيت من بحر الرَّجز، لم يعرف قائله، ويليه:

ولا مخالط اللّيان جانبُه

وهو في: الكامل (٤٩٧/٢)، أسرار العربيّة (٩٩ - ١٠٠)، الخصائص (٣٣٦/٢).

[٣] هذا البيت من الطويل، غير منسوب، وهو في الكتاب (٢٦٢/٣)، ما ينصرف وما لا ينصرف (٨٩)، الهمع (١٠/١)، الخزانة (٣٢٠/٧).

عليه، فإنّه لمَّا اضطرَّ في الوزن أدخلها على خلاف القياس[١]، أو يقدَّر الموصول[٢]. وعن الثّاني: بأنَّ مدخولَ الجار محذوفٌ، تقديره: ما ليلي بليلٍ نام صاحبه. وعن الثالث: بأنَّ (لو) إذا شُدِّد جُعِل اسمًا، لأنَّ المرادَ منه اللّفظ، وقد سبق الكلام في اللّفظ.

اعلم أوّلًا: أن المصنّف قال في الشّرح: «ونعني بالتنوين تنوينَ التمكُّن، والتنكير»[٣]. ولمْ يذكر العِوَضَ والمقابلةَ، وإن اتّفق اختصاصهما بالاسم؛ لأنّه يذكر خواصَّ[٤] يَقتضي ذاتها الاسم. وذاتهما لا يقتضي الاسم؛ لأنَّ تنوين العوض يمكن أن يقع في الأفعال المعتلّة اللاّم التي أسقَطَ لامَها الجازمُ عِوَضًا عن الّلام المحذوفة. وتنوين المقابلة يمكن أن يقع في المضارع المذكّرالمخاطِب الواحد في مقابلة النون في الواحدة المخاطبة، لكن اتّفق عدم دخولهما في الفعل. وثانيًا: أنَّ المصنّف فصَّل في شرح المفصَّل: «أنَّ الإضافة مطلقًا من خواصِّ الاسم إلاّ أنّه لم يُرِد جارالله[٥] بها الإضافة مطلقًا، فإنَّ أسماءَ الزّمان تضاف إلى الفعل، وإنّما أراد المضاف، أو أراد الجميع؛ لأنّه إنّما يضاف إلى الفعل بتأويل المصدر»[٦]. فهذا

---

(١) يوافق هذا الرأي رأي أبي البركات الأنباري إذ يقول: «أدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ؛ لشذوذه قياسًا واستعمالاً، فكذلك هاهنا، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر». الإنصاف: (١/١٥٢).

(٢) ويوافق ابن جنيّ في تأويل دخول اللام على الفعل حين يقول: «واعلم أنّ لام المعرفة قد أدخلت في بعض المواضع على الفعل المضارع لمضارعة اللام لـ(الذي). قرأت على أبي عليّ في نوادر أبي زيد:

فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن بيته ذي الشيحة اليتقصَّع

أي: الذي يتقصع فيه». سرّ صناعة الإعراب: (١/٣٦٨).

(٣) شرح المقدمة الكافية (٢٠).

(٤) في الأصل (خواصًا) وهو ممنوع من الصرف؛ لأنه على وزن فواعل.

(٥) يقصد الزمخشري.

(٦) الإيضاح في شرح المفصَّل (١/٦٧-٦٨). ونص ابن الحاجب يختلف عمَّا أورده الكيلاني بعض الشيء. يقول: «... إلا أنه لم يرد بها الإضافة مطلقًا، فإنَّ أسماء الزّمان قد أضيفت إلى الأفعال، وإذا أراد المضاف صحَّت إرادة الإطلاق؛ لأن الفعل إنّما يضاف إليه بتأويله بالمصدر».

الذي ذكره المصنف في شرح المفصَّل يدلّ على جواز حمل الإضافة على المضاف فقط، وعلى المضاف والمضاف إليه.

بقي ههنا شيء، وهو أنَّ الإسناد إليه ليس مختصًّا بالاسم؛ لأنّه قد يسند إلى الفعل والحرف كقولك: (قامَ: فعلٌ ماضٍ)، و(هلْ: حرفُ استفهامٍ). فالأولى أن يعتبر باعتبار معناه، فإن المذكور باعتبار اللّفظ لا باعتبار معناه. وقد سبق الكلام فيه.

قوله: «المعربُ: المركَّبُ الذي لم يُشْبِه مبنيَّ الأصْل»[1].

أملى المصنّف في الأمالي أنّه «توهَّم بعض الأصحاب أنَّ المركّب لا يطلق إلا على الجملة بكمالها وهو وهمٌ؛ لأنَّ زيدًا في (زيدٌ قائمٌ) رُكّب مع /٣٢/ قائم فيصحُّ أن يطلق على زيد مركّب كما صحَّ إطلاق مضروب على زيد إذا قيل: (ضربت زيدًا) فقد صحّ إطلاق المركَّب على كلِّ واحدٍ من أجزاء الجملة»[2]. قال نجم الأئمّةِ الرَّضي «لفظ المركَّب يطلق على شيئين: على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنَّظر إلى الجزءالآخر. وعلى المجموع، ومرادُ المصِّنف المعنى الأوَّلُ، وليس بمرضٍ؛ لأنَّ المركَّب في اصطلاحهم في المجموع أَشْهرُ، فيوهم أنَّ المعرب لا يكون إلاّ مركبًا، وهذا دأبُ المصنِّف؛ يورد في الحدود ألفاظًا غيرالمشهورة في المعنى المقصود اعتمادًا على العناية»[3] وهو لا يناسب كما لا يخفى. قال أيضًا: «ليس كلُّ [اسم] مركَّب إلى غيره غير مشابهٍ لمبني الأصل معربًا، بل المركَّبُ إلى عامله. ألا ترى أنَّ المضاف اسم مركَّبٌ إلى المضاف إليه، ولا يستحق بهذا التَّركيب إعرابًا، وكذا التَّابع مع متبوعه، وكذا أسماء الحروف الموجودة في أوائلِ السِّور نحو: (حم، ويس)»[4] قال في المتوسط: «فليرد بالمركَّب الإسنادي»، قال

---

(١) الكافية (٦٠)، شرح الرَّضي (١/٥١).

(٢) الأمالي النحوية (٣/٦٢ - ٦٣).

(٣) شرح الرَّضي على الكافية (١/٥١)، وقد ترك بعض العبارات دون إخلال بالمعنى.

(٤) شرح الرَّضي (١/٥٢)، وفي نقله ترك بعض العبارات التي لم تخلّ بالمعنى، وما بين المعقوفين من شرح الرضي.

أيضًا: «مبنى الأصل يشمل الفعل، فإنَّ أصل جميع الأفعال البناء»[١]. فيَرِدُ عليه اسم الفاعل والمفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف، فإنها مشبهةٌ بالفعل، وهي معربة، والتّخصيصُ اصطلاحٌ جديد فلا يناسب، وأراد بمبنيِّ الأصل ما لا يحتاج إلى الإعراب أصلاً من أنَّه لا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافًا إليه، وهو الحرف والفعل الماضي والأمر بغيرِ الّلامِ، والجملة من حيث هي، أي: التي لا تقعُ موقعَ المفرد، ولو اقتُصِر على المركَّب لدخل فيه (هولاءِ) في (قام هؤلاءِ)، فإنَّه مركَّب وليس بمعرب، فلا بد من الاحتراز عنه وعن أمثالِهِ فقال: لم يشبه مبني الأصل، ولو اقتصرعلى الذي لم يشبه مبني الأصل لدخل فيه (ألف، باء) و(واحد، واثنان)، وأسماء الأصوات وغيرها من الأسماء التي لم تركب مع غيرها تركيبًا يوجب الإعراب، كما هو مراد المصنِّف من التّركيب في الحدِّ، فإنّها كلها لم تشبه مبنيَّ/٣٣/ [الأصل]. وهي مبنية بالاتّفاق؛ لأنَّ البناء قد يُبنى لانتفاء سببِ الإعراب، وقد يُبنى لوجودِ المانع، فتعرَّض للاثنين.

فإن قيل: قام في (قام زيْدٌ) مركَّب على ما ذكرتم فينبغي، أنْ يدخلَ في الحدِّ ويكونَ معربًا، وذلك ليس كذلك.

قلنا:المراد بالمركَّب الاسم؛ لأنَّ الكلام فيه.

فإن قيل: في الحدِّ إشكال جمعًا ومنعًا بوجه آخر. أمَّا جمعًا: فهو أنَّه غير جامعٍ؛ لأنَّ أيًا في (أضربُ أيَّهم) معربٌ ولا يتناوله الحدُّ؛ لأنَّه يشبه مبني الأصل، وأمَّا منعًا فهو أنَّه يدخل فيه مبني الأصل؛ لأنَّ الشيء لا يشبه نفسَه وهو ظاهرٌ.

قلنا: أملى الجواب عن الأوَّل المصنِّف في الأمالي[٢] بما ملخصه: أنَّه غيرُ موجهٍ؛ لأنَّه قارنه بلزوم[٣] الإضافة التي هي من خواصِّ الأسماء فغلبَ جهة المشابهة ومنع أثرها.

---

(١) الوافية في شرح الكافية (١٠).

(٢) يقول ابن الحاجب في الأمالي النحويَّة (١٠١/٣): «وإذا أُوردَ على قولنا في المقدِّمة في حدِّ المعَرب (أيّ) فإنّها أشبهت مبني الأصل وهي معربةٌ. فجوابُه أنَّ أيًّا لمَّا كانت مضافة والإضافة من خواص الأسماء قابلت ذلك الشَّبه فرجع الاسم إلى أصله في الإعراب إذ أصله ذلك على ما قُرر».

(٣) في الأصل: (لزوم). والسياق يقتضي ماأثبتُّ.

وأجيبُ عن الثاني: بأنَّ كـلاً مـن المبنيـات يشبه صاحبـه بـلا شبهةٍ. وقـد يجـاب عنهمـا بوجهين آخرين: الأول: أنَّ المراد بالمشابهةِ المشابهةُ الموجِبَةُ للبنـاء وتلـك ليسـت تلـك. الثَّاني: أنَّ المراد به الاسم كما سبق.

فإن قيل: إنَّه يصدق على المنادى المفرد؛ لأنَّه مركَّب لم يشبه مبني الأصل على التفسير المذكور.

قلنا: إنَّه مشابهٌ للكاف في (أدعوك) الذي هو مشابه للكاف في (ذاك) و (إِيَّاك)، فيكون مشابهًا للكاف في (ذاك وإِيَّاك)؛ لأنَّ المشابِه للمشابِه للشَّيء مشابهٌ لذلك الشيء عند عـدم المغايرة كما هنا.

فإن قيل: فيرد عليه نحو قولِنا: (غَاق صوتُ الغراب)، فإنَّ (غــاق) ههنـا مركَّـب، وهـو مبني.

قلنا: المراد بالتركيب التَّركيب الموجِبُ للإعراب كما أشرنا إليه، وهو ما وقـع الإسـناد فيه إلى المعنى، والتَّركيب ههنا بالإسناد إلى اللفظ.

اعلم أولاً: أنَّ جماعةً من النُّحاة عدّوا الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة معربةً؛ لأنَّ النزاع ليس /٣٤/ في المعْربِ، الـذي هـو اسم مفعـول أعربـتَ، فـإنَّ ذلـك لا يحصـل إلاَّ بحصول الإعراب في آخر الكلمة بعد التَّركيب، بـل فـي المعرب المصطلـح عليـه، فـاعتبر هؤلاء مجرَّد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب، وهو الظَّاهر من كلام الشيخ عبـد القاهر، واعتبر المصنّف مع الصلاحيَّة حصول الاستحقاق بالفعل، ولـذا أخـذ التركيبَ فـي حدِّه، وأمَّا وجود الإعراب في كون الاسم معربًا فلم يعتبرْه معتبرٌ. وثانيًا: أنَّ المصنِّف عدل عن الحدِّ المشهور بين الجمهور وهو: «ما اختلف آخرُه بـاختلافِ العوامـل»؛ لأنَّ الغـرضَ من تدوين علم النَّحو أن يعرفَ به أحوال أواخر الكلم في التَّركيب مَنْ لم يتتبع لغة العرب ولـم يعرفْ أحكامَها بالسَّماع، فإنَّ العارف به مستغنٍ عنه. فالمقصود من معرفة المعرب أن يعرفَ أنَّه مما يختلف آخره في كلامهم؛ ليجعل آخـره مختلفًـا موافقًـا لكلامِهـم، فمعرفتُـه متقدمـةٌ على معرفةِ أنَّـه يختلـفُ آخـره، فلـو كـان معرفتـه المتقدمـةُ حاصلةً بمعرفـة هـذا الاختلاف وتعريفهِ به وجبَ أنْ يعرفَ أولاً بأنَّه مما يختلف آخره ليعرف أنـه ممـا يختلـف آخره، فيَلْزم تقدُّم الشيء على نفسه، مُحصِّلُه: أنَّ اختلافَ الآخر غرضٌ من معرفة المعـربِ، والغرضُ من الشيء متوقِّفٌ على الشيء، فاختلاف الآخر متوقف على معرفة المعـربِ، فـإذا

حُدَّ المعربُ به تتوقّف معرفة المعرب عليه، فيلزم الدَّورُ.

قيل: هذا الدَّور إنّما يدور عليه إذا قُصد إلى تعريف حقيقته ليتميزَ عند المنشئِ للكلام لِيُعطيَه بعد تعقله الاختلاف؛ لأنّه إنّما يعطيه الاختلاف بعد معرفة كونه معربًا، فإذا جعل الاختلاف حدًّا له فقد توقف كلٌّ منهما على الآخر؛ لأنّه لا يتعقله حتى يكونَ مختلفًا آخره، ولا يكونُ مختلفًا آخره حتى يتعقلَه[1]، فأمّا إذا عُرِف ما هو موجود فيما يتكلم به متكلم فلا يلزم الدَّور. /٣٥/ يتحقق هذا مما ذكره المصنّف في شرح المفصَّل[2] على تعريف صاحب المفصَّل المفعول معه: «بأنّه المنصوب[3] بعد الواو الكائنةِ بمعنى مع»[4].

فإن قيل: يلزم المصنّفُ ما هرب منه، فإنّه جعله تعريفًا أو تتمةً منه.

قلنا: ليس كذلك، بل جعله حكمًا بعد تمام الحدِّ لزيادة الإيضاح وعلى تقدير ذلك لا يلزم ما لزم.

قوله: «وحكمُه أنْ يختَلِفَ آخِرُهُ باختلافِ العوامل لفظًا أو تقديرًا»[5].

فإن قيل: آخِرُ المعرب لا يختلف إلاّ في بعض المعربات كالأسماء السِّتّة. وأمّا غيرها كزيد ونحوه فلا يختلف الآخر قطعًا.

قلنا: المرادُ اختلاف الأواخر ذاتًا بأنْ يتبدَّل حرفٌ بحرفٍ آخر حقيقة أو حكمًا، إذا كان إعرابه بالحروف، أو صفةً بأنْ يتبدلَ صفةً بِصفةٍ أخرى حقيقةً أو حكمًا إذا كان إعرابه بالحركة.

فإن قيل: إنّه ينتقض بمثل قولنا: (إنَّ زيدًا مضروبٌ)، (وإنني ضربتُ زيدًا)، (وإنّي ضاربٌ زيدًا)، فإنَّ العامل فيه مختلف مع أنَّ آخر المعرب لم يختلف باختلافه.

---

(١) الايضاح في شرح المفصل (١/٣٢٣) وقد ترك بعض العبارات دونما إخلال بالمعنى.

(٢) في الأصل: (المنصرب) والصحيح ما أثبت كما في المفصَّل.

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل (١/٣٢٣).

(٤) المفصّل في علم اللّغة (٧٣).

(٥) الكافية (٦٠) شرح الرَّضي (١/٥٥).

قلنا: المراد بالاختلاف اختلافه بالعمل.

فإن قيل: إنّه يُشكِل بشكل: (جاءني رجل مَنُو، ورأيتُ رجلاً منا، ومررت برجل مني).

قلنا: المراد الاختلاف في لفظ المتكلّم بالعامل، فإن هذه الحروف في آخر (من)، وإن كان باختلافِ العوامل، إلاّ أنّها ليست في لفظ المتكلم بالعامل، وإنّما هو في غيره فلا صورةَ لهذا الشَّكل. وأنت خبيرٌ بأنَّ الاختلافَ اللفظيَّ والتقديري أعمُّ من أن يكونَ حقيقةً أو حكمًا. فلا ينتقض الحُكْم بقولنا: (رأيتُ أحمدَ)، (مررت بأحمدَ)، و(رأيت مسلمين)، و(مررت بمسلمين) مثنى ومجموعًا. فإنَّ فتحةَ (أحمدَ) بعد النّاصب علامة النَّصب، وبعد الجارِّ علامة الجر حكمًا، وكذا في التثنية والجمع /٣٦/ فإنَّ آخر هذه الصورة مختلف حكمًا.

فإن قيل: لا يتحقق الاختلاف لا في آخرِ المعرب ولا في العوامِل إذا رُكّبَ بعض الأسماء المعدودة الغير المشابهة بمبني الأصل مع عامله ابتداءً، إذ لا يترتب عليه الإعراب، بل هناك حدوث الإعراب بدخول العامل.

قلنا: هذا حكمٌ آخر من أحكام المعرب، والاختلاف حكمٌ آخر، فلو لم يدخل أحد الحكْمين في الآخر لا فسادَ فيه، فإنَّ للمعرب أحكامًا كثيرةً لم تذكر هناك فليكن هذا الحكم مما كان. غايةُ الأمر أنَّ هذا الحكم لا يحكم بالشمول.

قيل: يجوز أن يكون الّلام في (العوامل) للجنس، والاختلاف الموجود[1] اختاره للمشاكلةِ، فيكون المعنى اختلاف الآخر لوجود العامل، والاختلاف حاصلٌ من الوقوع في التّركيب.

وقيل: المبني أيضا يختلف آخره تقديرًا: نحو (جاءني هولاءِ)، (ورأيتُ هولاءِ)، وأجاب عنه نجم الأئمة الرَّضي: «بأنَّ المعربَ الذي يُقدَّر فيه الإعراب يكون التقدير على حرفه الأخير والمبني لا يُقدَّر الإعراب على حرفه الأخير؛ إذ المانع من الإعراب في جملته لا في آخره، وإنّما يقدَّر في محله، فيقال (هولاءِ) في محل رفع، أي: في موضع الاسم المرفوع»[2].

****

(١) في الأصل (موجود).

(٢) شرح الرَّضي (١/٥٦).

[الإعراب]

قوله: **«الإعرابُ: ما اختلف آخرُه به ليدلَّ على المعاني المعتورةِ عليه»**[(١)].

قيل: ما ذكره المصنِّف «أولى من حدِّ الإعراب باختلاف الآخر الذي ذكره غيره[(٢)]؛ لأنَّه إنْ عُني به ما اختلف آخره به، فعبارة المصنِّف أسدُّ؛ لدلالته عليه مطابقةً، ودلالة هذا التزامًا في مقام التَّحديد[(٣)]. وإن عُني غيره، فهو أمر لا يتحقق؛ إذ نحن نقطع أنَّ المتكلِّم به إذا قال: (جاء زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررت بزيدٍ) أنَّه ليس في آخر زيدٍ إلاَّ الضمُّ والفتحُ والكسرُ، لا أمرٌ آخرُ يسمى اختلافًا، ولو سُلِّمَ فلا بدّ أن يكون /٣٧/ ناشئًا عن متعددٍ من الضَّم والفتح والكسر، وإذا نشأ عن متعددٍ بطل تقسيمُ الإعراب إلى ثلاثةٍ؛ لأنَّ مورد القسمة يجب أن يصدق على كلِّ الأقسام، والاختلافُ لا يصدق»[(٤)]، وأيضًا لو كان الإعراب هو الاختلاف يكون كلُّ اسم في أوَّل تركيبه مبنيًّا، إذ لا يصدق اختلاف في حالة واحدة.

---

(١) الكافية (٦١) شرح الرَّضي (١/٥٦ - ٥٧).

(٢) اختلفت آراء النحاة في تعريف الإعراب، فابن الحاجب هنا يرى أنَّ الإعراب نفس الحركات والحروف، ويدلُّ على ذلك قوله: ما اختلف آخره به، وهذا أمر لفظي، وهو رأي ابن درستويه أيضًا.

والجمهور يرون أنَّ الإعراب هو الاختلاف الذي تدل عليه الحركات، لا الحركات نفسها، وهذا أمر معنويٌّ، ومنهم: ابن جنيّ، وأبو حيَّان، والجرجاني، وابن يعيش، وغيرهم.

انظر: اللمع: (٥٠)، المقرب: (١/٤٧)، المقتصد في شرح الإيضاح: (١/٩٧-٩٨)، شرح المقدمة الكافية: (٢٦)، النكت الحسان: (٣٤)، شرح ابن يعيش: (١/٧٣)، الهمع: (١/٤٠-٤١).

(٣) دلالة اللّفظ على المعنى لها ثلاثة وجوه: ١ - دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق. ٢ - دلالة التضمّن: وهي: دلالة اللفظ على جزء من أجزاء المعنى المطابق له، كدلالة البيت على الجدار أو السَّقف. ٣ - دلالة الالتزام: وهي دلالة اللفظ على معنى آخر خارج عن معناه، لازم له؛ كدلالة السقف على الجدران.

(٤) هذا النص منقول من شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب: (٢٦).

قال ابن مالك[1]: لا يقال: يطلق على الاسم في أول تراكيبه الاختلاف؛ لأنَّ حركته ينتقل إليها من السكون الذي قبل التَّركيب، لأنَّا نقول: يدخل فيه المبني على الحركة؛ لأنَّه يُنتقلُ إليها من أصالة السكون ولا يدفع هذا قوله: لاختلاف العوامل؛ لأنَّه يزيد الفساد، إذ يستلزم كون الحالة المنتقل عنها حاصلة بعامل.

قيل: لا فسادَ فيه؛ إذ يطلق عليه في أوَّل تراكيبه الاختلاف؛ لأنَّه قابل للاختلاف. وأجاب عنه المصنِّف في الأمالي من وجهين: الأوَّل: أنَّه إذا قلت: «زيد بكرخالد معدِّدًا[2]، فلتكن هذه الأسماء معربات؛ لأنَّها قابلة. الثَّاني: أن الآدميَّ قابلٌ لأن يكون عالمًا ولا يلزم من وجودِ القابل وجودُ المقبول»[3]. والذي يدلُّ على أنَّ الإعراب عند المحققيين ما اختلف آخره به أنَّهم متفقون على أنَّ أنواعَه: رفعٌ ونصبٌ وجَرٌّ، وأنَّ الضَّمةَ في (قام زيدٌ) رفعٌ، والفتحةَ في (ضربتُ زيدًا)، نصبٌ، والكسرةَ في (مررتُ بزيدٍ) جرٌّ. قال المصنِّف في الأمالي: «ليس عندي اختلاف هو إعرابٌ ألبتَّة، وقولهم: إنَّ ثمَّةَ اختلافًا هو الإعراب، إنما هو نزاع في عبارة»[4].

فإن قيل: لو كان الحركات والحروف إعرابًا لم نضفْه إليه؛ إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه، وقد صحَّ أن يقال: ضمَّة الإعراب وواو الإعراب.

قلنا: أجاب عنه المصنِّف في شرح المفصَّل: «بأنَّ هذا من إضافةِ الأعمِّ إلى الأخصِّ؛ لأنَّ الحركات والحروف تكون إعرابًا /٣٨/ وغيره، فأضيفت إلى الإعراب تخصيصًا[5]

---

(١) يقول ابن مالك في شرح التَّسهيل «إنَّ الإعراب تجدد في حالة التَّركيب فهو تغيُّر باعتبار كونه منتقلاً إليه من السكون الذي كان من قبل التركيب». ويقول أيضًا: «لايصلح أن يحدَّ بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء، ولا يخلص من هذا القدْحِ قولُهم: (لتغير العامل)، فإنَّ زيادة ذلك توجب زيادة فسادٍ؛ لأنَّ ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعاملٍ تغيَّر ثمَّ خلفه عاملٌ آخرُ حال التركيب». (١/٣٣ - ٣٤).

(٢) في الأصل: (متعدِّدًا)، والتصحيح من الأمالي.

(٣) الأمالي النحويّة (٣/٤٢).

(٤) الأمالي النحويّة (٣/٤٢).

(٥) في الأصل (تلخيصًا). والتصحيح من الإيضاح.

وبيانًا بأنّه المراد، لا من إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك جائز بالاتفاق»[1].

فإن قيل: لو كان الإعراب ما اختلف به لكان متواطئًا أو مشتركًا، وكلاهما منتفٍ. أما الأول: فلأنّه يكون الإعراب شيئًا واحدًا، وهو القدر المشترك بينهما، فلا يُتصَوَّر فيه أن يختلف به آخرُ المعرب من حالٍ إلى حال. وأما الثّاني: فلأنّه لا ينقسم حينئذٍ باعتبار مدلولهِ، لكن انقسم؛ لقوله: «وأنواعه رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ».

قلنا: نختار الأول، ونمنع الاقتضاء، فإنَّ كونهَ متواطئًا يقتضي أن يكون معنى واحدًا غير مختَلَفٍ في أفراده، لا ألاّ يختلفَ به عندَ تحققه في أفراده.

فإن قيل: يُشكِل جمعُ الحدِّ بإعراب المعرب في أوَّل تركيب، إذ لا يصدق على الضَّمَّة مثلاً في (جاء زيدٌ) ما اختلف آخر المعرب به، إذ لا اختلاف إلا عند التبدل.

قلنا: قد سبق مثله، فتأمل، فلا إشكال.

فإن قيل: فيه إشكال بالنّسبة إلى منع الحدِّ. أمَّا أولاً: فبالتنوين؛ فإنّه حرف يختلف آخر المعرب به بواسطة العامل، وأمَّا ثانيًا: فبالعامل إذا كان حروفًا.

قلنا: بل الاختلاف حاصل بدونهِ، وهو ظاهرٌ، والمتبادر من السببِ السببُ القريب، وكذا الكلام في المقتضى سؤالاً وجوابًا، فينحلُّ الإشكال بالكليَّة. وأنت خبير أوَّلاً: بأنّه يجب اعتبار قيد الحيثية كما يعتبر في سائر الحدود، ويُشكل بنحو حركةِ (غلامِي)؛ لأنَّه معربٌ على اعتبار المصنِّف، لكن اختلاف هذه الحركة على آخرِ المعرب، ليس من حيثُ أنّه معرب، بل من حيث أنّه ما قبل ياء المتكلم، وثانيًا: بأنّه أراد المصنِّف الإشارة إلى فائدة اختلاف وضع الإعراب في الأسماء فضَمَّ إلى الحدِّ قوله: «ليدلَّ على المعاني المعتورةِ عليه». وإنَّما قلنا: في الأسماء؛ لأنَّ عِلَّة إعراب الفعل /٣٩/ ليست هذه، فإنَّ الإعراب فيه ليس لمعان تعتورعليه.

قيل: الحدُّ غير جامع بعدُ؛ لأنَّ التغيير في نحو: مسلمان ومسلمون ليس في الآخر؛ إذ الآخر هو النُّون. أجاب عنه نجم الأئمة الرضي: «بأنَّ النُّون فيهما كالتنوين. فكما أنَّ التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذا النونان[2].

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل (١/١١٤).

(٢) شرح الرَّضي على كافية (١/٥٨).

قيل: يردُ عليه اثنا عشر، واثنتا عشرة، فإن الإعراب فيهما في حشو الكلمة. وأجاب عنه ابن هشام: «بأن عشر حالّ محلَّ النون، والنون بمنزلة التنوين»[١] كما عرفت.

قيل: يرد عليه المنقول في الوقف نحو: (هذا بَكُرْ، ومررت ببكِرْ)[٢]، فإن هذه حركة إعراب وهي في غير الآخر. وأجاب عنه أبو البقاء[٣]: «بأنَّه ليس مرادهم بالنقل أنَّ حركةَ الإعراب نقلت بالحقيقة إلى ما قبل الآخر، وإنَّما المراد أنَّهم جاؤوا بحركةٍ تشبهُ حركةَ الإعراب»[٤]. قال ابن هشام: «وهذا خلاف ظاهر عبارتهم»، بل الجواب: أن هذه حالة عارضة لا يعتد بها.

قيل: ما ذكره المصنِّف مبني على أنَّ الإعراب لفظيٌّ، وهو وإنْ كان رأي ابن مالك[٥] وابن هشام أيضًا إلا أن المنسوب لظاهر كلام سيبويه[٦] والأكثرين مقابِلُه، وهو أنَّه معنوي،

---

(١) همع الهوامع: (٤٣/١).

(٢) هذا رأي ابن جني يقول: (أجازوا النَّقل لحركة الإعراب إلى ماقبلها في الوقف. نحو هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ. ألاتراها لمَّا جاورت اللاَّم بكونه في العين، صارت لذلك كأنّها في اللاَّم لم تفارقها). الخصائص (٢٢٠/٣).

(٣) هو عبد الله بن الحسن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبوالبقاء. ولد ببغداد سنة٥٣٨هـ، وتوفي بها سنة (٦١٦هـ) له مؤلفات منها: شرح ديوان المتنبي، اللّباب في علل البناء والإعراب، إملاء ما منّ به الرّحمن... وغيرها. من شيوخه ابن دينار وابن الخشَّاب. ترجمته في أنباه الرواة (١١٦/٢)، وفيات الأعيان (٢٦٦/١).

(٤) ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر (٢٠٨/١). فقال: «قال أبو البقاء في التبيين: اعلم أنَّهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو: هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ، أنَّ حركة الإعراب صارت في الكاف؛ إذ الإعراب لا يكون قبل الطَّرف، وإنَّما يريدون أنها مثلها». وعند الرجوع إلى التبيين لم أجد هذا الرأي.

(٥) يقول ابن مالك «الإعراب: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكون أو حذف، وهو في الاسم أصل، لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، والفعل والحرف ليس كذلك فبنيا، إلا المضارع فإنه شابه الاسم...». شرح التسهيل (٣٣/١).

(٦) الكتاب (٣١/١). واختيار ابن خروف والشلوبين وابن الحاجب وابن مالك أنَّه لفظي، واختار بعض النحاة المتأخرين ومنهم أبو حيَّان والأعلم، وظاهر كلام سيبويه أنه معنوي. انظر الارتشاف:(٤١٣/١).

واختاره أبو حيَّان[١]، وقوَّاه نجم الأئمة الرَّضي: «بأنَّ البناء ضدُّه وهو عدم الاختلاف اتفاقًا ولا يطلق البناء على الحركات»[٢]، فتأمَّل. وأورد عليه أيضا تثنية اسم الإشارة والموصول، فإنَّها تختلف لاختلاف العوامل، وليس ذلك بإعراب عند المحققين ومنهم المصنِّف.

قوله: «ليدلَّ على المعَاني المعتورة عليه»[٣].

(أراد المصنِّف إشارة إلى فائدة اختلاف وضع الإعراب في الأسماء، فضمّ إلى الحدِّ قوله: «ليدلَّ على المعاني المعتورة عليه». وإنَّما /٤٠/ قلنا: في الأسماء؛ لأنَّ علّة إعراب الفعل ليست هذه، فإنَّ الإعراب فيه ليس لمعان تعتور عليه)[٤].

فإن قيل: الترتيب يدل على المعاني في الثلاثة، فأيُّ حاجةٍ إلى وضع الإعراب.

قلنا: لا نسلِّم ذلك. كيف والتقديم والتأخير والإضمار والحذف جارٍ في كلامهم.

فإن قيل: فلِمَ لمْ يعيِّنوا لكلِّ معنى صيغةً؟.

قلنا: لأدَّى إلى الكثرة مع عدم الاحتياج إليها.

قيل: ولقائل أن ينقضه بالمضمرات.

فإنْ قيل: لمَّا كان المضمرات كنايةً عن الظَّاهر، والظَّاهر يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا صِيغَ لكلِّ واحدٍ صيغةً.

قلنا: لِمَ لمْ يوضع للمجرور صيغة على حدة ؟. وأيضا الضرورات تقدَّر بقدرها، فما الحاجة إلى تكثير الصِّيغ في المتكلم والمخاطب مع أنَّهما لا يكونان كنايتين عن الظَّاهر؟ وأنت خبير بأنَّ المراد بالفاعليّة كون الشيء جزءًا مقصودًا، فاندفع ما قيل: ما الفاعلية ؟ فلو أجيب بأنّه كون الشيء مسندًا إليه يرد نقضه بخبر إنَّ ومَا ولا، وأمثاله؛ فإنَّ فيها فاعليَّة، وإلاّ لمْ تستحق الرَّفع؛ لأنه علمها. والمراد بالجزء المقصود أن يكون مسندًا إليه للفعل أو

---

(١) النُّكت الحسان (٣٤).

(٢) شرح الرَّضي على الكافية (١/٧١).

(٣) الكافية: (٦١)، شرح الرضيّ: (١/٥٧).

(٤) ما بين القوسين مكرر في الصفحة السابقة.

شبهه أو مشبَّهًا به.

قوله: «وأنواعُه رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ»[١].

شرح المصنِّف في شرح المنظومة: «بأنَّ الرفع علم الفاعل وما أشبهه، والنصب علم المفعول وما أشبهه، والجرَّ علم الإضافة»[٢]. ولم يقل الإضافيّة، إذ لم يشبه شيء بالمضاف إليه.

فإن قيل: طالعًا في قولنا: (يا طالعًا جبلاً) مشابهًا للمضاف، وكذا عشرين في قولنا: (لا عشرينَ درهمًا) فيكون جبلاً ودرهمًا مشابهين للمضاف إليه عند المصنِّف، فانتفض قوله: إذ لم يشبه شيء بالمضاف إليه.

قلنا: المراد أنَّه لم يخفض شيءٌ تشبيهًا بالمضاف إليه، فلا انتقاض فيه.

فإن قيل: فيه انتقاضٌ بوجه آخر فإنَّ (أبا) في (لا أبا لزيد) مشابهٌ للمضاف عند المصنف، فيكون (لزيد) مشابهًا للمضاف إليه قطعا. فخَفْضه /٤١/ يكون للتشبيهِ بالمضاف إليه.

قلنا: يمكن الجواب عنه بمنع المقدمة الثانية. قال نجم الأئِمة الرِّضي: «الأَولى أنْ يقالَ الرَّفع علمُ العمدية، والنَّصب علم الفضْليَّة»[٣].

قوله: «العاملُ: ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب»[٤].

وإنَّما فُسِّر العامل ههنا؛ لأنَّه[٥] تضمنه، ويختلف آخره باختلاف العوامل. قال نجم

---

(١) الكافية (٦١) شرح الرَّضي (١/٥٧).

(٢) الكافية (٦١) شرح الرَّضي (١/٦٩).

(٣) شرح الرَّضي على الكافية (١/٧٠). ونصُّ الشرح: «والأولى، كما بيَّنا أن يقال: الرَّفع علَمُ كونِ الاسم عمدةَ الكلام ولا يكون في غير العمد. والنصب علم الفضليّة في الأصل».

(٤) الكافية (٦١)، شرح الرَّضي (١/٧٤).

(٥) أي: حدُّ المعرب حين يقول: وحكمُه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا.

الأئمة الرضي: «فيه إبهام؛ لأنَّ الظاهر في نحو: قام به، ويتقوم به الإيجاد»[١] والمراد ههنا الدلالة؛ لأنَّ المقوِّمَ هو المتكلّم، والعامل المطلق ما أوجب كون آخرالكلمة فعلاً أو اسمًا على وجهٍ مخصوص.

فإن قيل: إن أريد مطلق الوجه المخصوص يرد (يا زيد، وغلامي) فيشكل منع الحدِّ، وإن أريد الوجه المخصوص من الإعراب لزم الدَّورعلى قول من أخذ العامل في حد الإعراب، وإن أريد الوجه المخصوص من المقتضي يَأباه ذكرُ آخر الكلمة، ويخرج عامل الفعل، فيشكل جمع الحدِّ.

قلنا: الحصرُ ممنوعٌ؛ لأنّا نختار الوجه المخصوص مما اقتضاه المقتضي، فلا يُشكلُ الحدُّ بهذا الشكل، لكن ربَّما يشكل منع الحدِّ بالإسناد، فإنَّه سبب لمعنى يقتضي الإعراب وليس بعاملٍ، فينبغي الفرق بين السبب والشرط؛ لينحلَّ الإشكال بالكليَّة بهذا الشكل.

قد يقال: إنَّه سببٌ بعيدٌ، والمتبادرُ القريبُ، وذلك أقرب للجواب.

قيل: «الأسهل أنْ يقال: العامل ما به يحدث المعنى المحوج إلى الإعراب، وما قاله المصنّف فيه تعسفٌ وإنْ كان صحيحًا»[٢].

فإن قيل: إنَّه غير منعكس؛ لعدم صدقه على عامل المبتدأ والخبر.

قلنا: لا نسلّم؛ إذ التجرُّد للإسناد أوجبَ التركيب المقتضي؛ لكون كلٍّ من المبتدأ والخبر جزءًا مقصودًا في الكلام.

فإن قيل: الفاعلية تتقوم بمفهوم الفعل لا نفس الفعل فيكون عاملاً.

قلنا: لا، بل بالفعل؛ لأنَّ كون الشيء جزءًا مقصودًا يتقوم بالفعل.

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٧٢/١). والنص: «ولا شك أن في لفظ المصنّف إيهامًا؛ لأنَّ الظاهر في نحو: قام به، وتقوَّم به: هذا المعنى الأخير».

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٢٦).

فإن قيل: يلزمُ منه أنْ يكونَ الفعل /٤٢/ والفاعلُ عملا في المفعول لصدقه عليهما والتالي باطلٌ.

قلنا: المراد (بالتّقوم) بالذّات.

قوله: «فالمفردُ المنصرف، والجمع المكسّر المنصرف بالضمَّة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًّا»[1].

أراد بالمفرد المذكورهنا اسما ليس بمثنًى ولا مجموعٍ ولا غيرِمنصرف، كزيدٍ مثلاً، واحترز بالمكسَّرعن المصحَّح، وبالمنصرف عن المكسِّر الغيرِ المنصرف. فإن الإعراب في المواضع المُخرَجةِ بالقيود المذكورة ليست على الترتيب المذكور في ذلك، يعني الإعراب فيها بالضَّمةِ حالة الرَّفع، والفتحةِ حالةَ النّصب، والكسرةِ حالةَ الجرِّ، فالثلاثة منصوبة على الظَّرفيَّة بتقدير مضافٍ، ويحتمل النّصب على الحالية، وعلى هذا لا يرد عليه ما أورده ابن هشام من: أنَّه لا يجتمع هذا الكلام مع القول بأنَّ الإعراب نفس الحركات والسكون. وقال أيضًا: هذا لا يجيءُ على أنَّ الإعرابَ لفظيٌّ، لأنَّ الضمَّة عليه نفس الإعراب. وقولهم: الرَّفع بها إمَّا أن يلزمَ عليه أن يكونَ الشيءُ علامةً لنفسه، أو أنْ يكون فيه إعرابان، الرَّفع والضَّمَّة، وكذا الباقي.

فإن قيل: هذا الحكم محكومٌ عليه بعدم الصِّحةِ؛ لخروجِ الأسماء السِّتّة عنه، فإنَّ إعرابهَا ليس كذلك، بل بالحروف.

قلنا: هي خارجةٌ من هذا، لمجيء حكمها فيما بعد.

فإنْ قيل: هذا الحكم مشترك بين الأسماء المذكورة والغير المنصرف، فينبغي الحكمُ بالاشتراك في الخروج بمجيء حكمها فيما بعد.

قلنا: هذه الأسماء محصورةٌ بخصوصها، بخلاف الغير المنصرفِ فإنّه لا يكاد ينحصر، فاحتِيطَ في الاحتراز عنه؛ لِئلاَّ يقع الغلطُ في الأمورالكثيرة.

قد يقال: إنَّ الأسماءَ المذكورة في حكم المثّنى لاقتضائها التعدد، فالحكم بعدم صحة الحكم محكوم عليه بعدم الصّحّة. وأنت خبير بأنَّ قوله: «والفتحة نصبًا» من باب العطف

---

(١) الكافية (٦١) شرح الرَّضي (٧٤/١).

/٤٣/ على معمولي عاملين مختلفين مع تقديرِ الظَّرف وهو مُجوَّز نحو: (في الدَّارِ زيدٌ والحجرةِ عمرو).

قوله: «جمعُ المؤنث السَّالم بالضَّمة رفعًا والكسرة نصبًا أو جرًّا»[1].

فإن قيل: المضافُ إلى المعرَّف باللاَّم أدنى في التعريف من المعُرَّف باللاَّم. فكيف يصحُّ التوصيف[2] والتعريف ؟.

قلنا: ليس كذلك على الأصحّ بل هما في رتبة واحد[ةٍ] في باب التوصيف والتَّعريف.

فإن قيل: هذا الحكم أيضًا محكوم عليه بعدم الصحَّة؛ لانتقاضه بأمثالِ نحو:(حمامَات وسَفرْجَلات)[3].

قلنا: لا انتقاضَ فيه؛ لأنَّ المراد صيغةُ جمع المؤنّث أو ما يكون جمعه بالألف والتاء.

قد يقال: الذي جمع بالألف والتاء هو المفرد، وهو لا يعرب هذا الإعراب.

قيل: لا بدَّ أنْ يقول مزيدتين كما في التَّسهيل[4] وغيره؛ ليخرج نحو (أبيات وقضاة).

قد يقال: ينبغي أن لا يذكر جرّه بالكسرة؛ لأنّه على الأصل وهو في بيان النائب.

أجيب: بأنّه أراد التنبيه على استواءِ جرِّه ونصبه كما في مقابله من جمع المذكَّر. قال ابن هشام: واللاَّت في لغة[5] ذَكرها في باب الموصول من التسهيل[6] لا يدخل تحت

---

(١) الكافية (٦١)، شرح الرَّضي (١/٧٤) ونصهما: (جمع المؤنث السالم بالضَّمَّة والكسرة).

(٢) التوصيف: هو إضافة الصِّفة إلى الموصوف، فالأصل هنا الجمع المؤنث السالم. فقال: «جمع المؤنث السالم».

(٣) أي أن الحدَّ منتقض بقوله: السالم، فحمامات وسفرجلات في مفردها حمامة وسفرجلة لم تسلم صورة المفرد، بل حذفت تاء التأنيث.

(٤) شرح التسهيل (١/٤٢).

(٥) شرح قطر الندى (١٨٠)، أوضح المسالك (١/١٤٤).

(٦) شرح التسهيل (١/١٩٥).

الجمع بالألف والتاء؛ لأنَّ الحقَّ في الذين[1] واللاتي ونحوهما أنَّها أسماءُ جموعٍ لا جموع.

فإن قيل: ينبغي جمع المذكر؛ لأنَّه أصل.

قلنا: المصنِّف في بيان الإعراب بالحركات، وجمع المؤنث أصلٌ من هذه الحيثية.

فإن قيل: حقُّه أن يعرب بالحركة والمكسَّر بالحروف، لأنَّ جمعيته أظهر لتلاشي صيغةِ المفرد فيه.

قلنا: لمَّا جاء على وِزانه حُمِلَ عليها.

قوله: «غيرالمنصرف بالضمّة والفتحة»[2].

هو جارٍعلى القياسِ في الرَّفع والنَّصب، وخولِف في الجرِّ فحُمِل على النَّصب.

فإن قيل: حَمْلُ الجرِّ على النَّصب يقتضي وجود النَّصب قطعًا؛ إذ الحمل على المعدومِ معدومٌ، بل ممتنع، لكنْ لا وجودَ للنَّصب في قولنا: (مررت بأحمدَ) وكذا في /٤٤/ (مسلماتٍ).

قلنا: هذا الحمل لا يقتضي الوجود. قال المصنِّف في الأمالي: «معنى قولهم حُمِلَ الرَّفع على الجرِّ والنَّصب على الجرِّ، وأشباهه، أنَّه أتى بلفظٍ لأصلٍ آخرَ غيرِ ما يقتضيه لفظ أصله وجُعِلَ له، فالمحمول هو الذي عدل عن لفظِ أصله وإنْ كان في الحقيقةِ من حيثُ المعنى موجودًا، والمحمول عليه هو اللَّفظ الذي وضِعَ لغير أصله. وإنْ كان في المعنى غير موجودٍ، ومثاله أنَّك إذا قلت: (مررتُ بأحمدَ)؛ فإنَّ الجرَّ محمول على النَّصب؛ لأنَّ الجرَّ ههنا ذُكِرَ فيه لفظٌ غيرُ ما يقتضيه لفظُ أصلِهِ فهو المحْمُول، والمذكور لفظ لأصلٍ آخرَ غير ما ذكر، وهو النَّصب[3]، وعلى هذا تُفهمُ المواضعُ كلُّها»[4].

---

(١) في الأصل: (اللذين)، والسياق يقتضي ما أثبتُّ.

(٢) الكافية (٦١)، شرح الرَّضي (٧٤).

(٣) في الأصل (الجرُّ)، والتصويب من الأمالي (٢/٧٩).

(٤) الأمالي النحويّة (٢/٩٦ – ٩٧).

فإن قيل: حقُّه أنْ يقدم على جمع المؤنّث؛ لأنَّ المفردَ أقدم.

قلنا: الحقُّ ليس في محل الحقِّ، لأنّا لا نسلم أنَّ جميع ما لاينصرف مفرد، وعلى تقدير التسليم فإن جمع المؤنث السالم أثبتُ قدَمًا في الاسميَّة لدخول الجر فيه دونَ غيرِ المنصرف، فإنَّ إعرابَه ثابتٌ وإعرابُ غير المنصرف مضطربٌ لدخول الجرِّ إذا أُضيف أو عرِّف، وعدم دخوله في غيرهما.

فإن قيل: منقوضٌ (بجوارٍ) فإنّه بالفتحةِ والكسرةِ وليس فيه ضمَّةٌ.

قلنا: فيه ضمَّةٌ تقديرًا.

فإن قيل: ليس بالفتحة حال الجرِّ لا لفظًا ولا تقديرًا، وإلاّ لكانَ مفتوحًا لِخفَّةِ الفتحةِ.

قلنا: قال المصنّف: بالضَّمةِ والفتحةِ، وأمَّا الكسرةُ فليست بإعرابيَّة.

وقوله: «وإلاّ لكانَ مفتوحًا».

قلنا: نَعَم، إذا كانت الصيغة باقية وسقطت الكسرة لعدم الانصراف، وهنا سقطت للاستثقال.

فإن قيل: يُشكل (بمسلماتٍ) علمًا؛ لأنّه بالضَّمةِ والكسرةِ.

قلنا: إنها استعملت علمًا؛ استعمالها غيرَ علمٍ حملاً للقليل على الكثير، فيكون هذا من قبيل تخلُّفِ الحكم لمانعٍ.

فإن قيل: النائبُ عن الشيء، هل يأخذ حكمَ المنوب، أم لا ؟ فعلى الأوَّلِ يلزم أن يكونَ إعراب (مسلمي) لفظيًّا، وعلى /٤٥/ الثّاني يلزم أن يكونَ إعراب غير المنصرف مثلاً تقديريًا، وبيان الملازمة ظاهر بعد أدنى تأمُّلٍ.

قلنا: يأخذ، مما لم يكن نيابته بواسطةِ الإعراب. وأمَّا[1] إذا كان فلا.

فإن قيل: أحدُ الأمرين لازمٌ، إمَّا بطلانُ حدِّ غيرالمنصرف، أو بطلانُ قولِهِ وحكمه أن لا كسر ولا تنوين، وفيه نظرٌ. وسيجيءُ فيه الكلام.

---

(١) في الأصل: (وما)، والسِّياق يقتضي ما أثبتُّ.

قوله: «أخُوكَ، وأبُوكَ، وحَمُوك، وهَنُوك، وفُوكَ، وذو مال»[١].

قالوا: وإنّما أُعربت بالحروفِ؛ لأنّها لمَّا تكثّرت -أي: حصل التعددُ في معانيها؛ إذ كلٌّ منها متوقف على الإضافةِ؛ لأنّها كلّها أمورٌ نسبيَّة، وأواخرُها عند تحقق القيودِ فيها حروفٌ تقبل أنْ تكون إعرابًا لمشَابهتها الحركات في الخفَّة- أعربت هكذا.

يعني المذكور اقتضى أن تعرب بالحروف أمَّا اقتضاء الأول؛ فلأنَّ الزيادةَ في المعنى اقتضت الزيادَة في الإعرابِ، والحروفُ زائدةٌ على الحركات، فجعل إعرابُها بالحروف. وأمَّا اقتضاءُ الثاني فلأنَّ كثرةَ استعملها اقتضت التخفيفَ فيها.

قيل: هذا صريحٌ بأنَّ إعراب هذه الأسماءِ بالحروف، وهو وإنْ كان المتداول على الألسنةِ إلا أنّه رأي الأقلّين والذي عليه الجمُهور منهم سيبويه[٢] وصححه ابن مالك[٣] في التسهيل وابن هشام[٤] في شرحه وأبو حيَّان[٥] وسائرالمتأخرين أنّها معربة بحركات مقّدرةٍ في الحروف، وأُتْبِعَ فيها ما قبلَ الآخرِ للآخرِ.

فإن قيل: (فَم) كـ(يَد) فكما أنَّ (اليد) لم تتكثر معنى إذ ليست أمرًا نسبيًا فكذلك (فم)، فلِمَ ذلك كذلك وذاك كذلك ؟.

قلنا: مفهومُ الفم من الشّفتين والهيئة الاجتماعيَّة إنّما تتحقق إذا كان على الوجهِ، فلا يتُصَّور بدونهِ، وأمّا إذا بُيِّن فلا يقال له: (فم)، بل يقال له: (الشفتان) بخلاف اليد.

فإن قيل: إنْ كان واو (فوك) زائدة للإعراب يكوْنُ لنا اسمٌ متمكن على حرفٍ واحد، وإن كان أصليًّا يكون كلمةً آخرها واو قبلها ضمَّةٌ وهو مرفوض، إذ كل ما هو كذلك يجب فيه قلب الضمَّةِ كسرةً /٤٦/ والواو ياءً كـ(أدْلٍ).

---

(١) الكافية (٦١) شرح الرَّضي (١/٧٤).

(٢) همع الهوامع (١/١٢٤).

(٣) شرح التسهيل (١/٤٣).

(٤) همع الهوامع (١/١٢٤).

(٥) ارتشاف الضَّرب (١/٤١٥).

قلنا: نختار الأوَّل ونترك الإلزام؛ لأنَّ الاسم المتمكن أصله لا يكـون أقلَّ مـن ثلاثـة، أو نسلِّم الثَّاني ونمنع الإلزامَ؛ لأنَّ ما آخره واو قبله ضمَّةٌ مرفوض إذا لم تكنْ الـواو للإعـرابِ، وأمَّا ما يكون كذلك فغير مرفوضٍ.

قيل: قول المصنِّف (وهنوك) يوهم مساويًا لبقية الأسماء وليس كذلك. قـال ابن مـالك في شرح التسهيل: «جرتْ عادةُ كثيرأن يذكروا (الهنُ) مع هذه الأسـماء غير منبهِّين على قلَّة إعرابه بالأحرف فيُوهم ذلك مساواته لَهُنَّ»(١).

فإن قيل: يُشكل بـ(حَمُ وهَنُ)؛ إذ يجوز فيهما الإعراب بالحركات مضافين كما يجـيء في باب المجرورات.

قلنا: هي لغة قليلةٌ.

فإن قيل: المسائل التي يبحث عنها في العلوم يجب أن تكون موضوعاتها كُلِّيَّـةً، وهـذه المسألة ليس موضوعها كذلك؛ فكيف جعلَها مسألةَ العلم ؟.

قلنا: ذلِك ليس كذلِك؛ لأنَّ المراد مثل: (أبوك وأخوك)..إلخ، أو مؤول بالأسماء السـتَّةِ ولا شك في كون أمثالِ ذلك كليًّا، والعَلَم يُصحُّ تأويلُهُ بالصِّفة المشتهرَة كما يقـال: (لكـلِّ فرعونٍ موسى).

قوله: «المثنى، وكِلا مضافا إلى مضمر، واثنان بالألف والياء. جمعُ المذكـر السـالم وعشرون وأخواتها بالواو والياء»(٢).

اعلم أنَّ بعضَ النُّحاة ما ذكر (كِلا واثنان) لتوهمه أنَّ (كلا) مفردُ اللَّفظِ ومثنـىًّ المعنـى، واثنان مثنًى، فيدخلان في المثنى فلا حاجةَ إلى ذكرِهما، وهذا التوهُّم وهْـمٌ؛ لأنَّـه لا يصـحُّ دخوله في المثنَّى، وإلاَّ يلزم عدم جمع الحدِّ؛ لأنه كلُّ اسم كان موضوعًا لمفردٍ أُلِحـقَّ فـي آخره ألفٌ أو ياءٌ ليدلَّ على أنَّ معـه مثلَـه مـن جنسـه، وليـس كِـلا واثنـان كذلـك، لأنَّهمـا اسمان مجريان مجرَى المثنَّى.

---

(١) شرح التسهيل (٤٤/١).

(٢) الكافية (٦١)، شرح الرَّضي (٧٤/١).

فإن قيل: هذا الإعراب ليس بمختصٍّ بالتثنيةِ، بل يوجدُ في المفردِ وفي اللّفظِ الذي معناه كثرةً كـ(البحرين) اسمُ بلد، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[1] معناه كرَّةً /٤٧/ بعد كرَّةٍ.

قلنا: المراد بالمثنّى أعمُّ من أنْ يكون بحسب الأصل أو بحسبِ الحال، ولذا يُسمى الأوَّل: المثنّى المنقول، والثّاني: المثنى المراد به الكثرة. ويجيء في باب المثنى أشياء ينتقض إعراب المثنى بها. وإن نجم الأئمة الرضي[2] أورد على المصنّف (هذان واللّذان) ونحوهما؛ لأنّه ذكر في الشرح أنّها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنيةٍ على الواحد بدليل التّشديد، وأنّهم لم يقولوا:(ذيّان واللذيّان). والمصنف مَا ذكر (ذووا) في باب الجمع؛ لأنّه داخل في جمع المذكر السالم؛ لأنّك تقول في المفرد (ذو) وفي الجمع (ذووا). وأهمل بعضُ النحاة(عشرون) وأخواتها و(أولوا) في بيان إعراب الجمع المذكور؛ لدخولها في الجمع المذكور، وليس كذلك؛ لأنَّ حقيقةَ هذا الجمع ثبوتُ مفرد يلحق آخره (ياءٌ أو واوٌ) ليدل على أنَّ معه أكثر منه.

فإن قيل: ثلاثةٌموضوعةٌ لشيء فيكون ثلاثين جمعًا.

قلنا: أجاب عنه المصنّف[3] بأنَّ أمثال هذه الألفاظ ليست جمعًا لما اتصلت به الزيادة. أمَّا عشرين فظاهر، وأمَّا غيره فليست الثلاثون جمع ثلاثة؛ لما يلازم من صحة إطلاقها على تسعة، وقس عليه البواقي.

بقي ههنا أشياءٌ: الأوَّل: أنه يشكل بقراءة ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبو لَهَبٍ﴾[4]، وبقوله: (علي بن أبو طالب) وبقوله: ﴿إِنَّ هَذَا[نِ] لَسَاحِرَانِ﴾[5]. وأجيب عن الأول والثاني بما قال الزمخشري

---

(١) الملك (٤)، وقد وردت في الأصل الآيه خطأ إذ قال: (فارجع البصر كرتين).

(٢) شرح الرَّضي على الكافية (١/٨٤).

(٣) شرح المقدمة الكافية (٣٦).

(٤) المَسد:(١)، وهي قراءة أبي معاذ سليمان بن أرقم البصري. مختصر في شواذ القران من كتاب البديع (١٨٢).

(٥) طّه (٦٣).

من قوله: «ويؤيد ذلك -أي كونه مشتهرًا بالكنية- قراءة (أبو لهب) معنى لا يتغير لكونه مشتهرًا بالكنية، فيشكل على السامع أنْ غيِّر»[(١)]. وعن الثالث بما قاله العلاَّمة الرَّضي القاضي البيضاوي في تفسيره وهو: «أنَّ (هذان) اسم إنَّ على لغة بلحارث بن كعب، فإنهم جعلوا الألف للتَّثنية وأعربوا المثنَّى تقديرًا»[(٢)]. وأنتَ خبيرٌ بأنَّه لو قال: وما حُملَ عليه كان أجودَ؛ ليدخلَ الجمعُ المسمَّى به المفرد. مثل: (عَلِيُون)، فإنَّه معربٌ كذلك، وبأنَّ إعراب الجمع بما قال رأي من يرى إعراب الأسماء السِّتَّة /٤٨/ بالحروف، ومذهب سيبويه[(٣)] وأتباعه أنَّ إعراب الجمع بالحركات المقدَّرة على الواو والياء.

قوله: «التقدير فيما تعذَّر كـ(عصا وغلامي) مطلقًا أو استثقل كقاضٍ رفعًا وجرًّا، ونحو مسلميَّ رفعا»[(٤)].

قالوا: وإنَّما أُعربَ باب غلامي تقديرًا؛ لأنَّهم لمَّا أوجبوا أنْ تكونَ حركةَ ما قبل الياء كسرة، لتناسب الكسرة الياء تعذَّرإعرابه بالحركات، لما في حال الرَّفع والنَّصب من مضادتهما الكسرة، وأمَّا الجر فلمضادته مثله، إذ الكسرتان لا تجتمعان على حرفٍ واحدٍ.

فإن قيل: لم لا يجوزُ أنْ يحكمَ بكسرةِ الإعراب وزوال كسرة التَّناسب.

قلنا: أجاب عنه المصنِّف[(٥)] بما معناه: أنَّ كسرة التناسب هي السابقة المعنى؛ لأنَّ التركيب فرع الإفرادِ، ولا يكون إعرابًا إلا بعد التَّركيب. فالإعراب فرعُ الفرعِ، وهذه الكسرةُ ثانيةٌ للكلمةِ قبلَ التركيب الموجب للإعرابِ، فلا يُحكَمُ بزوالها مع بقاءِ ذلك المعنى من غير موجب، وقد زعم بعضهم أنَّ باب (غلامي) مبنيٌّ، وهو زعمٌ؛ لأنَّ الإضافة إلى المضمر لا توجب البناء بدليل (غلامِك وغلامِه).

فإن قيل: هلاَّ كان الياءُ المنقلبُ عن الواو في (مسلموي) علامةً للرَّفع كما كان علامة الجمعِ.

---

(١) الكشَّاف (٤/٤٢٠).

(٢) أنوارالتزيل (٢/١٥).

(٣) همع الهوامع (١/١٦١).

(٤) الكافية (٦١) شرح الرَّضي (١/٧٤).

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل (١/١٢٣).

قلنا: إنَّ الواو علامة للجمع من حيث إنّه حرفُ علةٍ، وهو باقٍ. وعلامة الرفع من خصوصيته، وهي لم تبقَ.

فإن قيل: خصوصيَّة الواو وإنْ لم تبقَ لكن بقي بدلها، وهو خصوصيَّة الياء، فلِمَ لا يجوز أنْ يكون معربًا بالإعراب اللفظي لوجود البدل فيهما، وهو الفتحةُ والكسرةُ ؟.

قلنا: الواو في حكمِ الموجود، إمَّا لأنَّ المقدَّر الأصلي معتبر قطعًا، وإمَّا لأنّ الزائل بالإعلال في حكم الباقِي؛ وإذا كان كذلك يكون الإعرابُ بالياء التقديري؛ لأنَّا نَعني بالإعرابِ التقديري: الإعرابَ بما هو/٤٩/ في حكم الموجود، فلو كان خصوصيةُ الياءِ إعرابًا لكان لكلمةٍ إعراب تقديريٌّ ولفظي، ولم يعهد مثله بخلافِ الكسرةِ والفتحةِ فيهما، فإنّهما ليستا في حكم الموجود.

فإن قيل: أصل (عصا وقاضٍ عصوٌ وقاضيٌ) ثمّ أعلّ على الوجوبِ. فإنْ أريد بالتعذُّر ما لا يجوزُ أن ينطق به فإعراب (قاضٍ) يكون متعذرًا أيضًا، وإن أريد ما لا يمكن النطق به فلا يكون إعرابُ (عصًا) متعذرًا بل مستثقَلاً.

قلنا: كان للواضع عناية بشأن من يتكلم بكلامه، وكان عالمًا بالحالات التي تؤول إليها الكلمات في التركيب وبالحالات التي يقتضي الإعلالُ فيه بحسبِ كلَ تركيب، ففرضها على تلك الحالة وأعلّها قبل الوقوع في التّركيب ليسهلَ على المتكلم تركيبه ولا يتوقف له، مثلاً عُلِمَ أنَّ (عصوًا) إذا وقع في التركيب يتحرك واوه فتنقلب ألفا ففرضها متحركًا، وقلبه ألفًا. وكذا عُلِمَ أنَّ (قاضٍ) إذا وقع في التّركيب يتحرك بالضّم في حالِ الرَّفع، وبالكسرِ في حال الجرِّ ويلزم النّقلُ، فحركَه بالضمِّ والكسرِ ثمّ حذفهما، فالمتكلم وجد (عصًا) وآخره ألفٌ فتعذر إعرابُه، ووجد (قاضٍ) ساكن الياء فأمكنه أن يحركه بالحركات. لكن عُلِمَ استثقال الضّم والكسر عليه فلم يحرك بهما. لا أنّه حركه بهما حال التّركيب ثم أعلّه حتى يرد ما يرد.

قيل: رفعُ (مسلميَّ) ياءً، إنما كان لاستثقالها مع الياء فالمتكلم أمكنه أن يعيدها، لكن لم يعدها لعلمهِ باستثقالها فيكون مستثقلاً لا متعذّرًا.

فإن قيل: كيف يكون حال الرَّفع تقديريًا، والحرف لا يقدر في الحرف.

قلنا: المراد منه أنّه كان ينبغي أن يلفظ بالواو وقد ترك إلى الياء، وهذا معنى تقديره.

فإن قيل: لا يمكن تقدير الإعراب في (عصًا وقاضٍ) لعدم [وجود] حرفٍ مقدّرٍ في الإعراب.

قلنا: حذفَ الحرفَ معتبرًا عليها حركة الإعراب.

قيل: إعراب أمثال: [هذه](1) إنْ قلنا: لإنّه تقديري، لا ينحصر التقديري فيما حصروا/٥٠/ وإن قلنا: محكيٌّ لا يناسب، فإنّه لا يناسب لمبني الأصل.

فإن قيل: إنّه يُشكلُ بقول الشاعر:

[٤] .... موالِيٌّ ككباشِ العوسِ سُحَّاحُ.

وبقوله:

[٥] فيومًا يجازين الهوى غير ماضيٍ ....

بكسرالياء. وبقوله: (أعطِ القوسَ باريْها)(2). بسكون الياء.

قلنا: إنَّ المذكوراتِ من قبيل الشّواذ، فالنّقض بالشواذ شاذٌّ، لا يخفى.

قيل: لم يذكرْ مما تقدر فيه الحركات كلُّها؛ لأنّه من جملةِ ذلك الحرف المسكّن

---

(1) في الأصل بياض بمقدار كلمة.

[٤] هذا عجز بيت من البسيط، من ضمن أبيات تنسب إلى عبد الله بن جرير البجلي رضي الله عنهما وهي:

قد كاد يذهبُ بالدُّنيا ولذّتها موالِيٌّ ككباشِ العوس سُحَّاحُ

ما منهم واحدٌ إلاّ بحجزتهِ لِبَابه من عِلاجِ القين مفتَاحُ

العوس: موضع يُنسب إليه ضَرْبٌ من الغنم. وسُحَّاح: أي سِمَانٌ. والشّاهد: (موالِيٌّ): حيث رفع ولم يعل، وكان واجب الإعلال؛ لأنّه منقوصٌ فيقول (موالٍ). المفصّل (٤٥٦)، التخمير: (٤/٤٢٢).

[٥] هذا صدر بيت من بحر الطويل لجرير من أبيات يهجو فيها الأخطل، والشاهد فيه: (إجراء الياء مجرى الحرف الصحيح في إظهارالكسرة عليه). انظر: ديوان جرير (٣٦٦). وهو من شواهد الكتاب (٣/٣١٤). والمقتضب (١/١٤٤) والأصول (٣/٣٤٣)، والمسائل العسكرية (٢٦١).

(2) مثل عربي، انظر: مجمع الأمثال (٢/٩١).

للإدغام نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾[١]، ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى﴾[٢]، ﴿وَالعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾[٣]. ذكره أبو حيّان[٤] في شرح التسهيل. والمحكي (بمن) في نحو:(من زيدٍ؟ ومن زيدًا ؟ ومن زيدٌ؟) على رأي البصريّين، وعلى الأصحِّ عندهم في حالة الرَّفع أنَّها حركةُ حكايةٍ لا إعراب. ووجْه تقدير إعرابه اشتغال محلّه بحركةِ الحكايةِ.

بقي أنَّه إن كان المقصور غيرَ المنصرف فظاهِر كلامه أنَّ الكسرة تُقدَّر فيه أيضًا، وهو الذي قاله ابن فلاح[٥]؛ إذ لا ثقل مع التقدير، والذي قاله غيرُه: إنَّه لا يقدَّر في حالةِ الجر إلاَّ الفتحة على بابه. وأنتَ خبيرٌ بأنَّ من قال: إنَّ الإعراب في الأسماءِ السّتَّة والمثنّى والمجموع بحركاتٍ مقدَّرةٍ يحتاج إلى عدِّها في التَّقدير، وبأنَّ النُّون قد تقدَّر كالواو في جمع المذكَّر السَّالم المضاف إلى الياء. قال ابن هشام في الجامع: «والنون في نحو لتضربَّانِ، ولتضرِبُنَّ، ولتضرِبِنَّ، مطلقًا، ولتضربُنْ ولتضرِبنْ وصلاً»[٦].

(١) البقرة (٢٥١).

(٢) الحج (٢).

(٣) العاديات (١).

(٤) ارتشاف الضَّربَ (١/٤٢٤).

(٥) ابن فلاح هو: وهو منصور بن فلاح اليمني، من علماء القرن السابع، نحويٌّ، أصولي، من مصنفاته: كتاب المغني في النحو في أربع مجلَّدات، حقّق الجزء الأول منه في جامعة أمِّ القرى، وله الكافي في أصول الفقه، توفي سنة (٦٨٠هـ). انظر ترجمته في: بغية الوعاة (٢/٣٠٢)، وكشف الظنون (٦/٣٦٧).

يقول ابن فلاح: «ولا يخلو المقصور إمّا أن يكون منونًا أو غير منون، فإن لم يكن منونًا إمّا للألف نحو: العصا، أو للإضافة نحو: (عصا زيدٍ)، أو لكونهِ لا ينصرفُ نحو حُبْلى وبُشرى فإنّه يقدَّر عليه الإعراب مطلقًا مع ثبوت الألف». المغني (٢/٢٤٠ - ٢٤١)، وانظر همع الهوامع (١/١٨٢).

(٦) الجامع الصغير (١٦).

قوله: «واللّفظي فيما عَدَاه»[١].

يريد أنْ يظْهر وجه معرفةِ مواضعِ الإعراب إجمالاً بعد معرفةِ بعض مواضعه تفصيلاً. يعني إذا علمت ما أعرب تقديرًا على الوجْهين المذكورين من عمومٍ، وهو ما أعربَ في أحوالهِ الثّلاث تقديرًا كباب (عصا وغلامي)، وخصوصٍ، وهو ما أعرب في بعض أحواله تقديرًا كباب (قاضي ومسلميّ)، فما سوى ذلك يعرب لفظًا، لكن على تقدير حسن الوجهين المذكورين يظهرُ قبحُ هذا الوجه، كما لا يخفى.

فإن قيل: قوله: «واللفظيُّ /٥١/ فيما عَدَاه» مكررٌ لذكره إعراب جميع الأسماء بقوله: «فالمفرد المنصرف... الخ».

قلنا: لا تكرار لشمول ما ذكره أولاً لِلفْظي والتقديري؛ لأنَّ إعرابَ المفرد المنصرف بالضَّمِ وأخويه، قد يكون لفظيًا وقد يكون تقديريًّا.

****

---

(١) الكافية (٦١) شرح الرَّضي (١/٩٧).

[الممنوع من الصرف]

قوله: «غير المنصرف: ما فيه علتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامها. وهي[1]:

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثمَّ جمعٌ ثمَّ تركيب
والنون زائدةٌ من قبـلها ألفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبُ»[2]

لمَّا ذَكر في تفصيلِ المعربِ المنصرف، وكـان غيرُ المنصرف أقلَّ مـن المنصرف، وبمعرفته يُعرف المنصرِفُ على قياسِ الإعراب التقديري واللَّفظـي، عرَّف غير المنصرف، واكتفى بتعريفه. قال المصنّف: «ظاهركلام النحاة أنَّ هذه القسمةَ في كونـه منصرفًـا وغيرَ منصرفٍ حاصرةٌ لجميع المعرب، وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفـي الحصرَ، وذلـك أنَّهـم فسَّروا المنصرف بأنَّـه: الـذي تدخلـه الحركـات والتنويـن لعـدم شبه الفعـل. وغـير المنصرف بأنَّه يُختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرَّك بالفتح في موضـع الجـرِّ، فعلى هذا تبقى أسماءٌ كثيرةٌ لا تدخلُ تحتَ واحدة منهمـا، منهـا جمعُ المذكَّـر السَّـالم، فإنَّـه لا تَدخلُه الحركات والتنوين، فلا يكون منصرفًـا ولا يختـزلُ الجـرَّ عنـه والتنويـن، ولا يحـرَّك بالفتح فلا يكونُ غير منصرفٍ، فلم يدخلْ تحتَ واحدٍ منهمـا، وكذلـك جميـع مـا أعـرب بالحروف، فإنَّه لا يدخل فيما ذكر، فدَّل أنَّهـم لـم يريـدوا الحصـر، بـل أرادوا أنَّ الأسـماء المعربة منها كذلك، ومنها ليست كذلك»[3].

فإنْ قيل: مثل (هند) إذا صُرف فيه عِلَّتان[4]، فيدخل في حدِّ غير المنصرف، فـلا يكـونُ مانعًا عن الدخول.

قلنا: إنما يصرف نحو (هِنْد) إذا اعتبر مقاومـة[5] خفـةِ سـكونِ الوسـطِ إحداهُمـا،

(١) هذان البيتان من البسيط وهما منسوبان إلى ابن الأنباري. أسرار العربية (٣٠٧).

(٢) الكافية (٦٢)، شرح الرَّضي (١/١٠٠ - ١٠١).

(٣) الإيضاح في شرح المفصّل (١/١٢٤).

(٤) العلَّتان هما: العلمية والتأنيث.

(٥) في الأصل: (معاوقة).

فتكون إحداهما في /٥٢/ حكم العدم، فلا تكون فيه العلتان المعتبرتان، والمراد ذلك، فعدم المنع ممنوعٌ(١).

وقد يقال: قال في شرح الكافية: «الجمعيَّة ليستْ بشرطٍ، بل كل ما كان على هذين الوزنين مُنِعَ صرفُه، وإن فقدت الجمعيَّة، لكن بشروط: ألاَّ يكونَ بعدَ الألف ياءٌ مشدَّدةٌ لم توجد قبل [وجود] الألف كـ(جوارٍ)، وأن لا تكون الألف عوضًا من إحدى يائي النسب (كيمان)، وأن لا تكون الكسرة عارضَةً كتواني»(٢).

فإن قيل: مجموع العلتين هو المؤثِّر، فيكون هو العلَّة لا كلُّ واحد.

قلنا: المرادُ العِلَّة في الجملة، وكل واحد منهما كذلك؛ لكونه جزء عِلَّةٍ.

فإن قيل: منقوض(بقائمةٍ، وسلاسلاً)(٣).

---

(١) يرى الكيلاني أن هند مصروف؛ لأن خفّة السكون علّة في حكم العدم. وللنحاة في هذه المسألة آراء: فسيبويه يقول: «فإن سميته بثلاثة أحرف وكان الأوسط منها ساكنًا، وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كـ(سعاد) فأنت بالخيار. إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه. وترْكُ الصَّرف أجود، وتلك الأسماء نحو. قدْر، عَنْز، ووَعدْ وجُمْل، ونعْم، هِنْد...». الكتاب (٣/٢٤٠-٢٤١). والمُبَرِّد يقول: «... فأمّا من صرف فقال: رأيت دعدًا، وجاءتني هندٌ، فيقول: خفَّت هذه الأسماء؛ لأنهما على أقل الأصول، فكان ما فيها من الخفَّة معادلاً ثقل التأنيث، ومن لم يصرف قال: المانع من الصّرف لِما كثُر عدته كـ(عقرب) و(عناق) موجودٌ فيما قل عدده...». المقتضب (٣/٣٥٠).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/١٤٤٣-١٤٤٤). يقول: «ثم نبهت على أن وزْنيَّ: (مفاعل، ومفاعيل) حقيقان لمنع الصرف، وإن فقدت الجمعيّة. لكن بشرط ألاّيكون بعد الألف ياءٌ مشدَّدة لم توجد قبل وجود الألف كجَوَاري..... وألا تكون الألف عوضًا عن إحدى ياءَي النسب كما هي في (يمانٍ)...».

(٣) وسبب النقض أن قائمة في قولك: مررت بامرأةٍ قائمةٍ موجود بها وصفٌ وتأنيث، وبالرغم من ذلك لم تمنع من الصَّرف، ولكنَّ ابن الحاجب أجاب عن ذلك فقال: «لمَّا كان غير لازمٍ لم يعتدَّ به، ومعنى انتفاء لزومه، أنَّك تقول: قائمٌ للذات التي قام بها القيام، كما أنَّك تقول: قائمة للذات التي قام بها القيام أيضًا، فصارت التاء تثبت وتحذف والمعنى بحاله». الإيضاح شَرْح المُفَصَّل: (١/١٢٦).

وأما (سلاسلاً) فصُرِفَ للضرورة، وسوف يأتي توضيح ذلك.

قلنا: المراد بالعلتين ما ترتب أثره عليه تحتمًا.

فإنْ قيل: مثل هذا لا يتحتّم أثره عليه، فيخرج.

قلنا: إنَّ من العرب من لا يصرفُه حتمًا، فقد دخل في الحدِّ. ومنهم من يصرفُه فقد خرج، فلا يخرج. وأنت خبير بأنَّ المراد بما في الحدِّ هو المعربُ، فلا ينتقضُ [الحدُّ] بأنّه غيرُ مطَّردٍ بالنِّسبة إلى بعض المبنيَّات.

قيل: (زائدة) في (والنُّون زائدة) زائدةٌ؛ لأنَّه منصوب على الحالية، وقوله: (ألف) فاعل الظرف أعني (قبلها). أو مبتدأ خبره الظرف المتقدم، ففيه بحث؛ لأنّه لا يفهم منه زيادةُ الألف مع أنَّها زائدةٌ. والأَولى أن يجعل الألف فاعلاً لقوله (زائدة) والظَّرفَ متعلقًا بالزيادةِ، وأُريدَ بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادةِ وتقدم الألف عليها في ذلك الوصف ليَفهم زيادتهما جميعًا، فتأمل.

قولهِ: «وحكمه أنْ لا كسرَ ولا تنوين»(١).

فإن قيل: إنّه قال: مقدمًا «غيرَ المنصرف بالضَّمَّة والفتحةِ» فهلاَّ استغنى بذلك عن ذاك.

قلنا: أجاب عنه المصنّف في الأمالي: «بأني إنَّما ذكرت ذلك هنا؛ لأجل التنوين»(٢). ولعلَّ مراده: أن حُكمَ غيرالمنصرف لمّا كان متعددًا، وقد ذكر واحدا/٥٣/ فيما تقدم فأعاده عند ذكر الآخرِ؛ لأنَّ الحكمَ المتعدِدَ للشيءِ ذكرُه مجموعًا في موضعٍ أقربُ ضبطًا. قال في شرح المنظومة: «هذا إذا كانَ الكسرُ في الاسم مخصوصًا بالجرِّ أو كان منصرفًا، ويفتح إن كان يقبل الفتح، فمن ثَمَّةَ كان (قائمات) لو سمي به [امرأة] يكونُ غيرَ منصرف، وهو على ما كان عليه قبل العلَّتين؛ لأنَّ الكسرَ ليس مخصوصًا بالجرِّ لو لم يكنْ غيرَ منصرفٍ؛ ولأنّه لا يقبل الفتح، فهو بتقدير العلتين وعدمهما على حالةٍ واحدةٍ لِمَا ذكرتُ، وكذلك الضاربان والضاربون بتقدير العلتين»(٣).

---

(١) الكافية (٦٢)، شرح الرَّضي (١/١٠٠ - ١٠١).

(٢) الأمالي النحويّة (٣/٤٦).

(٣) شرح الوافية (١٣٦-١٣٧).

فإن قيل: لِمَ لمْ يقطع عنه الفاعليَّةَ والمفعوليَّةَ مع أنَّهما أيضًا من خواصِّ الاسم ؟.

قلنا: أُجيب عنه بما مرَّ ولئلاَّ يفوت الغَرَضُ من الوضعِ، وهو إفادةُ النِّسبِ.

فإن قيل: كونُ الاسم عاملاً فرعٌ على الفعل، فينبغي على هذا أنَّـه إذا انْضـمَّ إلى الاسـم العامل سبب آخر يمنع من الصَّرف.

قلنا: أجاب عنه المصنّف في شرح المفصَّل بجوابين: «أحدُهُمـا: أنَّا لا نسـلِّم الفرعيَّـة، بـل هما سواء في اقتضاءِ العملِ. والعملُ إنَّما هو باقتضاء الكلمة في المعنى، وكما أنَّ الفعـلَ يعمـلُ؛ لأنَّه يقتضي متعلقًا، فالاسم يقتضي متعلقًا كذلك. الثَّاني: سلمنا أنَّ كونه عاملاً فرعٌ، إلا أنَّه لـم يُعتبر إلاَّ معانٍ يصير بها الاسم فرعًا من غيرِه، لا معانٍ يشترك فيها الأصْـلُ والفـرعُ، ألا تـرى أنَّ العجمةَ إنَّما اعتبرتْ؛ لأنَّ الاسم إذا قامت به صارَ عجميًا فيكون فرعًا على العربية»[1].

فالذي اعتبر إنما هي معاني فروع تقومُ بالاسم فيصير فرعًا، علـى أنَّ ذلـك المعنـى غـيرُ موجودٍ في الأَصل، وما ذكرتموه إنَّما هو معنى اشترك فيه الاسم والفعل جميعًا، فلا يتحقق فيه كون الاسم فرعًا عما ليس ذلك فيه، بل عمَّا ثبت فيه ذلك فافترق البابان.

فإنْ قيل: المصغَّر فرع عن المكبَّرِ وكذلك المنسـوبُ فـرع علـى المنسـوبِ /٥٤/ إليه بالمعنى الذي ذكرت.

قلنا: أجابَ عنه الإمامُ الحديثي[2] في شرحِهِ للكافية: «بأنَّهمـا منافيـان للفعـل؛ لأنَّهمـا موصوفـان حقيقةً والموصوف مسندٌ إليه معنًى بخلاف الجمع والتأنيث، فإنَّ الفعل إنَّما لـم يقـع جمعًـا ومؤنثًـا؛ لأنَّه للحقيقة فلم يحتج إليهما لا أنَّهما ينافيانه حقيقةً، ولذلك توجدُ الحقيقةُ فيهما، والفعل لا يوصف لذاته ولذلـك جـاز (ضـوارب زيـدًا) وامتنع (ضويـرب زيـدًا) لبطـلان شبه الفعل الموجـب للعمـل بالتَّصغير. وإذا نافيا الفعل يعدان الاسم عن شبهِهِ، فكيف يُشبِّهانِه به؟»[3].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١٢٨).

(٢) هو ركن الدِّين الحسن بن محمد العلوي الحديثي. شرحَ الكافية شرحًا جيدًا. قال عنه حاجي خليفة: «وشرحه مثل شرح الرَّضي بحثًا وجمعًا، بل أكثر منه». توفي سنة (٧١٥هـ). لم أقف له على ترجمة حسب علمي في كتب التراجم. ولديّ صورة مخطوطة لشرحه. كشف الظنون (٢/٣٣١).

(٣) شرح الكافية للحديثي (٢٣/أ).

فإن قيل: لِمَ بُني الاسم لشبهٍ واحدٍ، وامتنع من الصَّرف لشبهين، وكلا الأمرينِ خروجٌ عن أصلِه؟.

قلنا: أجابَ عنه المصنّف في الأمالي: «بأنَّ الشَّبه الواحد بالحرف يبعده عن الإسميةِ، ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبةٌ إلاَّ في الجنسِ الأعمِّ وهو كونه كلمة، وشَبَّه الاسم بالفعل وإن كانَ نوعًا آخر، إلاَّ أنَّه ليس في البعد عن الاسم كالحرِف، ألا ترى أنَّك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولاً، لأنَّه أحد القسمين، ثمَّ يبقى الاسم والفعل مشتركين فيفرق [بينهما] بوصفٍ أخصَّ من وصفهما بالنسبة إلى الحرف»[1]. فقد علم من هذا أنَّ المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعدُ لا يقاوم مناسباتٍ متعددة بينه وبين ما هو قريب منه.

فإن قيل: (هيهاتَ ونَزالِ) لمَّا شابَها الفعلَ من وجهٍ بُنيا، فهيهات زوالُ بناءِ غيرِ المنصرف مع مشابهتِه للفعل من وجهين.

قلنا: (هيهات) شابَه الماضي، و(نزال) مثال الأمر المبني الأصل، وغيرالمنصرف شابَه الفعل مطلقًا والفعل مطلقًا ليس مبني الأصل، فهيهات الفرقُ بينهَما.

فإن قيل: شابَه الأمر ومثال الأمر.

قلنا: شابه المضارعَ المعرب /٥٥/ أيضًا، وشِبْهُهُ به أقوى منه بِهما، ألا ترى أنَّ لام الابتداء التي هي من دواخلِ الاسم تجتمع مع المضارعِ نحو: (إنَّ زيدًا ليقوم) ولا تجتمع مع الماضي نحو: (إن زيدًا لقامَ). وأنت خبير بأنَّه يجب أن يقول: ولا تنوين صرفٍ، فإنَّ (عرفاتٍ وأذرعاتٍ) وشبهها مكسورةٌ منونةٌ، وليست مصروفةً؛ لأنَّه تنوينُ مقابلةٍ، وكذا (يرمي) لو سمَّيتَ به رجلاً علمًا و (قاضٍ) لو سميتَ به امرأةً علمًا فإنّه مكسورٌ منونٌ رفعًا وجرًّا وليسَ مصروفًا.

فإنْ قيل: هذا يناقضُ قوله: «وجميعُ الباب باللاَّم أو الإضافةِ ينجرُّ بالكسر»[2] لأنَّه يُشعر بجواز دخول الكسر.

قلنا: المراد أنَّه لا كسرَ ما لم يكنْ معه ما يجوِّزه جمعًا بين القولين.

---

(١) الأمالي النحويّة (٤/١٢٠).

(٢) الكافية (٦٧)، شرح الرَّضي (١/١٨٠).

فإن قيل: منقوضٌ بمثل (جوارٍ) فإنَّ فيه كسرة.

قلنا: المراد هو الجرُّ، والكسرةُ فيه بنائيةٌ.

فإن قيل: يرد عليه (مسلماتٍ) علمًا.

قلنا: لا يراد بها؛ لأنَّ المراد بها الكسرةُ المخصوصةُ بحالةِ الجرِّ.

قوله: «ويجوزُ صرفه للضرورةِ أو للّتناسب مثل: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا﴾» [1].

أمَّا الضرورة فلأنَّها تجيز ردَّ الشَّيء إلى أصلِه، وأصلُ الأسماءِ الصَّرفُ.

فإن قيل: الضَّرورة موجِبة لا مجيزةٌ. فِلمَ لمْ يقلْ: يجب ؟.

قلنا: أجاب عنه صاحب الشكوك بأنَّه إنَّما لم يقل: يجب، لأنَّه عطف على الضرورةِ التناسب. وهو مجيزٌ لا موجبٌ. أو أراد بالضَّرورة القدرَ المشتَرك بينَ ما ينكسرُ به الوزنُ وبين ما يزحفُ به وذلك مجيزٌ لا موجبٌ. والتَّناسب على قسمين، الأول: تناسب الكلمات منصرفةً انضمَّ إليها غيرُ المنصرف، مثل: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[2]، فإنَّ سَلاسَلاً لما انضمَّ إليه الأسماء المنَصرفةُ حَسُن أنْ تُردَّ بسببِ تلك الأسماءِ إلى أصلها. الثَّاني: تناسب رؤوسِ الآي والفواصل كـ﴿قَوَارِيرَ﴾[3] الأول فإنَّه رأس آية، ورأس الآي في الوقف بالألف، فحسن /٥٦/ صرفه ليوقف عليه. ولقائل أن يقول: حكمه بالإنصراف للضرورة أو للتناسب حكمٌ ببطلان الحدِّ لوجود العِلّتين ولو قِيلَ: أنَّه غيرُ منصرفٍ -لكنْ لمْ يترتبْ حكمُه عليهِ لمنع التَّناسب أو الضرورة، كما قال المصنِّف في (رجلان) اسم امرأةٍ- لَكانَ أصوب حكمًا.

فإنْ قيل: الأَلفُ مع الهمزةِ في مثل (حَمراءَ) ليستا للتأنيثِ اتفاقًا، وكذا الألف وحده؛ لامتناع علامة التأنيث في وَسَط الكلمة والهمزة وحدها ليست بألفٍ.

---

(١) الإنسان (٤). قراءة نافع والكسائي وعاصم: بالتنوين والألف. كتاب السبعة في القراءات (٦٦٣)، الحجّة في القراءات (٣٥٨).

(٢) الكافية (٦٢)، شرح الرَّضي (١/١٦٠).

(٣) الإنسان (١٥).

قلنا: المراد أنَّ الهمزةَ وحدها للتأنيث إلا أنَّها وقعتْ بعد الألفِ، فسُمِّيت ممدودةً فهو من باب التَّغليب.

فإن قيل: قوله «ويجوزُ صرفهُ» على إطلاقهِ ليس بسديدٍ، فلا ينسدُّ بابُ الإيراد؛ لأن ما فيه ألف التأنيث لا يُصرف للضرورةِ؛ لأدائه إلى حذفِ ساكنٍ وإثبات ساكنٍ، وهو عيبٌ.

قلنا: هذا هو الأصحُّ، ولعلَّ المصنّفَ اختار جوازه أيضًا؛ لاقتضاءِ المقام ذلك.

قوله: «فالعدل خروجه عن صيغته الأصليّة»(١).

المصدران مبنيَّان للمفعول، أي: كونُ الاسم معدولاً كونُه مخرجًا عن صيغته الأصليَّة، أي: عن صورته التي تقتضي الأصل. والقاعدة أنْ يكونَ ذلك الاسم عليه.

فإن قيل: صيغةُ المصدر غيرُ صيغةِ المشتق، فيُشكل الحدُّ بالمشتقات.

قلنا: كُشِفَ الإشكال بإضافة الصِّيغة إلى ضمير الاسم.

فإن قيل: حقُّ المعدول أن يكون كالمعدول عنه، فيُصرف (ثُلاثُ)(٢) وأمثالهُ لانصرافِ المعدولِ عنه.

قلنا: لا نسلِّم ذلك؛ لجوازِ زيادة حكمٍ لم يكنْ في المعدولِ عنه بناءً على زيادةِ وصفٍ لم يكنْ، وهو العدل.

فإنْ قيل: خروجُ الاسم غيرُ ممكنٍ؛ لأنَّ الاسم عبارةٌ عن مجموع المادَّة والصُّورة، وهذا المجموع لا يخرجُ عن صيغته، فكيف يُقال: هو خروجُ الاسم؟. /٥٧/

قلنا: المرادُ من الخروجِ هو التغييرُ الذي سبقَ.

فإن قيل: يخرج عنه (آخر)؛ لأنَّ (اللاَّم ومِنْ) ليستَا منه، فيُشكل الحدُّ جمعًا به.

قلنا: إنَّهما لِشدَّة الاحتياج [إليهما] عُدَّا منه، فينحل الإشكال.

فإن قيل: يُشكل منع الحدِّ بمنعٍ آخرَ وهو دخولُ الأسماءِ التي حذف آخرُها مثل: (دَمْ، ويْد)(٣).

---

(١) الكافية (٦٣)، شرح الرَّضي (١/١١٣).

(٢) لأنَّ (ثُلاثُ) عدل عن لفظ ثلاثة، وهو مصروف.

(٣) أصلهما: دمي ويدي. انظر القاموس المحيط (دم، يد).

قلنا: المتَبادَر منه أنْ تكونَ المادَّة باقيةً، والصُّورة متغيرة، وذلك ليس كذلك، فلا صورةَ لتلك المادَّة.

فإن قيل: الإشكال لا ينحلُّ بعد، فإنَّه مشكلٌ بالمغيراتِ القياسيَّة، لا الشَّاذِّية، فينبغي تغير الحدِّ.

قلنا: لا حاجةَ إلى التغير؛ لأنَّ الخروجَ عن الصِّيغة يستلزم الدُّخول في صيغةٍ أخرى فتخرج المغيرات عن الحدِّ.

قد يقال: جوَّز بعضُ النَّاس التعريف بالأعمِّ، فلا حاجةَ إلى القالِ والقيلِ، فتأمَّل.

قولُه: «تحقيقًا كـ(ثُلاثُ ومَثْلث وأُخرَ، وجُمَع)، أو تقديرًا كـ(عُمر)»[1].

قيل: لا بدَّ أن يقيد (أُخر) بأن يكون مقابل آخرين، كما قُيِّد به في الكافية الشافية[2]، والعمدة[3]، والتسهيل[4] احترازًا من (أُخَر) جمع (أخرى) بمعنى آخرة، فإنَّها مصروفةٌ وقد ذُكر هذا القيد في الشّذور[5].

اعلم أنَّا نَعلم قطعًا أنَّهم لمَّا وجدوا (ثُلاثُ ومَثْلث) وغيرهما غيرَ منصرفٍ، ولم يجدوا لها سببًا ظاهرًا غيرَ الوصفيَّة أو العلميَّة احتاجوا إلى اعتبار سببٍ آخرَ يصلح لذلك، ولم يصلح للاعتبارِ إلاَّ العدل فاعتبروه فيها، لا أنَّهم تنبهوا للعدلِ فيما عدا (عمر) من هذه الأمثلة فجعلوه غيرَ منصرفٍ للعدل وسببٍ آخرَ، ولكنْ لا بد في اعتبار العدلِ من اعتبارِ لأمرين: الأوَّل: اعتبار وجودِ أصلٍ للاسم المعدول. والثَّاني: اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل؛ إذْ لا يتحقَّقُ الفرعيَّة بدون اعتبارِ ذلك /٥٨/ الإخراج، ففي بعض تلك الأمثلةِ يوجد دليلٌ غير منع الصرف على وجودِ أصل المعدولِ عنه، فوجوده محققٌ بلا شك، وفي بعضِها لا دليلَ غيرُ منع الصَّرف فينفرضُ له أصلٌ، ليتحقق العدل بإخراجه عن ذلك الأصل،

(١) الكافية (٦٣)، شرح الرَّضي (١/١١٣).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/١٤٤٨).

(٣) عمدة الحافظ (٢/٨٤٩).

(٤) لم أجد هذا التقييد في التسهيل.

(٥) شرح شذور الذَّهب (٥٨٨).

فانقسام العدل إلى التحقيقي والتقديري[١] إنّما يتحقّق ويتقدر باعتبار كونِ ذلك الأصل محققًا أومقدَّرًا، وأمَّا اعتبارُ إخراج المعدول عن ذلك الأصل ليتحقق العدلُ فلا دليلَ عليه إلاّ منعُ الصَّرف. فعلى هذا قوله: «تحقيقًا» معناه: خروجًا كائنًا عن أصل محققٍ يدل عليه دليلٌ من منع الصرف كـ(ثُلاثُ ومَثْلث).

قيل: إنَّ المصنِّف إنّما حكم بكونِهِ معدولاً عن (ثَلاثَة)؛ لأنَّ العدل عن المعنى أيضًا واجبٌ عندَه، كما صرَّح به في شرح المنظومةِ[٢].

فإنْ قيل: فعلى هذا يكونُ في نحو (مَثْنى) عدل من جهتين، والوصفيَّة التي فيه لا أثر لها، إما للاستغناء عنها، وإمّا لأنَّ العددَ ليس صفةً في الأصل، فوقُوعه صفة يكونُ طارئًا، ولذلك صُرف(أربع) في (مررت بنسوةٍ أربعٍ)، ولهذا المعنى جعله بعضُ النحويينِ بمثابةِ الجمع ألفي التأنيثِ، في مقامِهما مقام العلتين لتكرُّرِه في المعنى فقال: فيه عدل من جهتين؛ لأنَّه معدول عن اثنين باعتبار لفظه ومعناه. أمَّا اللفظ فواضح، وأمَّا المعنى فلإفادته منفردًا ما أفاده الاسم مكررًا[٣].

قلنا: لا عدل في هذا الكلام، فإنَّ المصنِّف مال في الأمالي: «إنَّ هذا الذي قاله، وإنْ كان واضحًا على ما ذكرنا، فليس بمستقيمٍ؛ لأنَّ اعتبار الصِّفة في أسماءِ العدد، إنّما لم تعتبر؛ لأنَّ شرط الاعتبار مفقود، وهو كونه صفةً في الأصل وهذه الأسماءُ المعدولةُ وإن

---

(١) يقول الرَّضي في تفسير العدل المحقق والعدل المقدَّر: «ويعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف، بحيث لو وجدناه أيضًا منصرفًا لكان هناك طريقٌ إلى معرفة كونه معدولاً، بخلاف العدل المقدَّر فإنَّه الذي يُصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذّر سبب آخر غير العدل، فإن (عُمَر) مثلاً لو وجدناه منصرفًا لم نحكم قط بعدوله عن (عامر) بل كان كـ(أُدَدٍ)، وأمَّا (ثُلاثُ ومَثْلث) فقد قام دليل على أنَّهما معدولان عن ثلاثه ثلاثه». ينظر شرح الرَّضي (١/٤١).

(٢) يقول ابن الحاجب: «وأعني بالتحقيق: ما ثبت معرفته صُرف أو لم يصرف. ونعني بالتقديري: ما تتوقف معرفته على منع الصَّرف، فيقدر العدل؛ لئلا يؤدي إلى خرم قاعدة معلومة، وهو منع الصَّرف من غير علتين، وكلا العدلين لا بدَّ أن يكون خروجًا به عن اللفظ الأصلي والمعنى الأصلي». شرح الوافية (١٣٩).

(٣) أي أنَّ (مثنى) أفاد ما يفيده قولك: اثنين اثنين.

كانت معدولة عن أسماءِ العددِ فإنما عُدلت عنها باعتبارِ وقوعِها صفاتٍ، لا باعتبار كونهِ عددًا. ألا ترى أنّها لا تستعمل موضع العدد قطعًا»[١]. وأنت خبير/٥٩/ بأنَّ ذلك لا يَدفع الإشكال بشقيه، فالعدل بحالِه كما ترى.

فإن قيل: فينبغي أن لا يُصرف مثل قوله: «اشترى الجواري أربعًا أربعًا»؛ لأنّه لا يستعمل إلا صفةً.

قلنا: هذا إذا كان مرفوعًا للعددِ على التحقيق بهذا اللفظ، وإنما التكرار لمعنى اقتضَاهُ، بخلاف المثنىّ وشبهه فإنّه موضوعٌ في الأصلِ صفةً. قال المصنّف في شرح المنظومة: «عدل بلفظ (ثُلاث) عن لفظ ثلاثةٍ وعن معناه الأصلي في معنى العدد إلى [معنى] انقسام الجملة إلى هذه الصِّفة من الثلاثة»[٢]. واعترض عليه الإمامُ الحديثي: «بأنَّ ثُلاث ليس معدولاً عن ثَلاثَةٍ أو ثلاثةً ثلاثةً مطلقًا، بل عن (ثلاثةً ثلاثةً) في مثل قولنا: (جاءني القومُ ثلاثةً ثلاثةً) يدل عليه كلامهم، وثلاثةً ثلاثةً في هذا الكلامِ ليس معناه العددَ، بل الحصرَ، لكن في انقسام الجملة على صفةِ الثُلاثّية»[٣]. وأجيبُ بأنّا سلمنا أن معنى (ثلاثةً ثلاثةً) هو الحصر، لكنَّ المصنّف –حيث حكم بأنْ لا يدل من العدل عن المعنى– لم يرد به عن المستعمل فيه لفظ المعدول عنه، بل أراد به العدل عن معناه الأصلي، أعني: العدل عن المعنى الموضوع له لفظ المعدول عنه. قال المصنّف في الأمالي (أَجْمَعُ) وأخواه (وجُمَعُ) وأخواهُ مشكلٌ في منع صرفه؛ لأنّه إن قيل: في جمع العدل والصِّفة، فالعدل مُسلَّم، والصِّفة غير مستقيم؛ لأنها من باب التأكيد، وهما بابان متغايرانِ يتمَيَّزُ كلٌ منهما بخاصته، فلا يكونُ أحدهُما فرعًا للآخر، والعدل لا يكفي في المنع، وإن قيل: العدل والتّعريف فلا يستقيمُ؛ لأنَّ المُعتَبرالتعريفَ بالعلميَّة وهذه ليست بأعلامٍ. والكلام في (أَجْمعُ)، وفيما ينضم إلى وزن الفعل من صفةٍ أو تعريفٍ كالكلام في (جُمَعَ) فيما /٦٠/ انضمَّ إلى العدل من

(١) الأمالي النحويّة (٤/٤٢).

(٢) شرح الوافية (٣٩١)، وما بين المعكوفين من شرح الوافية، وجاء في الأصل: (الثلاثية)، والتصحيح من شرح الوافية.

(٣) شرح الكافية للحديثي (٢٥/أ).

الصِّفة والتّعريف»[١].

قد يقال: مُنِعَ صرفُه للعدل والصِّفة باعتبار أصل المعنى لا باعتبار الخاصة التي صيرَّتْهُ تأكيدًا فيُشكِل الإشكال.

فإن قيل: الوصفُ في (ثُلاثُ) عارضٌ لعروضه في (ثلاثةً ثلاثةً).

قلنا: لا يلزمُ من كونِه عارضًا في الأصل، لاستعمالِه صفةً وغيرها عروضه في الفرع مع أنّه لا يستعملُ إلاّ وصفًا.

فإن قيل: مِنْ أي عدلٍ (أُخَر) ؟ ولو قيل: من آخَر لرد بإنه يلزم أن لا يكون جمعًا للأخرى، والمشهورُ أنّه جمعه.

قلنا: من (الآخر) بالألف واللاّم[٢].

فإن قيل: لو كانَ كذلك لكان معرفةً، وليس كذلك؛ لصحَّة قولك: (نسوة أُخَر).

قلنا: لا نسلِّم، وإنّما يلزم لو كان اللاّم مرادًا، وإن سُلِّم، لا يبعد أنْ يستعملَ نكرةً لعدم ظهور اللاّم فيه.

قيل: لو كان معدولاً عنه، لكان مرادًا ألبتةَ، كـ(سَحَر وأمسِ) فيكونُ معرفةً، ولم يصح استعمالُه نكرةً، كما في المثالين المذكورين. وأجاب عنه المصنف[٣] بأنّه لو كان معرفة لكان مبنيًا كـ(أمسِ) أو علمًا كـ(سَحَر) ولا يمكن كلاهما. أمَّا الأوَّل فلكونه معربًا، وأمَّا الثّاني فلكونهِ وصفًا. وفيه نظرٌ.

فإنْ قيل: لو صحَّ ما ذُكر في كونِ (آخر) معدولاً عنه يلزم أنْ يكونَ (أطولَ وأعزَّ) معدولين (وأكبر) على رأيٍ. فيلزم بطلان قوله: «وهما متضادَّان».

---

(١) الأمالي النحويّة (٩٨/٤).

(٢) اختلف النحاة في ذلك، فقال ابن مالك وأبو حيان وأكثر النحاة أنّه معدول عن (آخر)، وأكثر النحاة أنه معدول عن (الآخر) -بالألف واللام- وابن جني قال: إنه معدول عن (أفعل) مع مصاحبة (مِنْ). شرح الكافية الشافية: (١٤٤٩/٣)، الممتع: (٢١٩)، همع الهوامع: (٨١/١-٨٢).

(٣) شرح المقدمة الكافية (٥٨).

قلنا: أجيبُ عنه بأنَّ المراد عدم الاستعمال مطلقًا، وفيه نظرٌ.

قوله: «كعُمَر ومثل قطَام»(١).

فإن قيل: عُمَر جمع عَمْر، كـ(أُدَد) جمع (أَدّ) وهي المحبَّةُ، فأين العدل؟.

قلنا: لمَّا وجدناه غير منصرفٍ، حكمنا بأنَّه معدول عن عامرٍ، وأُدَدٍ لمَّا صرف قلنا: إنَّه جمع (أَدَّ) وعلى هذا القياس.

فإن قيل: عَدْل عُمرَ على هذا تحقيقي، إذ له قياسٌ يستدلُّ به على عدليته، وهو أنَّه مشتقٌّ، والمشتَقُّ/٦١/ يجري على الأفعال. فلمَّا جاء غُير جارٍ حكمنا بأنَّه معدول.

قلنا: لا نسلّم وجوبَ جريان المشتقّ على الفعل.

فإن قيل: لأيِّ شيء يقدَّر العدل في (قَطامِ) مع استقلال، والتأنيث في منع الصرف.

قلنا: طردًا للباب؛ لأن ما آخره (راء)(٢) عند أهل الحجاز من (فَعَالِ) مبنيٌّ، وليس له سببٌ، فلمَّا قدَّر العدل تصحيحًا لاستعمالهم مبنيًّا قدِّر في مثل قَطَامِ، وإن لم يكن موجبًا طردًا للباب.

قوله: «شرطه(٣) أن يكون في الأصل، فلا تضُره الغَلَبَةُ»(٤).

فإن قيل: قال المصنِّف شرطُه أنْ يكونَ في الأصل فيلزم أن ينتفيَ بإنتفائهِ كما هو شأنُ الشروطِ، وليس كذلك.

قلنا: أجيبُ بأنَّ الشَّرط في اصطلاحهم الذي ينتفي بانتفائه الاعتبار، فحينئذٍ يكون شرطًا في الاعتبار، كما يُفهم من ظَاهرِ كلامِ المصنِّف في الشَّرح، حيثُ قال: «ولو قدِّر استعمالُ

---

(١) الكافية (٦٣)، شرح الرَّضي (١/١١٣)، ونصهما: «كعمر وباب قطام في بني تميم».

(٢) عَلَمُ الأعيان المؤنثة على وزن (فَعَالِ) فيه تفصيلٌ: فلغة الحجازيين البناءُ مطلقًا، وقد افترقت تميمٌ إلى فرقتين: الأكثر على أنَّ ذات (الرَّاء) من هذا القسم مبنيَّةٌ على الكسر (كحضَارِ)، وغير ذات الرَّاء (كقَطَامِ) معربةٌ غير مُنصرفةٍ وذلك للتأنيث والعلمية. الكتاب (٢/٢٧٠)، والمقتضب (٣/٣٦٨ - ٣٧٦)، شرح الرَّضي (١/١٣٦)

(٣) أيْ (الوصف) ويعني غلبة الاسميَّة على الوصفيَّة.

(٤) الكافية (٦٣): (شرطه أن يكون وصفًا في الأصل)، شرح الرَّضي (١/١٢٦).

اسمٍ صفةً وليس في الأصلِ صفة لم تعتبرْ الوصفيَّة»[1]. وإذا كان شرطًا في الاعتبار ينتفي بانتفائه الاعتبارُ، فلا يُعتبر ويتحقّق الانصراف، فينتفي حكمُ غيرِ المنصرفِ.

قوله: «فلذلك صُرِف أربعٌ في(مررت بنسوةٍ أربعٍ)»[2].

قيل: فيه بحثٌ: أمَّا أولاً: فلأنّه صرفه لانتفاءِ وزنِ الفعل؛ لأنّه يقبل التّاء. أجاب عنه المصنف: «بأنَّ المشروط عدم تاء التّأنيث، وهي تاءُ التّذكير»[3]. ولقائل أن يقول: لا نسلم أنّه تاء التّذكير، بل للتأنيث أيضًا، وكلُّ مذكر مكسَّر يُؤنّث. وأيضًا ربما اعتبر عدم قبولهِ التّاء؛ لئلاّ يخرج عن زنةِ الفعل. فكونُها للتّأنيث ملغي. وأمَّا ثانيًا: فلأنّه لا وجهَ لجمع التي التعليل فيه، فينبغي التفرُّق.

قيل: للجمع وجهٌ؛ لأنَّ (الفاءَ) للنتيجة، (واللّامِ) تدل على بناء الصَّرف على المشار إليه بذلك، وهذه الأشياءُ إبراءٌ للاشتراطِ /٦٢/ فيصحُّ الجمع، ويفسد التفرُّق، فللثاني وجه لا للأول.

قوله: «التّأنيثُ بالتّاء شرطُه العلميةِ»[4].

فصَّل المصنّف في شرح المفصَّل: «بأنَّ معنى انتفاءِ لزومه أنّك تقول (قائم) للذّات التي قام بها القيام، كما أنَّ (قائمةً) للذّات التي قام بها القيام أيضًا، فصارت التّاء تُذْكر وتُحْذف، والمعنى بحاله، فإذا انضمَّت العلميَّة إليه لزمت»[5]. ولقائل أنْ يقولَ: هذا الوجه ليس بحسنٍ؛ لأنّه إن أراد بالمعنى معنى المشتقِّ من حيثُ هو، وهو ذات متّصفةٌ بالمشتقة منه فمسلَّم. لكنَّ (التّاء) لا تدخلُ عند إرادةِ هذا المعنى، وإن إراد المعنى الذي تدخل (التّاء) عند إرادتهِ، وتُحذَف عند عدمِ إرادته فلا نسلِّم كون المعنى بحاله؛ لأنَّ في أحَدِهما

---

(١) شرح المقدِّمة الكافية (٦٦).

(٢) الكافية (٦٣)، شرح الرَّضي (١/١٢٦)، في الأصل: (مررت بأربعِ نسوةٍ)، والتصحيح من الكافية وشرح الرضيّ.

(٣) شرح المقدِّمة الكافية (٦٩).

(٤) الكافية (٦٤)، شرح الرَّضي (١/١٣١).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٢٦).

الذكوريّة وفي الآخـر الأنوثيّـة. وأجيـب: بـأنَّ الذكوريَّـة والأنوثيَّـة لا مدخـلَ لهـا فـي منـع الصرف إذا كان التأنيث لفظيًا بالتاء، فحينئذ بطل توجيـه كـلام المصنِّـف أنَّ (التَّـاء) تنـزع وتثبت في قائم وقائمة، ويبقى الاسم على حاله، أعني على وصفيته بخلاف العَلَم، فإنَّ نزعَ التَّاء وإثباته فيه مع بقائه على حالة العلميَّة ممتنعٌ، فلذلك الوجه حسنٌ، كما لا يخفى.

بقي هنا أنّه ينبغي أنْ نقولَ: بالتَّاء المنقلبة هاءً عند الوقف. فإنَّ تـاء (بنـت) تـاءُ تـأنيثٍ، نصَّ عليه سيبويه(١)، ولو سمي به صرف، وأصله (بنوة) فحذفت الواو على غير قياسٍ.

قوله: «المعنويَّ كذلك وشرطُ تحتُّم تأثيرِه زيادة على الثَّلاثة أو تحرُّك الوسط»(٢).

قيل: الكلام فيه كالكلام في التَّأنيث [اللفظي]، لأنّه يمكن إجراؤه بعينه في المعنوي بأنْ يقالَ: والدَّليل على اشتراط العلمية في المعنوي، أنّك تقول: (مـررتُ بـامرأةٍ جريـحٍ) /٦٣/ فتصرفُه، وإنْ كان فيه تأنيثٌ معنوي وصفة، كما ذكرنا في [التأنيث] التَّاء. وأنت خبيرٌ بـأنَّ تتابعَ الإضافات فيه لا تُخِلُّ بالفصاحة، كما في قوله تعالى: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾(٣). وإنَّمـا اشترطوا في المعنوي أحدَ هذه الأشياء؛ لأنّه إنْ كـان سـاكنَ الوسـطِ جرى على ألسنتهم خَفيفًا، ومَنْعُ صرفِه للثِّقل، فجاز أن تجعلَ الخفَّةَ المبعدَة له من الفعل مقابلةً لأحـدِ السببين المقرِّبين له من الفعل؛ فيصرفُ، وجاز أنْ لا ينظرَ إلى تلك الخِفَّة المقابلة إلى أحد السببين المقربين له من الفعل [فلا] يصرفُ؛ إذْ الثِّقل ليسَ لازمًا للفظِ الفعل فـلا ينصـرفُ، وإذا تحـرَّك الوسط لم تحصلْ فيه تلك المقابلةُ واعـترض ابـنُ إيـاسٍ(٤) علـى المصنِّـف «أنّه يلزمـه أن يجيز ترخيم عمر، وهو لا يجيزه». وأجيبُ بما يجيء: «اعلم أنه ذكر ثلاثـة أشياء(٥)، وهنـاك شرط

---

(١) الكتاب (٣/٣٦٢) يقول سيبويه: «وأمَّا بنتٌ فإنك تقول: بنويٌّ من قبل أنّ هذه التاء التي هي للتأنيث...».

(٢) الكافية (٦٤)، شرح الرَّضي (١/١٣١).

(٣) غافر: (٣١).

(٤) لا أعرف نحويًا اسمه ابن إياس ولعلّه (ابن إياز) وحصل فيه تصحيف وقد بحثت في قواعد المطارحة، وهو مخطوط ولدي مصورة له. وكذلك في شرح الفصول له فلم أجد هذا الرأي فيهما.

(٥) يقصد ثلاثة شروط، وهي: الزِّيادة على ثلاثة أحرف، وتحرك الوسط، والعجمة.

رابع، وهو النّقل من المذكّر إلى المؤنّث (كزيدٍ وفصلٍ) لو سمّي به امرأة؛ لأنَّ النّقل ثُقُل لمخالفةِ الأصل، فإذا انضمَّ إلى مؤنث المعنى قوَّاه فتحتم منعُ صرفه، ذكره سيبويه[1]وغيرُه»[2]. قال في الألفيّة «مَنْعُ صَرْفِ هِنْدَ أَحقُّ»[3]، ويقيد كلامهم بما إذا لم يصغّر، فإنّه حينئذٍ يتحتم فيه المنع لظهور التّاء في هنيدة، وبقي عليهم الثنائي، (كيد) وفيه الوجهان أيضًا، ذكرهما سيبويه[4]، قال ابن قاسم: «وظاهر كلام الناظّم أنَّ المنع فيه أجود»[5]. قلتُ: لأنّه قال: في شرح الكافية «وإذا سميت امرأة بـ(يد) ونحوه مما على حرفين جاز فيه ما جاز في هند ذكر ذلك سيبويه[6]»[7].

قوله: «أو تحركُ الوسط»[8].

قيل: هو أحدُ الأقوال في المسألة، والصَّحيح كما قال ابن مالك: إنَّ الثلاثي يصرف مطلقًا سواء تحرَّك وسطَه أمْ سَكَن، وعبارته في شرح الكافيةِ: «وكذا إنْ كان ثلاثيًا ساكن

---

(١) الكتاب (٣/٢٤٢)، ونصّ سيبويه: «فإن سمَّيت المؤنّث بعمرو أو زيد لم يجز الصَّرف، هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأن المؤنّث أشدُّ ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمَّى المؤنث بالمؤنث، كما أنَّ أصل تسمية المذكَّر بالمذكَّر».

(٢) هذا النص منقول من شرح الكافية لابن جماعة (٤٤).

(٣) شرح ابن عقيل (٣/٣٣١).

(٤) لم أجد هذا الرأي في كتاب سيبويه. وذكر ذلك ابن أم قاسم في توضيح المقاصد (٤/١٤٣).

(٥) توضيح المقاصد (٤/١٤٣)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/١٤٩٣).

وابن قاسم هو: حسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادي المغربي، بدرالدِّين المعروف بابن أمِّ قاسم. كان مشهورًا بالتقوى والورع. من مصنفاته: شرح التسهيل، شرح الألفية، والجنى الداني في حروف المعاني. أخذ عنه أبو حيَّان، توفي سنة (٧٤٩) ه. انظر ترجمته في: الدُّرر الكامنة (٢/٣٢)، بغية الوعاة (١/٥١٧)، شذرات الذّهب (٦/١٦٠).

(٦) الكتاب (٣/٢٤٠).

(٧) شرح الكافية الشافية (٣/١٤٩٣).

(٨) الكافية (٦٤)، شرح الرَّضي (١/١٣١).

/٦٤/ العين أو متحرّكها، فإنّه مصروفٌ قولاً واحدًا في لغة جميع العرب»(١). ولا التفات إلى من جعلَه ذا وجهين مع السُّكون.

فإن قيل: ما جُعلَ شرطًا لتحتُّم تأثيره ليس بسديدٍ؛ لأنّا إذا فرضنا عدم العلميَّة ووجدنا غيرها مما ذكره من شروط تحتّم تأثيرِه انصرف.

قلنا: لمَّا كان العَلَميَّة شرطًا في جواز التّأنيث، كما كان شرطًا في الوجوب؛ إذ الوجوب لا يتصَوَّر بدون الجَّواز.

فإن قيل: فِلمَ خصَّ التأنيث المعنوي بهذه الشروط دون اللفظيِّ.

قلنا: لأن اللفظي لا يوجد ثلاثيًا ساكن الوسط.

فإن قيل: ما تقول في (شاةٍ، وذاتٍ) فإنّهما كذلك ؟.

قلنا: المراد بالتّاء المنقلبةِ هاء في الوقف، وهما ليسا كذلك لكونهما بدلين عن محذوف(٢).

فإن قيل: لا نسلّم في (مَاه، وجُوْر)(٣) عجمةً؛ لأنَّ شرطها تحرُّك الوسط أو زيادةٌ على الثّلاثة، وانتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط(٤).

قلنا: فيما ذكرتم [مرجِّحةٌ](٥) إذا كان سببًا باستقلاله، وفيما ذكرنا مرجِّحة مقويِّة لتأثير السببين الآخرين، لا مستقلةٌ فلا يلزم من اشتراطه ثمَّة اشتراطه هنا.

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٤٦٩/٣).

(٢) أصل شاة: (شَوْهَةٌ)، فحذفت الهاء لقولهم في تحقيرها: (شويهة)، وفي تكسيرها: (شياه)؛ وحذف الهاء على غير قياس.

(٣) ماه وجور: اسمين لبلدين. انظر القاموس المحيط (ماه) و(جور).

(٤) وذلك يعود إلى كلام ابن الحاجب في المتن؛ إذ يقول: «والعُجمة شرطها أن تكون علميَّة في العجميَّة وتحرك الوسط، أو زيادة على الثلاثة». وسوف يرد ذلك لاحقًا.

(٥) السياق يقتضي هذه الكلمة، ويعني بذلك: إذا كانت العجمة سببًا مستقلاً عن الآخرين وهما تحرّك الوسط، أو الزيادة على الثلاثة.

قوله: «المعرفةُ شرطُها العلميَّة»[١].

قال ابن مالك: «الأولى أو بإضافةٍ منويةٍ لازمةِ الحذف، مثل: أَجْمع وجُمع، وقلنا: لازمة الحذف احترازًا من مثل: (كلّ وبعضٍ)، فإنَّ إضافتهما قد تحذف وتُنوى، لكنْ لا لزومًا بل جوازًا»[٢].

فإنْ قلت: إنَّ ذاتَ المعرفةِ ليست من أسباب منع الصرف، بل وصف المعرفةِ. أي: السَّبب كونُ الاسم معرفةً. فكيف حال ما قال المصنّف ؟.

قلنا: هو مصدر لمبني المفعولِ، فهو هو.

اعلم أنَّ انحصار المعرفة المعتبرة في منع الصرف في العلميَّة إنّما يكون إذا لم يجعل تعريف بابِ التوابع، أي: (أَجْمع وأَبتع /٦٥/ وأَبْصع) ومتصرفاتِها أصلاً آخر. أي: بابًا آخرَ غيرَ المعارف الخمس، أو أن يجعل أصلاً آخر، واعتد به، فلا تنحصر المعرفة في العلميّة، بل ينضم إلى العلميَّة تعريف التوكيد، فيجب أنْ يقال: التّعريف المانعُ من الصَّرف العلميَّة، أو تعريف التوكيد. وأنت تعلم أنَّ التّعريف التأكيدي يمكن أنْ يكونَ للعلمية، يعني: علمًا جنسًا باعتبار معناه الكلّي (كأسامة) كما نُقل عن المصنّف في باب العدل، وأن يكون تعريفًا بأن يكون في نيّة الإضافة، واختاره المصنّف في المعرفةِ والنكرة، وأنْ يكونَ تعريفًا آخرَ مسمًّى بالتعريف التوكيدي.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يكن (نوحُ وهِنْد) متساويين في الصَّرف وعدمه، مع أنَّ في كلٍّ منهما سببين ؟.

قلنا: جازَ منع صرف (هِنْد) لوجود شرطٍ أَصَّلَ تأثيرَ التأنيث المعنوي، وصرَفه لعدم شرطِ وجوبه، وأمَّا (نُوْح) فلم يوجد شرطٌ أَصَّلَ التّأثير، كما يظهر بأدنى تأمُّلٍ.

فإن قيل: أثَّرتْ العجمةُ في (مَاه وجُور) وجوبًا مع سكون الوسط وعدم الزيادة على

---

(١) الكافية (٦٤)، شرح الرَّضي (١/١٤١). والنّص فيهما: (والمعرفة شرطها أن تكون علميَّة).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٤٤- ٤٥).

الثلاثة[١]، ولم تؤثر أصلاً مع (نوح).

قلنا: هناك مرجِّحة لتأثير السببين، ولا يلزم من كونِها مرجِّحة لتأثير السببين الآخرين كونُها مؤثِّرة بنفسها.

قوله: «العجمة: شرطها أن تكون علميَّة في العجمة وتحرك الوسط أو زيادة على الثلاثة»[٢].

العجمة هي: كون اللَّفظ مما وضعه غيرُ العرب، ولتأثيرها شرطان. الأوَّل: أن تكون عَلَميَّة، أي منسوبة إلى العَلَم في اللغة العجميَّة، بأَنْ تكونَ متحققةً في ضمن العَلَم في العجم حقيقةً (كإبراهيم)، أو حكمًا بأن تنقله العرب من لغة العجم إلى العَلَميَّة من غير تصرف فيه قبل النقل. قال المصنِّف في شرح المنظومة: «شرط العُجمة المعتبرةِ في منع الصَّرف أنْ تكونَ مع العلميَّة في كلام العجم، حتَّى[٣] لو كان الاسم أعجميًا /٦٦/ ليس بعَلَم، ثم جُعِل علمًا في كلام العرب لم يعتد بها. بدليل أنك إذا سميَّتَ (بديباجٍ) صرفته مع كونه أعجميًا، لمَّا لمْ تكن العلميَّة فيه من وضع العجمِ. وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّه إذا كان اسم جنس كان قابلاً لدخول لامِ التَّعريف والإضافة، فيضعف أمر العجمِة فيه؛ لتوغله في كلام العرب بما ذكر، بخلاف ما إذا كان علمًا في العجمية»[٤]. وشرح المصنِّف في شرح المفصّل: «أنَّ أكثرَالنُّحاة يشرط في اعتبار العجمة الزيادة على الثَّلاثة، وهؤلاءِ لا يجيزون في (نُوْح ولُوط) إلاَّ الصَّرف، والأكثرُ على أنَّه لا اعتداد بتحرُّك الوسط، وبعضهم يعتبره،

---

(١) أمَّا (ماه) و(جور) فللعلمية والتأنيث المعنوي، مع شرط تحتم تأثيره، وهو العجمة.

– قال سيبويه: «فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجميًّا لم ينصرف وإن كان خفيفًا؛ لأن المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة، إذا كان أعجميًّا بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها، إذا كان اسمًا مؤنثًا، ألا ترى أنَّك لو سمَّيت مؤنثًا بمذكر خفيف لم تصرفه... فمن الأعجمية: حِمْص، وجوْرُ، وماهُ، فلو سميت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها». الكتاب: (٣/٢٤٢-٢٤٣).

(٢) الكافية (٦٤): في العجميَّة، شرح الرَّضي (١/١٤١): في العجميَّة، وتحرك الأوسط.

(٣) هكذا في الأصل، والأولى أن يستخدم كلمة (أمَّا) بدل كلمة (حتى) حسب ما يقتضيه السِّياق.

(٤) شرح الوافية (١٤٨).

وهو الصَّحيح ويدل عليه اعتبار سَقَر»[١]. واعترض الأكثرُ على هذا الدَّليل بأنَّ التأنيثَ أقوى من العجمة؛ لأنَّه يؤثّر مع العلميَّة متحددةً، ولأنَّ له علامةً مخصوصةً غالبًا فلا يلزم من ذلك ذاك. وأجابَ عنه المصنِّف: «بأنَّ قوَّة التأنيث ملغاة مع تحرُّك الوسط، بمعنى أنَّ المانع في (سَقَر) علميَّة ونفس التأنيث لا قوته؛ إذ لاحاجةَ إليها بدليل أنَّ العدل المقدَّر أضعفُ العلل؛ لأنَّه أمرٌ تقديريٌّ متوقف على منع الصَّرف.

فإنْ قيل: يلزم من هذا الجواب أنْ يكونَ اعتبار العُجمة في (نُوحٍ) ونحوه مما سُكِّن أوسطه أولى؛ لأنَّه اعتبر في نحو (هِنْد). والحال أنَّ القوَّة، أيْ قوة التَّأنيث ملغاةٌ»[٢].

قلنا: أجاب عنه المصنف: «بأنَّ قوة التأنيث إنَّما ثبت إلغاؤها في نحو (هند) وهو في غاية الخِفَّة لسكون الوسط الذي يبعده عن شبه الفعل، ولذلك لم يجئ في باب (نوح) إلاَّ منصرفًا»[٣].

قوله: «وحضاجر للضبع»[٤].

قيل: لا يرد حضاجر، لأنَّه غيرُ منصرفٍ للعلميَّة والتَّأنيث.

قلنا: يرد بأنَّه غير منصرف عند التنكير أيضًا، فلا بد من سببٍ يُوجب عدم انصرافِه عندَ التنكير /٦٧/، وأيضًا لا نسلِّم أنَّه علمٌ للمؤنث؛ لأنَّه عَلَم للحقيقةِ المشتركة بين المذكَّر والمؤنث.

فإن قيل: يلزم من جواب المصنف أنَّ الشرطَ أنْ يكونَ الجمع المانع من الصَّرف أصليًا، وكان حقه أن يتعرَّضَ له، كما تعرَّض في الوصف.

قلنا: لم يتعرض لئلاَّ يتوهَّم أنَّ الجمعيَّة كالوصف: قد تكون [الوصفيَّة] أصليَّة معتبرة وقد تكون عارضةً غير معتبرة، وليس ذلك كذلك؛ إذ لا يتصَّورالعروض في الجمعيَّة.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٧٤١/١).

(٢) شرح المقدمة الكافية (٣٧). والإيضاح في شرح المفصل (١٤٧/١).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١٤٧/١ -١٤٨).

(٤) الكافية (٦٤): (وحضاجر علمًا للضبع)، شرح الرَّضي (١٤٥/١)، ونصه كالكافية.

قوله: «وإذا صرف[1] فلا إشكال»[2].

قال ابن مالك: «فيه إشكال؛ لأنّه لم يثبت من العرب صرفه»[3]، وقال ابن قاسم: «نقل الأخفش أنّ بعضَ العرب يصرفه في النكرة»[4].

فإن قيل: الجواب الأوّل في (سراويل) غيرُ صحيحٍ؛ لأنـه أُثبت أنّـه ليس بجمع، بل محمولٌ عليه، فالسؤال باقٍ.

قلنا: لا نسلم؛ لأنّه لمَّا حمل عليه أوَّل ما نقل إلى العربية كان منع صرفه أيضًا للجمعيَّة.

فإن قيل: قد صارت الأسبابُ عشرةً بناءً على الجواب الأول[5]، وأنَّ الجمعَ المانع من الصَّرف تحقيقيٌّ، وتقديريٌّ على الثّاني، مع أنَّ المصنّف لم يتعرض لهما.

قلنا: إنَّ حملَ الشيء على الشيء لا يُوجب أنْ يكونَ معدودًا من أمَّهات العلل، وأنَّ المصنِّف أراد مطلقَ الجمع، فلهذا لم يتعرض للتحقيقي والتقديري.

فإنْ قيل: فلِمَ تعرَّضَ في العدل مع أنَّه أراد التحقيقي والتقديري ولم يتعرضْ هنا ؟.

قلنا: لا نسلِّم أنَّه لم يتعرض فهذا موضعه فقد تعرض له فكفى.

---

(١) المسألة هنا حول كلمة (سراويل) وقد ناقشها النّحاة الأوائل كالأتي:

سَيبويه يقول: «وأمَّا سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أُعربَ كما أُعرِبَ الآجُرُّ، إلا أنَّ (سّراويل) أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرةٍ ولا معرفة، كما أشبه (بَقَّمُ) الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء». الكتاب (٣/٢٢٩).

والمُبَرِّد يقول: «فأمَّا سراويل فكان يقول فيها [أيْ: الأخفشُ]: العربُ تَجعلها واحدًا، فهي عنده مصروفةٌ في النّكرة على هذا المذهب، ومن العَرب من يراها جمعًا واحدها (سراولة)، وينشدون: (عليه من اللُّؤمِ سراولة). المقتضب (٣/٣٤٥-٣٤٦)، وانظر: الأصول (٢/٨٩)، وشرح الرَّضي (١/١٥٠-١٥٢).

(٢) الكافية (٦٥)، شرح الرَّضي (١/١٤٥).

(٣) شرح الكافية (٤٧).

(٤) توضيح المقاصد (٤/١٣٥).

(٥) يقصد بقول المُصنِّف: أنَّ سراويل أعجمي حُمل على موازنه، أي محمول على الجمع.

فإن قيل: إذا صرف (سراويل) يكون مفردًا كائنًا على وزن مصابيح، فلا ينونُ مصباح ضابط منتهى الجموع.

قلنا: نعم، نحن لا نقول به.

قوله: «ونحو جوارٍ رفعًا وجرًا كقاضٍ»(١).

ليس هذا الحكم(٢) مختصًا بالجموع، بل هذا حكمُ كلِّ اسم غير منصرف آخره ياءٌ قبلها كسرة، نحو (يرمي) لو سمِّيت به /٦٨/ امرأة.

قوله: «التَّركيب شرطه العلميَّة، وأنْ لا يكونَ بإضافةٍ ولا إسنادٍ، مثل بَعْلبك»(٣).

فإن قيل: «كان على المصنِّف أن يقول: وأن لا يكونَ الجزءُ الثَّاني من المركَّب صوتًا، ولا متضمنًا لحرفِ العطف؛ ليخرج مثل (سيبويه) و(نفطويه)، ومثل (خمسةَ عشرَ) عَلَمين.

قلنا: إنَّه اكتفى فيما قبله بما ذكره فيما بعده من أنهما من قَبيل المبنيات»(٤)، وكلامنا في المعربات، وأمَّا على المذهب الآخر في (خمسةَ عشَر)، فإنَّه علَم معرب غيرُ منصرفٍ، فلا حاجةَ إلى إخراجه.

فإن قيل: (زيدٌ) مركَّب من الاسم والتنوين، فينبغي أن يمنع من الصرف.

قلنا: شرطُ التَّركيب أنْ يكونَ المركَّب عَلَمًا، (وزيدٌ)(٥) ليس كذلك، بل العلَم هو (زيد) ولا مدخلَ للتنوين في العلميةِ. وقيل المراد التَّركيب من اسمين ولعلَّه أوجه؛ لإمكان أنْ تكون اللاَّم -في قوله- إشارةً إليه.

قيل: ولقائلٍ أنْ يقول: لو كان مثل (بَعْلَبك) غير منصرفٍ يكون اسمًا، إذ هو منه فيلزم فسادُ انحصار أبنية الاسم في الثَّلاثة المشهورة، فتأمَّل. وأمَّا الأعلامُ المشتملة على الإسنادِ

---

(١) الكافية (٦٥)، شرح الرَّضي (١/١٤٥).

(٢) الحكم المقصود هو حذف الياء عن الاسم وإدخال التنوين.

(٣) الكافية (٦٥)، شرح الرَّضي (١/١٥٦).

(٤) هذا النص منقول من الفوائد الضيائية: (١/٢٣٨).

(٥) هكذا في الأصل. والسياق يقتضي أن تكون الكلمة (التنوين).

فلمْ يذكر بناءَها أصلاً، فلذلك احتاج إلى إخراجها هنا.

قوله: «**ووزن الفعل... الخ**»[(١)].

فإن قيل: كيف يختص (فَعَّل) بالفعل، وقد جاء (بَقَّم)[(٢)] وأمثاله في الاسم؟.

قلنا: لا يجيء على الأصالةِ. بل إمَّا منقولاً من العجمةِ إلى العربية، وإمَّا من الفعل إلى الاسميَّة.

فإنْ قيل: أربعٌ قابلٌ للتاء. مع أنَّ وزنه معتبر، كما قيل في الوصف: أنَّ انصرافه لعروض الوصفيَّة.

قلنا: قال المصنِّف: المراد بالتَّاء تاءُ التأنيث، وهو ليس كذلك، وفيه نظرٌ.

فإن قيل: قد جاء (أَسْودةٌ) للحيَّة الأنثى مع أن أسود غير منصرف.

قلنا:/٦٩/ إنما جاء بعد استعماله اسمًا، والمراد عدم قبول التَّاء مستعملاً صفة، وأنت خبيرٌ بأنَّه لو قال: غير قابل للتَّاء، قياسًا بالاعتبار الذي امتنع من الصَّرف لأجله، لم يرد (أربع) إذا سمِّي به، فإنَّ لحوقَ التَّاءِ به للتَّذكير، ولا[(٣)] أسودَ، فإنَّ مجيءَ التَّاء في (أسودَة) للحيَّة الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمتنع من الصَّرف، بل باعتبارِ غلبةِ الاسميَّة العارضة.

قوله: «**وما فيه علميَّة مؤثِّرةٌ إذا نكِّر صُرِف**»[(٤)].

«احترزَ به من أنْ لا تكون مؤثِّرة[(٥)]، كرجل سمي بـ(مساجدَ) و(حمراءَ) فإنَّه لا أثر

---

(١) الكافية (٦٦)، شرح الرَّضي (١/١٦١).

(٢) البقَّم: مشدَّدة القاف: خشبٌ شجرُهُ عِظامٌ، وورقه كورقِ اللَّوز، وساقُه أحمرُ، يُصبَغُ بطبيخه ويلحِم الجراحاتِ، ويقطع الدَّم المنبعث من أيِّ عضوٍ كان، ويجفف القروح، وأصله سمُّ ساعةٍ. ينظر القاموس المحيط (١٣٩٦) مادة (بقم).

(٣) هكذا في الأصل، والأولى أن يقول: (وأمَّا).

(٤) الكافية (٦٦)، شرح الرَّضي (١/١٦٧).

(٥) قال الرضيّ: «... يعني بكون العلميَّة مؤثِّرة: أن يكون منع صرف الاسم موقوفًا عليها، وذلك على ثلاثة أضرب؛ لأنها إمَّا أن تكون سببًا لا غير، أو شرطًا لا غير، أو شرطًا وسببًا معًا». شرح الكافية للرضيّ: (١/١٦٨).

للعلميَّة؛ لاستقلال الحكم بالجمعيَّة وألفي التَّأنيث»[١].

قيل: العَلَم بالذَّات ينافي الوصَف والجمعِ، أمَّا منافاتُه للوصف فلِمَا قيل، وأمَّا منافاتُه للجمع فلِمَا قال المصنِّف[٢]: من أنَّ الجمع لا يجامع العلميَّة لما بينهما من المنافاة، لأنَّك إذا سمَّيتَ فقد خرج عن كونه جمعًا، وإذا كان كذلك فأيُّ حاجة إلى تقييد عدم مجامعتِها إياهما بالمؤثريَّة ؟.

فإن قيل: قوله: «مُؤثِّرة» مغنٍ عن قوله: «متضادان»[٣]؛ لأنَّ العلميَّة في الكلمة المفروضة غيرُ مؤثِّرة.

قلنا: لا نسلِّم، وإلاَّ يلزمُ التَّرجيح من غير مرجِّح.

فإن قيل: العدلُ ووزنُ الفعل -خصوصًا وزن الفعل- سابقان على العلميَّة، والسَّبق من أسباب التَّرجيح.

قلنا: العلميَّة أقوى الأسباب؛ لأنَّها شرط أكثرها فيُعارضان.

فإن قيل: المقصود من التقييد بها إخراج مثل (مساجد) علمًا و (بشرى) كذلك، وهذا لا يحصل؛ لكونها مؤثِّرة معهما أيضًا.

قلنا: يوجد هناك مرجِّح لاستبداد الجمع والتأنيث في منع الصرف دونهما.

فإن قيل: إذا جُعِل (سكران) علمًا ثُمَّ نُكِرِّ، فإنَّه لا يصرف مع أنَّه لم يتعرض للاستثناءِ به.

---

(١) انظر شرح المقدمة الكافية: (١٠٢).

(٢) يقول ابن الحاجب: «وإنَّما اعتبر كونها مؤثِّرة لأنَّك إذا أنكرت ما هذه صفته، لم تزل إلا العلميَّة، وقد ثبت أنَّه لا أثر لها، فيبقى الاسم ممتنعًا على ما كان عليه، فلو لم يحترز منها لكان الحكم بأنَّه -إذا نكِّر صرف- خطأ؛ لأن نحو (مساجد) إذا نكِّر لا ينصرف لما ذكرناه». شرح المقدمة: (١٠٢).

(٣) نصّ المتن إذ يقول: «لِما تبيَّن من أنَّها لا تجامع مثِّرة إلاَّ ما هي شرط فيه، إلا العدل، ووزن الفعل، وهما متضادان». الكافية في النحو: (٦٦).

قلنا: تعرض له في (أحمَر) /٧٠/ لأنّه مثله[١].

اعلم أنَّ المصنّف أشار في أثناءِ الكلام إلى جواب سؤالٍ بقوله: «وهما متضادان» وهو أنّه يمكن أنْ تجتمع العلميَّةُ والعدلُ ووزنُ الفعل في اسم. والعلميَّة ليست شرطًا لهما، فإذا نُكِّر بقي سببان، أي: العدلُ ووزن الفعل، فانتقض ما نقض، وتقرير الجواب: أنّ العدل ووزن الفعل متضادان؛ لأنَّ العدل لا يكون إلاّ بالأوزان المذكورة. ولا شيء فيها من أوزانِ الفعل، فلا يكون أبدًا مع العلميَّة إلاّ أحدهما.

فإن قيل: فيه إشكالٌ بوجه آخر؛ لأنّ (آخرَ) في قولك: (مررت بزيدٍ ورجلٍ آخرَ) عدلٌ ووزنُ الفعل.

قلنا: أجيب عنه بأنّه إذا جعل أصله (آخرَ منه)، فمجرَّدُ حذَف من لا يوجب العدل. فلا وجه للإشكال.

قيل: لقائلٍ أنْ يقولَ: إذا جعل أصلُه (الآخر) بالألف واللاّم يتحقق فيه العدل ووزن الفعل، فيعود الإشكال موجَّهًا، وأنت خبير بأنَّ السؤال الذي يدل عليه قولـه: «متضادان»، ساقطٌ عن أصله، فإنَّ الكلام فَيما فيه علميَّةٌ مؤثرة. وفي الإشكالِ المذكور لا تأثيرَ للعلميّة أصلاً.

قوله: «وخالف سيبويه الأخفش»[٢].

اعلم أنَّ كلَّ صفةٍ إذا سمِّيَ بها، وفيها علميَّةٌ مع الصفة الأصليّة، ثمَّ نُكِّرت، فالأخفشُ[٣] يصرفها؛ لأنّه إذا نكّرت زالت العلميَّة، ولم يبقَ إلاّ سببٌ واحد، وهو وزن الفعل،

---

(١) لأنه حينما قال: «نحو أحمر» يريد ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلميَّة ظاهرًا غير خفيٍّ، فيدخل فيه (سكران) وأمثاله، ويخرج عنه أفْعل التأكيد، نحو (أجْمَع) فإنّه منصرفٌ عند التنكير بالاتفاق؛ لضعف معنى الوصفيَّة فيه قبل العلمية». الفوائد الضيائية: (٢٤٧/١).

(٢) الكافية (٦٦)، شرح الرَّضي (١٧٥/١).

(٣) المقتضب (٣١٢/٣)، شرح الرّضي على الكافية (١٦٩/١).

يقول المُبَرِّد: «أرى إذا سمِّي بأحمرَ، وما أشبهه، ثمَّ نكِّر، أن ينصرف؛ لأنه امتنع من الصَّرف في النكرة؛ لأنه نعت، فإذا سمِّي به فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتًا، وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوِّز في القياس غيره».

وسيبويه[1] يمنع صرفه، ويعتبر الصِّفة لِما تقدَّم أنَّ المعتبر الوصفيَّة الأصليَّة. وقد أورد على سيبويه أمورٌ، منها: لو امتنع صرف (أحمرَ) بعد التَّنكير لامتنع صرف (أفضلَ) إذا سمِّي به بعد التَّنكير، لكنَّه منصرفٌ باتفاقهما. أجاب عنه المصنِّف في شرح المفصَّل[2]، وهو أنَّ (أفضلَ) إذا سمِّي به لم يسمَّ بصفة تعتبر بعد التنكير؛ لأنَّ /٧١/ شرطَ استعماله صفة أحدُ الأمور الثَّلاثة، فهو ليس مما نحن فيه.

قدْ يقال: لو انصرف (أحمر) بعد التَّنكير لانصرف (أفضل) إذا سمِّي به بعد التنكير، وهم موافقون في ذلك. فلمَّا جاءت (مِنَك) مع (أفضل) صار كـ(أحمرَ) فوجب منع صرفه بعد التَّنكير، فلذلك مُنِع صرفُ (أحمرَ). ومذهب سيبويه أولى لِما ثبت مقدَّما من اعتبار الوصفيَّة الأصليَّة وإنْ زال تحقُّقها معنى، ويَلزمُ الأخفشُ صرفَ ما عُلم أنَّ العرب تمنعه عن الصرف نحو (أسودَ)، ومنعَ صرَفِ ما عُلم أنَّ العربَ تصرفْه نحو (مررتُ بنسوةٍ أربعٍ).

فإن قيل: فقد اعتبروا الوصفيَّة الأصليَّة في الجمع في الألف والَّلام مع العلميَّة، فإنَّهم جمعوا (أحمرَ) علمًا على (حُمر) باعتبار الوصفيَّة الأصليَّة، ولذلك ادخلوا الَّلام فيه باعتبارها، فلِمَ لَمْ تعتبر الصِّفة مع العلمية في منع صرف (حاتم) علمًا؟.

قلنا: أجيب عنه بأنَّه لا يمكن اعتبارها مع العلميَّة في منع صرف (حاتم) علمًا، وإلاَّ يلزم اعتبار ضدين في حكم واحد، وأمَّا اعتبارها مع العلميَّة فليس لإثبات حكم واحد بهما، فإنَّ مقتضى الوصفيَّة الأصليّة في (أحمر) علمًا دخول الَّلام والجمعِ على ما تقتضيه الوصفيَّة، ومقتضى العلميَّة منع صرفه مع وزنٍ، وهما حكمان مختلفان.

فإن قيل: التَّضاد إنَّما هو بين الوصفيَّة المحقَّقة والعلميَّة، لا بين الوصفيَّة الزائلةِ والعلميَّة، فلو اعتبر الوصفيَّة والعلميَّة في منع صرف (حاتِم) لا يلزم اجتماع الضِّدين.

قلنا: تقدير أحد الضِّدين بعد زواله مع الضِّد الآخر في حكمٍ واحد، وإنْ لم يكنْ من اجتماع الضدِّين لكنه شبيهٌ به، فاعتبارهما معًا غير معتبر لقبحه.

****

(١) الكتاب (٣/١٩٣).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٥١).

«ما اشتملَ على علمِ الفاعليَّة»(١).

فإن قيل: ذكَّر الضَّمير العائد إلى المرفوعات، والواجبُ أن يؤنِّثهَ، فكيف يجوزُ ذلك ؟.

قلنا: أجاب عنه المصنّف في شرح المفصَّل: «بأنَّ كلَّ لفظتين وضعتا/٧٢/ لذاتٍ واحدة، إحداهما مؤنثةٌ والأخرى مذكَّرة وتوسطْهُما ضميرٌ جاز تأنيثهُ وتذكيرُه، ولا يخفى عليك أنَّ التأنيثَ ههنا أحسنُ؛ لأنَّ الجملةَ مؤنَّثةُ وهي خبر عنها»(٢).

قيل: الضمير عائدٌ إلى المرفوع المشترك بينَ المرفوعات؛ لأنَّ التَّحديد يكونُ للحقيقةِ المتَّحدة. وإنَّما جَمعَ إعلامًا بأنَّها أنواعٌ مختلفةٌ، وبهذا اندفع سؤالٌ آخر، وهو أنَّ الجمعَ لا يناسب مقام التَّحديد؛ لأنَّ المحدود لا يكون إلاَّ للحقيقة لا للإفراد.

وقد يقال: لا يظهر حسن هذا الوجه إلاَّ أن يُكشف غطاء كونِ المرفوعاتِ خبرَ محذوفٍ. وأمَّا إذا جعلت مبتدأ فالظَّاهر أنَّ الضمير راجع إلى المرفوعات، فينبغي أن يكون بتأويل المرفوع، بناءً على أنَّ الجمع المحلَّى باللام ينخلع عن معنى الجمعيَّة، كما تقرر في (علم الأصول).

فإن قيل: هذا تعريفٌ بما لا يعرف إلا بالمعرَّف؛ لأنَّ معرفةَ عَلَم الفاعليَّة بدون الفاعليِّة غير متصَّورة؛ لاستلزامِ معرفةِ الكلِّ معرفةَ الجزء. والفاعليةُ لا تُعرف بدونِ الفاعل؛ لكونها منسوبةً إليه، فيكون تعريفًا للجنس بأحد أنواعه.

قلنا: الفاعل ليس نوعًا من المرفوع، بل الرَّفعُ عرضٌ عام له.

فإن قيل: عَلَم الفاعليَّة إنَّما هو الرفع، فيلزم تحديد المرفوع الذي هو المشتق بالَّرفع الذي هو المشتق منه، فيكون التحديد دوريًّا.

قلنا: لا دورَ في التَّحديد. قال المصنِّف في الأمالي: «يعني بالعَلَم الَّلقب الذي جُعِلَ

---

(١) الكافية (٦٨)، شرح الرَّضي (١٨٣/١).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٦٢/١).

دليلاً عليها من (ضم أو ألفٍ أو واوٍ) في مثل (جاء زيدٌ، والزيدان، وأخوك)»[1]، يعني أنَّ الرفّع ههنا لم يرد به مدلوله باعتبار الاشتقاق، بل ما جعله لقبًا للمعنى المخصوص الطارئ على الاسم، ولا يخفى أنَّ المرفوع ليس مشتقًّا من الرَّفع بهذا الاعتبار، فلا تغفل عن الاعتبار.

قيل: المرفوعات /٧٣/ جمع مرفوع لا مرفوعة؛ لأنَّ موصوفَه لفظُ اسم، وهو مذكّر لا يعقل، فيجمع هذا الجمع مطردًا صيغة المذكّر الذي لا يعقل (كالصَّافنات) للذّكور من الخيل، و(جِمالٌ سُجِلاّتٌ) أي ضَخْمات، و(كالأيام الخَاليات). وأنت خبيرٌ بأنَّ ما ذكر ههنا يمكن أنْ يذكر في المنصوباتِ والمجروراتِ سؤالاً وجوابًا، فلتنصت ثمَّةَ، وليَجرِ ذلك فيه. وبأنَّ الأولى أن تقول: الرَّفع عَلَم ما كان عمدةً في الكلام، فيدخل فيه الفاعلُ والمبتدأ والخبر على طريق الأصالة، كما أن الأولى أنَّ نقول: والأصل أن يليَ عاملَه، فيدخل فيه الفعلُ وغيرُه.

****

(١) الأمالي النحويّة (٣/٩٧).

[الفاعل]

قوله: «وهو ما أُسند إليه الفعلُ أو شبهُه، وقُدِّم عليه على جهةِ قيامهِ به»[١].

احترز بالأخير عن (زيدٌ قام). ذهب المصنّف في شرح المفصَّل[٢]، وغيره في غيره إلى أنَّه لا احتياج إلى هذا القيد، قائلاً ما حاصله: أنَّ زيدًا لم يُسند إليه قام، بل أسند قام إلى ضمير فيه، وهو وضميره مسندٌ إلى زيد، إلاَّ أنَّه اتّفق أنَّ الضمير هو زيدٌ، فتُوُهِّم ورودُه، فُقيِّد به، وليس بواردٍ؛ لأنَّ هذه دلالةٌ عقليةٌ. وحَدُّنا باعتبار الدلالة اللّغوية.

فإن قيل: لا يجوز أنْ يرادَ قيدٌ يدفع إيهام الجهَّال، بل يجب الدفع ببيان عدم الورود.

قلنا: أجيب عنه: بأنَّ الفاعل وإن كان لازمَ التأخير عن الفعل، لكن يَظنُّ المبتدئ جواز تقديمه عليه، فأبدأ القيد بالنسبة إليه.

فإن قيل: ضاربٌ في مثل قولك: (زيد ضاربٌ، وزيدٌ ضاربٌ أبوه) إنْ كان مسندًا إلى المرفوع به يلزمُ أن يكونَ معه كلامٌ[٣]، ولا كلامَ معه. وإن لم يكنْ مسندًا إليه لا يكون المرفوع به فاعلاً، والكلامُ فيه.

قلنا: نختار الأوَّل، ونمنع لزوم كونه كلامًا. فإنَّ الكلامَ هو الذي يستقلُّ بالإفادة باعتبارِ المنسوبِ والمنسوبِ إليه، وذلك ليس كذلك؛ لأنَّ وضعَ هذه الأسماءِ على أن تكونَ معتمِدةً على من هي له، لأنَّ وضعَها على أن تفيدَ معنى في ذاتٍ تقدَّم ذكرها.

قيل: فيه أمور، الأوَّل: أنَّه يخرج عن قوله: «أو شبهه» الظَّرفُ والمجرورمع أنَّهما يرفعان الفاعل. فلو قال: أو (معناه) كما عبَّر ابن مالك في التسهيل[٤] لشملهما. قال نجم الأئمة الرَّضي: «لكنَّه يرى أنَّ الرافعَ المتعلِّقُ لا هُمَا»[٥]. الثَّاني: كان ينبغي أنْ يزيدَ قيدًا آخر، ويقول: قُدِّم عليه لحقِّ

---

(١) الكافية (٦٨)، شرح الرَّضي (١/١٨٥).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٥٧).

(٣) في الأصل: (كلامًا).

(٤) شرح التسهيل (٢/١٠٥).

(٥) شرح الرضي على الكافية : (١/١٨٦). ونصّه: (لكون الرافع في الحقيقة عنده: الفعل، أو اسم الفاعل المقدَّر).

الأصلِ؛ ليخرج مثل: (قائم زيد)، فإنّه قد أسند إليه شبهُ الفعل مقدَّمًا عليه، وليس فاعلاً. وأجيبُ: بأنه مؤخر تقديرًا. الثّالث: أنَّ لقائل أن يقول: لا يخلو من أنْ يرادَ فيه الفعلُ الاصطلاحي أو الحقيقي الذي هو المصدر، لا يجوز الأوَّل؛ لأنّه غيرُ قائم بالفاعل، كما أنّه غير قائم بالمفعول، والحقيقي لا يحتاج معه (أو شبهه). وأجيب: بأن المرادَ المسند أولاً؛ الرّابع[1]: زاد ابن مالك[2] في الحدِّ وصفُ الفعلِ بالتّمام؛ ليَخرجَ المرفوعُ بكان، فإنّه صادقٌ عليه أنّه أُسند إليه وليس فاعلاً.

فإن قيل: يخرجُ عنه فاعلُ الفعل المنفي؛ لعدم قيام الفعل.

قلنا: النفيُّ واردٌ على الإثباتِ فيكونَ على جهة قيامه به.

فإن قيل: هو غيرُ مانعٍ لدخول مفعول باب المفاعلةِ فيه؛ لأنّها إنّما تكون من الجانبين.

قلنا: لا نسلِّم أنّه مسندٌ إليه اصطلاحًا، بل هو مسندٌ إليه معنى.

فإن قيل: ما الفائدة في إخراجِ مفعولِ ما لم يسمَّ فاعلُه من حدِّ الفاعل خلافًا للجمهور.

قلنا: لو كان فاعلاً يلزم بطلان قولهم في المفعول له: وإنّما يجوز حذف اللاّم إذا كان فعلاً لفاعلِ الفعل المعلّل،ومقارنًا له في الوجود.

قوله: «والأصل أن يلي......إلخ»[3].

فإن قيل: /٧٥/ مَنْعُه ههنا (ضربَ غُلامُه زيدًا) يناقض ما أجازه في بابِ التّنازع من إعمال الثّاني وإضمار الفاعل في قولنا: (ضربَني وضربتُ زيدًا).

قلنا: جائز إذا اضطرَّ إليه، وغير جائزٍ إذا لم يضطر؛ إذ لا ضرورةَ فيه.

فائدة: قولُهم: إنَّ الفاعل مرفوع، قد يرد عليه أنّه قد يجوز جرُّه بالباءِ ومِنْ الزائدتين، وبإضافة المصدر واسمه، وقد نبَّه عليه ابن مالك في التسهيل[4] والكافية[5] وابن هشام في

---

(١) في الأصل (الخامس).

(٢) شرح التّسهيل (٢/١٠٥).

(٣) الكافية (٦٨)، شرح الرَّضي (١/١٨٧).

(٤) شرح التسهيل (٢/١٠٥).

(٥) شرح الكافية الشافية (٢/٥٧٦).

التوضيح[١] والجامع[٢] ويجاب: بأنَّ المراد ما هو أعمَّ من مرفوعِ اللَّفظ والمحلِّ فتأمل.

قوله: «وإذا انتفى الإعراب....الخ»[٣].

فإن قيل: يجب تقديم الفاعل في قولنا: (ما ضربَ عيسى من رجلٍ) إذ لو أُخِّر يلزم اللَّبس لجواز زيادة (مِنْ) في المرفوع أيضًا، مع أنَّ إعرابَ رجلٍ ليس بتقديري؛ لعدم صدق ضابط التقديري عليه، ولا محليًّا؛ لأنَّه معربٌ لفظًا، وهو غيرُ داخلٍ تحت ضابطٍ من الضوابط في وجوب تقديم الفاعليَّة.

قلنا: أطلق المصِّنف المحلِّيَ على مثله في باب الاستثناء، فيمكن أن يوجَّهَ بأنَّه داخلٌ في قوله: «وإذا انتفى الإعرابُ».

فإن قيل: يَصدق الضَّابط على قولنا: (ما ضربَ إلاّ زيدٌ عمرًا)؛ لأنه وقع مفعولاً له بعد (إلاّ) مع عدم وجوبِ تقديم الفاعلِ.

قلنا: المرادُ وقوعُ المفعول وحدهَ بعد (إلاّ)، وهنا وقع الفاعل أيضًا.

فإن قيل: يجوز في قولنا: (ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا، ما ضرب إلاّ عمرًا زيدٌ) مع وقوع المفعول وحده بعد إلاّ.

قلنا: لا نسلِّم جوازه كما هو رأي بعضٍ.

فإن قيل: الحكْم فيما وقع الفاعل بعد إلاّ غير مطلق أيضًا؛ لجواز (ما ضرب إلاّ زيدٌ عمرًا) في (ما ضرب إلاّ عمرًا زيدٌ).

قلنا: الجواب ما مَرَّ فيما وقع المفعول بعد إلاّ.

فإن قيل: قوله: «وقد يُحذَف الفعلُ» لا تعلّق /٧٦/ له بباب الفاعل، فذكْرُه فيه غيرُ مناسبٍ.

قلنا: إنَّ الفاعل ينقسم بوجوده وعدمه (فغيرُ مناسبٍ) لا يناسبُ.

---

(١) أوضح المسالك (٢/٨٤).

(٢) الجامع الصغير (٧٥).

(٣) الكافية (٦٨)، شرح الرَّضي (١/١٩٠).

فإن قيل: منه ما قال المصنِّف في (مسألة الكحل)[١] يجب تقديُمه على مفعوله وهو (منه) في قولنا: (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِه الكُحلُ منهُ في عيَنِ زَيْدٍ)؛ إذ قال هناك: «ولا يجوز تقديم (منه) على الكحلِ للزوم عوده إلى غير المذكور»[٢]، فلِمَ تركه هنا؟.

قلنا: قاله على تقدير أنْ يجعلَ الكحلَ مبتدأ وأحسنَ خبرهَ، إذ قال: لا يجوز أن يكون الكحلُ مبتدأ للزوم الفصل، ولا يجوز تقديم (منه) لعوده إلى غير المذكور.

فإن قيل: يشكل بقولنا: (زيدًا ضربتُ) لتقدُّم المفعولِ على الفاعل مع اتِّصال الضمير.

قلنا: المراد التقديم على المفعول وحده.

قيل: فيه أمور، الأوَّل: أنَّ ذلك لا يختصُّ بتأخيره عن الفاعلِ، بل عن الفعل أيضًا، نَصَّ عليه نجم الأئمة الرَّضي[٣]. الثَّاني: أنَّ ما ذكر من وجوب التَّأخير عند الالتباسِ، ذكره ابن السَّرَّاج[٤]، وتابعه الجزولي[٥]، وابن عصفور[٦] والمتأخرون، ونازعهم ابنُ الحاجِّ[٧] في نقده، بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئًا من هذه الأغراضِ الواهية، وبأنَّ في العربيَّة

---

(١) انظر حول مسألة الكحل: الكتاب (٢/٣١-٣٢)، المقتضب (٣/٢٤٨)، شرح الكافية الشافية (٢/١١٤٠).

(٢) شرح المقدمة الكافية (٦٤٢)، ونصه: «لا يجوز الفصل بين عامله معموله، ولو قدمت (منه) لرجع الضمير إلى غير مذكور».

(٣) شرح الرَّضي على الكافية (١/٣٧٧).

(٤) الأصول في النحو (٢/٢٤٥).

(٥) المقدَّمة الجزوليَّة (٥٠).

(٦) انظر المقرَّب (٥٣).

(٧) ارتشاف الضَّرب (٢/١٩٩)، توضيح المقاصد (٢/١٦)، همع الهوامع (٢/٢٥٩).

وابن الحاجِّ اسمه أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي، أبو العبَّاس، نحوي مشارك في بعض العلوم. ولد سنة (٥٩٠هـ). عاش في الأندلس. توفي سنة (٦٤٧ هـ). من مؤلفاته: مختصر المستصفى في أصول الفقه للغزالي، شرح كتاب سيبويه، كتاب السَّماع وأحكامه، نقد المقرَّب لابن عصفور. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (١/٣٥٩)، معجم المؤلفين (٢/٦٤).

أحكا[مًا] كثيرةً إذا حدثتْ طرأ منها لبسٌ، ثمَّ لا يقال: باجتنابها كتصغير (عُمَر وعَمْرو). فإن اللَّفظ بهما واحدٌ مع أنَّه لم يمنع، وبأنَّ الإجمال من مقاصد العقلاء؛ لما لهم فيه من غرض، فلا يعدُّ جواز (ضربَ موسى عيسى) لإفادةِ ضربِ أحدهما الأخر من غير تعينه، وبأنَّ تأخيرَ البيان لوقت الحاجة جائز. وبأن الزجَّاجَ[1] نقل في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾[2] جواز كون (تلك) اسمها، و(دعواهم) الخبر، والعكس فتأمل.

قال ابن هشام: قوله: «ومضمرًا متصلاً» يوهم امتناع التقديم على الفعل في نحو (ضربت زيدًا) /٧٧/، وليس كذلك، بل يجوز التقديم على الفعل أو تأخيره عن الفاعل، وإنّما يمتنع توسيطه بين الفعل والفاعل.

****

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٣/٣٨٦).

(٢) الأنبياء (١٥).

[التنازع]

قوله: «إذا تنازع الفعلان....إلخ»[1].

فإن قيل: لا يخلو إمَّا أن يكونَ حذفُ الفاعل جائزًا، أو لا. فإنْ جاز بَطُل تخطئة الكسائي[2]، وإلاَّ فقد وجِدَ التنازعُ في المضمر، في قولنا: (ما ضربَ وأكرم إلا أنا).

قلنا: يجوزحيث اضطرَّ إليه، وإلا فلا. وفيما ذكره الكسائي لا اضطرار فيه.

فإن قيل: يجوز حَذْفُ الفاعلِ من غير اضطرارٍ، كما في (ما جاءني إلاَّ زيدٌ) وفي مفعول ما لم يسمَّ فاعله خصوصًا على مذهبه.

قلنا: حذفَه ههنا مع البدل فكأنَّه ما حذف، ولهذا أطلق الجمهُور اسم الفاعل على ما قامَ مقامَ الفاعلِ في الصورتين.

فإن قيل: أنَّى لك الاضطرارُ في (ما ضربَ وأكرمَ إلاَّ أنا).

قلنا: من جهة أنَّ الإضمار ممتنع، لأدائه إمَّا إلى إضمار الحرف، وإمَّا إلى نقض الغرض؛ لأنَّك لو أضمرتَ مع الحرف لزم الأوَّل، ولو أضمرتَ بغيره لزم نفْي الضرب، أو الإكرام من المتكلّم، والمقصود الحصر منه، فيلزم الثَّاني.

فإن قيل: فهلاَّ أظهرت، وهو أولى من حذف الفاعل.

قلنا: إنَّما لم يظهر لكونه مستغنًى عنه بذكره ثانيًا. وفيه نظر؛ لأنَّ كون الشيء مستغنى عنه لا يوجب حذفه.

فإن قيل: ففيما حذف الكسائي أيضًا اضطرارٌ؛ لأنَّ الإضمارممتنعٌ؛ لأدائِه إلى إضمار قبل الذكر.

قلنا: لا اضطرار إلى الحذف؛ إذ الإضمارُ أهونُ منه، على أنَّا لا نسلِّم أنَّ الإضمار قبلَ الذِّكر ممتنع مطلقًا، وإنَّما يمتنع أنْ لا يكونَ بشرط التَّفسير.

---

(١) الكافية (٧٠)، شرح الرَّضي (٢٠١/١).

(٢) انظر الجمل (١١٣)، شرح الرَّضي على الكافية (٧٩/١)، الفوائد الضيائية (٢٦٦/١)، المغني (٤٨٩/٢)، همع الهوامع (١٠٩/٢)، شرح الجمل (٦١٤/١).

فإنَّ قيل: حذف معمول أحدهما بعد التنازع لا يوجب عدم التنازع أصلاً، كما في قولنا: (ضربت وضربني /٧٨/ زيدٌ) فكيف أُخْرِجُ (ما ضربَ وأكرمَ إلا أنا) من باب التنازع.

قلنا: نعم، إنْ كان الحذف بعدَ التَّنازع. أمَّا إذا حَذفَ معمولي أحدهما من غيرأنْ يتصوَّر هناك تنازع فلا يكونُ منه، والمذكور كذلك، وفيه ما فيه.

فإن قيل: المراد من التنازع، هو أنْ يكونَ العاملان أو أكثر عَمِلا[1] في المعمول جميعًا. أو أنْ يذكر اسم بعد العاملين أو أكثر يصحُّ أن يقع معمولاً لكل منهما، والأوَّل باطلٌ؛ لامتناع ظهور الأثرين المختلفين أو المتَّفقين في محل واحد في وقت واحد، فتعيَّن الثَّاني، والمثال المذكور كذلك.

قلنا: المراد الثاني لكنْ من غيرِ أن يتعَّين حذف معمول أحدهما، كما في قولنا (ضربتُ زيدًا وأكرمتُ) صرَّحوا بأنَّه ليس من التنازع مع صلاحيةِ الاسم لكلِّ واحد من العامِلَين؛ ليتعين مفعولُ أحدِهما.

فإن قيل: تعيّن الحذف للأوَّل في قولنا (ضربت وضربني زيدٌ)، مع أنَّه منه.

قلنا: لا نسلِّم فإنَّ الكوفيين يعملون الأوَّل ويضمرون الثاني فيه. والتعين هو أنْ يجتمعَ الفريقان على إعمال واحد، أو حذف واحد.

فإن قيل: قوله: «مختلفين» زائد؛ لأنَّ التنازع إذا كان في الفاعلية والمفعولية فلا بد أن يكون المتنازعان مختلفين.

قلنا: لا نسلِّم، كقولنا: (ضربَ وأكرمَ زيدٌ عمرًا)، فإنهما يتنازعان في الفاعليِّة والمفعوليَّة، ولا اختلاف بين المتنازعين في مقتضاهما.

فإن قيل: التنازعُ لا تعلق له بباب الفاعل، فلِمَ أورده فيه؟

قلنا: لأنَّ فيه إضمارَ الفاعل في بعض الصِّور.

فإن قيل: لِمَ لا يَعملُ كلاهما حين يُستغنى عن الحذف أو الإضمار في الأوَّل؟.

قلنا: لئلاَّ يلزم توارد العاملين على معمول واحد.

---

(١) في الأصل: (عاملاً).

فإن قيل: المراد المعرِّف لا المؤثر فيجوز اجتماع /٧٩/ المعرِّفات على شيءٍ واحد.

قلنا: ليس عدمًا محضًا، فلا يناسبُ التوارد.

قيل: فيه أمورٌ: الأوَّل: أنَّه يرد عليه شبه الفعل، فإنَّ التنازع يجري فيه كما قال في الألفيَّة[١] والشذور[٢]. الثَّاني: أنَّ شرطَ ابن عصفورٍ[٣] كون العامل متصرِّفًا، وكذا ابن هشام[٤] في الجامع، فلا يجوز في فعل التعجب، وهو ما اختاره أبو حيَّان[٥]، ونقله عن ظاهر مذهب سيبويه[٦]، لكن جوَّزه في التسهيل[٧] بشرط إعمال الثَّاني حذرًا من الفصل، ورجَّح نجم الأئمة الرَّضي[٨] جوازه مطلقًا، وصرَّح في البسيط[٩] بمنعِ التنازع في (نِعمَ وبئسَ)، ونقل أبو حيَّان[١٠] الاتفاق على المنع في (حبَّذا) التركيبية. الثَّالث: أنَّه شرط في التسهيل[١١] أن يكون

---

(١) يقول ابن مالك: إن عاملان اقتضيا في اسمٍ عمل قبلُ، فللواحدِ منهما العمل، فقد يكون العاملان المتنازعين فعلين بشرط كونهما متصرِّفين، أو يكونان اسمين، ويشترط فيهما أن يكونا مشْبِهين للفعل في العمل، كاسم الفاعل مثلاً. شرح الألفيَّة لابن عقيل (١٥٧/٢).

(٢) شرح شذور الذَّهب (٤٥٤).

(٣) ارتشاف الضَّرب (٧٨/٣).

(٤) الجامع الصغير (٨٧).

(٥) ارتشاف الضَّرب (٩٤/٣).

(٦) همع الهوامع (١٤٥/٥)، ولم أجد ذلك في الكتاب، قال السيوطي: «وكذا فعل التعجب في ظاهر مذهب سيبويه، لما يلزم من الفصل بينه وبين معموله على إعمال الأول».

(٧) شرح التسهيل (١٧٧/٢).

(٨) شرح الرَّضي على الكافية (٢١٣/١).

(٩) همع الهوامع (١٤٤/٥). يقول: «قال في البسيط: فلو قلت: نعم في الحضر، وبئس في السفر زيد، على إعمال الثاني، لكنت قد أضمرت، ولم يكن متنازعًا؛ لأنه استوفى جميع ما له على النحو المطلوب، وكذلك يلزم في الثاني».

(١٠) ارتشاف الضَّرب (٩٤/٣).

(١١) شرح التسهيل (١٤٢/٢).

العاملان لغير توكيد. وقال في شرح الكافية الكبرى[١] أنّه المراد بقوله: اقتضيا؛ لأنَّ المؤكّد لا اقتضاء له ووافقه على هذا الشَّرط ابن هشام[٢] وابن أبي الربيع[٣]، وقد صرَّح الفارسي[٤] بما يقتضي عدم اعتباره. الرابع: أنَّ مقتضى العبارة أنّه لا يكون في أكثر من عاملين، ولم يوجدْ فيما زاد على ثلاثة فيما استقرئ. قال: نجم الأئمة الرضي: «فلو قال الفعلان فصاعدًا أو شبههما لكانَ أشملُ»[٥]. الخامسُ: كلامُه يشملُ جميعَ المعمولات، وهو رأي بعضهم، والأصحُّ أنّه لا تنازعَ في المصدرِ والحالِ والتمييز. السَّادسُ: يخرج عنه المضمر، فلا تنازعَ فيه، وفيه نظرٌ؛ لجوازأنْ يقال (زيد ضرَبك وأهانَ أو ضربَ وأهانَك). نعم، لا تنازع في المتّصل بالعامل.

قوله: «وحذفتَ المفعول إنْ استغني عنه، وإلا أظهرتَ»[٦].

احترز به من أنْ يكونَ المفعولُ ثانيًا من باب (علمت) كقولك: (حَسِبَني منطلقًا، وحسبتُ زيدًا منطلقًا)، وثالثًا من باب (أعلمت)، كقولك: (أعلمني زيدٌ عمرًا منطلقًا) (أعلمتُه إيَّاه منطلقًا). فإنّه يجبُ إظهارُه، لأنّك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يجوز حذفه، /٨٠/ وإنْ اضمرتَ اضمرتَ مفعولاً قبل الذّكر، فوجب العدول إلى الظّاهِر، وفيه بحثٌ؛ لأنّه لا فائدةَ للتقييد بالثّاني، فإنّه لو وقع التنازع في المفعول الأول؛ لكان الحكم كذلك كقولك: (حسبتُ قاعدًا وحسبتُه زيدًا قائمًا)، فَإنّك إذا أعملتَ الثّاني يجب الإظهار في الأوّل لأنّه لا يجوز الحذف في الأوّل ولا الإضمار، فتعيَّن ما ذكر في المفعول الثّاني. يدل عليه قول المصنّف في شرح المنظومةِ: «ولافرقَ بين الأوّل والثّاني»[٧]. وزيَّف

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/٦٤٢). يقول: «وقلت: اقْتَضَيا، فنسبتُ الاقتضاءَ لهما لأخرجَ العاملين المؤكّد أحدهما بالآخر».

(٢) الجامع الصغير (٨٧).

(٣) همع الهوامع (٥/١٤٥).

(٤) صرّح الفارسي في قول الشاعر: (هيهات هيهات العقيق ومن به): أنه من التنازع والإضمار في أحدهما.

(٥) شرح الرّضي على الكافية (١/٢٠١).

(٦) الكافية (٧١)، شرح الرّضي (١/٢٠٥): (إن استغنيت عنه).

(٧) شرح الوافية (١٦٤).

المصنّف هذا الدليل؛ قال في شرح المنظومة: «هذا قول النحويّين، ولو قيل بجواز حذفه لقيام القرينة الدالة عليه في جملته لم يكن بعيدًا عن الصَّواب، فقد حُذف الأول في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾[١] على قراءة غير حمزة[٢]، والمعنى: بخلهم هو خيرًا لهم»[٣].

قال الإمام الحديثي: «الحذف إنّما يجوز إذا لم يؤدّ إلى اللَّبس، وفي التنازع لا يخلو عنه؛ إذ لا يلزم من كون أحد مفعولي أحد الفعلين قائمًا أنْ يكونَ مفعول الآخر قائمًا، بل الأغلب أن يتخالفا»[٤]. وفيه بحثٌ؛ لأنَّ المصنف حكم بجواز الحذف حيث توجد القرينة، ومع وجود القرينة لا لبس.

قوله: «وإن أعملتَ الأول أضمرتَ الفاعل في الثاني...الخ»[٥].

قيل: لا يختصُّ ذلك بالمفعولِ، بل المجرور أيضا كذلك.

فإن قيل: امتناع الاضمار لا يوجب الإظهار لإمكان الحذف.

قلنا: لا يوجد صورة من التنازع يمتنع الإضمار فيها على تقدير إعمال الأوَّل مع جواز الحذف بالاستقراء.

****

---

(١) آل عمران: (١٨٠).

(٢) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، المعروف بالزيَّات، أحد القرّاء السبعة من أهل الكوفة. أخذ القراءة من الأعمش وغيره، وأخذ عنه الكسائي. (ت ١٥٤هـ). انظر وفيات الأعيان (٢/٢١٦)، الأعلام (٢/٢٧٧).

وقد قرأ حمزة والكوفيون (تحسبن) بالتاء، ويكون المخاطب الرسول ﷺ.

(٣) شرح الوافية (١٦٣ - ١٦٤).

(٤) شرح الكافية للحديثي (٤٢/أ).

(٥) الكافية (٧١)، شرح الرَّضي (١/٢٠٩).

[مفعول ما لم يسمّ فاعله]

قوله: «مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه...الخ»(١).

فإن قيل: إنَّ لفظة (كلٌّ) ههنا ليس في موضعه؛ لأنَّ التَّحديد للماهيَّةِ، و(كلٌّ) لإحاطة الأفراد.

قلنا: الحدُّ في الحقيقة مدخولُ لفظِ كلٍّ، فدخول لفظ (كلٌّ) على هذا للتنبيه على أنَّ الحدَّ شامل لكلِّ أفراد المحدود. وفي العكسِ العكسُ. أي: إذا كان لفظ (كلٌّ) في المحدود فالأمر بالعكس /٨١/.

قيل: فيه أمران، الأوَّل: أن النَّائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً وغيرَ مفعولٍ. الثَّاني: أنَّ المنصوب في نحو: (أُعطي زيدٌ درهمًا) يَصدُق عليه الحدُّ.

فإن قيل: هذا الحد مُشتملٌ على الدَّور؛ لأخذ المفعول فيه.

قلنا: لا جهالة في المفعول مطلقًا، والمحدودُ هو المقيَّد، فيكون الجنس المعلومُ مأخوذًا في حدِّ نوعٍ منه، فالأَوْلى أن يقال: النائبُ عن الفاعل.

قوله: «وشرطه أن تغيّر صيغة (فَعل)..إلخ»(٢)

قيل: مقتضى هذا الكلام جريان هذا البناءِ في كلِّ فعلٍ، ويُستثني منه الجامدُ فلا يجوز بناؤه للمفعول اتِّفاقًا، ثمَّ إنَّه اقتصرعلى الثُّلاثي، وبقي الرُّباعي و ذو الزيادة.

قوله: «ولايقع المفعول الثاني...إلخ»(٣).

قال ابن مالك: «المختار جوازه إنْ لم يكن لبسٌ مثل: (عُلم زيدًا صالحٌ، وأُعلِمَ زيدًا كبشُهُ سمينٌ)»(٤). قال المصنِّف في شرح الكافية: «لا يصلح المفعول الثاني والثالث أن يقعا مقام الفاعل؛ لأن باب: (علمتُ وأعلمتُ) يدخل على المبتدأ والخبر، والثاني والثالث خبر للمبتدأ،

---

(١) الكافية (٧٢)، شرح الرَّضي (١/٢١٥).

(٢) الكافية (٧٢) ، شرح الرَّضي (١/٢١٥)، ونصهما: (وشرطه أن تغيَّر صيغة الفعل إلى (فُعِلَ).

(٣) الكافية (٧٢)، شرح الرَّضي (١/٢١٥).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (٧٤).

فلو أقيما مقام الفاعل لصار مخبرًا عنهما وذلك لا يجوز؛ لأنَّ الخبر لا يكون مخبرًا عنه»[١].

قيل: فيه منعٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ الخبر لا يكون مخبرًا عنه بالنسبة إلى ما أخبر به عنه وأما بالنسبة إلى شيء أخر فجائز؛ لوقوعه، كقولك: (أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا) وكقولك: (زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا) إذا جُعِل (ضاربٌ) خبرَ زيدٍ وأبوه فاعلاً بضاربٍ، وهناك كذلك. قال في غير شرح الكافية[٢]: «المفعولُ مسندٌ، فلو أقيم مقام الفاعل يكون مسندًا ومسندًا إليه في جملة واحدة». ونقضَه الإمام الحديثي بما ذكرنا، ثمَّ قالَ: «ولو قلنا: لو أقيم مقام الفاعل يكون مسندًا ومسندًا إليه من جهةٍ واحده لكان لهذا الوجهُ حسنٌ، وهناك كذلك»[٣]. والأولىَ أنْ يقال في الأول؛ لأنّه مسندٌ إلى المفعول الأوَّلِ إسنادًا تامًّا، فلو أسند /٨٢/ الفعل إليه - ولا يكونُ إسناده إلا تامًّا - لزم كونه مسندًا ومسندًا إليه معًا، مع كون كلٍّ من الإسنادين تامًّا فيتم المرام. وفي الثّاني: لأنَّ حكمه حكم المفعول الثاني من باب (عَلِمتُ) في كونه مسندًا إليه.

قوله: «وإذا وجد المفعول به تعيَّن له»[٤].

قيل: لم يتعيَّن، بل هو أولى؛ لاشتراك المفاعيل كلّها في الفضليَّة. قال ابن مالك: «ومنه قراءةُ أبي جعفر ابن القعقاع[٥]: ﴿ لِيُجْزَيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٦]، فنصب المفعول به، وأقام الجارَّ والمجرور مقام الفاعل، وهو مذهب الأخفش والكوفيين»[٧]. واستدل عليه المصنِّف بأنَّه إذا حذف الفاعل، فالأولى أنْ يقامَ مقامه ما كان أقرب إلى الفعل، وهو المفعول به؛ لأنه من

---

(١) شرح المقدِّمة الكافية (١٣٦).

(٢) لم أجده في الإيضاح ولا في الأمالي النحوية.

(٣) شرح الكافية للحديثي (٤٣/ب).

(٤) الكافية (٧٢)، شرح الرَّضي (١/٢١٥).

(٥) الإمام أبو جعفر وهو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد القرَّاء العشرة، تابعيٌّ مشهور كبير القدر. عَرض القرآن على ابن عياش وابن عباس وأبي هريرة، وروى عنه نافع وغيره. توفي سنة (١٣٠هـ).

(٦) الجاثية (١٤). قال ابن الجزري: «قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بالنون، وقرأ الباقون بالياء، وقرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي مجهَّلاً». النشر في القراءات العشر (٢/٣٧٢)، شرح الكافية لابن جماعة (٧٤-٧٥).

(٧) شرح الكافية لابن جماعة (٧٤ - ٧٥).

مفعوليته كما أنَّ الفاعل كذلك، فإذا حُذِف أحُدهما وجبَ إقامةُ الآخر مقامَه، ولا يَخفى عليك أنْ لا يتعيَّن لتعيينٍ، فتأمل.

فإن قيل: استدعاؤه للمصدر أقربُ من حيثُ كان واصلاً إليه بغير واسطةِ حَرْفٍ لا لفظًا ولا تقديرًا.

قلنا: أجابَ عنه المصنِّف «بأنَّ في الفعل دلالة على المصدر، فإنْ أقمناه مقامَ الفاعل لمْ يكنْ في الكلام فائدة متجددة، فإنَّ قولنا (ضَربَ ضَرْبٌ) لا يفيد شيئًا، لأنَّ (ضَرَبَ) أشعرَ به»[1].

فإن قيل: فقولك (ضرْبٌ شديدٌ) وأمثاله مفيدٌ معنى زائدًا على معنى الفعل. فِلمَ لمْ يكنْ أولى؟.

قلنا: إنه لم يسند فيه إلاّ على ضربٍ خاص، ولذلك يُحكم على (شديدٍ) بأنَّه صِفةٌ، وإنَّما تكون الصفة بعد تتمَّةِ الاسم.

فإن قيل: فالمفعول به المتعدَّى إليه بحرف، هو في المعنى يقتضَي الفعل. فلِمَ كان المفعول بغير حرف أولى ؟ وقد قلتَ: إنَّ الأولويَّة فيه على بقيَّة المفاعيل لأجل الاقتضاء، والفعل يقتضيهما جميعًا اقتضاءً واحدًا.

قلنا: العرب لمَّا عدَّت الفعل إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بواسطةٍ، فصار في الصُّورة كأنَّه أقوى /٨٣/ منه باعتبار اقتضاء الفعل، فخلوه أولى لذلك.

فإن قيل: فهب أنَّ المفعول بغير حرف أولى منه، فلِمَ لا يكونُ المفعول بحرف مقدمًا على بقيَّة المفاعيل التزامًا، لأنَّه من مقتضى الفعل، وليست بقيَّة المفاعيل من مقتضياته ؟.

قلنا: لمَّا كان متعديًا إليه بحرفٍ أجروه مجرى أمثاله مما يتعدى إليه الفعل بحرف جرٍّ؛ ليكون الباب كلَّه على باب واحد.

فإن قيل: كان الواجب أنْ يقدَّم ظرفُ الزمان بعد المفعولِ به على غيره؛ لدلالته على زيادةٍ ومزيدٍ؛ لأنَّه جزءُ مفهومِه.

قلنا: يرجَّحُ[2] طردًا لجميع الظّرفِ على نهجٍ واحدٍ.

****

---

(١) شرح المقدمة الكافية (١٣٩).

(٢) في الأصل: (يرجحوا).

[المبتدأ والخبر]

قوله: «فالمبتدأ هو الاسم المجرد....إلخ»[١].

إنَّما قال: «اسم» يعني لفظًا، نحو: زيد قائم، أو تقديرًا، نحو قوله تعـالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[٢] للتَّنبيه على أنَّ غيرَه لا يكون مبتدأ. أمَّا الفعل والحرف فظـاهر، وأمَّـا الجملة إذا أُوِّلتْ بالاسم فإنما تؤَوَّل باسم نكرةٍ صِفةٍ، ومن ثمَّ شـاع أنْ تقع صفة وحـالاً وخبرًا، ولم تقع مبتدأ لعدم المصحَّح فيها، ألا ترى أنَّه لـو قيـل: (قـام أبـوه فـي الـدَّارِ) علـى معنى (رجلٌ قامَ أبوه في الدَّار) رجع الضمير إلى غير مذكور، وهو غير شائع، ولو صرَّح بقولنـا: (رجلٌ قامَ أبوه في الدَّار) كان (رجل) مبتدأ، و(قام أبوه) صفة لا مبتدأ.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز حذفُ الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه فيصحُّ كمـا صـحَّ (ضـاربٌ في الدَّارِ) وشبهه؟.

قلنا: «إن حـذف الموصـوف وإنْ كـان جـائزًا إنَّمـا يجـوز إذا كـانت الصِّفـة اسـمًا كالموصوف، إقامةً لها مقامَه، ولا يلزم من صحة إقامةِ الاسم الصَّريح مقـامَ اسمٍ إقامـة مـا هو في تأويل الاسم مقام الاسم. وأمَّا قولهم: (ما منهم ماتَ إلاَّ رأيتهُ في حال كذا وكذا)، فهو وإن كان من قبيل حذف الموصوف وإقامة الصِّفة /٨٤/ مقامه مع كونِها جملة، فقليلٌ على خلافِ القياس. فلا يقاسُ عليه». كذا قال المصنِّف في الأمالي[٣].

فإن قيل: فقد صرَّح المصنِّف في شرح المفصَّـل: بـأن الفعـل فـي قولـه تعـالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٤] مبتدأ مؤولٌ بالمصدر[٥]؛ وهو منافٍ لما قاله في الأمالي.

---

(١) الكافية (٧٤)، شرح الرَّضي (١/٢٢٣).

(٢) البقرة (١٨٤).

(٣) الأمالي النحوية (٤/٦٩).

(٤) البقرة (٦)، يس (١٠).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٩١).

قلنا: أجاب عنه المصنِّف[١]: بأنّه مؤول مع الهمزة بمصدر معرفة، فإنَّ (الهمزةَ وأمْ) ههنا لتحقيقِ معنى التّسوية بمدخولهما، لا للاستفهام. وما تحقّق لهما التّسوية يكونُ محكومًا عليه بها.

فإن قيل: التّجريد يشعر بالوجود والحذف، وليس الواقعُ كذلك.

قلنا: المراد من التجريد هنا عدمُ الإتيان به، فهو من قبيل قولهم: (ضيِّق فمِ الركبة).

قيل: فيه أمورٌ، الأول: أن قوله: أو الصفة الدّافعة...إلخ. يوهم أنَّ المراد بالاسم في صدر الحدِّ قَسِيمُ الصِّفة؛ لأنّه قابل الاسم بالصفة، وليس كذلك. فقد صرح ابن هشام في تعليقه: بأنَّ المراد هنا بالاسم قسيم الفعل والحرف لا قسيم الصِّفة. الثّاني: أنَّ قوله: رافعة لظاهرٍ يُشعر بموافقته للكوفيِّن، فإنّهم يشترطون رفعَه الظّاهر، ولا يجيزون في الضّمير المنفصل، فيوجبون المطابقةَ في (أقائمان أنتما) على أنَّ أنتما مبتدأ، وقائمان خبرٌ مقدَّم. وقيل: مراده رافعة لظاهر أو ما يجري مجراها وهو الضَّمير المنفصل؛ لِئلاَّ يخرج عنه قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾[٢]. الثّالث: يرد عليه أنَّ من المبتدأ ما لا خبرَ له ولا فاعل يسدَّ مسدَّه، وذلك كقولك (أقلُّ رجلٍ يقول ذلك). قال ابن هشام: فـ(أقلُّ) مبتدأ لا خبرَ له ثابتًا له ولا محذوفًا، لأنّهم أجروه مجرى (قلَّ رجلٌ يقول ذلك). الرَّابع: أنَّ الحد غيرُ شاملٍ لاسم الفعل، مع أنّه مبتدأ على ما اختاره في باب أسماء الأفعال[٣]. الخامس: أنّه خصَّص في الثّاني، وعمَّم في الأوَّل، وقد تعقبه نجم الأئمة الرَّضي وغيره. وقال/٨٥/ «لو قال حرف الاستفهام لكان أولى ليدخل فيه هل»[٤].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٩١).

(٢) مريم (٤٦).

(٣) يقول ابن الحاجب: «وللنحويين في موضعها من الإعراب مذهبان، أحدهما: أنها في موضع نصب على المصدر،... والثاني: أن تكون في موضع رفع على الابتداء،... والثاني أوجه». شرح المقدمة الكافية (٣/٧٤٤-٧٤٥).

(٤) شرح الرَّضي على الكافية (١/٢٢٦)، يقول: قوله: «بعد حرف النفي وألف الاستفهام، وكذا بعد (هل) الاستفهاميّة نحو ما قائم الزيدان، وإن قائم الزيدان، وأقائم الزيدان، وهل حسنٌ الزيدان).

فإن قيل: الحدُّ غير منعكس (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه)[1]؛ لأنّه مبتدأ غير اسم ولا صفة موصوفة بما سيجيء.

قلنا: هو على تقدير (أنْ) فيكون اسمًا.

فإن قيل: غير مطّرد بقول الشاعر[2]:

[٦] وجدنا في كتابِ بني تميمٍ أحقُّ الخيلِ بالركضِ المعارُ

لأنَّ (أحقُّ): مبتدأ مع عدم تجرده عن العامل اللّفظي، وهو قوله: «وجدنا».

قلنا: المراد من التجرُّد خلوُّه من تلبُّس العامل به معنًى، وهو كذلك.

فإن قيل: (القَحَجُ مهمل) ونحوه مبتدأ وخبر مع عدم صحة صدق الاسم ولا الصِّفة عليه؛ لأنّه ليس بكلمةٍ.

قلنا: هو مؤولٌ بالاسم وقد سبق الكلام في أمثاله.

فإن قيل: لا يصدق الحدُّ على قولنا: (أقائمٌ أنتم) برفعها الضَّمير.

قلنا: أراد بالظاهر اللغوي.

فإن قيل: منقوضٌ بمثل (أقائم أخوه زيد) إذا جعل (زيد) مبتدأ و(أقائم أخوه) خبره، هذا يرد على طرد حدّ المبتدأ وعكس حدِّ الخبر.

قلنا: لا نسلِّم النقضَ، فإنّه وقعتْ الجملةُ خبرًا لزيد، وهو مبتدأ في جملته.

فإن قيل: اسمُ الفعلِ مبتدأ وفاعلُه سادّ مسدّ الخبر، مع أنّه لا يصدق عليه حدُّ المبتدأ والخبر.

---

(١) يضرب لمن خَبَرهُ خيّر من مرآه. انظر مجمع الأمثال (١/١٢٩).

(٢) ينسب هذا البيت إلى بشر بن أبي خَازم الأسدي، وهو في ديوانه (٦٨). وينسب أيضًا إلى الطِّرماح بن حكيم. الدِّيوان (٣١٢).

[٦] هذا البيت من الوافر، والشطر الثاني مثل يضرب على أن الشيء المعار هو الممتهن والمستغلّ. الكتاب (٣/٣٢٧)، ولم ينسبه لأحد، النوادر (٣٢)، المقتضب (٤/١٠)، سرُّ الصناعة (١/٢٣١)، الخزانة (٩/١٦٨).

قيل: جعله الغجدواني[١] داخلاً في القسم الأول، وليس بصحيحٍ؛ لأنَّه صرَّح في بابه بأنَّه مثل: (أقائم الزيدان) وجعله أوجه[٢]، والصَّحيح أنْ يختارَ المذهب الآخر، وهو أنَّه منصوبُ المحلِّ بالمصدريَّة، لكنَّه يرد على المصنِّف، فإنَّه مبتدأ على مذهبه.

فإن قيل: الظَّاهر أنَّ المرفوع فاعل للصِّفة، وفاعلها لا يكونُ خبرًا.

قلنا: كثيرٌ من النُّحاة جعلوه محذوفًا، والحقُّ أنَّ تسميتَهم مبتدأ ليس على الحقيقة، بل لمشاركته المبتدأ في كونه مجرَّدًا واقعًا /٨٦/ موقع المسند إليه، وإنَّما هو خبر بالمعنى، فلا حاجة إلى الخبر، وبهذا اندفعَ سؤالٌ آخر، وهو أنَّ عاملَ المبتدأ هو التجرُّد للإسناد، وهو مفقود في الصِّفة المذكورة. فبِمَ يرفع ولا حاجةَ إلى الجواب بأنَّ كونَه صفةً موصوفةً بما ذكر ؟. أيضًا معنى عامل، صرَّح به بعض المحققين.

فإن قيل: في هذا التَّحديد ترديدٌ، والتَّرديد مردودٌ في التَّحديد؛ لاستلزامِه عدم المعلوميَّةِ.

قلنا: التَّرديد بالنِّسبة إلى المحدودِ لا إلى الحدِّ، يعني أنَّ المحدودَ على قسمين واحدٍ هذا وواحدٍ ذاك.

فإن قيل: هذا التقسيمُ فاسد؛ لأنَّه يستلزمُ انقسامَ الشيء إلى نفسه وإلى غيرِه؛ لأنَّ مَوردَ القسمةِ مبتدأ. وكلُّ مبتدأ إمَّا الاسم المجرَّد...الخ، أو الصِّفة الواقعةُ...الخ. فينتُج أنَّ مورد القسمة إمَّا هذا وإمَّا ذاك. فإن كان هذا لا ينقسم إلى هذا وإلى ذاك، وإن كان العكس فالعكس.

قلنا: المذكور في الدليلِ ضربٌ من الشَّكل الأوَّل، وشرطُ انتاجه تَكرُر الوسطِ، والوسطُ

---

(١) الغجدواني: هو جلال الدين أحمد بن علي بن محمود توفي سنة (٧٢٠هـ).، وهو أحد شرَّاح الكافية لابن الحاجب، وقد تتلمذ على يد السغناقي، ولم أظفر له بترجمة وافية في كتب التراجم. هداية العارفين (٩٠/٥)، مفتاح السَّعادة (١٧٢/١)، بغية الوعاة (٧٤٣/١).

(٢) يقول الغجدواني: «وللنحويين في موضع (رويد) في (رويدَ زيدًا) مذهبان، أحدهما: أنَّه في موضع نصب على المصدر، وكأنك قلت: روادًا. والثَّاني: أنْ يكونَ في موضع رفع على الابتداء، والضمير المستتر فيها فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، كما في: (أقائم الزيدان). والثاني على الوجه؛ لأنَّ الأول لا يكونُ اسم فعلٍ، وهو خلاف الإجماع». انظر: شرح الغجدواني على الكافية (٧٨/أ).

لم يتكرر فيه؛ لأنَّ معنى قولنا: كلُّ مبتدأ إمَّا كذا أو كذا، أنَّ كلَّ فرد متَّصفٌ بأحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال، فمورد القسمة غير مندرجٍ فيها.

فإنْ قيل: لصورة هذا الإشكال وجه آخرُ أحسنُ من الوجه الأوَّل، بأنْ يقال: الانقسام إلى الأقسام لازمٌ للمقسَمِ، والمقسَمُ لازمٌ للأقسامِ، ولازمُ الأّزم لازمٌ، فيلزم لزوم الانقسام إلى الاقسام لكلٍّ منهما، فيلزم انقسامُ الشيء إلى نفسهِ وإلى مقابله، وإنَّه باطلٌ، فيكون هذا التقسيم باطلاً.

قلنا: إنَّ الانقسام المذكور لازمٌ للمقسم بحسب وجوده الذهني، والمقسم لازم لأقسامهِ لا من تلك الحيثيَّة، بل من حيثُ حصولهُ العيني، ولازمُ الشيء باعتبارٍ لا يلزم أنَّ يكونَ لازمًا لملزومه باعتبار آخر، كالكليَّة الّلازمة للحيوان /٨٧/ الّلازم لزيدٍ مثلاً. فظهر قبح وجه هذه الصورة أيضًا.

فإن قيل: حدُّ المبتدأ لا يخلو إمَّا أنْ يكونَ صادقًا على أحدِ القسمين أوْ لا، فإنْ كان صادقًا لايجوز تقسيمُ المبتدأ به وبمقابلهِ، لأنَّه كلّما لَمَ يصدُقْ الحدُّ لم يصدقِ المحدود؛ لأنه كلّما صدقَ المحدود صدق الحدُّ.

قلنا: صدقُه محتملٌ، ولهذا الاحتمال عمله الانفصال، وأنت خبير بأنَّه يمكن إجراء تلك الأسئلةِ على أكثر التقسيمات، بل على كلِّ تقسيم مشتملٍ على الانفصال.

فإنْ قيل: إنَّ التجريدَ سلبُ الوجود معنًى، وسلبُ الكلِّ موجبٌ سَلبَ العمومِ، لا عمومَ السَّلب، عند عدم بعض العوامل ووجود البعضِ.

قيل: التَّجريدُ وإنْ كان سلبًا، لكن على وجه العدول؛ إذ النّسبة إيجابيةٌ، وإثبات التَّجريد له عن جميع العواملِ، بأنْ لا يوجد فيه عاملٌ على سبيل عمومِ السَّلب لا سلبَ العمومِ(١).

فإن قيل: جمعُ الحدِّ يشكل بقوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي﴾(٢) فإنَّه ليس بظاهر.

---

(١) عموم السلب: مصطلح منطقي، ومثاله: كلُّ إنسانٍ ليس بجماد؛ وسلب العموم كذلك، ومثاله: ليس كلُّ بناءٍ مسجدًا.

(٢) مريم (٤٦).

قلنا: ليس بمُشكلٍ؛ لأنَّ المراد رافعة لظاهرٍ أو ما يجري مجرَاه وهو الضمير المنفَصل.

فإنْ قيل: (بحسبك درهمٌ) ونحوه خارج عن الحدِّ، فإشكال الجمع باقٍ.

قلنا: أراد بالعوامل اللّفظيَّة ما يكون مُؤثرًا في المعنى، فلا تأثير للإشكال. وفي تعليق ابن هشام: المبتدأ اسم، أو ما في تأويله مجرَّد عن العوامل اللفظيَّة لفظًا أو حكمًا، وقال: إنَّ قوله: أو ما في تأويله شامل للمقرون بحرف مصدري نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُم﴾[١]. والمقدَّر فيه نحو: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[٢]. وللواقع بعد همزة التّسوية نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٣] أي: سواء عليهم الإنذارُ وعدمُه. وإنَّ قوله: «أوحكمًا» شاملٌ للمجرور بزائد وهو (الباء) أو شبيه/٨٨/ بالزَّائد وهو (ربَّ، ولولا، ولعلَّ) إذا جرَّا قال: وهو في ربَّ منصوص عليه دون لولا ولعلَّ

قوله: «وإن طابقت مفردًا جاز الأمران»[٤].

قيل: مثالُ المفرد في ذلك الجمع المكسَّر نحو (أقعودٌ الزيدان) وما يطلق على المفرد وغيره بصيغةٍ واحدة (كجُنُب). نبَّه عليه ابن الصائغ[٥] ولم ينبِّه على ما إذا طابقت مثنًى أو جمعًا سالمًا؛ وهذه تُعيَّنُ ابتدائيةَ الثّاني، وخبريَّة الوصف المقدَّم. وقد صرَّح به في الألفيّة[٦]، ولم يُنبِّه على ما إذا طابقتْ المفردَ. الحاصلُ أنَّ كلاً من الكتابين ذكرَ أحدَ قسمي المسألة، وأهمل الآخر، فهو مهملٌ.

---

(١) البقرة (١٨٤).

(٢) مجمع الأمثال (١/١٢٩).

(٣) البقرة (٦).

(٤) الكافية (٧٤)، شرح الرَّضي (١/٢٢٣).

(٥) ابن الصائغ هو: محمد بن عبد الرَّحمن بن علي الزمردي، ولد سنة (٧٠٨هـ)، أخذ عن أبي حيَّان، والفخر الزيلعي، من تصانيفه: شرح الألفيَّة، والتذكرة، وغيرها. كانت وفاته سنة (٧٧٦هـ). انظر ترجمته في: بغية الوعاة (١/١٥٥)، تاج التَّراجم (٢٢٦)، شذرات الذّهب (٦/٨٤٢).

(٦) شرح الألفيَّة لابن عقيل (١/٢٢٧).

اعلم أنَّه اختُلِفَ في عاملِ المبتدأ والخبر، فذهبَ البصريون المتأخِّرون إلى أنَّ تجريدَ المبتدأ والخبر عن العوامل للإسناد، أعني هذه الصِّفة رافعةٌ للمبتدأ والخبر، وذهب البصريون المتقدِّمون إلى أنَّ تجريدهما للإسناد رافعٌ للمبتدأ، وهذا والمبتدأ كلاهما رافعان للخبر. وذهبَ الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ رافعٌ للخبر وبالعكس، ولا يخفى أنَّ الأوَّل طريق مستقيم لا عوجَ فيه.

قوله: «والخبر هو المجرَّد...الخ»[١].

فإنْ قيل: الحدُّ ليس بمانعٍ لصدقِهِ على نحو: (يضرِبُ) في (يضرِبُ زيدٌ).

قلنا: المراد الاسم المجرَّد؛ لأنَّ الكلام في مرفوعاتِ الاسم، أو المراد المسند إلى المبتدأ.

قيل: ينتقض الحدُّ بمثل (أقائمٌ أنتم) فإنَّه كذلك، وليس بخبرٍ. وأجيبُ بأنَّ المراد بالظَّاهر: الملفوظُ به ظاهرًا كان أو مضمرًا، وقد سبق له الجوابُ بوجهٍ آخرَ.

قال نجم الأئمة الرَّضي: «يرد عليه صفةُ المبتدأ في نحو: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ﴾[٢]، فلو قال: المغايرة للصِّفة المذكورة ولتابع المبتدأ»[٣] لسلم من الاعتراض. وأنتَ خبير أولاً: بأنَّ الحدَّ يُشكِل ببعض الإشكالات المذكورة في المبتدأ /٨٩/، والمذكور ثمّة جوابًا يذكر ههنا للجواب. وثانيًا: بأنَّ قوله «به» زائدٌ لا حاجة إليه؛ قال سيبويه[٤]: «هذا باب المسند والمسند إليه».

قيل: التَّحقيق أنَّه ليس مجردًا في الحقيقة، وهو مذهب سيبويه؛ لأنَّ المبتدأ عنده عامل في الخبر، وهو الحقُّ؛ لأنَّ الفعل أقوى في العمل من الابتداء، ولا يعمل في المرفوعين، فالابتداء عامل ضعيف أولى أن لا يعمل في المرفوعين.

---

(١) الكافية (٧٤)، شرح الرَّضي (١/٢٢٣).

(٢) البقرة (٢٢١).

(٣) شرح الرَّضي على الكافية (١/٢٨٨).

(٤) الكتاب (١/٢٣).

قوله: «وأصل المبتدأ التقديم»[١].

فإن قيل: بل حقُّه التأخيرُ كالفاعل.

٣ **قلنا:** إنَّه عامل في الخبر، فحقه التقديم كالفعل، ووجوب تأخُّرِه في بعض المواضعِ للعارض، فلا يعارض.

****

(١) الكافية (٧٤)، شرح الرَّضي (١/٢٢٩).

[مسوغات الابتداء بالنّكرة]

قوله: «وقد يكون المبتدأ نكرةً... الخ»[1].

اعلم أنَّ المصنِّف منع في شرح المفصَّل[2] كونَ الصفة مصحِّحَة في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾[3]، وقال: إنَّما مصحِّحُها كونُها في معنى العموم؛ لأنّه في معنى كلِّ عبد مؤمنٍ، والصِّفة في هذا المثال مثلها في قولك: في الدار رجل عالم، فكما أن الصفة لا تكون مصححة فيه، فكذلك في هذا المثال، ففيه تناقضٌ.

قيل: وإنّما جاز (في الدَّار رجلٌ)؛ لأنَّ المبتدأ فيه تخصّص بتقديم حكمِه عليه فصار كالموصوفِ.

فإن قيل: يلزم بعينِ هذا الجواز جوازُ (قائمٌ رجلٌ) على أنْ يكونَ قائمٌ: خبرًا، ورجل: مبتدأ.

قلنا: أجاب عنه المصنِّف بوجهين: الأول: «أنّهم توسعوا في الظّروف ما لا يتوسعون في غيرها»[4]. الثاني: ما ذكره في شرح المنظومة: وهو «أنَّ المقدَّم إذا كان ظرفًا تعيَّن للخبريَّة، بخلاف قائمٌ رجلٌ فإنّه لا يتعيَّن للخبريَّة»[5].

قيل: في قوله: «ما أحدٌ خيرٌ منك» أنّه تخصَّصٌ بكونِه نكرةً في سياق النَّفي، فأفاد العمومَ، نظرًا لأنَّ التخصيص أنْ يجعلَ لبعضٍ من الجملة شيئًا ليس لسائر أمثاله،والحكم في العموم ثابتٌ لكلِّ فرد. فسلِّم بتخصص بعض الأفراد بشيءٍ وكَيْفٍ. والخصوصُ ضدُّ العمومِ.

---

(١) الكافية (٧٥)، شرح الرَّضي (١/٢٣٠).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٨٤ - ١٨٥).

(٣) البقرة (٢٢١).

(٤) شرح المقدمة الكافية (١٤٧).

(٥) شرح الوافية (١٧٧).

ثمَّ قوله /٩٠/ في «سلامٌ عليك» «أنَّه مختص بنسبته إلى المُسلِّم»[1] غيرُ مطَّرد في جميع الدُّعاء، نحو: (ويلٌ لك). وأيضًا مراد المسلمِ مطلق السَّلام، لا السلام من قِبلِه فقط؛ لأنَّه للدُّعاء المطلق.

فإن قيل: لم لا يُجوِّز أنْ يكونَ المبتدأ نكرةً صرفة، كما يجوِّزُ في الفاعل مع أنَّ كلَّ واحد منهما محكومٌ عليه.

قلنا: لا نسلِّم أنَّه يجوز كون الفاعل نكرةً صرفة بل مخصَّص لتقديم الفعل عليه.

فإن قيل: لِمَ اختصَّ الظَّرف بكونِ تقديمه مخصصًا.

قلنا: لأنّ التقديم مخصص ضعيفٌ، فلا يُعْبأ به في غيره فإنَّهم يجوِّزون في الظَّرف ما ليس في غيرِه.

فإن قيل: أليس في الفاعلِ تقديمٌ غير الظَّرف مخصصًا.

قلنا: قد لا يحتَاج القويُّ إلى مُمِدٌّ قوي، والفاعل أقوى.

فإن قيل: قال المصنِّف[2] التَّخصيصُ في (أرجلٌ في الدَّار أم امرأةٌ) ثبوتُ أحدِ الأمرين، ولا يخلو إما أنْ يريدَ ثبوته في نفس الأمر، فينبغي أنْ يصحَ في كلِّ صورةٍ كذلك، أو يريد ثبوته عندهما، فلا فائدة، وإنْ أُريدَ ثبوتُه عندالمتكلّم فمثل الشقِّ الأول.

قلنا: الحصر مَّما لا نختارُ ثبوتَه عند المخاطب فقط.

فإنْ قيل: كلٌّ واحد مبتدأ فينبغي لهما خبرٌ في علم المخبرِ.

قلنا: المبتدأ أحدهما معنى، وكل واحد منهما لفظًا بمعنى أيَّهما.

فإن قيل: في (رجلٌ في الدَّار)، رجل: فاعل بفعل مقدَّر وليس بمبتدأ.

قلنا: اعتُمِد على ضعفِ هذا المذهبِ.

قيل: «قال بعض المحققين من النُّحاة: مدارُ صِحَّة الإخبار عن النكرة على الفائدةِ، لا

---

(١) شرح المقدمة الكافية: (١٤٧).

(٢) شرح المقدمة الكافية (١٤٦).

على ما ذكرَه من التخصيصات التي يُحتاجُ في توجيهاتها إلى هذه التكلفات الركيكة الواهية، فعلى هذا يجوز أنْ يقال: (كوكبٌ انقضَّ الساعة) لحصول الفائدة، ولا يجوز أنْ يقال: (رجلٌ قائمٌ) لعدم فائدته، وهذا القولُ أقربُ إلى الصَّوابِ»[١]، على أنَّ هناك مواضعَ يجوز الابتداء فيها بالنَّكرة /٩١/ غير ما ذكر، الأوَّل: النَّكرة في جواب سؤال. كقولك: (درهمٌ عندي) لمن قال: (هل عندك درهم؟) للعلم به بقرينة السؤال. الثَّاني: النَّكرة بعد واو الحال كقولك: (قعدت ورجلٌ واقفٌ). الثَّالث: النَّكرة إذا أُضيفتْ إلى نكرةٍ. كقوله ﷺ: «خمسُ صلواتٍ كتبهُنَّ اللّهُ في اليوم والليلةِ»[٢]. الرَّابع: النَّكرة المعطوفة على نكرةٍ مختصَّةٍ بتقديم الخبر. مثل (في الدَّارِ امرأةٌ، ورجلٌ في المسجدِ). الخامسُ: النَّكرة المعتَمدِة على إذا المفاجَأة ولولا الامتناعيَّة، مثل: (خرجتُ فإذا رجلٌ) (ولولا آية ما حدثْتُكم). قيل: ولقائلٍ أنْ يقول: لوكانَ تقديمُ الخبر مصححا يكونُ الاسمُ مبتدأ، يلزمُ الدَّور، فتأمَّل.

قوله: «وما وقع ظَرفًا فالأكثرُ.....إلخ»[٣].

قيل: يتعيَّن بتقدير اسم الفاعل[٤] بعد (أمَّا) و(إذا) الفجائية نحو ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾[٥] «وأمَّا في الدَّار فزيدٌ»؛ لأنَّهما لا يليهما فعلٌ ذكره في شرح الكافية[٦]. قال ابن هشام: «إذا قُدرالفعل قدر بصيغةِ المضارعِ إنْ أُريدَ الحالُ والاستقبالُ، وبصيغة الماضي إن أُريد المضي، هذا هو الصَّواب وقد أغفلوه مع قولهم في مسألة (ضربي زيدًا قائمًا): أنَّ التقدير (إذ كان) إنْ أُريد المضي، (وإذا كان) إنْ أُريد الاستقبال، ولا فرق. فإنْ جُهلَ المعنى قُدِّر الوصفُ؛ لأنَّه صالحٌ للأزمنةِ كلِّها»[٧]. ثمَّ نازع ابنُ هشام في المغني وقال: «إنَّه ليس بشيء؛

---

(١) هذا النصّ منقولٌ من الفوائد الضيائية: (٢٨٢/١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، (٢٠/١).

(٣) الكافية (٧٥)، شرح الرَّضي (٢٣٠/١).

(٤) هذا رأي ابن السَّراج وابن جني، واختاره ابن مالك. شرح ابن يعيش (٩٠/١).

(٥) يونس (٢١).

(٦) شرح الكافية الشافية (٣٤٩/١).

(٧) مغني اللّبيب (٥٨٥).

لأنَّ الحقَّ أنَّا لم نحذفْ الضَّمير، بل نقلناه إلى الظَّرف فالمحذوف الفعل فقط وهو مفردٌ»[١].

فإن قيل: يُحْمَلُ كلامه على أنَّه يقدَّر مع متعلقهِ بجملةٍ، بأنْ يُجْعَلَ المتعلَّقُ فعلاً.

قلنا: يأبى ذلك قوله في الوافية:

«ما وقع ظرفًا فقال الأكثرُ   فيه استقرَّ جملة يُقدَّرُ»[٢]

فإنْ قيل: اسمُ الفاعل لِمَ لا يكون مع ضميرِه جملة ؟ حتى يكون الظرف على كلا القولين جملة.

قلنا: لأن الجملة تتوقف على فاعلية ضميره، وفاعليته تتوقفُ/٩٢/ على المبتدأ؛ لأنَّه لا يعملُ بدون الاعتماد، فيكونَ المبتدأ مأخوذًا في جملتيه، فلم يكنْ مع الضَّمير جملة.

فإن قيل: الفعل أيضًا يتوقف على المرجع، فينبغي أنْ لا يكونَ جملةً.

قلنا: المؤثِّرُ في كونه جملةً التوقُّفُ على المعتمد، لا على المرجع.

****

---

(١) المغني (٥٨٤)، وفيه: (فالمحذوف فعلٌ أو وصف، وكلاهما مفرد).

(٢) شرح الوافية (١٧٧).

[وجوب تقدُّم المبتدأ]

قوله: «وإذا كانَ المبتدأ مشتمِلاً... الخ»[1].

قيل: الأولى: أوْ مضافًا إلى مالَه صدرُ الكلامِ مثل: (غلامُ مَنْ عندك). ولا يخفى عليك أنّه إنْ كان في معرفتين[2]، أومتساويين[3] توجد القرينة لا يجب التقديم. بيَّن هنا مواضعَ فيها يجبُ تقديم المبتدأ، ثم بيَّن مواضع يجب فيها تأخيرُه، فيعلم أنَّ ما عداهما يجوز تقديمه وتأخيره، فمن المواضع التي يجبُ فيها التَّقديم أنَ يكونَ المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام؛ كالاستفهام، والشرط، وضميرالشأن.

فإن قيل: منقوضٌ بقولنا: أزيد عندك ؟ فإنّه مشتملٌ على ما له صدرُ الكلام مع صحَّة (أعندك زيد).

قلنا: المراد بالاشتمال تضمَّنه معنًى لانضمامِ غيرِه إليه.

فإن قيل: لا نسلم أنَّ (مَنْ) مبتدأ بل خبرٌ[4]؛ لأنّه المنسوبُ، فإنَّ معناه: أبوك أيُّ رجل؟.

قلنا: يجوز أنْ يكون مبتدأ؛ لأنّه منسوبٌ إليه أيضًا.

فإنْ قيل: ههنا قسمٌ آخرُ يجب التَّقديم فيه، وهو أنْ يكون المبتدأ صفةً مذكورة.

قلنا: لمَّا لم يكنْ له خبر، بل فاعله السَّاد مسدَّه استغني عن ذكره؛ لامتناع تقديم الفاعل على العامل، وإنما يجب التقديم؛ لأنّها تدل على نوع من أنواع الكلام، والحكمة تقتضي أنْ يقدَّم ما يدل على النوع ليعلمه السامع من أوَّل الأمر، فلو لم يقدَّم يكون السَّامع في حيرة واشتغال خاطر، لاحتمال ذلك كل نوع من أنواع الكلام.

فإن قيل: فيلزم أنْ يقدم كلٌّ من زيدٍ أو ضربتُ، إذا قيل: (زيدًا ضربتُ)؛ لأنّه إذا قيل: زيدًا، تحيرالسامع أن ما بعده ضربت أو أكرمت أو استفهم أو أتمنى، وكذلك إذا قيل

---

(١) الكافية (٧٧)، شرح الرَّضي (١/٢٥٦).

(٢) مثل: (زيدٌ أخوك).

(٣) مثال ابن الحاجب في المتساويين: (أفضل منك، أفضل مني).

(٤) يقصد مثال المُصنِّف: (مَنْ أبوك).

ضربت تحيَّر /٩٣/ أن ما بعده زيد أو بكر.

قلنا: أجاب عنه المصنِّف بوجوهٍ: الأوَّل: أنَّ هذا لا يمكن إلاَّ أنْ يكون كذلك؛ لأنَّه من تقديم مفرد على مفرد، فمهما تقدَّم أحد المفردين، فلا بدَّ من احتمال كل ما تقدم في الآخر. الثاني: إنَّ هذا التباسٌ في آحاد المفردات، وذلك التباس في أصول أقسام الكلام فكان أهم. الثَّالث: أنَّ المعاني التي هي أنواع الكلام لقلتها وُضِعَ لها ألفاظٌ غير ألفاظها، ولمَّا وضِعَ لها ذلك، وقدِّمت تلك الألفاظ، عُلِمَ منها تلك المعاني، كما تقتضيه الحكمةُ، وأمَّا المعاني التي هي آحادُ المفردات فكثيرة غير متناهيةٍ، فلَمْ يوضعْ لها ألفاظٌ غير ألفاظها؛ إذ لو وضعت لَزِم التَّسلسل، فإذا لم يُوضَع لها ألفاظ غير ألفاظها فلا يجيءُ فيها ما جاء في الأُولى، ومنها أنْ يكون معرفتين نحو: (زيدٌ القائم)، وإنَّما وجبَ التَّقديم هنا؛ لأنَّ في تأخير الأوَّل وجعله خبرًا مع صلاحيته للمبتدأ مخالفةٌ للأصْلِ الذي هو تقديم المبتدأ على الخبر من غير فائدة.

فإن قيل: تقديم الخبر على المبتدأ له فوائدُ؛ كما ذكر في علم المعاني، فلا يصحُّ قوله من غير فائدة.

قلنا: تلك الفوائدُ إنَّما تستفادُ أنْ لو تعيَّن المقدم لكونه خبرًا، وهنا لا يتعيَّنُ لاحتمال أنْ يحمله السامع على المبتدأ؛ لأنَّه صالحٌ لكونه مبتدأ لتعرفه. قال المصنِّف في شرح المفصّل: «يرد على هذا أنَّ الأخبار هي محطُّ الفوائد، وذلك لا يحصل إلاّ بما يجهله المخاطب، وأمَّا إذا كان معرفة فالإخبار به لا فائدةَ فيه؛ إذ هو حاصل عنده»[١]. وأجاب عنه المصنِّف بما حاصله أنَّ الحكم على أحد الذاتين بأنَّه في الوجود هو الآخر لا يعلم من تعريفهما، وذلك لأنَّ المخاطب قد يكون علم زيدًا من وجهٍ فصارمعرفةً عنده، وعلم رجلا عالمًا معهودًا بينه وبين مخاطبه، ولكن لا يعلم أنَّه زيدٌ، فإذا قال /٩٤/ المتكلم (زيدٌ العالمُ) فقد أفاد.

قيل: قوله: «أو كان الخبرُ فعلاً» له شرط كما في الكافية الكبرى «أن يرفع الضَّمير المستتر»[٢]، فلو رَفَع البارز نحو: (الزيدان قاما، أو الزيدون قاموا) أو المنفصل نحو: (زيد ما قام إلاّ هو)، أو الظَّاهر نحو: (زيد قام أخوه) جاز التَّقديم في الصِّور كلِّها.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٠١).

(٢) شرح الكافية الشافية (١/٣٦٦).

[وجوب تقديم الخبر]

قوله: «وإذا تضمَّن الخبرُ المفردُ ما له صدرُ الكلام...الخ»[١].

ولقائلٍ أنْ يقول: الخبر في: أينَ زيدٌ ؟ جملة ظرفيَّة لا مفرد، فلا يصحُّ التمثيل بـه، اللَّهـم إلاَّ أنْ يراد بالمفرد ما لا تعدّد فيه لفظًا، فيصحُّ التمثيل، لكن يكونُ خروجًا عن الاصطلاح، فإنَّ الخبرَ المفرد في اصطلاحهم هو الخبرُ الذي يكون لعواملِ المبتدأ تسلطٌ على جـزء منـه فقط.

فإنْ قيل: في: أينَ زيدٌ ؟، وكيفَ عمرو؟ أمران؛ كلٌّ واحد منهما يقتضـي التَّقديـم، فَلِـمَ تُرجِّح أحدهُما دونَ الآخر؟.

قلنا: أجاب عنه المصنّف في الأمالي «بأنَّ المبتدأ وإن كـان أصلـه التقديـم إلا أنَّـه علـى سبيل الجواز ما لمْ يكنَ مشتملاً علـى مـا يقتضـي وجـوبَ تقديمـه، وأمَّـا هـذا ومـا أشـبهه فيقتضي التَّقديم وجوبًا، والواجب واجبُ التَّقديم على الجائز»[٢].

فإن قيل: الخبر هو الذي يحتمل الصِّدق والكذب، وهذا لا يحتملها، فكيـف يصحُّ أنْ يكون خبرًا؟.

قلنا: أملى الجوابَ عنه المصنّفُ في الأمالي «بأنَّه مؤول بما ذُكر في مثل: (زيدٌ اضربْـه) أي: المقول فيه: اضربه»[٣]. وأنتَ خبير بأنَّ الأَوْلى وصلها ما لـم يتقدمـه (أمَّـا)؛ لأنَّ (إنَّ) وصلتها إذا تقدمها (أمَّا) جاز تقديمها وتأخيرها. كما قاله ابـن مـالك[٤] نحـو: أمَّـا عنـدي فإنك منطلق، وإما إنك منطلق فكائن.

****

---

(١) الكافية (٧٨)، شرح الرَّضي (١/٢٥٩).

(٢) الأمالي النحويّة (٣/١٠١)، وفيها: «والواجب مقدَّمٌ على غير الواجب».

(٣) الأمالي النحويّة (٣/٥٦).

(٤) شرح التسهيل (١/٣٠١ - ٣٠٢).

[تعدد الخبر]

قوله: «وقد يتعدَّد الخبر مثل: زيدٌ عاقلٌ»[1].

شرح المصنف في شرح المفصل: «أنَّ الخبرالمتعدد على قسمين: قسم لا يستقلُّ المعنى فيه إلا بالمجموعِ، وقسمٌ يستقلُّ بكلٍّ واحد منهما، فالأوَّل مثل: حلوٌ حامضٌ. والثاني مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ۞ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ ۞ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[2].

فإن قيل: كيف يصحُّ الإخبارُ /٩٥/ بأمرين متضادَّين في حالةٍ واحدةٍ عن شيءٍ واحد ؟.

قلنا: أجاب عنه المصنف[3] بأنَّه لم يرد أنَّه حامض من كلِّ وجه أو حلو من كل وجه. وإنَّما أراد أن فيه طرفًا من ذلك، وطرفًا من ذلك وهذا ليس بمتضادٍّ.

فإن قيل: إن كان في كلِّ واحد منهما ضمير ففاسد؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يكونَ كلٌّ خبرًا على حياله. فيلزم أنْ يكونَ جميعه حلوًا وجميعه حامضًا، وهو محالٌ قطعًا، وإن كان في أحدهما فتحكُّم، وإنْ لم يكن ففاسد.

قلنا: فصَّل عنه الجواب المصنِّف في شرح المفصل بما تقديره «أنَّا نختار الأوَّل، ولا يلزم أن يكون كلٌّ خبرًا على حياله»[4]. وإنَّما يلزم أنْ لوكان عود الضمير من كلِّ واحد على انفراده من حيثُ أنَّه خبر مستقلٌّ لكنَّه ليس كذلك. وأمَّا ضمير العائد من حيث أنَّه خبر، فإنما هو الضَّمير الذي تضمَّناه باعتبار أنهما بمعنى مز[5].

****

---

(١) الكافية (٧٨)، شرح الرَّضي (١/٢٥٩).

(٢) البروج (١٤-١٦).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٠٢).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٠٣).

(٥) المزُّ: ما بين الحلو والحامض. القاموس المحيط (مزّ).

[دخول الفاء في خبر المبتدأ]

قوله: «وقد يتضمَّن المبتدأ معنى الشرط...إلخ»[1].

قال المصنِّف في الأمالي: «وهذه الفاء مؤذنةٌ بأنَّ الأوَّل مرتبط بالثَّاني ارتباط الشَّرط بمشروطه في قصد المتكلِّم، بخلاف قولك: الذي يأتيني له درهمٌ، فإنه ليس في اللَّفظ ما يُشعِر بذلك»[2].

فإن قيل: الشَّرط وما يشبه به يكون الأوَّل فيه سببًا للثاني، تقول: (أَسْلِمْ فتدخلَ الجنَّة)، فالإسلام سببُ دخول الجنَّة، والأمر بالعكس في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[3]، فإنَّ الأول: استقرار النِّعمة بالمخاطبين. والثَّاني: كونُها من الله. وليس الأوَّل سببًا للثاني؛ لأنَّه فرع للثاني.

قلنا: فصَّل المصنِّف الجواب في شرح المفصَّل بما تقديره: «أن جواب الشرط لا يكون إلاَّ جملةً ويكون السَّبب في ذلك الجواب الذي هو جملة، إمَّا مضمونُها وإمَّا الخطاب بها، والمراد بمضمونها نفس النِّسبة في الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾[4]، فثبوت الأجر لهم هو مضمون /٩٦/ الجُملة، وهو سبب الإنفاقِ والمراد بها الإخبارُ بها»[5]. نحو: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِّعْمَةٍ﴾[6] الآية، فإنها جِيْءَ بها لإخبار قوم استقرت بهم نِعَمٌ جهِلُوا معطِيَها أو شكّوا فيه، فاستقرارها مشكوكة،

---

(١) الكافية (٧٩)، شرح الرَّضي (١/٢٦٧).

(٢) الأمالي النحويّة (٣/٨١)، وفي الأصل أوردها الشارح: «وفي قصد...»، مما يخل بالسياق.

(٣) النّحل (٥٣).

(٤) البقرة (٢٧٤).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٠٤).

(٦) النحل (٥٣).

أو مجهولة سبب للإخبار بكونها من اللّـه، فيتحقـق إذن أنَّ الشَّـرط والمشـروط فيهـا علـى بابهِ.

فإن قيل: لِمَ انحصر المبتدأ المتضمِّن لمعنى الشَّرط في الصورتين[1].

قلنا: لأنّه لا بدَّ في هذا الاسم من الابتداء به ومعنى الشَّرط، ولا يتصور اجتماعهمـا فـي شيء واحد؛ لأنَّ الابتداء بالاسم والشَّرط بالفعل، فلا بدَّ مـن شـيئين يتـنزَّلانِ منزلـةَ واحـدٍ، وهو الصِّفة والموصوف ، والصِّلةِ مع الموصولِ أيضًا في حكمهما.

فإن قيل: هناك ثالثٌ: وهو المعرَّف الموصـوف بموصـول صلتـه أحـدُ الأمريـنِ، كقولـه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾[2]، الآية.

قلنا: لمَّا كان الموصوف مع الصِّفة كشـيء واحـد كـان هـذا داخـلاً فـي القسـم الأول منهما.

فإن قيل: الضَّابط ينتقض بقولهم: (الذي إنْ يزرْني أزرْه لهُ درهمٌ)؛ لأنّه يصدق عليه مـع امتناع دخول الفاء فيه.

قلنا: «قال تضمن معنى الشرط» وهذا ليس كذلك، بل صلته شرطٌ، صرَّح فيـه بالشَّـرط واكتفي بالأمثلة عن قيدٍ يخرجه.

قيل: الأولى وقد يشبه المبتدأ ما تضمَّن معنى الشَّرط؛ لأنَّ الذي أشبهت (مَـنْ)، و(مَنْ) هي: المتضمِّنة معنى الشَّرط، فلمَّا أشبهها في الشِّياعِ حُمِلتْ عليها.

****

(١) الصورة الأولى: الاسم الموصول بفعل أو ظرف، مثل: (الذي يأتيني، أو: فـي الـدار فلـه درهـم). والصورة الثانية: النكرة الموصوفة بالفعل أو الظرف، كقولك: (كلُّ رجلٍ يأتيني أو فـي الـدار فلـه درهم).

(٢) الجمعة (٨).

[حذف الخبر]

قوله: «والخبرُ جوازًا»(١).

قيل: فيه أمران، الأول: قال ابن مالك في شرح التّسهيل: «الحذف بعدَ إذا قليلٌ. ولذلك لمْ يرد في القران مبتدأ بعد إذا إلاّ وخبرُه ثابتٌ»(٢). الثّاني: قال ابن قاسم «هـذا إنّمـا يَصـحُّ على مذهب من رأى أنَّ إذا الفجائية حرف، ومن جعلها ظرفَ مكانٍ لم يقدِّر محذوفًا، بـل هي الخبرُ عندَه»، وكذا قال نجم الأئمة الرَّضي وزاد: «أنَّ من جعلهـا ظـرفَ زمـانٍ، /٩٨/ ومنهم ابن الحاجب(٣)، فهي الخبر على تقدير مضاف، فليس الخبر محذوفًا»(٤).

قوله: «ووجوبًا فيما التزم في موضعه غيره»(٥).

أملى المصنِّف في الأمالي «أنّه إذا قامت قرينةٌ تدلُّ على خصوصيَّـة الخبر، وكـان معهـا لفظٌ في موضع الخبر يلـتزم ذكـرُه لمُوجِـبٍ أوجبَـه، وجـبَ حـذف الخبر»(٦). وإذا كـان كذلك وكان فيه توفية باللفظِ والمعنى جميعًا، فالتزم الحذف لذلك.

فإن قيل: قوله: «فيما التزم... إلخ»، يستلزم التزام ذكر القائم في قولهـم: (ضربـي زيـدًا قائمًا)، والحال فضلةٌ.

قلنا: أجاب عنه الإمام الحديثي(٧) بإنّه إنما يكون لازم الذّكر بعد حـذف الخبر، فليـس لزومُ ذكره باعتبارِ كونه حالاً، بل عوضًا.

---

(١) الكافية (٨٠)، شرح الرَّضي (١/٢٧٢).

(٢) شرح التسهيل (١/٢٧٥).

(٣) متن الكافية (٨٠).

(٤) شرح الرَّضي على الكافية (١/٢٧٣- ٢٧٤).

(٥) الكافية (٨٠)، شرح الرَّضي (١/٢٧٢).

(٦) الأمالي النحويّة (٨١/٤)، وذلك كقولك: (لولا زيد لحدثتك)، و(كلّ رجل وضيعتُه).

(٧) لم أستطع الرجوع إلى هذا النقل، وذلك بسبب سقوط الورقة التي بها بـاب حـذف الخبر مـن شرح الحديثي.

قيل: يجب تقييده (بلولا) الامتناعية لا التحضيضيَّة؛ فإنَّها لا يليها المبتدأ، وأنت خبير بأنَّ مثلَ: (لوْلا) (لومَا) نصَّ عليه ابن النَّحاس[(١)].

قوله: «ومثل ضربِي زيدًا قائمًا»[(٢)].

قيل: فيه أمورٌ، الأول: شرط هذه المسألةِ أنْ يكونَ المبتدأ مصدرًا أو مضافًا إلى مصدرٍ إضافةَ بعضٍ لكلٍّ، أو كلٍّ للجميع، ولا يشترط أنْ يكون المضاف أفعل التفضيل، وإنْ اقتُصِر في المثال الثَّاني عليه، وهل يجري ذلك في المصدر المؤول ؟ مذاهب الجمهور لا، والثالث الصَّحيح، وهو التفصيل، وهو الجواز إن أضيف إليه، كـ(أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا). والمنع إنْ لم يضف إليه نحو: (إنْ ضَرَبَت زيدًا قائمًا). الثَّاني: شرط هذه الحال أنْ تكون مفردةً، فلا يجوز الجملة مطلقًا، هذا مذهبُ سيبويه[(٣)] واختار ابن مالك في التسهيل[(٤)] الجوازَ، وفصَّل الآخرون فأجازوها مع الواو لا دونها. الثَّالث. لمْ يبيِّنْ كيفية تقديره، والذي عليه الجَمهور تقدير (إذ كان قائمًا) إنْ أردتْ الماضي و(إذا كان قائمًا) إنْ أردتَ المستقبل، فحذَفَ كان التامَّة وفاعلَها ثمَّ الظَّرف، واختار في التَّسهيل مذهب الأخفش[(٥)] تقديره (ضربُه قائمًا) لما فيه من قِلَّة الحذف /٩٨/وضُعِّف بأنَّه لم يقدر زيادة على ما أفاده المبتدأ. وقال نجم الأئمة الرَّضي: «في تقدير الجمهور تكلُّفات كثيرة من حذف (إذ أو إذا) مع الجملة المضافِ إليها، ولم يثْبُتْ في غيرِ هذا المكان. ومن العدولِ عن ظاهرِ معنى كان النَّاقصة إلى معنى التَّامة، وذلك؛ لأنَّ معنى قولهم: (حاصلٌ إذا كان

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد، أبو عبد الله. بهاء الدِّين ابن النَّحاس الحلبي المصري، ولد سنة ٦٢٧هـ، له خبرة بالمنطق، ومشهور بالدِّين والصَّدق. توفي سنه ٦٩٨هـ بالقاهرة. وله: إملاء على كتاب المقرَّب لابن عصفور، التعليقة في شرح ديوان امرئ القيس. من مشائخه: ابن يعيش وابن اللَّتيِّ. وتتلمذ له أبو حيَّان الأندلسي. انظر: بغية الوعاة (١٣/١)، شذرات الذهب (٣٢٩/٦)، الأعلام (٢٩٧/٥).

(٢) الكافية (٨٠)، شرح الرَّضي (٢٧٢/١).

(٣) الكتاب (٤٠٢/١).

(٤) شرح التسهيل (٣٢٤/١).

(٥) شرح التسهيل (٣٢٥/١).

قائمًا) ظاهرٌ في معنى النَّاقصة، ومن قيام الحال مقام الظرف، ولا نظير له، والذي أوقعهم في هذا التزامُهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها، فلا دليل عليه، ولا ضرورةَ تُلجئهم إليه، والحق أنَّه يجوز اختلاف العاملين، فنقول: تقديره (ضربي زيدًا حاصلٌ أو كائنٌ قائمًا)، والعامل في الحال حاصل، وفي صاحبها ضربي، وحذف العامل لكونه عامًّا شاملاً لجميع الأفعال، كما حذفناه في الظَّرف والمجرور؛ لمشابهة الحال للظرف، والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظَّرف مقام العامل»[1].

قوله: «مثل: كلُّ رجلٍ وضيعَتُه»[2].

أي: (كلُّ): مبتدأ عُطِفَ عليه بالواو التي بمعنى (مع)، وكان القصد [من] الإخبار المقارنة، فإنَّه يُحْذَفُ الخبرُ؛ لحصول الدلالةِ على خصوصيَّة الخبر بما في الواو من المعيَّة ووقوع المعطوفِ في موضع الخبر.

فإن قيل: ذكروا أنَّ المبتدأ وما هو تتمةٌ له لا يَقَعُ موقعَ الخبر، فكيف يسُدُّ و(ضَيْعتُه) مسدّ الخبر؟.

قلنا: سدَّه من حيث أنَّه بمعنى مع وما جُرَّ به، فكما استغنى نحو: (كلُّ رجلٍ مع ضيعته) عن ذكر غيرهِ فكذا يُسْتَغنى بما هو في معناه عن غيره، كما استغنى (سَقْيًا) عن فعله؛ لأنَّه صار بمعناه. قال نجم الأئمة الرضي: «فيه إشكال؛ إذ ليس فيه ما يسدّ مسدّ الخبر، فكيفَ يُحْذَف وجوبًا»؟. قال: «والظاهر أنَّ حذف الخبر في مثله غالبٌ لا واجبٌ»[3].

****

(١) شرح الرَّضي على الكافية (١/٢٨٠).

(٢) الكافية (٨٠)، شرح الرَّضي (١/٢٧٢).

(٣) شرح الرَّضي على الكافية (١/٢٨٢ - ٢٨٣).

[خبر إنّ وأخواتها]

قوله: «خبر إنّ وأخوتها هو المسندُ....إلخ»[1].

قال نجمُ الأئمةِ الرَّضي: «دخلَ فيه غيرُ المحدودِ، فإنَّ نحو (حَسَنًا) في قولك: إنَّ رجلاً حسنًا غلامُه [مسندٌ إلى غلامِهِ]، بعد دخول (إنَّ)، وليس بخبرِها /٩٩/ وكَذَا يَرِد على خبر (لا التبرئةِ) نحو: لا رجلَ حسنًا غلامُه في الدَّار»[2]، فلو زاد في الموضعين: الذي كان في الأصلِ خبرَ المبتدأ؛ لسلمَ.

فإن قيل: الضَّمير في (وأخواتِها)[3] إمَّا أن يكونَ راجعًا إلى الجميع فيبطل الحدُّ؛ لأنَّ خبر (باب إنَّ) ليس مسندًا بعد دخول كُلِّها، بل بعد دخول واحدةٍ منها، وإمَّا أنْ يكون راجعًا إلى واحدة منها، فحينئذٍ إمَّا أنْ تكون معيَّنةً فيلزم أنْ تكونَ غير ما دخل عليه ذلك المعين خارجًا عنه، أو غير معينةٍ، فيلزم أنْ يكونَ ما دخله واحدٌ معينٌ خارجًا عنه.

قلنا: أرادَ واحدة من غير تقييدها فيكون المرادُ مطلقًا، وهذا السُّؤال والجواب يجيْء في قوله: «خبرُ كانَ وأخواتها»، وفي قوله: «اسم إنَّ واخواتها»، وأمثالهما، فلا يفيدهما.

فإن قيل: كيفَ قال «خبرُ إنَّ» مع أنَّ الحرف لا يُخبَرُ عنه.

قلنا: المراد خبرَ اسم إنَّ، وهذان يجيئان أيضًا في جميع ما ذكر من نحو: (خبر ما، ولا) وكلُّ ما دخل على المبتدأ والخبر، فعليك باستعماله.

فإن قيل: كان عليه أنْ يذكر اسم كان لذكرِه خبرَها في المنصوباتِ، ولأنَّه ملحقٌ بالفاعل أيضًا.

قلنا: إنَّه داخل في الفاعل لصدق حدِّه عليه، ولا يجاب بأنَّه لمَّا ذكر اسمَ كان وخبرَه في (باب الفعل) استغنى عن ذكره ههنا؛ لِئلاَّ يلزم التكرارُ، لأنَّه مردودٌ بذكره خبره في

---

(١) الكافية (٨١)، شرح الرَّضي (٢٨٨/١).

(٢) شرح الرَّضي على الكافية (٢٨٨/١)، وما بين المعقوفين من شرح الرضي.

(٣) في الأصل: (دخولها)، وذلك سهو من الناسخ، والصواب ما أثبت بحسب ما يقتضيه السياق.

المنصوباتِ، والمراد الُدخول للعمل، فلا يرد عليه (إله) في: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [(١)].

قوله: «وأمرُه كأمرِ خبرِ المبتدأ»[(٢)].

فإن قيل: يلزم منه أنْ يجيزوا (إنَّ زيدًا اضرِبه)؛ لأنَّهِ يجوز (زيدٌ اضربه).

قلنا: فصَّل المصنِّف جوابه في شرح المفصَّل بوجهين: «الأوَّل: أنَّه لم يذكر ذلـك، وإذا لم يذكر فإنَّما حُكِمَ باشتراكهما فيما هو مذكورٌ، فيكون مرادُه في جميعِ ما ذكرتُـه، لا أنَّ جميع ما يكون خبرًا للمبتدأ يَصِحُّ أنْ يكون خبرًا لإنَّ. والثَّاني: وهو أقوى لشموله الجـوابَ عن هذه الصورةِ وغيرها أنَّه لم يرد بقوله /١٠٠/ المذكورِ إلاَّ أن خـبرَ (إنَّ) مشـاركٌ لخبرِ المبتدأ في الأحكامِ بعد أنْ ثبتَ كونُـه خـبرًا بوجـود الشـرائط وانتفـاء الموانـعِ. لا أنَّ كـلَّ موضعٍ صحَّ أنْ يكونَ خبرًا لـ(إنَّ)، ولذلك لا يلزمـه: (إنَّ أيـن زيـدًا ولا إنَّ مـن أبـوك) وإنْ جاز (مَنْ أبوك ؟ وأينَ زيدٌ) مبتدأ وخبرًا بالاتِّفاق»[(٣)]. وأنت خبير بأنَّ العبـارة توهِـمُ جـوازَ تقديمِ الخبر الظَّرف على الأحرُفِ. وليس كذلك.

****

(١) الأنعام (٥٢)، النّحل (٥١). أراد بهذا الشاهد أن يبيّن أن المقصود من إيراد خبر إن هـو العمـل، وإنّ هنا لا تعمل؛ لأنها كُفّت عن العمل.

(٢) الكافية (٨١)، شرح الرَّضي (١/٢٨٧).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/٢١١).

[خبرُ لا النافية للجنس]

قوله: «خبرُ لا التي لنفي الجِنْسِ»[1].

(فالمسند)[2] بمنزلةِ الجنْس؛ لأنَّه شاملٌ له ولغيره، وخرَّج بباقي التَّعريفِ غيرَه، وقولُه: «بعدَ دخولِها»، أيْ: بعدَ دخول لا التي لنفي الجنس؛ لئلاَ يرِد (لا غلامَ خيرًا منك). فإنَّه مسندٌ بعدَ دخولِ لا التي لنفي الجنس، وهما أمران متميزان، فلا بدَّ أنْ يحترز في التَّعريف.

قيل: الأوْلى أنْ يقال: لا المحمولةُ على إنَّ؛ لأنَّ لا المشبَّهه بليس قد يُنْفى بها الجنسُ، ويفرَّقُ بين إرادةِ الجنس وغيرِه بالقرائن.

****

(١) الكافية (٨٢)، شرح الرَّضي (١/٢٩٠).

(٢) يقصد بالمسند قول ابن الحاجب في الحد: هو المسند بعد دخولها.

[اسمُ مَا ولا المشبَّهتينِ بليس]

قوله: «اسمُ ما ولا المشبَّهتين بليس... إلخ»[1].

فإن قيل: الحدُّ المذكورُ غيرُ جامع؛ لأنَّه غيرُ صادقٍ على زيدٍ مثلاً، في قولنا: (ما زيدٌ قائمًا)، فإنَّه ليس مسندًا إليه بعد دخولهما.

قلنا: يريدُ بعدَ دخولِ هذه في مسألتها، وهذه في مسألتِها؛ لأنَّ انفراد كلِّ واحدةٍ بمسألتها معلومٌ لكلِّ أحدٍ فيكون من القيودِ الظاهرةِ التي لا حاجةَ إلى إيرادِها في الحدودِ، ولا يُريدُ أنَّهما يجتمعان في مسألةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ اجتماعَهما فيها محالٌ.

فإنْ قيل: الحدُّ المذكورُ غيرُ مانعٍ، لأنَّه يصدق على قولنا:(ما قامَ زيدٌ ولا غلامُ رجلٍ ظريفٍ)، وهو ظاهرٌ.

قلنا: فيه خفاءٌ؛ لأنَّ الكلامَ في ما ولا هذين كالكلامِ على لا التي لنفي الجنس في أنَّ المراد بقوله: بعد دخول ما ولا المشبهتين بليس، ولو كان المعتبرُ صورة /١٠٢/ (ما) و(لا) ورد قطعًا، ودخل في الحدِّ ما ليس من المحدودِ، فلا يكون مانعًا.

قوله: «ولا رجلٌ أفضلَ مِنْكَ»[2].

قيل: هو مثال الكتابِ[3]، وقد قال ابن ولَّاد[4]: «الذي ثبت في نسخة الكتاب بخطٌ

---

(١) الكافية (٨٣)، شرح الرَّضي (١/٢٩٢).

(٢) الكافية (٨٣)، شرح الرَّضي (١/٢٩٣).

(٣) الكتاب (٢/٢٩٩-٣٠٠)، يقول: «(لا أحد أفضلُ منك) إذا جعلته خبرًا، وكذلك: (لا أحد خير منك)، ... وإن شئت قُلتَ: (لا أحدٌ أفضلَ منكَ)، في قول من جعلها كَلَيْسَ ويجريها مجراها ناصبةً في المواضع، وفيما يجوز أنْ يحمل عليها، ولم تجعل لا التي كليس مع ما بعدها كاسم واحد؛ لئلا يكون الرافع كالنّاصب، وليس أيضًا كلُّ شيءٍ يخالف بلفظه يجري مجرى ما كان في معناه».

(٤) هو أحمد بن محمد بن ولّاد التميمي، أبو العبَّاس، نحوي مصري، أصله من البصرة. توفي سنة (٣٣٢هـ). تتلمذ على يد أبي العبَّاس المُبَرِّد. من مصنفاته: المقصور والممدود، انتصار سيبويه على المُبَرِّد. انظر ترجمته في: إنباه الرُّواة (١/٩٩)، بغية الوعاة (١/٣٨٦).

الأخفش: أفضلُ منك، برفعِ أفضل، ولذا قال الزجَّاج أنَّها ترفعُ الاسمَ ولا تنصبُ الخبرَ»[1]، ونسبه إلى سيبويه.

٣ اعلم أنَّ المراد بالمسندِ والمسندِ إليه في هذه الحدود ما يكونُ مسندًا ومسندًا إليه بالأَصالةِ لا بالتبعيَّة، بقرينة ذِكْر التوابعِ فيما بعد، فلا ينتقضُ بالتوابعِ.

****

(١) ارتشاف الضّرب (٢/١١٠)، مغني اللبيب: (٣١٥).

[المنصوبات]

قوله: «المنْصُوبات: هو ما اشتمل على علم المفعوليَّةِ»[1].

٣ وقد سبقَ الكلامُ على أمثال ذلك في المرفوعات، والمراد بعَلَم المفعوليَّة علامةُ كونهِ مفعولاً حقيقةً أو حكمًا. وهي أربع: الفتْحَةُ، والكسرةُ، والألفُ، والياء.

****

(١) الكافية (٨٤)، شرح الرَّضي (١/٢٩٤).

[المفعولُ المطلَق]

قوله: «وهو اسم ما فَعَلَه فاعلُ فِعْلٍ مذكورٍ بمعنَاه»[(١)].

المراد: بفعْل فاعل إيَّاه قيامُه به، بحيثُ يصحُّ إسنادُه إليه، لا أنْ يكـونَ مؤثِّـرًا فيـه ، فـلا يرِدُ على الحدِّ: (ماتَ موتًا، وجَسُم جَسامةً، وشَرُف شرَفًا)، و(مذكور) صفـة لفعـل، وهـو أعمُّ من أنْ يكونَ مذكورًا حقيقةً أو حكمًا، كما إذا كان مقدَّرًا نحو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[(٢)]، أو اسما فيه معنَى الفعل نحو (ضاربٌ ضربًا) وخرَّج به المصادرَ التي لم يُذْكرْ فعلُها[(٣)].

فإنْ قيل: الفعل الثَّاني ليس بمجموعه فعلاً لفاعلِ الفعلِ المذكـور؛ لأنَّ الزَّمـان لا مدخـلَ للفـاعل فيه، فيخرجُ بقوله: «ما فَعلَهَ»، وأمَّا مدلولُه –وهو الضَّرب– فهو منه، فلا يحسنُ إخراجُه.

قلنا: ذلك للعناية على المبتدئ، فإنَّه يتعسَّر عليه ملاحظةُ أنَّ الزمانَ ليس من فعلِ الفاعلِ.

قيل: وإنَّما قال ههنا اسمٌ ولم يُذكَر في غيرِه من الحدودِ؛ لئـلاَّ يـرد عليـه (ضربـت) بـل كلُّ فعل. حدَّث الإمام الحديثي «بأنَّ الصوابَ أنْ يقال: لئـلاً يـرد عليـه ضربـتُ الثـاني فـي قولك: ضربتُ ضربتُ»[(٤)]، واعترض عليه: «بأنَّ كلامَه إذا كان في قسم الاسم يُعلَمُ ذلـك منه ضرورةً، كما في سائرِ الحدود مع أنَّ في الجمع بين لفظي /١٠٢/ (مـا واسـم) خلـلاً؛ لأنَّه لو لمْ يُجمعْ بينهما يسهل الجواب عن شبهةٍ تـوردُ هنـا، بيـان ذلـك أنَّـه لـو لـم يجمـع بينهما، وقيل: هو اسمٌ فَعلَه فاعلُ فعلٍ، أو قيل: هو ما فَعَلَهُ فاعلُ فِعْلٍ..إلخ، يرد أنَّه لا يجوز أنْ يرجعَ ضَميرٌ بمعناه إلى (اسم) ولا إلى (ما)؛ لأنَّ المراد بهما الفعلُ الحقيقيُّ، ومعلومٌ أنَّ الصناعيَّ[(٥)] ليس بمعناه.

---

(١) الكافية (٨٤)، شرح الرَّضي (١/٢٩٥).

(٢) محمد (٤)، فضربَ: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: فاضربوا ضربَ الرِّقاب.

(٣) مثل: (أعجبني القيامُ)؛ «فإنه اسم ما فعله فـاعل فعـلٍ، لكنـه ليـس فـاعلا لفعـل مذكـور». شرح المقدمة (٢/٣٨٨).

(٤) شرح الكافية للحديثي (٦٢/ب).

(٥) «الفعل إما حقيقي، وهو المصدر كضربٍ، وإما صناعي، وهو بمعنى المفعـول كضـرب». شرح الكافية للحديثي: (٦١/ب-٦٢/أ).

ويجاب: بأنَّ المراد منه[1] أنَّ مدلولَ حروفه بمعناه، وإذا جُمِع لا يمكنُ الجوابُ عنه بذلك لِماَ مرَّ.

فإن قيل: يُشْكِلُ منع الحدِّ بقولهم: (ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ). فإنَّه اسم لِماَ فعَله فاعلُ فعلٍ مذكور بمعناه، فيجب فيه النَّصبُ، فينبغي أنْ يخرجَ بقيدٍ، وهو غير مُقَامٍ مَقَام الفاعل.

قلنا: لا إشكالَ فيه؛ لأنَّه من أفراد المحدودِ، ولا شكَّ أنَّ المرادَ من التَّحديد هنا ليَنتصب، لكن إنْ عُرِف أنَّ منه قِسمًا يجبُ رفعُه، فإذا حصل الإعلامُ بذلك ثم حُدَّ باعتبار ما هو مفعولٌ مطلق؛ دخل المرفوعُ في الحدِّ، وإنْ كان الغرضُ منه تعريف نصبه؛ لأنَّ ما تقدَّم يفيدُ تخصيصَه، أيْ: إخراجه عن الحكم، وهو النَّصب، لأنَّه حكمٌ خاصٌّ، وليس بعامٍّ، فتأمَّلْ.

قيل: يردُ عليه نحو (ضَربتُ ضرْبَ الأمير، وقمتُ قيامَ زيدٍ) فإنه مفعول مطلق بالاتِّفاق، ولم يفْعَلْه فاعلُ الفعلِ المذكور، بل غيرُه. وأجيبُ: بأنَّ نحوَ ذلك خَلَفٌ عن المصدرِ المحذوفِ، تقديرُه: ضربًا مثل ضرْب الأميرِ، وقيامًا مثل قيام زيدٍ.

قيل: أورد عليه ما لا فعل له ألبتَّةَ (كوَيْحه، ووَيْه، ووَيْل)، وقوله: «بمعناه» صفة لفعل، واحترز به عن قولك: (كرهتُ قيامي)، فإنَّه اسمُ ما فعلَه فاعلُ الفعلِ المذكور، وهو المتكلِّم، لكنَّه ليس بمعناه.

فإنْ قيل: كيف يُتَصوَّر أنْ يكونَ الفعل بمعناه، فإنَّ المفعول المطلق جزء لمعنى الفعل.

قلنا: «المراد أنَّه مشتملٌ عليه اشتمالَ الكلِّ على الجزءِ، فيخرجُ (تأديبًا) في قولك: (ضربتُه تأديبًا)، فإنَّه وإنْ كان مما فعَلَه فاعل فعْلٍ /١٠٣/ مذكور، لكنَّه ليس مما يشتملُ عليه معنى الفعل، وكذا نحو: (كرهتُ كراهتِي)، فإنَّ لها اعتبارين، أحدهما: كونُها بحيثُ قامت بفاعلِ الفعلِ المذكور، واشتقَّ منها فعلٌ أسند إليه، ولا شكَّ أنَّ معنى الفعل مشتمِلٌ عليها حينئذٍ. وثانيهما: كونُها بحيث وقع فعلُ الكراهيةِ عليَها، فهي مفعولٌ به بهذا الاعتبار، فأُعتُبِر الاعتبار، لئلاَّ يكونَ بلا اعتبار»[2].

قيل: يخرج عنه نحو: (ضربًا) في (ما ضربتُ ضربًا)؛ لأنَّه لم يفْعَلْه فاعلُ الفعلِ

---

(١) أي المصدر؛ إذ مدلول حروفه بمعنى الفعل.

(٢) هذا النقل من الفوائد الضيائية: (١/٣١٠) مع بعض التصرُّف.

المذكور، إلاَّ أنْ يقالَ: النفي فرعُ الإثبات، فجرى مجراه.

فإن قيل: إنَّه غير منعكسٍ؛ لأنَّ ضربًا في قولنا: (اضربْ ضربًا) مفعولٌ مطلق مع أنَّه ليس اسم ما فعَله، بل اسم ما يَفْعَلُهُ.

قلنا: المرادُ من قولِه: (ما فعلَه) ما جُعل فعلاً لفاعلِ الفعلِ المذكور.

فإنْ قيل: قوله لا يثنى يغني عن قوله: ولا يجُمعُ؛ لأنَّ الجمع فرعُ التثنيةِ، وإذا لمْ يثنَّ فلا يجمع.

قلنا: لا نسلِّمُ؛ لأنَّ أجمع مثلاً يجمع مثل (أجمعون)، ولا يثنَّى اكتفاء عنه (بكلا).

فإنْ قيل: (خيرَ مقدَمٍ)[1] ليس بمصدر فكيف مُثِّل به.

قلنا: (خير) أفعل التفضيل وما شابه إذا أضيف إلى المصدر اكتسى حكمه.

قوله: «ووجوبًا سَمَاعًا...»[2].

قِيلَ: فيه أمران: الأوَّل: ما ذكره من أن هذا النوع سماعيٌّ مذهب سيبويه[3]، وذهب الأخفشُ والفرَّاء[4] إلى أنَّه مقيسٌ بشرط إفرادِه وتنكيره، فقال: (ضربًا له وقتلاً). واختار بعضُهم[5] التفصيلَ، وهوالقياس فيما له فعلٌ من لفظِهِ، والمنعُ فيما لا فعلَ له. الثَّاني: قال نجمُ الأئمةِ الرَّضي: «الذي أرى أنَّ هذه المصادرَ وأمثالَها إنْ لم يأتِ بعدَها ما يبينها ويعينُ ما تعلَّقت به من فاعل أو مفعول، إمَّا بحرف جرٍّ أو بإضافة المصدر إليه، فليستْ مما يجب حذفُ فعلِهِ، بل يجوزُ نحو سَقَاك الله سَقيًا وحمدت حمدًا، وشكرتُه شكرًا. وأمَّا ما بُيِّنَ

---

(١) يقال لمن قدم: «قدمت قدومًا خير مقدم، فخير: اسم تفضيل، ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه». الفوائد الضيائية: (٣١١/١).

(٢) الكافية (٨٤)، شرح الرَّضي (٣٠٥/١).

(٣) الكتاب (٣١١/١).

(٤) يرى سيبويه أن يُقتصر على ما سمع من هذه الألفاظ في الدُّعاء للإنسان أوعَليه: كسَقْيًا ورَعْيًا وجَدْعًا، وعقرًا، وبُعدًا، وسحْقًا، وتُعسًا، ونكسًا، وبؤسًا، وخيبةً، وتبًّا. والأخفش والفراء والمُبرِّد يرون أنْ يقاسَ عليها. انظر: ارتشاف الضرب (٢٠٧/٢)، وهمع الهوامع (١٠٦/٣).

(٥) منهم أبو حيان، انظر: همع الهوامع (١٠٦/٣).

فاعله بالإضافة نحو: كتابُ [الله]، وسنّةُ اللّه، وحنانيكَ، ودواليك أو [بيِّـن فاعله] بحرفِ جرٍّ كـ(بؤسًا لـك وسُحقًا لـك) أو [بيِّـن] مفعولـه بالإضافة كـ(ضربُ الرِّقاب /١٠٤/، وسبحانَ الله، ولبَّيك، وسعدَيك) أو [بيِّن مفعوله] بحرف جرٍّ كـ(جَدْعًا لـك، وعقـرًا لـك، وشكرًا لك). فيجبُ فيه حذفُ الفعل قياسًا، والمراد بالقياسِ أنْ يكونَ هناكَ ضابطٌ كلِّي لحذفِ الفعل؛ حيثُ حصلَ ذلك الضَّابط، والضَّابطُ هنا ما ذكرنا من ذكرِ [الفـاعلِ][1] أو المفعولِ بعد المصدرمضافًا إليه أو بحرفِ جرٍ، لا لبيان النَّوع، احترازٌ عن نحو ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾[2] ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾[3]»[4].

قوله: «وقياسًا في مواضع»[5].

وإنّما كانت هذهِ المواضِعُ قياسًا؛ لأنّه قد عُلِم فيها ضابطٌ كُلِّيٌ بالاستقراء أنَّهم يحذفون الفعلَ معه لزومًا.

فإنْ قيل: القياسُ في اللُّغةِ باطلٌ، على ما تقرر في أصول الفقه، فالقول به هنا منافٍ له هناك.

قلنا: إنَّ القياسَ الذي تقرر بطلانُه ليس بهذا المعنى، بل بمعنى آخر، فلا منافاة.

قوله: «أو وقعَ مكررًا»[6].

قيل: كان يغنيه عن هذا التَّطويل ما وقع خبرًا لاسم عينٍ مكرَرًا أو محصورًا.

فإنْ قيل: لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ النَّاصب (سائرًا) أي: (ما أنت إلاّ سائرًا سيرًا)، فلا يكونُ مما نحن فيه؟.

---

(١) في الأصل: (الفعل)، والصواب ما أثبتُّ، والتصحيح من شرح الرضي.

(٢) إبراهيم (٤٦)، وقد جاءت في الأصل: (ومكروا مكرهم).

(٣) الإسراء (١٩).

(٤) شرح الرَّضي على الكافية (١/٣٠٥-٣٠٦)، وما بين المعقوفين من شرح الرضي.

(٥) الكافية (٨٤)، شرح الرَّضي (١/٣١٥).

(٦) الكافية (٨٥)، شرح الرَّضي (١/٣١٥).

قلنا: لأنَّ سيرًا منصوبٌ على الأَصَالة، هو الفعل، فوجب تقديره، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ أصلَ الخبر أنْ يكونَ مفردًا، فيتعارضان.

فإنْ قيل: فِلِمَ لمْ يجعل (سيرًا) في: (زيدٌ سيرًا سيرًا) قرينةً للفعل المحذوف وقائمًا مقامَه ليجبَ الحذفُ فيه أيضًا، كما جُعل قائمًا في (ضربي زيدًا قائمًا) ؟.

قلنا: لأنَّ وجوب المحذوف، حيثُ يكون ذكره كالمنافي، وهذا إنَّما يكون إذا كان السَّادُّ مسدَّه أجنبيًّا، والمصدر مع الفعل شقيقان، فجعل سدّه مسدّه كَلاَ سدِّه.

فإن قيل: كيف جعلوه قرينة وسادًّا مسدَّه في قولنا: (زيد سيرًا سيرًا).

قلنا: لتعاضدِه حينئذٍ بالتكرار.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يُحْذَف في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾(١) مع صدق الضَّابط عليه ؟.

قلنا: المراد تكريرُ ما في موضع الخبر، ولا يكون خبرًا عنه بقرينةِ ما مضى من قوله: بعد نفيٍ داخلٍ على اسم...إلخ.

قوله /١٠٥/ «ومنها ما وقع تفصيلاً» (٢)

قال ابن مالك: «كان يغنيه عن هذا التَّطويل لعاقبةِ جملةٍ»(٣).

فإن قيل: زيد إمَّا يسافر سفرًا قريبًا، وإمَّا يسافر سفرًا بعيدًا، فيه قرينةٌ على الفعلِ، وهو المبتدأ؛ لأنَّه لا بدَّ له من الخبرِ، والخبرُ الصَّالح ههنا فعلٌ، وكلمةُ (إمَّا) تقومُ مقامَه، وكان ينبغي أنْ يجب حذف الفعل مع أنَّه أخرجَه بقوله: «تفصيلاً لأثرِ مضمونِ جملةٍ».

قلنا: ليس الخبرُ فيما مَثَّل به هو الفعل، بل الجملة التفصيليَّة هي الخبرُ، فتكونُ دلالة زيدٍ على الفعل ضمنيَّةً، فلمْ يَعْتَبرْ دلالتَه، فلَمْ يكنْ قرينةً، إنَّما يجب الحذف ههنا لسدِّ الجملة السَّابقة مسدَّ المحذوف.

---

(١) الفجر (٢١).

(٢) الكافية (٨٥)، شرح الرضي (١/٣١٨).

(٣) شرح الكافية لابن جماعة (١١٠)، ونصه: «يكفيه ما وقع تبينًا لعاقبة جملةٍ طلبية أو خبرية».

فإنْ قيل: القائمُ مقامَ شيءٍ لا بدَّ وأنْ يناسبَه بوجهٍ مَّا، فأيُّ مناسبةٍ هنـا؟، بـل لا مناسبةَ بين الجملةِ السابقة وعامل المفعولِ المطلق.

قلنا: نفي المناسبةِ لا يناسبُ ههنا، فإنَّها حاصلة من جهة أنَّه تفصيلُ أثرِ مضمونها.

قوله: «منها ما وقَعَ مضمونَ جملةٍ...إلخ»[1].

فإن قيل: كِلاَ القسمين لا يَصدُقُ علـى المصـدر، فيهمـا أنَّـه وقـع مضمـونَ جملـةٍ؛ لأنَّ مضمون الجملة إسنادُ إحدى الكلمتين إلى الأخرى، فـالمصدر لا يـدلُّ عليـه قطعًـا، فـلا يصدق الضَّابط على المضبوطِ.

قلنا: مرادهُ من وقوعه مضمونَها وقوعُه تأكيدًا لـه، ويـدلُّ عليـه قولـه: «ويسـمى تـأكيدًا لغيره[2]، وتوكيدًا لنفسه»[3]، فتقدير الضَّابط ما وقع تأكيدًا لمضمونِ جملة... إلخ.

فإن قيل: الشيء لا يؤكدُ نفسَه، لأنَّ المؤكَّد غير المؤكِّد، ونفسُ الشيء لا يكونُ غيرَه.

قلنا: لا نسلِّم بدليل (جاء زيدٌ زيدٌ) ولو سلِّم فالمرادُ بالنَّفس ما علمتَ من أنَّـه تَستلزمه الجملةُ، فلا مُشَاحةَ في الاصطلاح والوضع بعد ظهور المعنى.

فإن قيل: فهلاَّ جعَلا القسمين واحدًا.

قلنا: فرَّق بينهما لاختصاصِ كلٍّ منهما باسْمٍ، وهو ظاهرٌ، وخاصَّة وهي احتمالُ الغيرِ وعدمه.

قوله: «ومنها ماوقعَ مثنى»[4].

فإن قيل: ينتقض/١٠٦/ بقولنا (ضربتهُ ضربتينِ) لصدقِ الضَّابط مع عدم الحـذفِ وعـدمِ وجوبه.

---

(١) الكافية (٨٥)، شرح الرَّضي (١/٣٢٣)، أي: من مواضع حذف الفعل وجوبًا قياسًا...

(٢) وذلك عند قوله: «ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره، مثل: (وله علـي ألفُ درهـمٍ اعترافًا)، ويسمّى توكيدًا لنفسه.

(٣) يقول ابن الحاجب: ومنها ما وقـع مضمـون جملـة لهـا محتمـل غيره، مثـل: (زيـدٌ قـائمٌ حقًّـا)، ويسمى توكيدًا لغيره.

(٤) الكافية (٨٦)، شرح الرَّضي (١/٣٢٩).

قلنا: المراد من تثنيةِ المصدرِ تكريرُه لأجلِ المبالغةِ في المعنى.

فإنْ قيل: فأيُّ فرقٍ بين التثنيةِ حقيقةً وبين التثنيةِ المرادِ بها التّكرير ليجبَ في الثاني دونَ الأوَّل.

قلنا: هو أنْ في الثاني ما يقومُ مقامَ الفعل معنًى دونَ الأوَّل.

فإن قيل: قولك: (له عليَّ ألفُ درهمٍ) يَحتمِلُ التّصديق والتّكذيبَ، وهوغيرَ الاعترافِ.

قلنا: أملى المصنّف جوابَه في الأمالي: «أنَّ التوكيدَ لغيره أنْ يتقدمَ جملةً يكونُ معناها باعتبارِ المصدر المذكورِ بعدها متعددًا، والتّوكيد لنفسهِ أنْ يتقدمَ جملةً يكونُ معناها باعتبارِ المصدرِ المذكور بعدها متّحدًا»[1].

قد يقال: إنَّ ما يفهم مِنْ الجملة مقيَّد، وذاك مطلقٌ، فلا يكونُ تأكيدًا لنفسهِ.

والجواب: أنَّ المرادَ اتّحادُ ما في ضمنِ الجملة، لا الجملة بعينِها.

****

(١) الأمالي النحويّة (٢/١٣٨).

[المفعول به]

قوله: «المفعولُ به ما وقعَ عليه فعلُ الفاعلِ»[١].

ولم يُذكَرْ الاسمُ اكتفاءً بما سبق، فاندفع ما قيل: الحدُّ ينافي المحـدود؛ لأنَّ (زيـدًا) مثـلاً لا يقع عليه فعلٌ، وهو مفعولٌ به، والشَّخص المسمَّى به وقع عليه فعلٌ وليس بمفعـولٍ بـه؛ لأنَّ أبحـاث النُّحاة لا تَعلُّقَ لها بالأعيان الخارجةِ، بل بالألفاظ من حيث الإعراب والبناء. والمراد بوقوع فعـل الفاعل عليه تعلُّقه بلا واسطةِ حرفِ الجر، فخرَّج به المفاعيل الثَّلاثة[٢]، والمفعولُ المطلـق بمـا يُفْهَـم من مغايرتِه لفعلِ الفاعلِ، والمرادُ بـ(فعلِ الفاعلِ): فعلٌ اعتبر إسنادُه إلى ما هو فاعلٌ حقيقـة أو حكمًـا فخرَّج به نحو (زيد) في (ضُرِبَ زيدٌ) على صيغة المجهول، فإنَّه لم يعتبْر إسنادُه إلى فاعله.

اعلم أنَّ المصنِّف أملى في الأمالي «أنَّه لو اقتَصر على قولِهم ما يقعُ عليه الفعـل لكـانَ أولـى، وما يُتَوهَّم من أنَّ ذكرَ الفاعلِ ههنـا يفيـدُ إخراج مفعـولِ مـا لـم يسـمَّ/١٠٧/ فاعلـه فاسـدٌ مـن وجهين: أحدُهُما: أنَّ مفعولَ ما لم يسمَّ فاعله أيضًا وقع عليه فعل الفـاعلِ، لأنَّ قولـك: (ضُـرِب زيدٌ) معلومٌ أنَّك أردت فعلَ فاعلٍ، وإنَّما حذَفَه لوجهٍ من الوجوه المسوِّغة لحذفه، فقـد اشـتركا جميعًا في أنَّهما وقع عليهما فعلُ الفـاعلِ، وإذا اشـتركا لـم يُخـرِجْ ذكـر الفـاعلِ أحدُهُمـا دونَ الآخر. الثاني: أنَّ المراد تحديدهما جميعًا، ولذلـك يسـمَّى كـلٌّ واحـد منهمـا مفعـولاً بـه علـى الحقيقةِ، فلا يستقيم أنْ يراد لفظٌ يقصد به إخراجُ أحدهُمـا مـع كونِـه مـرادًا. ولذلـك يقـال: إذا حُذِف الفاعلُ، وأقيم المفعول به مقامَه، وجب أنْ يعدل به عن النصب إلى الرفع، وهذا تصريـح بأنه مفعول به»[٣]. ولا يخفَى حسنُ الوجهين، ولا يشكل الحدُّ بمثل (أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا)؛ لأنَّـه يصدق عليه ذلك، وبمثل ما قيل: جمع الحدِّ ينتقض بقولهم: (عبدتُ اللَّه، وشافهتُ زيدًا)؛ لأنَّه لم يقع عليهما الفعل[٤] وهو ظاهرٌ؛ لأنَّا نقول: في ظهورِه خفاءٌ؛ لِمَا عرفت من معنى الوقوع، فلا تقع في شكٍّ، وكذا ما قيل ما تعلَّق به أعمُّ مما وقع عليه، فيتناولُ المفعـولَ فيـه وغـيره،

---

(١) الأمالي النحويّة (٣/٣٥).

(٢) يقصد: المفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه.

(٣) الكافية (٨٧)، شرح الرَّضي (١/٣٣٣).

(٤) أي وقوعًا حسيًّا، وإنما أراد المُصَنِّف التعلق المعنوي للمفعول لا الأمـر الحسـيّ، كمـا ذكـر في شَرْح المُفصَّل.

فإنّا نقول: الإشكالُ ناشٍ عن عدمِ تعقُّل التعلُّقِ، فلا تغفلْ عن معنى التعلُّق.

فإنْ قيل: خرج (زيدًا) في (اضربْ زيدًا)؛ إذ لم يقعْ عليه فعل، بل سيقع.

قلنا: المرادُ ما جُعِل متعلق الفعلِ في الكلام بوجهٍ مخصوصٍ، وقد سبق الجواب عن أمثالِ ذلك.

قيل في الجواب: المراد بالتعلُّق توقُّف تعقله عليه، يعني تعلقه بشيءٍ لا يمكن تعقل الفعل بدونه، وهذا لا يتناول غير المفعول به. واعترض الإمام الحديثي[1] بما توجهه أنَّ المفعول به حينئذٍ يكون معرَّفًا بالفعل المتعدّي؛ لأنَّ الفعل الذي يتوقف فهمه على متعلَّق، والمتعلّق هو المفعولُ به على ما [في] شرح المفصَّل، /١٠٨/ فيشتملُ التَّحديد على الدَّور، وأجيب: بأنَّ المصنِّف صرَّح في أبحاث المفعول به من المفصَّل[2] بأنَّ الوقوع هو التّعلّق المعنوي المعقول، فالمتعلق أيضًا يكون أمرًا معقولاً منسوبًا إليه؛ إذ المتعدِّي من المعاني النسبيَّة، وكلُّ معنى نسبي لا بدَّ له من منسوب إليه، وصرَّح في مباحث المتعدِّي من شرح الكافية «بأنَّ ذلك المتعلّق إذا ذكر يسمى مفعولاً به»[3]. فيندفع الدور، فإنَّ المأخوذ في تعريف المتعدِّي هو الأمرُ المعقول، والذي عرفَ بالمفعولِ هو المذكور، فلا يدورُ حولَه الدَّور.

فإنْ قيل: الزَّمان كذلك، فيلزمُ أنْ يكونَ مفعولاً به.

قلنا: المرادُ من توقُّفِ الفعلِ هو الفعلُ الحقيقيُّ، والمصدر لا يتوقَّف تعقلُه على الزَّمان.

فإن قيل: الفاعل كذلك، فينتقضُ الحدُّ به.

قلنا: هذا مُخرَجٌ بسياق الكلام، فمعناه تعلُّقه بشيءٍ غيرِ الفاعل.

فإن قيل: كلُّ واحد من المشخَّصات مثل: (زَيد وعَمْرو) لا يتوقف عليه تعقُّل الفعل لاستغنائِه عنه، فلا يكون مفعولاً به في مثلِ (ضربتُ زيدًا)، بل يتوقَّف على شخصٍ ما.

---

(١) شرحُ الكافية للحديثي (٦٩/أ) يقول: «أقول: أراد بالفعل المصدر للفعل المتعدي؛ إذ لا يكون لغيره مفعول به».

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢٤٤/١).

(٣) شرح المقدِّمة الكافية (٦٨٤).

قلنا: توقُّف الفعلِ على الشَّخص لوجودِ شخصٍ ما فيه.

فإنّ قيل: الحدُّ غيرُ جامع؛ لخروج نحو: (ما ضربتُ زيدًا)، فإنّه لا يصدق الحدُّ عليه.

قلنا: المراد بالتعَّلق أعمُّ من التحقيقي أو الفَرَضي، فإنّه لو جرِّد عن النفي تحقق الوقوع، أو المراد التعلُّق بحسب الأصل، فإنَّ النَّفي طارئ عليه.

فإن قيل: الحدُّ غيرُ مانع؛ لأنّه يصدق على زيد في قولنا: (زيد ضربتُه) وليس من المحدود.

قلنا: أجاب المصنِّف عنه وعن أمثاله في الأمالي «بأنَّ هذه الحدود اختُصِرتْ للعلم بالمقصود، والمراد من كلِّها دلالتُها على المعنى المذكور.

فإذا قيل: مثلُ ذلك في حدِّ المفعول به، فالمعنى هو ما دلَّ على أنّه وقع عليه فعلُ الفاعلِ، وإذا قيل: ما نسب إليه في حدِّ الفاعل، فالمعنى ما دل /١٠٩/ على أنّه الذي نُسِبَ إليه الفعل، وإذا كان كذلك فليسَ زيد في القول المذكور موضُوعًا دالاً لما وقع عليه الفعل، وإنما وضع ليدل على ما يحكم عليه، فاتُفِقَ أنَّ الفعل واقعٌ على ما هو في المعنى، فتُوهِّمَ أنّه مثلُه، وليسَ الأمرُ كذلك، فالهاءُ فيه هي الموضوعة لذلك»(1). قال نجمُ الأئمةِ الرَّضي: «يريد ما وقعَ عليه أو جرَى مجرىَ الواقعِ، ليدخلَ فيه المنصوبُ في ما ضربتُ زيدًا، أو أوجدتُ ضربًا، وأحدثتُ قتلاً، فكأنَك أوقعتَ عدم الضَّرب على زيدٍ، وكأنَّ الضَّرب شيئًا أوقعتَ عليه الإيجادَ»(2). قال المصنِّف في الأمالي: «إنْ قيل: إنَّ المفعول مشتقٌّ، والمشتقُّ تتوقَّف معرفتُه على معرفةِ المشتقِّ منه، فإذا عُلِم المشتقُّ منه عُلِم المشتق، فهو أخفى من المشتقِّ، فكيفَ يجعَلُ الأخفى معرِّفًا للأظهر؟ فالجواب: أن المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق، وإنَّما قُصِد به في الاصطلاح اللَّقبُ على نوعٍ مخصوصٍ مما يتعلّق به الفعل تعلُّقا مخصوصًا، فقصد تعريفُ ذلك النَّوعِ، لا باعتبارِ أصلِ الاشتقاق في لفظِ (مفعولٍ)، فوجود الاشتقاق في لفظِ مفعول في الأصلِ وعدمِه سيَّان، كما لو سمَّيت ولدًا (بحَسَن) وجعلتَه علمًا، فإنَّ معنى الاشتقاق غيرُ مراد بعد

---

(1) الأمالي النحويّة (٣/٣٦).

(2) شرح الرَّضي على الكافية (١/٣٣٣).

صَيْرُورته علمًا، وإنْ كان قبل ذلك مرادًا»[١]، ولا يذهبُ عليك أنَّ قوله: «وقد يتقدَّم على الفعل» ليس على الإطلاقِ، بل مقيَّدٌ بعدم المانع، كما لو دخلت على الفعل لامُ الابتداء، فإنَّه لا يجوز تقديمُ مفعوله عليه، فلا يجوز (زيدًا لأضرب)، بل يستثنى منه صورٌ، لا يجوز [فيها] تقديمه على الفعل، وذلك إذا كان أن المشدَّدة أو المخففَّة، أو كان الفعل مؤكَّدًا بالنون، أوصلةً لحرفٍ، أومقرونًا بجازم، أو لام قسمٍ، أو قد أو سوف /١١٠/ أو تعجبيًا[٢].

قيل: فيه أمران، الأوَّل: أنَّ نجم الأئمةِ الرَّضي قال: «هذا الحكم ليس مختصًّا بالمفعول به، بل المفعولاتُ الخمسةُ فيه سواءٌ إلاَّ المفعولُ معه»[٣]. الثاني: يُستثنَى منه صِوَرٌ يجب فيها تقديمُه على الفعل، وذلك إذا تضمَّن شرطًا، أو استفهامًا، أو أُضِيفَ إليهما، أو نصبه جواب أمَّا، أو فعل أمرٍ دخلت عليه الفاء، أو كان كم الخبريَّة[٤].

فإنْ قيل: الحدُّ غيرُ جامعٍ؛ لخروج مثل قولك: (خلق اللَّه العالم)؛ لأنَّ المراد بالوقوع هو التعلَّق على رأي المصنِّف، وتعلُّق الشيء بالشيء فرعٌ لوجودِ ذلك الشيء قبلَه

قلنا: جواب أمثال ذلك يفهمُ مما سبق.

قوله: «وأهلاً وسهلاً»[٥].

قال أبو حيَّان: «إنما يكونانِ من المفعول بهِ إذا استُعمِلا خبرًا، فإن استُعمِلا دعاءً فمن المصدرِ»[٦].

---

(١) الأمالي النحوية: (٣/٣٧).

(٢) وذلك مثل: (عرفت أنَّك أو أنْك منطلق، لأضربنَّ زيدًا، عجبت من أن تضرب زيدًا، لم أضرب زيدًا، والله لأضربن زيدًا، قد ضربت زيدًا، سوف أضرب زيدًا، ما أحسن زيدًا).

(٣) شرح الرَّضي على الكافية: (١/٣٣٧).

(٤) مثل: (من تكرم أكرمه، مَنْ رأيت، غلامَ من تضرب أضرب، غلامَ من رأيت، ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾، زيدًا فاضرب، كم غلامٍ ملكتَ).

(٥) الكافية (٨٨)، شرح الرَّضي (١/٣٣٩).

(٦) لم أجد هذا الرأي بالنَّص في كتب أبي حيان المطبوعة ولعله في شرح التسهيل. وقد ذكرهما في باب المفعول المطلق ارتشاف الضرب (٢/٢٠٦، ٢٨٠).

[المنادى]

قوله: «الثّاني: المنَادى، وهو المطلوبُ إِقبالُه... إلخ»[١].

المراد بالإقبالِ التوجُّه بالوجهِ أو القلب حقيقةً أو تنْزيلاً[٢]، فلا يَرِد عليه (يا اللـه) وقولـه تعالى: ﴿يَا أَرضُ ابلَعِي ماءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقلعي﴾ [٣]؛ إذ لا يُتصوَّر منهمُا الإقبالُ.

فإنْ قيل: قولكم (يا زيدُ) أصلُه أدعوكَ؛ لأنّه مخاطبٌ، مع قولِكـم: إنّـه ينـادى الغـائبُ، ومَنْ لم يكُن مواجِهًا للمنـادَى ينـاقضُ، وأيضًـا النِّداء لمن لـم يواجهْـك، والخطـاب لمِـنَ يواجهُكَ، فلا يكونُ أحدهُما هو الآخرُ، وأيضـا لـو كـان في تقدير الفعـل لكـان محتمـلاً للصِّدق والكذب، وجاز أنْ يكونَ خطابًا مع ثالثٍ، لأنَّ الفعل الذي جُوِّز النِّداء به كذلك.

قلنا: الخطاب للحاضرِ مواجهًا أولا، وكذا النِّداء، فمن هذه الجهة صار المعنـى واحـدًا، والمراد بالغائبِ البعيدُ منـك السَّـامعُ نـداك، فهـو حـاضرٌ أيضًـا، ونمنـع المتلازمين، وإنَّمـا يصدقان لو كان /١١١/ الفعل المقدَّر إخبارًا، لا إنشاءً. غايةُ ما فـي البـاب أنّـه في بعـضِ موارد الاستعمال إخبارٌ، لكن لا يلزمُ منه أنْ يكـون إخبـارًا فـي جميـع المـوارد؛ لجـواز أنْ يكون من الصِّيغ المشتركةِ بين الإخبارِ والإنشاء كألفاظ العقود.

فإن قيل: العَلَم إذا ثُنّي أو جُمع لزم فيه اللاّم، فكيف يصحُّ (يا زيدان ويا زيدون) بلا لام.

قلتُ: صحَّ؛ لقيام (ياء) مقام اللاّم، وفي حكمها، ثُمَّ في كيفيَّة نداء العَلَم خلافٌ.

قيل: نكِّر أولاً ثمَّ عُرِّف بالنداء، وقيل: جُمِعَ بين تعريفينِ، وقيل: قصد بيان النِّداء فقـط، ولـم يُقصد به التّعريف، وهو الأشبهُ؛ لأنَّ هذه لا تقبل التّنكير واجتماع التعريفين لا فائدةَ فيه.

قيل: نائبُ الشيءِ قائم مقامَه، فوجوب حذف العاملِ مع وجودِ نائبهِ مخالفٌ لفظًا.

---

(١) الكافية (٨٩)، شرح الرَّضي (١/٣٤٤).

(٢) يقول الجامي: «يا سماءُ ويا أرضُ ويا جبال...، أنزلت أولاً منزلة من له صلاحية النّداء، ثمَّ أدخل عليها حرف النِّداء، وقُصِدَ نداؤها، فهي في حكم من يطلب إقباله». الفوائد الضيائية: (١/٣٢٣).

(٣) هود: (٤٤).

والجواب: أنّه نائبٌ لفظًا لا عمـلاً؛ لأنَّ الضميرَ إذا وَلي عاملَه وجبَ أيضًا لـه، ولـم يقولوا (إيَّاك)، بل (يا إياك)، فدلَّ على أنّه غيرُ عاملٍ.

فإنْ قيل: المطلوبُ إقباله هو الشَّخص الخارجيُّ، وهو ليس بمنادى، واللَّفظ الدَّال عليـه هوالمنادى عندهم، وليس بمطلوبٍ إقبالُه.

قلنا: قد سبق الجواب في بحث المفعول به[١].

فإنْ قيل: (يا) ليس بنائبٍ مقامَ ما ناب عنه (أَدعو)؛ إذ ليس له منوبٌ عنه آخرُ، بل (يـا) نائبةٌ عن (أدعو).

قلنا: مراده موضعُ سمَّاه مناب (أدعو).

فإن قيل: قوله: «ويبنى على ما يرفع به» ينتقض بمثل (يا هولاءِ)، فإنّه مفردٌ، مع أنّه ليس بمبني على ما يرفع به، بل متروك على حالتِه الأولى.

قلنا: إنَّ الذي يُرْفَع به في مثل (هولاءِ) هي الحركة المحلِّية فبُني عليه.

فإن قيل: ينتقض بما فيه لامُ الاستغاثةِ أو ألفها، فإنّه مفرد معرفةٌ، وليس بمبنـي علـى مـا يُرفَع به.

قلنا: لا نسلِّم أنّهما مفردان؛ لتركّبهما باللاَّم وألف الاستغاثة[٢].

قوله: «ويُخفضُ بلامِ الاستغاثة»[٣].

أي: يُعربُ /١١٢/ المنادى إذا دخلت عليه لام الاستغاثة؛ إمّا لأنّـه يبطل شبه المضمَر معه، من حيثُ أنَّ حروف الجرِّ لا تدخل على المضمرِ المنصوبِ، وإمَّـا لأنَّ الـلاّم -لكونـهِ حرف الجر- من خواص الاسم، والأصلُ فيه الإعرابُ، فهو يقوي جهة الإعراب، فيبطلُ أثرُ شبهِ العارض بالكافِ، وإذا بَطُل البناء وجب الخفضُ بحرف الجرِّ؛ لأنَّ حرف الجرِّ لا يُلغى وإن كان زائدًا.

---

(١) انظر النص المحقق: (١٢٧).

(٢) مثَّل عليهما ابن الحاجب بـ(يا لَزيدٍ)، و(يا زيداهُ).

(٣) الكافية (٨٩)، شرح الرَّضي (١/٣٥١).

فإن قيل: لام الاستغاثة لامُ الجرِّ، فلِمَ لمْ يكسر؟.

قلنا: لأنَّ لامَ الجرِّ تدخل المضمر مفتوحًا نحو: (لَك) على الأصل؛ إذْ أصلُ المبني على حرفٍ واحد، الفتح للتخفيف، فكذا المنادى؛ لأنّه واقع موقعه.

فإن قيل: لِمَ لمْ يفتح في المظْهر كما هو الأصل؟.

قلنا: للفرق بينه وبين لامِ الابتداء، وكُسِرَ لامُ الجرِّ دون الابتداء؛ لتكون حركتها موافقةً لأثرها.

فإن قيل: الفرقُ بينهما يحصل بإعرابِ مدخولها.

قلنا: لم يكتفِ بذلك؛ لأنَّ الإعرابَ قد يكون تقديريًّا نحو (لِموسى غلامٌ) فيشتبه.

فإن قيل: قد يشتبه في المضمر أيضا.

قلنا: لا اشتباه في المضمر أصلاً، أو يقال (لَهو) أو (لأنتَ غلامٌ) ويفتح المنادى لإلحاق ألف الاستغاثة؛ لأنَّ الألفَ لا يكونُ ما قبلَها إلا مفتوحًا.

قيل: الخفض فيه ليس بلازمٍ، وإنّما هو ذلك الأكثر.

قوله: «ويُنْصَبُ ما سِوَاهما»(١).

قيل: ثمَّ موضِعٌ يُكْسَرُ فيه، هو مع ياءِ المتكلّم نحو (يا أبي).

وأجيب: بأنَّ كسْرَ ماقبل يـاء المتكلّـم معلـومٌ وجوبُـه فـي كـلِّ موضـعٍ، فـلا حاجـةَ أن يتعرضَ له.

****

(١) الكافية (٨٩)، شرح الرَّضي (١/٣٥٢).

[توابع المنادى]

قوله: «وتوابعُ المبني المفرَدة.. إلخ»[1].

فإن قيل: يُشكِلُ بـ(يا هولاءِ الكِرامُ)؛ لأنَّه تابعٌ مبنيٌّ ليس فيه رفعٌ حتى يرفعَ على لفظِه.

قلنا: اللَّفظ أعم في هذا الموضِع من [الإعراب] المحلِّي والتقديري واللَّفظي، وهـذا أمـرٌ عجيبٌ، وتكلُّف غريبٌ، ينبو عنه طِباعُ كلِّ أريبٍ.

فإن قيل: فحينئذٍ حَقُّه أنْ يقولَ /١١٣/: يرفعُ على لفظه أو محلِّه، ويُنصَبُ على محلِّه.

قلنا: لمَّا كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناءَ على الضَّمِّ أو ما يقوم مقامه جعله كالملفوظ، فأطلق عليه اسم اللفظ، ولو أطلق المحل عليه لالتبَسَ بمحلِّ النَّصب.

فإن قيل: مُعَارَضٌ بمثله؛ لأنَّه لو أُطلِقَ اللفظ على المحل لالتبس بالضمِّ اللَّفظي.

قلنا: اغتفر الالتباس فيه.

فإن قيل: تابعُ المبني يتبعُ محلَّه دونَ لفظِه، بدليل امتناع (أمسِ الدَّابرُ) بالكسر، فما لهذا خالفه؟.

قلنا: لمَّا كانت [الحركة] حاصلةً بسبب دخولِ حرفٍ على أوَّله اقتضاها أشـبهتْ تلـك الحركةُ حركةَ الإعرابِ والحرفِ العامل.

فإن قيل: رفع العاقل في (يا زيدُ العـاقلُ) إنْ كـانت إعرابيَّـةً، فـأين العـامل؟ وإلاَّ فكيـف يُرْفَعُ والرَّفع من أسماء الحركاتِ الإعرابيَّةِ ؟.

قلنا: جوابه ما مرَّ معنا من أنَّ الحرف لمَّا أشبه العامل أُطْلِقَ الرفعُ على حركةٍ ظهرت بسببه[2].

---

(١) الكافية (٨٩)، شرح الرَّضي (١/٣٥٩).

(٢) يقول الحديثي: «وتابع المبني يعرب بحسب محله، نحو: ضربت هؤلاءِ الرجالَ، وأما رفعها على لفظه فلأن حركة يا زيدُ لما شابهت حركة جاء زيدُ في العروض شبهوها بها في حكمه، وهو الإعراب، أي جعلت كأنها إعراب... » . شرح الكافية (٧٣/ب).

قد يقال: فليُطْلَقُ على حركةِ متبوعهِ، لمَّا أن المذهب الأصحَّ أنَّ العامل فيهما واحدٌ، وما أجود مذهب الأخفش[1] في هذه المسألة.

فإن قيل: ذكر توابع المنادى في هذا الباب -مع أن للتوابع بابًا وحقُّها أن تذكرَ فيه- لا وجْهَ له.

قلنا: له وجه حسنٌ، ذكره المصنّف في الأمالي: «وهو أنَّ ذكرَ التوابعِ ههنا باعتبارِ حكمٍ ثبتَ لها، لأجلِ كونها منادى مخصوص، فذكر في النداء؛ لأنّه إثره، وأمَّا التوابع وأحكامها من حيث كونها توابع، فموضعها باب التوابع ثم قال فيه: ماله لفظٌ ومحل على ثلاثة أقسام: قسم مبنيٌّ بالأصالةِ، فهذا لا يجري عليه شيءٌ إلاَّ باعتبار موضِعِه، كقولك: (جاءني هولاءِ العقلاءُ) وشبهه؛ لأنَّ لفظه أصلٌ في البناءِ، فلا اعتدادَ به، لأنّه لا شبهَ له بالمعرب. وقسمٌ طرأ فيه البناءُ في محلٍّ مخصوص كالمنادى المضمومُ، والمنفي بلا التي/١١٤/ لنفي الجنس ففي تابعه وجهان: الإجراءُ على الموضعِ وعلى لفظهِ. وقسمٌ معرَبٌ بإعرابٍ ثانٍ بعد إعرابٍ أصلٍ كالمضاف إليه المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، ففي هذا أيضًا وجهان: الإجراء على اللّفظِ وهو القياسُ؛ لأنّه معربٌ على الحقيقةِ، فجرت عليه توابعُه على لفظه كسائرِ المعربات، ومنهم من يجري توابعَه على إعرابهِ الأصلي، وهو ضعيفٌ»[2].

فإن قيل: قد بنوا الصِّفة لبناءِ موصوفِها في قولك: (لا رجلَ ضارب في الدَّار). فلِمَ لا تكون هذه الصِّفةُ أيضًا مبنيةً بناءَ ضاربٍ في قولك: (لا رجلَ ضارب في الدَّار) ؟.

---

(١) لم أجد للأخفش مذهبًا في هذا الباب ولم يذكر له أحد رأيًا في ذلك، عدا ما ذكره الرَّضي في عطف النَّسق؛ إذ يقول: «وقال الأخفش في عطف النَّسق ذي الّلام التَّابع للمعرب: إنّه يجوز فيه الرَّفع أيضًا، نحو: يا رجلاً والحارثُ، ويا عبد الله والحارث، ويا عبدَ الله والحارثُ، وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنًى وكأنّه باشره حرف النّداء، كما تقول في يا أيُّها الرَّجلُ، وكذا أجاز ضمَّ عطف البيان المفرد التابع للمعرب، نحو: يا أخانا زيدُ، وقال: إنَّ هذا موضع قد اطَّرد فيه المرفوع وهو غريب، لم يذكره غيره، وقد قدَّمنا أنَّ عطف البيان هو البدل فيلزم إذن ضمّه إذا كان مفردًا تبع المعرب أو المبني». شرح الرَّضي على الكافية (١/٣٦١ - ٣٦٢).

(٢) الأمالي النحويّة (٢/١٣٤ - ١٣٥)، وفي الأصل: «كالمضاف إليه والمصدر...»، والتصويب من الأمالي.

قلنا: فصَّل الجواب عنه المصنِّف في شرح المفصَّل بما حاصله «أنَّ المراد هنا نفي كلُّ رجلٍ بهذه الصِّفة، فصارا كشيء واحدٍ، لا أنَّه نفى رجلاً مطلقًا، ثم وصف، ولو قدِّر أنّ النَّفي لرجل مطلق ثمَّ وصفَ بعاقلٍ للتخصيص لاختلَّ المعنى؛ إذْ نفيُ رجلٍ مطلقٍ غيرُ نفي رجلٍ عاقلٍ، بخلاف (يا زيدُ)، فإنَّه تمَّ النِّداء بـ(يا زيد)، وإنَّما جاء بقوله: «العاقلُ» توضيحًا له، ولا يختلفُ بذلك المعنى، فإنَّ المنَادى (زيدُ) ولم يختلفْ كونُه المنادى بانضمامِ العاقلِ إليه.

فإنْ قيل: فيما ذكرتُم من المعنى يُمكن مثلُه في مثلِ قولِهم[(١)]:

[٧] – أيا شاعرًا لا شاعِرَ اليومَ مثله   جريرٌ ولكنْ في كليبٍ تواضعُ

وشبهه من المنَادى الموصوفِ على هذا النَّحو؛ لأنَّه لم يقصد إلى النِّداء أولاً ثم يوصف بعد تمامِه، وإنَّما قصد إلى نداءِ محققٍ بالوصف قبل النِّداء، فصارت الصِّفة والموصُوف في قصدِ المنَادى مثلُها في قصد النَّافي في قولك: (لا رجلَ ضارب في الدار).

قلنا: أجاب عنه المصنِّف في الشَّرح المذكورِ «بأنَّ الارتباط فيهما حاصلٌ مثله فيما تقدَّم، إلا أنَّه بالطُّول فات المُوجب للبناء فوجبَ الإعرابُ؛ لأنَّ المنادى إذا كان مضافًا أو طويلاً وجبَ إعرابُه؛ لفواتِ عِلَّةِ البناء، فاتَّفق أنَّ هذا /١١٥/ الرَّبط الحاصلَ يلزمُ منه فواتُ عِلَّةِ البناء، فوجبَ إعرابُه، ولو كانت عِلَّة البناء قائمةً لوجب البناء فيهما، حتى أنَّه لو لم يبنَ لكان نقضًا، فبَطُلا لما ذكرناه»[(٢)]. واعترض الإمام الحديثي على هذا الجواب «بأنَّه وهمٌ، لأنه إنْ كان نكرةً، فلا احتياج إلى أنْ يقال: نصبه للطُّول، وإنْ كان معرفةً فكيف توصف بالجملة»[(٣)]. وفرق بين الصورتين بأنَّ علةَ بناء المنادى وقوعُه موقعَ المضمر، والنَّكرة لا تقعُ موقعَه موصوفةً أولاً، وعِلَّةُ البناءِ في الاسم لا تَضْمنُه من كونِه موصوفًا لا ينافي تضمُّنه بخلافِ المضافِ، فإنَّه أقوى تخصُّصًا؛ إذ بعضُ الإضافةِ تُوجِبُ التَّعريفَ.

---

(١) هو: الصَّلتان العبدي، شاعر أموي، والبيت من قصيدة قالها حين طلب منه التحكيم بين الفرزدق وجرير.

[٧] والشاهد: نصب (شاعرًا) على الاختصاص والتعجب، والمنادى محذوف تقديره (يا هؤلاء)، أو (يا قومُ حسبكم به شاعرًا). الكتاب (٢/٢٣٧)، المقتضب (٤/٢١٥)، الكامل (٣/١٢٩١).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٦٢-٢٦٣).

(٣) شرح الكافية للحديثي: (٧٤/أ).

قوله: «والخليل[١] في المعطوف يختارُ الرَّفع»[٢].

قال المصنِّف في الأمالي: «قال الشَّيخ عبد القاهر في شرح المقدِّمة التي وضعَها: فيه سؤالٌ صعبٌ، وهو أنْ يقالَ: من حُكْمِ المعطوفِ أنْ يمتنعَ فيه ما امتنع في المعطوفِ عليه، وإذا كان كذلك، وجبَ -إذ لم يصحْ إدخالُ الألفِ واللَّام على المنادى، فلا يقالُ: (يا الرَّجل)- أنْ لا يقالَ ذلك في المعطوف عليه، وأنْ لا يقال: ﴿يا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ﴾[٣].

والجوابُ: أنَّ الذي أوجبَ جوازَ ذلك في المعطوفِ مع امتناعِه في المعطوفِ عليه أنَّ الألف واللَّام في الاسم للعهدِ، وأنَّ تقديرَ العهدِ يكون لغائبٍ ثالثٍ غيرِ المتكلمِ والمخاطبِ، والمعطوف على المنادى لا يدخلُ في الخطاب، ويكون في حكم الغَيْبة»[٤]. واعتُرِضَ عليه: بأنَّ المعنى الذي لأجلِه كان الأوَّل مخاطبًا [به] موجودٌ في الثَّاني، أم لا؟. فإن كان موجودًا وجبَ أنْ يكون مخاطبًا، وصَعُبَ السؤال، وإنْ لَمْ يكنْ موجودًا لا يكون منادى، وما يُوهِم من أنّه لا يكون مخاطبًا معطوفًا على مخاطبٍ وهمٌ، لقولك: (يا زيدُ وعمرو)، فإنْ زعمَ أنَّ هذا مِمَا يقدَّر فيه حرفِ الخطاب عدل عن المعنى الذي كان به مخاطبًا إلى تقديرِ الذي يلزمه في المعنى في أصلِ المسألةِ، ثمَّ هو زعمٌ فاسدٌ؛ لعلِمنا أن (عمرًا) من حيثُ المعنى بالنِّسبة إلى (زيد) كـ(الرَّجل) في قولك (يا زيدُ والرَّجُل) بالنسبة إلى زيدٍ، وإذا كان كذلك وجبَ أنْ يكونَا مخاطبين، وما قيل من أنّه /١١٧/ لا يكون مخاطبًا بلفظين في جملةٍ واحدة ليس بمطَّردٍ إلاَّ في الضَّمائر قصدًا للاختصار. فأمَّا فيما لا يمكن الاختصار فيه، فالضَّرورة تلجئ إلى العطفِ، وهذا كلُّه على التَّسليم في أنَّ المعطوفَ يُقدَّرُ عاملُ الأوَّلِ فيه، وأمَّا إذا قلنا بالانسحاب كالصِّفة وعطفِ البيان والتَّأكيد، اندفع السُّؤالُ من أصله.

---

(١) الكتاب (١٨٦/٢ - ١٨٧)، المقتضب (٢١٢/٤ - ٢١٣).

(٢) الكافية (٨٩)، شرح الرَّضي (٣٥٢/١).

(٣) سبأ (١٠).

(٤) الأمالي النحويّة (٨١/٤ -٨٢).

فإن قيل: في (يا زيدُ والحسنُ) يجوز الرفع والنَّصب، وفي المعطوفِ على اسمِ لا، نحو: (لا غلامَ لكَ والعبَّاسُ) تعيَّن الرَّفع، فما الفرقُ ؟.

قلنا: رَفْعُ (الحسنِ) فرعُ ضمَّةِ الممكنِ، تقديره: لإمكانِ دخولِ ياءٍ عليه؛ لإمكان حذف اللاَّم، وهذا متعذِّر في (العبَّاس)؛ إذ لو دخله (لا) لا يفتح، بل يجب الرَّفع والتَّكرير؛ لأنه معرفةٌ فإذا باشره (لا) لا نفتح، فكيفَ ينصبُ إذا لم يباشره إلحاقًا بهِ وفرعًا عليه ؟

فإنْ قيل: بُنَي (عمرو) في (يا زيدُ وعمرو) ولمْ يبنَ (ابن) في (لا أبُ وابن) فما الفرق؟.

قلنا: أملى المصنِّف الفرق في الأمالي من وجهين، تقرير الأوَّل: (أنَّ (يا) كثُرَ استعمالُه فيحكم بحذفه وإبقاء أثره، و(لا) لا يكثر كثرة (يا)، فلا يحكمُ بحذفِه، وإذا لم يوجد (لا) فيه، لا ملفوظًا ولا محذوفًا لا يتّجه بناؤه. وتقريرُ الثَّاني: أنَّ (لا) يبنى اسمُها معَها إلى أن صار الاسمُ ممتزجًا امتزاجَ المركَّبات، ولا يمكن بناؤه بامتزاجهِ بلا التي بعد حرفِ العطفِ؛ لأنَّها لم توجدْ لا لفظًا ولا تقديرًا؛ لما علمتَ في الوجه الأوَّل، ولا بامتزاجهِ بلا التي في أوَّل الكلامِ، للفصل بينهما، ولئلاَّ يؤدي إلى امتزاجِ أربعِ كلماتٍ[١].

قوله: «وإذا نُودِي المعرَّف باللاَّمِ.. إلخ»[٢].

اعلم أنَّ المعرَّف باللاَّم فيما نحن فيه إذا كان مؤنَّثًا أُنِّث، نحو (يا أيَّتها المرأةُ)، وإذا كانَ مثنًّى أو مجموعًا لا يثنى ولا يجمع، وفرَّق بينهما في شرح الهادي بأنَّ «التأنيثَ لازم للمؤنَّث لا يفارقه، والتثنية والجمع صفتان إضافيتان تَحْدُثان بسببِ انضمامِه إلى غيره، وذلك الانضمام غيرُ لازمٍ، فتجوز المفارقةُ»[٣].

فإنْ قيل: لِمَ لا يجوز في صفة[٤] (هذا) الرَّفعُ، كما جاز في (زيدُ الظريفُ) الوجهان؟.

قلنا: قد أجاز المَازِنيّ[٥] هنا الوجهين حملاً على ما ذكرتُم، والمحققون لم يحققوا ولم /١١٧/

---

(١) الأمالي النحويّة (١٢٤/٤)، والنقل لم يكن منصصا، ولكن دون إخلال بالمعنى.

(٢) الكافية (٩١)، شرح الرَّضي (٣٧٣/١).

(٣) شرح الهادي (٦٦١/٢).

(٤) في الأصل: (الصفة) بالتعريف، والسياق يقتضي ما ذكرت.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (٢٧٠/١) وشرح الأشموني (١٥٠/٢).

يجوِّزوا الأمرينِ: الأوَّل: ما ذكره في الكتابِ[١]، والثّاني ماذكره في شرح المفصَّل، وهـو أنَّ «صفـةَ المبهمِ لمَّا كان مع المبهمِ كالشيءِ الواحدِ بخلاف صفةِ غيرِ المبهمِ، بدليل جوازِ (مررتُ بزيـدٍ في الدَّارِالكريمِ) وامتناعِ (مررتُ بهذا في الدَّارِ الكريمِ)، صار الرَّجل في قولـك: (يا أيُّها الرَّجـلُ) كأنّـه منتهى الاسم»[٢] حقيقةً، وعلى ذلك لا يجوز قياسُه على (يا زيدٌ الظريفُ) لظهور الفرق بينهَما.

فإن قيل: إذا كان (الرَّجل) هو المقصود لا يكونُ صفة؛ لأنها لا تكون مقصودة.

قلنا: معنى أنَّ الصِّفةَ غيرُ مقصودةٍ أنها غيرُ مقصودة بالنِّسـبة إلـى متبوعهـا؛ لا أنَّهـا غـيرُ مقصودةٍ أصلاً، فالرَّجل وإنْ لـم يقصـد بالنِّسبة -بحيـثُ أنَّـه يكـون المنـادى؛ إذ لـو كـان كذلك لوجب أنْ يكون (يا) داخلاً فيه- لكنَّه مقصود في الأصلِ والحقيقةِ.

فإن قيل: يجوز (أعجبني ضربُ زيدٍ العاقلُ، وإنَّ زيدًا وعمرو قـائمٌ) فِلمَ لـمْ يُجـرِ تـابع المعربِ على لفظِه ؟.

قلنا: (زيدٌ) في المثالين كأنّه مرفوعٌ؛ لأنّه يصير مرفوعًا بأدنى تغيير، وهو قطعُ الإضافـةِ، وحذف (إنَّ)، ومعناه باقٍ على ما كان مرفوعًـا، بخـلاف (الرَّجـلِ)[٣]؛ فإنَّـه وإنْ سُـلِّم أنَّـه منصوبُ الأصل بأنْ كان مفعولاً به، لكنْ يحتاج إلى تغييرات كثيرةٍ، كما لا يخفى.

فإن قيل: الشَّرطية[٤] لا تتمُّ؛ لأنَّ الشَّرط نداء المعرَّف باللاَّم، أيَّ معرفة كان، وظاهرٌ أنَّه لا يترتب عليه هذا الجزاء.

قلنا: الكلام محمولٌ على حذفٍ، أيْ: قيل مثلاً: (يا أيُّها الرَّجل)، أو مجازٍ، فإنَّه أُريدَ بـه اللَّفـظ، فهو عَلَمٌ، والعَلَم يَصحُّ تأويله بصفةٍ اشتهر بها، نحـو (لكـلِّ فرعونٍ موسى)، أي: لكـلِّ جبَّـارٍ قـاهرٌ عادلٌ، فيكون المعنى: قيل: كلامٌ فيه (أي)، وكلام فيه اسم الإشارة، وكلام فيه كلاهما.

فإن قيل: لا فائدةَ في الاجتماع.

---

(١) الكتاب (٢/١٨٨– ١٨٩).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٧٠).

(٣) يعود الكلام هنا إلى نص الكافية: «والتزموا رفع (الرَّجل)؛ لأنه هو المقصود بالنداء وتوابعه؛ لأنها توابع معرب». الكافية (٩١).

(٤) المراد بالشرطية هنا نص ابن الحاجب؛ إذ يقول: «وإذا نودي المعرّف باللام قيل:...». الكافية (٩١).

قلنا: دفع الإبْهامِ تدريجًا فائدتُهَ، فيكون (أي) منادى، (وهذا) صفةً له، (والرَّجل) صفة لهذا.

قوله: «وقالوا (يا اللّه) خاصَّةً»[(١)].

زاد في الألفيَّة[(٢)] الجُمل المحكيَّة، فيقال: (يا الرَّجلُ منطلقٌ) إذا سمِّي به، نص عليه سيبويه[(٣)]، وزاد المُبَرِّد[(٤)]، وما سُمِّي به /١١٨/ من موصولٍ مصدَّرٍ بأل، نحو: الذي قام، لمسمًّى به. قال ابن مالك: «وهو قياسٌ صحيح»[(٥)]. وزاد ابن سعدان[(٦)] اسم الجنس المشبَّهِ به، نحو: يا الخليفة هيبةً، ويا الأسدُ شِدَّةً. وقال ابن مالك أيضًا: «وهو قياس صحيحٌ؛ لأنَّ تقديرَه: يا مثلَ الأسدِ، ويا مثلَ الخليفةِ، فحَسُن لتقديرِ دخول ياء على غير الألفِ واللاَّم»[(٧)].

فإن قيل: قوله: «خاصَّة» غيرُ سديدٍ لورود:

[٨] ....يا التي ....

---

(١) الكافية (٩١)، شرح الرَّضي (٣٧٣/١).

(٢) شرح الألفية لابن عقيل (٢٦٣/٣).

(٣) الكتاب (١٨٤/٢).

(٤) المقتضب (٢٤١/٤).

(٥) شرح التَّسهيل (٣٩٨/٣).

(٦) هو أبوجعفر محمد بن سعدان الضرير، من نُحاة وقرَّاء الكوفة، ولد سنة (١٦١)هـ. من مصنفاته الجامع، والمجرَّد، وله آراء مبثوثة في كتب النحاة. توفي سنة (٢٣١)هـ. انظر ترجمته في نزهة الألباء (١٢٣)، تاريخ بغداد (٣٢٤/٥)، بغية الوعاة (١١١/١).

(٧) شرح التسهيل (٣٩٨/٣).

[٨] جزء من شاهد نحوي، مجهول القائل، من بحر الوافر. والبيت بتمامه:

مِنْ أَجْلِكِ يا التي تيَّمتِ قلبي   وأنتِ بخيلةٌ بالوصل عنّي

الشّاهد: (يا التي)، فقد دخلت ياء النّداء على ما فيه الألف واللاّم، وذلك ما يجوِّزه الكوفيون، والبصريون يؤولون ذلك. الكتاب (١٧٩/٢)، المقتضب (٢٤١/٤)، الإنصاف (٣٣٦/١)، أسرار العربية (٢٣٠)، شرح المفصَّل (٨/٢).

[٩] ويا الغلامان ....

قلنا: اللاّم في الأول غير زائدةٍ، فلا يجتمع مع حرف التعريف، والثاني شاذٌّ.

قوله: «والمضافةُ تُنصَبُ»(١).

فإن قيل: (يا زيدُ الحسنُ الوجهِ) من المضافةِ، مع عدمِ وجوب نصبِهِ.

قلنا:المرادُ الإضافةُ حقيقةً، وما ذكر من النّقض مفردٌ حكمًا(٢).

فإنْ قيل: فلِمَ اعتبر شبهه بالمضافِ فيما وقعَ منادى، حتّى أوْجَبَ النّصب، دون ما وقع تابعًا؟.

قلنا: عدم الاعتبارِ هناك يُوجِبُ تقويةَ شيءٍ عارضٍ، وهو البناء، فالأولى عدمُه دونَ هنا.

فإنْ قيل: حقُّه أنْ يقولَ: والمضافةُ والمشبَّهة بها حتّى يتناول مثل (يا زيدُ وثلاثةً وثلاثين) اسمَ رجلٍ.

قلنا: لمَّا اتّحدا حكمًا في وقوعهما منادى اكتُفِي بذكر أصلِه هنا قال المصنِّف في شرح المفصَّل: «مثَّل بقوله: يا تميم كلُّكم وكلُّهم، فجعله مخاطبًا تَارةً وغائبًا أخرى؛ لأنَّه باعتبار المعنى مخاطب فجاز إتيانٌ بضميرِالخطابِ، وباعتبار اللَّفظ كالغائب، فجازَ إتيانٌ بضمير الغائب، وهذا أصل مطَّرد في كلِّ ما كان له جهتان من حيثُ المعنى واللَّفظ، كقولك: أَنتَ الذي قُلْت كذا، وأنتَ الذي فعل كذا، والاعتبار بالمعنى أقوى إذا كان في حكمِ

---

[٩] جزء من بيت لا يعرف قائله، من بحرالرَّجز، والبيت بتمامه:

فيا الغلامان اللَّذان فرَّا

وبعده:

إيَّاكما أن تكسبَانا شرًّا

الشاهد: (يا لغلامان)، دخلت ياء النّداء على ما فيه الألف واللاّم. المقتضب (٢٤٣/٤)، الإنصاف (٣٣٦)، شرح الرَّضي على الكافية (٣٨٣/١)، شرح المفصَّل (٩/٢).

(١) الكافية (٩١)، شرح الرَّضي (٣٥٩/١)، وفيه: (والمضافة المعنويَّة تنصب).

(٢) يقول الرضي: «وليس في نسخ الكافية تقييد الإضافة بالمعنوية، ولا بد منه؛ لأن اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة». شرح الكافية (٣٧٠/١).

الجزاء الواحدِ؛ لأنّه المقصودُ، واللّفظ متوسِّل به إليه في التّحقيق، فكان الوفاء بالاسمِ أهمُّ وأولى، ولذلك كان يا تميم لـ(كُلّكم) أولى.

فإن قيل: ينبغي على هذا، أن يكونَ أنتَ الذي فعلت كذا، أو مَنْ أنت الذي فعل كذا، والأولى خلافُه، فإنّهم لم يختلفوا في ضعفهِ.

قلنا: إنَّ هذا جزءٌ مستقلٌّ، وليس كذلك /١١٩/ يا تميمُ كلكّم، فإنّه توكيدٌ فيهما جميعًا كجزءٍ، فصار أنت الذي فعل، كالغائب لفظًا ومعنًى باعتبارِهِ في نفسِهِ؛ لأنّه مستقِلٌّ.

فإنْ قيل: فلو قدَّرته تتمةً للأوَّل، لا أنْ يكونَ جزءًا وجبَ على هذا ما وجبَ في (يا تميمُ كلّكم) من اختيار الخطاب.

قلنا: لو أمكـنَ لكـانَ، ولكنّه لا يمكنُ، فإنّه لا يصلحُ المضمر المخاطب أنْ يكونَ موصوفًا ولا مبدلاً منه بدل الكلّ، وليس بمعطوف ولا مؤكدًا، فبَطُل جميعُ التّوابع فيه، فلم يبقَ إلاّ أنْ يكونَ مستقلاً»[١].

قوله: «والمضافُ إلى ياء المتكلّم يجوزُ فيه... الخ»[٢].

قيل: الحكم مختصٌّ بغيرِالمعتلِّ، فإنَّ المعتلَّ ثبتَ فيه (الياء) لزومًا، إمَّا مدغمةًفي التنوين مثل (قاضيٌّ)، أو مفتوحة في المقصور مثل (موسايَ).

قوله: «وقالوا يا أبي ويا أمِّي... الخ»[٣].

قال صاحبُ الكشَّاف: «فإنْ قلت: كيف جاز إلحـاقُ تـاء التّأنيث بـالمذكّر[٤]؟ قلت: كما جازَ (حمامةٌ) ذكر و(شاةٌ) ذكر.

فإنْ قيل: كيف جازَ تعويضُ تاءِ التّأنيث من ياء الإضافةِ.

قلنا: لأن التّأنيث والإضافةَ يَتناسبانِ في أنَّ في كلٍّ منهما زيادة مضْمومة إلى الاسم في

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/٢٦٦ - ٦٦٧).

(٢) الكافية (٩٢)، شرح الرَّضي (١/٣٨٩).

(٣) الكافية (٩٢)، شرح الرَّضي (١/٣٨٩).

(٤) المراد بتاء التأنيث هنا في قول ابن الحاجب: «وقالوا: يا أبي ويا أُمِّي، ويا أبتَ، ويا أمتَ، فتحًا وكسرًا.

آخره»[١].

قوله: «مثل باب يا غلامي... الخ»[٢].

قيل: فيه سهوٌ، فإنَّ باب (غلامِي) يجوزُ فيه أوجهٌ، وإنْ كان بعضُها أحسنَ من بعض وهي فتحُ الياء، وسكونُها، وحذفُها بكسرِ ما قبلها، وإبدالُها ألفًا، والحاقُ الألف هاءَ السَّكت[٣]. ولا تجري هذه الأوجه كلها في (يا ابنَ أمِّ، ويا ابن عمِّ)؛ إذ لا يجوز فيهما إثباتُ الياء ساكنةً ومتحركةً؛ لأنَّ الأصل فيها تُرك لزومًا لكثرتها، وإذا فُتِحت الميمُ كانت عند سيبويه[٤] مركبةً كخمسةَ عشرَ.

قوله: «لأنَّها توابعُ معربٍ»[٥].

ولقائلٍ أنْ يقول: تابعُ المعربِ لا يجبُ أنْ يكونَ تابعًا اللفظةَ، بل إذا غاير لفظُه محلَّه يجوز اتباعُه على محلِّه أيضًا.

فإن قيل: لا يُتصَوَّر مُعْربٌ واحد يغاير إعرابهُ إعرابَ محلِّه، وما قالوا في (ما زيد بقائمٍ أو قاعدٍ) غيرمستقيم؛ لأنَّ المجرورَ هو قائم، والمنصوب محلاً هو الجارُّ مع المجرورِ، هكذا قال /١٢٠/ الغجدواني[٦].

---

(١) الكشَّاف: (٢/٢٤١).

(٢) الكافية (٩٢)، شرح الرَّضي (١/٣٨٩).

(٣) هذه الأوجه على الترتيب: (غلاميَ، غلاميْ، غلامِ، غلاما، غلاماه).

(٤) الكتاب (٢/٢١٤).

(٥) الكافية (٩٢)، شرح الرَّضي (١/٣٧٣)، ونجد الشارح هنا قد أخَّر هذه العبارة عن موضعها.

(٦) يقول الغجدواني: «وتوابعُ المعرب تابعةٌ اللَّفظ المعربِ؛ إذ لامحلَّ له، فتقول: (يا أيُّها الرَّجلُ ذو المال)، ولا تقول: (ذا المال)، وفي بعض الشُّروح، وفيه نظر؛ لجواز أن يكون توابع المعرب تابعة لمحلِّه، إذا غاير إعراب محله لفظه، نحو: (ما زيد بقائمٍ وقاعدٍا). بالنَّصب والجرِّ. قلت: ولعلَّ النَّظر كليلٌ؛ إذ في إعراب المعرب الواحد لا يُتصوَّر للإعراب اللَّفظي والمحلِّي معًا، وما أدى من المثال ليس فيه تغايرُ الإعرابِ في معرب واحد لفظًا ومحلاً؛ لأنَّ المجرورَ لفظًا (قائم)، والمنصوبَ محلاً (بقائم)، والكلام في المتبوع الواحد». شرح الغجدواني على الكافية (٢٣/أ).

قيل: هذا خطأ؛ لأنَّ الذي لـه من الإعرابِ محلٌّ، ولا مدخلَ للحرف في الإعرابِ، وأيضًا حرف الجرِّ كالجزءِ من الفعل، فيكون المنصوبُ محلاً هو المجرور.

فإن قيل: مرادُ المصنِّف أنَّه تابع[1] معربٍ واجبِ الرَّفعِ، وما يجبُ رفعُ متبوعِه يجب رفعُ تابِعه.

قلنا: لا نسلِّم؛ لأنَّ وجوب إعراب المتبوع بوجهٍ واحد لا يوجبُ إعرابَ تابع بعينٍ ذلك الواحد، بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾[2] بالجزم، والأولى في هذا المطلوب أنَّه إنَّما وجب رفعه لانحطاط درجته؛ لأنَّه نعتٌ، والنعت صورةٌ، واللَّفظ أقوى، فتعيَّن الحمل عليه.

****

(١) في الأصل: (توابع).

(٢) المنافقون: (١٠).

[ترخيم المنادى]

قوله: «وفي [غيره] ضرورةٌ... الخ»(١).

قيل: «إنّما يجوز في الضَّرورة ما يجوزُ ترخيمُه في النِّداء، فـ(حـارثٌ) علمًـا يجـوز ترخيمُـه في النِّداء، فيجوز في الضرورةِ، وصفةً لا يجوز ترخيمُه في النِّداء، فلا يجوز في الضرورةِ»(٢).

قوله: «وشرطُه أنْ لا يكونَ مضافًا ولا مستغاثًا»(٣).

أي: حقيقةً أو حكمًا، فيدخل فيـه المشبَّه بالمضـاف أيضًـا؛ يعنـي: لتعـذُّرِ التَّرخيم فـي المضافِ؛ لأنَّه ليس آخر أجزاءِ المنادى، نظرًا إلى المعنى، وكـذا فـي المضـاف إليـه؛ لأنَّـه ليس آخر أجزائِه، نظرًا إلى اللَّفظ، هذا عند البصريينَ، وجوَّز الكوفيونَ، وفي الجملةِ جـوَّزه سيبويه(٤)، قاله ابن مالك(٥).

فإن قيل: فيمتنع ترخيمُ (معدي كرب).

قلنا: أجابَ عنه المصنِّف: «بأنّ الامتزاج فيه أقوى، ألا ترى أنَّك تقول: (معدي كـربُ) برفعِ آخره، فلولا قوَّة الامتزاج لَمْ يعربْ هذا الإعراب، فقد زال عن الثاني حكم الاستقلال لفظًا بخلاف المضاف»(٦).

---

(١) الكافية (٩٣)، والنص فيها: «وفي غيره ضرورة»، وفي شرح الرَّضي (٣٩٢/١): «وهـو فـي غـير ضرورة».

(٢) هذا النص منقول من شرح الكافية لابن جماعة (١٢٥).

(٣) الكافية (٩٣)، شرح الرَّضي (٣٩٢/١).

(٤) لم يجوز ذلك سيبويه، وإنما قـال: «واعلـم أن الحكايـة لا ترخـم؛ لأنـك لا تريـد أن ترخـم غـير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: تأبط شرا، وبرق نحره، وما أشبه ذلك، ولو رخمـت هذا لرخمت رجلا يسمى بقول عنترة: يا دار عبلة بالجواء تكلمي». الكتاب (٢٦٩/٢).

(٥) شرح الكافية لابن جماعة (١٢٤)، يقول: «نص سيبويه على جـوازه فقـال: إذا نسبت إلـى بـرق نحره، وتأبط شرا قلت: برقي، وتأبطي؛ لأن بعض العرب يقول: يا بريق».

(٦) شرح المقدمة الكافية (٢٢٤).

فإن قيل: أهمل شرطين[1]، وهما أنْ لا يكونَ مُبْهمًا ولا مضمرًا، فإنَّهما لا يرخَّمان؛ لضعفهمِا لإبهامهِما، فلا يزادُ عليهما ضعف آخر بالحذفِ.

قلنا: لا يقعان عَلَمًا، فقوله: «عَلَمًا» يغني عنهما.

قوله: «إمَّا عَلَمًا زائدًا على ثلاثة أحرُف، وأمَّا بتاءِ التَّأنيث»[2].

جوَّز الفرَّاء[3] في الثُّلاثي المتحرِّك وسطَه. قالوا: لا يرخَّمُ، وهو على ثلاثةِ أحرفٍ، وإلاَّ يؤدِّي إلى جعل الاسم على بنيةٍ ليستْ في أبنيتهم بالترخيم /١٢١/ الذي هو تخفيفٌ لا إعلالٌ. يعني: الترخيم أمرٌ استحسانيٌّ مطلوبٌ به مجرَّد التَّخفيف، فلا يرتكبُ البناءَ الممتنعَ لأمرٍ جائزٍ، لا سيَّما على لغةِ من يجعلُه اسمًا برأسه، فإنَّه يقول في (يا عمْرُو: يا عمْ) فيكون اسمًا برأسه على حرفين، وهو غير موجودٍ في أبنيةِ الأسماء.

فإن قيل: هو موجود كثيرًا في المبنيات نحو: (هو، ومُذ)، والمنادى المفرد مبني، فيجوز أنْ يكون ثُنائيًا.

قلنا: بناؤه عارضٌ، فهو في حكم المعربِ، ولذا تُعرب توابعُه.

فإنْ قيل: الثُّلاثّي المتحرِّك الوسطِ بمنزلةِ الرُّباعي في باب (سَقَر) في باب غيرِ المنصرف، وما نزَّلتموه هنا، فما الفرق؟.

قلنا: الفرق أنَّ حركةَ الوسط ثمَّة اعتُبِرَتْ في حذف حرفٍ زائدٍ على الكلمة وهو التَّنوين، وههنا في حذفِ حرفٍ أصليٍّ، وأيضًا ليس الحذفُ ههنا واردًا على حرفٍ بعينه، فهو مَظِنَّةُ الالتباس.

---

(١) في الأصل: (شرطًا) والسِّياق يقتضي ما أثبتُّ.

(٢) الكافية (٩٤)، شرح الرَّضي (١/٣٩٤).

(٣) ارتشاف الضّرب (٣/١٥٥)، شرح الرَّضي على الكافية (١/١٤٩)، الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/٣٥٦)، همع الهوامع (٣/٨١)، وقد ذكروا جميعهم أن البصريين ووافقهم الكسائي يمنعون الترَّخيم، وأنَّ الكوفيين، ومعهم الأخفش يجوزون الترخيم، ولم يصرِّح برأي الفرَّاء وحده إلاّ صاحبُ الهمع، يقول: «نقله ابن هشام الخضراوي عن الأخفش، فقال ما نصَّه: أجاز الفرَّاء وجماعة ترخيم الثلاثي المتحرِّك الوسط».

فإنْ قيل: يجب زيادةُ قيدٍ، وهو غيرُ صفةٍ، بعدَ قوله: «بتـاءِ التّأنيث»؛ إذ لا يرخَّمُ مثل (فاسقة)؛ لئلاَّ يلتبسُ بالمذكّر.

قلنا: لا نسلِّم الالتباس على اللُّغة المستفيضة؛ إذ لوكـان مذكّرًا لضُـمَّ آخرُه، ولـو كـان مؤنّثًا لبقي مفتوحًا، وأمَّا غيرها فلعلَّ المصنِّف ما اعتبرها.

قوله: «فإنْ كانَ في آخرِهِ زِيَادَتان... إلخ»[1].

فإن قيل: ينتقضُ بمثل (يدان) عَلَمًا؛ لأنَّ في آخره زيادتين، مع أنَّهمـا لا تحذفـان عنـد التّرخيم للزوم الإجحاف.

قلنا: إنَّه ليس بزائد على ثلاثةِ أحرفٍ لزيادتهما معًا وحذفهما معًا، أو أنْ مـراده زيادتـان على ما فيهِ ثلاثةُ أحرفٍ غيرُهما.

قد يقال: لا يُحذف حرفان من (مختارٍ) مع وجود الشـرائطِ[2]، ويحـذف مـن (مرمـى) حرفان مع عدمِها، وللمصنِّف تخصيصُ المَدَّة بزيادة، وإنْ يُرد بالصَّحيحِ الصحيحَ والملحـقَ به أيضًا؛ لاتِّحاد حكمهما فيندفعان، فتأمَّل.

****

(١) الكافية (٩٤)، شرح الرَّضي (١/٤٠١).

(٢) لأن في آخره حرفا صحيحا قبله مدة، وهو أكثر من أربعة أحرف.

[المندوب]

قوله: «وحكمُه في الإعرابِ والبناءِ حكمُ المنادى»(١).

أي: من كونِه إذا كان مفردًا معرفةً يُضمُّ، وإذا كان مضافًا أو مشابهًا ينصَبُ.

فإن قيل: مشابِهُ المضافِ نحو (واضاربًا زيداه) /١٢٢/ نكرةٌ، فلا يندبُ.

قلنا: إنَّه معرفة إذا قُصِدَ معيَّنٌ، وأنت خبير بأنَّه لا يلزم مِنْ ذلك جوازُ وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى لردِّ ذلك.

قيل: قولُهم ولا يندبُ إلاَّ المعروفُ في حيِّز المندوب(٢)، وقد صحَّ في حديثٍ قولُ أخت عبد الله بن رواحةَ تندبه: «واجبلاه»(٣).

****

(١) الكافية (٩٤)، شرح الرَّضي (٤١٢/١).

(٢) يقول الجامي: «ولا يندبُ من قسم المندوب المتفجِّع عليه عَدَمًا إلاّ الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به، ليُعذرَ النادبُ بمعرفته في ندبته، والتفجُّع عليه، فلا يقال: وارجلاه، إلاّ إذا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاصّ انتقل الذِّهن إليه، ويعرف به، ليعذر النادب بالندبة عليه». الفوائد الضيائية: (٣٤٧/١).

(٣) انظر: صحيح البخاري، كتاب المغازي (١٠٤/٣)، ح (٤٢٦٧)، باب غزوة مؤتة من أرض الشام.

[حذفُ حرفِ النّداء]

قوله: «ويجوزُ حذف حرفِ النّداءِ إلاّ مَعَ اسمِ الجنْسِ»[1].

٣ **قيل:** بقي من المستثنيات اسم (اللّه)، فإنّه لا يجوزُ حذف حرف النّداء منه إذا نُودِي إلاّ بالبدل، نحو: (اللّهم).

****

(١) الكافية (٩٥)، شرح الرَّضي (١/٤٢٥).

[الاشتغال]

قوله: «الثَّالث: ما أُضمِرَ عاملةُ على شريطةِ... الخ»(١).

أيْ: الثَّالث من المفاعيلِ الذي حُذِفَ الفعلُ منها المفعولُ به الذي أُضمِرَ عاملُه، مشروطًا بأنْ يكونَ له مفسِّر، وهو قياسي كالثَّاني، وقوله: «كلُّ اسم» هو المقصود، فإنَّ الكلام في المفعول بِهِ، وهو لا يكونُ إلاَّ اسمًا، والكلام في لفظ (كلٌّ) قد سبق، وقوله: «بعده فعل» يخرج عنه ما بعدَه اسم، وقوله: «أو شِبهِهِ» ليدخل فيه (أزيدًا أنت محبوسٌ) عليه، وقولُه: «مشتغِلٌ عنه بضميره»؛ ليخرج مثل (زيدًا ضربتُ)، فإنَّ الفعلَ مشتغلٌ به لا عنه بضميره، وقوله: «أو متعلقه» ليدُخِلَ فيه ما تعلَّق الفعل فيه بمتعلقِ الضَّمير.

فإن قيل: قوله «اسم» زائدٌ؛ إذ لا يصحُّ نصب شيءٍ سوى الاسم بتَسلِيط الفعل أو شبهه، فيدلُّ قوله: «لو سلِّط عليه لنصبه» عليه.

قلنا: ذلك بالالتزام، وهو مهجوٌر في الحدود، وبهذا اندفع إيرادٌ آخرُ، وهو أنَّ قوله: «لو سُلِّط عليه» زائدٌ؛ إذ لو لم يكنْ الفعل ناصبًا على تقدير تسليطِه، لا يصحُّ حينئذٍ أنْ يقال: إنَّه مشتغل عنه بضميره؛ لأنَّ معناهُ أنَّه مشتغل عن العمل ذلك الاسم بضميره. وأورد المصنِّف في الأمالي لمثاله (زيدًا مررت به، وزيدًا ضربت غلامَهَ، وزيدًا ضربتُ عمرًا وأخَاه، وزيدًا سمَّيتُ به) ومن أمثلته (زيدًا ضربتُ رجلاً يحبُّه)(٢). قال الإمام الحديثي: «أي بما عمل في ضمير الاسم المقدَّم نحو (زيدًا ضربتُ غلامه)»(٣).

قيل: هذا منقوضٌ بقولنا /١٢٣/: (زيدًا ضربتُ عمرًا و أخاه، وزيدًا ضربتُ رجلاً يحبه)، فإنَّ ما اشتغل الفعل به في الصُّورتين، لمْ يعمل في ضميرِ الاسم المقدَّم وقوله: «لو سُلِّط [عليه] لنصبه»؛ يعني: لو سلِّط على الاسم المقدَّم بأنْ يقدَّر كونُه عاملاً لنصبَهُ، احتُرز بَه عمَّا وقع بينهما ما لهُ صدرُ الكلام مثل: (زيدٌ هل ضربتَه)، فإنَّه اسم بعدَه فعلٌ مشتغلٌ عنه

---

(١) الكافية (٩٧)، شرح الرَّضي (١/٤٣٧).

(٢) الأمالي النحوية (٣/٢٩).

(٣) شرح الكافية للحديثي (٨٥/أ).

بضميرِه، ولكنّه لو سلّط عليه لـم ينصِبْـه؛ لأنَّ مـا بعـد الاستفهام لا يعمـلُ فيمـا قبلـه. قـال المصنّف في الأمالي: «ليس من شرطِ هـذا البـاب أن يصـحَّ النَّصـب بـالفعل حقيقـةً، وإنّمـا معنى لو سلّط عليه لنصبه: لو قدِّر أنّـه عـامل بنفسـه وسـلّط على الاسـم لنصبَـه»[1]. قيـل: الأولى (لعملَ فيه)؛ لأنَّ (مررتُ به) لو سلّط على زيدٍ في (زيدًا مررت به؟) لَمَا نصبه.

فإنْ قيل: ليس ما أوردَه وافيًا بما قصده؛ إذ يصحُّ على (ضربتُـه) فـي قولنـا: (زيـدٌ هـل ضربته؟) أنّه لو سلّط عليه لنصبَه؛ لأنَّ صدقَ الملازمةِ لا يتوقّف على صدقِ المقدَّم.

قلنا: المراد ما صحَّ تسليطه بدلالةِ قوله: «مشتَغلٌ عنه بضميرِه».

فإنْ قيل: لا بدَّ من زيادةِ قيدٍ على التّعريف، كما زاده ابن مالك[2]، وهـو قولـه: «يفتقر المقدَّمُ إلى ما بعدَه؛ ليخرجَ (في الـدّار زيـدٌ فاضربْـه)، وقولـه: ﴿وَالسَّارِقُ والسَّارِقَةُ﴾[3]، على تقديرِ مذهب سيبويه»[4].

قلنا: هذا وأمثالُه خرج بقوله: «لو سلّط عليه لنصبه»؛ لأنَّ الفعل من جملةٍ لا يعمـلُ فـي مبتدأ من جملةٍ أخرى.

فإن قيل: نحو (زيدٌ ضربتُه) داخل في الحدِّ، فيجب نصبُه.

قلنا: المراد بـ(كلِّ اسم) المفعولُ به، (وزيدًا) المذكور ليس مفعولاً به؛ لأنّـه إنّمـا ذكـر ليحكم عليه، لا ليبينَ من وقعَ عليه، فالخروج أولى مِنَ الدخول.

فإنْ قيل: إذا أُريدَ به المفعولُ به، كيفَ يقال بعد هذا: (ويختـارُ الرَّفـع)؟ أي رفـع ذلـك الاسم بالابتداء، وما هو مفعول به، كيف يكون مرفوعًا بالابتداء ؟.

قلنا: المراد منه الاسمُ المفعولُ به بهذه القيودِ، وإنْ زال عنه قصدُ أنّه /١٢٥/ وقع عليه الفعلُ، أو

---

(١) الأمالي النحويّة (٣/٣٠).

(٢) شرح التسهيل (٢/١٣٦).

(٣) المائدة (٣٨).

(٤) الكتاب (١/٧٢) ونصُّه: «كأنّه قال: وفيما فرضَ الله عليكـم: السـارق والسـارقة، أو: السـارق والسارقة فيما فرض عليكم... وقرأ ناسٌ والسارقَ والسارقَةَ...».

قبل أنْ يقصدَ به ذلك، يختارُ أنْ يرفعَ بالابتداء، أي جعلُهُ مبتدأ أولَى من جعلهِ مفعولاً بهِ.

قيل: يشملُ قولُه: «الفعل» الجامدَ، والمصدرَ، والصِّفةَ المشبهة، واسمَ الفعلِ، وأفعلَ التفضيل، والحروف المشبهة بالفعل، ولا يصحُّ [الاشتغال] في واحد منها، وأيضًا كلامهُ يوهم اختصاصَ الاشتغالِ بالمنصوبِ، وليس كذلك، بل يكونُ بالمرفوع أيضًا؛ بأنْ يكونَ الرَّفع على الابتداء، أو على إضمارِ فعل، وتأتي فيه الأقسامُ الخمسةُ[1] . ذكره في التسهيل[2]، والكافية الكبرى[3]، وابن هشام في الجامع[4].

قيل: من شروطِ الاشتغالِ تعدِّي الفعلِ ولزومِه، أُدرجَ في الألفيَّة[5] «ورتب المفاعيل»، ووجهُهُ أنَّ المتعدي منه ما يتعدى لواحدٍ والاثنين، فاقتضى ذلك.

اعلم أنَّ قول بعض النُّحاة مشعر بانحصارِ الفعل في المتعدِّي والَّلازم، وقد قسَّم بعضهم [الأفعال] إلى أربعة أقسام. الثَّالث: ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو الأفعالُ النَّاقصة. والرَّابع: ما يوصف بهما لوجود الاستعمالين فيه (كشَكر ونصح) ذكرَهُ في التَّسهيل[6]، وقد نبَّه عليه في الشذور[7]، ثمَّ ذهب جماعةُ منهم ابنُ عصفور إلى «أنَّه لا يُتَصوَّر أنْ يكونَ فعلٌ يتعدى بنفسه تارةً، وبحرف جرٍّ أخرى؛ لأنَّه محالٌ أنْ يكونَ الفعل قويًا ضعيفًا في حال واحدة، والمفعول محلاً وغير محلٍ في حين واحد»[8]. فليحمل على أنَّ الأصلَ تعديه

---

(١) الأقسام الخمسة هي: ما يجب فيه النصب، ما يجب فيه الرفع، ما يختار فيه النصب، ما يستوي فيه الرفع والنصب، ما يترجح فيه الرفع.

(٢) شرح التسهيل (٢/١٤١ -١٤٣).

(٣) شرح الكافية الكبرى (٢/٦٢٥).

(٤) الجامع الصغير (٨٣).

(٥) شرح الألفية ابن عقيل (٢/١٤٨). يقول: «والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام: أحدها: ما يتعدى إلى مفعولين...».

(٦) شرح التسهيل (٢/١٤٨).

(٧) شرح شذور الذَّهب (٤٦٩).

(٨) شرح جمل الزجاجي: (١/٣٠٠).

بحرف جرٍّ ثم حذف توسعًا. ومنهم[١] من «منع دعوى الاستحالةِ؛ إذ يتصور أنْ يكونَ بعضُ العربِ لحظهُ قويًا بطبعه فَوَصَلَه بنفسِه، وآخرُ ضعيفًا فقوَّاه بالحرف، ثم اختلطتْ اللُّغاتُ وتداخلت». قال أبو حيَّان: «هذا النُّوع مقصورٌ بالسَّماع»[٢].

قوله: «ويختارُ الرَّفع بالابتداء عندَ عدمِ قرينةٍ خلافِه»[٣].

أي: رفعُه يكون بالابتداءِ لا بالفاعليَّة؛ لئلاَّ يلزم حذفٌ من غير ضرورةٍ، مثالُه (زيدًا ضربتُه). قال سيبويه/١٢٥/ «والنَّصب عربيٌّ والرَّفع أجود»[٤]؛ لأنه لا يلزم مع الرَّفع تقديرٌ ولا حذف، وفي النَّصب يلزم ذلك، فالرَّفع أولى.

فإنْ قيل: في المثالِ الذي ذكرتم قرينة خلافَ الرفع موجودة، أعني النَّصب، وهي (ضربتُه)، فإنَّه مفسر للمقدمِ النَّاصب.

قلنا: أراد بقرينةِ خلافِ الرَّفع قرينةَ النَّصب المختارِ والواجب، والقرينة المسوِّية بين الأمرين، ولا وجود لها.

فإن قيل: (إذا) المفاجأة يجبُ وقوعُ المبتدأ بعدها، فمقتضى ذلك أنْ لا يجوز النَّصب؛ لأنَّه إذا نصب قدر الفعل واقعًا بعدها فتخرُج عن موضعِها.

قلنا: أجابَ عنه المصنِّف[٥] في الظروفِ المبنيةِ.

قوله: «ويُخْتَار النَّصبُ بالعطفِ»[٦].

قيل: شرطُه أنْ يكونَ الفعل متصرِفًا، فالعطف على أفعال التعجُّب والمدح والذَّم لا تأثير

---

(١) ذكر هذا النص في هامش شرح جمل الزجاجي (٣٠٠/١) منسوبًا إلى أبي علي الشلوبين، ولم أجده في التوطئة ولا في شرحه على الجزولية.

(٢) ارتشاف الضَّرب (٥٠/٣).

(٣) الكافية (٩٧)، شرح الرَّضي (٤٥٢/١).

(٤) الكتاب (٨٢/١).

(٥) يقول: «ومنها (إذا)، وهي للمستقبل، وفيها معنى الشرط، فلذلك اختير بعدها الفعل، وقد تكون للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها». الكافية (١٦٢).

(٦) الكافية (٩٧)، شرح الرَّضي (٤٥٧/١).

له، وأيضًا بعد حرفِ النفي بشروط: بأنْ لا يكون حرفُ النَّفي مختصًا بالفعل، كـ(لَمْ ولمَّا)، فإنْ كان وجب النَّصب ألبتةَ، نحو: (لمَّا زيدًا أرَه)، وأيضًا شرط الاستفهام أنْ يكونَ بالهمزةِ، وإنْ كان بغيرها وجبَ النَّصب ألبتةَ، نحو: هل زيدًا ضربتَه؟ و(متى زيدًا أكرمتَه)؟ وأيضًا تجويز الرَّفع بعد إذا الشرطيَّة مذهب الأخفش[1]، [وهو] ضعيفٌ، والحقُّ وجوبُ النَّصب بعدها؛ لأنَّها ظرف زمانٍ متضمِّنة معنى الشَّرط، فوجب النَّصب، وأيضًا في الأمرِ يُشترَط أنْ يكونَ الأمر بفعلٍ، فلو كان باسم فعلٍ لم يُجزِ النَّصب، ويُشترَط أنْ لا يكونَ الفعل خبرًا مقصودًا به الأمر، مثل: الصلوات يقيمهُنَّ النَّاس.

قوله: «وعندَ خوفِ لَبس [المفسِّر] بالصِّفة»[2].

فإنْ قيلَ: مرادُه من الالتباسِ: إمَّا الالتباسُ في حالِ النَّصب، أو في حال الرَّفع. والأوَّل باطلٌ؛ لأنَّ المفسِّر لا محل له من الإعرابِ، فكيف يلتبس بالصِّفة، وكذا الثَّاني؛ إذ في حال الرَّفع لا تحقُّقَ له أصلاً؛ لأنَّه خبرٌ.

قلنا: أراد أنَّ ما هو المفسر حال النَّصب يلتبسُ حال الرَّفع بالصِّفة، فلا غبار /١٢٦/ عليه.

قوله: «ويستوي الأمرانِ في مثل: (زيدٌ قامَ وعمرًا أكرمتُه»[3].

فإن قيل: السَّلامةُ من الحذف مرجِّحَةٌ للرَّفع.

قلنا: هي معارضَةٌ بقرب المعطوفِ عليه.

فإنْ قيل: «لا تفاوت في القربِ والبعد بينهما؛ إذ الكبرى قريبَةٌ غيرُ مفصولةٍ.

قلنا: هذا باعتبارِ المنتهى وأمَّا باعتبار المبتدأ فالصُّغرى أقرب»[4].

قد يقال: إنَّما يكون كذلك أنْ لو عَطَف مفردات الجملةِ الثَّانية على مفرداتِ الجملةِ الأولى، أمَّا لو كان الجملةُ الثانيةُ برأسها معطوفةً على الجملةِ الأولى فلا يتحقق بعد أصلاً،

---

(١) ارتشاف الضَّرب (٣/١٠٦)، شرح الرَّضي على الكافية (١/٤٦٠).

(٢) الكافية (٩٧)، شرح الرَّضي (١/٤٥٧).

(٣) الكافية (٩٨)، شرح الرَّضي (١/٤٦٥).

(٤) ما بين القوسين منقول من الفوائد الضيائية (١/٣٦٠).

اللَّهم إلا أنْ يقالَ: بتقدير النَّصب يتعين القرب، وبتقديرِ الرَّفع لا يتعينُ؛ لجواز أنْ يكونَ حينئذٍ من عطف المفرداتِ.

واعلم أنَّ هذا المثال. مما أوردَه سيبويه[١]، واعترض المُبَرِّد[٢] على التَّمثيل، وقال: ينبغي أنْ يمثّل بما يكونُ في المعطوفِ عليه ضميرٌ راجعٌ إلى زيدٍ؛ ليصح العطف على جزئهِ حينَ نصبَ عمرو؛ لأنَّه إذا كان في المعطوف عليه ضميرٌ يجبُ أنْ يكون في المعطوف ضميرٌ. أجيبُ: بأنَّ مراد سيبويه: أنْ يمثّلَ بما فيه يجوز الوجهان، ولمَّا كان وجوبُ الضَّمير في المعطوفِ عندَ وجوده في المعطوف عليه أمرًا مشهورًا لا يشتبهُ على أحدٍ، لمْ يتعرض له، فيكونُ التقدير: (وعمرًا أكرمتُه عندَه).

قيل: هذا إذا كان الفعلُ متصرفًا، فإنْ لم يكن كأفعال المدح والتَّعجب لم يؤثّر العطف، فلا يستوي الأمران، كما قاله ابن مالك[٣].

قد يقال: فيه أمورٌ، الأول: أن حكم شبيه العاطف في هذه الصورة أيضًا حكمُ العاطفِ، نحو (زيدٌ أتى القوم حتىَّ عمْرُو أَمرٌّ به)، ذكره أبو حيَّان[٤]، وأورده ابن قاسم[٥]. الثَّاني: حكمُ شبيهِ الفعلِ في هذه الصُّورةِ حكم الفعلِ، نحو: (ضاربٌ عبد زيدٍ وعمرو يكرمُه) ذكره أبو حيَّان[٦] أيضًا. الثالث: أنَّ ما ذكَره من تسويةِ الرَّفع والنَّصب في هذه الصُّورةِ ذكره الجزولي[٧]، والأظهرُ الحملُ على/١٢٧/ الصُّغرى؛ لأنَّها أقربْ. وهم كثيرًا ما يُرَاعون الجوارَ.

قوله: «وليسَ مثل (أزيد ذُهبَ به)»[٨].

---

(١) الكتاب (٩١/١) ومثاله: «عمروٌ لقيته وزيدًا كلَّمتُه».

(٢) الانتصارلسيبويه على المُبَرِّد (٦١).

(٣) شرح الكافية لابن جماعة (١٣٨).

(٤) ارتشاف الضَّرب (١١٠/٣)، ومثاله: (القومُ ضربتُهم حتَّى زيدًا ضربته).

(٥) شرح المرادي على الألفية: (٤٤/٣).

(٦) ارتشاف الضَّرب (١٠٣/٣).

(٧) يقول الجزولي: «وإن عُرِّي مما يوجب النَّصب أو اختياره، وما يوجب الرَّفع ولم يُعطفْ على جملةٍ ذاتِ وجهين استوى الرَّفع والنّصب فيه». المقدِّمة الجزولية: (١٠١).

(٨) الكافية (٩٨)، شرح الرَّضي (٤٧١/١).

أي: وليس الاسمُ الذي كان المفسِّر رافعًا لضميرِه، أو لِماَ يتعلّق بضميرِه من هذا الباب، مثال الأوّل: (أَزيدٌ ذُهِبَ به)، ومثال الثّاني: (أزيدٌ ذَهِبَ بغلامِه)، فالرَّفع فيه لازم للابتداء؛ لدخوله في حدِّ المبتدأ، وامتناع تقدير عاملٍ سوى عامل الابتداءِ.

وبيانه: أمَّا أولاً: فلأنَّ الفعلَ شرطُه أنْ يكون مشتغلاً عن العملِ فيما قبلَه بضميرِه، وهذا ليس كذلكَ، وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ شرطَه أنْ يكون لو سلِّط عليه لنصبَه، ولو سُلِّم أن (ذهب) يعمل فيما قبله لم يكن منه أيضًا؛ لأنَّ عملَه إنّما هو رفعٌ.

قيل: كلامُ المصنِّف يدلَّ على أنَّ (زيد) في المثال المذكورِ لا ينصبُ، ولا يدلُّ على أنَّه لا يرفع إلاَّ بالابتداء.

وأجيب: بأنَّ المصنِّف إنّما بيَّن بهذين الوجهين امتناع النَّصب ووجوبُ الرَّفع على الابتداء؛ بيَّنه بقوله: لدخولهِ في حدِّ المبتدأ وامتناع تقدير عامل سواه. نعم لقائل أنْ يقولَ: بين ما ذكره المصنّف في شرح الكافيةِ[1] وما فصَّله في شرح المفصَّل تناقض، وهو قوله: «إذا لمْ يكن الفعلُ مسلَّطًا على ضميرِ الأوَّل، ولا على ما يتعلّق به تسلط المفعولية، فليس من هذا الباب، وحكمُه أنْ يكون مبتدأ، إنْ لم يكن قبلَه ما يرجِّح به تقدير الفعل، وفاعلاً إنْ كان معهَ ما يرجِّح تقديرَ الفعل على المختارِ، وفاعلاً على الوجوبِ إنْ كان معه ما يوجب تقديرُه، فالأول مثل: (زيدٌ قام)، والثّاني (أزيدٌ قام؟)، والثَّالث: (إن زيدٌ قام)»[2]، فعُلِم من كلامه هذا أنَّ الرَّفع في (أزيد) ذَهَب به لجواز أنْ يكونَ على تقديرِ الفعلِ الواقع قبله، بل هو راجحٌ، وصرَّح بأنَّ الرَّفع فيه على الابتداء،ويمتنع تقديرُ الفعل.

فإن قيل: جعلوا (أزيدًا أنت محبوسٌ عليه) مِنْ هذا البابِ، ولم يجعلوا (أزيدٌ ذُهِبَ به) منه، مع أنَّ العامل في الصورتين يقتضي الرَّفع، فما الفرق ؟.

قلنا: المعتبرُ كونُ الفعل معدًّى إليه تعدِّي النّاصب، وليس ذلك كذلك؛ لأنَّ الفعل لم يتعدَّ إليه تعدي النّاصب؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور/١٢٨/ في موضع رفع، فوجبَ الرَّفع.

---

(١) شرح المقدمة الكافية (٢٤٧ - ٢٤٩). يقول: «أي: ليس مثل هذه المسألة من هذا الباب، فالرَّفع فيه لازمٌ على أنَّه مبتدأ أو فاعل لدخوله في حدهما، وامتناع تقدير عامل سواهما».

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/٣١٥).

قوله: «وكذا قوله[١]: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾»[٢].

يعني ليس ذلك من هذا الباب، باعتبار المعنى الذي قصده المتكلِّم.

فإن قيل: كثيرٌ من الأشياء ليس من هذا الباب، مثل: (زيدٌ قائم، وزيدٌ في الدَّار)، ولم يذكره المصنِّف، وذكر هذا، فما الترجيح؟.

قلنا: ذكره لإبهامِ كونِه من هذا الباب؛ إذ هو اسمٌ وبعده فعل مسلَّطٌ بضميره، فيتوهَّم أنَّه لو سُلِّط عليه لنصبَه، وهو غلطٌ؛ إذ لا يمكن تسليطُه على ما قبله؛ لأنَّ التسليط إنَّما يكون على حسبِ المعنى المراد، ولو قُدِّر التسليطُ هنا يصير التَّقدير: فعلوا كلَّ شيءٍ في الزُّبر، وليس المعنى على ذلك، بل المعنى: أنَّ كل شيءٍ مفعول لهم ثابتٌ في الزبرِ.

****

(١) الكافية (٩٨)، شرح الرَّضي (١/٤٧١).

(٢) القمر (٥٢).

[التّحذير]

قولُه: «الرَّابع: التحذيرُ، وهو معمولٌ...إلخ»[1].

قيل: أصلُ كلامِه وحقيقتُه: الرَّابع ما في التّحذير، أي: المفعول الذي فيه، ثُمَّ سمي به مجازًا؛ لئلاّ يطول.

قد يقال: التّحذير مصدرٌ في الأصلِ، نُقِلَ وجُعِل علمًا لهذا النَّوع من المفعول، والأوَّل أولى؛ لأنَّ المجازَ خيرٌ من النَّقل على ما حُقِقَ في أصول الفقه.

قيل: الحدُّ ليس بجامع؛ لأنَّه يخرج عنه قسمٌ من المحدودِ، وهو أنْ لا يكون المحذَّر منه مذكورًا بلفظ (إيَّا)، واقتصر على لفظ المحذَّر منه، نحو قوله: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[2]. قال ابنُ هشام: «التَّحذير: تنبيهُ المخاطب على أمرٍ مكروه لتجنبهِ، فإن ذُكِر المحذَّر بلفظ (إيَّا)، فالعامل محذوف سواء عطفت عليه أم كررته، أم لَمْ تعطِفُ ولم تكرر»[3]، تقول: (إيَّاك والأسد)، وإنْ ذكر المحذَّر بغير لفظِ (إيَّا)، أو اقتُصِر على لفظ المحذَّر منه، فإنَّما يجب الحذف إنْ كررتَ وعطفتَ. فالأول نحو: (نفسَك نفسَك) والثاني نحو: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ وفي غيرذلك يجوز الإظهارُ.

فإن قيل: العطفُ بالواو يقتضي الشركة في الفعل والمعنى، كما تقولُ: (ضربتُ زيدًا وعمرا)، فلو عُطِف الأَسد على إيَّاك، يلزمُ أنْ يكونَ المخاطب مأمورًا بمباعدةِ الأَسدِ على سبيلِ التَّحذير، كما هو /١٢٩/ مأمورٌ بمباعدة نفسه على سبيلِ التّحذير.

قلنا: أجاب عنه المصنِّف: «بأنَّ العطف لا يستلزم اشتراكه في ذلك وإنَّما يستلزم اشتراكُهما في المعنى الذي كان إعرابُ الأوَّل بسببه»[4]، وهو مفعوليته (لاتّقِ) المحذوفِ.

---

(١) الكافية (٩٩)، شرح الرَّضي (٤٧٩/١).

(٢) الشمس (١٣).

(٣) أوضح المسالك (٧٦٠٧٥/٤).

(٤) شرح المقدمة الكافية (٢٦٧).

قيل: هذا الجواب يوهم جواز: (نصرَني زيدٌ وعمرو)، وإن كان المراد: (وأهانني عمرو)، وأنت خبيرٌ بأنَّ المعنى الذي كان إعرابُ (زيد) بسببه هو فاعليَّة (نَصَر)، لا مطلق الفاعليَّة، فلا يَكون هذا واردًا عليه.

فإن قيل: حُذِفَ حرف الجرِّ في باب (أنْ وأنَّ)، ولَمْ يحذف في باب (الأسدِ)، فما الفرق ؟.

قلنا: إنَّهما حرفان موصولان معهما المدخول كالاسم الموصول[1]، فاستطيلتْ مع نفي الإلباسِ، فحُذِف حرفُ الجرِّ معهما تخفيفًا، بخلافِ الأسد؛ فإنَّه اسم مفرد، فلا يلزمُ من حَذفِ حرفِ الجرِّ فيه أنْ يحذفَ في باب الأسدِ.

«اعلم أولاً: أنَّ قوله: «ذُكِر» في قوله: «أو ذُكِرَ المحذَّر منه مكررًا» على صيغةِ المجهولِ عَطْفٌ على (حُذِّر)، أو (ذُكِر) المقدَّر.

فإنْ قلتَ: فعلى هذا لا بدَّ من ضميرٍ في المعطوف، كما في المعطوفِ عليه.

قلنا: نعم، لكنَّه وُضِع المظهر موضع المضمر، أو تقديرِ الكلام، أو معمول بتقدير (اتَّقِ) ذُكر مكررًا، إلاَّ أنَّه وُضِع المحذَّر منه موضع الضَّمير العائد إلى المعمول؛ إشعارًا بأنَّه محذَّرٌ منه، لا محذر. وثانيًا: أن تقدير (اتَّقِ) لا يصحُّ في أوَّل النَّوعين، لأنَّه لا يقال: (اتقيت زيد من الأسد) فينبغي أن يقدَّر فيه بعِّد ونحِّ، وتقدير بَعِّد في مثال النَّوع الثَّاني غير مناسبٍ؛ لأنَّ المعنى على الاتِّقاء عن الطَّريق، لا على تبعيده، فالصَّواب أنْ يقال: بتقدير (بعِّد أو اتَّقِ)، فيقدر مثل (بَعِّد) في جميع أفراد النَّوع الأوَّل، وفي بعضِ أفراد النَّوع الثاني، مثل (نفسَك نفسَك)، ويقدَّر مثل (اتَّقِ) في بعضها كالمثالِ المذكور.

قيل: لفظُ الأسدِ في (إيَّاك والأسد) خارجٌ عن النوعين، فينبغي أنْ لا يكونَ تحذيرًا، وذلك ليس كذلك.

---

(١) يقول الأشموني: «إنَّما اطَّرد حذفُ حرف الجرِّ مع (أنَّ وأنْ) لطولهما بالصلة». ويقول الجامي: «لأن حذف حرف الجرِّ عن (أنْ، وأنَّ) قياسٌ». شرح الأشموني (١٦٥/٢)، الفوائد الضيائية: (٣٦٧/١).

وأجيب: بأنّه تابع للتحذير، والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد»[١]. ثالثًا: أنَّ (الطريقَ الطريقَ) ليس من باب التَّحذير، بل من باب الإغراء، وهو مقابلٌ التَّحذير، والحديث «وأنْ يَحَذِفَ بالياء»[٢]، قاله ابن مالك[٣]. ورابعًا: أن المصنّف ترك بابًا مّما يجب إضمار فعله قِياسًا، والقياس أن لا يترك، وهو باب الإغراء، وضابطه كلُّ مغرًى به مكرر أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه، فالمكرر نحو قوله[٤]:

[١٠] أخاك أخاك إنَّ من لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ

والذي مع العطفِ نحو (شأنَك والحجَّ)، و(نفسَك وما يعنيها)، والعامل فيهما الزمْ ونحوه، وعِلَّةُ وجوبِ حذفه ما ذُكِر في التَّحذير، والخلافُ في وجوبِ حذفهِ في المكرَّر ههنا مثله هناك وإنْ لم يتكرَّر، وخلا من العطفِ، فلا خِلاف في عدم وجوبِ الحذفِ كما هناك، ولذا يجوزُ ههنا (الواو) بمعنى (معَ).

---

(١) هذا النصّ منقول من الفوائد الضيائية: (١/٣٦٥-٣٦٦) مع حذف بعض العبارات.

(٢) ليس هذا القول بحديث، وإنما هو أثر يُنسب إلى عمر بن الخطاب ، عندما أراد أنْ ينهى عن ضرب الأرنب بالعصا؛ لأنَّ ذلك يقتلُها فلا تحلُّ، فقال: «لِيُذْكِ لكم الأسل والرِّماح والسِّهام، وإيَّاكم أن يحذَف أحدكم الأرنبَ». الفصول الخمسون (١٩٥)، الإيضاح في شرح المفصَّل (١/٣٠٧)، شرح الوافية (١/١٩٠)، شرح الرَّضي (١/١٨١).

(٣) شرح الكافية لابن جماعة (١٤٤).

(٤) ينسب إلى مسكين الدَّارمي وإلى ابن ميَّادة.

[١٠] بيت من الطويل، الشاهد فيه: نصب (أخاك) بإضمارِ فعلٍ تقديره: الزم. الكتاب (١/٢٥٦)، الخصائص (٢/٤٨٠)، التَّخمير (١/٣٨٢)، شرح التصريح (٢/١٩٥)، خزانة الأدب (٣/٦٥).

[المفعولُ فيه]

قوله: «والمفعولُ فيه ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ»[1].

فإن قيل: الحدُّ لا ينعكسُ؛ إذ لا يصدقُ على جواب منْ قال: متى خرجتَ ؟ وهو يومُ الجمعة أنَّه فعلَ فيه فعلٌ مذكورٌ.

قلنا: مرادهُ أعمُّ مما ذكر لفظًا أو تقديرًا.

قد يقال: «دخل فيه (شهدتُ يومَ الجمعةِ)، فإنَّ (يومَ الجمعةِ) يصدقُ عليه أنَّه فُعِلَ فيه فعلٌ مذكور؛ فإنَّ شهودَ يوم الجمعة لا يكون إلاَّ يومَ الجمعة، فلو اعتُبِر قيدُ الحيثية [فإنَّه] لا يحتاج إلى قوله: «مذكور» إلاَّ لزيادةِ تصوير [المعرَّف]، فتأمَّل»[2].

قيل: لا أرى في هذا الرَّسمِ[3] شيئًا لم يفهم من قولهم: (المفعول فيه)؛ لأنَّ (أل) في المفعولِ فيه بمعنى الذي، فصارَ التَّقدير المفعول فيه هو: الذي فُعِلَ فيه، والذي فُعِلَ فيه هو المفعولُ فيه.

قد يقال: إنْ أُريدَ بالزِّيادة أنْ يتناولَ الرَّسم ما لا يتناوله المرسومُ فحقُّه هذا، فلا يرد عليه شيءٌ، وإنْ أُريدَ الوضوح فلا نسلِّم، أو فَصَّل ما أُجْمِلَ/١٣١/.

فإنْ قيلَ: منقوضٌ بقولنا: (طابَ اليومُ وصامَ اليومَ) الأول فاعل والثَّاني مفعول به، مع صدق الحدِّ عليه.

قلنا: تقديرُ الحدِّ ما فُعِل فيه فِعْلٌ مذكورٌ مقدَّرًا بفي، بقرينةِ قوله: «وشرطُ نصبه تقديرُ في».

---

(١) الكافية (١٠٠)، شرح الرَّضي (١/٤٧٨).

(٢) هذا النصّ منقول من الفوائد الضيائية: (١/٣٦٩) مع حذف بعض العبارات.

(٣) الرسم لدى المناطقة قسمان: الرسم التام: وهو ما يتركب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك؛ والرسم الناقص: وهو ما يكون بالخاصة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بالجسم الضاحك.

فإن قيل: الحدُّ يباين المحدودَ، ولعدمِ صدقِه على لفظِ يوم الجمعةِ أنّه فُعِلَ فيه.

قلنا: إنَّ المفعولَ فيه هو المدلولُ، وإنَّما أُطلِقَ على اللّفظ لكونهِ دالاً عليه، وقد مـرَّ مثلـه في المفعول بهِ.

فإن قيل: هو غيرُ منعكسٍ، بما سيقعُ، كقولك: (سأضرب يومَ الجمعةِ).

قلنا: قد مرَّ جوابهُ، فتَدْبر.

قوله: «ويُنْصَب بعاملٍ مضَمرٍ على شَرِيطةِ التَّفسيرِ»[١].

فيه نقصٌ، فإنّه لم يبينْ أجوازًا أم وجوبًا. وهو قسمان: واجبُ التَّقدير، وذلك في خمسٍ صورٍ: إذا وقع صِلَةً، أو صفـةً، أو حـالاً، أو خبرًا[٢]، ونحـو: (يـومَ الجمعـةِ صمـتُ فيـه)، والباقي جوازًا، وزِيْد سادسةٌ وهي: المثل، نحو: (بالرِّفاءِ والبنين)[٣]، وزيد سابعة، وهو: ما إذا رفع الاسم الظاهر، نحو: (أعندَك زيدٌ).

****

---

(١) الكافية (١٠٠)، شرح الرَّضي (١/٥٠٥).

(٢) أمثلة ذلك: الصلة: جاء الذي عندك، الصفة: مررت برجل عنـدك، الحـال: مـررت بزيـد عنـدك، الخبر: زيد عندك. والعامل فيها جميعا: اسـتقرَّ، أو: مسـتقرًّا، مـا عـدا الصلـة؛ لأنهـا لا تكـون إلا جملة، ذلك ما قرره ابن عقيل في شرح الألفية: (٢/١٩٣).

(٣) مثل عربي، يقال في التهنئة بالزواج. والرِّفاء: يقول أبو عبيدة: الالتحـام والاتفـاق. انظـر: مجمـع الأمثال (١/١٠٠).

[المفعول له]

قولُه: «المفعولُ لَه، هو ما فُعِلَ لأجلِهِ فعلٌ مذكور»[1].

موضِع (له) من الإعراب: النَّصب بالمفعول، و(هاءُ) له راجع إلى اللاَّم، ومستترُ الفعلِ للفعلِ تقديرُه الذي فُعِلَ الفعْلُ له، أي: لقصدِ تحصيلِهِ، أو لسببِ وجودِهِ. وإنَّما قلنا: أو لسببِ وجودِهِ لئلا يخرج[2] عنه نحو: (قعدتُ عن الحرب جُبنًا، وقدِمْتُ على الحرب شجاعةً)، فإنَّه لا يستقيم أنْ يقالَ فيه: أنَّ الأوَّل سبب للثَّاني، وخرَّج به سائرَ المفاعيل (مطلقًا، أو به، أو فيه، أو معه). قولُه: «فعلٌ مذكورٌ» أي حدثٌ ملفوظٌ حقيقةً أو حكمًا، فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدَّرًا، كما إذا قلتَ: (تأديبًا) في جواب من قال: (لِمَ ضربتَ زيدًا؟)، فقوله «مذكور» احترزَ به عن نحو: (أعجبني التَّأديب)؛ فإنَّ التأديبَ وإنْ كان عِلَّةً باعثةً على الفعلِ، لكن ليس عِلَّةً باعثةً لفعلٍ مذكورٍ.

فإن قيل: كيف يَصحُّ الاحترازُ عنه، وهو، أي (الفعلُ) الذي فُعِلَ لأجلِهِ مذكور في الجملةِ، كما في (ضربتُ زيدًا)؟.

قلنا /١٣٢/: المراد المذكور معه في التَّركيب الذي هو فيه. وقد يقال: يَرِدُ عليه نحو: (أعجبني التَّأديبُ الذي ضربْتُ لأجلِهِ)، اللَّهم إلاَّ أنْ يرادَ بذكره معه إيرادُه معه للعمل.

فإنْ قيل: فكيف يكونُ التَّأديبُ سببًا لشيءٍ، وذلك الشيء سببٌ له ؟.

قلنا: فصَّل المصنِّف الجوابَ في شرح المفصَّل «بأنَّ التَّأديب له جهتان، هو باعتبار أحدِهما سببٌ والأخرى مسبِبٌ، فباعتبار معلوميَّتِهِ وفائدتِه سبَّب الضَّرب، وباعتبارِ وجودِهِ مسببُ الضرب»[3]، فالاعتبار معتبَر في أمثالِ هذه الاعتباراتِ.

فإن قيل: جمعُ الحدِّ متفرقٌ؛ لأنَّه لا يصدق على (تأديبًا) في قولنا (ما ضربتُه تأديبًا) إذا لم يعقل له فعلٌ مذكور، مع أنَّه من أفرادِ المحدود باتِّفاق.

---

(١) الكافية (١٠١)، شرح الرَّضي (١/٥٠٧).

(٢) في الأصل: (لتخرج)، والسياق يقتضي ما أثبت.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٢٥).

قلنا: أملى المصنِّف الجوابَ عنه في الأمـالي بأنَّـه «إذا قلـتَ: مـا ضربتُـه للتـأديبِ، فـإنْ قصدت نفي ضربٍ معلَّل بالتأديبِ، فاللاَّمُ متعلقةٌ بضربتُ، ولم تنـفِ إلاَّ ضربًـا مخصُوصًـا، والتَّأديب تعليلٌ للضَّربِ [المنفي][1]، وإن أردّتَ نفيَ الضَّربِ مطلقًا على كلِّ حـالٍ، فـاللاَّمُ متعلقةٌ بالنَّفي والتعليل للنفي، ويكون المعنى أنَّ انتفاء الضَّرب كان من أجلِ التَّأديب؛ لأنَّـه قد يؤدَّبُ بعضُ النَّاس بترك الضَّرب، لا بالضَّرب، ولا يُستبعَدُ تعلُّقُ الجارِّ بالحرف الذي فيه معنى النَّفي»[2]. فحاصل الجواب: أنَّا لا نسلِّم عدم الصدق، فإنَّه فعـل لـه الفعـل الـذي هـو الضَّربُ، أو الفعلُ الذي هو الانتفاءُ، أعني معنى حرفِ النفي. وأنـت خبيرٌ بـأنَّ الحدَّ غيرُ مانع لدخول قولك: (زرتُك لخيرِك أو لزيدٍ). فإنَّه فُعِلَ لأجْلِه فعْلٌ مذكـور، وليـس مفعـولاً له، والأولى [أن يقول]: المصدر الذي فعل لأجلِهِ.

قوله: «خلافًا للزجَاج[3] فإنَّه عندَهُ مصدر»[4].

---

(١) في الشرح: (تعليل للضرب)، والإضافة من الأمالي النحوية.

(٢) الأمالي النحويّة (١/١٢٣- ١٢٤).

(٣) يقول الزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه (١/٩٧) عند قوله تعالى: ﴿**يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت**﴾ البقرة (١٩)، قال: «ويروى أيضًا: (حذِار المـوت)، والّـذي عليـه قرَّاؤنـا: (حذرَ الموتِ)؛ وإنَّما نُصِبَتْ (حذرَ الموت) لأنَّه مفعول له، والمعنى يفعلون ذلك لحذر المـوتِ، وليس نصبه لسقوط اللاَّم، وإنَّما نصبه أنَّـه فـي تـأويل المصـدر، كأنَّـه قـال يحـذرون حذرًا؛ لأنَّ جعلهم أصابَعهم في آذانهم من الصواعق يدلَّ على حذرهم الموت». وقد ذكر مثل هـذا فـي قولـه تعالى: ﴿**أن يكفروا بما أنزل الله بغيًا**﴾. البقرة (٩٠)، ومن هذا النص نستنتج ما يلي:

(أ) أنَّ الزجَّاج لم يتبعْ رأي سيبويه في هذا النص.

(ب) أنَّ المفعول عند الزجَّاج يُنْصَبُ على أنَّه في تأويل المصدر، فكأنه مفعول مطلق، ولكن من غيرِ لفظ الفعل المذكورِ. ونجد رأيًا آخر للزجاج يتبع فيه رأي سيبويه والأخفش أنَّه منصوبٌ بعد طرح اللاَّم، وذلك عند قوله تعالى ﴿**ومن أياته يريكم البرق خوفًا وطمعًا**﴾ الـروم (٢٤)؛ إذ يقـول: «خوفًا وطمعًا: منصوبان على المفعول، المعنى: يريكم البرق للخوف والطمع».

(٤) الكافية (١٠١)، شرح الرَّضي (١/٥٠٧).

كذا نقله الجزولي[١] أيضًا، وقد تعقَّبه ابن عصفور فقال[٢]: «إنَّه وهمٌ عليه، والـذي يـراه الزجَّاج أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ مـن لفظـهِ واجـب الإضمـار، كـذا نـصَّ عليـه فـي كتـاب المعاني له»، وقال ابن مالكٍ: «بلْ مذهبُه مذهبُ سيبويه»[٣]. قال أبو حيَّـان: «وهـو/١٣٣/ خلافُ ما نَقَلَه ابنُ عصفورٍ أيضًا»، فحصل عنه ثلاثةُ نقُول مختلفةٍ.

قوله: «وشرط نصبه تقدير اللاَّم»[٤].

فإن قيل: هذا منقوضٌ بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٥]؛ لأنَّـه حُـذِفَ فيهمـا اللاَّمُ، مع أنَّهمَا ليسا فعلين لفاعِلِ فعلِ المعلَّلِ، لأنَّهما على اللهِ محالان.

قلنا: المضُاف محذوفٌ تقديره إراءةَ خوفٍ وطمعٍ، وقيل هما حالان من مفعولِ يُريكم.

فإنْ قيل: هذا ليس بشرطٍ لحـذفِ الـلاَّم فـي (قعـدتُ جبنًـا)، مـع أنَّـه لـيس فعـلاً لعـدمِ الاختيار فيه.

قلنا: لا نسلِّم ذلك، بل فُعِلَ طبيعةً ومِزَاجًا.

فإنْ قيل: منقوضٌ بقوله تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾[٦]؛ لأنَّها منصوبةٌ على أنَّها مفعولٌ لـه مع عدم المقارنةِ بالفعل المعلل.

قلنا: المراد بالمقارنةِ عدم سبقهِ على الفعل المعلَّل.

قيل: بقي من شروطِه أنْ يكونَ على غيرِ لفظِ الفعلِ العاملِ فلا يقـالُ: (أجللتُـك إجـلالاً

---

(١) المقدِّمة الجزوليّة: (٢٦١).

(٢) شرح التسهيل (٢/٩٦)، ارتشاف الضّرب (٢/٢٢٢).

(٣) الكتاب (١/٣٦٩) يقول: (لمّا طُرح اللاّم عُمِلَ فيه اللاّم).

(٤) الكافية (١٠١)، شرح الرَّضي (١/٥٠٩).

(٥) الرَّعد (١٢).

(٦) النَّحل (٨).

لكَ)، نصَّ عليه سيبويه[1] وغيره.

قد يقال: كونُه عِلَّة يُغنِي عنه؛ إذْ من المعلومِ أنَّ الشيءَ لا يُعَلَّلُ بنفسه، وزادَ بعضُ النحويِّين: أنْ يكونَ غيرَ نوعِ الفعلِ ليخرجَ عنه نحو: (جاءني زيد ركضًا)، فإنه إذا قُصِد أنْ يكونَ باعثًا على الفعل، فلا بدَّ من اللاَّم.

قيل: من شروطه أنْ يكونَ من الأفعال الباطنةِ، نحو: (جئتُ خوفًا ورغبةً)، ولا يجوزجئتُ قراءةً للعلمِ، وقتالاً للكفّارِ، وضربًا لزيدٍ.

****

(١) لم أجد لسيبويه نصًّا في كتابه بهذا الشرط، وإنما قال: «فانتصب لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسير لما قبله لِمَ كان، وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب دِرْهمٌ في قولك: (عشرون درهمًا)، وذلك كقولك: فعلت ذاكَ حِذارَ الشرِّ...». انظر الكتاب (١/٣٦٧).

[المفعول معه]

قوله: «المفعولُ معَه مذكورٌ بعدَ الواوِ... الخ»[1].

قد سبق إعرابُ أمثاله في المفعولِ له، وقيل: موضِعُ (معَه) رَفعٌ أُسنِدَ إليه المفعولُ، كما أسنِدَ إلى الجارِّ والمجرور في المفعولِ بِهِ وفيهِ ولهُ.

فإنْ قيل: كيفَ يجوزُ رفعهُ مع أنَّه لازمُ النَّصب.

قلنا: اعتذرَ عن نصبهِ بما جوَّزه بعضُ النُّحاة من إسنادِ الفعلِ إلى لازم النَّصب، وتركه منصوبًا جرْيًا على ما هو عليه. قيل: اختصم وتضاربَ زيدٌ وعمَرو كذلك، وليسَ مفعولاً معه، وأيضًا أوردَ عليه نحو: جاءَ زيدٌ وعمرو معَه، لكنْ أجيبُ: بأنَّ المراد المصاحبةَ /١٣٤/ الحاصلةَ من الواو، والأولى مذكور بعدَ واو لمصاحبةٍ... إلخ.

قوله: «وإنْ كان معنًى، وجازَ العطفُ تعيَّن العطفُ»[2].

«لم يتعيَّن، بل هو أولى، نصَّ عليه سيبويهِ[3]، فيجوز(ما لزيدٍ وعمرًا)»، قالَه ابنُ مالكٍ[4].

فإنْ قيل: لَزِمَ منه أنْ يكونَ غيرُ المفعولِ مفعولاً معه؛ لأنَّه قَسَّم المفعولَ معه إلى ما يكونُ فِعَلُهُ لفظًا أو معنى[5]، وقسَّم ما فِعْلُهُ لفظيّ إلى ما يجوزُ العطفُ، أو يمتنعُ. وموردُ التقسيم يجبُ أن يكونْ أعمَّ من قسميهِ، وإلاَّ لَمْ تصحّ القِسْمةُ، فيجب أن يكون العطف أيضًا مفعولاً معَه.

---

(١) الكافية (١٠٢)، شرح الرَّضي (١/٥١٥). وفيهما: (هو المذكور).

(٢) الكافية (١٠٢)، شرح الرَّضي (١/٥١٧).

(٣) يقول سيبويه: «ومنْ نصَب في (ما أنتَ وزيدًا) قال: ما لزيدٍ وأخاه، كأنَّه قال: ما كان شأن زيد وأخاه...». انظر الكتاب (١/٣١٠).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (١٥٣).

(٥) ما كان فعله لفظًا، أي: ملفوظا، مثل: (استوى الماءُ والخشبةَ)، وما كان فعله معنى، مثل: (ما لزيد وعمرو)، أي: ما يصنع زيدٌ وعمرو.

قلنا: لا نسلِّم ذلك؛ لجوازِ أنْ يكونَ القِسمُ أعمَّ من مورد التقسيم، كقولـك: (أبيضُ أو أسودُ).

فإنْ قيل: صرَّح المصنِّف في شرح المفصَّل[١] بجواز الجرِّ والنَّصب في مثل قوله: (ما لزيدٍ وعمروٍ)، وههُنا قد أوجبَ العطف، وهل هذا إلاَّ تناقضٌ؟.

قلنا: هناكَ تَبِع صاحبَ المفصَّلِ[٢]، والذي عنده هذا.

فإن قيل: ينتقض حدُّ جميعِ المفاعيل بما وقع عليه أو فيه أو لَه أو معَه شبَهُ الفعلِ، نحو (زيد ضارب عمرًا غدًا وبكر) لعدم الفعل هناك.

قلنا: أرادَ الفعلَ الحقيقي لا المصطلحيَّ، فتأمل.

قوله: «وإلاّ تعيَّن النصَّبُ».

جوَّز الأخفشُ[٣] العطف في مثل: (ما شأنُك وعمروٌ).

****

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/٣٢٤). يقول ابن الحاجب: «وإن كـان معنى فلا يخلو إمَّا أن يصحَّ العطف أو لا، فإن صحَّ العطف فهو أولى كقولك: ما لزيدٍ وعمروٍ».

(٢) المفصَّل (٧٥).

(٣) عمْدة الحافظ (١/٤٠٧)، وشرح الكافية لابن جماعة (١٥٣).

يقول ابن مالك «وأوجب سيبويه النصب في: مـالك وزيـدًا، ومـا شـأنك وعمـرًا، وشـبههما مما المجرور فيه ضمير؛ لأنه لا يجيز العطف على الضمير المجرور في غير الضرورة إلا بإعادة الجار، وأجازه الأخفش والكوفيون على ضعـف، وروى الأخفش: (فحسبك والضحَّاك سيف مهند)، بنصب الضحاك وجره ورفعه، فالنصب على أنه مفعول معه، والجر على أنه معطوف، والرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر...».

[الحال]

قولُه: «الحالُ ما يبِّينُ هيئةَ [الفاعل] أوالمفعولِ به لفظًا أو معنى»(١).

قوله: «ما يبِّينُ» في مرتبةِ الجنسِ، يعمُّ الحالَ وغيره من التميـيزِ والصِّفـةِ. وقولـه «هيئـةً» في مرتبةِ الفصلِ، يخرجُ به التمييزَ؛ لأنَّه يبيـن الـذَّات، وبإضافتهـا إلـى الفـاعلِ أو المفعـولِ، يخرجُ ما يبِّينُ هيئةَ غيرِ الفاعلِ والمفعولِ، كصفةِ المبتدأ.

قيل: يرد عليه المؤكِّدة، فإنَّها قسيمُ المبيِّنةِ. وأيضًا يشكِلُ عليهم قولُهـم فـي (جـاءَ زيـدٌ والشَّمسُ طالعة) أنَّ الجملة الاسميَّة حالٌ، مع أنَّها لا تنحـلُّ إلـى مفـردٍ يبيِّـن هيئـةَ فـاعلٍ أو مفعول، ولا هي مؤكِّدة، /١٣٥/ وقد أوَّلها ابن جنِّي(٢) على معنى (جاء زيدٌ طالعةٌ الشمسُ عندَ مَجيئهِ). أملى المصنِّف في الأمالي: أنَّه «أتى بالمعنى الذي وضع لأجله فَصلاً يميزه عن غيرِه، وكذلك جميعُ حدودِ النحويـينَ، لا يمكـنُ أنْ تكـونَ إلاَّ كذلـك؛ لأنَّ الألفـاظَ من حيث كونها ألفاظًا لا يختلف بعضها عن بعضٍ بحقيقـةِ نفسـهِ، بـل كُلُّهـا حقيقـة واحـدة، وإنَّما تختلفُ من جهةِ الموضوعاتِ، فتجعلُ الموضوعاتِ كُلَّهـا حقـائقَ لهـا تقديرًا وتُحَدُّ بها، ولمَّا تحقَّق ذلك وأرادَ حدَّ الحالِ ذكرَ المعنى الذي وُضِعَ لأجله الحالُ، وجعلَه فصلاً؛ لأنَّه هو الذي يميِّزُه عن غيرِه»(٣).

فإنْ قيل: جميعُ أفرادِ الصِّفة داخلٌ في هذا الحدِّ فيختلُّ منعُـه، فـإنَّ قولَـك: (جـاءني رجلٌ عالمٌ) لفظٌ دالٌّ على هيئةِ فاعلٍ، وقولك: (أكرمـتُ رجـلاً عالمًـا) لفـظٌ دالٌّ على هيئةِ مفعولٍ.

قلنا: أجابَ عنه المصنِّف في شرح المفصَّل «بأنَّ المراد من حدودِ الألفاظِ أنْ يكونَ اللَّفظُ دالاً على ما ذكروا وضعًا، وإذا كانَ الحالُ هـو الـدَّال باعتبـارِ الوضـع، خرجـت الصِّفةُ عن ذلَك؛ لأنَّ قولَك: (جاءني رجـلٌ عـالمٌ) لا يـدلُّ إلاَّ علـى هيئـةِ ذاتٍ، وإنَّمـا

---

(١) الكافية (١٠٣)، شرح الرَّضي (٢/٧).

(٢) ارتشاف الضَّرب (٢/٣٦٦)، النّكت الحسان (١٠٠)، همع الهوامع (٤/٤٨).

(٣) الأمالي النحويّة (٢/١١٤).

كونُه أخذ فاعلاً من غيرِ جهةِ دلالتِها بخلاف الحـال، فإنَّها موضوعـةٌ دالـةٌ علـى هيئـةِ فاعلٍ أو مفعولٍ بنفسِها، ويتبيَّنُ ذلك بأنَّك تقولُ: (زيدٌ رجلٌ عـالمٌ) فتجدُ دلالـةَ عـالمٍ فـي مثـلِ ذلـك كدلالتـهِ فيمـا تقـدَّم، ولا تقـول: (زيـدُ قائمًـا أخـوكَ) لانتفـاءِ الفـاعلِ والمفعولِ، فثبتَ أنَّ وضعَ الحالِ للدلالةِ على هيئةِ الفاعلِ والمفعولِ. والصِّفة دالـةٌ علـى هيئةِ ذاتٍ مطلقًا من غير تقييدٍ»[١].

قال بعضُ المحقِقين: يبيِّنُ هيئةَ الفاعلِ والمفعولِ من حيثُ هو فاعلٌ أو مفعولٌ، أي: باعتبارِ قيامِ الفعل به، وباعتبارِ وقوعِه عليه، كما هو الظَّـاهرُ، فبذكـر الهيئـةِ يخـرج مـا يبِّين الذَّات كالتمييزِ، وبإضافتها إلى الفاعلِ أو المفعولِ يخرج ما يبِّين هيئةَ غيرِ الفـاعلِ أو المفعول، كصفة المبتدأ نحو: زيد القائم أخوك /١٣٦/ وبقيد الحيثيَّـة يخـرج صفـة الفاعل أو المفعول، فإنَّها تدلُّ على هيئةِ الفاعل أو المفعـول مطلقًـا، لا مـنُ حيـثُ هـو فاعل أو مفعولٌ.

قوله: «لفظًا أو معنى»[٢].

أي: سواءً كان الفاعلُ أو المفعول الذي وقعَ الحالُ عنه لفظيًّا، بأنْ تكونَ فاعليةُ الفـاعل أو مفعوليَّة المفعول باعتبارِ لفظِ الكلام ومنطُوقِه[٣]، من غير اعتبارِ معنًى خـارجٍ عنـه يُفهـمُ من فحوى الكلام، لا باعتبار منطوقِه، والمراد بالفاعلِ أو المفعولِ أعمُّ من أنْ يكونَ حقيقـةً أو حكمًا، فيدخل فيه الحالُ عن المفعولِ معه؛ لكونِه في معنى الفـاعلِ أو المفعـول، وكـذا المفعولُ المطلقُ، نحو: (ضربتُ الضَّربَ شديدًا)، فإنَّه بمعنى أحدثتُ الضَّرب شديدًا، وكذا يدخلُ الحالُ من المضافِ إليه، كما إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً يصحُّ حذفـهُ، فقيـام المضافِ إليه مقامَه، فكأنَّه الفَاعلُ أو المفعولُ، أو كـان المضـاف فـاعلاً أو مفعـولاً، وهـو جزء المضاف إليه.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٧/١).

(٢) الكافية (١٠٢)، شرح الرَّضي (٧/٢).

(٣) مثَّل المصنف بقوله: (ضربت زيدًا قائمًا) على اللفظـي الملفـوظ حقيقـة، ومثَّـل للفـاعل المعنـوي بقوله: (زيدٌ في الدار قائمًا)، ومثل للمفعول المعنوي بقوله: (هذا زيدٌ قائمًا)؛ لأن المعنى المشـار إليه: (قائمًا زيدٌ) كما ذكر في شرحه (٥٠٢/٢).

قال المحِقق الشَّريف[1] في حاشيتِه للمطول، في قول الشارح: «فالفصاحة الكائنة»: «أشارَ إلى أنَّ الظَّرف -أعني في المفردِ- صفةٌ للفصاحةِ، وقدَّر عاملَه اسمًا معرَّفًا لذلك، وإنْ كانَ المشهورُ تقديرُه فعلاً أو اسما منكَّرًا، وقد أصابَ في ذلك لرعايةِ جانبِ المعنى؛ إذ لا يجوزُ أنْ يكونَ ظرفًا لغوًا معمولاً للفصاحةِ؛ لكونِهَا ليستْ بمعنى المصدَرِ، كما لا يخفى، ولا يَحسنُ جعلُه حالاً بناءً على جوازِ انتصابها من المبتدأ»[2]. وأنتَ خبيرٌ أولاً: بأنَّ الترددَ على سبيلِ منعِ الخلوِّ لا الجمعُ، فلا يخرجُ منه مثلُ (ضربَ زيدٌ عمرًا راكبَين). وثانيًا: بما فيه من السُّؤالِ والجوابِ النَّاشئ من التَّرديد فلا تردد في الحدِّ.

قوله: «وهذا زيدٌ قائمًا»[3].

مثال للمفعولِ المعنوي، فقولُه: «هذا» مبتدأ، ومِنْ حيثُ المعنى مفعولٌ؛ لأنَّه في معنى المشارِ إليه. قال المصنِّف في الأمالي: «إنْ قيل كيف يصحُّ أنْ يكونَ العاملُ في الحال عن اسمِ الإشارةِ ما في معناه مِنْ معنى الإشارةِ، /١٣٧/ مع الاتِّفاق على أنَّ العاملَ في الحال هو العامل في صاحب الحال، وإذا كان العامل في الحال معنى اسم الإشارة، والعامل في صاحب الحال هنا الابتداء لم يصدق الكلامُ المذكور؛ لاختلافِ العاملَين. فالجواب: أن اسمَ الإشارةِ له جهتان، الأُوْلَى: أنَّه مبتدأ، والعامل فيه الابتداء، وليست له الحال عن هذه الجهةِ. والثَّانية: أنَّه في المعنى مفعولٌ؛ لما تضمَّنه معنى الإشارة، فالحالُ له بهذا الاعتبار، ومعنى الإشارةِ عاملٌ فيه بهذا الاعتبار الذي به كان صاحبُ الحال، وهو العامل في الحال، فقد صدق أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال»[4]، [أي:] بعد النَّظر إلى الجهة والاعتبار [صدق] اعتبار المعتبر.

---

(١) هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالشّريف الجرجاني، من كبار العلماء بالعربية، ولد سنة (٧٤٠هـ)، له مؤلفات كثيرة، منها: التعريفات، شرح مواقف الإيجي، الحواشي على المطوَّل للتفتازاني، وغيرها. توفي سنة (٨١٦هـ). ترجمته في: مفتاح السَّعادة (١٩٢/١)، بغية الوعاة (٢١٠/٢)، الأعلام (٧/٥).

(٢) حاشية السِّيد على المطوَّل (١٦).

(٣) الكافية (١٠٢)، شرح الرَّضي (٧/٢).

(٤) الأمالي النحويّة (١٠٤/٤).

فإنْ قيل: قال ابنُ مالك: قد يختلفُ عاملا هما نحو: (هذا غلامُك قائمًا)، كما يختلفُ عاملُ التمييزِ والمميزِ عنهَ، نحو: عشرونَ دِرْهمًا[1].

فإن قيل: قولُ النُّحاة: ولا يتقدَّم على العاملِ المعنوي؛ لأنَّه لم يسمعْ عن العربِ وقوعُ التَّقديم: باطلٌ؛ لما قاله ابن مالك من أنَّه منعَ جوازَ تقديمها الأكثر، ولكنَّ الصَّحيحَ تقديمه لثبوتِه سماعًا[2]؛ قال الله تعالى:﴿وَمَآ أَرسَلنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِلناسِ﴾[3]، فإنَّ (كافةً) حالٌ من النَّاس، وقول صاحب الكشَّاف: «كافَّةٌ صفةٌ لمحذوفٍ، أي: إرسالة كافَّةً»[4] تَقَوُّلٌ؛ لأنَّ ابنَ بُرهَان[5] نصَّ على أنَّ كافةً لم يُستعملْ إلا حالاً، وقول الزجَّاج: «إنّ كافةَ حال من

(١) شرح التسهيل (٢/٣٥٤). ونصّه: «والأكثر أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها؛ لأنها وإياه كالصفة والموصوف، ولكنهما أيضا كالمميَّز والمميِّز، وكالخبر والمخبر عنه، ومعلوم أن ما يعمل في المميز قد يكون واحدًا أو غير واحد، وكذا ما يعمل في الخبر والمخبر عنه، فكذا الحال وصاحبها، قد يعمل فيهما عامل واحد، وقد يعمل فيهما عاملان. ومثال اتحاد العامل في الأبواب الثلاثة: طاب زيدٌ نفسًا، وإنَّ زيدًا قائمٌ، وجاء زيدٌ راكبا. ومثال عدم الاتحاد في الثلاثة: لي عشرون درهما، وزيد منطلق، و﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة﴾، فأمة حال، والعامل فيها اسم الإشارة، وأمتكم صاحب الحال، والعامل فيها إنَّ».

(٢) شرح التسهيل (٢/٣٣٦ - ٣٣٧).

(٣) سبأ (٢٨).

(٤) يقول الزمخشري: «﴿إلا كافة للناسِ﴾، إلاّ إرسالةً عامَّة لهم محيطة بهم..». الكشاف (٣/٢٦٠).

(٥) انظر شرح اللُّمع: (١/١٣٨) يقول: «وما استعملت العرب (كافَّة) قطُّ إلاَّ حالاً».

وابن بَرْهَان هو عبدالواحد بن علي الأسدي العكبري، أبو القاسم، عالم بالأدب والنَّسب من أهل بغداد، توفي سنة (٤٥٦هـ). من مؤلفاته: الاختيار في الفقه شرح اللُّمع في النحو، الأصول في اللّغة. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: (١١/١٧)، إنباه الرُّواة:(٢/٢١٣)، نزهة الألبَّاء: (٤٢٨)، فوات الوفيات: (٢/١٩)، بغية الوعاة: (٢/١٢٠)، شذرات الذّهب (٣/٢٩٧).

الكاف، والتّاء للمبالغة»(١) كذلك أيضًا(٢)، فإنَّ ما زيد فيه للمبالغةِ ثلاثة أبنية (نسَّابة وفرُوقة ومِهْذَارَة).

قلنا: ما ذكره ابن مالك مدفوعٌ بما قاله الإمام الحديثي: «وهو أنَّ صاحب الكشَّاف والزجَّاج أعرف باللُّغة»(٣).

اعلم أنَّ وجود ذي الحال لا يشترط، بل يُشترط مقارنةُ تعلُّق الفعلِ به لاعتبارِ المعنى بالحالِ. قال العلاَّمة القاضي في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾(٤): «مقضيًّا ثبوته مقدّرًا كونَه من الصَّالحين، وبهذا الاعتبار وقعَا حالينَ، ولا حاجةَ إلى وجودِ المبشَّر بِه وقت البشارة، /١٣٨/ فإنَّ وجود ذي الحالِ غيرُ شرطٍ، بل الشَّرط مقارنةُ تعلُّقِ الفعلِ به لاعتبار المعنى بالحالِ، واذا كانَ ذلك كذلك فلا حاجةَ إلى تقديرِ مضافٍ يُجعل عاملاً فيهما، مثل: (وبشرنَاه بوجودِ إسحَاقَ)، أي: بأنْ يوجدَ إسحاقُ نبيًّا من الصَّالحين»(٥).

قوله: «وعاملُها إمَّا الفعلُ أو شِبهُهُ»(٦).

فإنْ قيل: قولُه: «أو شبهُه» إمَّا أنْ يشملَ معنى الفعلِ أوْ لا، فإنْ شملَ يضيعُ ذكرُه ههنا، وإلاَّ يلزمُ ذكرُه في حدِّ الفاعل حتّى يكونُ جامعًا.

قلنا: لا يشملُ قولَه، فيلزمُ ذكرُه في تعريفِ الفاعل.

---

(١) لم يورد الزجّاج في معانيه ما أورده المصنِّف، وإنما قال: «معنى كافةً الإحاطةُ في اللُّغة، والمعنى: أرسلناك جامعًا للنّاس في الإنذار والإبلاغ...». معاني القرآن (٤/٢٥٤)، ويقول أبو حيان في البحر المحيط (٨/٥٤٩): «فقال الزجَّاج وغيره: هو حال من الكاف في أرسلناك».

(٢) أي: تقوّل، مثل قول صاحب الكشاف.

(٣) شرح الكافية للحديثي (١٠٣/ ب).

(٤) الصافات (١١٢).

(٥) أنوار التنزيل (٢/٣٠٠).

(٦) الكافية (١٠٢)، شرح الرَّضي (٢/١٤).

قلنا: لا نسلِّم؛ إذ لا يرفعُ معنى الفعلِ الذي أرادَه المصنِّف فاعلاً قطُّ، وينصبُ حالاً[١].

فإنْ قيل: مثَّل المصنِّف لذي الحالِ الفاعلِ المعنوى بقوله: «زيدٌ في الدَّار قائِمًا»، وأنتم قدرتُم أنَّ ذا الحالِ هو الضَّمير في الظَّرف، ولا يكون الفاعلُ معنويًّا إلاّ بأنْ يكونَ العاملُ معنى الفعلِ، والعاملُ في الضَّمير هو الظَّرف، فيكون معنى الفعلِ، وهو يرفع الفاعل، فكيفَ قلتُم معنى الفعلِ الذي أرادَه المصنِّف ههنا لا يرفعُ الفاعلَ؟.

قلنا: لا يلزم لكونِ الفاعلِ معنويا أن رافعَه معنى الفعلِ، بل يكونُ الفعلُ هو الرَّافع.

قوله: «شرطُها أنْ تكونَ نكرةً... الخ»[٢].

قالوا: لأنَّها لو لم تكنْ كذلك لالتبست بالصِّفة؛ إذا كان ذو الحالِ معرفةً، نحو: (ضربتُ زيدًا القائم). قيل: فيه بحثٌ؛ لأنَّه يدفعه تقديمُها كما لو كان صاحبُها نكرةً.

فإن قيل: كونُ صاحبِها نكرةً قليلٌ، بخلاف كونِه معرفةً، فإنَّه كثيرٌ، فيلزمُ تكثيرُ وجوبِ تقديمِ ما رتبتُه التأخيرُ.

قلنا: إنَّما يلزم ذلك أنْ لو لزم من جوازِ تعريفِها وقوعُها معرفة غالبًا.

قيل: وذكر المصنِّف في الأمالي وجهًا آخر وهو: «أنَّ المقصود الهيئة، والهيئةُ تحصل بالنَّكرة كما تحصل بالمعرفةِ، إلاَّ أنَّ النكرةَ أولى لخفتِها»[٣] فانظر إلى هذا الوجهِ فإنَّه حسنٌ.

قولُه: «فإنْ كانَ صاحبُها نكرةً وجبَ تقديمها»[٤].

إنَّما يجبُ تقديمُها عند اللَّبسِ بالصِّفة بأنْ تكونَ النَّكرةُ منصوبةً مثل: (رأيتُ رجلاً راكبًا)، أمَّا إذا لم /١٣٩/ يلتبسْ كـ(جاءَني رجلٌ راكبًا)، فلا نسلِّم، ولو سُلِّم فقد تكونُ النَّكرةُ

---

(١) هكذا في الأصل، ويتضح من خلال السياق أنَّ هناك سقطًا في الكلام؛ إذ من المعتاد أن يكون السِّياق كالآتي: فإن قيل:... كذا، قلنا: ...، كما هو أسلوب الكيلاني.

(٢) الكافية (١٠٢)، شرح الرَّضي (٢/١٥).

(٣) الأمالي النحويّة (٢/١١٦).

(٤) الكافية (١٠٣)، شرح الرَّضي (٢/٢٢).

مخصَّصَة بصفةٍ أو إضافةٍ، فلا يجبُ تأخيرُها، مثل: (مررتُ برجلٍ صالحٍ منطلقًا ورجلٍ خيِّرٍ صائمًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾[١]، فسواءً حالٌ، وأربعة أيَّام صاحبُه.

قوله: «ولا يتقدَّمُ على العاملِ المعنوي... الخ»[٢].

قيل: إنَّه إخراج للظَّرفِ من العامل المعنوي، وإنَّه يجوزُ تقديمُ الحالِ فإنَّه من جملةِ العواملِ المعنوية وليس كذلك ولا هو مراد المصنِّف، وإنَّما أرادَ جواز تقديم نفسِه على عامله المعنوي، فالمسألةُ ليستْ من بابِ الحالِ ألبتَّةَ.

قوله: «أو بالضَّمير على ضعفٍ»[٣].

قد يُمنعُ ذلك لورودِ القرآنِ بهِ قالَ تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[٤]؛ لأنَّ الرُّؤيةَ رؤيةُ البصرِ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾[٥].

---

(١) فصِّلت (١٠).

(٢) الكافية (١٠٤)، شرح الرَّضي (٢/٢٤).

(٣) الكافية (١٠٥)، شرح الرَّضي (٢/٤٠). يستشهد النحاة على ورود الضمير وحده بما ورد من قولهم: (كلمته فوه إلى فيَّ).

(٤) الزُّمر (٦٠).

(٥) لقد خلطَ المؤلف في استشهاده بين آيتي (١٠١) من سورة البقرة و(١٨٧) من سورة آل عمران فأوردها كالآتي: (فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون)، وأمَّا الآيتان فهما قوله تعالى: ﴿ولمَّا جاءَهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتو الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون﴾ البقرة (١٠١) وقوله تعالى: ﴿فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون﴾ آل عمران (١٨٧).

قوله: «والمضارعُ المثبتُ بالضَّمير وحدِه»[١].

قيل: يُشتَرطُ، كما في التَّسهيل[٢]، أنْ يعرَّى مِنْ قدْ، وإنْ اقترنَ بها لَزِمتْهُ الواو.

قيل: يستثنى معه صور أخرى، المضارع المنفي بـلا، نحـو: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾[٣]، ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾[٤]، والماضي بعد إلاَّ، نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا﴾[٥].

قوله: «وما سواهما بالواو والضَّمير أو بأحدِهمَا»[٦].

قيل: يستثنى معه صور أخرى، المضارع المنفي بلا، نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾[٧]، والمـاضي بعد إلاَّ، نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا﴾[٨]، والماضي المتلـوّ بـأَوْ، نحـو: (لأضربنّـه ذهـبَ أو مكَثَ)، والمؤكدة، نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٩]، فيتعين في الأربعةِ الضَّمير، ولا يجـوزُ دخولُ الواوِ معَه ولا الاقتصارِ عليهـا. وزاد أبو حيَّـان[١٠] نقـلاً عـن البسيط صورتين: الاسميَّة إذا عطفَتَ على حالٍ؛ كراهةَ اجتماع حرفي عطفٍ، نحو: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[١١]، والاسميَّة بعد إلاَّ، نحو: (مـا ضربـتُ أحدًا إلاَّ عمـرو خيرٌ منه)؛ لحصـولِ الاتصّـال بهـا. ولا

---

(١) الكافية (١٠٥)، شرح الرَّضي (٢/٤٠). ومثال ذلك قولك: (جاءني زيد يسعى).

(٢) شرح التَّسهيل لابن مالك (٢/٣٥٩).

(٣) الصف (٥).

(٤) المائدة (٨٤).

(٥) الحجر (١١)

(٦) الكافية (١٠٥)، شرح الرَّضي (٢/٤٠). أي: ما سوى الجملة الاسمية، والمضارع المثبت.

(٧) المائدة (٨٤).

(٨) الحجر (١١)

(٩) البقرة (٢).

(١٠) ارتشاف الضَّرب (٢/٣٦٧ - ٣٦٩).

(١١) الأعراف (٤)، وقد جاء في الأصل: (جاءها).

يذهب عليك أنَّ الاستواء المفهومَ من قوله: فالاسميَّة بالواو والضَّمير..إلخ، ليس بمسلَّم، وقد نصَّ في التَّسهيل[١] على أنَّ اجتماعهما فيه أكثر من إفرادِ/١٤٠/ الضَّمير، وقال في شرحه: «عندي إفراد الضَّمير أقيسُ من إِفراد الواو؛ لأنَّ إفرادَ الواو لم توجد إلاَّ في الحال، فكان لإفرادِ الضَّمير مزيَّةٌ على إفرادِ الواو»[٢]. وذكر في التَّسهيل[٣] والعمدة: «والعمل أن اجتماعهما في المصَدَّرة بليس أكثرُ أيضًا من انفرادِ الضَّمير أو الواو»[٤].

قوله: «ولا بدَّ في الماضي المثبتِ مِنْ قدْ»[٥].

استثنى في التَّسهيل الماضي التَّالي بإلاَّ، والمتلو بأَوْ، فلا يدخلُ عليهما قدْ. وقال أبو حيَّان: «ويُستَثْنى جامدٌ، نحو ليس، فإنَّها لا تدخلُ عليه»[٦].

قوله: «ويجوزُ حذفُ العاملِ»[٧].

استثنى منه أبو حيَّان[٨] المعنوي، فإنَّه لا يجوزُ حذفُه عند الأكثرِ، وأجازَه المُبَرِّد[٩] في

---

(١) شرح التسهيل (٢/٣٦٦).

(٢) شرح التسهيل (٢/٣٥٩).

(٣) شرح التسهيل (٢/٣٥٩).

(٤) عمدة اللافظ (١/٤٤٥).

(٥) الكافية (١٠٥)، شرح الرَّضي (٢/٤٠). وقد اختلف الكوفيون ومعهم الأخفش من جهة؛ حيث يذهبون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا، ويرى البصريون المنع إلى في حالة اقترانه بقد. انظر الإنصاف (١/٢٥٢).

(٦) ارتشاف الضّرب (٢/٣٦٠-٣٦١). يقول أبو حَيَّان: «ويجوز إضمار عامل الحال لحضور معناه، أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره. مثال حضور معناه قولك للراحل: راشدًا مهديًا...، فإذا توقَّف المعنى على ذكر الحال لم يجز حذفها».

(٧) الكافية (١٠٦)، شرح الرَّضي (٢/٤٧).

(٨) ارتشاف الضّرب (٢/٣٦١).

(٩) قال المُبَرِّد في قولِ الفرزدق (وإذ ما مثلُهم بشرُ): «إنَّ مثلَهم حال والتقدير: وإذا ما في الدُّنيا بشر مثلهم». انظر: ارتشاف الضّرب (٢/٣٦١)، وهمع الهوامع (٤/٦٠).

الظَّرف، واستَثْنى الحالَ المؤكّدة، فإنَّ عاملَها واجب الذّكرِ، ويجُوز حذفُ الحالِ إنْ لم يمنعْ مانعٌ، وحذفُ صاحبِها نحو ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾(١).

قوله: «ويجبُ في المُؤكّدة»(٢).

قيل: «يجب أيضًا في غيرِها، وهي: كلُّ حالٍ جرت مثلاً، أو في معنى المثل، فالأول: (أتميميًّا مرّةً وقيسيًّا أخرى)، والثاني: مثل: (بعتُه بدرهمٍ فصاعدًا)، والنّائبة عن خبرٍ كـ(ضرْبي زيدًا قائمًا)، والواقعة بدلاً من اللّفظِ بالفعل كـ(هنيئًا مريئًا)، والواقعةُ توبيخًا، ولا يَطّرد في المؤكّدة. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾(٣)، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾(٤)»(٥)، وأنت خبير بأن ابن مالك(٦) ذكر فَي (زيد أبوكَ عطوفًا) أنّه من الحال المؤكّدةِ لعاملِها باختلافِ اللّفظ؛ لأنَّ الأب صَالحٌ للعملِ فلا حاجةَ إلى تكلّفِ إضمارِ عاملٍ.

****

(١) الفرقان: (٤١)، فإن صاحب الحال هو الضمير المتصل المحذوف العائد إلى الموصول.

(٢) الكافية (١٠٦)، شرح الرَّضي (٢/٤٧).

(٣) البقرة (٦٠)، الأعراف (٧٤)، هود (٨٥)، الشُّعراء (١٨٣)، العنكبوت (٣٦).

(٤) النّمل (١٩).

(٥) من كلمة (يجب) إلى آخر الآية: (فتبسم ضاحكا) منقول من شرح الكافية لابن جماعة (١٦٢).

(٦) يقول ابن مالك «ومن هذا القبيل عندي: هو أبوك عطوفًا، وهو الحق بيِّنًا؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما». شرح التسهيل (٢/٣٥٧).

[التمييز]

قوله: «التَّمييز ما يَرفَعُ الإبهامَ... الخ»[1].

احترزَ بقوله: «عن ذاتٍ» عن الحالِ، وعن مثلِ (قهقرىَ)، وعن مثلِ: (ضربتُ ضربتَين)، فإنَّ (قهقرى) يرفعُ الإبهامَ عن هيئةِ الرجوعِ، وضربتين عن كميَّةِ العددِ. والتَّرديد في التَّحديد رُدِّدَ مرارًا فلا يُردد، فعلى ما ذكرنا لا يقالُ: إنَّ الحدَّ المذكور ليس كما ينبغي؛ لأنَّه لا يمنع عن دخولِ غير المحدود، كـ(رجعَ قهقرى) وأمثالِه من المصادر التي تدفع الإبهامَ المستقرَّ عن ذاتٍ؛ لأنَّ قهقرى نوعٌ لم يكنْ مفهومًا من رجعَ، كما أنَّ الدِّرهم لم يكنْ مفهومًا/١٤١/ من (عشرون).

فإنْ قيل: الرَّجل في قولِنا (جاءني هذا الرَّجل) داخلٌ في الحدِّ؛ لأنَّه يدفعُ الإبهام المستقرَّ من (هذا).

قلنا: ليس إبهام الإشارةِ والمضمر مستقرًّا؛ إذ الشيءُ إنَّما يضمر بعد أنْ يعرفَ، واسم الإشارة لا ينفكُّ باعتبار الوضع عن أنْ يشار إلى معلوم الذَّاتِ عن قرينةٍ لازمةٍ بها يتعيَّنُ لفظيةً، نحو: (جاءَ هذا الرَّجل)، أو حاليةً، كما قلت: (هذا)، ولم يكنْ ثمَّة ما يصلح للإشارةِ إليه، إلاَّ ذلك الفرد، وإنَّما سمِّي مبهمًا من حيثُ أنَّ مسمَّاه لا يُفهَم، فتوهم أنَّه في الإبهام (كعشرين)، وليس كذلك؛ لأنَّ (عشرين) لا ينفكُّ عن الإبهامِ باعتبار الوضع، وإبهام (هذا) للذّهولِ عن القرينةِ المنبئة، ولهذا التَّوهمِ.

قيل: إنَّه يصحُّ التمييز عن كلِّ مبهمٍ من المضمر واسم الإشارةِ، وإنَّ (عارضًا) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا﴾[2]، و[مثلاً] في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾[3]، منصوبان على التمييز، وهو غلطٌ كما عرفتَ، وما جاء من المضمر المبهمِ

---

(١) الكافية (١٠٧)، شرح الرَّضي (٢/٥٣).

(٢) الأحقاف (٢٤).

(٣) البقرة (٢٦).

الذَّات مفسَّرٌ بتمييزه، نحو: (ربَّه رَجلاً).

بقي هنا شيء، وهو أنْ يقال: (نفسًا)[١] يدفع الإبهامَ، مع أنَّ الإبهامَ فيه ليسَ بالوضع؛ لأنَّ هذا التركيبَ غيرُ موضوع، وفيه نظرٌ.

قوله: «ويُجْمَعُ في غيرِه»[٢].

قيلَ: ولقائلٍ أنْ يقولَ: وفيه بحثٌ من وجهين، الأوَّل: أنَّ غيرَ الجنسِ قد لا يجمع نحو (عندي ثوبُ خزٍّ)، وهو قد أوجبَ الجمع، والثَّاني: أنَّه لم يذكرالمثنَّى مع أنَّه يثنىَّ كقولك: (ثوبانِ خزَّين)، ويمكن دفع الأوَّل بأن تقدير قوله: «يجمع» أي إذا أُريد الجمع، والثَّاني بأنَّ المثنَّى في حكم الجمع؛ لعدم القائِل بالفصلِ، أو أراد اللُّغوي.

فإن قيل: و(يجمع) يغني عن (ويثنَّى)؛ إذ الجمع فرع المثنَّى، فلا يتصوَّر بدون المثنَّى.

قلنا: قد نُقِضَ بأجمعون كما مرَّ.

قوله: «ثمَّ إنْ كان بتنوينٍ، أو بنون التَّثنيةِ، جازتْ الإضافةُ»[٣].

فإن قيل: لِمَ لَمْ يقل: ونون الجمع؛ ليدخلَ فيه (الزيدونَ حسنون وَجْهًا)؟.

قلنا: هذا ليس من تميُّزِ المفردِ في شيء، وإنَّما ذلك من تميز ما /١٤٢/ يضاهي الجمل والكلام في هذا لا في ذاك[٤].

قيل: هذا في التنوين الظاهر، والمقدَّر الجائز حذفه، مثل (خاتمُ حديدٍ)، و(مثاقيلُ مسكٍ)، أمَّا التنوين المقدَّر الذي لا يجوز حذفه فلا تصحُّ معه الإضافة، نحو: (خمسةَ عشرَ) وشبهه من العدد، فلا يجوز إضافتُه إلى تمييزِه، نحو: (خَمسةَ عشرَ درهمٍ)، وإنما قلنا: خمسةَ عشرَ وشبهه منونٌ تقديرًا بدليل تنوينه في الضَّرورة.

---

(١) يقصد بكلمة (نفسًا) مثال المصنِّف (طابَ زيدٌ نفسًا).

(٢) الكافية (١٠٧)، شرح الرَّضي (٢/٥٥). والضمير في (غيره) يعود على قوله: «جنسًا».

(٣) الكافية (١٠٧)، شرح الرَّضي (٢/٥٥).

(٤) أي: الكلام في تمييز المفرد لا تميّز ما يضاهي الجمل.

قيل: لقائل أن يقول: قد يوجدُ إبهامٌ بنون التَّثنيةِ مع امتناع الإضافةِ، كقولك: (المنوان سمنًا) ويمكنُ دفعُه بأنَّه أراد ما لم يمنع مانعٌ خارجيٌّ.

قوله: «إنْ كان اسمًا...إلخ»[1].

فإن قيل: إطلاق ما انتصب عنه للاسم المذكور باطلٌ؛ لأن التمييز لا ينتصب عنه بحال، بل عن عامله.

قلنا: معناه أنَّه ينتصبُ التميزُ عن جهته، يعني لمَّا قام ذلك مقامه بقي فضلةً، وانتصب تشبيهًا بالمفعول، لمَّا أنَّ التمييزاتِ عن أخرِها مزالةٌ عن أصلِها.

قيل: لقائلٍ أنْ يقولَ: لا يخلو إما إنْ أراد بكونهِ «لِمَا انتصب عنه» أنَّه له بهُوَ هُوَ، وهو الظَّاهر من كلام الشارحين، فينتقض بقولنا: (طابَ زيدٌ نفسًا)، مع أنه غيرُ مراد المصنِّف؛ لأنَّه مثَّل في شرحه بالأُبَّوةِ، وهي لا تكون هي هو، وأمَّا إنْ أراد أنْ يكون له بمعنى أنَّه يصحُّ أن يكون راجعًا إليه في الجملة، فيلزم أنْ لا يفرِّق بين العِلْم والأبوة، مع أنَّه وغيرَه فرَّقوا وجعلوا الثَّاني محتمَلاً له ولمتعلقِه، والأول متعينًا لمتعلقِه، مع أنَّه ينتقضُ بالمثالِ المذكور.

فإنْ قيل: تقديرُ قوله: «إنْ كان اسمًا» يصحُّ لما انتصب عنه، ولمتعلقِه جازَ أنْ يكونَ لهما[2]، فانتفى الإيرادُ.

قلنا: يلزمُ على هذا اتِّحاد الشَّرط والجزاء، مع أنَّه لا يصدُق قولُه: «وإلاَّ فهو لمتعلقه»؛ لتعيُّنِ نفسًا في (طاب زيد نفسًا) له دون متعلقه.

قوله: «ألاَّ يكونَ جنسًا»[3].

(١) الكافية (١٠٧)، شرح الرَّضي (٢/٦٦). ويقصد بذلك أن التميز يكون اسما راجعا إلى المنسوب إليه، ويكون راجعا إلى آخر ليتعلق به. ومثال ذلك: (طاب زيد أبا)، فيجوز أن يكون (زيد) هو الأب، ويجوز أن يكون الأب لمن ولده.

(٢) أي: يكون للمنتَصِبِ عنه ولمتعلَّقه.

(٣) الكافية (١٠٧)، شرح الرَّضي (٢/٦٦).

فإنْ قيل: الاستثناء الثّاني من الاستثناء الأوّل(١)، فمعناه: يطابقُ التمييزُ ما قَصَد، وإذا كان جنسًا فلا يطابقُ، وإذا قصدَ الأنواعَ من الجنسِ فيطابق، فيلزمُ /١٤٣/ أنّه يطابق ولا يطابِق جنسًا. فهل هذا إلاّ تناقضٌ؟.

قلنا: لا تناقضَ؛ لأنَّ عدم المطابقةِ لما قُصِدَ من التثنيةِ والجمعِ حين ما لم يقصدْ الأنواعَ والمطابقةَ حين ما قَصَد.

فإن قيل: لا يمكن قَصْد التثنيةِ والجمع فيه، إلاّ ما قَصد الأنواعَ، فيلزم المطابقةُ وعدمها حينَ ما قصدَ الأنواع.

قلنا: لا نسلِّم ذلك؛ لجواز أنْ يكونَ للنّوع من الجنس أفرادٌ، فيمكن قصد التثنيةِ والجمعِ باعتبارها من غير قصدِ الأنواعِ.

فإنْ قيل: بهذا طابقَ التمييزُ لما قَصَدَ من التثنيةِ والجمعِ، حينَما قصد أفرادَ النّوع، كما يطابِقُ حين قصدَ أنواعَ الجنسِ.

قلنا: لمَّا اتّحدَ الأفراد بالحقيقةِ دون العوارضِ لم يحتجْ إلى المطابقةِ، وأمَّا الأنواعُ فإنّها غيرُ متحدةٍ بالحقيقةِ، فأصبحَ إلى المطابقة، فتأملْ.

قوله: «وإنْ كان صفةً...إلخ»(٢).

قيل: ولقائلٍ أنْ يقول: ينتقضُ بمثل (طابَ زيدٌ والدًا) فإنّه صفةٌ مع أنّها محتمِلةٌ لهمَا، وأيضًا في كونِ (فارسًا) تمييزًا، نظرًا لأنَّ التمييزَ يجب أنْ يكونَ غيرَ صفةٍ، بل إنّه جامدٌ؛ لأنَّ الصِّفة لا تكاد تبين، كما لا يقال: (الإناءُ صافيًا)؛ لأنَّ الصافي شيءٌ له الصَّفاء، وليس فيه تبيينٌ، هكذا أخرجَ كثيرٌ من النُّحاةِ. ولكنَّ الجوابَ عنه يمنع أنّه غير مبينٍ، لأنّه في هذا المثال ميزَّهُ عن الكدرِ.

فإنْ قيل: ما الفرق بين (لله درُّه فارسًا)، وبين (مثلُها زُبْدًا)، حتّى أوردوا الأوّل من قبيل التمييزِ بعد تمامِ النِّسبة، والثاني من المفرد.

---

(١) الاستثناء الثاني قول ابن الحاجب: «إلا أن يقصد الأنواع»، والاستثناء الأول قوله: «إلاّ أن يكون جنسًا».

(٢) الكافية (١٠٨)، شرح الرَّضي (٢/٦٦).

قلنا: إنه لا إبهام في الدرِّ ولا في الضمير، وإنما هو في النسبة بخلاف مِثلها، فإنَّ الإبهام مستقرٌّ في المضاف، وهو (مثل).

قوله: «والأصحُّ أن لا يتقدَّم على الفعلِ خلافًا للمَازِنِيّ والمُبَرِّد[1]»[2].

ويرد وجهٌ بأن الخلاف في الجامِد، وليس كذلك، فإنَّ التقديم ممتنع عليه بالإجماع، ويستثنى في الفعل المتصرف (كَفَى)، فلا يجوز التَّقديم عليه بالإجماع.

فإن قيل: قد جاء تقديم التمييزِ في قوله[3]:

[١١] .... وما كادَ نفسًا بالفراق تطيب

على الرواية /١٤٤/بالتاء المنقوطة من فوق.

قلنا: قال المصنف: «إنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء»[4]، والأصوب منع أن (نفسًا) تمييز. لِمَ لا يجوز أن يكون خبر (كاد) على الأصل المهجور، و(تطيب) صفة؟.

****

(١) المقتضب (٣/٣٦)، أسرار العربية (١٩٦- ١٩٧).

(٢) الكافية (١٠٨)، شرح الرَّضي (٢/٧٠).

(٣) ينسب هذا البيت لدى أغلب النحاة إلى المخبَّل السعدي، وبعضهم نسبه إلى أعشى همدان، وآخرون إلى مجنون ليلى.

[١١] عجز بيت من البحرالطويل، والبيت بتمامه:

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها وما كاد نفسًا بالفراق تطيب

الشَّاهد: (نفسًا) حيث تقدم التمييز هنا على عامله. المقتضب (٣/٣٧)، الأصول (١/٢٢٤).

(٤) الإيضاح شَرْح المُفَصَّل: (١/٣٥٧).

[المستثنى]

قولُه: «والمستثنى متّصلٌ ومنقطعٌ»[1].

قيل: الاستثناءُ حقيقةٌ في المتّصل، مجازٌ في المنقطِع. وقيل: إنّه مشترك بينهما اشتراكًا لفظيًا. وقيل: إنّه موضوع بقدر المشترك بينهَما، فيكونُ متوطِئًا. وعلى القولين الأولين لا يمكنُ حدُّه باعتبارِ المعنى بحدٍّ واحد؛ لأنَّ أحدهما مخرَجٌ من حيث المعنى، وهو فصلُه الذي يتميزُ به عن الأخرِ؛ والآخرُ خلافُه، وإذا اختلفَا في الحقيقةِ فيتعذّر جمعهُما بحدٍّ واحد، وإلاّ يلزمُ عدم اختلافِ المتقابلين. نعم يمكن جمعهَما باعتبار اللّفظ، بأنْ يقالُ: هو المذكورُ بعد إلاّ وإحدى أخواتِها. وعلى القولِ بالتواطِيء يُمكِنُ الجمعُ باعتبار المعنى.

فإنْ قيل: فيه اعتراضٌ مشهورٌ، وهو أنَّ المستثنى إنْ كان داخلاً في المستثنى مُنه فلا يخرجُ منه، وإنْ لم يكن داخلاً فيه فخرجَ، فلا حاجةَ إلى الإخراجِ. وبوجهٍ آخرَ: إنْ كان داخلاً فيه يلزمُ التناقضُ في الإخراجِ، وإنْ لم يكن داخلاً يلزمُ تحصيلُ الحاصلِ في الإخراج.

وأجيبُ: بأنَّ المستثنى داخلٌ قبلَ الحكم خارجٌ بعد الحكم، فلا يلزمُ ما لزمَ.

قيل: لا يستوي المتّصل والمنُفصِلُ في الأدوات؛ فإنَّ الأفعالَ التي يستثَنى بها لا تقعُ في المنقطع.

قد يقال: وضع العلوم العربية لبيان أحوال الكلمات الفصيحة، فذكر المنقطعِ ههنا وبيانُ أحوالِه منقطعٌ عن هذا العِلْم، ولذلك ما ذكروه في علمِ المعاني.

قولُه: «ويجوزُ فيه النّصب ويُختارُ البدلُ...إلخ»[2].

---

(١) الكافية (١٠٩)، شرح الرَّضي (٢/٧٥).

(٢) الكافية (١١٠)، شرح الرَّضي (٢/٩١).

فإن قيل: هذا ينتقضُ بقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[١] على قراءةٍ.

قلنا: هو من قليلِ الميل إلى المعنى، أي: لم يطيعوه إلا قليلٌ، فيكون بعدَ النفي حقيقةً، فلا ينتقضُ به الحكمُ.

قيل: يقالُ: البدلُ أنْ لا يخالِف المبدلَ منه، وهو ههنا مخالفٌ. وأجيب /١٤٥/ بأنَّ حقيقةَ البدلِ هنا أنّه يقعُ موقعَ الأوَّل ويُبْدَلُ مكانه، فهو قسم آخرُ ليس من تلك الأبدالِ التي عُنِيتْ في باب البدَلِ.

قوله: «ما زيْدٌ شيئًا إلاَّ شيءٌ...إلخ»[٢].

فإنْ قيل: لا نسلِّم أنَّ خبرَ (ما) مرفوع محَلاً حتى يُحملَ على محملهِ ويرفعَ[٣].

قلنا: إنّه في الأصل مبتدأ مرفوع، فبهذا الوجهِ أطلِقَ اسم المحلِّ عليه.

فإنْ قيل: إنَّ فِعليتَها ليس إلاَّ النفي، وإذا بَطَل النفيُ بطلَ العملُ.

قلنا: لا نسلِّم؛ لأنَّ لكلِّ فعلٍ معنى عاما به يشاركُ جميع الأفعالِ، ومعنى خاصًّا به يمتازُ عن غيرِه، والمقتضي لعمل الأفعالِ هو المعنى العامِّي، أي: المعنى في نفسهِ مقترنًا بالزَّمان، والمقتضي للنفي هو المعنى الخاصّ، فلا يلزم من بطلانِه بطلانُ العمل لبقاء فعليَّتهِ.

فإن قيل: النفييَّة والفعليَّة يتلازمان وضعًا في (ليس)، ووجود الملزومِ بدون اللازمِ ممتنعٌ.

قلنا: هما عامُّ التّلازمِ من حيثُ ذاتهما، لا انفكاكَ كلٌّ عن الآخرِ واجتماعهما في كلمةٍ.

---

(١) البقرة (٢٤٩). وهذه الآية لم أجد فيها قراءات، لا صحيحة ولا شاذة، ولعلَّ الشارح هنا وهم، فإن الآية التي أوردها أغلب النحاة وفيها قراءات هي قوله تعالى ﴿ما فعلوه إلاَّ قليلٌ منهم﴾ سورة النساء آية (٦٦)، فقد قرأ ابن عامر بالنّصب وتفرَّد بذلك فقرأ (إلا قليلاً). انظر: المقتضب للمُبَرِّد(٤/٣٩٥)، الحجَّة في القراءات السَّبع لابن خالويه (١٢٤)، إعراب القران للنّحاس (١/٤٦٨)، حجَّة القراءات لابن زنجلة (٢٠٦)، شرح الرَّضي على الكافية (١/٢٣٠).

(٢) الكافية (١١١)، شرح الرَّضي (٢/١٠٧).

(٣) يقول الجامي: «فـ(شيء) مرفوع محمول على محل (شيئًا)، لا منصوبٌ محمول على لفظه». الفوائد الضيائية: (١/٤٢٢).

فإن قيل: لو نَصب ما بعدَ (إلاّ) بتقدير (ليس) لتناقضَ؛ لاجتِمَاع (ليس، وإلاّ).

قلنا: تقدَّرُ فعلية لا نفيية، فلا تناقضَ.

فإن قيل: فلِمَ لا تقدَّر فعليَّةُ (جاء) بدون الإثباتيةِ في قولك: (جاءَ القومُ إلاّ زيدًا)، حتى يجوز الرَّفع على البدليَّة؟.

قلنا: لا يمكن إبطالُ الإثباتيةِ في تلك الصُّور؛ لأنَّ المثبتَ لا يبطلُ بالنَّافي في المعارَضةِ بخلاف مسألة (ليس). هكذا قيل، وفيه بحث.

قوله: «وإعرابُ غير كإعرابِ المستثنى...إلخ»[1].

قيل: يستثنى حالُ الإيجاب، فإنّه يجوزُ فيه رفُعها على الصَّفة لا على البدل.

قوله: «كما حُمِلتْ إلاَّ عليها...إلخ»[2].

قيل: فيه أمورٌ، الأوَّل: ظاهرُهُ أنَّ الوصْفَ (بإلاّ) يراد به الوصفُ الصِّناعي. وقال أبو حيَّان: «قال بعضُهم إنَّه عطفُ بيان»[3]. الثَّاني: ظاهرُه أنَّ الوصف بـ(إلاّ) وحدَها، وليسَ كذلك، إنَّما هو بها مع تاليَها. نصَّ عليه في التسهيلِ[4] وغيرِه. الثَّالث: زادَ في التَّسهيل تبعًا لابن السَّراج: «أو شبيهِ جمع نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا زيد)»[5]. الرابع: منكورٌ، قال في التَّسهيل[6] /١٤٦/ تبعًا لابن السرَّاج: «أو معرَّف باللاَّم الجنسية»[7]. الخامس: أنَّ (غير) لمحصورٍ شُرطَ تفرُّدُ ه مع أنَّه لا حاجةَ إليه. السَّادس: ما اشترط من تعذُّر الاستثناءِ عكسُ ما عليه الجمهورُ، فإنَّهم شرطوا للوصفِ صلاحيَّةَ الاستثناء. نُصَّ عليه في

---

(١) الكافية (١١٢). ونصها: (وإعراب (غير) فيه...)، شرح الرَّضي (١٢٢/٢).

(٢) الكافية (١١٢)، شرح الرَّضي (١٢٥/٢) ونصَّه: (كماحُمِلتْ هي عليها).

(٣) ارتشاف الضَّرب (٣١٣/٢).

(٤) شرح التسهيل (٢٩٧/٢).

(٥) الأصول (٢٨٥/١).

(٦) شرح التسهيل (٢٩٧/٢).

(٧) الأصول (٢٨٥/١).

التسهيل[١] وغيرِه، وقال أبو حيَّان: «إنَّه كالمجمع عليه»[٢]. والمسألةُ مبسوطةُ في حاشيةِ المغني[٣].

قوله: «لتعذَّر الاستثناءُ»[٤].

قد يقال: هذا على قولِ من قال: الاستثناءُ إخراجُ ما لولاه لوجبَ دخولُه، لا على قولِ من قال: الاستثناءُ إخراج ما لولاه يصحُّ دخوله.

فإنْ قيل: قوله: (تابعة لجمعٍ) غيرُ واقعٍ محلَّه؛ لأنَّه يتعذَّر الاستثناء مع أنَّها تابعة لمفرد، نحو: (جاءني رجلٌ إلا زيدٌ).

قلنا: إنَّه احترز به عن المفردِ، ولم يراعِ أنَّ كلَّ مفردٍ يصحُّ الاستثناء، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه في بيان ضابطهِ يعلم تعذُّر الاستثناء عندها وصِحَّته عند عدمِها.

فإنْ قيل: هذا منقوضٌ بقولهم (لفلانٍ عليَّ دراهمُ إلا دِرْهمًا)، فإنَّه يصحّ الاستثناء مع أنَّه تابع لجمع غيرِ محصورٍ.

قلنا: ذلك محصورٌ شرعًا.

فإنْ قيل: فيه نقضٌ بوجهٍ آخرَ، وهو قولهم: (رجالٌ عشرةٌ إلا زيدٌ)، فإنَّه يقدر الاستثناء مع كونهِ تابعًا لجمعٍ محصورٍ.

قلنا: لا نسلِّم، وهو غيرُ محصورٍ لذاته، والمراد هو. ولقائل أنْ يقولَ: لا حاجةَ إلى قيدِ (غيرِالمحصور)؛ لعدم إطلاق الجمعِ على الأعدادِ، ويمكن الجوابُ: بأنَّه أرادَ الجمَع اللُّغوي.

قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ... إلخ﴾[٥].

---

(١) شرح التسهيل (٢/٢٧٩).

(٢) ارتشاف الضَّرب (٢/٣١٤).

(٣) حاشية المغني للمؤلف، ولم أعثر عليها.

(٤) الكافية (١١٢)، شرح الرَّضي (٢/١٢٥).

(٥) الأنبياء (٢٢).

فإن قيل: (الله) في الآية لا يخلو إمَّـا أنْ يكون مُخْرَجًـا أوْ لا، فـإن كـان الأوَّل لَـزِم أنْ يكونَ استثناءً متَّصلاً، وليس بالإجماعِ، وإن كان الثَّاني كـانَ منقطعًـا، وليـس [بالإجمـاع] أيضًا، فيجب زيادة قيدٍ يخرجُه.

قلنا: عُدولُه عن الاستثناء لمانعٍ، والمانعُ لا يَجِبُ في الحدِّ.

فإن قيل: على تقدير الصِّفة أيضًا يرد ما يرد على الاستثناءِ؛ لأنَّ معنـى الآيـة: لـو كـانت آلهةٌ مغايرةٌ للإلهِ الحقِّ لفسدَتا، لكـنْ لا تفسـدُ فتنتفـي/١٤٧/ الآلهـة المغـايرةُ، لا مطلـقَ الآلهة، فلا يفيدُ التَّوحيد.

قلنا لا يُفرَضُ شيئان إلاَّ وبينهما مغايرةٌ، وإلاَّ لاتحَّدا، فإذا انتفـت الآلهـةُ المغـايرةُ انتفـى التَّعدد، فيلزم التَّوحيد.

فإنْ قيل: الفسادُ ثابتٌ لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ﴾[1]، فيثبت التَّعدد، أو لا أقلَّ أنَّـه لا يفيدُ التَّوحيد.

قلنا: لا نسلِّم أنَّ الفسادَ بسببِ وجودِ الآلهةِ، كما هو المراد.

فإنْ قيل: قالوا (لو) لانتفاءِ الثَّاني لانتفـاءِ الأوَّل، فمعنـى الآيـة حينئـذٍ لـو كـانت الآلهـةُ لفسدَتا، لكنَّ الآلهةَ منتفيةٌ فينتفي الفسـادُ، فيكـون إثبـاتُ إنتفـاءِ الفسـاد لانتفـاءِ الآلهـةِ، لا إثباتَ انتفاء الآلهةِ لانتفاء الفسادِ، وهو باطلٌ؛ لأنَّ انتفاءَ الأوَّلِ لكونهِ ملزومًـا لا يـدلُّ علـى انتفاء اللاَّزمِ، وأيضًا يشكل قولهم هذا بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا... إلخ﴾[2]؛ لأنَّ المعنى أنَّ نفادَ كلماتِ (الله) منتفٍ لانتفاءِ كونِ البحرِ مِدَادًا، ويلزمُ نفادُ الكلماتِ قبـلَ نفـادِ البحر، وبقولـه: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا...إلخ﴾[3]؛ لأنَّـه يـدل علـى انتفـاءِ عـدمِ الاستجابة لانتفاءِ سماعِ الأصنامِ، ويلزمُ الإجابةُ بدونِ السَّـماعِ مـن الأصنـامِ. وأجيبُ عـن

---

(١) إبراهيم (٤٨).

(٢) الكهف (١٠٩).

(٣) فاطر (١٤).

الأوَّل: بأنَّ (لو) هنا على غيرحقيقتِه، كما يجـابُ عـن الثانيـةِ، بـأنَّ (لـو) فيهمَـا استُعمِلتْ لتحقُّقِ الجزاءِ على تقديرِ وجودِ الشَّرط.

فإنْ قيل: الآيةُ لا تدلُّ على التَّوحيد من وجهٍ آخرَ؛ لأنَّه قال اللـه تعـالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾(١)، أيْ: في السمواتِ والأرضِ، لفسدَتا، فيدلُ على انتفاءِ الآلهةِ فيهمَا ولا يلزمُ انتفاء الآلهةِ مطلقًا، فيجوز أن يوجدَ آلهةُ، ولا تكونُ فيهمـا، فـإنَّ (اللـه) تعـالى منزَّهٌ عـن جميـعِ الجهاتِ مع أنَّه موجودٌ في الخارج.

قلنا، والله أعلم: إنَّ الآيةَ مخرَّجةٌ مخرَجَ الأغلبِ ردًّا على الكفَّارِ، فإنَّهم كـانوا يعبـدُون الأصنامَ، وعيسى عليه الصَّلاة والسَّلام، والكواكبَ، فيثبتون الآلهةَ فيهما.

اعلم أنَّ النَّحاةَ اختلفوا في عـاملِ المستثنى،/١٤٨/ فقـال بعضهـم(٢): هـو (إلاَّ)؛ لأنَّهـا بمعنى استثنى، ورُدَّ بأنَّه مقتضٍ النَّصبَ في الجميعِ، وقال بعضُهم(٣): لأنَّها مركب من (إنْ ولا)، فالنَّاصبُ إنْ، والرَّافع لا. ورُدَّ بأنَّـه غـيرُ مستقيم لفظًـا ومعنـى، أمَّـا اللُّفـظ، فلأنَّـه لا يستقيم لو تلفظ بدل (إلاَّ)، وأمَّا المعنى فعلى خلاف ذلك. وقال بعضهـم: هـو (إنْ)؛ لأنَّـه مضمرٌ فيه، ورُدَّ بأنَّه لا يضمـر، ولأنَّـه يقتضـي النَّصـبَ أبـدًا. وقـال بعضهـم(٤): هـو الفعـل بواسطةِ (إلاَّ)، ورُدَّ بأنَّ كثيرًا ما يخلـو الكـلامُ عنـه، كقولهـم: (القـومُ إلاَّ زيـدًا إخوتـك). والأصوبُ(٥): الاسم المتعدِدُ مع إلاَّ هو الذي اقتضى الإخراجَ، فيكونُ عاملاً، وفي المنقطعِ (إلاَّ) لكونِها عاملةً عملَ لكنَّ؛ لأنَّها بمعناها.

****

(١) الأنبياء (٢٢).

(٢) ينسب هذا الرأي لسيبويه والمُبرِّد. ارتشاف الضَّرب (٢/٣٠٠)، والهمع (٣/٢٥٢).

(٣) ينسب هذا الرأي للفرَّاء. الهمع (٣/٢٥٢).

(٤) رأي السيرافي والفارسي. الهمع (٣/٢٥٢).

(٥) هذا الرأي قريب من رأي الكسائي. الهمع (٣/٢٥٢).

[خبر كان وأخواتها]

قولُه: «خبرُ كانَ وأخوتها، هو المسندُ بعدَ دخولِها»[1].

لا يتميزُ خبر كان عن خبرِ المبتدأ إلاَّ بدخولِ كانَ؛ لأنَّـه لـو قُطِع النَّظر عـن الدُّخـول، لكان خبرًا لمبتدأ، فلذلك جُعِلَ دخولُها فصلاً له يميزه عن غيرِهِ.

فإنْ قيل: الدُّخول مميزٌ لفظي، والتَّحديد باعتبار المعنى، فلا معنى لهذا اللَّفظ ههنا.

قلنا: أرادَ به المعنى الذي ثبتَ للخبريَّة، وهو حصولُ الخبر للمسندِ إليه في زمـان كـذا، فله وجهٌ حسنٌ، فلينظر.

قوله: «وأمرُه أمرُ خَبَرِ المُبْتَدَأِ... إلخ»[2].

يجوز في خبرِ المبتدأ الجملةُ الخبريةُ، ولا يجوزُ في خبرِ كان، والتَّقديم مشروطٌ بظهورِ الإعراب، فإنْ لـم يظهـرْ لـم يجـز تقديُمـه، نحـو: (كـان فتَـاي فتَـاك). وقـد أُورِدَ عليـه أنَّ المساوي في التَّنكير كذلك، نحو: (كان أفضلُ مِنكَ أفضـلَ منِّـي)؛ لحصـول الامتيـاز بـلا إعراب، وقد استثناه في التَّسهيل[3].

قيل: فيه أمران، الأوَّل: أنَّ الحذف جائزٌ في خـبرِ المبتـدأ بالإجمـاع، وممتنـعٌ فـي خـبر كان إلاَّ في الضَّرورة. الثَّاني: أنَّه يُشتَرط في أَخبارِ هذا الباب أنْ لا تكونَ جملةً طلبيةً، وفي بعضِها أنْ لا يكون مفردًا طلبيًا، وفي فعلها أنْ لا يكون فِعْلاً ماضيًا، ولا يُشـتَرط ذلـك في شيءٍ من خبر المبتدأ.

****

---

(١) الكافية (١١٣)، شرح الرَّضي (٢/١٤٢).

(٢) الكافية (١١٣)، شرح الرَّضي (٢/١٤٢). ونصه: (وأمره على خبر المبتدأ).

(٣) انظر شرح التسهيل (١/٣٥٥).

[اسم إنَّ وأخواتها]

قوله: «اسم إنَّ...إلخ»[1].

٣ والكلام فِيه وفي (لا) التي لنفي الجنس كالكلام في خبرِ كان سؤالاً وجوابًا، فليُتكلَّمْ به ههنا.

****

(١) الكافية (١١٤)، وكذلك في شرح الرَّضي (٢/١٥٣)، وفي الأصل أدخل هذا الباب خطأً ضمن باب: (المنصوب بلا التي لنفي الجنس)، والصحيح أنَّه قبله كما في متن الكافية.

قوله: «يليها نكرةٌ مضافًا»[(١)].

قيل: ليس فيه اشتراط /١٤٩/تنكيرِ الخبرِ، فإنَّه ذُكر في الاسمِ كونُهُ نكرةً، ويجبُ تنكيرُه، كما قال في الشّذور[(٢)]. وأيضًا ذَكَر بعضَ الشروط[(٣)]، وبقي منها شروطٌ، الأوَّل: أنْ يقصد بـ(لا) نفي العام، أي: الاستغراقُ. الثّاني: أنْ تكونَ النكرةُ غير معمولةٍ لغيرِ (لا)، احترازًا من نَحو: (جئتَ بلا زادٍ، ولا مرحبًا بهم). الثّالث: أنْ يكونَ نفيُه نصًّا. وأنتَ خبير بأنَّ ظاهرَهُ أنّها الرافعة للخبر، كما في (إنَّ)، وهو مذهبُ الأخفشِ[(٤)]، ومذهبُ سيبويه أنّه مرفوع بما رُفِعَ به قبلَ دخولِها.

قوله: «فإن كان مفردًا فهو مبني على ما ينصبُ به»[(٥)].

قيل: يرِدُ عليه أنَّ الفتح في نحو (مسلماتٍ) أرجحُ من الكسرِ، فتأمل.

قوله: «وإن كان معرفةً... إلخ»[(٦)].

فيه بحثٌ؛ لأنَّ المعرفةَ لا تكون اسمَ النّافيةِ للجنسِ.

****

---

(١) الكافية (١١٥)، شرح الرَّضي (٢/١٥٣).

(٢) شذور الذّهب (٢٧٧).

(٣) الشروط التي ذكرها: كون الاسم نكرة، وكونه مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، وأن يليها.

(٤) «مذهب الأخفش والمَازِنيّ والمُبَرِّد أنَّ الخبر مرفوع (بلا)، ومذهب سيبويه ومن تبعه أنَّ (لا) وما ركِّب معها في موضوع المبتدأ والخبر المرفوع خبر عنه». ارتشاف الضَّرب (٢/١٦٤).

(٥) الكافية (١١٥)، شرح الرَّضي (٢/١٥٤).

(٦) الكافية (١١٥)، شرح الرَّضي (٢/١٥٤).

[المجرورات]

قوله: «هو ما اشتَمَل... إلخ»[١].

الكلامُ فيها كالكلامِ في المرفوعاتِ والمنصوباتِ سؤالاً وجوابًا، فلينصب الكلامُ فيها ويرفع، وينبغي أنْ يُعلمَ أنَّ المرادَ بعَلَمِ المضافِ إليه علامةُ المضافِ إليه من حيثُ هو مضافٌ إليه، يعني الجرَّسواءً كان بالكسرةِ أو الفتحةِ أو الياءِ لفظًا أو تقديرًا، وإنَّما قيدنا بالحيثيَّة؛ لأنَّ الجرَّ ليس علامةً لذاتِ المضافِ إليه، بل لحيثية كونه مضَافًا إليه. والمضافُ إليه، وإنْ كان مختصًّا بما عرَّفه، لكنَّ المشتمل على علامته أعمُّ منه، ومما هو مشبَّه به؛ ليدخلَ في تعريفهِ المجرورُ، مثل (بحسبِك دِرهمٌ)، وكذا المضافُ إليه بالإضافةِ اللَّفظية، وإنْ لم يكنْ داخلاً في تعريفه.

قوله: «والمضافُ إليه كلُّ اسمٍ نُسِبَ إليه شيءٌ مُرادًا»[١].

والكلام في لفظِ (كُلّ) في الحدود قد سبقَ، وسَبَقَ ما سبقَ. والاسم أعمُّ من أنْ يكونَ حقيقةً أو حكمًا؛ لِئلاَّ يُشكِلَ جمع الحدِّ بالجمِلِ التي يضاف إليها،نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٢]، فإنَّها في حكم المصادرِ، فاحكمْ عليها بذلك. والمراد من مرادِ (المرادِ) من حيثُ العملِ؛ لئلاَّ يُشكلَ منعُ الحدِّ بقولهم: (قمتُ يومَ الجمعةِ)، فإنَّه وإنْ نسِبَ إليه القيامُ /١٥٠/ بالحرفِ المقدَّرِ وهو (فِي)، لكنَّه غيرُ مرادٍ؛ إذ لو كان مرادًا لانجرَّ.

قيل: ولقائل أنْ يقول: إنَّه عَرَّفَ المضافَ إليه بالمنسوبِ إليه، وهما مترادفان مثل: (الإنسان والبشر)، فلا يجوزُ تعريفُ أحدهما بالآخر، وأيضًا غيرُ مانعٍ لدخولِ نحو قولنا: (ما جاءني مِنْ زيد)[٣] في الحدِّ لصدقه عليه، وليس منه. وأيضًا تعريفه لفظ الجرِّ، فيكون مأخوذًا في تعريف المجرورِ فيلزم تعريفَ الشيءِ بنفسهِ.

---

(١) الكافية (١٢١)، شرح الرَّضي (٢/٢٠١).

(٢) المائدة: (١١٩).

(٣) لأنَّ (مِنْ) في هذه الجملة حرف جرٍّ زائد.

وأيضًا الحدُّ أعمُّ من المحدود اصطلاحًا؛ إذ لا نسلِّم أنَّ في مثـل (مـررتُ بزيـدٍ) إضافـةً اصطلاحيَّة، وأيضًا غيرُ جامعٍ؛ لخـروجِ مثـلِ: (ضـاربِ زيـدٍ، وحسـنِ الوجـه)؛ إذ لا يقـدَّر فيهما حرفُ الجرِّ. ويمكنُ أنْ يجاب: أمَّا عن الأوَّل: فبأنَّ المنسوبَ إليه أعمُّ من المضـاف إليه؛ إذ الإضافة يلزمُها حرفُ الجرِّ دون النِّسبة.

فإنْ قيل: حرف الجرِّ اللفظي والتقديري من أقسام الإضافةِ، فلا يدخلُ في الحقيقةِ.

قلنا: أقسامُها اللفظيَّة والتقديريَّـة، لا حـرفَ الجـرِّ؛ وأمَّـا عـن الثَّـاني: فبأنَّـه لا نسـلِّم أنَّ النِّسبة بواسطة حرف الجرّ؛ لأنَّها ليست لأجلِ النِّسبة. وأمَّا الثَّالث: فلأنَّه من تعريفِ أحـد اللفْظين بآخرَ أُجِّل. وأمَّا عن الرَّابع: فبأنَّه عُرِّف بالمعنى الأعمِّ؛ إذ النُّحاةُ صرَّحوا بأنَّ الاسم لا يكون مجرورًا بالإضافة. وأمَّا عن الخامس: فبأنَّ الأوَّل بواسـطة الـلاَّم، والثـاني بواسـطةِ (مِنْ) التبيينيَّة، هكذا قال بعضُ المتميزِ[1] في هذا الفن.

قوله: «فالتَّقديرُ شرْطه أنْ يكونَ... إلخ»[2].

كونُ المضاف مجرَّدًا شرطٌ لتقديرِ حرفِ الجرِّ، ولم يرد التَّنوين خاصَّة، بل أراد التنويـنَ وما قام مقامهَ من نونِ التَّثنية والجمعِ المذكَّرِ السَّالمِ. وإنَّما يحذف لِئَلاَّ يجتمعُ الاتِّصـال مـع الانفصالِ معًا. قال المصنِّف إمْلاءً في الأمالي: «إذا قلتَ: (هذا أحمـرُ الثَّـوبِ)، فـلا تنويـن فيه، فالجواب: أنَّا أردنا التنوينَ اللَّفظي والتَّقديري جميعًا/١٥١/، فإنْ أحمرَ قبلَ الإضافةِ لا تنوينَ فيه، كما أنَّه بعدَ الإضافة كذلك، ولكنَّه لمَّا بَعُدَ عن شبهِ الفعل بالإضافـةِ حُكِـمَ عليـه بالرُّجوع إلى أصلِه فيكون التنوين مقدَّرًا»[3].

اعلم أنَّ المتبادَر من هذا الحدِّ -نظرًا إلى كلامِ القومِ؛ حيثُ ليسوا قابلين بتقديـرِ حـرفِ الجرِّ في الإضافةِ اللفظيَّة- أنَّه غيرُ شاملٍ للمضاف إليه بالإضافةِ اللفظيَّـة، لكـنَّ الظَّـاهر مـن كلام المصنِّف في المتَن، والصَّريح من شرحِه[4] أنَّ التقسيم إلى الإضافةِ المعنويَّـةِ واللفظيَّـةِ

---

(١) انظر: الأصول (١/٥٣)، اللمع (١٦٥)، التبصرة (١/٢٩٥-٢٩٦).

(٢) الكافية (١٢١)، شرح الرَّضي (٢/٢٠٤).

(٣) الأمالي النحويّة (٣/٦٠).

(٤) شرح المقدّمه الكافية (٣٧٨).

إنّما هو الإضافةُ بتقدير حرفٍ، لكنّه لم يبيِّنْ تقديرَ الحـرف فيها فيهمـا[١]، ولـم يُنقـلْ عنـه شيءٌ، وقد تكلّف بعضُهم في إضافةِ الصِّفة إلى معمولِها، مثل: (ضاربُ زيـدٍ) بتقديـر (لامٍ) تقويةً للعمل، أي: (ضاربٌ لزيدٍ)، وفي إضافتِها إلى فاعلِها، مثـل: (حسـنِ الوجـهِ)، بتقديـر (من) البيانيَّة، فإنَّ ذِكْرَ الوجهِ في قولِنا: (جاءني زيدٌ الحسنُ الوجه) بمنزلةِ التمييزِ، فإنَّ فـي إسنادِ الحسنِ إلى زيد إبهامًا، فإنّـه لا يُعْلَـمُ أيَّ شـيءٍ منه حسـنٌ، فكأنّـه قيـل: مـن حيـثُ الوجهُ.

فإنْ قيل: هذا في الحقيقةِ تخصيص، فلا يصحُّ أنَّ الإضافةِ لا تفيد إلاَّ تخفيفًا في اللّفظ.

قلنا: كان هذا التّخصيص واقعًا قَبل الإضافـة، فـلا يكـون ممـا تفيـدُه الإضافـةُ، فليسـتْ فائدةُ الإضافةِ إلاّ التخفيفَ في اللّفظِ.

قيل: كلامُه لا يدلُّ على الحَصرِ مطلقًا، بل على المضافِ بتقدير حرفِ الجرِ الـذي هـو بمعنى الأخصِّ، وهو المشهور عند النُّحاة، المتبادرُ إلى الذهـن عنـد الإطـلاق فيهـا، ويـدل عليه ذكر قوله: «وهي معنويَّةٌ ولفظيَّةٌ» بعد قوله: «فالتقدير شرطُه... إلخ».

قوله: «والمعنويَّة أنْ يكونَ... إلخ»[٢].

إنما فسَّر المعنويةَ: بأنْ تكون غيرَ صِفةٍ مضافة إلى معمولها؛ وجُعِل مميزُها أمرًا واحـدًا، وهو انتفاءُ كونِه صفةً مضافةً إلى معمولها؛ لأنَّ المعنويـةَ لا تلتبـس إلابـاللّفظي، فـإذا قصـد تميزُها فُصِل بذكر ما تلتبس بهِ.

فإنْ قيل: المذكور انتفاءُ ما تلتبسُ به، لا نفسُه.

قلنا: إنَّ انتفاءَ الشَّيء/١٥٠/ لا يمكن أنْ يذكرَ إلا بذكرِه.

فإن قيل: ما تلتبس به إنّما هو اللّفظي، والفصلُ المذكور ليس انتفاءَ اللّفظي، بل انتفاءُ فصلِه.

---

(١) يقصد: في الإضافة في اللفظية والمعنوية.

(٢) الكافية (١٢١)، شرح الرَّضي (٢/٢٠٦).

قلنا: إنَّ اللَّفظيَّ لمَّا كان مساويًا لفصلِه صحَّ أنْ يُوضَعَ موضعَهُ فصلُه.

قوله: «وتفيدُ تعريفًا مع المعرفةِ»(١).

قال ابن مالك: «وقد تفيد ما تفيد الصِّفة من زيادةِ الوضوحِ، كقولـك: جـاءَ زيدُنـا»(٢).

قيل: فيه أمورٌ، الأوَّل: استثنى في الشذور(٣) شديدَ الإبهام كـ(غير ومثل)، ومـا موضِعُه مستحِقًّا للنَّكرة كـ(وحده)، و(كم ناقةً وفصيلَها لك)، و(لا أبًا لك). الثَّاني: قال أبو حيَّان: «تقسيمُ النَّحويِّين الإضافة إلى التَّعريف والتَّخصيـصِ ليسَ بصحيـحٍ؛ لأنَّـه مـن جَعْـلِ القسمِ قسيمًا؛ لأنَّ التَّعريف تخصيصٌ، فهو قسـمٌ مِنَـه لا قسيمٌ لَـه»(٤). الثَّـالث: هـل تُفيـدُ إضافـةُ الجملِ التَّعريفَ لأنَّها في تأويلِ المصدرِ المضافِ إلـى الفـاعلِ، أو التَّخصيـصَ؛ لأنَّ الجمـلَ نكراتٌ؛ احتمـالان لصاحـبِ البسيـطِ، وميـلُ أبي حيَّـان(٥) إلـى الثَّـاني، وقـال ابـنُ قاسـم: «الظَّاهرالأوَّلُ»(٦).

قوله: «وشرطُها تجريدُ المُضَافِ من التَّعريفِ»(٧).

قال المصنِّف في الأمالي: «إنَّما كان كذلك من جهةِ أنَّ التَّعريـف بالإضافـةِ راجـعٌ إلى أمر معنوي معهود بينَك وبينَ مخاطبكِ في نسـبةِ المضـاف إلى المضـافِ إليه، والتَّعريـف باللاَّم راجعٌ إلى ذلك، فكُرِهَ أنْ يُجمَعَ بين التعريفين، وأحدُهما مغنٍ عن الآخرِ.

---

(١) الكافية (١٢٢)، شرح الرَّضي (٢/٢٠٦).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٢٠٠).

(٣) شذور الذَّهب (٤٢٩).

(٤) ارتشاف الضرب (٢/٥٠٣).

(٥) يقول أبو حيان: «والظاهر أن هذه الإضافة في الباب تفيد التعريـف. وفي البسـيط: قـد يقـال: لا تفيده؛ لأنَّ الجمل نكرات». ارتشاف الضرب: (٢/٥٢٥).

(٦) يقول ابن قاسم: «الظاهر أنَّ إضافة أسـماءِ الزَّمـان إلى الجمـل محضـة تفيـد التَّعريـف». توضيـح المقاصد (٢/٢٦٥).

(٧) الكافية (١٢٣)، شرح الرَّضي (٢/٢٠٦).

فإنْ قيل: لِمَ لا يجمعُ بينَ الإضافةِ وبينَ غيرِ التّعريف باللاّم كالأعلام وأسماءِ الإشارة؟.

قلنا: إنّه في ذلك أبعدُ؛ لأنّه إذا لـمْ يُجمَعُ بين تعريفين متساويينِ للاستغناء، فلأنْ لا يجمعُ بينَ تعريفٍ قويٍّ وتعريفٍ ضعيفٍ استغناءً بالقوي عن الضّعيف أجدرُ، والتّعريفات الأصليَّة أقوى من تعريفاتِ الإضافةِ، فكذلك لم يجزْ إضافةُ اسمِ الإشارةِ ولا المضمِر ولا العَلَم»[١]، فتأمَّل. وأمَّا (زيدُ الفوارسِ)، فذاك راجعٌ إلى تأويلِه بالنَّكرات، لا على أنّه أُضِيفَ مع إرادةِ العَلَمية؛ لأنَّ ذلك متعذرٌ. هذا إذا أضيفتْ إلى معرفةٍ، وأمَّا إذا أضيفتْ إلى نكرةٍ فلمْ يستقم؛/١٥٣/ لأنَّ تعريفه أبلغُ من تخصيصِه. وأمَّا (وإيَّا الشوابّ)[٢] فمن الشواذ[٣].

قوله: «اللّفظيةُ أنْ يكون...إلخ»[٤].

قيل: فيه أمورٌ، الأوَّل: أنّه يَرِد عليه اسم التّفضيل، فإنّه صفةٌ، ومع ذلك إذا أضيفَ فإضافتهُ معنويَّةٌ على الأصحِّ.

فإنْ قيل: المِثالُ مخصَّصٌ.

قلنا: فلا تَخرجُ عنه أمثلةُ المبالغةِ واسمُ المفعول. الثاني: أنّه يردُ أنَّ الوصف إذا قُصِدَ تعريفُه بأنْ قُصِدَ الوصفُ به من غيرِ اختصاصٍ بزمانٍ دونَ زمانٍ تعرَّفَ. ذكرَهُ في المغني[٥]، وليس من الصِّفة المشبَّهة، فلا تتعرف بحال، خِلافًا للكوفية. ذكرَهُ أبو حيَّان[٦]. الثَّالث: قوله: وهي «معنويَّة ولفظيَّة»، ظاهرُهُ أنّه لا ثالثٌ لهما، وقد أثبتَ في التّسهيل[٧]

---

(١) الأمالي النحويّة (١٠٧/٢).

(٢) الشَّوابُّ: جمعُ شابَّةٍ. يقول سيبويه: وحدَّثني من لا أتهمُ عن الخليل أنّه سَمعَ أعرابيًّا يقول: «إذا بلغَ الرَّجلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشواب». الكتاب (٢٧٩/١).

(٣) يقول الأشموني: «وفيه شذوذان: مجيء التحذير فيه للغائب، وإضافة (إيَّا) إلى ظاهر، وهو (الشواب)». شرح الأشموني (٣٥٧/٣).

(٤) الكافية (١٢٣)، شرح الرَّضي (٢١٨/٢). أي: أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها.

(٥) مغني اللّبيب (٦٦٤- ٦٦٥).

(٦) أشار أبو حيَّان إلى هذا الرأي في الارتشاف (٥٠٥/٢).

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٢٢٥/٣).

قِسْمًا ثالثًا: سماه شبيهًا بالمحضة، وهو إضافة الاسم إلى الصفة، والمسمى إلى الاسم، والصِّفة إلى الموصوفِ، والموصوف إلى القائمِ مقام الوصفِ، والمؤكَّد إلى المؤكِّد، والمُلغَى إلى المعتبرِ. قال أبو حيَّان: «ولم يسبقْه أحدٌ»[1]، بل للنُّحاة في هذه مذهبان، أحدهما أنّها محضةٌ؛ لأنّها لا تنعتُ بالنَّكرة ولا تقع بَعدَ رُبَّ، ولا يدخلُ عليها (ألْ)، والثَّاني: غيرُ محضةٍ؛ لأنّها في تقدير الانفصال من أنَّ المعنى لا يصحُّ إلاَّ بتكلفِ خروجه عن الظَّاهر. وابن مالك لمَّا رأى لها اعتبارين[2] جعلَها واسطةً.

قوله: «ولا تفيد إلاَّ تخفيفًا...»[3].

فإن قيل: مثل (الحسنُ الوجه) مِن الإضافةِ اللَّفظية ولا تخفيف فيه؛ لأنَّ التَّخفيف إمَّا بحذف التنوين أو بحذف النّون، ولا وجودَ لشيءٍ منهما فيه. أمَّا الأوَّل؛ فلأنَّ لامَ التَّعريف ينافي التنوينَ، وأمَّا الثَّاني؛ فلأنّه مفردٌ.

قلنا: إنَّ التَّخفيف كما يحصلُ بحذفهما يحصل بغيره، وفي (الحسنِ الوجهِ) يحصل الثّاني؛ لأنَّ أصلَه: الحسنُ وجهُهُ، برفع وجههِ على أنّه فاعلُ الصِّفة، فقصدوا التَّخفيف فيه بالإضافةِ، وإضافتهُ إلى الفاعلِ خلافُ الأصلِ؛ لأنّه هو هو في المعنى، فشبَّهوا /١٥٤/ مرفوعَه بالمفعول، فنصبوه لتصحَّ الإضافةُ إليه، وجعلوا الصِّفةَ في اللَّفظ لغيره، وأضمروا فيه لفظ الضَّمير المتَّصل بالوجه، وعُوِّضَ عن الضَّمير اللاَّم؛ لئلاَّ يزول تعريفُه، ثمَّ أضافوا الصِّفة إليه، فحصل التَّخفيف بحذف الضَّمير من الوجه، واستتاره في الحسنِ.

فإنْ قيل: إنَّما يتحقق التَّخفيف بهذا لو لم يعوَّض من الضَّمير لامُ التَّعريف.

قلنا: اللاَّم أخفُّ لفظًا ومعنى من الضَّمير.

فإن قيل: التَّخفيف على ذلك في المضافِ إليه، وذلك خفيفٌ؛ لأنَّ الواجبَ العكسُ.

قلنا: لا نسلِّم ذلك، بل يجبُ أنْ تفيدَ التَّخفيف في اللَّفظِ أعمُّ من أنْ يكونَ في

---

(١) ارتشاف الضّرب (٢/٥٠٥).

(٢) في الأصل (اعتباران).

(٣) الكافية (١٢٣)، شرح الرَّضي (٢/٢١٨).

المضافِ إليه، أو في المضاف، ولذلك قال: ولا تفيدُ إلاّ تخفيفًا في اللّفظِ، ولم يقل في المضاف، فقولك: «وذلك خفيف» خفيفٌ جدًا.

قيل: قد يفيد تخصيصًا؛ لأنَّ نحوَ: (مررت برجل حسنِ الوجهِ) أخصُّ من: (برجلٍ حسنٍ).

قوله: «وامتنعَ مررتُ بزيدٍ حسنِ الوجهِ»(١).

قيل: يمتنع إذا كان صفةً، فلو جُعِلَ بدلاً لم يمتنعْ، وإنّما امتنع النّعت به لأنّه نكرة، فلا ينعتُ المعرفةَ.

قوله: «وضعّف:

[١٢] الواهبُ المائةِ الهِجَانِ وعَبِدها»(٢) ....

قال ابنُ مالك: «لم يضعفْه الأئمةِ؛ لأنَّ عبدَها مضافٌ إلى ضميرِ ما فيه الألف واللّام»(٣)، ولو قال: «الواهبُ عبدِ المائةِ» لجازَ، كما يجوزُ: «الواهبُ المائةِ»؛ لأنَّ المضَاف إلى ضميرِ ما فيه الألفُ واللاّم حكمُه حكمُه.

قوله: «وإنّما جازَ الضَّاربُ الرَّجلِ....إلخ»(٤).

فإن قيل: ما التّخفيفُ في (الحسنِ الوجهِ) حتى يُحمل (الضَّاربُ الرَّجلِ) عليه ؟.

قلنا: حذف الجارّ والمجرور أو الضّمير؛ إذ التّقدير: الحسنُ الوجهِ منه، أو الحسنُ وجهه.

---

(١) الكافية (١٢٤)، شرح الرَّضي (٢/٢١٨).

[١٢] هذا صدر بيت من البحر الكامل، للأعشى ميمون بن قيس، وعجزه:

.... عوذًا تزجّي خلفها أطفالها.

الشّاهد: (وعبِدها)؛ حيث جرَّ عطفًا على المائة المضافة إلى الواهب، مراعاةً للّفظِ. ديوان الأعشى (١٤٥)، الكتاب (١/١٨٣)، المقتضب (٤/١٦٣)، الأصول (١/١٣٤)، الجمهرة (٢/٩٢٠).

(٢) الكافية (١٢٣)، شرح الرَّضي (٢/٢١٨).

(٣) شرح الكافية لابن جماعة (٢٠٢).

(٤) الكافية (١٢٤)، شرح الرَّضي (٢/٢١٨) .

فإنْ قيل: أليست الخِفَّةُ الإضافية حذف التنوينِ؟.

قلنا: بلى، ولكن هذا التَّخفيفُ لمَّا أشبهَها في أصلِ الخفَّة أخذ حكمَها.

فإنْ قيل: التَّخفيف إذًا لم يكنْ حاصلاً في (ضاربِك). فَلِمَ جاءتْ الإضافةُ حتى جازَ الحملُ عليه؟.

قلنا:/١٥٥/ التَّخفيف حاصلٌ، إلاَّ أنَّه غيرُ منظورٍ.

فإنْ قيل: لا نسلِّم أنَّه غيرُ منظورٍ، فلِمَ لا يقالُ إنَّ التَّنوين سقط للإضافةِ؟.

قلنا: يُوجِبُ أنْ يكونَ التَّقدير ضاربٌ(ك) بالتَّنوين مع الضَّمير المنفصلِ، وهو ممتنِعٌ؛ لأنَّ التنوينَ وما يقومُ مقامُه يُؤْذِنُ بالانفصال، والضَّمير المتَّصل بخلافِه، فلا يجتمعانِ. وأمَّا «الآمرونَ الخيرَ والفاعلون»(١) فلا اعتدادَ به.

قوله: «جُرْد قَطِيفَةٍ...إلخ»(٢).

فإن قيل: لمَّا كانوا محتاجِين إلى الإتيان بالموصوفِ رفعًا للَّبْس(٣)، فهل أبقوا الكلام على أصلِه كفايةً لمؤنةِ الحذفِ والرَّدِّ؟.

قلنا: ما كانَ الاحتياجُ إلى البيانِ أوانَ الحذفِ؛ إذ الاحتياجُ عرضَ بعد طولِ العهدِ المنسيِّ للموصوفِ، حتى لوكان الالتباسُ أوَّل وهلةٍ لما غيَّر الكلام.

فإن قيل: فلما لا يردون الكلام إلى أصله عند الالتباس؟.

---

(١) هكذا أورده الشارح، والصحيح: (والفاعلونه)، ولعلّه يشير إلى البيت الآتي:

هـمُ الآمرون الخيرَ والفاعلونه إذا ما خشوا من مُحدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا.

وقد قال سيبويه: «مصنوع». انظرالكتاب (١/١٨٨)، وشرح الرَّضي (٢/٢٣٢).

(٢) الكافية (١٢٥)، شرح الرَّضي (٢/٢٣٨).

(٣) يقول المُصنِّف في شرحه (٢/٦٠٤): «وتأويله أنهم حذفوا قطيفة من قولهم: (قطيفة جُرْد) حتى صار كأنه اسم غير صفة، فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لأن يكون قطيفة وغيرها مثل (خاتم) في كونه صالحا بأن يكون فضة وغيرها، أضافوه إلى جنسه الذي يتخصص به كما أضافوا خاتما إلى فضة وقالوا: (خاتم فضة)».

قلنا: لأنَّ الصِّفةَ خرجت عن كونِها صفةً، فإجراؤها على موصوفٍ غيرُ مستحسنٍ، فنبَّهوا بالموصوف في الأصلِ. ولقائلٍ أنْ يقول: (الدُّنيا) صفة في الأصلِ، فَصَارَ بالاستعمالِ اسمًا لهذهِ العاجلةِ، مع أنَّها أُوِّلت في غيرِ موضع، كقوله تعالى: ﴿وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[1]، ويمكنُ منعَه.

قوله: «ولا يضُاف اسمٌ مماثلٌ للمضافِ إليه... إلخ»[2].

فإنْ قيل: قدْ جاءَ (كلُّ الدَّراهمِ، وعينُ الشيءِ)، مع أنَّ المضاَف هو المضافُ إليه فيهما وذاكَ أبعدُ فائدةً من ذاك.

قلنا: ليسَ ذلكَ كذلكَ، فإنَّ كلاً صالحٌ (للدراهمِ) وغيره، وضرورةٌ أنَّه أعمُّ، فإذا أضفتَه إلى الدَّراهم، فقد حصل فائدةً لم تكن، وكذلك عينُ الشيءِ ونفسُ الشيء، وما كان مثلُه فإنَّ المضاَف يختصُّ بهذهِ الإضافةِ؛ لما فيه من صلاحيةِ أنْ يكونَ للمضاف إليه وغيرِه لكونه أعمَّ.

قوله: «وهُذيلٌ تَقلِبها لغيرِ التَّثنيةِ...»[3].

قيل: فيه أمورٌ، الأوَّل: كذا في جميعِ كتبِ ابن مالك[4]، قال أبو حيَّان: «قد ذكر سيبويه هذه اللُّغة في كتابه، ولم ينسبها إلى هذيلٍ، وحكاها عيسى بن [عمَر] الثقفي[5] عن

---

(١) المؤمنون (٣٣).

(٢) الكافية (١٢٥)، شرح الرَّضي (٢/٢٣٨).

(٣) الكافية (١٢٦)، شرح الرَّضي (٢/٢٦٢).

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/١٠٠٤) شرح التسهيل(٣/٢٦٤)، شرح عمدة الحافظ(١/٥١٤).

(٥) هو: عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان، إمام من أئمة اللّغة، وهو شيخ الخليل بن أحمد، وكذلك سيبويه، ويعدُّ أوَّل من هذَّب النَّحو. كان صاحبَ تقعُّرٍ في كلامِه. توفِّي بالبصرةِ سنة (١٤٩هـ). ومن مؤلفاته: الجامع، والإكمال، وقد فُقدا. ومن مشائخه: عمرو بن العلاء، وعبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي. انظر ترجمته في: طبقات النحويين (٤٠)، نزهة الألباء (٢٨)، معجم الأدباء (٤/٥١٩)، وفيّات الأعيان (٣/٤٨٦)، بغية الوعاة (٢/٢٣٧).

قريشٍ»[١]. الثّاني:/١٥٦/ ليس المرادُ أنَّ هذيلاً توجبَ القلبَ، بل تجوّزُه وتجوّز الإدغامَ. الثّالث: هل يجوزُ قلبُ ألفِ المثنّى في لغةِ من ألزمَها مطلقًا؟. قيل: يحتاجُ إلى سماعٍ.

قوله: «وأمَّا الأسماءُ الستّةُ... إلخ»[٢].

فإن قيل: لِمَ يجيئون بالمحذوفِ في الإضافةِ إلى غير ياء المتكلّمِ، ولم يجيئوا في الإضافةِ إلى ياءِ المتكلّمِ؟، وما الفرقُ ؟.

قلنا: لو جيءَ به لقيل (أبوي، أباي، أبيي)، وكُلُّ ذلك باطلٌ. أمَّا (أبيي) فلأنَّ اليائين إمَّا أن يدغما فيلزم الاشتباه، كما سيأتي، أو لا يدغما، فحينئذٍ يُستَثقل اجتماعهُما لِتجانسِهما، وفكُّ الإدغام مع كسرةِ ما قبلهما. وأمَّا (أباي) فلطردِ الباب؛ لأنّه ذلك، وأمَّا (أبوي) فلأنَّ الياء إمَّا تسكّن فيجتمع الساكنان أو تحرَّك فتنقلبُ الواو ياءً على القاعدة المشهورةِ، ويشتبه المجرورُ بالمرفوعِ.

فإن قيل: أليسَ في (أبي) ذلك الاشتباه؟.

قلنا: بلى، ولكنْ مع التّخفيف بالحذفِ، ولا يلزم من تحمل الاشتباهِ معه تحمله لها معه.

فإن قيل: ما تقولُ في (مسلميّ) وقد تحمل ثمةَ، فهلا [تحمل] هنا.

قلنا: لو لم يتحمل الاشتباه لوجبَ أنْ يقال: (مسلِميْ) بالياء الخفيفة، كما يقال: أبيْ؛ إذ لا يقال: مسلموْيَ، بالأصل المقدَّم، وكان تشتبه المفردِ بالجمع، وهذا أشدُّ فسادًا من الاشتباه المغتفرِ في جنسٍ واحد.

قوله: «وفتحُ الفاءِ أفصحُ منهما»[٣].

---

(١) يقول أبو حيَّان: «وقد ذكر قبلها ياءً وإدغامُها في الياء سيبويهُ عن ناسٍ عن العرب لم يعينهم». ارتشاف الضَّرب (٢/٥٣٧)، وقال سيبويه: «اعلم أنَّ الياء لا تغيِّر الألف، وتحرِّكها بالفتحة لئلاَّ يلتقي ساكنان، وذلك كقولك: بَشْرايَ، هدايَ، وأَعْشايَ. وناسٌ من العرب يقولون: بُشْرَيَ، هُدَيَّ، لأنَّ الألفَ خفيّةٌ، والياءَ خفيّةٌ، فكأنَّهم تكلّموا بواحدة فأرادوا التُّبيان». انظر الكتاب (٣/٤١٣-٤١٤)

(٢) الكافية (١٢٧)، شرح الرَّضي (٢/٢٦٧).

(٣) الكافية (١٢٧)، شرح الرَّضي (٢/٢٧١).

قيل: فيه إشكالان، الأوَّل: أنَّه أعادَ الضَّمير إلى غيرِ مذكورٍ، والمراد أفصحُ من الضَّمِّ والكسرِ. والثَّاني: قد تُوهمُ عبارتُه استواءَ الضَّم والكسرِ، بل الكسر دون الضَّمِ.

قوله: «وجاء (حمٌ) مثل يدٍ ودلو»(1).

قيل: فيه أمرانِ: الأوَّل: أنَّه لمْ يبينْ مراتبَها في الفصاحةِ، والأفصحُ ماتقدَّم من كونها بالحروفِ، ويليه كونُه بواوٍ بعدَ سكونٍ (كدَلْو)، ثُمَّ كونُه بالألفِ (كعَصَا)، ثمّ النَّقص (كيد)، ثمَّ بهمزةٍ بعد سكونٍ (كخبءٍ). الثَّاني: بقي فيه لغةٌ سادسةُ وهو (حَمأً) بهمزة بعد فتح كـ(خَطَأً)، حكاها في التسهيل(2)، ومرتبتُها بعد (خبءٍ)، ولغةُ النَّقصِ فيه أنكرَها /١٥٧/ سيبويه والبصريونَ، وإنَّما حكاها الفرَّاء(3).

وقوله: «وذو لا يضافُ... إلخ»(4).

فإن قيلَ: قد جاء في عدَّة [أمثلةٍ] من الكلام إضافتُه إلى المضمرِ، نحو قوله: (صلِّ على محمدٍ وذويه)، وقوله(5) :

[١٣] (إنَّما يعرفُ ذا الفضل مِنْ النَّاس ذووه).

قلنا: ذلك شاذ. ولقائلٍ أنْ يقول: لا فائدةَ في تخصيصِه بالمضمرِ؛ إذ كلُّ معرَّفٍ غيرِ اسم الجنس كذلك؛ لأنَّه غيرُ مقصودٍ بالوضعِ، بل وضِعَ ليجعلَ اسم الجنسِ وضعًا، فلا يضافُ إلاَّ إليه.

---

(1) الكافية (١٢٧)، شرح الرَّضي (٢/٢٦٧). ونصهما: «وخبْءٍ، دلوٍ...».

(2) شرح التَّسْهيل (١/٤٣).

(3) يقول المرادي: «وأنكر بعضهم نقص (حَمُ) وقد حكاه الفرَّاء». توضيح المقاصد (١/٧٤).

(4) الكافية (١٢٧)، شرح الرَّضي (٢/٢٧٢).

(5) لم يعرف قائل هذا البيت.

[١٣] البيت من مجزوء الرمل، وقد ورد في: ارتشاف الضرب (٢/٥٨٦)، همع الهوامع (٤/٢٨٤)، شرح المفصَّل (١/٥٣، ٣/٣٨).

[التَّوابعُ]

قوله: «التَّوابُع: كلُّ ثانٍ أُعرِبَ بإعرابِ سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ»[١].

(التَّوابعُ) جمعُ تابعٍ، منقولٍ من الوصفيَّةِ إلى الاسميَّة، والفاعل الاسمي يجمع على الفواعـلِ، كالكـاهل على الكواهِلِ. والمرادُ بها توابعُ المرفوعات والمنصوبَاتِ والمجرورات التـي هـي مـن أقسـامِ الاسـم، فـلا يتبعُ بالنَّقض بعدم جمع الحدِّ بالتَّوابع الغير، نحو: (إنَّ إنَّ)، و(ضَربَ ضَربَ)؛ لأنَّها ليسـت مـن أفـرادِ المحدودِ، وأملى المصنِّف في الأمالي أنَّ: «قولُه من جهة واحدةٍ احترازٌ عن (أعطيـتُ زيـدًا دِرهْمًـا)، فـإنَّ تعلُّقهَ بزيدٍ على معنى كونِه آخذًا وتعلُّقه بالدِّرهم على معنى كونِه مأخوذًا، بخلافِ (جاءَ زيدٌ العاقلُ)»[٢]، فإنَّه مرفوعٌ من جهةِ أنَّه فاعلٌ، وكذلَكَ العاقلُ، فإنَّه مرفوعٌ من جهةِ أنَّه فاعِل، وإنَّما سمِّي صفةً لِيُعلـمَ أنَّه فاعلٌ تبعًا، أو ليتميَّز عن التوابع الأخرى، لا لأنَّه ليس فاعلاً، فلا يعقل خلافُ المعقولِ.

فإنْ قيل: يلزم على هذا تعدُّد الفاعلِ فيه، وليس إلاَّ واحدًا في الواقع.

قلنا: الفاعلُ بالأمثلةِ واحد ولا يتعدَّد، وأمَّا باعتبارين فواقع ويعتبر.

فإنْ قيل: لا [بُدَّ في الـ]ـحدِّ أنْ يُتبع بعدم المنع بالمبتدأ في قولنا: (زيدٌ أبـوه قـائم)، فـإنَّ (أبوه) ثانٍ بإعراب سابقهِ من جهةٍ واحدةٍ.

قلنا: المراد من ثانٍ أنْ يكونَ فرعًا في استحقاقِ الإعراب، كما نَظَم المصنِّف في شـرح المنظومةِ بقوله: «التُّوابع ما ثبت لها الإعـرابُ فَرْعًـا عـن غيرِهـا»[٣]، والأبُ أصـلٌ فيـه فـي الإعرابِ، وعلى هذا اندفعَ ما قيل: مـن أنَّـه صـادق على المفعـولِ /١٥٨/الثَّـاني مـن بـاب (ظننتُ)، والحال في مثل (كَفَى بزيدٍ رجلاً صالحًا).

فإنْ قيل: أمَّا إنْ أرادَ (الواحدَة) بالشَّخص فيخرج البـدلُ والعطـفُ؛ لأنَّ العـاملَ مكـررٌ، فيتكرر المقتضَى، فلا يكونُ إعرابهُما من جهة واحدةٍ، أو بالنوع فيدخلُ فيه مثل: (كسوتُ زيدًا جُبةً)، و(علمتُ زيدًا فاضلاً).

قلنا: أرادَ النوعيَّة وما ذكرتُم واحدٌ بالجنس.

---

(١) الكافية (١٢٨)، شرح الرَّضي (٢/٢٦٧).

(٢) الأمالي النحويَّة (٣/٦١).

(٣) شرح الوافية (٢٥٥).

فإن قيل: إمَّا أنْ يريدَ بالجهةِ الواحدةِ عدمَ التخـالفِ بيـن الأوَّل والثَّـاني، مـن حيـثُ أنَّـه محكومٌ عليه ومحكوم به، فيرد عليه الثَّاني من باب (علمت)، أو الانسحابَ المستعمل بين النُّحاة، فيَرِدُ الحال عن المفعولِ.

قلنا: الانسحابُ واردٌ بالثاني ما كان ثانيًا حتْمًا، والحالُ قد يقدم، وليس كذلك التَّوابع.

فإن قيل: العطفُ بالحرفِ خارجٌ؛ لأنَّ إعرابَ الثَّاني بواسـطةِ الحـرف، فـلا يكـونُ مـع متبوعِه من جهةٍ واحدةٍ.

قلنا: هُمَا واحدٌ من حيثُ الفاعليَّةُ، والمرادُ واحدٌ بالنَّوع، كما مرَّ.

قيل: فيه أمورٌ، الأوَّل: التَّوابع محصورةٌ بالعدِّ فلا يحتاج إلـى حـدٍّ ورسـمٍ، ولذلـك لـم يحدُّه جمهورُ النحويين. الثَّاني: ينبغي أن يزيد لفظًا أو محلاً لينـدرج فيـه مثـل (قـام هـولاءِ [الكرامُ])، فإنَّ سابقه ليس معربًا لفظًا بلْ محَلاً، لكنْ كيف ما قدِّر لا يدخـلُ فيـه مثـل (يـا أيُّها الرَّجل)، فإنَّ الرَّجل معربٌ لا بإعرابِ سابقهِ لفظا ولا محلا. وأيضًا قولهم: (بيَّنْـتُ لـه حسابه بابًا بابًا)، الثاني معرب بإعراب سابقه من جهةٍ واحدة، وليس مـن التَّوابـع. وأجيـبُ عن الأوَّل: بأنَّ حركةَ المنادى تشبُه حركةَ المعربِ، وأنتَ خبيرٌ بأنَّه يلزم هذا اشتمال الحدِّ على المجازِ من غير قرينةٍ؛ لأنَّ إطلاقَـه علـى شبهه مجـازٌ، ولأنَّ البنـاءَ فيـه عـارضٌ. وعـن الثَّاني: أنَّه في تقدير لفظةٍ واحدةٍ. الثَّالث: أنَّ قوله: «من جهةٍ واحدة» صريحٌ في أنَّ العـاملَ في التَّابع هو العامل في المتبوعِ، وفي ذلك خـلافٌ، فـالجمهوُرعلى أنَّ العـامل فـي النَّعـت والبيـان والتـأكيد هوعـاملُ /١٥٩/المتبـوعِ، ومذهـب الخليـل، وسـيبويه، والأخفـش[١]، والجرمي[٢]، وأكثر المحققين أن العاملَ فيها التبعيَّة، والأكثرونَ[٣] على أنَّ العاملَ في البدلِ

---

(١) الكتاب (٤٢١/١). المقتضب (٢٩٥/٤). توضيح المقاصد (١٣٢/٣). همع الهوامع (١٦٦/٥)

(٢) هو صالح بن إسحاق الجرميّ بالولاء، يُكنّي أبو عمر، عالمٌ باللغة والنَّحو،من أهل البصرة سكن بغـداد، وكانت وفاته سنة (٢٢٥هـ). من مؤلفاته: كتاب الأبنية، غريب سيبويه، كتاب في العَروض. من أشـهر مشائخه: أبو عبيدة، وأبو زيد الأنصاري، والأخفش، ومن تلاميذه: المُبَرِّد والتّوزي. انظر ترجمتـه فـي: أخبار النحويين البصريين (٨٤)، نزهة الألبَّاء (١١٤)، وفيات الأعيانِ (٤٨٥/٢)، بغية الوعاة (٩/٢).

(٣) منهم: الأخفشُ والرمَّـاني والفارسـي وأكـثر المتـأخرين. شـرح الرَّضـي علـى الكافيـة (٢٧٩/٢-٢٨٢).

مقدَّر من لفظِ الأوَّل، وقيـل فيـه: الأوَّل بطريـقِ الأَصالـةِ هـو رأيُ المُبَرِّد[١]، واختـاره ابـن مالك، وقيل: هوالعاملُ نيابةً عن المقدَّر، والصَّحيح أن العاملَ في العطفِ هو الأوَّل بوساطةِ الحرفِ[٢]، وقيل الحرفُ نفسه، وقيل: مقدَّر بعده.

قد يقال: إنَّ الإعراب المعتبر في هذا الحدِّ بالنسبة إلى التَّابع والمتبوع أعمُّ من أن يكونَ لفظيًا أو تقديريًّا أو محليًّا حقيقةً أو حُكمًا، فلا يتبع الحـدَّ بـالنَّقض بنحـو: (جـاءَني هـولاءِ الرِّجال) و(يا زيدُ العاقلُ) و(لا رجلَ ظريفًا) والكلام في لفظِ (كل) سبقَ.

****

(١) يقول المرادي: «اختُلف في العامل في التَّابع، فمذهـبُ الجمهـور أنَّ العـامل فيـه هـو العـامل فـي المتبوع، إلاّ البدل، فالجمهور على أنَّ العامل فيه مقدَّر، وذهب قوم منهم المُبَرِّد إلى أنَّ العامل فيه المبدل منه، واختاره المصنِّف». توضيح المقاصد (١٣٢/٣).

(٢) ويتبع الشارح هنا رأيَ سيبويه. انظر: شرح الرَّضي على الكافية (٢/٢٧٩-٢٨٢).

[النَّعتُ]

قولَه: «النَّعت تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعِه مطلقًا»[1].

(تابعٌ) جنسٌ شاملٌ للتوابِعِ كلِّها، وقوله: «يدل على معنًى في متبوعه» يعني بهيئةٍ تركيبية مع متبوعِه تدل على حصول معنًى في متبوعِه مطلقًا، أيْ: دلالة غير مفيدةٍ بخصوصيَّةِ مادةٍ من المواد، فصلٌ يُخرِجُ به سائرَ التَّوابع، فعلى هذا لا يُشكِلُ الحدُّ بالبدل، نحو: (أعجبني زيدٌ علمُه)، والمعطوف نحو: (أعجبَني زيدٌ وعلمُه)، والتأكيد نحو: (جاءَ القومُ كلُّهم)؛ لدلالةِ كلِّهم على معنى الشُّمول في القومِ؛ لأنَّ دلالةَ التَّوابع في هذه الأمثلةِ على حصول معنًى في متبوعه إنَّما تكون لخصوصِ المادَّةِ، فلو جردت عن هذه المواد، كما يقال: (أعجبنَي زيدٌ غلامُه، وأعجبَني زيدٌ وغلامُه، وجاءنَي زيدٌ نفسُه) لا تجدُ لها دلالةً على معنى في متبوعِه، بخلافِ الصِّفةِ، فإنَّ الهيئةَ التركيبيَّة بينَ الصِّفة والموصوفِ تدلُّ على حصولِ معنًى في متبوعها، في أيِّ مادَّة كانت.

فإنْ قيل: يُنتقَضُ الحدَّ بمثل: (هذا الرَّجلُ) فإنَّ الرَّجل صفةٌ مع أنَّه لا يدل على معنى في متبوعِه، بل يدل على الذَّات.

قلنا: لا نسلِّم ذلك، فإنَّه يدلُّ على أنَّ المُشارَ إليه فكرٌ معيَّن، وهو حاصلٌ فيه، ولقائل أنْ يقول: الحدُّ يباينُ /١٦٠/ المحدودَ؛ لأنَّ قولنا: (جاءَ زيدٌ الظَّريف) لا يدلَّ على معنى في متبوعِه، بل عليه باعتبارِ معنى هو المقصود، وأيضًا الوصف السببي خارجٌ عنه، وأيضًا قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾[2] صفةٌ ولا يتناولُه؛ لأنَّ اللهَ مرفوع على الوصفيَّةِ، ولا يدلُّ على معنى في الآلهةِ. ويمكن الجوابُ عن الأخيرِ بأنَّه ليست صفةً حقيقةً، وإنما هي[3] (إلاَّ)، فلما تعذَّرالإعرابُ عليه أعابَ ما يليه إصلاحًا للفظِهِ، وأيضا إنْ أرادَ أنَّه يدل

---

(١) الكافية (١٢٩)، شرح الرَّضي (٢/٢٨٣).

(٢) الأنبياء (٢٢).

(٣) يقصد إنما الصفة هي (إلاّ)؛ لأنَّ (إلاّ) هنا بمعنى غير؛ وإذ كانت كذلك فإنَّها تقع هي وما بعدها صفةً لما قبلها، ولا يُراد بها الاستثناء؛ لأنَّ ذلك يفسد المعنى المراد، ولا يصح شرعًا النّصب. وللنّحاة حول هذه الآية تخريجات مختلفة وردود على بعضهم، كالمُبَرِّد وابن هشام وابن يعيش.

على معنى يوضحُ المتبوعَ لأُشكل بعطفِ البيان، وإنْ أرادَ أنّه صفةٌ حاصلةٌ في المتبوع لأُشكل بالجوامدِ.

قيل: قوله: «مطلقًا» يدفع وهمَ المتوهِّم في مثل: (ضربتُ زيدًا قائمًا) أنّه داخلٌ في الحدِّ، أمَّا أنه توهّم الدُّخول فهو أنْ يقال: إنّه تابعٌ يدل على معنى القيام في متبوعِه، وهو زيدٌ، وأمَّا أنه وهْم، فلأنَّ (قائمًا) فيه ليس تابعًا؛ لأنّه حالٌ، والحال لا يكون تابعًا قطعًا، وأما بيانُ اندفاعه بزيادةِ هذا القيد، فهو إنْ سلمنا أنّه كذلك، فليستْ دلالتُه على ذلك مطلقًا، وإنّما هي تقييدُه بحالِ الضَّرب، واعترض الإمام الحديثي عليه «أنّه إذا خرجَ بقوله: تابعٌ فتَوَهّمُ ذلك وهم، ولئِن سُلِّم تعقلُه لا يزاد في الحدِّ قيدٌ لدفعِ توهُّمٍ باطلٍ»[1]. وأيضًا لو لم تكن الحال خارجة بقوله: تابع، لدخلَ فيه الحالُ المؤكِّدة، فإنّها دالّة على معنًى في صاحبها، وأنت خبيرٌ بأنَّ الاعتراضَ بالحال المؤكّدة عندَ بعْضِ أصحاب المصنّف مذكورٌ في الأمالي[2].

اعلم أنَّ الصِّفة تطلقُ باعتبارين، عامٌّ، أي: لا باعتبار التّابع، وهو ما دلَّ على ذاتٍ باعتبارِ معنًى هو المقصودُ من ذكرِه، وخاصٌّ، أي: باعتبارِ التّابع، ويرادف الصِّفة باعتبارِ الثّاني النّعتُ، وحَدُّه ما ذكره المصنّف.

فإنْ قيل: يَرِدُ على الحدِّ الأوَّل أسماءُ الأجناسِ، فإنّها كلّها تدل على ذاتٍ باعتبار معنًى ليست بصفات، فإنَّ رجلاً موضوعٌ لذاتٍ باعتبارالذكوريَّة والإنسانيَّةِ، والمرأة باعتبار الأنوثةِ، وكذا سائرُ أسماءِ الأجناس.

---

(١) شرح الكافية للحديثي (١٣٧/أ).

(٢) الأمالي النحويّة (٥٨/٣). نصُّ الأمالي: «وقال عمليًا على قوله في المقدِّمة في النعت: تابع يدلّ على معنى في متبوعه من غير تقييد. قال: احتراز لقوله: من غير تقييد عن الحال، فإن الحال مقيّدة والصفة مطلقة، فأورد عليه بعض الأصحاب: الحال المؤكدة، فإنها تدل على معنى في صاحبها مطلقًا، فلتكن كالصفة. وأجاب بأن قال: إنما أتى قوله: من غير تقييد على سبيل التبيين، لا على معنى أنّه داخل في نتيجة الحدِّ. والحال ليس بتابع. نعم، لو قلنا في الحال: ما بين هيئة الفاعل أو المفعول لوردت الصفة، إذن فنقول في الصفة من غير تقييد، فتخرج حينئذ هذا مع أن الحال ليس بتابع».

قلنا: أجابَ/١٦١/عنه المصنّف بما شرح في شرح المفصَّل: «وهو أنَّ الصِّفاتِ هي المقصودُ بها المعنى لا الذات، والأسماءُ هي المقصودُ بها الذَّات، وقد احترزنا عنه في الحدِّ (١) بقولنا: المقصودُ.

فإن قيل: قولكم (جاءَني هذا الرَّجل)، الرجلُ صِفةٌ فيه بالاتِّفاق، فهو لفظٌ يدل على ذاتٍ هي المقصود»(٢).

قلنا: فصَّل الجوابَ عنه المصنِّفُ في شرح المفصَّل بوجهين مليحين: «الأول: الصِّفةُ تطلق باعتبارين مختلفين، عامٌّ وخاصٌّ، كما عرفتَ، ولا يجمعهُما حدٌّ واحدٌ فـ(الرَّجل) ليس صفةً بالاعتبارِ الأوَّل، بل بالاعتبار الثَّاني، فاعْتُبَرَ فيه الاعتبارين، الثَّاني: أنَّه مندرجٌ تحتَ الحدِّ الأوَّل، لأنَّ الرَّجل لم يجئ إلاَّ بعد تقدُّم لفظ يدل على ذاتٍ ثم يخيلُ إبهامُ في الحقيقةِ التي يتميز بها الذَّات، فهو لفظٌ يدلُّ على ذاتٍ. فلم يأتِ رجلٌ هنا إلا لِتبينَ بالمعنى الذي تتميز به الذَّاتُ، فهو لفظُ يدلُّ على ذاتٍ باعتبار معنى هوالمقصودُ، وهو عينُ ما ذكرناه في الحدِّ العامِّ، والذي يَكْشِفُ حسنَ هذا الوجهِ أنَّهم يقولون (مررتُ بثلاثةِ رجالٍ) فهو عندهم اسمٌ غيرُ صفةٍ بلا خلافٍ. ويقولون: (مررتُ برجالٍ ثلاثةٍ) فثلاثةٌ صفة بلا خلاف، فانظر إلى الاسمِ الواحدِ كيف جاء غيرَ صفةٍ، لَمَّا قُصِدَ به الذَّات، وجاء صفةً لما عرفت أنَّ الذَّات لم يقصدْ به إلاَّ المعنى»(٣).

قد يقال: إنَّ الصِّفة جاءتْ على أربعةِ أوجهٍ، الأوَّل: أنْ تكونَ لبيانِ الموصوفِ كما يقال: «الجسمُ الطَّويل العريضُ العميقُ يحتاجُ إلى فراغٍ يشغلُه فيه، فإنَّ الجسم ليس غير هذا. والثَّاني أنْ تكونَ للتخصيصِ، ويقربُ حاصلُه من إخراجِ بعضِ ما يتناولُه العامُّ، وتقييد بعضُ ما يصلح له المطلقُ، كقولك: (جاء الرِّجال التُّجارُ). والثَّالث: أنْ تكونَ للمدحِ، مثل: (اللهُ الخالقُ البارئُ)؛ إذ لا شيءَ أوضحُ منه. والرَّابع: أنْ تكونَ لمجرد التَّأكيد كقوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾(٤)، فإذا نظرتَ في حسنِ وجوه هذا التفصيل، فانظر في قبح وجهِ/١٦٢/ ذاك الإجمالِ.

---

(١) الحدّ الذي يعنيه هو قول ابن الحاجب في الإيضاح: «قال الشيخ: الصفة تطلق باعتبارين: عام وخاص، فالعام: ما دلّ على ذاتٍ باعتبار معنى هو المقصود، والخاص باعتبار التابع...».

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/١٤١).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٤٢).

(٤) الحاقّة (١٣).

قد يقال: يُمكن أنْ يحسِّنَ القبح، بأنْ يقالَ: ذلك هو الأصلُ، فاقتُصِرَ بالتَّعريف والتحْديدِ.

قوله: «وقد يكونُ لمجرَّدِ الثَّناءِ والذَّم والتَّأكيد»[١].

قال ابن مالك في التُّحفَة: «يكون أيضًا لرَابعٍ، وهو الترحُّم»[٢] وقد ذكره في الشذور[٣]، وزاد في التسهيل[٤] وشرحه[٥] أنْ يكونَ للتَّعميم، نحو: (إنَّ اللهَ يحشر النَّاس الأولينَ والآخرين)، وللتفصيلِ نحو: (مررتُ برجلينِ عربي وعجمي)، وللإبهامِ، نحو: (تصدقتُ بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ).

قوله: «وتُوصَفُ النَّكرةُ بالجملةِ الخبريَّة ويلزمُ الضَّميرُ»[٦].

قال في التَّسهيل: «إنَّ حذفَ العائدِ في الخبر قليلٌ، وفي الصِّفةِ كثيرٌ، وفي الصِّلة أكثرُ»[٧].

فإنْ قيل: قد توصَفُ المعرفةُ بالجملةِ الخبريَّة كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾[٩].

قلنا: لمَّا كانتْ [أل] لتعريفِ العهد الذِّهني[١٠] أُجري مجرَى النَّكرة.

---

(١) الكافية (١٢٩)، شرح الرَّضي (٢/٢٨٧).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٢١١).

(٣) شرح شذور الذَّهب (٥٥٩).

(٤) شرح التسهيل (٣/٣٠٦).

(٥) شرح التسهيل (٣/٣١٠)

(٦) الكافية (١٣٠)، شرح الرَّضي (٢/٢٩٧).

(٧) شرح التسهيل (٣/٣١٠).

(٨) الجمعة (٥).

(٩) العنكبوت (٤١).

(١٠) هي (أل) التعريف التي تدخل على النكرة، فتجعل مدلولها فردًا معينًا، بعد أن كان مبهمًا شائعًا، ويكون مصحوبها معهودًا في الذهن، فينصرف الفكر إليه بمجرد النطق به.

فإنْ قيل: قد وُصِفَ بالجملة الإنشائيةِ، مثل قوله تعـالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ۞ مِنْ فِرْعَوْنَ﴾[1]، على قِراءةِ ابن عَبَّاس[2] رضي اللهُ تعالى عنهُما.

قلنا: مؤول بالقول أو مقولٍ تقديرًا.

قوله: «فالأوَّل يتبعُه في الإعرابِ والتَّعريف... إلخ»[3].

يعني: إلاَّ إذا كانَ صِفةً يستوي فيها المذكّر والمؤنّث، (كفَعُولُ) بمعنى (فاعِل)، نحـو: (رجلٌ صبور، وامرأة صبور)، و(فعيل) بمعنى (مفعول) كـ(رجل جريح، وامرأة جريـح)، أو كانَ صِفةً مؤنّثةً تجْرِي على المذكّر كـ(علاَّمَة).

فإنْ قيل: ما ذكرتُم منقوضٌ بقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[4]، فإنَّ الأيَّامَ فيه مذكَّـر؛ لأنَّـه جمعُ يومٍ، وأُخَرَ مؤنثٌ؛ لأنَّه جمع أخرى، فلمْ تُطابقِ الصِّفةُ الموصوفَ في التّذكير.

قلنا: يُعْلَم الجوابُ عنه مِمَّا أملى المصنّف في الأمالي حيثُ قال: «أُخَر جمع أخرى مثل فَضْل وفُضْلَى، وأما آخَرُ يجمَعُ على أَوَاخر، مثل قولك: أَفْضل وأَفَـاضل، وآخريـن إنْ كـانَ لمنَ يعقلُ، كقولهِ تعالى: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ﴾[5]، وإنّما جُمِعَ ههنا على /١٦٣/ فُعَل، وهو في المعنَى جمع آخر؛ لأنّه للأيَّام، وواحدَها يوم، ويومٌ إنّما يقالُ فيه آخر باعتبارِ آخر، وهو أنَّ كلَّ صفةٍ لموصوفٍ مذكّر مما لا يعقلْ فأنتَ فيه بالخيارِ، إنْ شئتَ عاملتَهـا

---

(١) الدُّخان (٣٠-٣١). وقد جاء في الأصل: (وقد نجينا).

(٢) يقول أبو حيَّان الأندلسي: «وقرأ ابن عبَّاس: (مَنْ فرعون)، من: استفهام مبتدأ، وفرعون خبره؛ لمّا وصف فرعون بالشِّدَّة والفظاعة، قال: مَن فرعـون؟ علـى معنـى: هـل تعرفونـه مـن هـو فـي عتـوه وشيطنته...». البحر المحيط (٩/٤٠٤). وبما أنَّ (مَنْ فرعـون) جملـة استفهامية، فهـي إنشـائية حتمًا، وموقعها في محل جرّ صفة.

(٣) الكافية (١٣٠)، شرح الرَّضي (٢/٣٠٢)

(٤) البقرة (١٨٤-١٨٥).

(٥) المزمّل (٢٠).

معاملةَ الجمعِ المذكَّر، وإنْ شئتَ عاملتَها معاملةَ المفردِ المؤنَّث، فتقولُ هذه الكتبُ الأفاضلُ، والفضلياتُ والفُضلُ والفُضْلى، فالأفاضِل على لفظِهِ في التذكير والفضلياتُ والفُضْل إجراءً له مجرى الجمعِ، أي: جمع المؤنَّث لكونهِ لا يعقل، والفُضْلى إجراءً له مجرى الجماعةِ، وهذا جارٍ في الصِّفات والأخبارِ والأحوالِ»[1]. ولا يعقلُ عن الحالِ.

قوله: «ومن ثمَّ حَسُن (قام رجلٌ قاعدٌ غِلمانُه)»[2].

أي: ومن أجلِ كونِ الوصفِ الثّاني[3] في الخمسةِ البواقي[4] كالفعلِ[5] حَسُنَ ذلك.

فإن قيل: (قام رجلٌ قعوّد غلمانُه) غيرُ ضعيفٍ؛ مع أنَّ الوصفَ فيه جُمعَ مثله في (قامَ رجلُ يقعدونَ غلمانُه).

قلنا: إنما جاز (قام رجلُ قعودٌ غلمانُه) من غير ضعفٍ؛ لمجيئه على صيغةٍ لا يُشبهُ بها الفعلَ ضرورةً أنَّه يخالِف الفعلَ في الحركاتِ والسكونِ، بخلافِ قاعدون، فإنَّه مشبه بقولك: يقعدون[6]؛ لتوافقه له فيهما.

قد يقال: منَ ضَعَّفَ (قاعدون غلمانُه) ضعَّف قعودٌ غلمانُه.

قوله: «والموصوف أخصُّ... إلخ»[7].

لقائل أنْ يقول: إنْ أراد بالأخصِّ ما استلزم الوصف ينتقضُ بمثل (شيءٌ طويلٌ)، وإنْ أرادَ الأعرفَ ففيه فسادٌ؛ لأنَّ الصِّفة معرِّفٌ للموصوفِ، والمعرِّف يجبَ أنْ يكونَ أعرفَ.

---

(١) الأمالي النحويَّة (٣٤/١)

(٢) الكافية (١٣١)، شرح الرَّضي (٣٠٨/٢).

(٣) يقصد به النعت السببي.

(٤) الخمسة البواقي: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

(٥) يعني ذلك أنَّه إذا كان الفاعل مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، أفرد السببي كما يفرد الفعل، وإذا كان مذكرًا أو مؤنثًا، فإنه يطابقه النعت كما يطابق الفعل الفاعل في التذكير والتأنيث.

(٦) في الأصل: (قاعدون)، والصواب (يقعدون).

(٧) الكافية (١٣١)، شرح الرَّضي (٣١١/٢).

ويمكن أنْ يجابَ عنه بأنّه أرادَ الثّاني، وقوله: «الوصُف معرَّف» ممنوع؛ لأنّه إنْ أرادَ أنّه يجعلُ الموصوفَ معرفةً فباطلٌ، وإنْ أرادَ أنّه يعينُ ذاتَه فلا يدلُّ على ذاتٍ معينةٍ، وإنْ أرادَ أنّه يتميز به في الجملةِ فمسلّم، لكنْ لا نسلّم على هذا وجوب أنْ يكونَ الوصفُ أعرفُ، كعطفِ البيانِ فإنّه/١٦٤/موضِّح مع أنّه لا يجب أنَ يكونَ أوضح مِن المتبوعِ.

قوله: «وإنّما التزَمَ وصفُ باب (هذا) بذي الّلام...»[1].

فإن قيل: قدْ يوصَف اسم الإشارةِ بالصِّفةِ لا باسم الجنسِ، نحو(مررتُ بهذا العاقلِ)، و(مررتُ بهذا الأبيضِ).

قلنا: أجابَ عنه المصنّف في شرح المفصّل بأنَّ «هذه الصِّفة الجارية على اسمِ الإشارةِ في الحقيقةِ، إنّما هي صفةٌ لاسم الجنسِ المقدَّر، لا صفةٌ له، ليدلَّ اسم الجنسِ على المعنى الذي كان ذاتًا مخصوصًا باعتباره، ولذلك كانَ قولك: (مررتُ بهذا العاقلِ) قَويًّا، وكان قولك (مررتُ بهذا الأبيضِ) ضَعيفًا؛ لما في العاقلِ من الدلالةِ على معنى الجنسِ المخصوص»[2].

****

---

(١) الكافية (١٣١)، شرح الرَّضي (٢/٣١٦).

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل (١/٤٤٧).

[العطف]

قوله: «العطفُ تابعٌ مقصودٌ بالنسبة مع متبوعه»[1].

أي: المعطوفُ بالحرف. قوله: «مقصوٌد» أي: قُصِد نسبتهُ إلى شيءٍ، أو نسبة شيءٍ إليه بالنسبة الواقعة في الكلام، فقوله: «بالنسبة» متعلّق بالقصدِ المفهوم من المقصود، قوله: «مع متبوعه» أي: كما يكونُ هو مقصودًا بتلك النسّبة يكون متبوعُه أيضًا مقصودًا بها نحو: (جاءني زيدٌ وعمرو)، فعمرو تابعٌ لأنّه معطوفٌ على زيدٍ قُصِدَ نسبة المجيء إليه بنسبة المجيء الواقعه في الكلام، وكما أنَّ نسبة المجيء إليه مقصودة، كذلك نسبته إلى زيد الذي هو متبوعه أيضًا مقصودة، فقوله: «بالنسبةِ» احترازٌ عن غير البدل من التوابع؛ لأنها غير مقصودة، بل المقصود متبوعاتها. قوله: «مع متبوعه» احتراز عن البدل؛ لأنّه المقصود دون متبوعه. قال ابن مالك: «يرد عليه نحو: (جاءني زيدٌ بل عمرو، وما جاءني زيد لكن عمرو)؛ لأنّه لم يقصد بالحكم إلاّ التابع»[2]. ويقرب منه ما قاله غيرُه أنْ جمعَ الحدِّ منقوضٌ بقولنا: (جاء زيد لا عمرو). وحاصلُه، يخرج من الحدِّ المعطوف (بلا وبَلْ ولكنْ وأمْ وأمّا وأوْ)؛ لأنَّ المقصود /١٦٥/بالنسّبة معها أحدُ الأمرين من التابع والمتبوع لا كلاهما. وأجيب عنه: بأن المقصود في الحدِّ أن لا يكون مبينا للمتبوع ولا مقدَّرًا له، ولا خفاءَ في صدقه على الصّور المذكورة، ويمكن أنْ يجاب عنه بوجهٍ آخرَ وهو أنَّ التّابع والمتبوع مقصودان فيما ذكرتم من الصّورِ، وإن كان أَحدُهما بالنفي والآخر بالإثبات، فإنَّ النفي والإثباتَ خارجان عن نفس النسبة.

فإن قيل: فعلى هذا لا يستقيم قوله: في البدل «دون متبوعه»؛ لأنه مقصود بالنسبة السلبيِّة.

قلنا: يستقيم؛ لأنه غيرُ مقصود أصلاً، ولا يلزم من كونه غيرُ مقصودٍ مطلقًا أن يكون مقصودًا بالنسبة السلبيَّة.

فإن قيل: منقوض ببدل الكلِّ من الكلّ، فإن الثاني: مقصود من الأول، لاستلزام

---

(١) الكافية (١٣٢)، شرح الرَّضي (٣٣١/٢).

(٢) يقول ابن مالك: «قد يكون العطف غير مقصود بالنسبة، كقولك: قام زيد وعمرو لم يقعد، ثمَّ النِّسبة قد تكون على سبيل التشريك، وهي في العطف أحد الحروف الأربعة الأول، وقد تكون على سبيل التفريد، نحو: ما قام زيد لكن عمرو». شرح الكافية لابن جماعة (٢١٣).

مقصوديَّة الثاني مقصوديَّة الأول.

قلنا: لا نسلِّم: أنَّه مقصود في قصد المتكلم، والمراد من المقصود ما يكون معتمدَ الحديث، ولا يكون توطئةً لغيره فلذلك دخل في الحدِّ البدلُ. ولقائل أن يقول: ما ذكرتَ يُشكلُ بالحال الموطِّئةِ، فيلزم أنْ يكون بدلاً من الأول كقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾(١)، فإنَّ قوله: (قرآنا) ذُكِر توطئةً لقوله: (عربيًا)، مع أنَّهما صفةٌ وموصوفٌ، وليسا بمبدلين.

فإنْ قيل: إنّه غيرُ جامعٍ لخروج عطفِ الجملةِ على الجملة، وهذا السؤالُ يجيءُ في أكثر التوابع، وأيضًا العطف، كما يجيء في الأسماء يجيء في الأفعال والحروف، فلِمَ ذكره في الأسماء، ولم يذكرْه فيهما؟.

قلنا: في الأوّل المقصودُ تعريفُ المعطوف المعرب أو المعطوف من الاسم، وفي الثاني: أن الإعراب في الأصل للأسماء، فلذا ذكْره هناك راجحٌ على ذكره فيهما.

قيل: قد يكون المعطوفُ غيرَ مقصودٍ بالنسبة لقولك (قام زيد وعمرو)/١٦٦/ لم يقصد، ثم النسبة قد تكونُ على سبيل التشريك، وهي العطفُ بأحد الحروف الأربعة الأول، وقد تكون على سبيل التفريد، نحو: (قام زيد لكن عمرو)، والأولى أنْ يقال: هو التابع بواسطة؛ ليعمّ الكلَّ»(٢)، وفيه بحث؛ لأنّ الواو قد تدخل بين النّعت والمنعوت.

قوله: «يتوسَّطُ بينَه وبينَ متبوعِه أحدُ الحروفِ العَشَرة»(٣).

قيل: ولمّا تمّ الحدّ بما ذكره جمعًا ومنعًا أردفه لزيادة التوضيح بقوله هذا.

وقيل: ذلك شرطٌ للعطف بعد تمامِ الحدِّ. ولم يكتفِ بقوله: «تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة»؛ لأنَّ هذه الحروفَ قد تتوسط بين الصِّفات مثل: (جاءني زيد القائم والشاعر والدبير»(٤)، فالصِّفة الداخل عليها حرف العطف لها جهتان: أحدْهما

---

(١) يوسف (٢).

(٢) ما بين القوسين هو ما أوردته في حاشية (٢) ص ١٨٦.

(٣) الكافية (١٣٢)، شرح الرَّضي (٢/٣٣١).

(٤) في الأصل: (الدَّبير) بالدال المهملة، ولعله بالذال المعجمة من الذَّبر، وهو العلم بالشيء والفقه، فالذابر هو المتقن. القاموس (ذبر).

كونُه صفةً لزيدٍ تابعة له بتبعية المعطوف عليه، وأخرى كونُها معطوفًا على الصِّفة المتقدمة تابعًا لها، ويصدق على هذه الصِّفة من جهتها الأُولى أنّها تابعة؛ لأنّها صفةٌ (لزيد) يتوسط بينها وبين (زيد) حرف العطف؛ لأنّ توسط حرف العطف بين الشيئين لا يوجب أن يكون لعطف الثاني على الأول، فلو لم يكن قوله: «مقصودة بالنسبة مع متبوعه»، لدخل هذه الصِّفة من جهتها الأولى، وهي من هذه الجهة ليست معطوفًا، فلم يبق مانعًا. أملى المصنف في الأمالي أنه: «يردّ عليه (جاء زيد العاقل والقائم)؛ فإنّه تابعٌ توسَّط بينه وبين معطوفه أحدُ الحروف العشرة، وليس بعطف في التحقيق، وإنما هو باقٍ على ما كان عليه في الوصفيَّة، وإنما حسَّن ذلك دخول حرف العطف عليه لنوع من الشبه بالمعطوف عليه، لما بينهما من التغاير»[١].

وقال فيه أيضًا: «لا يجوز (جاء زيد والعاقل)؛ لأنك إمّا أن تعطف العاقل باعتبار المعنى أو باعتبار الذَات، فإن عطفته باعتبار الذات فسد لعدم التعدُّد، وإن عطفته باعتبار المعنى فَسد/١٦٧/ أيضًا؛ لأنّك إنما تعطفه على الذّات المنسوب إليها المجيءُ، فيجب أن يكون المعنى منسوبًا إليه المجيء لتشريكه معَه بالواو، وهو فاسد بخلاف قولنا: (زيد العاقل والكريم)، فإنك عطفت معنى على معنى، والمعنى الأول منسوب إلى الذات المتقدمة، وكذا المعنى الثاني ثبت فيه ما ثبت في المعطوف عليه»[٢].

فإن قيل: ذهب صاحب الكشاف[٣] إلى أن (وثامنهم كلبهم) في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[٤] صفة لسبعة، وأنَّ (ولها كتاب معلوم) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[٥] صفة القرية. كذلك فصَّل المصنف في شرح المفصل[٦]:

---

(١) الأمالي النحويّة (٣/١٠٢).

(٢) الأمالي النحويّة (٤/١١٥).

(٣) الكشاف (٢/٣٨٥).

(٤) الكهف (٢٢).

(٥) الحجر (٤).

(٦) الإيضاح في شرح المفصّل (١/٣٧٧).

(إنَّ لها منذرون) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[١] صفة لقرية، وهذه الصُّور مثلُ الصورةِ التي حَكم المصنّف بقبحها وامتناعها.

قلنا: إنما حكم المصنف بذلك بتقدير أن يكون للعطف، وأمّا إذا كان لتأكيد لصوق الصِّفةِ بالموصوف، كما كَشف صاحبُ الكشَّاف[٢] فلا يكون قُبيحًا ولا ممتنعًا.

قد يقال: فيه نظر؛ لأنَّ الحروف المتوسطة بينهما عاطفة؛ لدلالتها على ما يدل في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك، ففي جعلها غير عاطفة في الصفة عاطفة في غيرها ارتكاب أمر بعيد من غير ضرورة داعية إليها، وذهب السكاكي[٣] في معاني المفتاح إلى أنَّ واو العطف لا يتوسط بين الصفة والموصوف. والكلام المستصفى في هذا الباب استقصيناه[ه] مفتوحًا في حواشينا على تفسيرِ العلاّمة القاضي البيضاوي[٤] في سورة الكهف.

قوله: «وإذا عُطِفَ على المَرفُوعِ المتَّصل أُكّدَ بمنفصل»[٥].

قيل: ليسَ ذلك بلازمٍ. قال الله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾[٦]. قيل: لا يُسلَّم فيه عدمُ الفصل، ولكنه بعد حرف العطف والفصل بعده كالفصل قبله في أنهما يكونان /١٦٨/ بين المعطوفِ والمعطوف عليه، وأما قوله تعالى:﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[٧] بالجرِّ كما قرأه حمزة، فقيل: ضعيف، فتأمل.

---

(١) الشعراء (٢٠٨). وقد أوردها الشارح خطأ إذ قال: (ولها منذرون)، والصّواب بدون الواو.

(٢) الكشّاف (٢/٣١٠).

(٣) مفتاح العلوم (٢٥١).

(٤) لم أتمكن من الاطلاع على هذه الحواشي.

(٥) الكافية (١٣٢)، شرح الرضي (٣/٣٣٨).

(٦) الأنعام (١٤٨).

(٧) النساء (١). قرأ حمزه بكسر الميم عطفًا على الضمير، وقرأ الباقون: (الأرحامَ) بفتح الميم. السبعة في القراءات (٢٢٦)، الحجّة في القراءات السبع (١١٨)، حجّة القراءات (١٨٨)، الإقناع في القراءات السبع (٢/٦٢٧)، النشر في القراءت العشر (١/٢٤٧).

قوله: «وإذا عُطف على الضمير المجرورِ أُعيد الخافض»[١].

يعني إذا عُطِفَ على المضمر المجرور أُعيدَ الخافض؛ لأنَّ اتصال المجرور بالحال أشّد من اتصال المرفوع بعامله، وليس لنا مرفوع منفصل ليؤكد به ثم يعطف.

فإن قيل: وإن لم يكن لنا مجرور منفصل، لكن يؤكد المجرور المرفوع المنفصل، فهلاّ أكدوه فعطفوا، فقالوا: (مررت بك أنت وزيد)؛ إذ لا خلاف في جواز (مررت بك أنت).

قلنا: أجاب عنه المصنف بأن: (مررت بك أنت) مخالفٌ للقياس، وهنا مانع آخر، وهو أنهم لو قالوا: (مررتُ بك أنت وزيد) لكان هنا مخالفةٌ لفظيَّةٌ ومعنويّة، وفي قولك: (مررت بك أنت) ليس فيه إلاّ مخالفة التقدير، ولا يلزمُ من مخالفةِ التقدير مخالفةُ اللّفظ، وأنت خبير بأنَّ القاعدة تشكل بحسب الظاهر بقوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[٢]، ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[٣]، وقد كشفنا الغطاءَ عن أمثالِ ذلك في حاشيةِ تفسير القاضي المذكور، والمعطوف في حكم المعطوف عليه.

قيل: هذا إذا كان مفردًا؛ لأن قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾[٤] ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه؛ لأنَّ الثاني مثبتٌ، والأوَّل منفيٌ.

قوله: «ولا ذاهبٌ عمرو إلا الرفع»[٥].

فإن قيل: قد جاز (ليس زيدٌ قائمًا ولا ذاهبًا عمرو) فقد عطف على الخبر ما لا يصلح خبرًا.

قلنا: لا نسلم إنّه عطف على الخبر، بل عطف الجملةَ على الجملة.

---

(١) الكافية (١٣٢)، شرح الرضي: (٢/٣٣٨).

(٢) النساء (١).

(٣) البقرة (٢١٧).

(٤) الأحزاب (٤٠).

(٥) الكافية (١٣٣)، شرح الرَّضي (٢/٣٣٨).

فإن قيل: إذًا وجب رفع عمرو، فإمَّا أن يرفع بذاهب، فيلزم أن يكون العطف على الخبر من غير ضمير، وإلا يلزم إعماله بدون الاعتماد، وإمَّا أنْ يرفع بالابتداء ففي ذاهبٍ ضميرٌ يرجع إلى عمرو، فيصح نصبه أيضًا كأنك قلت: (ما زيد قائمًا /١٦٩/ولا عمرو ذاهبًا).

قلنا: لا يصحَّ نصبه من جهة أن خبر ما لا يتقدم على اسمه مع إعماله، فالأولى ألاَّ يتقدم في المعطوف.

****

[التأكيد]

قوله: «التأكيدُ تابعٌ يقررُ أمرَ المتبوعِ في النّسبةِ أو الشُّمول»[1].

يعني يجعل حاله ثابتًا مقررًا عندَ السَّامع في النِّسبةِ، «أيْ: في كونه منسوبًا أو منسوبًا إليه، فثبت عنده، وتحقق أنّ المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير ذلك، إمَّا لدفع ضررِالغفلةِ عن السَّامع، أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط»[2]. وقوله: «أو في الشمول»، «أي: شمول المتبوع أفراده؛ دفعًا لظن السامع تجوُّزًا إلا في المنسوب إليه، بل في شموله لأفراده»[2]، فقوله: «تابع» جِنْسٌ، و«يقررُ أَمَر المتبوع» يخرج الصِّفة والبدل والعطَف، و«في النسبة أو الشمول» يخرج عطفَ البيان. واعترض عليه الإمام الحديثي: «أنَّ المصنِّف أخرج الصِّفة بقوله:«يقرر أمر المتبوع، وعطف البيان بقوله: في النسبة، وفيه نظر؛ إذ لا يفترقان إلاّ بالدلالةِ على المعنى»[3].

قيل: في نظرِه نظّر؛ لأنّ هذا الافتراق هو المخصَّص كما ذكروا في معنى الحدِّ، وأمر الانفصال في الحدود قد فُصِّل فيما سبق، فلا يفصَّل فيما لَحِق.

فإنْ قيل: يرد عليه (أجمعون واكتعون)، فإنّه تأكيد مع أنّه لا يصدق عليه الحدُّ، فإنه قرر أمره في الشمول (كلُّهم) لا [ما] بعده.

قلنا: المراد بالشمولِ أعمّ من أن يكونَ على الانفرادِ وعلى الاجتماع وبالاستقلال أو بالتبعية. ولقائل أن يقول: (خرج زيد زيد قائم، وإنَّ إنَّ زيدًا قائم)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[4]، ويمكن أن يجاب: بأن المراد التأكيد الاسمي وأمَّا (زيد زيد قائم) فلا يُسلَّم خروجُه؛ لأنّ المراد من المنسوب أعمُّ من أن يكون مقدمًا أو مؤخرًا، ولا يشكل الحد بنحو: (إنَّ زيدًا قائم)؛ لأنّه ليس بتأكيد اسمي.

---

(١) الكافية (١٣٥)، شرح الرَّضي (٢/٣٥٧).

(٢) هذا النص منقول من الفوائد الضيائية: (٢/٥٦).

(٣) شرح الكافية للحديثي (١٤٦/ب): «وقال الحاجبي: إن الصّفة تخرج بقوله: يقرر أمر المتبوع، وعطف البيان بقوله: في النسبة نظرٌ؛ إذ لا يفترقان إلاّ بالدلالة على المعنى».

(٤) الانشراح (٥)، ولم يورد الآية المؤكدة الأولى.

فإن قيل: كيف يكون قولك نحو: (جاءني الزيدان كلاهما) تأكيد بالاتفاق، ونحو: (جاءني رجلان اثنان) صفة، فما الفرق ؟.

قلنا: لأنّه يدل /١٧٠/ على ما دلَّ عليه الزيدان، فهو دالٌّ على عين ما دل عيه الزيدان، فهو دالٌّ على عين ما دلَّ عليه الأوَّل، فيكون غير داخل في حدّ الصّفة مع صحّة الحد؛ لأنّه لم يوضعْ لدلالةِ المعنى، وداخل في حدّ التأكيد؛ لأنّه يدل على ما دل عليه الزيدان، بخلاف اثنين، فإنه لم يوضع للشمول، بل وضع ليدل على اثنينيته في متبوعهِ، فيكون صفة قطعًا.

قيل: البدل في نحو قولك: (مررت بقومك أولهم وآخرهم وصغير[هم] وكبيرهم) تابع يقرر أمر المتبوع في الشّمول، وليس بتأكيد.

اعلم أنَّ قولهم: (قرأت الكتاب سُورةً سُورةً)، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[(١)]، و(بينتُ له بابًا بابًا)، و(جاء القوم ثلاثةً ثلاثةً) ليس من باب التأكيد، ولا من شيءٍ من باب التوابع، وجعلُه تابعًا غلطٌ، وإنما هو تكريرالمعنى، والثاني عين الأوَّل، فهي حال، وإعراب الأوَّل والثاني حالٌ واحد لتأويلهما بلفظ مفرد، ويظهر في الموضعين تحرزًا عن الترجيح بلا مرجّح.

قوله: «وهو لفظيٌّ ومعنويٌّ»[(٢)].

فاللّفظي تكريرُ اللفظ الأوَّل. قيل: إن تكرير الفعل على انفرادِه لا يُتَّصور؛ إذ لا بّد فيه من ضمير، فيرجع المعنى إلى تكرير الجملِ لا إلى الّلفظ المفرد، فإذا قلت: (قام قام زيد)، فإن رفعتَ (زيدٌ) بالأّول، أضمرت في الثاني، وإنْ رفعت بالثاني، أضمرت في الأول. وقيل: إنَّ التكرير في المثال للفعل، مع قطع النظر عن الفاعل. وقيل: لا يستقيم هذا إلا عند من يجوِّز حذف الفاعل.

قد يقال: إذا جيء به لمجرد تكرير الأوَّل لا يقتضي فاعلاً /١٧١/، وليس هذا من باب التنازع في شيءٍ ليجري فيه حكمه، فلا نزاع فيه، «وقد وقع في كلامِ صاحب الكشّاف[(٣)] وغيره في مثل: (يا زيد زيد) أنّه بدلٌ، وليس بمستقيمٍ؛ لأنّه يَخرِمُ باب التوكيد اللفظي، فإنّه

---

(١) الفجر (٢٢).

(٢) الكافية (١٣٥)، شرح الرَّضي (٢/٣٦٣).

(٣) المفصَّل (٥٢).

لو كان بدلاً لكان (زيد زيد) بدلاً ولا قائلَ به، بل لا معنى للبدليَّة فيه»[١]، أمّا غير بدل الكلِّ فظاهر، وأمَّا بدل الكلِّ فلأنّه لا بدّ فيه من تغايرٍ بحسب المفهوم بين الأوّل والثّاني. ليصحَّ أنْ يقال: أنّ الأوَّل كالبساطِ لذكر الثّاني.

فإن قيل: هذا منافٍ لما شرح المصنّف في شرح المفصَّل[٢] في مباحثِ (لا لنفي الجنس) فإنّه ذهب به إلى أنَّ بناءَ (لا ماءَ بارداً) إما لأنّه تأكيدٌ لفظيٌّ، والتّأكيد اللّفظي حكمه حكمُ المؤكد بدليل (يا زيدُ زيدُ) بالضمّ لا غير، أو بدل.

قلنا: يمكن أنْ يكونَ حكمه بالبدليَّة فيه بناءً على اعتقاد صاحب الكشاف، وفي ترديده نوع إشعار بهذا، فكأنه قال: أما لأنّه تأكيد كما هو معتقدنا، وإمّا لأنّه بدل كما هو معتقده. قال ابن مالك: «هذا باب التوكيد المعنوي فلا حاجة لذكر اللفظي»[٣].

قوله: «والمعنويُّ بألفاظٍ محصورةٍ، وهي نَفسُه... الخ»[٤].

قيل: ليس التأكيد المعنوي بألفاظ محصورة؛ إذ قد يكون بغيرها نحو: «إنَّ، ولامَ الابتداءِ، ونون التّوكيد في الفعل، و(لا) في قولهِ تعالى: ﴿وَلَا الضَّآلِّينَ﴾[٥]؛ إذ لا زيادة يزيد به المعنى. وأجاب عنه الإمام الحديثي[٦]: بأنّ هذا لا يردُّ على المصنّف، فإنّه أراد المعنوي من التأكيد المحدود، فلا يحدُّ به جميع أقسام المعنوي.

قد يقال: فاتَه: «عامّة وجميع»، فتأمَّل. قال في شرح الكافية: «أغفل أكثرُ النحويين (جميعًا)، ونبَّه سيبويه[٧] أنّها بمنزلة (كلَّ) معنى واستعمالاً»[٨]. قيل: ظاهرُ العبارة تقديمُ (أبتع) على (أبْصع)، والأَمْر بخلافه، بل يجبُ تقديم (أَبْصع) على (أَبتع) واختار

---

(١) شرح المقدَّمه الكافية (٤٤٠).

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل (١/٣٩١).

(٣) شرح الكافية لابن جماعة (٢١٩).

(٤) الكافية (١٣٥)، شرح الرَّضي (٢/٣٦٣) وفيه: (بألفاظٍ محفوظةٍ).

(٥) الفاتحة (٧).

(٦) شرح الكافية للحديثي (١٤٨/ب).

(٧) الكتاب (٢/١١٦).

(٨) شرح الكافية الشافية (٣/١١٧١).

ابنُ مالك[١] جواز الابتداء بأيِّهما شئت بعد أجمع/١٨٠/، وهو رأي ابن عصفور[٢] واختاره ابن هشام في تعليقه[٣]، ولم يبيِّن الثلاثةُ إذا اجتمعَ (النفسُ والعينُ وكلٌّ) وأخويه، ما المقدَّم؟ ويجب تقديم النَّفس، ثمَّ العين، ثمَّ كلٍّ وما بعده[٤].

اعلم أنَّ (أبْصَع) يقرأ بالصَّاد المهملة وهو الأشيع، وقيل: بالضَّاد المعجمة. قيل: لا معنى لهذه الكلمات الثلاث حال الإفراد، مثل: (حَسَنٌ بَسَنٌ)، «وقيل: أكتع مشتق من(كتع) أيْ: تام، وأبْصع بالمهملة من بصَع العرق إذا سالَ، وبالمعْجمةِ من (بضع) أي رَوِيَ، وأبتع من (بتع)، وهو طولُ العنق مع شدَّة مغرزه، ولكنَّ استنباطَ المناسبةِ بين هذه المعاني ومعناها التأكيدي خفيٌّ؛ لا يخفى»[٥].

قوله: «والثَّاني كِلاَهُمَا»[٦].

فإن قيل: كيف قال الثاني، وهو ثالث.

قلنا: لمَا كان (النَّفسُ والعين) بمعنى واحدٍ جَعلَهما واحدًا.

****

---

(١) تبع ابن مالك في رأيه ابن كيسان؛ إذ يجيز البدء بعد أجمع بأيتهنّ شئت. انظر شرح الكافية الشافية (١١٧٣/٣). يقول في شرح التسهيل (٢٩٤/٣) بعد أن ذكرها بالترتيب الآتي: أكتع أبصع أبتع، يقول: «وهذا الترتيب لا يلزم، بل هو أجود من عدمه، وإنما اللازم لمن ذكر الجميع أن يقدِّم (كلاًّ) ويوليه المصوغَ من جَمَعَ، ثمَّ يأتي بالبواقي كيف شاء، إلا أن تقديم ما من الكتع على الباقين، وتقديم ما من البصع على ما من البتع هو المختار.

(٢) شرح جمل الزَّجاجي (٢٦٦/١)، والمقرَّب (٢٤٠/١).

(٣) لم أقف على هذه التعليق، وقد ورد ذكره في هذا الشرح عدة مرات.

(٤) يقول ابن عصفور: «واذا اجتمعت هذه الألفاظ في التَّوكيد بدأتَ بالنَّفس، ثمَّ بالعين، ثمَّ بأجمع، ثمَّ بأكتع، وأمَّا أبصع وأبتع عند من يزيدهما فلا تبالِ أيَّهما قدمت على الآخر...». شرح جمل الزجاجي (٢٦٦/١).

(٥) هذا النص من الفوائد الضيائية: (٥٨/٢).

(٦) الكافية (١٣٥)، شرح الرَّضي (٣٦٣/٢). وفيهما: (والثاني للمثنى: كلاهما).

[البدل]

قوله: «البدلُ: تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوعِ دونَه»[1].

قيل: الحدُّ بهذا الوجهِ أحسنُ من الحدِّ بقولهم: البدلُ تابعٌ مقصودٌ بالذكر، وذُكِرَ المتبوع قبله للتوطئةِ والتمهيد؛ لأنَّ ذلك لا يصَدُق على بدلِ الغلطِ، فيشكل شكل جمعه بذلك؛ لأنّه لا يذكر لتوطئةٍ وتمهيد.

قد يقال: بدل الغلطِ ليس من أفراد المحدود؛ لأن علم النحو وأشباهه، وضع لمعرفةِ أحوال الكلماتِ الفصيحة، ولذلك ما ذكروه في علم المعاني، فخروجه عن الحدِّ لا يشكل، بل الدُّخول مشكلٌ.

وقيل: الحدُّ بهذا الوجهِ أقبحُ منه؛ لأنّه ليس بجامع ولا مانع. أمّا الأول، فلأنه لا يصدق على البدل الذي بعده (إلّا)، نحو: (ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدٌ)، فإن زيدًا بدلٌ من أحدٍ، وليس نسبةَ ما نسب إليه من عدمِ القيام مقصودة بالنسبة إلى زيدٍ، وأمّا الثاني: فلأنه يصدق على بدل الغلطِ، وليس من أفرادِ /١٧٣/ المحدود كما عرفت، ولا يصدق على المعطوف بـ(بل)؛ لأنَّ متبوعهَ مقصودٌ ابتداءً، ثمَّ بدا له فأعرضَ عنه وقصدَ المعطوفَ، فكلاهما مقصودان. وأجيبُ عن الأول: بأنَّ المنسوبَ إلى المتبوع هو القيام، فإنّه نُسِبَ إليه نفيًا، ونسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة، لكن إثباتًا، فيصدق على زيد أنّه تابع مقصود نسبته بنسب ما نسب إلى المتبوع، فإنَّ النِّسبةَ المأخوذة في الحدِّ أعمُّ من أن يكون بطريق الاثبات أو النفي، وقد سبق مثل ذلك، وسبق ما سبق. وعن الثاني: بأنَّ قصر البحث في علم النحو بالكلمات الفصيحة في حيز المنع، وقياسه بعلم المعاني قياس مع فارق، فافرق بينهما. قال نجم الأئمة الرضي: «أنا إلى الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدلِ الكلِّ من الكلِّ وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلاّ بدل الكلّ»[2]. وأجيب: بأنَّ الظّاهر أنهم لم يريدوا أنه ليس مقصودًا بالنسبة أصلاً، بل أرادوا أنّه ليس مقصودًا أصليًا، والحاصل أنّ مثل قولك: (جاءني أخوك زيد) إنْ قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثّاني تتمةً له

---

(١) الكافية (١٣٧)، شرح الرَّضي (٢/٣٧٩).

(٢) شرح الرّضي (٢/٣٧٩).

وتوضيحًا؛ فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني، وجئت بالأول توطئةً لـه مبالغة في الإسناد، فالثاني بدلٌ، وحينئذٍ يكونُ الظهور في غاية الظهور.

فإن قيل: الغلط لا ثبوت له ولا يقصد دخوله تحت حدٌ.

قلنا: أجاب عنه المصنّف[(١)] بأنَّ الغلط، وإن كان مما لا ثبوت له، ولكنه ذكر ههنا لأنّه الذي يقال بعد الغلط، لا أنّه غلط، وأضيف إلى الغلط لأنَّ الغلط كان سببًا في الإتيان به، وأمّا غيره في التسمية فواضح، وإنّما وقع لبعض النحاة اختلاف في بدل الاشتمال. هل [هو] الثاني أو العكس؟. قيل: والحقّ أنه إن أريد به التعلق، فالثاني يتعلّق بالأول/١٧٤/، وإن أريد به الدخول، فالثاني داخل في الأول، وإن أريد الملابسة، فكل واحد منهما ملابس للآخر. واعترض عليه الإمام الحديثي بأنّه «إن أُريدَ بالتعلُّقِ التعلُّقُ العرفي لا يكون (سلطانه) في (أعجبني زيدٌ سلطانُه) بدلاً، وإن أُريد به النحوي، وهو العمل، فلا تعلُّقَ لواحد منهما بالآخر، وإن أريد اللُّغوي فكلٌّ منهما متعلق بالآخر، وحينئذٍ لا يكون بين التّعلقٌ والملابسة فَرْقٌ»[(٢)].

وفصّل المصنِّف في شرح المفصل[(٣)]: بأنه «قد اختُلِف في تسميته بدل الاشتمال، فقيل: لأنَّ الأوَّل مشتملٌ على الثّاني، وقيل: لأنَّ الثّاني مشتمل على الأوَّل، وليس بمستقيم، وقيل لاشتمال المعنى عليه، فإنك إذا قلت: (أعجبني زيدٌ حسنُه)، فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الإعجاب إلى الحسن، فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل، ولذلك سمّي بدل الاشتمال، وهذا هو الصحيح. ويرد عليه أن الأبدال كلّها كذلك، فإنك إذا قلت: (أعجبني زيدٌ رأسُه)، فالإعجاب بالنسبة إلى الرأس مثله بالنسبة إلى الحسن في اشتمال المعنى عليه. وأجيب: بأن مثل ذلك لا يضر في الاصطلاح في التسمية، فكم من مسمًّى سمِّي باسمٍ جُعل علمًا عليه لمعنى، وهو غير مختصٍّ، وهذا وجه من قال: وجه التسمية لا يجبُ اطِّرادهُ، وأمّا المذهبان الأولان فلا يستقيمان؛ لأنّه لو كان الاشتمال الأول على الثاني لامتنع: (أعجبني زيدٌ سلطانُه)، ولو كان الثاني مشتملاً على الأول لامتنع (ضُرِب زيدٌ

---

(١) شرح المقدِّمة الكافية (٤٤٨).

(٢) شرح الكافية للحديثي (١٥٠/ب).

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل (٤٥٠/١).

غلامُه)، فإن الغلام لا يشتمل على زيد»[١]. قال الإمام الحديثي: «فيه بحثٌ؛ لأنّه يسير من جهةِ التّسمية مخالفًا لأخويه، فإنَّ بدل الكلِّ والبعض، إنما سميّا بهما باعتبار أنهما كلُّ المبدل منه وبعضه، لا باعتبار أنّهما كلُّ الكلام وبعضه، والحقُّ أن المبدلَ منه مشتملٌ على البدل لأنّه إمّا وصفٌ فيه نحو: (أعجبني زيدٌ علمه)، أو دالٌّ على وصفٍ /١٧٥/ فيه، بأنْ يَكتسيَ الأوَّل منه وصفه، نحو: (سُلب زيدٌ نفسه)، و(أعجبني زيد سلطانه)، فإنه اكتسى منه أنّه لابسه ومالكه ومحكومُه»[٢].

قوله: «وهو بدلُ الكلِّ والبعض والاشتمالِ والغلطِ»[٣].

قيل: هنا خامسٌ، وهو بدلُ البدَاءِ، ويقال له بدل الإضْراب، وهو أن يَذكُرَ شيئًا مقصودًا ثم يذكرُ ما هو أولى منه، مثل: (أعطى زيدًا درهما درهمين)، وعلامته صحة معنى (بل)، والفرق بينه وبين بدل الغلط: أنَّ بدل الغلط ما لا يذكر متبوعه عن قصد، وبدل الإضراب يذكر متبوعه بقصدٍ؛ ولأنَّ بدل الغلط لم يأتِ في كلام صحيحٍ فصيح، وبدل الإضراب جاء فيه كثيرًا، قاله ابن مالك[٤]. وقيل: هنا سادسٌ، وهو بدل النِّسيان. زاده ابن عصفور[٥] وغيره، وقد ذكره في الشذور[٦]، ولم يذكره في الألفيَّة؛ لاندراجه في بدل الغلط، قال: ابن قاسم «إدراجه في بدل الإضراب أقرب»[٧]. قال أبو حيَّان[٨]: ذكر بعضُهم بدل كلٍّ من بعض نحو: (لقيته غدوةً يومَ الجمعةِ)، لا يكون (يومَ الجمعَة) ظرفًا ثانيًا؛ لأنَّ العامل لا

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥٠).

(٢) شرح الكافية للحديثي (١٥٠/أ).

(٣) الكافية (١٣٧)، شرح الرَّضي (٢/٣٨٤).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٢٩)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/١٢٧٧).

(٥) قال ابن عصفور في المقرَّب (١/٢٤٣): «بدل النسيان: وهو أن تبدل لفظًا تريده من لفظ توهمتَ أنَّه المرادُ وليس كذلك، وذلك نحو قولك: (ضربت زيدًا عمرًا)».

(٦) شذور الذَّهب (٥٧٢).

(٧) توضيح المقاصد (٣/٢٥٣).

(٨) ارتشاف الضرب (٢/٦٢٥).

يعمل في نوع من المعمولات إلاّ واحد منها على طريق الإتباع، فهو بدل من (غدوة) بـدل كلٍّ من بعض، ولا يكون غلطًا؛ لأنّ اللّقاء لا يكون في كلِّ اليوم بل في بعضه.

قيل: إثبات هذا النّوع هو المختار، وقد وجدت له شاهدًا من التنزيل، وهو قوله تعـالى: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ۞ جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾[1]. قوله (جناتِ) بدلٌ من الجنّـة وهو كلٌّ من بعضٍ، فتأمل.

قوله: «فالأوّلُ مدلوله... إلخ»[2].

فإن قيل: أخوك في (جاء زيدٌ أخوك) ليس بمعنـى (زيـد)، وإنْ كـان صادقًـا عليـه؛ لأن زيدًا يدل على الذّات، وأخوك يدل على أخوّته، فكيف يكونُ مدلولاهما واحدًا.

قلنا: أرادَ بالاتّحاد أن يصدقا على شيء واحد في الخارج.

قوله: «وإذا كان البدل نكرة فالنّعت».

يعني إذا أبدل نكرةً من معرفة وجب أن تُوصفَ /١٧٦/ تلك النكـرة؛ لأنّهـم كرِهـوا أن يكونَ المقصود بالنسبة ناقصًا في الدَّلالةِ عن غير المقصود من كلِّ وجه، واعـترض عليـه الإمـام الحديثي[3] بأن قولهم مما هو غير مقصود من كلِّ وجهٍ لا وجهَ له؛ لأنَّ الظاهر أنه من وجهٍ متعلقًا بغير المقصود، مع أنّه يمكن أن يتعلّقَ بقولهم ناقصًا، ويكونُ المراد نقصانُه من جهة انتفاء التّعريف، ومن جهة انتفاء الجابر، لا نقصانه من كل وجه، فإن ذلك معلـوم الانتفـاء. قـال ابـن مالك[4]: «هذا في الأكثر، وقد قيل فـي قولـه تعـالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾[5] أنَّ

---

(١) مريم (٦٠ - ٦١).

(٢) الكافية (١٣٨) ، شرح الرضي (٢/٣٨٧)، ونصهما: (وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت).

(٣) شرح الكافية للحديثي (١٥١/أ)، يقول: «قال الحاجبي: فما هو غير مقصود من كلِّ وجـه، وفيـه نظر، فيلزم أن توصف النّكرة المبدلة من المعرفة ليحصل لها دلالـة زائـدة فيجـبرَ نقصُهـا، كقولـه تعالى: ﴿لنسفعن بالنّاصية ناصية كاذبة﴾».

(٤) الكافية (١٣٧)، شرح الرَّضي (٢/٣٨٤).

(٥) الزُّخرف (٨٤)

الهاءَ بدلٌ من الضمير الذي في الموصُولِ»[١].

قوله: «ولا يبدلُ الظَّاهِرُ من مضمرٍ بدلَ الكلِّ إلاّ من الغائب»[٢].

يجوز إبدال الظَّاهر من المضمر المتكلم بدل كلٍّ إذا أَفـاد الإِحَاطـةَ بالاتّفـاق[٣]، كقـول الشاعر[٤]:

[١٤] فما برَحتَ أقدامُنا في مقامِنا ثلاثُتنا حتّى أُزيرُوا المنائِيا

وأجازه الأخفش[٥]، وإن لم يفد الإحاطةَ، قاله ابن مالك[٦].

فإن قيل: فقد جوزتم إبدال النكرة من المعرفة، فكيف منعتم إبدال المعرفـة مـن معرفـة؟ وكان ذلك المنعُ في النكرة أولى.

قلنا: فصَّل المصنّف الجواب عنه فـي شـرح المفصَّـل: «بأنّـا إنّمـا جوَّزنـا لابتعـادِ صفـةِ النكرة بمعنًى لم يشعْر به المبدل منه، ولا يلزمُ مثله في بدل الظَّاهر من ضمير المتكلم.

فإن قيل: جوَّزه بشرط الصّفة.

---

(١) شرح الكافية لابن جماعة (٢٢٤)، ويعود اسم الإشارة إلى قول ابن الحـاجب: «وإذا كـان نكـرة من معرفة فالنعت»

(٢) الكافية (١٣٩)، شرح الرَّضي (٢/٣٨٨)، ونصهما: (ولا يبدل ظاهر).

(٣) انظر: شرح حمل الزجاجي (١/٢٨٩)، شرح الكافيـة الشـافية (٣/١٢٨١)، شرح الرضّي على الكافية (٢/٣٩١)، همع الهوامع (٥/٢١٨).

(٤) ينسب هذا البيت لعبيدة بن الحارث بن عبد المطّلب، ابن عمِّ الرسول ﷺ، عندما قطعـت رجلـه في معركة بدر الكبرى. انظـر: شـرح الكافيـة الشـافية (٣/١٢٨١)، شـواهد التوضيـح والتصريـح (٢٠٧)، شرح الأشموني (٢/١٣١)، وشرح شواهد الأشموني (٢/١٣١).

[١٤] هذا الشَّاهد من بحر الطويل، والشّاهد فيه قوله: «ثلاثتنا»، فإنّه بدلٌ؛ وهو اسم ظاهر من ضمـير الحاضر وهو (نا) في (مقامنا) بدلُ كلٍّ من كلٍّ، وإنّما جاز لإفادته التوكيد من الإحاطة والشمول.

(٥) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (٢٠٦)، شرح الكافية الشافية (٣/١٢٨١).

(٦) شواهد التوضيح (٢٠٧).

قلنا: لو جوّزناه لأدّى إلى أنْ يوصفَ المضمر؛ لأنَّ البدل هو المضمر منه إذا كان بدلُ الكلِّ من الكلِّ، وإذا كان كذلك فكأنا وصفنا الأوَّل إذا وصفناه، فافترقا»[1]. واعترض عليه الإمام الحديثي «بأنَّه يلزمه وصف المعرفة بالنكِّرة إذا أبدلَ النكرة الموصوفة من المعرفة في بدل الكلِّ، والأَولى أن يقال في الجواب: المظهر وإن وصف [لا] يساوي المضمر الحاضر في قوَّةِ الدلالة والتخصيص، فلا يرتفع المانعُ، /١٧٧/ وهو كونُ المقصود أنقص من غير المقصود، ولذلك لم يوصف المضمر؛ إذ وصفه لم يدلْ على شيء لم يفهم منه»[2].

****

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل (١/٤٥٢).

(٢) شرح الكافية للحديثي (١٥١/ب).

[عطف البيان]

قوله: «عطفُ البيانِ تابعٌ غيرُ صفةٍ يُوضِّح متبوعَه»[(١)].

زاد في الشذور[(٢)]: «أو يخصِّصه»، وقد يشملهما قولُ الألفيّة: «اعْلم أنّه لا يلزم أنْ يكونَ عطفُ البيان أَوضحُ من متبوعه، بل ينبغي أنْ يحصلَ من اجتماعهما الإيضاح»[(٣)]، كما وضّح المصنّف ذلك في الأمالي: «بأنَّ الأكثر أنْ يكونَ الثّاني أوضحُ، فمَنْ شرط بنى الأمر على الأكثر»[(٤)]، قال في شرحِ المنظومة: «فإن قلت: (جاءني زيد أبو عمرو)، فقد أوضحت (زيدًا) بأبي عمرو، وهو بدل، فيختل التحديد. قلت: إن قصدت إيضاح الأول بالثاني فهو عطف بيان لا بدل، والأول هو المقصود، وإن قصدت أن الثاني هو المقصود بالنسبة، والأول هو المقصود كالتوطئة له، فهو بدلٌ»[(٥)]، لا عطف بيان، فيختل الاختلال.

قوله: «وفصله من البدل لفظًا مثل[(٦)]:

[١٥] (أنا [ابن] **التارك البكري بشرٍ** ....»[(٧)].

اعلم أنّه لا يجوزُ أنْ يجعلَ (بشرٍ) بدلاً من (البكري)؛ لوجهين ذكرهما المصنّف:

الأوَّل: أن البدلَ في حكمِ تكرير العامِل، وزاد عليه شرطًا في شرح المفصَّل بقوله: فَلما

---

(١) الكافية (١٤٠)، شرح الرَّضي (٢/٣٩٤).

(٢) شرح شذور الذّهب (٥٦٣).

(٣) شرح ألفية ابن مالك (٣/٢١٨).

(٤) الأمالي النحوية (٢/ ٥٠).

(٥) شرح الوافية (٢٧٠).

(٦) هذا صدر بيتٍ من الوافر للمرار بن سعيد الأسدي الفقعسي.

[١٥] تمامه: .... عليه الطِّير ترقبه وقوعًا.

والشّاهد كون (بشرٍ) عطف بيان لا بدلاً؛ لأنَّ البدل في حكم تكرير العامل؛ لأنّه لا يجوز: التارك بشرٍ. انظر: الكتاب (١/١٨٢)، شرح المفصّل (٣/٧٢)، الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥٤)، شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٩٦)، شرح الكافية للحديثي (١٥٢/أ)، شرح الألفية (٣/٢٢٢)، شرح التصريح (٢/١٣٣)، خزانة الأدب: (٤/٢٨٤).

(٧) الكافية (١٤٠)، شرح الرَّضي (٢/٣٩٤).

يمتنع (التاركِ بشرٍ) صريحًا؛ لأنّه مثل: (الضَّاربِ زيدٍ) يمتنع تقديرًا»[١].

فإنْ قيل: هذا الوجه قبيحٌ؛ لأنّه يجوز في الشيء لو كان تابعًا ما لا يجوز فيه لو كان أصلاً، فإنه يجوز (ربَّ شاةٍ وسَخلتِها)[٢]، ويمتنع (ربَّ سَخلتِها)، وجاز (يا زيدُ الطويُل)، ويمتنع (يا الطَّويلُ).

قلنا: لا شكَّ في حسنِ هذا الوجه عند ذوي الأبصار؛ لأنَّ البدل ليس كالعطفِ؛ لأنَّ البدلَ كلّه في حكم تكرير العامل، فلا يلزمُ من جوازِ تابعٍ ليس في حكمِ تكريرِالعاملِ جوازُ تابعٍ في حكم تكريرالعامل. واعترض الإمام الحديثي[٣] بأنَّ ما زاد في شرح الشذور[٤] زائد ذو خلل، وهو أن مختار النحاة المتقدمين، وكذا مختاره، أن عمل عامل المتبوع منسحبٌ على التابع في البدل/١٧٨/ وغيره، فحمله قولهم: البدلُ في حكم تكرير العامل على أنَّ عاملَه مقدَّرٌ مناقض له. الوجه الثاني: أنَّ المبدل منه من حيث أنّه غيرُ مقصود بالنسبة مُنَحًّى حكمًا، فكأنَّكَ أعرضتَ عنه وعن تعلُّق العامل به، وأدخلت العامل في البدل حكمًا وتقديرًا، إلاّ أنَّك أضمرتَ مثله فيه. انظر في هذا الوجه فإنه مليحٌ، ولا يذهب عنك أنَّ هذا كلّه إنما يجري على قولِ من يقول : (إنّ الضَّاربَ زيدٍ) غيرُجائزٍ، وأمَّا على تسليمِ الجواز فلا يجري عليه ذلك. ثم اعلم أن ظاهر كلام المصنف في كتبه دال على أنه لا يجوز (التاركُ بشرٍ) على البدل مطلقًا، ويجوز على أنّه عطف بيان. وقال تلميذ المصنف: مثل (الضاربُ الرجل زيد)، إن جعلت زيدًا فيه عطف بيان جرّدته، وإنْ جعلته بدلاً نصبتَه؛ إذ قد سبقَ أنَّ اسم الفاعل المعرَّف باللاّم لا يضاف إلاّ إلى معرَّفٍ باللاّم، فهذا يدلُّ على أنّه يجوز أنْ يجعلَ (زيد) في المثال المذكور بدلاً، لكنْ يجبُ أنْ ينصبَ، ولا يجوز أنْ يجرَّ على البدل.

فإن قيل: يجوز أن يكونَ (التارك) جمعًا صحيحًا حذف نونه للإضافة، فلا فرق حينئذٍ بين الابدال وعطف البيان.

قلنا: ليس كذلك، لأنَّ قاتلَ (بشرٍ) كان واحدًا مشهورًا عند العرب، ولأنَّ الشَّخص الواحد لا يكون اسمًا لجماعةٍ، وأيضًا لا يناسب التمدح بجعل الجماعة واحدًا.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥٤).

(٢) السَّخلةُ: ولد الشاء من المعز والضأن.

(٣) شرح الكافية للحديثي (١٥٢/ب).

(٤) شرح شذور الذهب (٥٦٥).

[المبني]

قوله: «المبنيُّ: ما ناسَبَ مبنيَّ الأَصلِ»(١).

اعلم أنّ شرح المصنف المناسبة بالمشابهة في الشرح(٢) يرشدك إلى أنّه يريد بالمناسبة المشابهة، وشرحَ في شرحِ(٣) المفصَّل المناسبةَ أعمَّ من المشابهةِ، فإنَّ بعض المبنيات مناسبٌ غيرُ مشابهٍ، كالمضاف إلى المبني، وكباب (فَجَارِ، وفَسَاقِ) وما ذكر في شرح المفصل مناسب لسياق المفصَّل(٤)، غيرُ مناسبٍ لسياقِ الكافيةِ؛ لأن المصنف عرَّف المُعْرب بالمركَّبِ الذي لم يشبهْ مبنيَّ الأصل، فلو أراد بالمناسبةِ هنا أعمَّ من المشابهةِ /١٧٩/ يكون باب (نزالِ)، وكذا جميع ما عده مناسبًا غيرَ مشابهٍ إذا وقع في التركيب مبنيًّا ومعربًا. أمَّا كونُه مبنيًّا فلأنّه مناسبٌ، وأمّا كونه معربًا؛ فلأنّه مركّبٌ غيرُ مشابهٍ. وصاحب المفصَّل(٥) لمَّا لم يعرِّف المعربَ بما عرَّفه المصنف، يمكن تنزيل كلامه على ما ذكره المصنّف في المناسبةِ.

فإن قيل: إذا أرادَ بالمناسبةِ المشابهةَ ينتقضُ الحدُّ بغيرِ المنصرف.

قلنا: أراد بالمشابهةِ غيرَ محققِ الفرعيتينِ.

فإنْ قيل: هذا الحدُّ غيرُ جامعٍ لخروج مبني الأصلِ؛ لأنَّ الشيء لا يشبه نفسه.

---

(١) الكافية (١٤٢)، شرح الرَّضي (٢/٣٩٧).

(٢) يقول في شرحه: «فقوله: ما ناسب مبني الأصل، تنبيهٌ على أنَّ البنَاءَ يكونُ لمشابهة ما كان مبنيًّا بالأصالة، وإنْ وجد فيه سبب الإعراب، وهو التركيب الإسنادي». شرح المقدمة في علم الإعراب (٤٥٩)

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٥٧).

(٤) المفصّل (١٥٢- ١٥٣). وقد قال في تعريف المبني: «هو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل، وسبب بنائه مناسبته ما لا تمكّن له بوجهٍ قريبٍ أو بعيدٍ يتضمن معناه، نحو: أينَ، أمسِ، أو شبههِ كالمبهات، أَوْ وقوعه موقع كـ(نزالِ)، أو مشاكلته للواقع موقعه كـ(فَسَاقِ وفجارِ)...».

(٥) عرَّف الزمخشري المعرب بقوله: «الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا، بحركةٍ أو بحرف، أو محلاً»، المفصَّل (٢٧).

قلنا: ليس المعَّرفُ مطلقَّ المبني، وإلاَّ ينتقض بالمضارع أيضًا؛ لأنَّه مشابهٌ له في الدلالةِ على الزَّمان بصيغته، وعلى الحدوث بجوهره.

قيل: هنا سؤالٌ آخر، لكنَّ تقديره يتوقف على تقديم مقدمة، وهي أنَّ المراد من الاختلاف الخاص للمعرب هو الاختلاف بالقوّة؛ لأن (زيد) المرفوع في (جاءَ زيدٌ) معرب بالإجماع، مع عدم الاختلاف بالفعل، فحينئذٍ لقائل أن يقول: إنَّ بعضَ الاسماء الغير المركبةِ يختلف آخره باختلاف العوامل، وكلُّ مختلفٍ آخره بذلك معرب ليس بمركَّب معرب، وقد قال: إنّه مبني؛ حيث عرَّف المبني بقوله: «أو وقع غير مركب» فيبطلُ الحدُّ؛ لأنَّه لا يكون مانعًا، ويمكن أن يجابَ عنه بأنَّ المراد الاختلاف بالفعل؛ لحصولِ الاختلاف بالّرفعِ في (جاء زيدُ)، بناءً على أنّه لم يكن فيه، وقد سبقَ فيه الكلامُ. ولقائلٍ أن يقولَ: قوله: «أو [وقع] غير مركب» ضائع؛ لأن كلَّ غير مركب مناسبٌ لمبني الأصلِ من حيث انتفاءِ مُوْجِب الإعراب، ويمكن أن يجاب: بأنّ المراد المشابهةَ المخصوصةَ غيرَ انتفاءِ موجب الإعراب، فتأمل.

فإن قيل: أو للعناد، ولا عناد ههنا؛ لأنَّ مناسبةَ مبني الأصل أعمُّ من وقوعه غيرَ مركّبٍ، والعامُّ لا يعاند الخاصّ.

قلنا: هذا على منع الخلُّو، أو بينَهما معاندةٌ من حيث العمومِ والخصوص، /١٨٠/ هكذا قيل.

فإن قيل: إنَّ الحدَّ فاسدٌ لوجهين، الوجهُ الأول: أنَّه مشتملٌ على الدَّور؛ لأنَّه ذكر في الحدِّ المبني.

قلنا: هذا التَّحديد بالنسبة لمن يعرف ماهيَّة المبني على الإطلاق، ولا يعرف الاسم المبني، فعلى هذا ظهرَ قبحُ هذا الوجه. الوجه الثاني: أنّ فيه تشكيكًا وترديدًا فينُافي التّحديد.

قلنا: هذا الوجه أيضًا قبيحٌ لما مرَّ مرارًا.

فإنْ قيل: مبنيُّ الأصل أخصُّ من المبني، والتّحديد بالأخصِّ خسيسٌ؛ لأنَّه تعريفٌ بالأخصِّ، كما لا يخفى.

قلنا: قد سبقَ في بابِ المعرب أنَّ مبني الأصل هو الأمرُ، والفعل الماضي، والحرفُ،

فيكونَ حاصلُ هذا التَّحديد أن المبني ما ناسب الأمر والفعل الماضي والحرف، فلا يكون التحديد بالأخفى، كما لا يخفى.

قيل: ضاربٌ في (زيدٌ ضاربٌ عمرًا أمسِ) يناسبُ (ضرب)؛ لأنَّه بمعناه، وليس بمبني، فانتقضَ الحدُّ منعًا، فالأجودُ أن يقالَ: المبنيُّ ما أشبَه الحرفَ بوجهٍ اعتبرتْه العربُ. وقولُنا: اعتبرته العرب احترازٌ عن مثل: (أيْ الشرطيَّة) فإنَّها أشبهت الحرفَ، لكنْ لم تعتبرْ العربَ هذه المشابهةَ.

قيل: عرَّف المبنيَّ ولم يعرفْ البناء؛ ولا بدَّ منه، كما عرَّف الإعراب بعد المعرب، وأنت خبير بأنَّه لو قال: المبنيُّ خلافُ المعربِ كان أحسن وأوجزَ وأسلمَ، وبأنَّ حُكمَ حُكمِ المبنيّ كحُكمِ حكمِ المعرب: فلا يُحكم ههنا بشيءٍ، فتأمل.

****

[المُضْمَر]

قوله: «المضمرُ، ما وُضِع لمتكلمٍ، أو مخاطبٍ، أو غائب»(١).

يعني ما وضعَ لأحدِ هذه الأشياءِ التي هي: المتكلِّمُ والمخاطبُ والغائبُ، فالترديدُ غير مردودٍ ههنا، كما فيما مرَّ.

فإن قيل: يرد عليه قولُ القائل: (زيدٌ منطلقٌ)، وهو يعني نفسه أو مُخاطِبَه، أو غائبًا تقدم ذكره، فإنَّ الحدَّ صادقٌ عليه، مع أنه ليس بمضمرٍ.

قلنا: إنَّ ذلك، وإنْ صحَّ، كما يفعله الخلفاء في قولهم: (أميرُ المؤمنين يرسم كذا)، مكان (أنا أرسمُ كذا)، ليس /١٨١/ بموضوعٍ؛ لما ذكرناهُ من الدلالةِ على المتكلِّمِ والمخاطب والغائبِ المتقدم الذِّكر.

فإنْ قيل: لفظُ المتكلِّم موضوعٌ للمتكلم، مع أنَّه ليس بمضمرٍ، وكذا لفظُ المخاطب، ولفظ الغائبِ، فلا يكون الحدُّ مانعًا.

قلنا: إنَّ المتكلِّم لم يوضعْ للمتكلِّم، وإنما وضع لشيءٍ له التَّكلمُ، وهو أعمُّ من المتكلِّم لصدقه عليه وعلى غيره.

إذا قيل: (أنا متكلِّمٌ وأنت متكلِّمٌ)، وأمَّا المتكلِّم المخاطب فواضحٌ باعتبار أنَّ كلاًّ منهما بمشاهدةٍ مقارنه، فلا يكونُ أمرُه مختلِفًا، وأمَّا الغائبُ، فلمَّا لم يكن كذلك اشتُرِطَ أن يتقدَّمَ ذكرُ مفسِّره لئلاَّ يلتبس، فلذلك اختلف أمرُه، فإن تقدّم ذكر مفسره قد يكون لفظًا، وقد يكونُ معنى، وقد يكونُ حكمًا.

فإنْ قيل: ينتقضُ بالحروف اللاَّحقة، (بإيَّاك... الخ، وأنت... الخ)(٢)، وكافِ ذلك، وأمثاله، مع أنَّه غيرُ ضميرٍ؛ لأنَّ الضميرَ اسم.

قلنا: تقديرُ الحدِّ اسم وضع؛ لأن البحث فيه، كما عرفتَ.

---

(١) الكافية (١٤٣)، شرح الرَّضي (٤٠١/٢).

(٢) يعني ضمائر المخاطب في حالتي النَّصب والرّفع وهي: (إيَّاكِ، إيَّاكَ، إيّاكما، إيَّاكم، إيَّاكنَّ)، و(أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ).

قوله: «فالمنفصلُ المستقلُّ بنفسهِ... الخ»[١].

قيل: لو قال: المنفصلُ ما لم يتّصل بكلمةٍ قبلَه كجزءٍ منها، أو المتّصل ما اتّصل بعامله والمنفصل ليس كذلك، لكان أَسَدُّ مما ذكره. فإنَّ أكثرَ الضمائرِ المنفصلةِ، لا تستقلُّ بنفسها، بل تحتاج إلى ألفاظٍ تبينُ المراد، وذلك نحو: (أنتَ، وإيّاك، وأخواتهما)، فإنَّ الاسم من (أنت) هو (الألف والنون)، والتاء حرف خطاب، وكذلك الاسمُ من إيَّاك هو (إيَّا) والكَاف حرف خطاب، ولا ينطق بـ(أنْ وإيَّا) منفردين عن حرف الخطاب، فلم يستقل في التّلفظ به بنفسه دون حرفِ الخطاب.

فإن قيل: المتّصل غير مستقلٌّ كما قال، وكلُّ غير مستقلٌّ حرفٌ؛ لأنّهم أخذوا في حدِّ الفعل والاسم الاستقلالَ، فيكون فصلُه القربَ، والفصلُ القريب للشيء مساوٍ له، فيكونَ الضّمير اسمًا.

قلنا: الوسط /١٨٢/ غيرمكرَّر؛ لما عرفت من معنى عدم الاستقلال في الموضعين.

قوله: «الأول: ضَربْتُ، ضُرِبْتُ، إلى: ضَرَبْنَ»[٢].

ياء المخاطبة من تفعلين وافعلي غيرُ داخلةٍ فيما ذُكر، وبعضُ الضّمائر متّصِلُها ومنفصِلُها. قال ابن هشام[٣]: في عدهم الضَّمائرَ على هذه الكيفيِّة تكرارٌ وتجوّز؛ لأنّهم عدّوا ياء المتكلم مرّتين، وأمثلة الكاف والهاء مرتين، وعدُّوا أنا ثلاثَ مرَّات، ولو صحَّ ذلك لصحَّ أن يعدَّ لكلِّ شخص ثلاثةَ أسماءٍ، بحسب مواقعها من الإعراب، وعدَّوا الضّمير في (ضرب وضربَتْ)، وهما من باب المستتر، وهو قسيم المتّصل والمنفصل، على ما ذكر عبد القاهر[٤]، وهو الحق، لا قسم من المتصل؛ لأنَّ الاتّصال والانفصال من عوارضِ الألفاظ، وغايروا بينهما لاختلاف تقديرهما؛ لأنَّ أحدهما يُقدَّر بـ(هو) والآخر بـ(هي)، فهلاَّ عدَّوا الضّمير في (أضرِبُ وتضربُ واضربْ)، فإنّها مغايرة لهذين الضميرين، فلا هم اقتصروا على عددِ الضمائرِ البارزةِ، ولا استوفوا عددَ الضمائرِ المستترة.

---

(١) الكافية (١٤٣). أوردها الشارح: (المتصل) خطأ. شرح الرَّضي (٤٠٩/٢)، ولم يرد به هذا الجزء.

(٢) الكافية (١٤٣)، شرح الرضي (٤٠٩/٢).

(٣) لم أجد هذا النص في كتب ابن هشام المطبوعة، ولعله في تعليقه على الكافية الذي ورد ذكره في هذا الشرح عدة مرات، ولم أعثر عليه.

(٤) الجمل في النحو للجرجاني (١٠٦) يقول: «والمضمر متصل ومنفصل، ومستكن...».

قوله: «فالمرفوع المتَّصل خاصَّة... إلخ»[١].

فإن قيل: التّاء في (هندُ قامتْ) ضميرٌ، وهو غير مستتر، بل بارزٌ.

قلنا: التّاء ليست بضمير، بل هي حرفٌ يدل على أنَّ الفاعل مونّث لا غير، مثلها في (قامت هند)، والفاعل مستترٌ لا يظهر أبدًا.

فإن قيل: قد يظهر مثل قولهم: (قامت هي).

قلنا: إن ما يظهر ليس هو الضَّمير المستتر؛ لأنَّ هذا ضميرٌ منفصلٌ يُؤكّد به ذلك المستتر.

فإن قيل: لم يغتفروا الاستتار في المثنّى والمجموع،حيثُ أبرزوا خوفَ اللَّبس، واغتفروه في الغائبةِ مع الالتباس بالغائب.

قلنا: لفظ الغائبة يستلزم تاء التأنيث، فارتفع اللَّبس بها، فجوِّزَ الاستتار لذلك.

قوله: «وفي المتكّلمِ مطلقًا»[٢].

فإن قيل: أتوا به مستترًا مع وجودِ اللَّبس فيه، فإن (أضربُ) /١٨٣/ يحتمل المذكَّر والمؤنّث، وكذا (نضرب) يحتملهما، والتثنية والجمع.

قلنا: هذا اللَّبس مغتفر في غيره من البارز والمنفصل، كقولك: (ضربت وضربنا وأنا ونحن)، فلأَنْ يغتفر فيه مع تحقق الخفَّةِ لاستتارِه فيه أولى.

قوله: «وفي الصِّفةِ مطلقًا»[٣].

قيل: يرد عليه أنَّ الصِّفةَ إذا جرت على غيرِ من هي له برز معها الضَّميرُ ولا يستتر.

وأجيب: بأنَّ الكلام في المتَّصل والبارز في الصِّفة المذكورة ضمير منفصلٌ. قال المصنّف في الشرح: «واتفق أنَّ المثنى المؤنّث فيه علامة التأنيث، وأنَّ الفرقَ بين المثنّى المذكرِ والمؤنثِ في باب الإضمار مطَّرَحٌ»[٤].

---

(١) الكافية (١٤٥)، شرح الرضي (٢/٤٢٦).

(٢) الكافية (١٤٥)، شرح الرضي (٢/٤٢٦)، ونصهما: (وفي المضارع للمتكلم مطلقًا).

(٣) الكافية (١٤٥)، شرح الرضي (٢/٤٢٦).

(٤) شرح المقدَّمة الكافية (٤٧٢).

قيل: فيه بحثٌ؛ لأنه إن أراد الفرقَ بين الضميرين أنفسْهِما، فهو فاسدٌ؛ لأنَّ لفظهما متَّحدٌ، وهما (أنتما) المستتر، أو (هما)، أو (نحن)، وإن أراد الفرقَ بين[1] لفَظِ الصِّفةِ للمذكرِ، وبينه للمؤنث، فهو أيضا فاسدٌ؛ لأنَّ هذا الفرق ليس مختصًّا بالصِّفة، فإنَّ الماضي والمضارع كذلك، نقول: (ضرَبا، وضربتا، ويضْرِبان، وتضْرِبان).

وأجيب: بأنَّ مراده أنَّ المثنى المؤنَّث في الصِّفة فيه علامةُ التأنيثِ سواءً كان مثنى المتكلم أو المخاطب أو الغائب، وفي غير الصِّفة ليس كذلك، يعني ليس في المثنَّى المؤنث علامةُ التأنيثِ فيه، في جميع أقسامِه.

فإنْ قيل: الألفُ في (ضاربان) ضميرٌ، وكذلك الوَاو في (ضاربون)، فلا يصحُّ قوله: «وفي الصِّفة مطلقًا».

قلنا: إنَّ الألف في(ضاربان) ليس بضمير؛ لأنّه ينقلب ياء في النَّصب والجرِّ، والضمائر لا تتغير عن حالِها، إلاّ أن يتغيّر عاملها، وكذلك القول في واو (ضاربون).

فإن قيل: تَغيُّرُ (الألف) إلى (الياء) في النَّصب والجر إنما هو بتغيُّرِ عاملها، وكذلك تغيُّر الواو إلى الياء فيهما به.

قلنا: إنَّ العامل ههنا، أي: في (ضاربان)، ليس عاملاً في الحقيقةِ في الضَّمير، يعني إذا قلنا: (جاءني ضاربان)، (ورأيت ضاربين)، /١٨٤/ (ومررت بضاربين)، ليس العاملُ الذي قَبلَ اسمِ الفاعلِ عامل الضمير، وإنما هو عاملُ اسمِ الفاعِل، والضَّمير فاعلٌ لاسم الفاعل، فيكون عاملَ الضَّمير اسمُ الفاعلِ، والضميرُ باقٍ بحاله علىما كانَ عليه في الرَّفعِ؛ لعدم تغيُّرعاملِه الذي هو اسم الفاعل في الأحوالِ المذكورة.

قوله: «ولا يسُوغُ المنفَصل إلا لتعذّرِ المتَّصلِ»[2].

إلا أنّه قد شاع في (أعطيتكَهُ، وضربتَكَ) الضمائر المنفصلة، ولا تعذُّر فيه، نحو: (أعطيتُكَ إيَّاه)، و(ضربتُ إيَّاك).

---

(١) تكررت العبارة السابقة في الأصل، وهي قوله: «بين الضميرين أنفسهما»، والصواب يقتضي حذف هذه العبارة ليستقيم المعنى.

(٢) الكافية (١٤٥)، شرح الرضي (٢/٤٢٧).

قيل: معنى الضَّابط لا يجوزُ الانفِصالُ إلا لتعذر اتصال المنفصل بعامله، وهنا تعذر الاتِّصال بعامله أيضًا، وفيه نظر؛ لأنه يقتضي جواز (ضربت إيَاك) في (ضربتك) لعدم الاتِّصال بعامله أيضًا.

فإن قيل: ورد:

[١٦] .... وإنَّما يُدافِعُ عن أحسابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلي

مع إمكان (أدافع).

قلنا: هذا من قبيلِ الفصلِ لغرضٍ في المعنى؛ لأنَّ المعنى (لا يدافعُ إلاَّ أنا أو مثلي)، وما وقع في الأشعار من خلاف ذلك، فخلاف ذلك، أي: القياس.

قوله: «وذلك بالتَّقديمِ على عَامِله أو بالفصْلِ لغرضٍ أو بالحذفِ... إلخ»[1].

الأول[2]: في ثلاثةِ مواضع: (بإلاَّ، وإنَّما، والَّلام الفارقة)، مثل: (ما أكرمك إلاَّ أنا)، و(إنّما أكرمك أنا)، و(إنْ يزيِّنُكَ لنفسُكَ، وإنْ يشيِّنُكَ لهيئةٌ)، والثَّاني: مثل: (والأسدَ)[3]، والثالث[4]: مبتدأ مثل (أنا زيدٌ)، والرَّابع:مذهب البصريين مطلقًا، والكوفيون يجيزون حذف هذا الضمير المنفصل عند اللبس، مثل: (هند زيد ضاربته).

فإن قيل: لو وجب الانفصال في الجاريةِ على غيرِ صاحبها، لوجبَ الانفصال في الفعل الجاري على غيرِ صاحِبه، مثل: (أنا زيدٌ أضربه أنا)، لكن يمتنع فيه.

---

[١٦] الشاهد للفرزدق من البحر الطويل، وهو بتمامه:

أنا الذائد الحامي الديار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

المسائل الحلبيات (٢٢٨)، التخمير (١/٣٠٣)، خزانة الأدب (٤/٤٦٥).

(١) الكافية (١٤٥)، شرح الرضي (٢/٤٢٧). وفيهما: «أو بالفصل».

(٢) الأول: أي التقديم على عامله.

(٣) أي: (إيَاك والأسدَ)، فحذف الضمير.

(٤) كون العامل معنويا.

قلنا: أجاب عنه المصنف[١]: بأنَّ الهمزةَ والنّونَ والياءَ في الفعل تدلُّ على من هو له من المتكلِّم /١٨٥/ والمخاطبِ والغائبِ، فلا يلتبسُ بإسنادهِ إلى الغير، بخلافِ الصِّفة، فإن (ضاربًا) يصلحُ للجميع، وكذا (ضاربون) فإنه يصلح للثلاثة المذكورة، ولفظه واحد، تقول (أنا ضارب، ونحن ضاربون، وأنت ضارب، وأنتم ضاربون)، بخلاف صفة الفعل.

فإن قيل: إنّ الصِّفة أيضًا مشتملة على قرينةٍ تدل على صاحِبها، فإنَّ ضمير المفعول، وهو الهاء في قولك: (أنا زيدٌ ضاربه)، والياء في قولك: (أنا زيد ضاربي)، والكاف في قولك: (زيد أنت ضاربُك)، يدلّ على أنَّ الضارب في الأوّل مثلاً متكلِّمٌ؛ إذ لو كان (زيدًا) لوجبَ أن يقالَ: (ضاربِي)، وأيضًا أنَّ الفعلَ قد يحصلُ فيه الالتباس، كما في الصِّفة، فإنَّك إذا قلت: (زيدٌ عمرو يضربه)، فاللَّبسُ حاصلٌ في البابين.

قلنا: سَدَّ المصنِّف هذا الباب، أي: بابَ السؤال الأول بجوابين: «الأوَّل: إنَّ ما ذكرتموه قرينةٌ خارجةٌ عن لفظ اسم الفاعلِ، فإنّ ضميرَ المفعول كلمةٌ برأسِها، ليستْ بجزء من اسم الفاعل، بخلاف الفعل، فإنَّ القرينةَ الدَّالةَ على من هو له، وهي حرفُ المضارعةِ، جزءٌ من لَفظ الفعل، غير خارجة عنه. الثاني: أنَّ القرينة التي ذكرتموها في الصِّفة مفعولٌ، والمفعولُ ليس بلازم ذِكْرِه، فإذا حُذف فلا قرينةَ إذا تقصَّدوا أنْ تكونَ القرينةُ لازمةً في نفس الكلمة، حتى لا يقعَ اللَّبس عند الحذفِ»[٢]، بخلاف الفعل، فإن قرينتَه لازمةٌ لا تحذف أصلاً، والمصنِّف لم يتعرض لجواب السؤال الثاني، وقد أجيبُ عنه بأنَّ الإبراز في (زيد عمرو يضربه) لا يرفع اللَّبس، ألا ترى أنَّك لو قلتَ: (زيد عمرو يضربه هو) يبقى اللَّبس بحالهِ؛ لأنَّه صالحٌ لزيد وعمرو، فلا يفيدُ الإبرازُ في هذه الصُّورة شيئًا، فلا يبرز.

فإن قيل: الإبرازُ فيه يُفيد؛ لأنَّه يدل على أنَّ الفعل لغير صاحِبه، كما في قولنا: (أنا زيدٌ ضاربه أنا).

قلنا: إنَّ الالتباس في (أنا زيدٌ ضاربه أنا) إنما ارتفع بالإبراز، وبأنَّ البارزَ [ما] عُيِّنَ إلا بعد /١٨٦/ الذي هو ضميرُ المتكلم، ثم يلزمُ منه أنَّ (ضاربًا) لأنا المقدَّمَ لا أنَّ نفسَ إبرازه يرفعه، ويدلُّ على أنَّه لغير صاحبه، وهو لو أُبرزَ في الفعل لا يرفعُ اللَّبسَ؛ لأنَّه لا يدلُّ على أنَّ (يضربُ) للأبعدِ؛ لأنه لم يوضع هو للأبعد، ولا إبرازه، فلا يفيدُ إبرازه شيئًا، فلا ينفصلُ.

---

(١) شرح المقدِّمة الكافية (٤٧٧).

(٢) شرح المقدِّمة الكافية (٤٧٨).

فإن قيل: يلزم لعينِ هذا أنْ لا ينفصلَ (هو) في (زيد عمرو ضاربه هو).

قلنا: أبرز أولاً في أخواته لرفع عين البارز اللبس، ثمّ حمل على أخواته في الانفصال، فيلزمه لازمها، وهو دلالته على أن ضاربه المسند (هو) إليه لزيد المقدّم، وفي (زيد عمرو يضربه) لم يبرز في شيء من أخواته أصلاً، فلا يمكن الحملُ. ولقائلٍ أنْ يقول: إنّما تتحقق الدلالة المذكورةُ إنْ لو لم يتحققْ احتمال كونهِ لعمرو، ومن البيِّن تحققُه، فالوجه الموجه في الجواب أنْ يقال: الإبراز في (زيدٍ عمرو ضاربه)، وإنْ لم يتحقق فيه الالتباس لاطّراد الباب.

فإن قيل: فهلاّ يبرز في الفعل إذا جرى على غير صاحبِهِ، حملاً على الصِّفة، كما تُحمل هي عليه في العمل؟.

قلنا: إنَّ الفعلَ في العمل وفي استتار فاعله وإبرازه وانفصاله أصلٌ، فلا يليق حمله على شيء منها على غيره.

قيل: ذَكر سِتّة مواضعٍ[1]، وبقي ستةٌ أخرى، أو يحصر بلا، أو بإنما، أو يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، أو يقعُ بعد واو المصاحبةِ، أو بعد أمَّا، أو بعد اللاّمِ الفارقة.

قوله: «وإلاّ منفصلٌ»[2].

قيل: يرد عليه أنّه قد يجوز الوصلُ في حالِ اتّحادهما في الغَيْبة، وقد ذكره في الألفيَّة[3]، ولكنّه مشروط باختلافِ لفظ الضميرين، كأنْ يكونُ أحدُهما مثنًى والآخرُ مفردًا، أو مذكّرا ومؤنثًا.

قوله: «وإذا اجتمعَ الضَّميرانِ، وليسَ أحدهما مرفوعًا... إلخ»[4].

قيل: مذهبُ سيبويه[5] أنَّ الاتّصال واجبٌ، وقالَ غيرُه الاتّصال /١٨٧/ أجودُ، ويجوز

---

(١) أي: في المواضع التي يسوغ المنفصل فيها لتعذر المتصل.

(٢) الكافية (١٤٦)، شرح الرضي (٤٣٧/٢)، وفيهما: (وإلاّ فهو منفصل).

(٣) شرح ألفية ابن مالك (١٠٣/١).

(٤) الكافية (١٤٥)، شرح الرضي (٤٣٧/٢)، وفيهما أن هذا النص قبل السابق.

(٥) الكتاب (٣٦٤/٢).

الانفصالُ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[١]، فالتخيير -والحالة هذه- بعيدٌ، فإن كانا مفعولي (حسبتَ)، فالمختارُ عند الجميع الانفصال، مثل: (حسبتك إيّاه)، وجوّزوا فيه الاتّصال، مثل: (حسبتكه).

فإن قيل: فقد قدموا الأَنقصَ على الأقوى في قولك: (ضربتني وضربوك).

قلنا: وإنّما يَصحُّ ذلك من جهةِ أنَّ الأوَّل متوغلٌ في الجزئية؛ لأنّه فاعل، فصار أولى بالتقديم، بخلاف ما نحن فيه، فإنَّ كلامنَا فيهما لا يكون أحدهما مرفوعًا.

قوله: «والمختار في بابِ [خبر] كانَ الانفصالُ»[٢].

بل الاتّصال[٣]، قال ابن مالك[٤]: «الفصيحُ في الكلام المختار الاتصال، ومنه الحديث عن النبي ﷺ، حديث ابن صيّاد: «إنْ يكنه فلَن تُسلَّطَ عليه، وإن لم يكنْه فلا خير لك في قتله»[٥] ومنه ما روي من قوله ﷺ لعائشة رضي الله تعالى عنها لمَّا كُشِفَ له وقعةُ الجملِ: «إياكِ يا حميراءُ أنْ تكونيها»، ولم يأتِ الانفصال إلاّ في ضرورة الشعر»[٦].

---

(١) هود (٨٢).

(٢) الكافية (١٤٦)، شرح الرضي (٢/٤٤٢)، والتصحيح من الكافية.

(٣) اختلف النّحاة في خبر كان، فذهب بعضهم إلى الانفصال، ومنهم سيبويه. قال في الكتاب (٢/٣٥٨): «ومثل ذلك وهو يتحدث عن اتّصال الضمير بالفعل كان إيَّاه لأن كان قليلة»، وذهب آخرون إلى اختيار الاتّصال. انظر شرح الرَّضي (٢/١٨)، وشرح الألفية للمرادي (١/١٤٤).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (٢٣٩).

(٥) روى هذا الحديث الحاكم في المستدرك (٣/١١٩)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/٤١٠)، والزّرقاني في المواهب اللدنّية (٧/٢١٦). وكلهم يروون بفصل الضّمير: «انظري يا حميراء أنْ لا تكوني أنت...». وقد استشهد به ابن مالك في التّسهيل(١/١٥٤)، وكذلك ابن جماعة في شرح الكافية (٢٣٩) برواية: «أن تكونيها».

(٦) من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إيّاه لقد حال بُعدنا ... عن العهد والإنسان قد يتغيَّرُ

الدِّيوان (١٢٤)، المفصَّل (١٦) ولم ينسبه، شرح المفصَّل (٣/١٠٧)، خزانة الأدب (٥/٣١٢).

[نون الوقاية]

قوله: «ونونُ الوقايةِ مع الياءَ....إلخ»[1].

قيل: لصونها عن دخولِ الكَسْرة.

فإن قيل: قد دخلت الكسرة في مثل قوله: ﴿خُذِ الْكِتَابَ﴾[2].

قلنا: لمَّا كانتْ عارضةً لكلمةٍ غير لازمةِ الاتّصال صارت كالعدمِ، فلمْ يُعْبَأْ بِه.

فإن قيل: قد دخلتْ مع كلمةٍ لازمةِ الاتّصال أيضا الكسرة في قولك: (اضربي وتضربين).

قلنا: لما اشتّد امتزاج الفعل بفاعله صارالفاعلُ كالجزءِ منه، فصارت الكسرةُ متوسطةً، وأَمَّا ضميرُ المفعول، فلمَّا لم يكنْ كالفاعل في هذا الامتزاج، ولا كسائِر الكلمات الباقية؛ لِكونها لازمةُ الاتّصال، صارت الكسرةُ بسببها لازمةً متطرفةً، فاعتُبِرت، فلزم النون قبله، هي لازمة في الأمرِ أيضًا، وهي معه أحقُّ؛ لأنَّ المحظورَ من كسرة /١٨٨/ الفعل موجودٌ فيه، ويزيدُ باللَّبس بأمر المخاطبةِ المختار أنَّ المحذوفَ في المضارع المرفوع نون الإعراب، والباقيةُ نون الوقاية؛ لأنَّ الإعراب كجزءِ الكلمة، فكسرها كأنَّه فعل ما فر منه من كسر آخر الفعل، ولأنَّ (نونَ الإعراب) حُذفت في مواضعَ من غير مقتضٍ[3].

قيل: الحذف مع (لَدُنْ) قليلٌ، ولذلك قلَّ القراءة به، والحذف وعدمه في (إنَّ) سيَّان، وهما في القرآن كثيرٌ، وأمَّا (من وعن) فقال ابن مالك: «لم يجئ الحذف فيهما إلاّ في

---

(١) الكافية (١٤٧)، شرح الرضي (٢/٤٤٩).

(٢) مريم (١٢).

(٣) الذي قصده الشّارح هنا بالفعل المضارع، أي: من الأفعال الخمسة (يفعلون، تفعلون، يفعلان، تفعلان، تفعلين)، وهذا الرأي عكس رأي الجزولي؛ إذ يقول: «الصحيح أنَّ المحذوف نون الوقاية، لا نون الإعراب؛ لأنَّ نون الوقاية إذا حُذفت قامت نون الإعراب مقامها؛ بخلاف العكس، ولأنَّها الثانية، ومنها نشأ الثقل، فكانت أولى بالحذف». شرح المقدّمة الكافية (٤٨٨-٤٨٩)، شرح الرَّضي على الكافية (٢/٤٥٠)

بيت لا يُعرف قائله»[١]، وأمّا (قد وقط) فقد جاء في الحديث[٢]: (قدي)، و(قطي).

قيل: كان عليه أن يقول: مع ياءِ المتكلم؛ لأنّها لا تكون مع ياءِ المخاطبةِ، وأنْ يقيِّدَ الماضي بقوله: عُريًا عن نون جماعة المؤنث، كما قُيِّد في المضارع بقوله: «عُريًا عن الإعراب».

فإن قيل: الحذفُ فيه شاذٌّ.

قلنا: وكذا في (مِنْ وعَنْ)، ومع ذلك فقد قُيِّدَ إثبات النُّون فيهما بحال الاختيار.

****

---

(١) شرح الكافية لابن جماعة (٢٤٦)، والبيت هو:

أَيُّها السائل عنْهم وعَنِي لست من قيسٍ ولا قيسُ مِنِي

وقد ورد هذا البيت في: الحُجّة في القراءات (٢٠٣)، شرح المفصَّل (٣/١٢٥)، شرح الألفية لابن الناظم (٧٠)، وقال: «إنَّه مصنوعٌ»، خزانة الأدب (٢/٤٤٨).

(٢) لم أعثر على حديثٍ في كتاب من كتب الحديث المعتمدة بهذا اللفظ (قدي – قطي) ولكني وجدت في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/١٩، ٧٩): (قَدْ قَدْ، وقَطْ قَطْ)، ولكن سيبويه يقول: «وقد جاء في الشعْر: قطي وقدي، فأمَّا الكلام فلا بدَّ فيه من النون، وقد اضطَّر الشاعر فقال قدي، شبهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد. قال الشاعر:

قدْنيَ من نصرِ الحبيبينِ قدِي ليس الإمام بالشحيح الملحدِ.

انظر الكتاب (٢/٣٧١)

[ضمير الفصل]

قوله: «ويتوسَّط بينَ المبتدأ والخبر... إلى آخره»[1].

فإن قيل: «وبعدَها» يناقض قوله: المبتدأ والخبر؛ لأنَّ بعدَ دخـول العـامل لا يبقـى مبتـدأ وخبرًا.

قلنا: هما كذلك على المجاز باعتبار ما كان، كقوله تعالى: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُم﴾[2] مع أنَّه لا يتم بعد البلوغ.

فإن قيل: يلزُم الجمعُ بينَ الحقيقةِ والمجازِ، وهو غيرُ صحيحٍ.

قلنا: لا نسلِّم، بلْ مذهبُه ومذهبُ المحققينَ جوازُه، والقرينةُ قوله: «بعدها».

قوله: «ليفصلَ بين كونه نعتًا وخبرًا»[3].

فيه أمران، الأوَّل: عبرَّ بعضهم بقوله: ليفصلَ بين الخبـر والتَّـابعِ، وهـو أحسـن؛ لأنَّـه قـد يفصل حيث لا يصلح النَّعت، نحو: (كنت أنت القائم)؛ إذ الضمير لا ينعت.

قيل: لا نسلم أنَّ هذا ضميرُ فصْلٍ، لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ تأكيدًا؟ ولئن سُلِّم فقـد حُمـل المضْمُرُ على المظْهرِ فجاز وإنْ لم يُلْبسْ /١٨٩/ طردًا للباب. الثاني: ظاهرُه أنَّه لا فـائدةَ لـه إلاّ ذلك[4]، وليسَ كذلك، بل يفيد أيضًا التأكيدَ والاختصاصَ، ذكرهما ابن هشام[5] في الجامع.

قوله: «وشرطه أن يكونَ الخبر... إلخ»[6].

قيل: شَرطَوا أيضًا أنْ يكونَ ما قبله معرفة.

---

(١) الكافية (١٤٨)، شرح الرضي (٢/٤٥٥).

(٢) النساء (٢).

(٣) الكافية (١٤٨)، شرح الرضي (٢/٤٥٥).

(٤) أي: الفصل فقط.

(٥) الجامع الصغير (٢٢).

(٦) الكافية (١٤٨)، شرح الرضي (٢/٤٥٥).

وأجيب: بأنّه إنما سَكتَ عنه للعلم به، لأنَّ الخبرَ لا يكون معرفةً إلا والمبتدأ معرفةٌ، وفيه كلامٌ ذكرناه في حاشية تفسير القاضي في سورة الأنفال في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً...﴾[1] الآية.

قيل: لو قال: أو مشابهًا بدل (أفعل من) لكانَ أصوب؛ ليشملَ نحو: (ضارب زيدًا الآنَ أو غدًا)، (ومثلكَ وغيرَك) من الأسماء المضافة التي لا تفيد تعريفًا، وعبارة ابن مالك في كافيته[2]:

أو شبهه كأَفعَل التفضيل أو (مثل) مضافٍ فاقتف الذي اقْتَفَوا

****

---

(١) الأنفال (٣٥).

(٢) شرح الكافية الشافية (١/٢٣٩).

[ضمير الشأن]

قوله: «ويتقدَّمُ قبل الجملة ضميرٌ غائبٌ يُسمَّى ضميرُالشأن... إلخ»(١).

فإن قيل: أجازوا (ما هو ذاهبٌ أخواك)، وأخواك فاعلُ ذاهب، لا يجوز أن يكون مبتدأ؛ إذ لو كانَ لقيل: ذاهبان، فيكون مع اسم الفاعل مفردًا، وقد قالوا في باب المبتدأ إنَّه جملة، هكذا قيل، وفيه نظرٌ؛ لأنّه ما مضى في ذلك البابِ إلاّ أنَّ اسم الفاعل إذا وقع بعد حرفِ النفي وألفِ الاستفهام، ورفع الظَّاهر يكونُ جملةً، وهذا ليس كذلك، ولا يقال: إنه اعتمد ضميرَ الشأنِ وعمل فيما بعده فيكون جملة؛ لأنَّ اسم الفاعل مع فاعله مفردٌ في غيرِ الموضعين.

قيل: اختار أبو حيَّان(٢) تبعًا لابن الطراوة(٣): أنَّه حرفٌ لا اسم ،وقد بينت وجهه في حاشية المغني(٤).

قيل: شرطُ مفسِّرِها أن يكونَ جملةً خبريَّة، وأنْ يصرَّحَ بجزئيها، ولم يشترطْ المصنّف فيه المطابقةَ؛ لأنّه لازم الإفراد، إلاّ أنّه يطابق في التأنيث.

قوله: «وحذفه منصوبًا ضعيف»(٥).

استثنى ابن مالك باب (إنَّ) إذا لم /١٩٠/ تخففْ، قال: «يجوز حذفُه مع إنَّ وأخواتها،

---

(١) الكافية (١٤٩)، شرح الرضي (٤٦٤/٢).

(٢) لم يختر أبو حيَّان رأي ابن الطراوة كما زعم المؤلف؛ إذ تجد أبا حيَّان يقول: «ويسمِّيه الكوفيون مجهولاً، وهو اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، وزعم ابن الطراوة أنّه حرف». ارتشاف الضّرب (٤٨٦/١).

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين ابن الطراوة، أديب من كتّاب الرسائل، وله آراء في النحو تفرَّد بها. توفي سنة (٥٢٨)هـ. من مؤلفاته: الترشيح في النّحو، المقدمات على كتاب سيبويه. انظر ترجمته في: أنباه الرواة (١١٣/٤)، بغية الوعاة (٦٠٢/١)، الأعلام (١٣٢/٣).

(٤) لم أستطع العثور على هذه الحاشية.

(٥) الكافية (١٤٩)، شرح الرضي (٤٦٤/٢).

ولا يختص ذلك بالضرورة»[1].

فإنْ قيل: يوهم كلامُه أنَّ حذفه غيرَ المنصوب ليس بضعيفٍ، وليس كذلك، بل هو ممتنع.

قلنا: لمَّا عُلم في هذه الصيغةِ أنَّ المنصوب يكون فضلةً في الكلام، ويجوز حذفه أكثر مما في المرفوع والمجرور، فإذا حُكمِ بأنَّه ضعيفٌ في المنصوب الذي من شأْنِه الحذف، وعدم المبالاةِ به، فقد علم أنَّه في غيره أضعف، بل ممتنع.

****

(١) شرح الكافية الشافية (١/٢٣٦).

[أسماء الإشارة]

«أسْماءُ الإشارةِ: ما وضِعَ لمشارٍ إليهِ»[١].

فإن قيل: الحدُّ فاسدٌ، لوجهين، الأوَّل: أنَّه شاملٌ لضمير الغائب وأمثاله، فإنها وضعت للإشارة إلى معانيها. والثَّاني: أنّه مشتمل على الدَّور؛ لتوقفه على الإشارة. قيل: إنَّ هذين الوجهين قبيحان. أمّا الأوَّل: فلأنَّ المرادَ الإشارةُ الحسيِّة بالجوارحِ والأعضاء، والإشارةُ في مادةِ النقض ذهنيَّةٌ. وأمّا الثاني: فلأن المحدود ما سمي بأسماء الإشارة في اصطلاح النحاة، وهو المفهوم الصَّادق على (ذا وأمثاله)، والمأخوذ في الحدِّ هو اللُّغوي، وهو المومى إليه باليد.

قيل: هذا إنما يصحُّ إذا كان للشيء مفهومان: لغوي، واصطلاحي، فعليك فيما نحن فيه بإثباتهما، ثم نتكلم عليه، بل الأوْلى أنَّ الحدَّ لأسمائها، وأمّا الإشارةُ والمشارُ إليه فواضِّح عند العقل، ولا يخفى أنَّ هذا السؤال والجواب بعينهما يردان في فعل المدح، وفعل التَّعجب، وأمثالهما.

قد يقال: الدَّور في الأصل غير دائر فيه؛ لأنّه حدُّ اسم الإشارة، والمشار إليه لم يشتق منه، فلا توقف فيه.

قيل: لقائل أن يقول: قوله: «لمشار إليه» منكّر، وما وضع لمنكّرٍ يكون نكرةً، فيلزم أن تكون أسماءُ الإشارة منكّرةً، مع أنّه عدّها من المعرَّفات، وكذا /١٩١/ تعريفه للمضمر وأمثاله، فتأمل. ولو قال: للمشارِ إليه لكان أولى.

فإن قيل: المثنّى منه معربٌ؛ لأنّه اختلف آخره باختلاف العوامل، فكيف جعله من المبنيات؟.

قلنا: الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلها، فوجب الحكم عليها كّلها بالبناء، على أنّا نقول: إنَّ [هذان][٢] صيغة موضوعة للمثنى المرفوع من غير ملاحظةِ الإعراب، وكذا

---

(١) الكافية (١٥٠)، شرح الرضي (٤٧١/٢).

(٢) في الأصل: (اللذان)، والكلام يدور حول أسماء الإشارة لا الموصولة.

أمثالُه، ولا دخل للعامل في هذا الاختلاف، ودخوله وعدم دخوله سواء في الاختلاف. وأنت خبيرُ بأنَّ ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾[1] لا يقوم نقضًا عليها؛ لأنَّ ذلك محمولٌ على التجوُّز.

قيل: اسم الإشارة محصور بالعدِّ، فهو مستغنٍ عن الحدِّ، ولذا تركه بعضُ النّحاة. ٣

****

(١) فاطر (١٣)، الزُّمر (٦)، غافر (٦٢، و٦٤).

[الموصول]

قولهُ: «الموصولُ: ما لا يتمُّ جزءًا إلاَّ بصلةٍ وعائدٍ»[١].

أورد عليه (من) الموصوفةِ[٢]، فإنَّها لا تتمُّ إلا بصفِتها، ولا بدَّ فيها من عائدٍ إذا كانت جملةً.

فإن قيل: هذا الحدُّ دوريٌّ؛ لأنَّه تحديدٌ للمشتق بالمشتق منه، فليس ذلك إلاّ ذاك.

قلنا: المراد بالموصول المعدود من المبنيات، وبالصِّلة معناه اللغوي، محصَّله ما يقال من أنَّ الدَّور لا يدورُ حوله إلاَّ إذا أُريدَ بالمحدودِ معناه اللُّغويُّ المشتق من الصِّلة، يكون الوراد بالصِّلة المصدر، وليس ذلك كذلك.

قيل: في الحدِّ شكان آخران، الأول: أنه لا شك أن معرفة المحدود موقوف على معرفة الحد، ومعرفة الحد على معرفة أجزاء الحدِّ، ومن الأجزاء: الضَّمير الراجعُ إليه وهو عينه. الثاني: أنَّه لا شكَّ أنَّ وجودَ الموصول مع الصِّلة جَمعٌ بينَ المفسِّر والمفسَّر، وهو لا يجوز بالاتِّفاق. وأجيب عن الأول: بأنَّا نتيقَّن التغاير بينهما، وإن كان بالاعتبار، فدار عنه الدور، وعن الثَّاني: بأنَّه معلومٌ أنَّ المحذورَ من الجمع بينهما هو أنْ يُحذف المفسِّر ويُفسر؛ ليدل التفسيرُ على المفسَّر المحذوف، والمذكورليس من هذا الباب، فانسدَّ /١٩٢/ بابُ الشكّ.

فإن قيل: هذا الحدُّ غيرُ منعكسٍ؛ لأنَّ الحروف الموصولةَ لا تحتاج إلى عائدٍ، فخرجت بقوله: «وعائد».

قلنا: كلامه في الموصول الاسميِّ لا المطلق.

فإن قيل: (الألف واللام) حرفٌ فلم عدَّه منه؟.

قلنا: ذاكَ (لامُ التعريف)، والألف واللاَّم معًا للموصول، والمختارعنده أنه اسم.

---

(١) الكافية (١٥٢)، شرح الرضي (٣/٥).

(٢) مثال ذلك قول الشاعر:

رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظًا قلبَه   قد تمنى ليَ موتًا لم يُطع

فإن قيل: هلاّ قال: ما لا يتمُّ إلاّ بجملةٍ خبريَّة قصرًا للمسافةِ.

قلنا: لِئلاّ يلزم ذكرُ المجازِ في التَّعريف، هكذا قيل، وفيه نظر إذا لَزِم ذكرُ المجاز في التَّعريف؛ لأنّه قال: «صلتُه جملة خبريَّة»، وأراد ما هو جملةٌ لفظًا وتقديرًا، وأيضًا جمعُ الحقيقةِ والمجاز.

قيل: فيه أمورٌ، الأوَّل: قال ابن قاسم في شرح الألفيّة: «الموصول محصورًا بالعدِّ، فهو مستغن عن الحدّ»[(١)]، ولذا تركه في الألفية والكافية الكبرى، وتركه ابن هشام في الجامع والقطر. الثّاني: أنّه يرد عليه المصادرالعاملة وأَفْعل التّفضيل، فإنّها موصولات، وهي أسماء ولا عائد من صلاتها إليها، وتسمى أيضًا موصولات بالاتفاق. وأجيب: بأنّه عرَّف الموصول المصطلح المشهور فيما بينهم، وذلك ليس كذلك، بل في معناه. الثالث: أنّه قد يكونُ مجموع الموصولِ والصِّلةِ جزء المركب، فيكون الموصولُ وحده أيضًا جزءًا، فينتقض الحدُّ به. وأجيبُ عنه: بأن المراد الجزء التّام، والموصول فقط ليس بجزء تام. الرابع: قال ابن مالك في التُّحفة: الأولى أن يقال: ما لا تتم إفادته إلا بصلة وعائد؛ لأن اللذان واللتان، (وأيّهم هو أشد) معربة قبل مجيء الصلة والإعراب دليل تمامها.

قوله: «وصلتُه جملةٌ خبريَّة»[(٢)].

فإن قيل: قولكم صِلة الموصول جملة مشكلٌ باسم الفاعل والمفعول في مثل: (الضارب والمضروب)، فإنّه صلةٌ، وليس بجملةٍ.

قلنا: لا إشكالَ فيه؛/١٩٣/ لأنَّ اسم الفاعل والمفعول في مثل ذلك في معنى الجملة، فيكونُ جملةً تقديرًا، وإنما وقع مفردًا للمشاكلةِ بينَ هذه الألف واللاّم، وبين الألف واللاّم للتعريف في قولك: (الرَّجل).

قوله: «وذا بَعدَ ما الاسْتِفْهام»[(٣)].

قيل: فيه أمورٌ، الأوَّل: ظاهُره أنّها لا تكون موصوله إذا وقعت [بعَد] (من) الاستفهاميِّة،

---

(١) توضيح المقاصد (٢٠٢/١).

(٢) الكافية (١٥٢)، شرح الرضي (٧/٣).

(٣) الكافية (١٥٣)، شرح الرضي (١٦/٣).

وهو قول ابن الأنباري[١]، والأصحُّ خلافه[٢]، وقد جزم به في الألفية والشذور[٣]. والثّاني: بقي شرطٌ آخر، وهو أن لا يُلغى ذكرهُ في الألفيّة والشذور[٤]، قالها ابن قاسم[٥]، وإلا لَغا بأن يركّب مع (ما) ويصير اسمًا واحدًا، وزاد ابن الصائغ قوله: «أو تزاد». وشرط ثالث: وهو أن لا تكون للإشارة، ذكره في التسهيل[٦]، وقد أهمله في الألفيّة والشذور. قال ابن قاسم: «لوضوحه»[٧]، وذكر أنَّ ذلك يؤخذ من قوله: إذ لم يلغَ؛ لأنَّ التي تقبل اشتراط عدم الإلغاء ليست ذا الإشارية، حكاه ابن الصَّائغ بقيل.

قوله: «والعائدُ المفعولُ يجوزُ حذفُه»[٨].

ليسَ على إطلاقِه، وإنما يجوز حذفُه إذا كان متّصلاً، نحو: (جاءَ الـذّي أكرمتُ)، ولو كان منفصلاً لم يجزْ مثل: (جاء الذي إياه أكرمت).

اعلم أنّه يجوز حذف العائد المنصوب المتّصل بفعلٍ أو صفةٍ مثل: (جاء الذي أكرمتُ،

---

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، أبو البركات، ولد في بغداد سنة(٥١٣هـ)، وتوفي بها سنة (٥٧٧هـ)، له: الإنصاف في مسائل الخلاف أسرار العربيّة، نزهة الألبّاء وغيرها. من مشائخه: الجواليقي، وابن الشجري. انظر ترجمته في وفيّات الأعيان (١٣٩/٣)، البداية والنهاية (٣١٠/١٢)، شذرات الذهب (٢٥٨/٤). يقول أبو حيَّان: «ومن الموصولات (مَن) و(ما)...، بخلاف زعم ابن الأنباري: أنّهم لا يركبونها مع (من) فلا يقولون: (من ذا) كما يقولون (ماذا)، والصحيح سماع ذلك من العرب». ارتشافِ الضَّرب (٥٢٨/١).

(٢) يقول الرَّضي: «أمَّا الكوفيون فيجوِّزون كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة موصولةً بعد (ما) استفهاميّة كانت أو لا...، ولم يجوّز البصريون ذلكِ إلا في (ذا)، بشرط كونه بعد (ما) الاستفهاميَّة، إذا لم تكن زائدة». شَرح الرّضي على الكافية (٢٣/٣).

(٣) شَرح ألفيّة ابن مالك (١٥١/١).

(٤) شرح شذور الذهب (١٩٧).

(٥) توضيح المقاصد (٢٣١/١ - ٢٣٢).

(٦) شرح التسهيل (١٩٦/١).

(٧) شرح شذور الذّهب (١٩٧).

(٨) الكافية (١٥٣)، شرح الرضي (٢٤/٣).

أو الذي إنك مُكْرِمٌ)، فلو كان متصلاً بحرفٍ لم يجز حذفه، نحو: (جاء الذي إنّه لكريم).

قيل: يفهم من ظاهر العبارة أن المرفوع والمجرور لا يجوز حذفهما، وليس كذلك، بلْ يجوزُ حذف المرفوع إذا كان مبتدأ بشرطه، والمجرور بحرفِ الجرِّ، جرَّ الموصولَ بمثله كما ذكره في الألفيّة [١]، وقد أوردهما عليه صاحب المتوسط[٢]، وأيضًا شرط ابن عصفور[٣] في العائد المنصوب أنْ يكونَ متعينًا، فإن لم يكن متعينًا لم يجزْ حذفه، نحو: (جاء الذي ضربته في /١٩٤/ داره).

قوله: «إذا أخبرتَ بالّذي صدرَ بها... إلخ»[٤].

قال أبو حيَّان[٥]: هذا إطلاق في محل التقييد؛ لأنّ المخبر عنه إذا كان اسم استفهام يجب تقديمه، ولا يقدم (الذي)، فيقال في الإخبار عن (أيّ): من أيّهم قائم؟ أيُّهم الذي قائم، ومن أيِّ رجلٍ كان أخاك ؟ أيُّهم الذي هو كان أخاك؟.

قيل: من شروطه جواز استعماله مرفوعًا، وجواز استعماله مثبتًا، وأن يكون بعض ما يوصف من جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة، كالشرط والجزاء وإمكان الاستفادة، وإن كان الذي يراد الإخبار عنه معطوفًا ومعطوفًا عليه اشترط اتّحاد العامل حقيقة أو حكمًا.

قوله: «وفي الضَّميرِ المستَحقِّ لغَيرِها»[٦].

---

(١) شرح الألفيَّة لابن عقيل (١/١٦٥).

(٢) الوافية في شرح الكافية (١٩٨).

(٣) شرح جمل الزجاجي (١/١٨٤).

(٤) الكافية (١٥٣)، شرح الرضي (٣/٢٩).

(٥) ذكره بغير النصِّ الذي أورده الشارح فقال: «... إنه قد يخبر عن بعض أسماء الاستفهام فلا تلحق (الذي) أوّلَ الكلام، بل تتأخر عن اسم الاستفهام، مثال ذلك أن يقال: أخبر عن (أيّهم) من قولك: (أيهم قائم؟)، فتقول: (أيُّهم الذي هو قائم؟)، فتضع (هو) موضع (أيّهم)، وتدخل (الذي) عليه، فـ(الذي) مبتدأ، و(هو قائمٌ) صلته، و(أيُّهم) خبرالمبتدأ، وكأنّك قلت: (الذي هو قائم أيّهم)؟ وإنما تقدم لأجل الاستفهام». النكتُ الحسان (١٨٨).

(٦) الكافية (١٥٤)، شرح الرضي (٣/٢٩)، ونصهما بدون (في).

أي: مثل ما سبق امتنع الضَّمير المستحقُّ لغير كلمة (الذي)؛ لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير إليها، فيبقى ذلك الغير بلا ضمير.

فإن قيل: لم لا يجوز أنْ يكون الضمير المؤخّر خبرًا عائدًا إلى الموصول؟ فلا يكون الموصول بلا عائدٍ، فيستقيمُ ذلك.

قلنا: لا يستقيم؛ لأنَّ ذلك الضَّمير إنما يتأتّى لعدم تمام الموصول، والعائد المذكور من الجملة المذكورة، فلا يتصوَّر كونه في جزءٍ آخرَ بعدَ تمامه.

فإن قيل: لم لا يجوز أنْ يكونَ الضَّميرُ المنصوبُ عائدًا إلى الموصولِ؛ والضَّميرُ المؤخرُ المرفوع عائدًا إلى المبتدأ؟ فلا يبقى الموصول بلا عائدٍ.

قلنا: لا يَستقيمُ ذلك؛ لأنَّ الضَّمير المؤخّر المرفوع لا يجوز أن يكون عائدًا إلى المبتدأ؛ لأن الضمير العائد إلى المبتدأ يجب أن يكون في خبره، وهو خارج عن خبره فإنه خبر الموصول. فالحاصل أنه لا يجوز أن يكون الضمير المؤخر المرفوع عائدًا إلى الموصولِ ولا إلى المبتدأ؛ لمِاَ علمت، فلا يبقى إلاّ الضَّميرُ المنصوبُ المتّصل، فإنْ أعدْتَه على المبتدأ بقي الموصولُ بلا عائدٍ، وإنْ أعدْتَه إلى الموصول بقيَ المبتدأ بلا عائدٍ، فثبت الامتناع.

قوله: /١٩٥/ «وأيٌّ وأيَّةٌ كـ(مَنْ)»[1].

قيل: ليس كذلك، فإنَّ (أيًّا) يوصف بها النَّكرة، و(مَنْ) لا تقع.

وأجيب: بأنَّ (أيًّا) الواقعةَ صفةً هي في الأصل استفهاميَّةٌ نُقلتْ عنها إلى الصِّفة. زاد ابن مالك: «أنَّها تقعُ حالاً بعدَ المعرفةِ»[2].

****

(١) الكافية (١٥٥)، شرح الرضي (٥٩/٣).

(٢) قال ابن مالك: «وعند دلالتها على الكمال تقع حالاً بعد المعرفة، كقولك: هذا عبد الله أيَّ رجلٍ». شرح الكافية الشافية (٢٨٦/١).

[أسماء الأفعال]

قوله: «وأسْماءُ الأفْعال: ما كانَ بمعنىَ الأمرِ أو الماضي»[1].

أمّا مراتبها، فهي في الأمرِ أكثرُ؛ لصحَّتها من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍ قياسًا مطّردًا[2]، مثل (نزالِ، ودراكِ، ورويدَ)، وشبهه، وأسماءُ الفعل الماضي أقلُّ منه، مثل: (هيهاتَ أي: بَعُدَ)، (وشتّانَ أي: افترق)، وشبههِ، وأسماءُ المضارع أقلُّ منه، ولم يذكرها المصنّف، مثل: (أوَّه، أي: أتوجع)، (وأفٍّ، أي: اتضجَّر)، (ووَيْ وواهًا، أيْ: اتعجب)، وقد ذُكر في الألفيَّة[3] والشذور[4]. وقيل: ما ذُكِر؛ لأنّه قليلٌ، وأجيب: بمعنى الماضي قليلٌ، فتأمَّل.

فإن قيل: كيفَ تدخل في حدِّ الاسم وقد أدخلَها في حدِّ الفعل؛ لأنّها تدل على معنى في نفسِه مقترنٍ بأحدِ الأزمنة الثّلاثة.

قلنا: لا دخل لهذا، فإنَّ المراد بقولهم: مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، وغيرُ مقترنٍ في الحدِّين أن يكونَ الاقتران وعدمُه بحسبِ أصل الوضع، لا باعتبارِ الاستعمال على خلافِه.

فإنْ قيل: لو كانَ في أَصل وضعه على ذلك يلزمُ أن لا يستعمل الأَصل كما يستعمل غيرُه.

قلنا: لا [يستعمل] بعد أن يوضع الشيءُ وضعًا أصليًّا، ثمَّ لا يتفقُ استعمالهُ بأصلهِ، ويستعمل مجازهُ، وإن كان قليلاً (كعسى)، وفعلا التَّعجُّب. اعترض الإمام الحديثي بأنَّ «فيه فسادًا؛ لأنَّ الاسم لا يكون بمعنى الفعل أصلاً وهما حقيقَتانِ مخْتلفتان»[5]، بل الحقُّ أن يقال: هو اسمُ لفظِ الأمرِ أو الماضي، فمدلوله لفظُ الفعل؛ إذ لو دلَّ على ما دلَّ عليه الفعل لكان فعلاً. قال نجم الأئمة الرضي: «وليس ما قال بعضهُم أن (صَهْ) مثلاً اسمٌ للفظ

---

(١) الكافية (١٥٦)، شرح الرضي (٣/٨٣).

(٢) نقل الرضي (٣/١٠٨) عن المُبَرِّد أنه يقول: «فَعَالِ في الأمر مسموع، فلا يقال: قَوَامِ وقَعَادِ في قم واقعد؛ إذ ليس لأحدٍ أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس...».

(٣) شرح ألفيَّة ابن مالك (٣/٣٠٢).

(٤) شرح شذور الذّهب (٥٢٩).

(٥) شرح الكافية للحديثي (١٧٣/ب).

(اسكت)، الذي هو /١٩٦/دالٌّ على معنى الفعل، فهو علمٌ للفظِ الفعل، لا لمعناه بشيءٍ؛ إذ العربيُّ القحُّ إنما يتلفظ بلفظ (صه) مع أنَّه لم يخطر ببالهِ لفظ (اسكت)، وربَّما لم يسمعْه أصلاً»[1]، ولهذا قال المصنِّف: «ما كان بمعنى الأمر أو الماضي»، ولم يقل ما كان معناه الأمر أو الماضي، وفيه بحثٌ؛ لأنَّ الكلامَ مع العالم بالوضعِ، وكون البدويّ القحّ عالما، ويكون كذلك؟ لا يكونُ كذلك.

فإنْ قيل: هذا غيرُ مطَّرد لصدقِهِ على نفسِ الأمر والماضي مع أنَّهما ليسا منها.

قلنا: تقديرُ الحدِّ اسمٌ بمعنى الآخر، فتأمل. قال العلاّمة القاضي[2] في تفسيره: «(آمين) اسم الفعل الذي هو استجب» يعني: اسمُ الفعلِ الاصطِلاحي الذَّي هو لفظُ (استجبْ) من حيثُ يرادُ به معناه، لا لفظُه فإذا قلنا: (آمين) فُهِمَ منه لفظ (استجب)، أو ما يرادفه مقصودًا به طلبُ الاستجابةِ، كما في قولك: «اللَّهم استجب»، لا مقصودًا به نفس استجب صيغةَ أمرٍ، ولذلك صحَّ كونُهُ وكونُ سائرِ أسماء الافعال أسماءً، وإن استفيدَ منها معاني الأفعالِ؛ لأنَّ مدلولاتها التي وضعت هي لها ألفاظٌ لم يعتبر اقترانها بزمانٍ، وأمَّا المعاني المقترنة فمدلولٌ لتلك الألفاظ ينتقل من الأسماء إليها بالواسطة وعلى ما حققناه حققت، وإنَّ الاعتراضَ بقولنا: (الضاربُ أمسِ) في عدم منع الحدِّ معترضٌ؛ لأنَّ المتبادرَ أنْ يكونَ بحسبِ الوضع، وأمرُ الترديد في الحدود مردود مرارًا، فتأمل.

اعلم أنَّ للنحاةِ في موضع أسماء الأفعالِ من الإعراب مذهبان، الأول: أنَّه في موضع رفع على الابتداء، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة -وإن كانت من مبتدأ وفاعل- مستغنًى عن الخبر فيها بالفاعل، كما استغني في (أقائمٌ الزيدان) لمَّا كان بمعنى: (أيقومُ الزيدان) عن الخبرِ بالفاعِل؛ إذ المقصودُ من المبتدأ والخبر منسوبٌ ومنسوبٌ إليه، /١٩٧/ وهو حاصلٌ. [والثاني: أن يكون في موضع نصب على المصدر على أنَّه مفعول مطلق][3].

****

(١) شرح الرِّضي على الكافية (٨٧/٣).

(٢) أنوار التنزيل: (١٢/١).

(٣) لم يورد الشارح المذهب الثاني، وقد وجدت هذا النص في على هامش الشرح فأثبته، وهذا ما يقتضيه السياق.

[أسماءُ الأصوات]

قوله: «والأصواتُ: كلُّ لفظٍ حُكيَ به صوتٌ، أو صُوِّت به للبهائم»[١].

اعلم أنَّ الأصواتِ الجاريةَ على لفظِ الإنسانِ، إمَّا منقولةٌ إلى باب المصادر فلا يصدَّر البحثُ بها ههنا، وما ينبغي لنا التعلُّق بها الآنَ، وإمَّا غيرُ منقولةٍ، بل باقيةٌ على ما كانتْ عليه، فينبغي البحثُ عنها، وهو المقصود ههنا. وهي بهذا الاعتبار ليست بأسماءٍ، واعتبارُها في بابِ الأسماء لإجرائها مجراها.

فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يقلْ: الصَّوتُ ما حُكي به، أو كلُّ كلمة يُحكى بها، كما قال في سائرِ الحدود ؟.

قلنا: لأنَّ الأصوات لم توضع. أمَّا الأصواتُ الصادرةُ عن البهائم، فليستْ بموضوعةٍ ولا ملفوظةٍ، فليستْ بكلمةٍ، بل مُؤولة بهذا اللَّفظ، فإنَّ (غاقٍ) صوت الغراب مؤوَّلة بأنَّ هذا اللفظ صوته، فلا وضع [لها] في الحقيقة، فهي كلمة بالمجاز من حيث أنّها مؤولة بالكلمة، فلا يحسن أن يعبَّر عنها بالكلمة.

قيل: هذا ينافي ما ذكره المصنّف في الشرح[٢]، فإنّه صرّح فيه بأنّها موضوعةٌ، وعِلَّةُ بنائِها أنّها لم توجد فيها العِلّة المقتضية الموجبة للإعراب، وهي التَّركيب؛ لأنَّ وضعها أنْ ينطق بها مفردًا.

قيل: من هذه الأسماء ما يصوِّت به الصبيُّ قبل فهمه، كقوله[٣] ﷺ للحسن رضي الله تعالى عنه عندَ أخذه تمرة الصدقة: «كِخْ كِخْ»، وأيضا ينتقض بقول المتندِّم: (وَيْ)؛ لأنّه خارج عنه، وأنت تعلم أمر لفظ (كل)، والتَّرديد في التحّديد، فلا حاجة إلى التعليم.

****

---

(١) الكافية (١٥٧)، شرح الرضي (٣/١١٧).

(٢) انظر شرح المقدّمة الكافية (٥٤٠ - ٥٤١).

(٣) جزء من حديثٍ رواه الامام البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما يذكر في الصَّدقة للنبي ﷺ (٢/١٦٣).

[المركَّبات]

قوله: «كلُّ اسمٍ من كلمتينِ ليسَ بينَهما نسبةٌ»[1].

قيل: (امرؤ القيسِ، وبعْلَبَكَّ) كذلك، وهما معربان.

فإنْ قيل: نحو (سيبويه) من أفراد المحدودِ، والحدُّ قاصرٌ عنه لا يشملُه؛ لأنَّه ليس مركَّبًا من كلمتين، بل من كلمةٍ وصوتٍ.

قلنا: النَّقض ممنوعٌ؛ لأنَّ المرادَ /١٩٨/ بالكلمةِ أعمُّ من أنْ يكونَ حقيقةً أو حكمًا، والصَّوتُ في حكم الكلمةِ.

قيل: يخرج عن الحدِّ (خمسةَ عشرَ)، مع أنَّه من أفراد المحدودِ؛ لأنَّ بينَ جزئيه قبل التركيب نسبةُ العطفِ، وتعيين النسبةِ على وجهٍ لا يخرج ذلك عن الحدِّ غيرُ موجَّهٍ لصعوبته.

قيل: له وجهٌ حسنٌ، والأحسنُ أن يوجَّه: أنَّ المراد بالنسبة نسبَة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب إحدى الكلمتين مع الأخرى، ولا شكَّ أنه يفهم من ظاهرالهيئة التركيبيَّة التي في (عبد الله) النسبة الإضافية، ومن (تأبَّط شرًّا) النسبة التعلقية التي بين الفعل والمفعولِ، بخلاف (خمسةَ عشرَ)، فإنّ هيئة تركيبِ أحدِ جزئيهِ لا يدلُّ على نسبةٍ أصلاً، كما أنَّ هيئة تركيب أحد شطري (جعفر) مع الآخر لا يدلُّ عليها.

فإن قيل: (تأبَّط شرًّا) مبنيٌّ، فلِمَ أخرجَه عن الحدِّ؟.

قلنا: المرادُ من هذا الحدِّ حدُّ ما بني بالتركيب، وبناء (تأبَّط شرًّا) ليس للتركيب، بل للعلمِ بأنَّه في الأصل مبنيٌّ. بيان ذلك أنْ يقالَ: طرفا (زيدٌ قائمٌ) معربان في الأصل، ومجموعهما من حيثُ إنَّه جملةٌ مبني؛ إذ لم تعتورْه العواملُ، فإذا جُعِل المجموع علمًا بُنيَ ليعلمَ أنَّه في أصله كذلك، وكذا طرفاه، ليُعلَمَ أنَّه من أيِّ تركيبٍ نُقل فليس بناءُ شيءٍ فيه للتركيب.

فإنْ قيل: الاسم ليس بمركَّب؛ إذ كل اسم كلمة، ولا شيء من الكلمةِ بمركَّب.

---

(١) الكافية (١٥٨)، شرح الرضي (١٢٩/٣).

قلنا: المراد بالاسم الاسمُ اللُّغوي، لا الاصطلاحي.

فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يقل المركَّبات: مجموعُ كلمتين ليس بينهما نسبة؛ ليندفعَ هذا السؤال بالكّلية؟.

قلنا: لو قال كذلك لوَرِدَ عليه: (زيدٌ عمرو)، و(ألفٌ باءٌ تاءٌ)، فإنَّه يصدق عليه أنَّه مجموعُ كلمتين ليس بينهما نسبةٌ، مع أنَّه ليس من المحدودِ، وأنتَ تعلمُ أنَّ الكلَّ في التحّديد كما كان.

قوله: «فإنْ تضمَّن الثَّاني... إلخ»[(١)].

فإن قيل: الثَّاني غيرُ متضمِّنٍ /١٩٩/ للحرفِ في (حادي عشر) فكيف مثَّل به؟.

قلنا: عَشَرعلى حقيقته متضمن للواوِ بمعنى (مع)، فمعناه بالفارسيّة (يك با ده)، لا (يكم ووَهم)[(٢)].

فإن قيل: (أحدَ عشرَ) بهذا التأويل يصلُح لذلك اسمًا، فأيُّ احتياج إلى التغيير إلى الحادي.

قلنا: دفعًا للالتباس، أو يكون علمًا بهذا المجاز، وهو تخليصُ الواو للمعيّة.

****

(١) الكافية (١٥٨)، شرح الرضي (١٣٥/٣).

(٢) لا أعلم سببًا لإقحامه هذه العبارة الفارسية في شرحه.

[الكنايات]

قوله: «الكنايات: كَمْ وكَذا للعَددِ، وكَيْتَ وذَيْتَ للحديث»[1].

هي جمعُ كنايةٍ، وهو في اللُّغةِ والاصطلاح: أنْ يُعبَّر عن شيءٍ معيَّنٍ، بلفظٍ غير صريحٍ في الدَّلالة عليه؛ لغرضٍ من الأغراضِ، كالإبهام للسَّامعين، كقولك: (جاءني فلانٌ)، وأنتَ تريد زيدًا، والمراد بها ههنا ما يكنّى به، لا المعنَى المصدريُّ، ولا كل ما يكنّى به، بل بعضه، ولا كلُّ بعض بلْ بعضٍ معيَّنٍ، فكأنَّهم اصْطلحوا في باب المبنيات أن يريدوا بها ذلكَ البعضَ المعيَّن، ولذلك لم يقل: بعض الكنايات، كما قال: بعض الظُّروف، ويتعذّر تعريفُه إلاّ بالتصريح مفصَّلاً، فلذلك أُعْرِضَ عن تعريفها مطلقًا، وتُعُرِّضِ لذلك البعض المعيَّن، وإلا لا يستقيمُ الكلامُ فيها، فإنَّ بعضًا من الكناياتِ ليسَ من المبنيَّاتِ، نحو: (فلان)، وهو كنايةٌ عن أَسامي الأناسيِّ[2] في المذكَّر، و(فلانةُ) في المؤنث، و(الفلان، والفلانة) معرفًا بلامٍ، كنايتان عن أَسامي البهائم، ونحو: أبو فلان وأمُّ فلان، فإنَّهما كنايتان عن كُنى الأَناسيِّ.

قد يقال: لا تعذّر في تَعريفه، كما يُقال: إنَّها ألفاظٌ مبهمةٌ يعبَّر بها عن لفظٍ يقع مفسَّرًا، أيْ: مبيَّنًا، في كلامِ متكلمٍ، سواءً هو المتكلم به أو غيره، أمَّا الإبْهام المتكلّم به إيَّاه على المخاطب، وأمَّا نسيانه إيَّاه، فيدخل فيه (فلانٌ) وأمثالُه، /٢٠٠/ (وكيتَ وذيتَ وكَذا وكأيٍّ).

فإن قيل: كيفَ يدخل المعرب منها في حدِّ المبني؟.

قلنا: الحدُّ لمطلق الكنايات، فله دخلٌ فيه، ولا يخفى عليك أنَّه على هذا لا يكونُ (كم) من الكنايات؛ إذ لا يعبَّر به عن لفظٍ مبيِّن للإبهام أو للنِّسيان، ولا يستقيمُ أنْ تكونَ الكنايةُ

---

(١) الكافية (١٥٩)، شرح الرضي (١٤٧/٣).

(٢) الأَناسِيُّ: المفرد أنْسيٌّ، وجمعها إِنْسٌ، وجمع الجمع أَناسيّ. قال تعالى: ﴿ **ونسقيَهُ مما خلَقْنا أنعامًا وأَناسيَّ كثيرًا** ﴾. الفرقان (٤٩)، وانظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (أنس)، والشامل لجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية (١٣٢/١).

مرادًا بها وقوعَ لفظٍ عوضًا عن لفظٍ أو ألفاظٍ؛ كأنّـه يـؤدِّي إلـى أن يكـونَ أكـثرَ الكلمـات مثل: (نَزالِ)، ومثل (ابن) كنايات، ولا قايلَ به. نعم، قد تُطلق الكنايةُ أيضًا على لفظٍ عُبِّر به عن لفظٍ آخرَ ليس مثلَه في السَّماجةِ، كما يُكنّى بـ(هَن) أو (هَنَة) عـن (الفَـرْج)، فينبغـي أن لا يذكر (كم) في باب الكنايات، وإنما ذُكِر فيه لمَّا وافق (كذا) في العدد، وهو مبنيٌّ، حتّـى لا يجعل له بابٌ آخر، كما يذكر (ما الاستفهاميةِ وَالشرطيّة) في باب (ما الموصولـةِ) لمَّـا وافقتهـا لفظًا، وإن تخالفا معنًى. وأنت خبير بأنَّ (كذا) ليس كناية عن العدد خاصَّة، بل يكنّى بها أيضـا عن الجُمل، ومنه حديثُ: «أتذكر يوم كذا وكذا، فعلت كذا وكذا»[1]. قالوا: بنـاء (كَـمْ) فـي الاستفهاميّة واضحٌ؛ لتضمنها معنـى همـزة الاستفهام، فـإن قولنـا: (كـم رجـل عنـدك؟) معنـاه: أعشرون رجلاً عندك؟. وفي الخبريّة لكونها موضوعةً وضعَ الحروفِ، أو لشبهها لفظًا بأختهـا، أو لتضمَّنها معنى إنشاءِ التّكثير، وهو بالحروفِ غالبًا، فأشبهت ما تضمَّن معنى الحرف.

فإنْ قيل: الخبر يُنافي الإنشاءَ، فكيف قيل عِلّةُ بنائِها؟ أو لتضمُّنها معنى الإنشاء.

قلنا: يُفهم جوابه مما أملى المصنف في الأمالي، وهو قوله: «(كـم رجـالٍ عنـدي؟) يحتمـلُ الإنشاءُ والإخبار، أمَّا الإنشاءُ فمن جهةَ التكثـيرِ؛ لأنَّ المتكلـم عـبَّر عمـا فـي باطنـه مـن التكثير بقوله: (رجال)، والكثيرُ معنًى محققٌ ثـابت فـي النفـس لا وجـودَ لـه فـي الخـارج حتّـى يقـالَ: باعتباره إن طابقَ فصدق، وإلاّ فكذبَ، وأمّا بالإخبار فباعتبار العنديَّة /١ /٢٠١/ فإنّهم كونُهم عنده له وجود في الخارجِ، فالكلامُ باعتباره محتمِلٌ للأمرين بالاعتبارين المذكورين»[2].

فإن قيل: لَمْ يوجد حرفٌ للتكثير حتىٰ تضمنته.

قلنا: موجود، وهو من الجنسيَّة، وإنْ سُلِّم (فكمْ) من حيثُ إنشاء التكثير أشبهتْ ما تضمَّـن الحرف كـ(من، ومتى)، فأُجري مجراه في البناء. أو نقول: تضمَّن معنى حرف التَّكثير مقدَّرًا.

---

(١) الحديث في صحيح البخاري، أن رجلاً سأل ابن عُمَر: كيف سمعت رسول اللـه ﷺ يقـول فـي النّجوى؟ قال: «يدنو أحدكم من ربّه حتّى يضعَ كنفه عليـه فيقـول: عَمِلـتَ كَـذَا وكـذَا. فيقـول: نعم. ويقول: عمِلتَ كذَا وكذا. فيقول: نعم. فيقرِّرَه ثمَّ يقول: إنِّي سترتُ عليك فـي الدُّنيـا، فأنـا أغفرها لك اليوم». انظر صحيح البخاري (١١٨/٧)، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه.

(٢) الأمالي النحويّة (١٤٩/٤).

اعلم أنَّ المراد من قوله (للحديث) الكناية عن الحديث مكررًا، والجملة قبل ذلك على البدل، ولا يجمع بينهما بقول: (كيتَ وكيتَ)، وقلتُ: (ذيتَ وذيتَ)، وفي كَيْتَ أربعُ لغات تُقال[١]: بسكونِ الياء مع فتحِ التّاء وضمِّها وكسرِها، وبفتحِ الياء مشدَّدةً مع فتح التّاء. قال ابن مالك أيضا: «قد يكنّى عن (الحديث) بكذا وكذا»[٢].

قوله: «فكم الاستفهاميَّة مُميزها منصوبٌ مفردٌ»[٣].

قال ابن مالكٍ في كتبه: «ويجوزُ جَرُّه إنْ دخل على كمْ حرفُ جرٍّ»[٤].

قيل: لأنَّها لمّا كانت كناية عن العدد، جُعلت عبارةً عن وسطِ العدد، وهو (أحدَ عشرَ) إلى (مائة)؛ لأنَّها لو جعلت كنايةً عن أحد الطَّرفين لكان تحكُّمًا، ووسَط العدد مميزُه منصوبٌ مفرد، واعترض عليه الإمام الحديثي «أن حمْلَه على الوسطِ أيضًا تحكُّم، فالوجه أن يقال: كم الاستفهاميّة لمّا كانت مقدّرة بعددٍ قُرن بهمزة الاستفهام، أشبهت العدد المركّب، فأفرد مميزها، ونصبت كمميزه، فقيل: (كم درهمًا مالك)، كما قيل: (خمَسة عشرَ درهما)»[٥].

قوله: «والخبريَّة مجرورٌ مفردٌ ومجموعٌ»[٦].

قيل: شَرطُ جرِّه الاتّصالُ، فإنْ فُصِلَ نُصبَ، حملاً على الاستفهاميَّة. ذكره في التسهيل[٧] والعمدة[٨] والكافية الشافية[٩] وشروحها. بقي شيءٌ وهو: أنَّه قال أبو حيَّان: «كلامه يشعر

---

(١) (كَيْتَ، كيْتُ، كيْتِ، كيَّتَ).

(٢) قال: «وقد يُكْنى بـ(كَذَا وكَذَا) عن الحديث». شرح الكافية الشافية (١٧١٣/٤).

(٣) الكافية (١٥٩)، شرح الرضي (١٥٣/٣).

(٤) شرح الكافية الشَّافية (١٧٠٥/٤)، وشرح التسهيل (٤١٨/٢).

(٥) شرح الكافية للحديثي (١٨٢/أ).

(٦) الكافية (١٥٩)، شرح الرضي (١٥٣/٣).

(٧) شرح التّسهيل (٤١٨/٢).

(٨) شرح عُمدة الحافظ (٥٣٣/١-٥٣٤).

(٩) شرح الكافية الشافية (١٧٠١/٤).

بتساوي الإفراد والجمع، ونَصُّ النحويِّين على أنَّ الإفراد أكثرُ وأفصحُ من الجمع»(١).

قوله: «فكلُّ ما بعدَه /٢٠٢/فعلٌ غيرُمشتَغَلٍ عنه [بضمير]، كان منصُوبًا معمولاً على حسبه»(٢).

أي: كلُّ واحدٍ من (كَمْ الاستفهاميَّة والخبريَّةِ)، يكونُ بعدَه فعلٌ أو شِبْهُه، لفظًا أو تقديرًا، غير مُشتَغَلٍ عنه، أيْ: مشتغلٌ بِهِ، أي: عاملٌ فيه، كان نصبًا معمولاً على حسبه، وإنّما جعلناَ الفعلَ وشبَهه أعمَّ من أنْ يكونَ ملفوظًا أومقدَّرًا؛ ليدخلَ في قاعدةِ النَّصب، مثل: (كمْ رجلاً ضربتَه؟)، إذا جعلته من قبيل الإضمار على شريطة التفسير، وقدَّرتَ بعدَه فعلاً غيرَ مشتغلٍ عنه، أي: (كم رجلاً ضربتَ ضربتَه)، فهو من حيثُ أَنَّ بعده فعلاً مقدَّرًا غيرُ مشتغلٍ عنه داخلٌ في قاعدة النَّصب، وإن لم يجعله من قبيله، ولم يقدَّر بعده فعلاً غيرَ مشتغلٍ عنه، فهو من هذه الحيثيةِ مرفوعٌ داخلٌ في قاعدة الرَّفع.

فإن قيل: هلاَّ قال: مشتَغِلٌ به، فيكون أوجز؟.

قلنا: أجاب عنه الامام الحديثي «بأنَّه إنما قال كذلك؛ لئلاَّ يتوهَّمَ أنَّه عاملٌ فيه لا في غيرِه؛ إذ يُفهمُ عرفًا -من قولنا: (زيدٌ مشتغلٌ بعمرو)- انحصارُ اشتغاله به»(٣).

قوله: «وكلُّ ما قبلَه حرفُ جرٍّ، أو مضافٌ فمجرورٌ»(٤).

فإن قيل: كونُه معمولاً للحالِ الذي قبلَه يبطلُ صدارته.

قلنا: اغتُفِرَ ذلك لتعذُّر تقدمِ معمولِ الجارِّ عليه؛ لتنزلهما منزلةَ الجزءِ من غايةِ امتزاجِهما، فلأجلِ التعذُّرِ المذكورِ اغتفر تقديْم الجار على ما له صدر الكلام.

فإن قيل: قوله وإلا فهو يقتضي وجوبَ الرَّفعِ في مثل (كم رجلاً ضربتَ)، وليس كذلك.

---

(١) ارتشاف الضَّرب (٣٧٩/١).

(٢) الكافية (١٦٠)، شرح الرضي (١٥٨/٣).

(٣) شرح الكافية للحديثي (١٨٣/أ ب).

(٤) الكافية (١٦٠)، شرح الرضي (١٥٨/٣).

قلنا: أجاب عنه الإمام الحديثي بأنَّ «هذا ليس نقضًا واردًا؛ لأنَّ المقدرَ كالظَّاهرِ، فمن قال أن التقدير في (كم رجلاً ضربتَه): (كمْ رجلاً ضربتَ ضربته)، يكون عنده بعَد (كم) فعلٌ غيرُ مشتغلٍ عنه»[١].

قوله: «وإلاّ فمرفوعٌ مبتدأ...إلخ»[٢].

أي: مبتدأٌ إنْ لم يكنْ ظرفًا، /٢٠٣/مثل: (كم رجلاً إخوتُك؟، كم درهمًا مالُك ؟)، وخبرٌ إن كان ظرفًا مثل: (كم يومًا صومُك؟). هذا مذهبٌ، وإنّما جُعل(كم) مبتدأ، وإنْ كان نكرةً، و(إخوتُك)، و(مالُك) خبرًا، وإن كان معرفةً؛ لأنَّ وقوعَ المعارفِ بعد (كم) أقلُّ من وقوعِ النكرات، فأُلْحِقَ الأقلُّ بالأكثر.

قوله: «وفي مثل:

[١٧] **كمْ عمةٍ**...... .... »[٣].

فإن قيل: لا يجوز أنْ ينتصبَ بـ(حلبتْ) على رفع (عمَّة) على الابتداء؛ لأنَّ الفعلَ الواقع خبرًا لا يعمل فيما قبل المبتدأ.

قلنا: كونُ الفعلِ وقعَ خبرًا لا يمنعُه ذلك من عملِه قبلَ المبتدأ، ألاَ ترى أنَّك تقول:(زيدًا عمروُ ضاربٌ في يومِ الجمعةِ زيدٌ ضاربٌ)، وإذا رفعت (عمَّةٌ) رفعت (خالةٌ، وفدعاءُ)، وإذا نصبتها نصبتهما، وإذا خفضتها خفضتهما، وذلك واضحٌ؛ لأنَّهما تابعان لها.

---

(١) شرح الكافية للحديثي (١٨٣/أ ب).

(٢) الكافية (١٦١)، شرح الرضي (١٥٨/٣).

[١٧] هذا جزء من صدر بيت للفرزق، من بحر الكامل، والبيت بتمامه:

كمْ عمّةٍ لك ياجريرُ وخالةٍ فدعاءَ قدْ حَلَبَتْ عليَّ عشاري

فدعاء، أي: المعوجة الرّسغ من اليد أو الرِّجل، والعشارُ: جمع عشراءَ، وهي النّاقة التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر. والشاهد: (عمةٍ). حيث أنّها في مثل هذا المقام يجوز الرّفع والنّصب والجرّ. انظر: الدّيوان (٣٦١/١)، الكتاب (٧٢/٢)، المقتضب (٥٨/٣)، الأصول (٣١٨/١)، الجمل (١٣٧)، التوطئة (٢٦٠)، شرح الجمل (٤٩/٢)، خزانة الأدب (٤٨٥/٦).

(٣) الكافية (١٦١)، شرح الرضي (١٦٢/٣).

فإن قيل: قوله: «ثلاثةُ أوجهٍ» غيرُ صحيحٍ؛ إذ العمَّةُ في البيت، على تقديرِ الرَّفع، ليس مميزًا لـ(كَمْ)، فلا يكونُ ثلاثة أوجهٍ فيه، والمصنِّف قال: «وفي مثل مميز (كم) ثلاثة».

٣ **قلنا:** معنى قوله: «وفي مثل مميز (كم)...إلخ»، أنَّه يَصلُحُ مميزًا لـ(كَمْ) في مثل هذا البيتِ، ويحتمل الأوجُه الثَّلاثة، لا إنَّ حالَ كونِه تمييزًا يحتملُ الأوجَه الثلاثة».

****

قوله: «وأُجْرِيَ مجْراهُ لا غَيْرُ، ولَيْسَ غَيْرُ»(١).

قيل: فِيه أمْرانِ، الأوَّل: شرطُ البنـاءِ، أنْ ينـويَ معنـى المضـاف إليـه، فـإنْ نـوى لفظَـه دونَ معنـاه أُعْرِبَ، صرَّح به في شرح الكافية(٢). الثاني: شرط ابن هشام(٣) لحذف مضافها أن تقـع بعـد ليـس، وقال: «ما يقع في عباراتِ العلماءِ مـن قولهـم: (لا غيرُ) لـم تتكلـمْ بـه العربُ»، وقـال نجـم الأئمـة الرَّضي: «لا يحذفُ منها المُضَافُ إليه إلاَّ مع (لا التبرئة)، و(لَيْسَ) لِكَثْرةِ استعمالِهِ بَعْدهُما»(٤).

قوله: «ومنها (حيثُ)، ولا يضافُ إلا إِلى الجملةِ في الأكثرِ».

قال ابن مالك(٥): «لم تضف إلى المفرد إلاَّ في موضعين: /٢٠٤/قوله(٦):

[١٨]...... .... حيثُ ليِّ العمائمِ

---

(١) الكافية (١٦٢)، شرح الرضي (١٦٧/٣).

(٢) شرح المقدَّمة الكافية (٥٥٨).

(٣) مغني اللَّبيب (٢٠٩).

(٤) شرح الرَّضي على الكافية (١٧١/٣).

(٥) شرح الكافية لابن جماعة (٢٩٠).

(٦) هذا الشَّاهد من الشَّواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معيَّن.

[١٨] الذي ذكره الشارح جزء من عجز بيت من الطَّويل، والبيت بتمامه:

وَنطعنُهم تحت الحُبى بعدَ ضَرْبِهم   ببيضِ المواضي حيثُ ليِّ العمائمِ

والشاهد: (حيثُ ليِّ العمائم)، فقد أضيفت (حيثُ) إلى المفرد، ولا يقاس عليه، خلافًا للكسـائي. وقد وجدت شاهدًا آخر مماثلاً له في ديوان كثيِّر عزَّة، يقول.

وهاجرةٍ يا عزُّ يلتفُّ حرّها   بركبانِها من حيثُ ليِّ العمائمِ.

ديـوان كثـير عـزَّة (٢١٨)، المفصّـل (٢٠٥)، شـرح المفصّـل (٩٢/٤)، مغنـي اللبيــب (١٧٦)، أوضح المسالك (١٢٥/٣)، شرح التصريح (٣٩/٢)، خزانةُ الأدب (٥٥٣/٦).

وقوله[1]:

[١٩] أَمَا تَرى حَيْثُ سهيلٍ طالعًا ....

ولمْ تُضفْ فيما عداهُما إلاّ إلى جملةٍ وأكثر، ويقتضي اشتراكهما في الأكثر، وليسا مشتركيْن فيها. وقد يُحذفُ إحدَى جُزئي الجملةِ بعدهـا لدليل». قال أبو حيَّان: «شَرْطُ الجملة المضافُ إليها (حيْثُ) أنْ تكونَ خبريّة، وأنْ تكونَ اسميّةً مثبتةً، أو فعليةً ماضويةً، أو مضارعيَّةً مثبَتةً، أو منفيَّة بلمْ أو لا»[2].

قوله: «فلذَلِكَ اختِيرَ بَعدها[3] الفعلُ»[4].

أي: لمناسبةِ الفعلِ الشَّرطِ. قال ابنُ مالك: «بلْ وقوعُ الفعل بعدَها واجبٌ؛ لأنَّها شرطيَّةٌ كـ(إنْ)، فوجبَ الفعلُ بعدَها لفظًا أو تقديرًا، ولم يجوِّز بعدها الاسمَ إلاّ الأخفش[5]، وهو فيه محجُوج»[6].

قوله: «فيلزمُ المبتدأ»[7].

فإن قيل: هذا يناقضُ ما مضى منه في باب ما أُضمِرَ عاملُه بقوله: «ويختار الرَّفع»، وعدَّ

---

(١) هذا الشاهد لم يُوقف على قائله، وهو صدرُ بيت من الرَّجز، وعجزه.

[١٩]...... .... نجمٌ يضيء كالشهّاب ساطعًا

والشَّاهد: (حيث سهيلٍ)، أضاف (حيثُ) إلى المفرد. شرح المفصّل (٢٠٤)، التخمير (٢٧٢/٢)، شرحُ الرَّضي على الكافية (١٨٣/٣)، شرح شذور الذّهب (١٧٧)، شرح ابن عقيل على الألفية (٥٦/٣)، شرح الأشموني على الألفية (٥٠٦/١).

(٢) ارتشاف الضَّرب (٢٦١/٢).

(٣) يعودُ ضمير الغائب هنا إلى (إذا).

(٤) الكافية (١٦٢)، شرح الرضي (١٨٤).

(٥) مغني اللبيب (١٢٧).

(٦) شرح الكافية لابن جماعة (٢٩١).

(٧) الكافية (١٦٢)، شرح الرضي (١٨٤).

(إذا) المفاجَأةِ منهُ.

قلنا: أرادَ لزومَه غَالبًا.

قوله: «وإذْ للمضيِّ، وتقعُ بعدَها الجملتان»(١).

قيل: فيه أمرانِ، الأوَّل: قال ابن هشام «ينبغي أنْ تقيدهَ بأنْ لا تكون الاسميّة فعليّة العجزِ وفعلُها ماضٍ»(٢)، فإنّه قالَ في شرحِ التّسهيل: «إنَّ (إذ زيدٌ قام) قبيحٌ»(٣)؛ لأنَّ مدلـولَ (إذ) و(قام) بالنسبة إلى الزَّمان واحدٌ، وقد اجتمعا في كلام، فحسن الفصل بينهما. الثـاني: قـال أبو حيَّان: «شرط الجملة المضاف إليها (إذ) لا تكون شرطيّةً، فلا يقال: أتذكر إذ أنْ تأتنـا نكرمك، ولا إذ مَن يأتك تكرمه، إلاّ في ضرورة الشعر»(٤).

قوله: «ومنها كيف للحال استفهامًا»(٥).

قال ابن مالك: «كيفَ تكونُ أيضًا شرطًا، إلاّ أنَّهـا لا تعمـلُ الجـزمَ، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾(٦) فإنّهـا شـرطيّةٌ قطعًـا، أي: كيــف شــاء صوركم، وجوابها إمَّا مقدَّرٌ كقولِ البصريينَ، أو مقدَّمٌ كقولِ الكوفيين، وَعَـدُّ (كيـف) فـي الظروف /٢٠٥/تسامحٌ، فإنّها ليستْ ظرفًا»(٧)، عند سيبويه(٨) بخلافِ غيرِه، ويحتَمـل أنَّـه اختارَ مذهبَ غيرِه.

---

(١) الكافية (١٦٢)، شرح الرضي (٣/١٨٤)، وفيهما: (لما مضى).

(٢) مغني اللّبيب (١٢٧)، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٦٧٦).

(٣) شرح التّسهيل (٢/٢٠٨).

(٤) ارتشاف الضَّرب (٢/٢٣٤).

(٥) الكافية (١٦٣)، شرح الرضي (٣/٢٠٢)، وفيهما بدون (منها).

(٦) آل عمران (٦) ويوجد في نقل الآية خطأ؛ إذ أوردَها المؤلِّف هكذا: (يصوركم كيف يشاء).

(٧) شرح الكافية لابن جماعة (٢٩٤).

(٨) من يعدُّها اسمًا السِّيرافي والأخفش. المغني (٢٧٢)، شرح الرضي (٣/١٨٤).

قوله: «خلافًا للزجَّاج»(١).

ليس للزجَّاجِ في هذا خلافٌ(٢)، وإنَّما الخِلافُ لأبي القاسمِ الزَّجاجي(٣)، فإنه يقول: «هو ظَرفٌ»، قاله ابن مالك(٤).

قوله: «لَدَى ولَدُنْ وقد جاءَ لَدْنِ... إلخ»(٥).

قال المصنّف في شرح المنظومةِ: «وإنّما بُنِيَتْ لأنَّ وضعَ بعضِ لغاتِها وهي (لَدْ ولُدْ ولَدُ) وضعُ الحروف»(٦)، فأَجرى بقيَّة اللّغاتِ مَجراها؛ لاتفاقِها معَها في لفظِها ومعناها. قال الامام الحديثي: «ما ذكره المصنّف حديثٌ صحيح، إن لم يكنْ الأمْر على ما قاله ابن مالك(٧): هو أن ثناها محذوفٌ من ثلثيها كـ(يكُ) من يكنْ للتّخفيف، وهوالظّاهر»(٨)،

---

(١) الكافية (١٦٤)، شرح الرضي (٣/٢٠٨).

(٢) انظر الجُمل (١٤٠)، الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٣٨٢)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٦٠)، المساعد في شرح التسهيل (١/٥١٥)، همع الهوامع (٣/٢٢٤).

(٣) يقول الزجاجي: «اعلم أنَّ (منذُ) تخفض ما بعدها على كلِّ حال، وهي في الزَّمان بمنزلة (مِن) في سائرالأسماء. تقول: (ما رأيته منذ يومين)...، وأمّا (مُذ) فترفع ما مضى، وتخفض ما أنت فيه، كقولك: (ما رأيته مُذ يومان، ومُذ شهران، ومُذ عامان، ومُذ عشرة أيّام)، فترفع ذلك كُلّه؛ لأنّه ماضٍ بالابتداء، وخبره مُذ، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان، وتقول في ما فيه بالخفض: ما رأيته مُذ يومِنا، ومُذ عامِنا، فتخفضه لأنّك فيه». الجمل (١/٤٠). ويقول ابن هشام: «وقال الأخفش والزجّاج والزجّاجي: ظرفان [مذ ومنذ]، فخذ بهما عمَّا بعدهما، ومعناهما (بين وبين) مضافين، فمعنى ما لقيته مذ يومان، بيني وبين لقائه يومان، ولا خفاء بما فيه التعسف». مغني اللبيب (٤٤٢)، وانظر أيضًا ارتشاف الضّرب (٢/٤٤٣). ويقو ل الزجاجي: «أمّا منذ فحرفٌ خافضٌ لما بعدها، دالٌ على زمان. ومُذ اسم يدل على زمان ما مضى ويخفض ما أنت فيه». حروف المعاني (٢٩).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (٢٩٦).

(٥) الكافية (١٦٤)، شرح الرضي (٣/٢٢٠).

(٦) شرح الوافية (٣٠٤).

(٧) شرح التسهيل (٢/٢٣٧) .

(٨) سقطت هذه اللوحة من صورة شرح الحديثي التي لديّ.

ولذلك إذا أُضِيفَ إلى المضمرِ ترجع إلى أصلِها، نحو لَدنه ولدني.

قد يُقال: الأَصل في غيرِ المتمكّن عدمُ الحذفِ، والمضافُ إلى المضمرِ الثُّلاثـي، لا أَنّـه
٣ أُضِيفَ الثنائيُّ، ورجعَ إلى الأصل.

قوله: «ومنها عوض للمستقبلِ المنفيِّ»[1].

قيل: فيه أمور، الأَوَّل: قد ترد للمضي، ذَكره ابن مالك[2] في التسهيل. الثاني عدّه من
٦ المبنيات، وقد يعرب إذا أضيف إلى العائضين، أو أضيف إليه. الثالث: قد يخرج عن
الظرفيّة فيستعمل قَسَمًا، ذكره ابن السِّيِّد[3]، ونقله أبو حيَّان[4] في شرح التسهيل.

****

---

(١) الكافية (١٦٤)، شرح الرضي (٣/٢٢٤).

(٢) شرح التسهيل (٢/٢٢١).

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٣/٢٤٨). يقول ابن السّيد في شرحه للبيت الذي أورد ابن قتيبة في كتابه، وهو بيت الأعمش:

رضيعي لَبان ثدي أمٍّ تحالفا بأسحم دَاجٍ عَوْضُ لا نتفرقُ

«...، وعَوْضُ: صنم كان لبكر بن وائل، وقيل: هو اسم من أسماء الدهر، وزعم المَازِنِيّ: أنّه يضمُّ ويفتح ويكسر، ولاأعلم أحدًا حكى فيه الكسر غير المَازِنِيّ، وأصله أن يكون ظرفًا كقولهم: (لا أفعله عَوْضَ العائضين)، كما تقول: (دهر الدّاهرين)، ثم كثر حتى أجروه مجرى ما يقسم به، وأحلوه محله».

وابن السّيّد هو: عبد الله بن محمد بن السِّيد، أبو محمد، من العلماء باللّغة والأدب ولد سنة (٤٤٤)هـ. من مؤلفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي. توفي سنة (٥٢١)هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/٩٦)، البداية والنهاية (١٢/١٩٨)، بغية الوعاة (٢/٥٥).

(٤) ارتشاف الضرب (٢/٢٤٧).

[المعرفة والنكرة]

قولُه: «المعْرِفةُ ما وُضِعَ لشيءٍ بعينهِ....إلخ»[1].

أيْ: اسمٌ وضِعَ بوضْعٍ جزئيٍّ أو كلّي لشـيءٍ بعينـه، أي: ملتبسٌ بذاتـه المعيَّنـةِ المعلومـةِ للمتكلِّم والمخاطبِ، المعهودةِ بينهما، فالشَّيء مقيَّدًا بهذه المعلوميَّـة والمعهوديـة، إذا وضـعَ لـه اسمٌ فهو المعرفةُ، وإذا وضعَ له اسمٌ باعتبارِ ذاتِه مع قطعِ النَّظر عن هذه الحيثيةِ فهو النَّكرة.

فإن قيل: هذا الحدُّ غيرُ جامعٍ؛ إذ لا يصدق على المحلّى باللاَّم والمُضاف؛ لأنَّهمـا غـيرُ موضوعين، بل تعريفهما باللاَّم والمضافِ إليه. /٢٠٦/

قلنا: المراد من الوضع أعمُّ من أن يكونَ المجموعَ أو أجزاءَه كما قيل.

فإن قيلَ: إن كان المرادُ من قوله: «بعينهِ» الواحدُ بالشَّخص، يخرج غيرُ العَلَمِ عنـه، وإن كان الواحد بالنَّوع يخرجُ العلمُ، بل تدخلُ النَّكرة فيه.

قلنا: أرادَ الواحد بالشَّخص، ولا يخرج غيرُ العلم، وإن صدق على كثيرين؛ لأنَّ النَّكـرة فـي أفرادِ المسمَّى لا فيه، بلْ المسمَّى متعينٌ تعينًا شخصيًّا، والتعددُ في الخارجِ لا ينافيه فتأمَّل.

فإنْ قيل: لا تنْحِصر المعارفُ المذكورة فيما ذُكرَ؛ لخروجِ المُضافِ إلى المضـافِ إلـى المعرفةِ، مثل (غلامِ ابنِك).

قلنا: المرادُ بالمضافِ إلى أحدها أعمُّ من أن يكون بالذَّات أو بالواسِطةِ.

أعلم أوْلاً: أنَّ قولَه: «والمضاف إلى أحدِها» لا يقتضي صحَّةَ الإضافةِ بالنِّسـبة إلـى كـلِّ واحد، فلا يرد أنَّها لا تصـح إلا بالنسبة إلى الأربعِ الأُوَل، فـإنَّ المنـادى لا يضـاف إليـه. وثانيًا: أنَّه منقوضٌ ببعضِ الكنايات، كـ(فُلان وفُلانة). وثالثًا: أنَّ لفظَ الغيرِ والمثلِ والشبهِ مستثنًى من هذا الحُكم، لا كلا[2]. وأما بابُ (أجمـع) فـي (اشـتريتُ العبـدَ أجمـعَ) معرفـةٌ بالاِّتفاق. قال المصنِّف «وأمّا نحو أجمع وبابه فإنما كان معرفـة بتقدير الإضافـة فيـه، فـإن قولك: (اشتريتُ العبدَ أجمعَ) تقديره: أجمعه، أي كله، لكنْ التزموا ترك التلفّظ بالمضـاف

(١) الكافية (١٦٥)، شرح الرضي (٣/٢٣٤).

(٢) هكذا في الأصل، ولا أعلم ما يقصد.

إليه للعلمِ به، فلا حاجة إلى أن يجعل بابًا برأسه»[١]، ولا حاجةَ أيضًا إلى جعلِه من بابِ (أُسامةَ) كما ذهبَ إليه بعضٌ، وأنت خبيرٌ بأنَّ بعضَ النَّاس جعلَ باب (فلانٍ) من بابِ أسامةَ ففتحَ بابَ الإشكالِ، فتأمَّل.

قيل: الأَوْلَى أنْ يقال ما عُلِّق على شيءٍ بعينِهِ؛ لأنَّ المفهومَ من الوضعِ وضعُ الواضعِ الأصلي، فيردُ المنقول والمعرَّف. ثم قيل فيه أمورٌ، الأول: ينبغي أنْ تقدَّم /٢٠٧/النَّكرة على المعرفة، كما فعل في الألفيّة[٢] والشذور[٣]؛ لأنَّ النكرةَ هي الأصلُ. الثَّاني: قال نجم الأئمة الرضي: «لو قال: ما وضع لاستعماله في شيءٍ بعينه، لكانَ أصرحُ»[٤]؛ لأنَّ ما عدا الأعلام يصلحُ لكل معيَّنٍ قصدَه المستعملُ، ولم يضعْه الواضعُ في حال وضعِهِ لواحد معينٍ. الثالث: قال ابن مالك في شرح التسهيل: «من تعرَّض لحدِّ النَّكرة والمعرفةِ عجزَ عن الوصول إليه دونَ استدراكٍ عليه؛ لأنَّ من الأسماءِ ما هو معرفةٌ معنًى نكرةٌ لفظًا»[٥]، نحو: (كان ذلَك عامًا أَوَّلَ، وأوَّلَ من أمسِ)، فمدلُوهما معين، لا شياعَ فيه بوجه، ولم يُستعَملا إلا نكرتين، وما هو نكرةٌ معنًى معرفةٌ لفظًا كـ(أسامة) هو في اللَّفظ كـ(حمزة)، وفي الشِّياع كـ(أسد)، وما هو في استعْمالِهم على وجهين -كواحدِ أمة وعبد بطنِهِ، فأكثر العرب هما عندها معرَّفةٌ بالإضافة، وبعضُها نكرةٌ على الحالِ، ومثلهما ذو اللاَّم الجنسيّةِ، فمن قبلِ اللَّفظِ معرفةٌ، ومن قبلِ شياعِه نكرةٌ، ولذلك يوصَف بالمعرفةِ اعتبارًا بلفظه، وبالنَّكرةِ اعتبارًا بمعناه. فإذا كانَ الأمرُ كذلك، فأحسنُ ما تبيَّنُ به المعرفة ذكر أقسامِها مستقصاةً، ثمَّ يقال: وما سوى ذلك نكرةٌ. الرَّابع: قال نجم الأئمة الرضي: «يعترضُ على هذا الحدِّ بضميرِ النَّكرةِ، نحو: ربَّ شاةٍ وسخلتِها، وربَّه رجلاً، نعمَه رجلاً، وجاءني رجلٌ فضربتُه، والمعرَّف بلامِ العهد إذا كانَ المعهودُ نكرةً، نحو: (جاءني رجلٌ فضربتُ الرَّجلَ)، فالأحسنُ أن يقالَ: المعرفةُ ما أُشيرَ به إلى خارجٍ مختصٌ إشارةً وضعيَّة، والنَّكرةُ ما لم يشرْ

---

(١) شرح المقدِّمة الكافية (٥٧٦).

(٢) شرح ألفية ابن مالك (١/٨٦).

(٣) شرح شذور الذَّهب (١٨٧).

(٤) شرح الرّضي على الكافية (٣/٢٣٤).

(٥) شرح التسهيل (١/١١٥).

به إلى خارجٍ إشارةً وضعيَّةً، فيدخل فـي الأوَّلِ جميعُ الضَّمـائِر، وإنْ عـادت إلـى نكـراتٍ، والمعرَّف بلام العهد»[١]؛ لأنَّ الضمير يصيرُمعرفـةً برجوعِـه إلـى نكـرةٍ محضـةٍ كمـا سبقَ، وتدخُلُ الأعلامَ المشتركةَ؛ إذ يُشارُ /٢٠٨/بكلٍّ واحدٍ منهـا إلـى مخصـوصٍ عنـدَ الوضـعِ، ويخرجُ منه النَّكراتُ المعيَّنة للمخاطبِ، نحو: (جاءَني رجلٌ تعرفُه)، أَوْ (رجلٌ هو أخوكَ)؛ لأنَّ (رجلاً) لم يوضعْ للإشارةِ إلى مختصٍ، بل اختصَّ في الاستعمال بصفةٍ، نحـو: (لقيـتُ رجلاً)، إذا عُلِم المتكلِّمُ الملقي؛ إذ ليس فيه إشارةٌ، لا استعمالاً ولا وضعًا.

قوله: «العَلَمُ: ما وضع لشيءٍ بعينهِ»[٢].

قيل: «ما وضع لشيءٍ» جنسٌ للمعـارفِ كلِّهـا، واعترض عليـه الإمـام الحديثِّي، «بأنَّـه لـم يتوقف تصور المضمرْ، واسـم الإشـارة والموصـولِ على تصـورهِ، ولذلـك لـم تُذكـرْ فـي حدودها. نعمْ هو عرضٌ عامٌ لها، وفصلٌ لذي اللاَّمِ، وخاصَّـة للمنـادى والمضـاف وجنسٌ للعلم»[٣].

وأجيب: بأنَّ ذلك حديث منه. قال المحقق: «الماهيَّات إمَّا حقيقيةٌ، أي: موجودة في الأعيـان، وإمّا اعتباريّةٌ ليس كذلك. أمّا الحقيقيةُ فالتميز بيْنَ ذاتياتهـا وعرضيَّاتِهـا فـي غايـة الإشكال؛ لالتبـاسِ الجنسِ بالعرضِ العام، والفصلِ بالعرضِ الخاصِ، أيَّ: الخاصَّة، فيتعسَّر التميِّزُ بين حدودِها ورسومِها المسماةِ بالحدودِ، والرَّسومِ الحقيقةِ. وأمّا الاعتباريّةُ فلا إشكالَ فيها؛ لأنَّ كـلَّ مـا هـو في مفهومِهـا فهو ذاتي لها، إمَّا جنسٌ إنْ كانَ مشتركًا، وإما فصلٌ إن لم يكن مشتركًا، وكل مـا ليسَ داخـلاً في مفهومِها فهو عرضيٌّ لها، فلا اشتباه بيـن حدودِهـا ورسومِها المسـماة بـالحدود والرسـوم الاسـميَّة. والمصِّف ذكر الوضعَ في حدِّ غير الموصول، وعدم ذكر بعض النحاةِ لا يدلُّ على أنَّه ليـس بجنس، فتأمل.

قوله: «غيرُ متناوِلٍ».

يُخرِجُ غيرَه من المعارفِ؛ لأنَّها تُستعملُ لمعيَّن آخرَ.

---

(١) شرح الرَّضى على الكافية (٣/٢٣٥)، وقد تصرف الشارح في نقل نص الرضي.

(٢) الكافية (١٦٥)، شرح الرضي (٣/٢٤٥).

(٣) شرح الكافية للحديثي (١٨٨/ب).

قوله: «بوضعٍ واحدٍ»[١].

لئلاً يخرجُ عنه نحو: /٢٠٩/(زيد)، إذا سمِّي به رجلٌ ثمَّ رجلٌ آخر، فهو متناولٌ غيره، فيصدق عليه الحدُّ.

فإذا قيل: (بوضع واحدٍ) خرج ذلك عنَه؛ لأنَّه لا يكون إلاَّ بوضعٍ آخرَ قال المصنّف إملاءً في الأمالي: «وهو في الحقيقةِ غيرُ محتاجٍ إليه، والاعتراضُ بزيدٍ المذكورِ معترضٌ؛ وذلك أنَّ الواضعَ لما وضعهَ لشيءٍ بعينه في جميع تقديراتهِ، لم يضعْه للآخرَ أصلاً، فهو غير متناولٍ ما أشبَهه قطعًا، فلا حاجةَ به إليه)[٢].

قوله: «وأعرفُها المضْمرُ المتكلّم، ثُمَّ المخاطبُ»[٣].

قيل: قد يكونُ ضميرُ الغائبِ، ولفظُ علمٍ أعرفُ الكلِّ إذا كان ممتنع الإلباسِ، مثاله: الله له ملك السموات والأرض، بخلاف قولِ واحدٍ من جماعةٍ مشتبهة الأصوات في ظلمةٍ: (أَنا أَوْ أَنْت)؛ لعدم التَّعيُّنِ ثَمَّ.

قيل: فيه أمورٌ، الأوَّل: أنَّ التعبير (بـأعرف) وإن وقع في عباراتِهم فمتَسامَحٌ فيه، من حيثُ أنَّ أفعل التفضيل لا يبنى من مادَّة التَّعريف. الثاني: ما قيل: أنَّ هذا الكلامَ مع قولهِ في العَلَم: «غيرُ متناولٍ غيرَه بوضعٍ واحد» تناقضٌ؛ لأنَّ ما ذكرَه في حدِّ العَلمِ فصلاً يقتضي أنَّه أعرفُ المعارفِ؛ لأنَّ النَّوعَ أعرف من الجنس، وأُلْحِقَ التفصيلُ، فالعَلَم أعرفُ من جهةِ الوضعِ، والمضمرُ أعرفُ من جهةِ الاستعمالِ لا الوضع. وقال أبو حيان: «إنَّ العَلَمَ أعرفُ من المضمرِ مطلقًا»[٤]. الثَّالثُ: لم يبيِّنْ بقيَّةَ مراتبِ المعارفِ، والذي رجَحه ابن مالك في التَّسهيل: «أنَّ ضميرَ المخاطبِ بعدهَ العَلَمُ، ثم ضمير الغائبِ، ثمَّ الإشارة والمنادى كلاهما

---

(١) الكافية (١٦٥)، شرح الرضي (٣/٢٤٥).

(٢) الأمالي النحويّة (٣/٥٣).

(٣) الكافية (١٦٥)، شرح الرضي (٣/٢٧٨).

(٤) قال أبو حيَّان: «والّذي أختاره أنَّ المعارفَ خمسٌ: أعرَفُها العلمُ الشَّخصي، ثُم المضْمر، ثمَّ المبْهمُ، ثم ذو(أل)». ارتشاف الضَّرب (١/٤٦١)

في مرتبةٍ واحدةٍ، ثم الموصول، ثمّ ذو اللاَّمِ والمضافِ إلى أحدهما في رتبتهِ»[١].

قوله: «النّكرةُ: ما وضِعَ لشيءٍ لا بعينه»[٢].

قيل: الأجودُ ما دلَّ على شائعٍ في /٢١٠/جنسهِ، فإنَّه جعلَ الشيءَ غيرَ عينه، وعينُ الشيءِ اصطلاحًا تعيُّنه، فتأملْ.

اعلم أنَّ في اسم الجنسِ مذهبين، أحدَهما، وهو الأكثرُ: أنَّه موضوعٌ للماهيةِ مع وحدةٍ لا بعينها، ويُسمَّى فردًا منتشرًا كما ذهبَ المصنّف، وصاحب الكشاف[٣]، فلا فرقَ بينَ اسم الجنسِ والنّكرة على هذا. والآخر: أنّه موضوعٌ للماهيةِ من حيثُ هي كما ذهبَ إليه صاحبُ المواقفِ[٤]، فالفرق على هذا بينهما بالاعتبار، واللّفظُ في الاثنين واحدٌ، فإنْ اعتبر في اللّفظ دلالته على الماهيةِ بلا قيدٍ يسمى مطلقًا واسم جنسٍ، أو مع قيدِ الوحدةِ الشائعة يُسَّمى نكرةً.

****

(١) شرح التّسهيل (١١٥/١).

(٢) الكافية (١٦٦)، شرح الرضي (٢٧٩/٣).

(٣) المفصَّل (١٩).

(٤) المواقف في علم الكلام (٦٦).

[العدد]

قوله: «أسماءُ العددِ: ما وِضعَ لكميَّة آحادِ الأشياء»(١).

الكَميَّة: غيرُ عربية، وجَعَلَ الأصولَ اثني عشرَ؛ لأنَّه جعلَ عشرين وأخواتها مشتقَّةً من الآحاد وفرعًا عليها، لا أُصولاً، ولفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا الحدِّ؛ لأنَّهما من أسماء العدد في عُرف النّحاة، وإن لم يكونا عند بعض أهل الحساب من العدد.

فإن قيل: فعلى هذا لا يصحُّ الحدُّ؛ لأنَّه تعريفٌ بأحدِ أفراده.

قلنا: لم يعِّرف حقيقةَ العددِ حتى يلزمَ ذلك، وإنما عرّف أسماءَه، وهو يفيد معرفتَها، ولمَّا كان المتبادرُ من هذه العبارة أنَّ نفسَ الكميَّة هي الموضوع له من غير اعتبار معنًى آخرَ لا يَنتقض بمثل: (رجل ورجلين، وذراع وذراعين، ومنٌّ ومَنَّين)؛ حيثُ لا يُفهم منه الوحدةُ والاثنينيَّة فقط.

قيل: لو اقتصر على ما وضع لكميّة الآحاد لكان كافيًا.

قوله: «وثلاثةٌ إلى عشرةٍ، وثلاثٌ إلى عشرٍ»(٢).

فإنه يقال: ثلاثةُ رجال إلى عشرةِ رجال بإلحاقِ علامةِ التّأنيث للمذكّر، وثلاثُ نسوةٍ، وعشر نسوة بغير إلحاق علامة التأنيث.

قيل: محلُّ ذلك إذا ذُكِرَ /٢١١/المعدودُ، فإن حُذِفَ جاز حذف التّابع المذكّر، ومنه حديث: «من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال... »(٣)، ذكره ابن هشام في الجامع(٤). وإنما فعلوا ذلك لأنّ الثلاثة جماعة، فأنثوا الجماعة في المذكر لأنّه السابق،

---

(١) الكافية (١٦٧)، شرح الرضي (٣/٢٨١).

(٢) الكافية (١٦٧)، شرح الرضي (٣/٢٨٦).

(٣) رواه مسلم في باب الصِّيام (٣/١٦٩).

(٤) الجامع الصَّغير (٢٠٢)، يقول: «إنْ أُريد بالثلاثة والعشرة وما بينهما العددُ، أنثت مع المذكّر نحو: (ثلاثة أيّام)، إلا إن حُذف، فيجوز التذكير نحو: (أربعة أشهر وعشرًا) وذكّرتَ مع المؤنث نحو (ثلاث ليالٍ)».

ثم جاءوا إلى المؤنث فذكروا إرادة للفرق بينهما عند عدم المُميّز، أو كراهة أن يجمعوا بين التأنيثين فيما هو كالشيءِ الواحد.

فإن قيل: فقد جمعوا بين التأنيث في قولهم: (إحدى عشرة امرأة)، فلا يكره التأنيث.

قلنا: المحذور اجتماعهما إذا كانا من جنس واحد.

فإن قيل: قد جمعوا بينَهما في قولهم: (ثلاثةَ عشرةَ امرأة).

قلنا: المحذور اجتماعهما فيما هو كالشيءِ الواحد لفظًا، كالمثال الذي ذكرناه، فإنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد لفظًا، وليس ما ذكرتم كذلك.

فإن قيل: فقد جمعوا بينَهما في قولهم: (جاريةٌ امرأةٌ).

قلنا: المحذور فيما هو كالشيء الواحد، كالمثال الممثّل، فإنَّ المفسِّر والمفسَّر واحد معنى، بخلاف المضاف والمضاف إليه.

فإنْ قيل: فقد جمعوا بينَهما في قولِهم: (مِائةُ امرأةٍ).

قلنا: التّاء في امرأة صار عِوضًا عن اللاّم، فيمتنع حذفها.

قوله: «ومميزالثّلاثة إلى العشرة، والثّلاثِ إلى عشرٍ مخفوضٌ ومجموعٌ»(1).

قيل: أطلِقَ الجمعُ، ولا بدَّ من تقييده بالقِلّة كما في الألفيّة(2)، وأيضًا يجب كونُه جمع تكسير، وأمَّا جمع التّصحيح، وإنْ كان للقلّة، فلا يضاف إليه غالبًا.

قوله: «ومميَّزُ أحدَ عشرَ مفردٌ»(3).

يعني مميز أحَد عشَر إلى تسعةٍ وتسعينَ يكون منصوبًا، أمَّا نصبه؛ فَلِما تقدَّم من إضافته، وأمَّا إفرادُه؛ فلأنّه إنّما جاء لتبيين الذّات، مثله في (عشرينَ رجلاً) وهو حاصل بالإفراد، كما يحصل بالجمع، فكان الإفراد أخفُّ. فإنْ قيل: قد جاء: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا

---

(١) الكافية (١٦٨)، شرح الرضي (٣/٣٠٠).

(٢) شرح ابن عقيل على الألفيّة (٤/٦٧).

(٣) الكافية (١٦٨)، شرح الرضي (٣/٣٠٠).

أُمَمًا﴾(١) مميزًا بالجمع، وأنتم /٢١٢/ قلتُم: يميزٌ بالمفردِ.

قلنا: محمولٌ على البدل أو على عطفِ البيان.

فإن قيل: ينتقض هذا بتمييزِ ثلاثةٍ وأخواتِهِ.

قلنا: فصَّل المصنِّف الجواب عنه في شرح المفصَّل بوجهين، «الأول: أنَّه لم يقصد هنا بالذَّات إلا الاسمَ المتقدِّم، بخلاف الأوَّل، فإنَّه قصد بالاسمِ الثَّانيَ عين المقصود الأوَّل؛ لأنَّه بمثابةِ قولك: (نفسُ زيدٍ) على ما تقدَّم، وليس عشرون كذلك؛ لأنَّ رجلاً معها كالصِّفة بعد تمامِ الموصوفِ، فلا يلزمُ من جمع قولك (ثلاثةُ رجالٍ) مع كونهِ مضافًا إلى المقصودِ بمثابةِ ذاتِ زيدٍ جمع (رجلاً) بعد تَعذُّر إضافته في قولك (عشرون رجلاً). والثَّاني: أنه وإنْ سلِّمت المساواة إلا أنَّه اغتُفِر في الأوَّل؛ لكونهِ جمعَ قِلَّةٍ لفظًا ومعنى، أو معنى لا لفظًا، بخلاف هذا، فإنَّه جمعُ كثرةٍ، وجمعُ الكثرةِ مُستثقلٌ ردّه إلى الواحد في الموضع الذي يغني ذكر الواحد عنه، ألا ترى أنَّه فُعِل مثلُ ذلك في التَّصغير، فقيل: أُجَيْمَال في تصغير أَجَمال، واغتُفر لفظ جمع القِلَّة، وقيل في تصغيرِ (جمالٍ، جُمَيْلاتٍ)، ولم يقل (جُمَيِّل) استثقالاً لجمع الكثرة فرُدَّ إلى الواحد»(٢).

قوله: «ومُميَّز مائةٍ وألف... إلخ»(٣).

فإن قيل: قد جاء: ﴿ثَلاثَمِائَةٍ سِنِينَ﴾(٤) بالجمع.

قلنا: سنينَ ليس بمميَّزٍ بل بدلٌ منه، وقيل: عطفُ بيان.

فإن قيل: قد جاءَ منصوبًا أيضًا في قوله(٥):

---

(١) الأعراف (١٦٠).

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل (١/٦٠٩).

(٣) الكافية (١٦٨)، شرح الرضي (٣/٢٩٠).

(٤) الكهف (٢٥).

(٥) ينسب هذا البيت للرَّبيع بن ضبُع الفزاري، وقيل لزيد بن ضبَه كما ذكر سيبويه.

[٢٠] إذا عاش الفتى مائتين عاما ....

قلنا: مراد المصنّف بيانُ الأغلبِ، وإلاّ يجيء مثلَ ما ذكرتم.

قوله: «وإذا كانَ المعدودُ مؤنّثًا... إلخ»[1].

قال ابن مالك[2] : «الاعتبارُ فيه باللّفظ فقط، فلا يقال: فيه وجهان، وما جاء من اعتبارِ المعنى فشاذٌ لا اعتبار به».

قوله: «ولا يُميَّزُ واحِدٌ واثنان استِغْناءً بلفظِ التَّمْييز عنهما»[3].

فإن قيل: في عبارة المصنّف نوعُ منافاةٍ، /٢١٣/وذلك لأنَّ قوله: «ولا يميَّز واحد واثنان» يدلُّ على تركِ التمييز وذكر العددِ، وقوله: «استغناءً بلفظِ التمييزِ عنهما» يدُّل على ذكر التمييز، وترك العددِ.

قلنا: إنَّ المراد من قوله: «ولا يميَّزُ... إلخ» أنّه لا يجمع بينهما وبين مميزهما، فيندفعُ نوع المنافاةِ، على أنَّ دلالته على تركِ المميز وذكر العدد ممنوعٌ، بناءً على أنَّ صدق السَّالبة يمكن أنْ يكونَ بانتفاء الموضوع.

فإنْ قيل: إنَّ رجلاً موضوعٌ للماهيَّة من حيثُ هي، وهي لا واحدةٌ ولا كثرةٌ، فاحتاجت إلى بيان العدد كغيرها.

---

[٢٠] هذا صدر بيت من الوافر وعجزه:

.... فقد أوْدَى المسرَّةُ والفَتاء

والشاهد فيه: إثبات النُّون في مائتين، ونصب ما بعدها للضَّرورةِ، وتُروى في بعض المصادر: (تسعين عامًا)، ولا شاهدَ فيه حينئذٍ. انظر: الكتاب (١/٢٠٨، ٢/١٦٢)، المقتضب (٢/١٦٩)، وعجزه لديه: (فقد ذهب اللّذاذة والفتاء)، وكذلك في مجالس ثعلب (١/٢٧٥)، والجُمَل في النّحو للزجّاجي (٢٤٢) يقول: «(ومائتين عبدًا) إذا أثبتَّ فيه النون ضرورة نصبت ما بعدها»، المقرَّب (١/٣٠٦)، شرح المفصَّل (٦/٢١)، أوضح المسالك (٤/٢٥٥)، خزانة الأدب (٧/٣٧٩).

(١) الكافية (١٦٨)، شرح الرضي (٣/٣٠٨).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٣٠٥).

(٣) الكافية (١٦٨)، شرح الرضي (٣/٣٠٨).

قلنا: على تقدير التّسليم عند الذِكر يكفينا ما يجعلها واحدةً أو اثنتين، ألا ترى أنّك إذا قلت: (رجلٌ علمٍ) أنّه واحدٌ، وإذا قلت: (رجلا علم) أنّهما اثنان، فلذلك استُغنِي عن إيرادِ تمييزِهما.

فإنْ قيل: قد جاء:

[٢١] .... ثِنْتَا حَنظلٍ.

قلنا: الشَّاعرُ حملَه على أخواتِه، وهو شَاذٌّ.

****

---

[٢١] جزءٌ من عجز بيتٍ من بحر الرَّجز، اختُلِفَ في نسبته، فنُسِبَ إلى: خطّام المجاشعي، وإلى جندل بن المثّنى، وإلى سلمى الهذليَّة، وإلى الشَّماء الهذليّة، والبيت بتمامه:

كأنَّ خصيَيْه من التدلدُلِ   ظرفا عجوزٍ فيها ثنتا حنظلِ

والشَّاهد فيه: (ثنتا حَنظلٍ)، فالقياس أن يقول: (فيها حنظلتان)، إلا أنّه جمع بين العدد والمعدود بإضافة ثنتا إلى حنظلِ. الكتاب (٥٦٩/٣ – ٦٢٤)، شرح المفصَّل (١٤/٤-١٨/٦)، شرح التّسهيل (٣٩٦/٢)، المساعد على تسهيل الفوائد (١٧/٢)، شرح التّصريح على التوضيح (٢٧٠/٢).

[المذكر والمؤنث]

قوله: «فالحقيقي ما بإزائه ذكَرٌ»[1].

قيل: ما له فَرْجٌ أولى؛ لأنَّ العُقاب لا ذكرَ له من جنسه، وذكَرَه طائرٌ يقال له: الزُمَّج.

قوله: «وإذا أُسنِدَ الفعلُ إليه»[2].

فإنْ قيل: إنَّ ظاهر قوله يدلُّ على وجوب (التّاء) في ظاهر غير الحقيقي، فينـاقض قولـه: «وأنَت في ظاهرِ غير الحقيقي بالخيار».

قلنا: العامُّ خُصَّ بالثّاني.

فإن قيل: ينبغي أن تجب (التّاء) عنـد وجـود الفصـل فـي ظـاهر الحقيقـي علـى مقتضـى عبارته، وليس كذلك؛ لتجويزهم (حضر القاضي اليومَ امرأةٌ).

قلنا: لا نسلِّم؛ لأنَّ المُبَرِّد[3] منع حذف التّاء، ولئن سلَّمنا لكنَّه إنَّما جوَّز لطول الكـلام. قال سيبويه : «إنَّ طول الكلام صارِ عوضًا عن التّاء فحذف» [4].

قوله: «وأنتَ في ظاهرِ غيرِ الحقيقي بالخيارِ»[5].

قيل: فيه أمران، الأوَّل: أنَّ التخييرَ يُوهِم التّساوي، مع أنَّ الإلحاق في هـذه الصُّورة راجـحٌ. الثّاني: أنّه يُفْهِمُ اللُّزوم فيما عدا هذه الصُّـورة، /٢١٤/وليـس كذلـك، فـإنَّ جمـع المؤنَّـث

---

(١) الكافية (١٧١)، شرح الرضي (٣/٣٣٨).

(٢) الكافية (١٧١)، شرح الرضي (٣/٣٤٠).

(٣) يقول المُبَرِّد: «وأمَّا: (لَقدْ ولَدَ الأخيطلَ أمُّ سوءٍ) فإنّما جاز للضرورة في الشِّعر جوازه حسنًا، ولو كان مثلُه في الكلام لكان عندَ النحويِّين جائزًا على بُعدٍ، وجوازه للتّفرقةِ بين الاسم والفعل بكلام، فتقديرهم أنَّ ذلك الكلامَ صار عوضًا عن علامةِ التأنيث، نحو: حضر القاضيَ اليوم امرأةٌ، ونـزل دارَك ودارَ زيدٍ جاريةٌ. والوجه ما ذكرت لك». المقتضب (٢/١٤٨).

(٤) «وكلَّما طال الكلام فهو أحسنُ، نحو قولك: حضـر القـاضي امـرأةٌ؛ لأنّـه إذا طـال الكـلام كـان الحذفُ أجملَ، وكأنّه شيء يصير بدلاً من شيء». الكتاب (٢/٣٨).

(٥) الكافية (١٧١)، شرح الرضي (٣/٣٤٠).

المكسَّر، والظَّاهر الحقيقي المفصول، والمتَّصل مع (نِعْم) يجوزُ فيه التَّرك، وقد ذكر في الألفيّة[١] والشُذور[٢].

قوله: «وحُكمُ ظاهرِ الجمعِ...إلخ»[٣].

قالوا: أمَّا إثباتها فلأنَّها في معنى الجماعةِ، وأمَّا حذفها فلأنَّ تأنيثَ الجماعة من باب التَّأنيث اللَّفظي؛ إذ ليس بإزاءِ الجماعةِ ذَكرٌ من الحيوان.

فإن قيل: جمعُ المؤنَّث مثل: (الضَّواربِ) تأنيثُه معنويٌّ.

قلنا: إنَّه لم يعتدَّ به؛ لأنَّه اعتبر فيه الجماعة، فليس بإزائِها ذكرٌ، وإن اعتُبِر مفردُه، أعني ضاربه، فلفظ المفرد فيه غيرُ باقٍ ضرورة كونه جمع المكسَّر، بخلاف المثنى؛ فإنَّه يصحُّ اعتبار مفرده؛ لأنَّ الواحد فيه باقٍ مُرادٌ، فتأنيثُ الفعل فيه أجدر.

فإن قيل: فينبغي أن يجب إلحاق التَّاء في جمع المؤنَّثِ المصحَّح، مثل: (الزينباتِ والمسلماتِ)، فإنَّ لفظ المفرد فيه باقٍ مرادٌ، كما في المثنَّى.

قلنا: إنَّه لم يفعل ذلك، أي: لم يلتزم إلحاق التَّاء في مثل (زينبات)، وإنْ كان لفظُ المفرد فيه باق إجراءً لبابِ الجمع مجرَى واحدٍ، أو لأنَّ الجمع بالألف والتَّاء يجري في صفات من لا يعقل، وإن كان مذكرًا مثل: (الضاربات) للحُمُرِ، وفي صفات من يعقل إذا كان مؤنَّثا نحو: (الضاربات) للنِّساء، فكرهوا أن يلتزموها في الجمع في مثل: (جاء الضَّاربات)، فتُوهِّم أنَّه مؤنَّث حقيقةً في الجمع، فاعتبروا الجماعة. واعترض عليه الإمام الحديثي «بأنَّ للخصم أن يقول: لا خلاص من التَّوهم؛ إذ جاز إلحاق التَّاء بالمسند إلى الضَّارباتِ للنساء والحُمرُ»[٤].

قد يقال: الالتباس دائمٌ بتقدير وجوب الإتيان بالتَّاء، وأمَّا بتقدير الجواز فلا. ولا يخفى أنَّ تحمُّلَ الثَّاني أَسْهلُ.

---

(١) شرح الألفيّة (٢/٩٥).

(٢) شذور الذَّهب (٢٢٩- ٩٣٠).

(٣) الكافية (١٧١)، شرح الرضي (٣/٣٤٠).

(٤) شر ح الكافية للحديثي: (١٩٩/ب).

[المثنى]

قوله: «المثنَّى ما لحق آخره ألفٌ أو ياءُ مفتوحٌ ما قبلَها...إلخ»[1].

أي: آخرُ مفرِده. /٢١٥/واللاَّمَ في قولِهِ: «لِيدلَ» متعلّق بلحق، يخرج بـه (كِـلا وكِلتـا، واثنان)، ونبَّه بقوله: «من جنسِه»: «على أنَّ الأسماء المشتركة لا تثنّى باعتبار ما اشـتركتْ فيه، وإنّما تُثنى باعتبار كلٍّ واحد من مدلولاتِه.

فإذا قلت: (قُرْآن) فإنّما تعني به حيضين أو طهرين، لا طهرًا وحيضًا، ودليله استقراءُ لغةِ العرب»[2].

فإنْ قيل: قوله: من جنسه زائدٌ؛ لأنَّ المِثْل هو المتَّحد في الحقيقة، والمتميز بـالعوارض، فحينئذ لا بدَّ أن يكون من جنسه.

قلنا: أراد بـ(المثل) أن يكون نظيره في اللفظ، و(من جنسه) أن يكون نظيره في المعنى.

فإن قيل: يوجب أنْ لا نثني العَلَمَ لعدم الجنسيَّة.

قلنا: المراد بالجنسيَّة هو أنْ يكونا بحيثُ إذا جرِّدا عن المشخَّصات اتَّحدا في الحقيقة.

فإن قيل: هذا يشكل بـ(الأبوين): للأبِ والأمّ، و(القمرين): للشَّمس والقمـر، فإنـه يثنى باعتبار معنيين مختلفين هما: الأب والأمَّ، وكذلك القمر [والشَّمس].

قلنا: جاز أنْ تجعل الأمَّ مسمَّاة باسم الأب ادِّعاءً لقوَّة التناسب بينهما، ثمَّ يـؤول الاسـم بمعنى المسمَّى به؛ ليحصل مفهوم تناولهما فيتجانسان، فيثنّى باعتباره، فيكون معنى الأبوين المسمَّيين بالأب، وكذا حال القمر.

فإن قيل: فليعتبر هذا التأويل في القرء أيضًا، وليؤول بالمسمَّى؛ ليحَصل مفهومٌ يتناولهما فيثُنى باعتباره.

قلنا: لا شبهةَ في صحةِ هذا الاعتبـار، لكـنَّ الكـلام فـي جـواز تثنيتـه بمجـرَّد الاشـتراك

---

(١) الكافية (١٧٢)، شرح الرضي (٣/٣٤٧).

(٢) شرح المقدِّمة الكافية (٥٩٨).

اللّفظي بينهما وهو المختلف فيه، منعه المصنّف في الشرح[١]، وجوّزه في شرح المفصّل[٢].

فصّل المصنّف في شرح المفصّل في باب الأعلام: «أنَّ العَلَم إنّما يكون معرفة على تقدير أفراده لموضوعه؛ لأنّه لم يوضع علمًا إلا مفردًا، فإذا قُصِدَ إلى تثنيتِهِ وجمعه فقد زالَ معنى العلميَّةِ منه»[٣]، فصار نكرةً، وصار تثنيةُ العَلَمِ كتنكيرِهِ /٢١٦/في مثل: (جاءني زيدٌ وزيدٌ آخر)، وذلك قليل في استعمالهم، مخالفٌ للقياسِ؛ لأنَّ العَلَمَ ما وضع لشيءٍ بعينه غيرَ مُتَناولٍ ما أشبهَه، فإذا نكّرته فقد استعملته على خلافِ ما وضع له، فليكنْ الزيدان كذلك، وإنّما قال: الزيدان بلام التّعريف؛ لأنَّ تثنية العَلَمِ وجمعه سببٌ لإدخال لام التّعريف عليه، فلا يكون مثنّى أو مجموع من الأعلام، إلاّ وفيه اللاّم، وقد جزم بجوازه ابن مالك[٤] والأندلسي[٥] والجزولي[٦]. وفيه قولٌ ثالثٌ: وهو الجواز إنْ اتّفقا في المعنى الموجب للتّسميَة، كـ(الأحمرين): للذّهب والزعفران، والمنع إن لم يتّفقا، وعليه ابن عصفور[٧].

فإن قيل: يردُ على ما ذكرتم قولهم: (يا زيدان ويا زيدون)، فإنّه ثُنّى العَلَم وجمع من غير لامِ التّعريف.

قلنا: أملى المصنّف الجواب في الأمالي من وجهين، الوجه الأول: «أن يقال: يا زيدان هنا تثنيةُ زيد في قولك: (جاءني زيدٌ من الزيودِ)، على اللُّغةِ القليلة، فيكون (يا زيدان) مثل: (يا رجلان)، و(يا زيدون) مثل: (يا ضاربون). الوجه الثّاني: أن (يا زيدان) الأصل فيه: (يا أيُّها الزيدان)، و(يا زيدون): (يا أيُّها الزيدون)، كما أنَّ أصل (يا رجل): (يا أيُّها الرجل)، ولكن لمَّا كان باب قولك: (يا أيُّها الرجل) لك أن تحذف اللاّم، ويستغنى عنها بحرف النّداء؛ لإفادتها

---

(١) شرح المقدِّمة الكافية (٥٩٨-٥٩٩).

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل (١/١٠٣، ٥٢٩).

(٣) الإيضاح في شرح المفصّل (١/١٠١).

(٤) شرح التسهيل (١/٥٩).

(٥) ارتشاف الضَّرب (١/٢٥٥).

(٦) شرح الرَّضي على الكافية (٢/١٧٢).

(٧) شرح جمل الزجاجي (١/١٣٥-١٣٦).

لمعنًى يفيده اللاّم، أجري مجراه؛ لأنّه من بابه»[١]. ولا يخفى حسن هذين الوجهين، فانظر إليهما.

قيل: ينبغي أن يقال: ياء مفتوحٌ ما قبلها لغير الإعلالِ؛ ليخرج منه (مصطفيك)، فإنه قد لحق آخره ياءٌ مفتوح ما قبلَها، وليس بمثنّى؛ لأنَّ الفتحة فيما قبل الياء للإعلال بحذف الألف من مصطفى.

فإن قيل: هذا يخرج بقوله: «ونون مكسورة».

قلنا: النّون تحذف للإضافة /٢١٧/فلم يبقَ الفرق إلاّ بما قبل الياء.

قيل: المراد بقوله: «مفتوح ما قبلها» لفظًا وتقديرًا، وفتحة ما قبل الياء في مصطفَين لفظًا إشعارٌ بالألف المحذوفةِ؛ ليدل على أنَّ معه أكثرَ منه.

بقي ههنا ألفاظ ينتقض إعراب المثنّى بها، وعدها في التسهيل[٢] من الملحقات، أحدها: (مِذْرَوان) لطرفي الآلية، فإنه لم يستعمل مفرده. ثانيها: (ثِنايان) لطرفي العقال، لم يُستعمل مفرده. ثالثها: (الكلبتين) لآلتي الحداد، و(مقصّين)، فإنّه لا يصلح للتّجريد. رابعها: ما دلَّ على مفرد نحو: (الأَبْهُرَين)، و(رامتين). قال ابن هشام: «والذي يظهر لي أنَّ النُّحاة إذا أطلقوا المثنّى في باب الإعراب، أرادوا دخول مثل ذلك؛ لأن وضعه ليدلَّ على اثنين، واستعماله في غيره مجاز»[٣]. خامسها: (حوالينا)[٤]، فإنّه وإنْ صَلُح للتّجريد إلا أنّه لا يختلف معناه في الحالين. سادسها: الأعلامُ (كالبحرين). سابعها: ما أريد به الكثير، نحو: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[٥]. ثامنها: ما هو جمعٌ في المعنى نحو: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[٦]، قال ابن هشام : «إنَّ هذا

---

(١) الأمالي النحويّة (٢/١٦٧).

(٢) شرح التسهيل (١/٦٣).

(٣) لم أعثر على هذا النقل في كتب ابن هشام المطبوعة.

(٤) حوالينا: مثنّى (حَوَال)، وتعني الإحاطة بالشيء من كل جانب، وتعرب ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الياء.

(٥) تبارك (٤).

(٦) الحجرات (١٠).

النّوع وما قبله من المثنى، وإنَّ إطلاقَ الأوَّل على الأكثر من الاثنين مجازٌ»[١]، وأمَّا الثّاني: فالمراد بالمثنى ما يدل على اثنين سواءً كانا من جنسِ المفرد أو الجمع، ولو قيل: المثنى وشبهه إعرابه كذا لا يردُ شيء من المذكورات.

قوله: «وإلاّ فبالياء»[٢].

لقائل أن يقول: إنَّ مثل لَدَيَّ وإليَّ إذا ثُنّي بهما يقال: (لَدَوان وإلَوان)، فكيف قال: «وإلاّ فبالياء»، ففي عبارته نوعُ قصورٍ، ولو قال: إن كان عن واوٍ، أو لم يُعلمْ أنّه عن واوٍ ولم يعلّ قلبت واوًا، وإلا فبالياء، لكان أحسن.

****

(١) لم أعثر على هذا النقل في كتب ابن هشام المطبوعة.

(٢) الكافية (١٧٢)، شرح الرضي (٣/٣٥٢).

[المجموع]

قوله: «المجموعُ ما دلَّ على آحادٍ مقصودةٍ بحروفٍ... إلخ»[1].

«ما دلَّ على آحاد»: جنس؛ لشموله للمحدود /٢١٨/وغيره من أسماء الجموع، نحو: (رهط، ونفر). وقوله: «مقصودة بحروف مفردة» يخرج نحو: (رهط)، فإنه لا مفرد لحروفه، وكذا يخرج نحو: (تمرٌ وركْبٌ)؛ لأنَّها، وإن أُطلقت، فليست مقصودةً بحروفِ مفردِها، كما قصد بنحو: (رجال)، فإنه أخذ جروف مفرد (رِجال)، وغُيِّرت للجمع، ثـمَّ قصد بها الآحاد، فالآحاد تكون مقصودة بحروف مفردِه المغيَّرةِ، فتكون مقصودةً بحروفٍ مفردة قطعًا، فاندفع ما قيل: إنَّ (مقصودة) زائدة غير مقصودة؛ لأنَّه وإن قيل: إنَّه يخرج اسم الجمع؛ إذ لم تقصد آحاده، فذلك خارج بقوله: بحروف مفردة، لعدم حروف مفردها في لفظه.

فإن قيل: ما ذكرالمصنف غير صحيح؛ إذ لوصحَّ ذلك لزم أنْ يكون المفرد دالاً على الآحاد، وليس ذلك كذلك قطعًا.

قلنا: لا يلزم ذلك، وإنما يلزم لو قال مقصودة بمفرده، وفرق بين المفرد وحرف المفرد.

فإن قيل: هذا الحدُّ غير جامع؛ لخروج مثل (رجالاتٍ، وصواحباتٍ) وأمثالهما مع أنَّهما منه.

قلنا: لا نسلِّم؛ لأنَّ رجالاً وصواحب بالنسبة إليهما مفردان، وأمَّا الآحاد في (تمر وركْب) فليست مقصودة بحروف المفرد، بل هي في وضعها كوضع (رهط ونفر). قال المصنف في الأمالي: «خرج باب ركب، لأنَّه لم يقصد الدلالة على جماعة الرّكبان بوضع رَكْب مأْخوذًا من راكب، وإنما توافق الحروف عن قصد»[2].

قوله: «بتغيُّرٍ ما»[3].

إشارةً إلى نحو: (فُلْك)، فإنَّهم يزعمون أنَّه مفردٌ وجمعٌ، فإنَّه إذا كان مفردًا فضَمَّتُه أصليَّة كضمَّةِ قُفْل، وإذا كان جمعًا قدِّر أنَّها صارت مبدلة بضمَّةٍ مثل ضمَّة (أُسْد)، ومثل

(١) الكافية (١٧٤)، شرح الرضي (٣/٣٦٥).

(٢) الأمالي النحويَّة (٣/٤٦).

(٣) الكافية (١٧٤)، شرح الرضي (٣/٣٦٥).

(الفُلك) قولهم: (ناقةٌ هِجانٌ)، و(نوق هِجانٌ)، فإنَّه إذا جعل مفردًا تكون كسرته أصليّة ككسرة (كِتاب)، وإذا جعل جمعًا تكون كسرتُه ككسرةِ (رِجال)، والحاصل أنَّ التغيير أعمُّ من أن يكون /٢١٩/تحقيقيًا أو تقديريًا.

اعلم أنَّ نحو (فُلْك) جمعٌ عند الأكثر، خلافًا لابن السَّراج[1]، قال: «هو اسم جمعٍ» كـ(تَمْر). وقال بعضهم: هو كجُنُب، يطلق على الواحد والاثنين والجماعة والمذكَّر والمؤنث.

قد يقال: دخل بهذا القيد مثلُ (فُلْك)، لكن خرج عنه (عَدْل وضيْف) ونحوهما، فإنَّه مشترك بين المفرد والجماعة، يقال: (رجل عَدْل ورجال عَدْل) جمعًا لعدم التغيير الحقيقي والتقديري فيه، بل وضع للجماعة كذلك، فتأمَّل.

قيل: إنَّ ذلك يعني بـ«تغير مَا» إنما يكون في المكسَّر، فلا يدخل فيه الصَّحيح؛ لأنَّه لم يُغير، فقولُه بعد ذلك: «وهو صحيح مكسَّرٌ» تسامحٌ. وأنت خبيرٌ بأنه أُورِدَ على قوله: «بحروف مفردة» الجمع المقدَّرُ واحده، كـ(أبابيل ونسوة)، فإنَّهما جمعٌ ولا مفرد لها فيها حروفه.

وأجيب: بأن المفرد مقدَّر من لفظها فيقدَّر: (آبال ونساء).

****

---

(١) الأصول (٢/٤٣١).

[جمعُ المذكَّر السَّالم]

قوله: «المذكَّر ما لَحق آخره واوٌ... إلخ»[(١)].

قيل: فيه أمورٌ، الأوَّل: أنَّه كان ينبغي أن يقال: مضمومٌ ما قبلها، ما لم يمنع منه اعتلال بالألف، فإنَّ الجمع المقصور نحو (مصطفون) ليس ما قبل واوه مضمومًا، ولا ما قبل يائه مكسورًا، والجواب: أنَّه مضموم أو مكسور تقديرًا. الثاني: أنَّه ليس المراد ما لحقه (واوٌ أو ياء) كيفما اتَّفق، بل المراد، ما لحقه واوٌ رفعًا، أو ياءٌ نصبًا وجرًّا. الثَّالث: كان عليه أن يقول: من جنسه، كما قال في المثنَّى. وأجيب عنه: بأنَّه تركه استغناء عنه بذكره هناك، فتأمَّل. وعلى تقدير اعتباره يرد عليه الإشكالان السابقان من أنَّ (زيدون)، ﴿فَنِعَمَ الْمَاهِدُونَ﴾[(٢)]، ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾[(٣)] لا جنسيَّة فيه على المشهور من اصطلاحهم. ويمكن الجواب عن الآخرين: بأنَّ هذا استعارة، وإطلاقٌ على سبيل التجوُّز، والحدُّ إنما يكون للحقيقة مع قطع عن مَظانِّ استعاراته، ومثله جمعُ الاسم المشترك باعتبار معانيه.

قد يقال: /٢٢٠/كان مستغنيًا أيضًا عن أن يقول: «ليدلَّ على أنَّ معه أكثر منه»؛ لأنَّه قد بيَّن في صدر الجمع أنَّه ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروفٍ مفردة.

فإنْ قيل: ينقض الحدُّ بمثل قوله تعالى: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[(٤)] في حَقِّ السَّماء والأرض، مع أنَّ إحداهما ليست من جنس الأُخرى، يعني أنَّهما إذا جُرِّدتا عن العوارض اتَّحدتا في الحقيقةِ.

قلنا: نعم، إلا أنَّهما متَّحدتان في منع الطَّائع، وهذا هو المقصود، كما يقال: (متكلمون) لملَكَ وجنّي وإِنسان.

فإنْ قيل: كيف جمع هذا الجمع مع أنَّه ليس معه أكثر، بل مثله.

---

(١) الكافية (١٧٤)، شرح الرضي (٣/٣٦٩).

(٢) الذاريات (٤٨).

(٣) الواقعة (٦٠)، المعارج (٤١).

(٤) فصِّلت (١١).

قلنا: مجازٌ كما مرَّ.

قوله: «وشَرطُه إنْ كانَ اسمًا... إلخ»[١].

فإن قيل: ظاهر قوله إن كان اسما يوجبُ اشتراط العلميَّة في مثل (ضارب)، وليس كذلك.

قلنا: الاسم قد يطلق ويراد به ما دلَّ على شيء، لا باعتبار معنى، والثَّاني هو المقصود.

فإن قيل: الكلام في الجمع الصَّحيح لمذكَّر، وكونُه مذكَّرًا داخلٌ فيه، ولو كان شرطًا لزم أنْ يكونَ خارجًا، فيلزم أنْ يكونَ خارجا وداخلاً، وهو محالٌ.

قلنا: قُيدٌ به دفعًا لوهم من كان يتوهَّم أنَّ المذكَّر في الأول محمول على المعنى حتَّى يكون نحو (طَلْحَة) داخلاً، أو بالنسبة لمن يذهل عن تقدم ذكر المذكَّر.

فإن قيل: لو قال: (يعلم) مكان (يعقل) كان أصوب؛ لورود مثل هذا الجمع في حقِّ الله تعالى[٢]، مع أنَّه لا يطلق عليه اسم العاقل.

قلنا: ذاك مجاز، وكلامنا في الحقيقة.

فإن قيل قد جاء: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[٣]، مع أنَّها غير عقلاء.

قلنا: هو من قبيل (طائعين) في حقِّ السماء والأرض.

ولقائلٍ أنْ يقول: ولا بتاءِ تأنيثٍ زائد لا فائدة فيه، وحديثُ دفع وهمٍ يُتوهَّم أنَّ المراد من المذكَّر هو التذكير المعنوي، بمعزلٍ عن التَّحقيق.

فإن قيل: صحيح المذكَّر يختصُّ بالعقلاء، /٢٢١/فلم تصحيح المؤَّنث غير مختصٍّ بها؟.

قلنا: حطًّا لرتبته عن المذكَّر، والأَولى أنْ يقال: (فَعَلَمٌ يَعْقِلُ)؛ لأنَّ حمراء وسعدى لو سمِّي بهما رجل، وجُمِعَ جَمع صحَّة، جُمِعَ بالواو والنُّون، وليس الاسم مذكَّرًا، ولأنَّ الاسم لا يوصف بالعقل، إنما العاقل مسمَّاه، ولو قال: (وما حمل عليه) كان جيِّدًا؛ لأنَّ

(١) الكافية (١٧٥)، شرح الرضي (٣/٣٧١).

(٢) وذلك كقوله تعالى: ﴿والأرض فرشناها فنعم الماهدون﴾. الذاريات (٤٨).

(٣) يوسف (٤).

(عالَمِين) جمع عالَم، وليس علمًا، وهو معامَلٌ معاملةَ هذا الجمع، وكذلك (أهلون).

قد يقال: أراد بالمذكَّر ما يكون مجرَّدًا عن التَّاء ملفوظة أو مقـدَّرةً؛ ليخرج عنه نحو: (طلحة)، فإنَّه لا يجمع بالواو والنون، خلافًا للكوفيين وابن كيسان[1]، فإنهم أجازوا (طَلْحون) بسكون اللاَّم، وابن كيسان يفتحها، ويدخل فيه نحو: (وَرْقـاء، وسَلْمى) اسمي رجلين، فإنَّهما يجمعان بالواو والنون إجماعًا؛ لأنَّ علمَ التأنيث هو التَّاء لا الألف، فلا يمتنع الجمع بالواو والنون؛ لأنَّ الممدودة تقلب واوًا، فتنمحي صورة علامةِ التَّأنيث، والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دلالةً عليها. قال نجم الأئمةِ الرَّضي: «هذه عبارة ركيكة؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يكونَ قوله: إن كان..إلخ، شرطا وجزاء، خبرًا لقوله: شرطُه؛ لأنَّ المبتدأ المقدَّر بعد الفاء ضمير عائد إلى أسماء، أي: فهو مذكَّر علم، فتخلو الجملة من ضمير راجع إلى المبتدأ الذي هو شرطه، مع أنَّه لا معنى إذن لهذا الكلام، ومعنى الكلام إن كان اسمًا فشرطه أنْ يكونَ علمًا، فيكون على هذا جواب الشَّرط مدلول الجملة التي هي قوله: شرطه، فمذكَّر، وفيه محذورات: دخول الفاء في حيز المبتدأ مع خلوِّه من معنى الشرط، وأنَّ الشَّرط كونُه مذكَّرًا، وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر، وأنَّ إِلغاء الشَّرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورةٌ. قال: ويمكن أن يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدأ، والتقدير فهو حصول مذكَّر، على أنَّ الضمير المقدَّر بعد الفاء راجع إلى قوله: شرطه، والمضاف إلى الخبر محذوف /٢٢٢/مع تعسُّفٍ في هذا التقدير»[2]. وكذا قوله: «وإنْ كان صفةً فمذكَّر».

---

(١) هو محمّد بن أحمد بن ابراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، عالم بالعربيّة من أهل بغداد، توفي سنة (٢٩٩هـ). له: تلقيب القوافي، المهذَّب في النَّحو، معاني القرآن، وغيرها . من مشائخه: المُبَرِّد وثعلب. انظر ترجمته في: نزهة الألبّاء (١٧٨)، معجم الأدباء (٥/٩٣)، شذرات الذهب (٢/٢٣٢)، الأعلام (٥/٣٠٨).

يقول ابن الانباري: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميتَ به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو طَلْحة وطَلْحون، وإليه ذهب أبوالحسن ابن كيسان، إلاَّ أنّه يفتح اللاَّم فيقول: الطَّلَحون –بالفتح- كما قالوا: (أَرَضون) حملاً على أَرَضَات، وذهب إلى أنَّ ذلك لا يجوز». الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٤٠).

(٢) شرح الرَّضي (٣/٣٧٧-٣٧٨).

قوله: «وإن كان صفةً فمذكَّر يعقل... إلخ»[١].

الأولى أن يقال: وما شُبِّه به؛ ليدخلَ فيه: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[٢]، و﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[٣] وشبهُهُ.

قيل: فيه أمورٌ، الأوَّل: أنَّه ينبغي أنْ يقول: يعلمُ؛ ليدخلَ فيه صِفات الباري تعالى نحو: ﴿نِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾[٤]، ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[٥].

وأجيب: بأنَّ الكلام في الجمع المقيس، وقد نصَّ ابن مالك[٦] على أنه لا ينقاس الجمع في صفات الله تعالى؛ لأن أسماءَه توقيفية، وأنّ ما ورد من ذلك ملحق بالجمع سماعًا. الثاني: قال نجم الأئمةِ الرَّضي: «قوله: ولا مستويًا فيه مع المؤنَّث، كلام لا معنى له، وكيف يستوي الشيءُ في نفسه مع غيره؟، ولو قال: ولا مستويًا فيه المذكَّر مع المؤنَّث لأصاب»[٧]. الثَّالث: بقي من أقسام هذا الجمعِ المصغَّرُ، نحو: (رُجَيْلون)، وليس بعَلَمٍ ولا صفةٍ، إلاَّ أنَّه في معنى الوصف، وكذا المنسوبُ، نحو (كوفيّ وبصريّ).

****

---

(١) الكافية (١٧٥)، شرح الرضي (٣/٣٧١). وأوردها الناسخ وهمًا: (لمذكرٍ يعقل).

(٢) يوسف (٤).

(٣) فصِّلت (١١).

(٤) المرسلات (٢٣).

(٥) الذَّاريات (٤٧).

(٦) شرح التسهيل (١/٧٨)

(٧) شرح الرَّضي على الكافية (٣/٣٧٨).

[جمع المؤنث السالم]

قوله: «المؤنْثُ: ما لَحِق آخرُه ألفُ وتاءٌ»[1].

قيل: الأولى أنْ يُقال: وما حمل عليه، وقد تقدَّمت فائدتُه. ٣

****

(١) الكافية (١٧٦)، شرح الرضي (٣/٣٨٧).

[جمع التكسير]

قوله: «جمعُ التّكسير ماتغيَّر بناءُ واحدِه...»[1].

أيْ: لقصد الجمع؛ لأنَّ (سجدات؛ وتمرات)، وشبهه تغيَّر بنـاءُ واحـدِه، لكـنْ لا لقصـد الجمع، بل لقصـد الفـرق بيـن الأسـماء والصِّفـات؛ لأنَّ عينَـه فـي الصِّفـات تسـكن. مثـل: (صَعْبات، وخَذْلات) وفي الاسماء تفتح مثل: (قَصَعات وجَفَنات).

فإن قيل: الجمع الصَّحيح لا يخلو من أنْ يوجد فيه تغيُّرٌ ما، أو لا، فإن لم يوجد لم يكن حدُّ المجموع جامعًا؛ إذ قال في حدِّه: «بتغيير ما»، وإن وجد انتقض حدُّ جمعِ التّكسير.

قلنا: المراد من التّغير في حدِّ المجموع عامٌّ، وفي حدِّ جمـع التّكسـير خـاصٌّ، وهـو مـا كان في بناء الواحد.

فإن قيل: (القاضي) مثلاً إذا جُمِع صحيحًا تغيَّر بناء واحده، فيصدق عليه أنه جمـعٌ تغيَّر بناء واحده.

قلنا: المراد تغيُّره في الجمع لا في الواحد.

****

(١) الكافية (١٧٦)، شرح الرضي (٣٩٦/٣).

[المصدر]

قوله: «المصدرُ اسمٌ للحدثِ الجارِي على الفعلِ»[١].

يدخل في قوله: «اسمٌ للحدث» /٢٢٣/ما ليس جاريًـا علـى الفعـل، ويخـرج عنـه اسـم الذَّات، فهو بمنزلةِ الجنس. وقالوا: «الجاري على الفعل» فصْلٌ، يعني الذي له فعل يصحُّ أنْ يجريَ عليه بيانًا لمدلولِه مثل: (ضربتُ ضربًا). والحاصل أنَّ المرادَ بجريانه علـى الفعـل أنْ يقعَ بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدًا له، أو بيانًـا لنوعـه أو عـددِه، فمثـل: (القادريَّـة والقابليَّـة) ومثل: (ويلاً لهُ، وويحًا) مما لم يشتقْ منه لا يكـونُ مصـدرًا، وأنَّ الأخـير قـد يقـع مفعـولاً مطلقًا. قال المصنِّف في الأمالي: «قوله: الجاري علـى الفعـل، احـترازٌ مـن اسـمِ حـدثٍ لا يجري على الفعل، نحو: (تُرْبًا وجَنْدَلاً)، فإنَّه اسمُ حدثٍ، لكنَّه غيرُ جارٍ على الفعل»[٢].

فإن قيل: (تُرْبًا وجنْدلاً) منصوب على أنَّه مفعول مطلق بالاتِّفاق، وكـل مـا هـو كذلـك فهو مصدر بالاتِّفاق.

قلنا: فصَّل المصنِّف في شرح المفصَّل في مباحثِ المفعول المطلق تفصيـلاً يعْـرف منـه الجواب، وهو «أنَّ المصدر يُطْلق باعتبارين، أحدُهما: كلُّ اسم ذُكِر بيانًـا لمـا فعلـه فـاعلٌ، ويطلق ويرادُ به كلُّ اسمٍ لحدثٍ لـه فعـلٌ اشْتُقَّ منـه، كقولـك: (ضربـتُ ضَرْبًـا)، و(قتلـتُ قتلاً)، فالأوَّل: هو الذي يقصد في المنصوبات، والثَّاني: هو الذي يُقْصَـد بـالذكر فـي بـاب إعمال المصادِر، وإذا ثبتَ هذا، فحيثُ حُكِمَ بأنَّ (تُربًا وجَنْدلاً) مصدرٌ، أريـد بـه المصـدر بالاعتبار الأول، والمخرَجُ عن تصريف المصدر هو المصدر بالاعتبار الثاني، فـالمُثْبت غـيرُ المنفي باعتبارِ المعنى، وأمَّا اتفاق اللَّفظ في المثبت والمنفي فغير ضار ولا يلزم منه تنـاقض»[٣].

قال نجم الأئمة الرضي: «الجاري في كلامهم يستعمل في أشياء، يقال: هذا المصـدر جـارٍ على هذا الفعل، أي أصلٌ له، ومأخذٌ اشتُقَّ منه، ويقال اسـم الفـاعل جـارٍ علـى المضـارع، أي: موازن لـه فـي الحركـات والسَّكناتِ، ويقـال: الصِّفـة جاريـة علـى شـيء، أي: ذلـك

---

(١) الكافية (١٧٨)، شرح الرضي (٣/٣٩٩).

(٢) الأمالي النحويَّة (٣/٥١ - ٥٢).

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل (١/٢٢١)، وفي نقل الشارح هنا تصرف وبتر أخلَّ بالمعنى.

/٢٢٤/الشيء صاحبُها إمَّا مبتدأ لها، أو موصوفة أو موصولة، والأَوْلَى صيانة الحدِّ عـن الألفـاظ المبهمة، ولو قال: اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل، لكان حدًّا تامًّا على مذهب البصريَّة»[١].

قوله: «وهو من الثُّلاثي المجرَّد سماعٌ ومن غير قياس...إلخ»[٢].

قال ابن مالك: «هنا تفصيل، وهو أنَّ الفعل إنْ كان على (فَعَل) فقيـاسُ متعدِّيـه (فَعْـلاً)، بسكون العين كـ(ضرَبَ ضَرْبًا)، وقياس لازمِهِ على (فُعُول)، بضمِّ الفاء كـ(خَرَج خُروجًـا)، إلاَّ أنْ يكونَ فيه معنـى الامتنـاع، فلـه (فِعـالاً)، مثـل: (أَبَـى إِبـاءً)، أو معنـى التقلُّـب، فلـه: (فَعَلانًا)، مثل: (جَوَلانًا)، أو معنى التَّصويت، فله: (فُعَالاً) بضمِّ الفاء، مثل: (صَرَخ صُرَاخًا، وبَكَى بُكَاءً)، وله أيضًا (فَعِيلاً)، مثل: (نَهق نَهِيْقًا)، وإنْ كان الفعل على (فَعُل) بضـمِّ العيـن فمصدرُه المشهور (فُعلاً) بضمِّ الفاء وسكونِ العين، كـ(حَسُن حُسْنًا)، و(ظَرُف ظُرْفًا)، وقد يأتي (فُعَالَةً)، بضمِّ الفاء، كـ(جَزُل جُزَالَـةً)، ومـا أتـى خلافـه فمسـموع، كـ(سَخِط سُخْطًا)، و(رَضِي رِضًى) وشبهه، وأمَّا ما عدا الثُّلاثي فمقيسٌ، فمن (أفعل: إِفْعالاً، واستَفْعَل استِفْعَالاً).

وقد جاء منه التَّاء، نحو:(أَقَام إِقَامةً)، و(استقَام استِقَامةً)، وكـ(فَعْلَل فَعْلَلَـةً)، وكـ(لَمْلَم لَمْلَملـةً)، وقـد جـاء منـه (فِعْـلال) كذلـكَ: (زلـزالاً وزلزلـة)، و(حوقـلَ حِيْقَـالاً وحَوْقلـة)، وكـ(فعـل تفعيـلاً) نحـو: (كلَّـم تكليمًـا، وقـدَّس تقديسًـا) وكـ(فـاعل فِعـالاً ومفاعلـة)، كـ(ضارب ضرابًا ومضاربةً، وواصل وصالاً ومواصلة) وكـ(تفعَّل تفعلاً) مثل: (تـأثَّم تَأَثُّمًـا، وتصوَّب تَصَوُّبًا)، وما عدا ذلك فمسموعٌ كـ(تملَّق تِمْلاقًا). وتقول للمرَّة من الثُّلاثي: فَعْلَـةً كـ(ضَـرَب ضَرْبَـةً)، ومـن المزيـد: إفعالـةً واسْتِفعالةً، كـــ(أجلـس إجْلاَسَـةً، واسـتخرج استخراجَةً). وتقول للهيئة: فِعلةً بكسرالفاء، كـ(جلس جِلْسة عاقل، وقَتَلَ قِتْلَة فاجرٍ»[٣].

قوله: «ولا يتقدَّم معمولُه...»[٤].

فإنْ قِيل: يجوز(ضَرْبًا /٢٢٥/زيدًا، وزيدًا ضرْبًا) فيما كان بدلاً عن الفعل.

قلنا: ذاك عاملٌ لا من جهةِ كونه مصدرًا، بل من جهةِ أنَّه بـدلٌ عـن الفعـلِ، وقيـل: هـو معمولُ فعلٍ مقدَّر فلا انتقاضَ.

---

(١) شرح الرَّضي على الكافية (٣/٣٩٩).

(٢) الكافية (١٧٨)، شرح الرضي (٣/٤٠٠).

(٣) شرح الكافية لابن جماعة (٣٢٤ - ٣٢٥).

(٤) الكافية (١٧٨)، شرح الرضي (٣/٤٠٢).

قوله: «وقدْ يضافُ إلى المفعولِ»[١].

قد للتّقليل، وإنّما قلّت إضافته إلى المفعولِ مع ذكر الفاعلِ، وأمّا إذا حذف فليس قليلاً ولا ضعيفًا.

قوله: «وإعمالُه باللاّم قليلٌ»[٢].

ومع التّنوينِ كذلك، إلاّ أنّ الأعمالَ مع التّنوين أكثرُ منه مع اللاّم. قالوا: قِلّة عملِه باللاّم لوجهين، الأوّل: أنّه في عمله مقدّر بأنْ والفعل، فإذا دخلت اللاّم تعذّر تقديرُه بها؛ لامتناعِ دخول اللاّم على الحرف. والثّاني: أنّهم أعملوه على وجهٍ يمكنُ ذكرُ الفاعلِ معَه مضافًا، فإذا دخلت اللاّم تعذّر ذكرُ الفاعلِ مضافًا.

قيل: لا يخفى حسن هذين الوجهين، لكن على تقدير ظهوره يُفيد الامتناع لا التقليل.

فإن قيل: فليذكر غير مضاف.

قلنا: إنه لا يمكن في كلِّ فاعل، ألاترى أنّه [لَو] ذُكِرَ غيرَ مضافٍ؛ لأدّى إلى تعذُّر ذِكْرِ الفاعل المضمر، فإنّه حينئذٍ لا يستقيم ذكره غير مضاف؛ لما ذكر من أن المصدر لا يضمر.

قد يقال: ههنا ثلاث احتمالات: إبقَاءُ الضّمير المتّصل، أو مع تغيير الضمير المتصل، والمصنّف أبطلَ الاحتمال الأوّل، والاحتمال الثّاني أيضًا باطلٌ؛ لأنّه إذا ذُكِر غيرَ مضافٍ مع إبقاء الضّمير المتّصل لقالوا في التثنيةِ (الضّاربانِك)، فيؤدِّي إلى الجمع بين دليلي الاتصال والانفصال، وهو متناقضٌ، ولا بدَّ من إبطال الثّالث ليتمَّ الكلامُ، لكنْ لا دليلَ على بطلانه في المصدر المعرَّف باللاّم، ففي المنكَّر يُبْطل بأن يقال: لو قيل: (ضربتَ أنتَ أوضربان أنت) يلزم الرُّجوع إلى المنفصل من غير تعذُّر المتّصل. قال ابن مالك: «عِلّته أنّه يدل على الفعلِ، والفعل لا يدخلُه الألف واللاّم والتّنوين، والإعمالُ مع الألف واللاّم أبعدُ؛ لأنَّ التنوينَ قد يُشبَّه بنونِ التّوكيد، وهي تلحق الأفعالَ بخلافِ اللاّم»[٣]، فتأمّل.

---

(١) الكافية (١٧٩)، شرح الرضي (٤٠٢/٣).

(٢) الكافية: (١٧٩)، شرح الرضي: (٤٠٢/٣).

(٣) شرح الكافية لابن جماعة (٣٢٧).

[اسمُ الفاعل]

قوله: «اسمُ الفاعلِ ما اشتُقَّ مِنْ فعلٍ لمن قَامَ /٢٢٦/به الحدثُ»[١].

قيل: بل هو والفعلُ مشتقّان من المصدرِ، كيف لا والمشتقُّ هو الّذي فيه ما في المشتقِّ منه وزيادة، كالفعلِ المشتقِّ من المصدر، فإنَّ فيه دلالةً على الحدث، وهو المصدر وزيادة الزّمان، وليس في اسم الفاعل ما في الفعل فضلاً عن الزّيادة، فالأَوْلى أنْ يقال: ما اشتُقَّ من مصدر فعليٍّ، فعَلَى هذا اندفع ما قيل: إنْ كان المرادُ الفعلَ الاصطلاحيَّ فلا يستقيم قوله: «لمن قام به»؛ لأنَّه لا يقوم بأحدٍ، وإنْ كان الحقيقيُّ فلا يستقيمُ [قوله]: «ما اشتقَّ من فعل»؛ لأنَّه غيرُ مشتقٍّ من المصدر، بل عن المضارع. ولقائلٍ أن يقول: كلُّ فعل يشتق منه اسم الفاعل، ويرفع الفاعل به، إمَّا أنْ يصدقَ عليه أنَّه قام الفاعل بذلك أو لا. فإنْ صدق فيكون قيدُ (جهة) في قوله: «على جهة قيامه» في تعريف الفاعل زائدًا؛ إذ ما من فعلٍ إلا ويقوم بفاعله، وإلاَّ فيكون الحدُّ غيرَ جامعٍ ضرورةً لخروج ما هو غير قائمٍ.

قيل: ويمكن أنّ يجاب عنه بأنَّه إنّما قُيِّد هناك ليدخلَ فاعلُ مثل: (لم يضرب زيدٌ) وأمثالُه، فتأمَّل.

فإن قيل: الحدُّ ليس بمانعٍ؛ لأنَّه صادقٌ على اسم التَّفضيل الذي للفاعل، فينبغي أنْ يزاد من غير زيادة على غيره؛ ليخرجَ عنه.

قلنا: خرج هو بقوله: «لمن قام به»؛ لأنَّه لم يشتق لمن قام به، بل اشتُقَّ لمن اتَّصف بالزيادة على الغير.

فإنْ قيل: عالمٌ في قولنا: (زيدٌ عالمٌ) اسم فاعل، مع أنَّه ليس حادثًا.

قلنا: عالمٌ من حيثُ الصِّيغة يدلُّ على الحدوث، وعدم حدوثه ودوامه من الشَّرع، فلا ينافيه.

فإن قيل: قد يكونُ اسم الفاعل بمعنى الثبوت، فلا يكون الحدُّ جامعًا. قَال العلاَّمةُ التفتازاني[٢]

---

(١) الكافية (١٨٠)، شرح الرضي (٤١٣/٣)، وفيهما: (لمن قام به بمعنى الحدوث).

(٢) هو مسعود بن عبد الله التفتازاني، لقبه سعد الدِّين، ولد سنة (٧١٢)هـ، إمام من أئمة العربية والبيان والمنطق، توفي سنة (٧٩٣)هـ. من مؤلفاته: المطوَّل في البلاغة، شرح التصريف للعزِّي، وشرح التَّلخيص، وغيرها. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (٢٨٥/٢)، مفتاح السَّعادة (١٦٥/١)، الدرر الكامنة (٣٥٠/٤).

في شرحِ تلخيص المفتاح: «والخلاف إنما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوثِ دون غيرِه»(١).

قال ابن مالك: «كونُه بمعنى الحدوث ليس بلازمٍ، فإنَّ نحو: (مستقرٌّ وثابتٍ ودائمٍ) اسم فاعل /٢٢٧/وليس فيها معنى الحدوث»(٢)، فتأمَّل.

واعلم أنَّ صيغ المبالغةِ على هذا التَّقدير تخرج عن الحدِّ، ولا يبعد أنْ يلتزمَ، ويدلُّ عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر، وجعلُ أحكامِ صيغ المبالغةِ مثل أحكام [اسم الفاعل].

وفي التَّرجمة الشريفيَّة(٣) ما معناه: أنَّ صيغة اسم الفاعل من الثُّلاثي المجرَّد على فاعل كـ(ضَارِب، وقَاتِل، وماشٍ، وآكِل)، وكلُّ ما اشتق من مصادر الثُّلاثي لمن قام به لا على هذه الصِّيغة، فهو ليس باسم فاعل، بل هو صفةٌ مشبَّهة، أو أفعل التَّفضيل، أو صيغة مبالغة. وأنت خبيرٌ بأنَّ الأَوْلى أنْ يقال: لما قام به بدل (من)؛ لأنَّ ما جهل أمره يذكر بلفظة ما، وأيضا اسم الفاعل لم يوضع لذات عاقل، بل وضع لشيء باعتبار معنى عاقلاً أو غيره، وكذا يقال في حدِّ اسم المفعول والصِّفة المشبهة، ولعله قصد التغليب.

قد يقال: معنى قول المصنِّف: «وما وضع منه للمبالغة» أن صيغ اسم الفاعل إذا كانت للمبالغة مثل اسم الفاعل إذا لم يكن للمبالغة، فيدخلَ في المحدود، لكن يبقى الكلام في الحدِّ.

قوله: «وصيغتُه من مجرَّدِ الثُّلاثي على فاعَل... إلخ»(٤).

قيل: إلاَّ ما استُغني عنه بغيره، مثل: (كَرِيمٍ، وظَرِيفٍ، وغَنيٌّ، وقويٌّ)، وشبهه. ولا يخفى أنَّ قوله: وكسرُ ما قبل الآخر احترازٌ عن المضارع بتاء المطاوعة، وهو ثلاثة: (يتفعَّل مثل: يتعلَّم)، و(يتَفَاعل مثل: يتدارك)، و(يتَفعْلل مثل: يتدحرج)؛ لأنَّ ما قبل أواخرها مفتوحٌ، ولا بدَّ من كسرةٍ في اسم الفاعل.

قوله: «بشرطِ معنى الحاَل والاستِقْبال»(٥).

---

(١) انظر شروح التلخيص (١/٣٣٢).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٣٣٠).

(٣) التَّرجمة الشريفيَّة: شرح للكافية للشريف الجرجاني باللُّغة الفارسيَّة، وقد ذكرها الجامي في الفوائد الضيائيّة (٢/٣٥٩).

(٤) الكافية (١٨٠)، شرح الرضي (٣/٤١٣)، وفيهما: (من الثلاثي المجرد).

(٥) الكافية (١٨٠)، شرح الرضي (٣/٤١٥).

فإن قيل: (زيدٌ ضاربٌ أمسِ) صحيحٌ، وفيه ضميرٌ بالإجماع، فقد عَمِلَ عَمَلَ فعلِه، مع أنَّه ماضٍ.

قلنا: قال: «عَمَلَ فعلِه» بالإضافة، ورَفْعُ المستتر ليس مخصُوصًا بالفعل، بدليل أنَّهم يُعْمِلون اسمَ التَّفضيل في الضَّمير، مع تصريحهم بأنَّه لا يعمل عمل فعله من غير شريطةٍ مخصوصةٍ، وأنَّهم يعملون المصدر عملَ فعله، مع أنَّه لا يرفع الضَّمير المستتر.

فإنْ قيل: قد نُصِبَ /٢٢٨/المفعولُ في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾(١) مع أنَّه ماضٍ.

قلنا: ذلك لحكاية الحالِ.

فإن قيل: فما تقول في قوله تعالى: ﴿وجاعلُ اللَّيلِ سَكنًا والشَّمسَ﴾(٢) بالنَّصب، فلولا أنَّه عاملٌ في اللَّيلِ لم ينصبْ سَكنًا، وهو المفعول الثاني، ولم يعطف عليه الشَّمس بالنصب.

قلنا: أمَّا سكنًا فيحتمل أنْ يكون منصوبًا بفعل مقدَّر، لأنَّه لمَّا قيل: (جاعل الليل) سُئِل: ماذا جُعِل؟ فقيل سكنًا، أي: ساكنًا، وأمّا الشَّمس فيحتمل أيضًا أن يكون منصوبًا بفعل مقدَّرٍ، أي: وجَعَل الشَّمس.

قوله: «والاعتماد على صاحبِهِ أو الهمزةِ أو ما»(٣).

قال ابن مالك : «الاعتماد على شيءٍ من سببه كافٍ، كفاعل الصِّفة الجارية على غير من هي له، مثل: (مررتُ برَجُلٍ ضاربٍ أبوه عبدًا)، وكذا الحال في: (مررتُ بزيدٍ ضاربًا أبوه زيدًا)، ثم الاعتماد قد يكون على ظاهر، وقد يكون على مضمر مقدَّر»(٤)، وليس مختصًا بالهمزة و(ما)، بل كلُّ أداةٍ للاستفهام كذلك، اسمًا كان أو حرفًا، نحو: (ضاربٌ زيدًا عمرًا)، وكذا لا فرقَ في النَّفي بين (ما، ولا، وأنْ النَّافية)، ثمَّ أداة الاستفهام قد تكون

---

(١) الكهف (١٨).

(٢) الأنعام (٩٦). قراءة عاصم وحمزة والكسائي: (وجَعَلَ اللَّيلَ سكنًا)، بغير ألف، وقرأ الباقون: (وجَاعِلُ اللَّيلِ)، بالألف وكسر اللَّيل. قال الزجَّاج: لأنَّ في (جاعل) معنى (جعل) وبه (سكنًا). حُجَّة القراءات (٢٦٢).

(٣) الكافية (١٨٠)، شرح الرضي (٣/٤١٥).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (٣٣٢).

ظاهرةً، وقد تكون مضمرةً، مثل: (قائم أنت)، ومن إضمار الاستفهام ما قاله الأخفش[١] في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾[٢]، معناه: أَوَ تلك نعمة؟. وأوضح منه حديث أبي ذر: «وإن زنى وإن سرق؟، قال: وإن زنى وإن سرق!»[٣]. تقديره: أَوَ إنْ زنى؟؛ لأنَّ أبا ذر لم يقلْه إلاّ مستفهمًا، ولذلك أجابَه النبيُّ ﷺ. فالأوَّل: استفهامٌ، والثَّاني: خبرٌ.

ومن شروط عمل اسم الفاعل عدم التَّصغير، فمتّى صُغِّر لم يعمل؛ لخروجه عن شبه الفعل لفظًا، خلافًا للكسائي. والفرق بين التَّصغير والمبالغة: أنَّ المبالغة فيها ما في اسم الفعل وزيادة، وكأنَّه مكرَّر، والتَّصغير أنقص منه، وأنْ لا يكونَ موصوفًا وتأخَّر معموله، خلافًا للكسائي أيضًا، ذكرهما في التَّسهيل والكافية[٤].

قيل: وأنْ لا يجرى مجرى الجوامِد فإن أُجريَ مجراها لم يعمل. تقول: (هذا ضاربٌ) كما تَقول: (هذا صاحبُ زيدٍ أو أخو زيد) قال الشاطبي[٥]: «نصَّ عليه سيبويه، ولا أعلم فيه خلافًا»[٦].

---

(١) معاني القرآن للأخفش (٢/٤٢٦). يقول حول هذه الآية: «فيقال: هذا استفهامٌ، كأنَّه قال: أو تلك نعمة تمنّها؟ ثمَّ فسَّر، فقال: (أنْ عَبَّدت بني إسرائيل)، وجعله بدلاً من النِّعْمة.

(٢) الشعراء (٢٢).

(٣) رواه الإمام البخاري في صحيحهِ (٤/٩٧)، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة صلوات الله عليهم، ح(٣٢٢٢).

(٤) شرح التّسهيل (٣/٧٤، ٧٥)، شرح الكافية الشافية (٢/١٠٤).

(٥) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللَّخمي الغرناطي الشّهير بالشاطبي، عالمٌ بالأصول والفقه والعربية، من مشائخه: ابن الفخّار الألبيري، وأبو القاسم السِّبتي، وتتلمذ على يديه جماعة من الأئمة منهم: أبو يحيى بن عاصم، والشَّيخ عبد الله البياني. توفي سنة (٧٩٠)هـ. من مؤلفاته: شرح الخلاصة، الموافقات، الاعتصام. انظر ترجمته في: نفح الطِّيب (٥/٢٥٣)، كشف الظنون (٥/١٨)، دُرَّة الحِجال (١/١٨٢).

(٦) المقاصد الشافية (٢/٤٤٦)، وانظر الكتاب (١/١٣٠)، يقول سيبويه: «ونقول: هذا ضاربٌ كما ترى، فجيء على معنى هذا يضربُ، وهو يعمل في حال حديثك، وتقول: هذا ضاربٌ، فجيء على معنى هذا سيضربُ».

قوله: «**وجبتْ الإضَافة**»[١].

قيل: إلاّ أن يكونَ محكيًّا به الحال، ولو قال: المعنويَّة كان أولى؛ لأنَّ (قبلُ، وبعدُ، وحينَئذٍ) مضاف معنى.

قوله: «**فَبِفعلٍ مقدَّرٍ**»[٢].

قيل: التّقدير تكلُّفٌ، والأصلُ عدمُه، ومذهبُ الكسائي[٣] قويٌّ؛ لأنَّ شبه الفعل باقٍ معنى، وإن لم يبق لفظًا، وقولهم: إذا كان للماضي ذهب شبه المضارع لفظًا.

قلنا: وإذا كان للمبالغة كذلك، وقد أُعمل فدلَّ على اعتبار الفعل، وهو موجود في الماضي.

قوله: «**فإنْ كان له معمولٌ آخرُ**»[٤].

فإن قيل: يُوهم أنَّ المضاف اسم الفاعل، المرادَ به الماضي معموله، وليس به؛ لتصريحه بأنَّ إضافته معنويَّة.

قلنا: اهتمَّ بنفي قول الكسائي؛ لأنَّ مثل: (زيد معطٍ عمرٍو درهمًا أَمسِ) من متمسكاته، فقيِّد بآخر بناءً على قوله ونفاه.

قوله: «**فإنْ دخلتْ اللاَّم**»[٥].

قيل: الأَوْلى: (فَإن وُصِل بالألف واللاَّم الموصولتين)؛ إذ لو كانتا للتَّعريف مُنعتَا عن

---

(١) الكافية (١٨٠)، شرح الرضي (٣/٤١٦).

(٢) الكافية (١٨٠)، شرح الرضي (٣/٤١٦).

(٣) استشهد الكسائي على إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي بقوله تعالى: ﴿وكلبُهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾ الكهف (١٨)، وقوله تعالى: ﴿وجاعلُ الليلَ سكنًا﴾ الأنعام (٩٦). انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١/٥١٢)، وشرح المفصَّل (٦/٧٧).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (١٨٠)، شرح الرضي (٣/٤١٦).

(٥) الكافية (١٨٠)، شرح الرضي (٣/٤٢٠).

العمل؛ للبعدِ عن شبه الفعل؛ إذْ الفعل لا يُفيد التَّعريف، فدخولهما كما في المصدر، ولمَّا منع المَازِنيّ[١] أن يكون الألف واللاَّم موصولة، احتُجَّ عليه بالعمل هنا؛ لأنَّ اسم الفاعل قد عمل معهما، ولو كانتا للتَّعريف لما عمل؛ لِبُعْدِهِ بالتَّعريف عن شبه الفعل، وما وضعَ منه للمبالغة...إلخ. قال ابن مالك: «هذا مذهب البصريِّين، ومنع الكوفيون إعمال التي للمبالغة، ولا فرق بين المفرد والمجموع في أبنية المبالغةِ،ثمَّ ليس كلُّ أبنيةِ المبالغة سواءً، فإن العمل في (فَعِلٍ وفَعِيلٍ) تفرَّد به سيبويه[٢] وضعَّفه، ولم يحتجَّ إلا ببيت[٣]، قيل: إنَّه من شعرِ من لمْ يحتج بِه، وقيل إن ابن المقفَّع وضعه»[٤].

قيل: فيه أمور، الأول: إنما تصاغ أمثلة المبالغة من الثُّلاثي دون غيره غالبًا، والضَّمير في (مِنْه) راجعٌ إلى اسم الفاعل المصوغ منه ومن غيره. الثاني: /٢٣٠/ظاهره استواءُ الصِّيغِ الخمسةِ في العمل، وليس كذلك، فإن (فَعِيْلاً وفَعِلاً) إعمالَهما قليلٌ، بل خالف فيهما أكثرالبصريِّين. الثالث: أُلحق بهذه الأوزان (فِعِّيل) بكسر الفاء وتشديد العين، نحو (زيدٌ شِرِّيبُ الخمرِ، وطِبِّيخُ الطَّعام)، وأُلحقَ أيضا (فُعَّال) بالضمِّ والتشديد كـ(وُضَّاء وحُسَّان) ذكرهما في الارتشاف[٥].

---

(١) ارتشاف الضَّرب (٣/١٨٥)، شرح الرضي على الكافية (٣/٤٢٠).

(٢) الكتاب(١/١١٠). نصَ سيبويه: «... الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فعولٌ، وفعَّال، ومِفْعال، وفَعِلٌ. وقد جاء: فَعِيلٌ كرحيم وعليم وقدير...».

(٣) البيت الذي يقصده هو قول الشاعر:

حَذِرٌ أموراً لا تخاف وَآمِنٌ ... ما ليس منجيَةُ من الأقدارِ

يزعم كثير من النَّحاة أنه مصنوع، وينسب إلى أبي يحيى اللاحقي.

يقول البغدادي: «على أنَّ سيبويه استدلّ به على عمل فَعِل بهذا البيت، ومنعه غيره، وقال: إنَّ البيت مصنوع. يُروى عن اللاَّحقي: أنَّ سيبويه سألني عن شاهدٍ في تعدي فَعِل، فعملت له هذا البيت». خزانة الأدب (٨/١٦٩).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (٢٣٤-٢٣٦).

(٥) ارتشاف الضَّرَب (٣/١٩١).

قوله: «والمثنى والمجموع مثله»[١].

يُستثنى مِنه أنَّ ابن طاهر[٢] وابن خروف[٣] أجازَا إعمالَ ماضيه بدون الألف واللاَّم، وإن لم يجيزا في اسم الفاعل[٤]، وأَنت خبيرٌ بأَنَّه نقل صاحب البَسيط وابن أبي الربيع[٥] عن سيبويه[٦] والخليل وجماعة النحويين أنَّه لا يعَملُ إلاَّ المفردُ، أو الجمعُ المكسَّر، واختار ابن هشام[٧] عكسه. ٣

---

(١) الكافية (١٨١)، شرح الرضي (٣/٤٢٠)، ويقصد: مثل المفرد.

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي، نحوي، درَّس في بلادٍ مختلفة. توفي في مدينة بجاية سنة (٥٨٠)هـ. من مشائخه: أبوالقاسم بن الرَّمَّاك، ومن تَلاميذه: أبو ذرٌّ الخشني، وأبو الحسن بن خروف، ومن مؤلفاته: تعليق على الإيضاح، وتعليق على كتاب سيبويه. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (٢/١١٣)، بغية الوعاة (١/٢٨).

(٣) هو علي بن محمد بن خروف الأندلسي، يُكنَّى أبا الحسن، كان إمامًا في العربية، عارفًا بالأصول. توفي (٦٠٦)هـ على اختلافٍ بين الروّاة، وتتلمذ على يد ابن طَاهر الأندلسي. من مصنّفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل. انظر ترجمته في إنباه الرُّواة (٤/١٩٢)، معجم الأدباء (٤/٣٢٦)، وفيات الأعيان (٣/٣٣٥)، بغية الوعاة (٢/٢٠٣).

(٤) يقول أبو حيَّان: «وحكم هذه الأمثلة عند من يرى إعمالها حكم اسم الفاعل أحكامًا وشروطًا واتفاقًا واختلافًا، إلا ماذهب إليه ابن طاهر وتلميذه ابن خروف: أنَّه يجوز إعمالها ماضيةً، وإن عُرِّيت من (أل)، وإن كانا لا يقولان بإعمال اسم الفاعل العاري من(أل) إذا كان ماضيًا». انظر ارتشاف الضَّرب (٣/١٩٤)، همع الهوامع (٥/٨٩).

(٥) ابن أبي الرَّبيع: هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الرَّبيع القرشي الأموي الأشبيلي. ولد سنة (٥٩٩)هـ. أخذ من الشلوبين، وروى عنه أبو حيَّان. من كتبه: البسيط في شرح جُمل الزجّاجي، الإفصاح في شرح الإيضاح، وغيرها. توفي سنة (٦٨٨هـ). ترجمته في: بغية الوعاة (٢/١٢٥). فهرس الفهارس (١/٤٤٤، ٢/٧٥٣).

(٦) الكتاب (١/١٠٩-١١٠).

(٧) لم يختر ابن هشام عكس النّحاة في إعمال المفرد والجمع منها؛ إذ يقول: «وحكمها حكم اسم الفاعل؛ فتنقسم إلى ما يقع صلةً لـ(ال) فتعمل مطلقا، وإلى مجرَّدٍ عنها، فتعمل بالشرطين المذكورين». شرح شذور الذّهب (٥١٣).

[اسم المفعول]

قوله: «اسم المفعول: هو ما اشْتُقَّ...إلخ»[١].

يَرِدُ عليه ما يَرِدُ على اسم الفاعل، ولا يحتاج هنا أنْ يقول: «صيغته على مفعـول» إلاّ أنْ يستغنى عنه بغيره، فإنَّ صيغة مفعول في الثُّلاثـي مطَّردةٌ، ووقـع فـي بعـض النُّسـخ: (وفتـح العينِ) بدلَ: (وفتح ما قبل الآخر)، ويَرِدُ عليه: (مشروك ومُشْرِيك) وشبهه؛ فإنَّه اسم مفعول وليس مفتوحَ العين. قال نجم الأئمـة: «وسـميٌّ اسـم المفعـول، مـع أنَّ اسـم المفعـول فـي الحقيقةِ هو المصدر؛ إذ المرادُ: المفعولُ به (الضَّرب)، أي: أوقعته عليه، لكنَّه حَذَف حرف الجرِّ، فصار الضَّمير مرفوعًا، فاستتر؛ لأنَّ الجَّارَّ والمجرورَ كان مفعول ما لم يسمَّ فاعله»[٢].

قوله: «وأمره في العملِ والاشتراط كأَمرِ [اسم] الفاعل»[٣].

قيل: فيه أمران، الأوَّل: قال نجم الأئمِة الرَّضي: «ليس في كلام المتقدمين ما يـدل علـى اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومنَ بعده، صرَّحـوا باشتراط ذلك فيه، كما في اسم الفاعل»[٤].

الثَّاني: قال ابن مالك: «انفرد اسم المفعول بجواز إضافته إلى مرفوعه، بخلاف اسم الفـاعل»[٥]. وأنكرَه أبو حيَّان، وقال: «ليس إضافةُ مثل: (مضْروبِ الظَّهر) من رفعٍ، بل من نَصبٍ»[٦]. وقال الشاطبي: «هذا أمرٌ أغفلَه /٢٣١/النحويُّون، واعتنى هو بذكره في تصانيفه»[٧].

---

(١) الكافية (١٨٢)، شرح الرضي (٣/٤٢٧).

(٢) شرح الرَّضي على الكافية (٣/٤٢٧)

(٣) الكافية (١٨٢)، شرح الرضي (٣/٤٢٧).

(٤) شرح الرَّضي على الكافية (٣/٤٢٨)

(٥) شرح الكافية الشافية (٢/١٠٥٣).

(٦) ارتشاف الضَّرب (٣/١٩٥).

(٧) يقول الشاطبي: «وفي هذا الباب بعدُ مسائل، إحداها: أنَّ إجراء اسم المفعـول من المتعدي إلى واحـد ممـا أغفله النحويون فلم يذكروه، واعتنى هو بذكره هنا وفي غير هذا من تواليفه». المقاصد الشافية (٢/٤٩٤).

[الصِّفة المشبَّهة]

قوله: «الصِّفة المشبَّهة...»(1).

قيل: اختصت بهذا الاسم لِإعمالِها النَّصب في مثل: (زيدٌ حسنٌ وجهًا). ولولا ذلك لما اختصَّت به؛ لأنَّ اسم الفاعل والمفعول أيضًا يشبهان الفعل.

قوله: «ما اشتقَّ من فعلٍ لازمٍ... إلخ»(1).

يَرِدُ عليه مثل: دائمٍ، وثابتٍ، ولازمٍ، فإنَّه كذلك وهو اسم فاعل، فيرد ههنا على الطَّرد، كما ورد في اسم الفاعل على العكس، وأنت خبيرٌ بأنَّ اللاّزم أعمُّ من أن يكون ابتداءً أو عند الاشتقاق، كـ(رَحِيم) فإنَّه مشتقٌّ من (رَحِم)، بكسر الحاء، بعد نقله من (رَحُم) بضمها، أيْ: صارت الرَّحمة طبيعةً له، كـ(كَرُم) بمعنى صار الكرم طبيعةً له، وأنَّه يمكن أنْ يكونَ المراد بمعنى الثُّبوت أنَّه كذلك بحسب أصل الوضع، فيخرج عنه (ضَامِنٌ وطالِقٌ)؛ لأنَّهما بحسب أصل الوضع للحدوثِ عرضَ لهما الثُّبوتُ بحسب الاستعمال. وأنت خبير بأنَّه على ذلك يكون قوله: «لازمٌ» زائدًا، وأيضًا يشكل منعُ الحدِّ لدخول اسم التَّفضيل المشتقِّ من اللازم؛ لدلالته على الثُّبوت أيضًا، ويمكن أنْ يجابَ: بأنَّ المراد من معنى الثُّبوت بمعنى الثُّبوت فقط، واسم التَّفضيل إن دلَّ عليه لكن بزيادةٍ، وقال الشَّاطبي: (فخرج عن الحدِّ (أَفْعل فَعلى ومؤنثاهما)، والصِّفات التي لا تجري على فِعلٍ كالمنسوب نحو: قرشي الأبِ أشعري العقيدة»(2)، مع أنَّها من الصِّفات المشبَّهة.

قوله: «وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل»(3).

قيل: ظاهره أنَّها تخالفها مطلقًا، وهو إنَّما يكون في الثُّلاثي، وأمَّا في غيره فهي منه على صيغة اسم الفاعل، مثل: (منطلِقُ الفرسِ، ومُنيرُ الوجهِ).

---

(1) الكافية (١٨٣)، شرح الرضي (٣/٤٣١).

(2) هكذا أوردها الشارح، وقد خلط في نقله، فقد وجدت في الأصل الآتي: قال الشاطبي: «ويدخل في هذا أَفعَل فَعْلاء، وفَعْلان فَعْلى ومؤنثاهما، فتقول: أحمَر الوجهِ، وحمراء الثوبِ، ويقظان القلب، ويَقْظى الذّهن، وكذلك الصِّفات التي لا تجري على فعل، كالمنسوب إذا قلت: قرشي الأب، هاشمي الأمِّ، غرناطي الدَّار، مَدني المذهب، أشعري العقيدة». المقاصد الشافية (٣/٢).

(3) الكافية (١٨٣)، شرح الرضي (٣/٤٣٢).

قيل: يَرِدُ عليه إيرادان، الأوَّل: أنَّه جعل صيغة الصِّفةِ المشبَّهة مخالفةً لصيغةِ اسم الفاعل، وردَّه ابن مالك بأنَّها قد تأتي مثله موازِنةً للمضارع، صرَّح به في التسهيل فقال: «موازنتُها المضارِعِ قليلٌ إن كانتْ مِنْ الثُّلاثـي، ولازمةً إن كـانت مـن غـيره»(١). وقـال /٢٣٢/أبـو حيّان: «لا التفاتَ لقولِ من زعمَ أنَّها لا تجيءُ على فاعل، فإنَّها جاءت عليه، ومنـه: ضـامرُ الكشح، وساهرُ الوجهِ، وخَاملُ الذِّكر، وحائلُ اللَّونِ، وظـاهرُ الفاقـةِ، وطـاهر العِرْضِ»(٢). ومثالها مِن غيرالثلاثي: (منطلقُ اللِّسان، ومُطهَّـر القلـبِ). قـال ابـن قاسـم: «نحـو مـا ذكـر أسـماء الفـاعلين قُصـد بهـا الثُّبـوت، فعُومِلـتْ معاملـةَ الصِّفـة المشـبَّهة، وليسـت بصفـةٍ مشبهةٍ»(٣). الثَّاني: قَصرها علـى السَّمـاع مـعَ أنَّ لبعـض أنواعهـا أقيسـة، قـال نجـم الأئمـة الرضي: «قد جاءت من الألوان والعيوب قياسية على أفعل»(٤).

قوله: «تعملُ عملَ فِعلِها... إلخ»(٥).

فإن قيل: هذا غيرُ سديدٍ؛ لأنَّ اسم الفاعل الذي عملت الصِّفة المشـبهة لأجلِ مشـابهتهِ لم يعملْ مطلقًا.

قلنا: المراد من قوله: «مطلقًـا» أنَّـه لا يشـترط الحـال والاسـتقبال لدلالتـهِ علـى الثبـوت المُنافي للاشتراط، وأمَّا في سائر الشُّروط فكاسمِ الفاعل.

فإنْ قيل: هبْ أنَّه كذلك، أفلا تلزم المزيةُ أيضًا؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يعمل ماضيًا، وهـي تعمل ماضيةً.

قلنا: المراد من الحالِ أنْ يكونَ معناه موجودًا زمانَ الإخبـارِ، وهـي كذلـك، فـلا تخلـو عن الحالِ فتعمل.

---

(١) شرح التسهيل (٣/٨٩).

(٢) ارتشاف الضَّرب (٣/٢٤٢).

(٣) توضيح المقاصد (٣/٤٥).

(٤) شرح الرَّضي (٣/٤٣٢).

(٥) الكافية (١٨٣)، شرح الرضي (٣/٤٣٢).

قوله: «اثنانِ منها ممتنعانِ... إلخ»[١].

فإن قيل: نقلُ الرَّفع إلى الجرِّ خِفَّة اعتبرت في جواز إضافة (الحسنُ الوجه) فهلاَّ اعتبرا في (الحسنُ وجهٍ)، و(الحسنُ وجهِهِ).

قلنا: كان هناك معه حذف الضَّمير أو حذف الجارِّ فاعتُبِر، وههنا ليس كذلك. ولقائلٍ أنْ يقول: إذا جاز حذف الضمير أو الجارِّ والمجرور، فليقدَّر أيضًا في (الحسنُ وجهٍ)، هكذا: (الحسنُ وجهِهِ)، و(الحسنُ وجهٍ منه)، على تقدير: (الذي حَسُن وجهُهُ)، أو: (حَسُن وجهٌ منه)، ويمكن أنْ يجابَ عنه: بأنَّه يمكنُ أنْ يخرَّجَ له تخفيفٌ يقتضي صِحَّة الإضافة، ولكنَّه إنَّما لا يصِّح لوجودِ مانع، وهو إضافة المعرفة إلى النكرة، وهذا خلاف وضع الإضافة.

قوله: «وما فيه ضميران حَسَنٌ... إلخ»[١].

قال ابن مالك: «بل هو ضعيف، /٢٣٣/وما لا ضمير فيه قبيح، هو أضعف مما فيه ضميران»[٢].

قوله: «واسم الفاعل والمفعول غير المتعدي... إلخ»[٣].

قال ابن مالك: «كيف يكون مثلها، ولا يجوز أن تقول: (زيدٌ قائمٌ أبًا أو أبٌ)، كما تقول أبوه، وكذلك قاعدٌ وشبهه، ويقال: (زيدٌ حسنٌ وجهًا)»[٤].

****

---

(١) الكافية (١٨٣)، شرح الرضي (٣/٤٣٥).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٣٤٥).

(٣) الكافية (١٨٤)، وفيها: (وأسماء الفاعل والمفعول غير المتعدين)، شرح الرضي (٣/٤٣٥)، وفيه: (وأسماء الفاعلين والمفعولين).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (٣٤٦).

[اسم التَّفضيل]

قوله: «اسمُ التَّفضيلِ ما اشتُقَّ من فُعلٍ....إلخ»[1].

والبَاءُ في قوله: «بزيادةٍ»، إمَّا ظَرفُ لغوٍ متعلِّقٌ بقوله: «لموصوفٍ»، أي: لـذاتٍ متَّصفَـةٍ بتلك الزِّيادة، أو ظرفٌ مستقرٌّ، أي: لموصوف متلبِّسٍ بتلك الزيادة، ولا يخفى عليك ورود ما ورد على ما تقدَّم عليه.

فإن قيل: هلاَّ قال: أفعلُ التَّفضيل، كما قال غيرُه.

قيل: ليتناولَ (خيرًا وشرًّا)، ورُدَّ بأنَّه قال بعده: «وهو أفعل».

قيل: أرادَ تناولَه ذلك، ومعنى قوله: «وهو أفعل»: أنَّه على وزنه غالبًا.

قيل: ولقائلٍ أن يقول: إن قوله: «لموصوفٍ» زائدٌ لا فائدَ فيه، فلو قـال: (مـا اشـتُقَّ مـن فعل بزيادة على غيره) لتمَّ.

وأجيبُ عنه: بأنَّه لا بدَّ للكنايةِ من المرجع، فلهذا أورده. ورُدَّ بأنَّها أيضًا زائدةٌ.

وأجيبُ: بأنَّه: جيء به لإيضاحِ المحدودِ بتكثيرِ الخواصِّ، فتأمَّل.

قيل: فيه أمورٌ، الأوَّل: قال نجم الأئمة الرَّضي: إنَّه «ينتقض بنحو (فاضلٍ، وزائدٍ، وغـالبٍ)، والأولى أنْ يقال: هو المبنيُّ على أفعلٍ لزيادةِ صاحبه على غيره في الفعل المشتق منه»[2].

قد يقال: لا يرد عليه ما ذكر؛ لأن: (وهو أفعل)، راجع إلى ما في قوله: «ما اشـتق مـن فعل لموصوف» بسبب زيادة له على غيره، أي: في الفعل المذكور بقرينـة السياق، وذلـك المشـتق هو أفعل. الثاني: قيل: ينبغي أن يقيِّد قوله: «وهو أفعل» بقوله: «غالبًا»؛ ليخرج نحو(خير وشرٍّ).

والجواب: أنَّهما بوزن أفعل في الأصـل، وإن حـذف منهمـا[3]. الثـالث: أنَّ هـذا الحـد

(١) الكافية (١٨٥)، شرح الرضي (٣/٤٤٧).

(٢) شرح الرَّضي على الكافية (٣/٤٤٧).

(٣) قال الرضي: «فيدخل فيه (أي: الحدّ) نحو: خـير وشـرّ؛ لكونهمـا في الأصـل (أخير) و(أشرّ)، فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال، وقد يستعملان على القياس». شرح الرضي على الكافية (٣/٤٤٧).

مشكل بنحو: أحنك الشاتين، و:آبل [من حنيف] الحنَاتِم[١] لأنَّهما غير مشتقين /٢٣٤/من فعل. قال الغجدواني[٢]: وفيه نظر؛ لأنَّ معنى الأول (أشدهما أكلاً)، فيجوز أن يكون مشتقًا من قولهم: (احتنك الجراد الأكل)، إذا أكل ما عليها، كما اشتق (أخصر) من الاختصار بحذف الزوائد، وكذا (آبل الحناتم) يجوز أن يكون مشتقًّا من أَبِلَ الرَّجل بالكسر إِبالةً فهو (آبِلٌ)، أي: حاذِقٌ بمصلحةِ الأبل.

قد يقال: صرّحوا بأنّ (أخصرَ) من الاختصار مسموعٌ لا يجوز القياس عليه. قال الإمام الحديثي: «أي مع دلالة صيغته على زيادةِ موصوفه في المعنى المشتقٌ منه على موصوفه، فلا يرد عليه: (هذا مال زائد على غيره)؛ لأنَّ دلالة (زائد على غيره) بمادته لا بهيئته»[٣].

قيل: (ضَرَّاب وضروب) وغيرهما من صيغ المبالغةِ لموصوفٍ بزيادة على غيره، وليس من المحدودِ، فانتقضَ الحدُّ.

وأجيبُ: أنَّ معنى قوله: «على غيره فهو أفعل» يخرجه، ولو قال: (بأفعل) لم يَرِد السؤالُ ألبتَّةَ.

قوله: «وشرطُه أنْ يبنى من ثلاثيٍّ مجرَّدٍ»[٤].

فإن قيل: الشَّرط هو ما يعدم المشروط عند عدمه، ولو كانت الثُّلاثية شرطًا لما اشْتُقَّ من غيره، لكنَّ التالي باطلٌ لورود مثل: أخصر من اختصر، وأولى وأعطى من أولى يوْلِي وأَعطى يُعْطِي.

قلنا: بيِّن اشتراطه غالبًا. ولقائل أن يقول: إنَّ قوله: «ليُمكن» مناقضٌ لما ذكرتَ من الأمثلةْ المشتقَّة من غيرِ الثُّلاثي؛ لأنَّ الشيءَ لا يقع، شاذًّا كان أو مُطَّردًا، إلاَّ بعد إمكانه، فلمَّا وقع عُلِمَ أنَّه ممكنٌ، فتعليلُه بعدمِ الإمكان لا يجوزُ، اللَّهم إلاَّ أن يراد بإمكان اطِّراد وجوده، وهو بعيد جدًّا.

---

(١) مثل عربي، انظر مجمع الأمثال (٨٦/١)، وجمهرة الأمثال (١٦٣/١). والمثل: (آبل من حُنيفِ الحناتمِ).

(٢) شرح الغجدواني على الكافية (١١٢/أ). يقول الغجدواني: «اعلم أنَّ الحدَّ المذكور يُشْكِل بمثل: أَحنك الشَّاتينِ، وآبَلُ من حُنَيفِ الحناتمِ؛ لأنَّهما غير مشتقين من فعلٍ. قلتُ: فيه نظرٌ».

(٣) شرح الكافية للحديثي (٢١٨/ب).

(٤) الكافية (١٨٥)، شرح الرضي (٤٤٧/٣).

اعلم أنَّ مذهب سيبويه[(١)] جوازه من الرُّباعي أيضا في التَّفضيل والتَّعجب، مثل: (زيدٌ أكرمُ من عمرو)، ومُفضَّلٌ به من كَرُمَ ومن أَكْرم، وأَحسنْ من بكرٍ، ويفضل به من حَسُنَ، ومن أَحْسَن وشبهه، قاله ابن مالك[(٢)].

قوله: «ليسَ بلَونٍ ولا عيبٍ»[(٣)].

ليس ذلك مطلقًا في عيب، فإن الجهل والبُخْل والبلادة وشبهها عيوبٌ، وبني منها أفعل /٢٣٥/التفضيل، فيقال: (زيد أجهل من عمرو)، وشبهه.

قيل: لا بدَّ من تقييده بكاملِ التَّصرف احترازًا من نحو: (يدع ويذر)، ولا غيرَ منفيٍّ، ولا مبني للمفعول؛ لأنَّ منهما أفعلُ لغيره، والجهل والبخل وشبههما ليس منهما أفعلُ لغيره.

قوله: «وقد جاءَ للمفعولِ»[(٣)].

قيل: هذا يُشعر بقلّته. قال ابن مالك: «ومجيئُه للمفعولِ كثيرٌ مطّردٌ إذا أمِنَ اللَّبس، مثل: (أَبهتُ من زيدٍ) من بُهِتَ؛ لأنَّه لم يجيء إلاّ لما لم يُسَمَّ فاعله، كقوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾[(٤)]، ثمَّ مجيئه على ثلاثة أقسام، الأول: عند أمن اللبس فيجوز مطلقا، مثل: (أَبْهَتُ من زيد)، و(هو أعنى لحاجتي)، أي: أكثر عناية، من عُني زيد بكذا، فإنه لا يستعمل إلا لما لم يسم فاعله. القسمُ الثاني: ما يجوز عند القرينة، كقوله: (أَشْغَل من ذاتِ النِّحيينِ)[(٥)]، من شُغِلَ، والنِّحي: [وعاء] السَّمن، وأشهر من شُهِر. الثَّالث: ما لا يجوز مطلقًا، وهو عندَ اللَّبس إذا لم يكن قرينة»[(٦)].

---

(١) انظر الكتاب (٢١٣/١)، شرح المفصَّل (٩٢/٦)، شرح الرَّضي على الكافية (٤٥١/٣)، وشرح الكافية لابن جماعة (٣٤٧).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٣٤٧- ٣٤٨)

(٣) الكافية (١٨٥)، شرح الرضي (٤٤٧/٣).

(٤) البقرة (٢٥٨)

(٥) مجمع الأمثال (٣٧٦/١)

(٦) شرح الكافية لابن جماعة (٣٤٩).

قوله: «ويستعملُ على أحدِ ثلاثةِ أَوْجهٍ»[١].

لحصول الزِّيادةِ.

فإنْ قيل: وجوبُ الزِّيادة على المفضَّل عليه يُشكلُ بقوله تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾[٢]؛ إذ لا يستقيمُ أنْ يقال: إنَّ الزيدان كلَّ واحد منهما أفضل من الآخر؛ لما يؤدِّي إليه من إثباتِ الزِّيادة ونفيها.

قلنا: أملى المصنِّف الجواب في الامالي بوجوهٍ: «الأوَّل: أن يكونَ المراد أنَّ ما يأتي أكبرُ مما تقدَّم، فيكونُ المراد بقوله: (من أختِها) المتقدِمة[٣].

والثَّاني: أنْ يكونَ المراد: إلاَّ هي أكبرُ من أختِها من وجهٍ، وقد يكونُ الشَّيئان كلُّ واحدٍ منهما أفضلُ من الآخر من وجهٍ. والثَّالث: أن يراد هي أكبر من أختها عندهم وقت حضورها؛ لأنَّ لمشاهدةِ الآية أثرًا في النفّس عظيمًا، ليس للغائب منها، وإن كان الغائب أكبرُ في التحقيق»[٤]. ولايخفى حسن هذه الوجوه عند النظر.

فإن قيل: ظاهر كلامه أنّه لا يجمع بين اثنين منها، وقد جُمِعَ في قوله[٥]:

[٢٢] ولستَ بالأكثرِ منهم حصًى ....

---

(١) الكافية (١٨٥)، شرح الرضي (٣/٤٤٨).

(٢) الزُّخرف (٤٨)

(٣) في الأمالي: (أي: من أختها المتقدمة عليها).

(٤) الأمالي النحويَّة (١/١٠١).

(٥) هو الأعشى الكبير، ميمون بن قيس بن جندل، شاعر جاهلي من أهل اليمامة.

[٢٢] هذا صدر بيت من الرَّجز، والبيت بتمامه:

فلستُ بالأكثرِ منهم حَصًى وإنَّمـــــا العِزَّة للكاثرِ

والشَّاهد في قوله: (بالأكثر منهم)؛ حيث جمع بين (أل) الدَّاخلة على اسم التفضيل، و(مِنْ) الجارَّة للمفضول عليه. الدِّيوان (٩٣)، نوادر أبي زيد الأنصاري (٢٥)، الخصائص (١/١٨٥).

قلنا: (من) هنا بمعنى (في)، لا للبيان، والشرَّاحُ عَلَّلوا وجوبَ أحدِ هذه الثّلاثة ببيان المفضَّل عليه، ولقائلٍ أنْ يقول: إنما يحصل البيان إذا أُضيف إلى المفضَّل عليه، وأما إذا أضيف لمجرد التوضيح كما يجيء فلا يتبين المفضل عليه، وله أيضًا أنْ يقولَ: إنَّه في الإضافة بمعنى الثّاني، ليس المضاف هو المفضَّل عليه، فحينئذٍ لا بّد أنّه محذوفٌ، وهو إمَّا أنْ يكونَ جميعُ النَّاسِ، وهو ظاهر البطلانِ، أو بعضه، فلا يتعيَّن، فلو ذهبت تقول: إن (أَفْعل) في الإضافةِ بالمعنى الثّاني بمعنى اسم الفاعل، كما فَهِمَ بعضٌ؛ فلهذا لا يحتاج إلى بيانِ المفضَّل عليه، لخالفت أكياسَ النُّحاة، فإنَّهم صرَّحوا بأنّه لإثباتِ الزِّيادة على الإطلاق، فيكون مشتقًا لموصوفٍ بزيادةٍ، فيكون اسم التّفضيل.

قوله: «فإذا أضيف فله معنيان»[1].

أفعل التفضيل، إمَّا أن يضاف إلى نكرةٍ أو معرفة، فالأوَّل: يجب إفراده وتذكيرُه، مثل: مررتُ برجل أحسنَ رجلٍ، وبامرأةٍ أحسنَ امرأة، وبرجلين أحسنَ رجلين، وبرجال أحسنَ رجالٍ. والثاني: إمَّا أن يقصدَ الزيادة على ما أضيف إليه، وهو الأكثرُ، أو لا يقصد؛ فإنْ قصد فيشترط أنْ يكونَ منهم، وهذه الإضافة بمعنى (مِنْ)، فيجوز فيها الإفراد؛ لأنَّها بمعنى (مِنْ)، ويجوزالمطابقة[2]؛ لأنَّها بالألف واللاَّم فجاز فيه الوجهان، وإن لم يقصد إلاَّ الزيادة المطلقة فيضاف لتوضيحهِ، ويجوزُ على (يوسفُ أحسنُ إخوته)؛ لأنَّها ليْسَ بمعنى (مِنْ) بخلاف الأوَّل، فإنَّه بمعنى (مِنْ)، فلو قلت: (يوسفُ أحسنِ الأخوةِ) جاز فيه الوجهان، وهي بمعنى (مِن).

قيل: فيه قِسْم ثالث: وهو أنْ يؤول بما لا تفضيل فيه من اسم فاعل أو صفةٍ، ذكره أبو عبيدة[3]، وأجازه المُبَرِّد[4] قياسًا. قال /٢٣٧/في التسهيل: «والأصحُّ قصره على

---

(١) الكافية (١٨٦)، شرح الرضي (٣/٤٥٢).

(٢) مثال الإفراد: زيدٌ أفضل الناس، والزيدان أفضل الناس، والزيدون أفضل الناس. ومثال المطابقة: زيد أفضل الناس، والزيدان أفضلا الناس، والزيدون أفضلو الناس.

(٣) مجاز القران (٢/١٢١).

(٤) المقتضب (٣/٢٤٧)، الكامل (٢/٢٧٧).

السَّماع»[١]، وقال في شرحه: «وما سمع فيه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتَّذكير، وقد يجمع إذا كان فيما له هو جمعًا»[٢].

فإن قيل: دخول الموصوف في جملة المضاف إليهم، وقصد زيادته على المضاف إليهم متناقضٌ، ويلزم تفضيل الشيء على نفسه، وذلك أنَّك إذا قلت: (زيدٌ أفضلُ النَّاسِ)، فأنت مُفضِّلٌ زيدًا على ما أضيف إليه أفضل، ومن جملتهم زيد، فأنتَ مفضل زيدًا على نفسه، وهو أيضًا محالٌ.

قلنا: إنَّ زيدًا لم يذكر في الناس لغرض التَّفضيل عليه معهم في أصل الفضل، فالوجه الذي ذكرته معهم غير الوجه الذي فُضِّلَ به عليهم، فالوجهان متغايران.

قيل: إذا تحقَّق وجوب إضافته إلى بعض ما هو بعضه امتنع (يوسف أحسنُ إخوته)؛ لأنَّ إخوتَه مضاف إلى ضمير يوسف، فعُلِمَ أنَّ يوسف ليس في الأخوة، بدليل إذا قلت: (جاءني إخوة يوسف)، لم يكن يوسف من جملتهم، وإذا لم يكن يوسف من جملتهم فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه، فيمتنع لمَّا تحقق من أنَّه يجب إضافته إلى ما هو بعضه، فليتأمل.

فإن قيل: لو صحَّ ما ذكرتم [للزم قولنا]: (أكر[م] الناس) أنْ يكونَ جميع النَّاس كرماء، وليس كذلك قطعًا، وكذلك تقول في قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم منِّي؟، ثمَّ قال: ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدكم منِّي؟»[٣]، فيلزم أن يكون المخاطبون محبوبين مبغوضِينَ مقرَّبينَ مبعودِينَ، وهو غير جائزٍ، ووجه اللزوم أنَّه قد أضاف الأحبَّ والأبغض إلى المخاطبين، فيلزم أن يكونوا مشتركين في أصل ما أُضيفُ إليه من المحبَّة والبغض.

قلنا: أملى المصنِّف جوابه في الأمالي من وجهين: الأوَّل: «أنَّ المضاف إليه في المواضع المعتَرَضِ بها يجبُ أن يَكون مخصَّصًا بالمشتركين في أصل المعنى الذي دلَّ عليه (أفضل)، فيكون قولكم: (بأحبِّكم): أحبُّ المحبوبين منكم، /٢٣٨/وأبغضكم، وأبعدكم،

---

(١) شرح التسهيل (٥٨/٣).

(٢) شرح التسهيل (٦٠/٣).

(٣) أخرجه الترمذي (١٩-٢٠) بلفظ: «إنَّ من أحبكم»، وأخرجه الطبراني في مكارم الأخلاق من حديث جابر بسند ضعيف. دليل الفالحين (١٠٦/٥).

وأكرمُ النّاس، وشبهه على ذلك، ويجوز أن يقدّر مضاف محذوف، كأنّه قيل: أحبُّ محبوبيكم، وأكرمُ كرماءِ النّاس، فيكون دليل التّأويل على أحدهما ما عُلِمَ من لغتهم أنه لا يطلقون (أفعل التّفضيل) إلا على ذلك. الثّاني: أنْ يقصد زيادةً مطلقة، يعني أنَّ مراد المتكلم من المعنى الثاني هو أن موصوف اسم التفضيل ثبت له اسم التفضيل وكثرته»[١]. فإذا قال: (زيدٌ أفضلَ النّاس) بالمعنى الثّاني، فمعناه أن زيدًا ثبت له فضل كثير، فتكون الزّيادة ثابتة للموصوف قطعًا، وفي المعنى الأول أيضًا، وإن ثبتَ له الزّيادة، إلاّ إنّها مقيَّدة بالمضاف إليهم.

قوله: «والذي بـ(مِنْ) مفردٌ مذكّرٌ لا غير»[٢].

كذا المضاف بنكرةٍ جامدة أو مشتقّة، وقد ذكره في الألفيَّة[٣] والشذور[٤].

قوله: «ولا يعْمَلُ في مُظهرٍ»[٥].

قيل: يقتضي أنّه لا ينصب، كما لا يرفع، وليس على إطلاقه، فأحسن منه قول الشُّذور: «ويعمل في مميزٍ وحال وظرفٍ وفاعل مستتر مطلقًا، ولا يعمل في مصدر ولا مفعول به مطلقًا، ولا فاعل ملفوظ به»[٦].

قوله: «لأنّه بمعنى حَسُن»[٧].

---

(١) الأمالي النحويَّة (٢/٥٥).

(٢) الكافية (١٨٧)، شرح الرضي (٣/٤٥٢).

(٣) شرح ابن عقيل على الألفيَّة (٣/١٧٨)

(٤) شرح شذور الذّهب (٥٤١)

(٥) الكافية (١٨٧)، شرح الرضي (٣/٤٦٣).

(٦) شَرح شذور النّهب (٥٣٧)

(٧) هذا إشارة إلى قول ابن الحاجب: «ولا يعمل في مظهرٍ إلاّ إذا كان صفة الشيء، وهو في المعنى لمسبّب مفضَّل باعتبار الأوّل على نفسه باعتبار غيره منفيًّا، مثل: ما رأيتُ رَجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد؛ لأنه بمعنى حَسُن». الكافية (١٨٧)، شرح الرضي (٣/٤٦٣)، وهذه المسألة هي المشهورة لدى النُّحاة بمسألة الكحل.

قال ابن مالك: «فيه نظر؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يقال: (ما رأيت رجلاً حَسُن في عينه الكحل من عين زيد)»(١).

فإن قيل: لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي تقتضي جواز عمل اسم التَّفضيل في المظهر، ينبغي أن يكون عمله في مثل: (ما رأيت رجلاً أفضل أبوه من زيد) جائزًا، كما جاز في المثال المذكور.

قلنا: فرْقٌ بين المثالين، فإن المفضَّلَ والمفضَّلَ عليه في المثال المذكور متَّحدان بالذَّات، والأصل في اسم التَّفضيل أن يكون المفضَّل والمفضَّل عليه مختلفين بالذَّات، ففي صورة الاتِّحاد ضَعُفَ المعنى التفضيلي، فإذا زال بالنَّفي زال بالكليَّة، ولم يبق له قوةٌ أن يعود حكمه بعد الزَّوال، بخلافِ: (ما رأيتُ رجلاً أفضلُ أبوه من زيد)، فإن المفضَّل والمفضَّل عليه فيه مختلفانِ بالذَّات، فلا ضعفَ في معناه التَّفضيلي، فله قوة أن يعود حكمه بعد الزَّوال، وهو عدم جوازِ عمله في المظهر.

---

(١) شرح الكافية لابن جماعة (٣٥٤).

[الأفعال]

قوله: «الفعلُ ما دلَّ على معنًى في نفسِه مقترن بأحد الأزمنةِ الثَّلاثة»(١).

قال المصنِّف في الشرح: «كلُّ ما وردَ من الاعتراضِ على حدِّ الاسم باعتبارِ طرده كباب (الغَبوق)، وباب اسم الفاعلِ، فهو يوردُها ويعترضُ باعتبار عكسِه، وكل ما وردَ باعتبار عكسِه كالمضارع والأفعالِ الغيرِ المتصرفةِ كـ(عسى) وشبهه، فهو يورد ههنا باعتبار طردِه، فالطَّرد والعَكس يتعاكسان، والجواب هناك جواب هنا»(٢).

قيل: فيه بحثٌ؛ لأنَّهم قالوا: شرط الحدِّ الاطِّراد، وهو: كلَّما وُجِدَ الحدُّ وُجِدَ المحدودُ. والانعكاس، وهو: إذا انتفى الحدُّ انتفى المحدودُ. وعلى هذا الغبوقُ واسم الفاعل وَارِدَانِ على عكس حدِّ الاسم، لا على طردِه، وكذا المضارعُ والأفعالُ الغيرُ المتصرفةِ واردان على طردِ حدِّ الاسم لا على عكسِهِ. والجواب: أنَّه يُفسَّر الطَّردُ بأنَّه إذا وجد المحدودُ وجدَ الحدُّ، والعكس بأنَّه إذا انتفى المحدودُ انتفى الحدُّ، فالطَّرد والعكس على حالةٍ واحدة.

فإنْ قيل: اعتبار الأزمنةِ الثَّلاثة في الحدِّ لدخولِ فعل الماضي والحال والاستقبال، لكن لا وجوْد لفعلٍ هو فعل الحالِ؛ لمَّا ذكرَه مَنْ أنكرَ الحالَ، وحاصلُه أنَّ الحالَ لا يسع الفعل.

قلنا: أملى المصنِّف جوابه في الأمالي: «بأنَّ هذا واردٌ لو كانت العرب ضايقت في زمن الحال تضايق أصحاب التدقيق، بل هم أجروا الزمان المتعارف في أول الفعل وآخره بمنزلة زمن، وسموا بالحال، فبنوا هذا على التَّسامح، لا على التضايق»(٣).

فإن قيل: قولك: (خلق الله السموات وخلق الزمان) خارج عن الحد، وإلا يلزم وقوع الزمان في الزمان، وهو باطل /٢٤٠/قطعًا للزوم الدَّور أو التَّسلسُل(٤).

---

(١) الكافية (١٨٩)، شرح الرَّضي (٤/٥).

(٢) شرح المقدِّمة الكافية (٦٤٥).

(٣) الأمالي النحويّة (٤/١١٨).

(٤) التسلسل: هو ترتيب أمور غير متناهية.

قلنا: أجاب عنه المصنِّف بوجهين[1]، الأول: أنَّ الزمان على ضربين: زمانٌ محققٌ، وزمان متوهَّم يفرضه الوهم، وكلاهما مدلول الفعل، وكان قبل ذلك أخبر عن خلق الزمان المحقق في الزمان المقدّر، وعليه يحمل خلق الأرض في يومين، وخلق السموات في أربعة أيام. الثاني: أن الفعل يدل على الحقيقة المتعلقة، وهي المصدر، وعلى بروز تلك الحقيقة عن الكمون، فهو الماضي، ثمّ إن كان اللفظ يؤذن بانفصال تلك الحقيقة عن الكمون، فهو الماضي وإن كان يؤذن بانفصال متوقع فهو المستقبل، وإن آذن بأخذ في الانفصال فهو الفعل الحاضر، وهذا القدر هو الذي استزاده على المصدر بالوضع، وهو المعني بالزمان، وذلك لا يتوقف على وجود تلك والزمان، بل خلق الزمان يعرض له ذلك، فالزمان الذي دل عليه الفعل مغاير لما دلت عليه الظروف.

قوله: «ومِنْ خواصِّه دخول: قَدْ، والسين، وسوف....إلخ»[2].

ذكر علامات الماضي والمضارع دون الأمر، ولو قال بعد قوله الساكنة: ونون التوكيد، دخل الأمر، أمّا العلامات المختصَّة فتاء الضمير والتأنيث يختصان بالماضي، وحرفا التنفيس والجوازم تختص بالمضارع، ونون التوكيد بلا قيد تختص بالأمر، وأمَّا المشتركة فقد يشترك فيها الماضي والمضارع، ونون التوكيد يشترك فيها الأمر والمضارع بقيد، ولحوق ضمائر التثنية والجمع يشترك فيها الثلاثة.

قيل: فيه نظر، ووجهه أنّه ذكر علامات أقسام الفعل قبل العلم بأقسامه، والمعتاد أن يذكر ذات العلامة بألقابها، ثمَّ يذكر علاماتها، وهذا الوجه كما ترى قبيح.

فإن قيل: إنَّ الضمائر المرفوعة البارزة ليست من خواص الفعل؛ لجواز: (هلما، هلموا، هلمي، هلمتا، /٢٤١/هلمْنَ)، فكيف عدّها منها.

قلنا: لا نسلم إنها ضمائر، بل علامات تدل على أحوال المستتر فيه.

****

(١) لم أجد جواب المُصنِّف هذا في كتبه المطبوعة.

(٢) الكافية (١٨٩)، شرح الرضي (٣/٤/٥).

[الفعل الماضي]

قوله: «ما دلّ على زمان قبل زمانك»[١].

فإن قيل: الحد غير جامع؛ لأن (قام) في قولنا: (إن قام زيد قمت) ماض مع أنّه خارج عن الحد وهو غير مانع لدخول المضارع في قولنا:(لم يقم).

قلنا: أجاب عنه المصنِّف في الأمالي: «بأن المراد الماضي المجرد عن القرائن في أصل وضعه»[٢]. وإذا أُخِذَ (قام) مجرَّدًا عن القرائن يدل على زمان قبل زمانك، فيكون غير خارج، وإذا أخذ (يقوم) كذلك لم يدل على هذا الزمان فيكون غير داخل. قال نجم الأئمة الرضي: «ينتقض الحدّ بالأمسِ»[٣]. وأجيب: بأنَّ المراد فِعْلٌ، ولم يحتج إلى التصريح به لأنّه في الأفعال.

قيل: يردُ عليه خلق اللّهِ الزمانَ، فإن (خَلَقَ) ها هنا لا يحتَاج إلى زمان؛ لما فيه من التسلسل.

وأجيب: بأن أفعال الله لا تحتاج إلى زمان، ولكن لما كانوا لا يعقلون فعلاً إلاّ في زمان، خلق الله في الزمان.

وربما يعترض على الحد بأن (قبل) ظرف زمان، وقبل زمانَك: أيْ الزمان الحاضر الذي أنت فيه، هو الماضي، فيلزم ظرفيّة الشيء لنفسه، أو مسبوقيّة الزمان، وكلاهما محذوران.

وأجيب: بأنّ المراد القبليّة الذاتية التي بين أجزاء الزمان، فإنَّ تقدُّم بعض أجزائه على بعض إنما هو بالذات لا بالزمان.

قال المحقق الشريف في حاشية المطوّل، بعد ما قال ذلك: «وهكذا يدقق في أمثال قولهم :تقدم زمان الماضي، وسيأتي زمان المستقبل، والحقُّ أنّها مناقشاتٌ واهيةٌ؛ لأنَّ

---

(١) الكافية (١٨٩)، شرح الرضي (١١/٤).

(٢) الأمالي النحوية (١٠١/٣).

(٣) شرح الرَّضي على الكافية (١١/٤)، والنّص كالتالي: «قوله: ما دلّ، أي: فعل دلَّ، حتّى لا ينتقض بالأمسِ».

أمثال ذلك تنبيهات، يفهم أهلُ اللغة من تلك العبارات ما هو المقصود بها، ولا يخطر ببالهم شيءٌ مما ذكر، وأمّا التدقيق فيها فيستفاد من علوم أخر يلاحظ فيها جانب المعنى، دون القواعد اللفظيّة المبنيّة على الظاهر»(١).

فإن قيل: لِمَ عرَّف الماضي باعتبار الزمان، والمضارع بالمشابهة؟.

قلنا: إمّا لأنّه عرَّفه باعتبار أنّه مضارع، كما عرف الماضي كذلك، وإمَّا لاشتماله على تعريفه، وعلى التنبيه على جهة المضارعة، أو لئلاَّ يرد الماضي فيحتاج إلى الجواب.

****

(١) حاشية السيد على المطوّل (١٤٩-١٥٠).

[الفعل المضارع]

قوله: «المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت)»[١].

قيل: (اعلم) في أوَّله /٢٤٢/أحدُها، وليس مضارعًا.

فإن قيل: ما أشبه الاسم مرادف للمضارع؛ لأنّ المضارعةَ المشابهةُ. وإن أراد بالمضارع المعهود، فهو مستغن عن الحدّ؛ لأنّه يكون تعريفًا للذي عرفوا.

قلنا: المراد المضارع الاصطلاحي[٢]، فالمرادفة ممنوعة.

قوله: «لوقوعه مشتركًا»[٣].

بيانٌ للجهة التي بها أشبه المضارع، وبيانه: إذا قلت: (يضرب) يصلح للزمان الحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين، أو سوف؛ يتخصص بالاستقبال بعد أن كان شائعًا، كما أنّك إذا قلت: (رجل) فإنه صالح لذات زيد وعمرو مثلاً، فإذا قلت: (الرجل) خصصته بالمعهود منهما بعد أن كان شائعًا.

فإن قيل: قال المصنف في شرح المفصَّل: «المضارع موضوع لكلٍّ واحد من مدلوليه، وهما مختلفان، كوضع المشتركات، و(رجلٌ) موضوع لواحد من مدلولاته التي هي في المعنى حقيقة واحدة، لا اختلاف فيه، ودخول اللام في الرجل تجعله دالاً على ما لم يدل [عليه] قبل ذلك، وهو الرجل المعين، ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك، وإنما هو في التحقيق قرينة يَتضح بها مدلوله في قصد المتكلم من غير زيادة»[٤]. هذا ما قاله، ويظهر منه أنَّ شيوع المضارع وتخصصه مخالف لشيوع الاسم وتخصصه، فلا يكون المضارعُ مشابهًا للاسم فيهما.

قلنا: جوابه معلوم مما قاله في الشرح المذكور، من: «أنَّ التشبيه بينهما في أمرٍ جامع لهما، وهو أنهما جميعًا موضوعان لمتعدد على البدل، ثمَّ يصير كلُّ واحد لمعين بحرف يدخل عليه

---

(١) الكافية (١٩٠)، شرح الرضي (١٥/٤).

(٢) أي: قسيم الماضي والأمر.

(٣) الكافية (١٩٠)، شرح الرضي (١٥/٤).

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل (٧/٢).

بعد أن كان شائعًا، فهذا هو الوجه الذي تشابها فيه، وإلا فهما مختلفان في الشياع»[١].

قيل: فيه نظرٌ من وجوه، الأول: أنّه أطلق الاشتراك، فاحتمل أنّه مشترك بين الزمنين، وبين الأزمنة الثلاثة، وكان عليه أن يعيِّنَ المراد.

فإن قيل: اكتفى عن التعيين بالعلم به؛ لأن الناس لم يذكروا الاشتراك إلا بين الزمنين.

قلنا: وقد ذكر جماعة، منهم صاحب البديع[٢] مع اشتراكه بين الثلاثة، نحو: يضرب الآن، ولن يضرب غدًا، ولم أضرب أمسِ، ولا يخفى حينئذ قبح هذا. الوجه الثاني: أن ما ذكره من الاشتراك بين الحال والاستقبال هو مذهب سيبويه[٣]، واختاره ابن مالك[٤]، لكن قال نجم الأئمة الرضي: «والأقوى ما ذهب إليه الفارسي من أنّه حقيقة في الحال، مجازٌ في الاستقبال؛ لأنّه إذا خلا عن القرائن يحمل على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة»[٥]، وفي هذا الوجه نظر لا يخفى. [الوجه] الثالث: ما ذكره من مخصصاته للاستقبال، إلا السين، وسوف، وهي كثيرة، منها اقترانه بظرف مستقبل، وإسناده إلى متوقع، واقتضاؤه طلبًا، أو وعدًا، أو مصاحبة أداة توكيد، أو ترجٍ، أو مجازاة، أو ناصب، أو لو المصدريّة. وأنت خبير بأنه ما ذكر مخصصةٌ للحال، وذلك اقترانه بالآن وما في معناه، كالحين وآنفًا، وبليس، وما وأنْ النافيتين، ولام الابتداء، ووقوعه موقع نصب على الحال.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل (٢/٧).

(٢) صاحب البديع هو محمد بن مسعود بن أحمد الغزني الشافعي، له كتاب البديع في النحو ذكره أبو حيان في الارتشاف وابن هشام في المغني توفي سنة ٤٢١هـ. انظر ترجَمته في: بغية الوعاة (١/٢٤٥)، كشف الظنون (٦/٥٢).

(٣) نسب ابن الانباري هذا الرأي للبصريّين عامة فقال: «وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة وجوه، أحدها: أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص، ألا ترى أنك تقول: (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال...». انظر الإنصاف (٢/٥٤٩).

(٤) شرح عمدة الحافظ (١/٤٠١).

(٥) شرح الرَّضي (٤/١٦)، ولم يذكر الفارسي بعينه وإنما قال: «وقال بعضهم: هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال».

قوله: «والنون له مع غيره»[١].

واحدًا ذلك الغير أو أكثر[٢]. الأولى أن يقال: أو للمتكلم العظيم، كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَى﴾[٣]، وليس معه غيره سبحانه وتعالى.

قوله: «والتاء للمخاطب والمؤنّثِ ... إلخ»[٤].

أي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات، أو ذوي غيبة. قال ابن مالك: «وقد تكون التاء للغائبات أيضًا، كقولك: تقوم الهندات»[٥].

قوله: «والياء للغائب غيرِهما»[٦].

أي: غير القسمين المذكورين، وهما: واحد المؤنث، ومثناه، فقوله: «غيرِهما» بالجر على البدليّة من الغائب؛ لأنّه وإن لم يصرح بالإضافة معرفة، لكنّه خرج بها عن النّكارة الصِّرفة، فهو في قوة النكرة الموصوفة، أو بالنصب حال، وهو الأولى لموافقة السابق.

قيل: حقه أن يقول: غيرهن؛ لقولهم: (تقوم الهندات، والهندات تقوم)، كما تقول: قامت؛ لأنّ كل ما يقال في ماضيه (فَعَلَتْ)، يقال في مضارعه: (تَفْعَلُ)، وبعض العرب يقول: (تطلع الشمسُ) بالتاء، وعلى هذه اللّغة قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لا تَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾[٧]. قال ابن هشام:

---

(١) الكافية (١٩٠)، شرح الرضي (١٥/٤).

(٢) تكون هذه النون للمتكلم مع غيره، سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مشتركين، كذلك تكون للمعظم نفسه.

(٣) يس (١٢).

(٤) الكافية (١٩٠)، شرح الرضي (١٥/٤).

(٥) شرح الكافية لابن جماعة (٣٥٨).

(٦) الكافية (١٩٠)، شرح الرضي (١٥/٤).

(٧) غافر (٥٢). وقد أورد المؤلف الآية خطأ فقال: (يومئذٍ...) ولعلّه خلط ذلك بقوله تعالى: ﴿فيومئذٍ لا ينفع الذين ظلموا معذرتُهم ولا هم يستعتبون﴾ الرّوم (٥٧). قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر: (لا ينفعُ) بالياء التحتية، على تذكير الفعل. انظر: حجّة القراءات (٥٦٢، ٦٣٤)، السَّبعة (٥٠٩).

«يردُ عليه أن ظاهر الغائبات، نحو: (تقوم الهندات) وضميرهن المستتر، نحو: (الهندات تقوم)، وظاهر جمع المكسر والجمع بالألف والتاء لمذكر أو مؤنث غير حقيقي، نحو: (تقوم الزيود أو الرِّجال، وتطير الحمامات، وتنفطر السموات)، وضمير ما ذكر، كما إذا أُخِّر الفعل في الأمثلة /٢٤٤/المذكورة، والغائب المؤول بمؤنث، نحو: (تجيء كتابي) بمعنى الصحيفة، والمضاف إلى المؤنث، نحو: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾(١) . كل ذلك بالتاء، وهو داخل في قوله: «للغائب غيرهما»، وإن (تطلع الشمس، ويحضر القاضي امرأة) بالياء، وليس داخلا فيه.

قوله: «وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي»(٢).

قيل: هذه المسألة من التصريف، فكان المناسب ذكرها في الشافية(٣)، وأيضًا فيه نظر من وجوه، الأول: أنَّ العبارة توهم اختصاص الضم بالرباعي الأصول، كما هو مصطلح أهل الصرف في إطلاق الرباعي، وليس كذلك. الثاني: استثنى ابن هشام(٤) وغيره من مضارع (اهراق) و(اسطاع)، فإنها مضمومة، وإن كان الماضي خماسيًّا. الثالث: استثنى في الجامع(٤) من الثلاثي (إِخالُ)، فإن همزته مكسورة.

قوله: «ولا يُعْرَبُ من الفعل ... إلخ»(٥).

لقائل أن يقول: إنَّ عبارته تدل على أنَّ غير المضارع يعرب إذا اتّصل به النون؛ لأنَّه شرط لانتفاء إعراب غير المضارع انتفاء الاتصال. فإذا انتفى الشرط، وهو انتفاء الاتّصال، بتحقق الاتصال؛ انتفى المشروط، وهو عدم إعراب غير المضارع، فيعرب إذا اتّصل النون بالمضارع، ويمكن جوابه: بأنَّا لا نسلم ذلك، وإنّما يلزم أن لو كان رفعُ المقدَّمِ مُنْتجًا؛

---

(١) يوسف (١٠).

(٢) الكافية (١٩٠)، شرح الرضي (٤/١٥).

(٣) الشافية متن في الصَّرف لابن الحاجب، مثل الكافية في النحو، شرحها كثيرٌ من العلماء، منهم الرَّضي.

(٤) الجامع الصّغير (١٠).

(٥) الكافية (١٩٠)، شرح الرضي (٤/١٥).

لأن هذه قضيّة شرطيّة، فصورتها الطبيعية: إذا لم يتصل به النون لا يعرب غيره، ولا يلزم أنّه إذا اتّصل أعرب غيره، لما ذكرنا. غاية ما في الباب أنَّ فيه نوعًا من التنافي؛ لأنه جعل عدم اتصال النون شرطا لعدم إعراب غير المضارع، وليس كذلك، بل هو شرطٌ لإعراب المضارع. هذا ما أجاب به الغجدواني[1]، وله أن يقول: صَحَّ ما ادعينا؛ لأنّك اعترفت بأنّه جعل عدم اتّصال النون شرطًا لانتفاء إعراب غيره، ومن شأن الشرط أن ينتفي المشروط بانتفائه، فثبت ما ذكرنا.

قوله: «والمتَّصِلُ [به] ذلكَ ... إلخ»[2].

أي الضمير مرفوع بارز.

قيل: يرد عليه ما كانت الألف أو الواو حرفًا علامةٍ /٢٤٥/لا ضميرًا، نحو: (يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون) على لغة أكلوني البراغيث، فإنه أيضًا يُعرب هذا الاعراب. قال أبو حيان: «التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم؛ لأنَّ الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة له، بل العلامة ضمّة مقدرة»[3].

قيل: يجب التقييد بما ليس بدلاً من همزة ليخرج نحو:(لم يقرَا ويقرِي ويُوضُو)، إذا خفف بترك الهمزة، فإنه لا يجوز فيه الحذف على الصحيح.

وأجيب: بأنّا لا نسلم ذلك في المعتل لاختصاصه باسم المهموز.

تنبيهان: الأول: من المقدَّر إعرابه من الأفعال الأمثلةُ الخمسة عند من يرى أنّ إعرابها بحركات مقدَّرة قبلَ الألف والواو والياء والمضارع المعتل بنون الإناث عند من قال بإعرابه حينئذ. الثاني: من المقدّر إعرابه من النوعين ما حذف فيه الحركة تخفيفًا كقراءة من قرأ: ﴿إِلَى بَارِئكُمْ﴾[4]،

---

(١) شرح الكافية للغجدواني (١١٩/أ).

(٢) الكافية (١٩١)، شرح الرضي (٢٢/٤)، أي: المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع، وهي ما في الأفعال الخمسة.

(٣) انظر ارتشاف الضّرب (٤٢٠/١).

(٤) ﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾ البقرة (٥٤).

﴿وبُعُولَتُهُنَّ﴾(١)، و﴿رُسُلَنَا﴾(٢)، ﴿وَمَكْرُ السَّيِّئِ﴾(٣)، ﴿وَيَأْمُرُكُمْ﴾(٤)، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾(٥) بسكون أواخرها(٦).

قوله: «فالصَّحيحُ المجرَّدُ ....إلخ»(٧).

قيل: لقائلٍ أن يقول: أنّ قوله للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث زائد؛ إذ الضمير المرفوع البارز لا يكون إلا لها، فلا حاجة إلى ذكره، اللّهم إلا أن يقال: أراد بيان الواقع وإعلامه، وأيضًا أن يقول: لو قال: (أو علامته) لكان أصوب، فإن قولك: (يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون) ليس رفعُه بالضمَّة، مع أنّه ليس فيه الضمير المرفوع البارز، ولكن فيه علامته.

وقيل:هذا ليس بوارد؛ لأن [....](٨) في التركيب الفصيح، وما ذكره ليس بفصيح، وفيه نظر؛ لوقوعه في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾(٩)، اللّهم إلا أن يحمل على وجه آخر.

قوله: «ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم»(١٠).

---

(١) ﴿وبعولتهن أحقُّ بردِّهن﴾ البقرة (٢٢٨).

(٢) ﴿ثمَّ أرسلنا رسلنا تترى﴾ المؤمنون (٤٤)، ﴿لقد أرسلنا رسلنا﴾ الحديد (٢٥).

(٣) ﴿ومكر السيئ ولا يحيق المكر السيئ إلاَّ بأهله﴾ فاطر (٤٣).

(٤) ﴿ويأمركم بالفحشاء﴾ البقرة (٢٦٨).

(٥) ﴿وما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ الأنعام (١٠٩).

(٦) هذه قراءة أبي عمرو بن العلاء. انظر حجة القراءات (٩٧)، والنشر (٢/٢١٢).

(٧) الكافية (١٩١)، شرح الرضي (٤/٢٢).

(٨) في الأصل بياض بمقدار كلمة، ولعلها: (الكلام).

(٩) الأنبياء (٣).

(١٠) الكافية (١٩٢)، شرح الرضي (٤/٢٦).

ذهب البصريون إلى أنَّ رافعه وقوعه موقع الاسم، وهو أمر معنوي لا لفظي، ومذهب الكوفيين أن رافعه تجرده عن الناصب والجازم، واختاره /٢٤٦/ابن مالك[1]، وجزم به ابن هشام[2]، وقال المصنف: «قول الكوفيين أقرب على المتعلم من قول البصريين؛ لأنه تَرِدُ عليه إشكالات مشكلة، ويتعب في الجواب عنها، منها قولهم: كاد زيد يقوم»[3]؛ فإنه مرفوع مع أنّه لم يقع موقع الاسم. وأجيب عنه: بأنّه واقع موقع الاسم في أصله؛ لأنّه خبر المبتدأ في الأصل، وإنما عدل عنه إلى الفعل لعروض صيرورته متعلقًا لكاد الذي هو من أفعال المقاربة المقتضية للحال أو الاستقبال، كما يأتي، والعارض لا اعتبار له، ومنها قولهم: (يضرب الزيدان)، فإنه لم يقع موقع الاسم. وأجاب عنه صاحب الكشاف في المفصَّل: «بأنه من مظانِّ صِحّة وقوع الأسماء؛ لأنَّ من ابتدأ كلامًا منتقلاً إلى النطق عن الصَّمت لم يلزمْه أن يكونَ أوَّلَ كلمةٍ تفوَّه بها اسمًا أو فعلاً، بل مبتدأُ كلامِه موضع حيرة في أي قبيلٍ شاء»[4]. ومنها ما أورده ابن مالك، وهو: «هلاّ تفعل، ورأيت الذي يفعل، ومالك لا تفعل، فإنه مرفوع في هذه المواضع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو كان رافعه وقوعه موقع الاسم لرُفِعَ في المواضع بلا رافع»[5]. وأجيب: بأنّه إنما يمتنع أن يقع بعد (هلاّ) الاسم؛ لصيرورته بواسطة (هلاّ) التحضيضيّة متضمّن الأمر، وما عُرِضَ بسبب عارض لا يُعتبر ولا يعترض كما سبق، و(تفعل) في (مالك لا تفعل) في موضع الاسم؛ إذ المعنى ما منعك الفعل؟، إلا أنّه منع من التلفظ به وجود لا النافية للفعل، وكذا في (رأيتُ الذي تفعل) في موضع المفعول.

قيل: يرد على القائل بالتجرد، وأنَّ الأصل عدم دخول العوامل، وكان الرفع سابقًا على دخول العوامل، والتجرد فرع دخول العوامل فيكون متأخرًا عن دخول العوامل، فالرفع المتأخر عن التجرد المتأخر عن دخول العوامل بمرتبتين. وقد ثبت كون الرفع سابقًا على

---

(١) شرح التسهيل (٤/٥)، شرح الكافية لابن جماعة (٣٦١)

(٢) شرح شذور الذّهب (٤٣).

(٣) شرح المقدمة الكافية (٦٥٤).

(٤) المفصّل (٢٩٣).

(٥) شرح التسهيل (٤/٥).

دخول العوامل، فيلزم كون /٢٤٧/السابق الشيء متأخرًا عنه بمرتبتين، وهو محال.

وأجيب عنه: بأنّه ليس من شرط التجرد عن الشيء تقدم التلبُّس به كالمولود، فإنّه يصح
٣ وصفة بالتجرد عن اللّباس، ولا يخفى إيراده على المبتدأ على قولٍ، والجواب هنا جواب هناك. وقال أبو حيَّان: «لا ثمرة لهذا الخلاف»[1].

****

---

(١) ارتشاف الضّرب (٤١٤/١).

[نواصب الفعل المضارع]

قوله: «وليستْ هَذِهِ ....إلخ»[1].

قيل: لقائل أن يقول: أن المخففةّ كالنّاصبة لفظًا ومعنى، أمّا لفظًا فظاهرٌ، وأمّا معنى، فلأنَّ كل واحد منهما مع ما بعده في تقدير المصدر، فبِمَ عُلِمَ أنها ليست هذه؟.

ويجاب: بأنّها لو كانت الناصبة لنصبت، وبأنَّ الاشتراك في بعض الأوصاف لا يدل على اتحاد المسمى.

فإن قيل: يجوز أن يكون عدم النصب لمانع.

قلنا: المانع هو العِلْم[2] أو السين أو سوف أو لا؛ لأنّ الأصل عدم غيرها، وليست هذه الأمور بمانعة لعدم المنافاة بين العلم ونصب المضارع بعده، وكذا (لا)؛ لأنه ينتصب به المضارع بعده كثيرًا، وكذا السين وسوف؛ إذ لا تنافي بين الاستقباليّة والنصب.

فإن قيل: لو لم يكن العِلْم مانعًا لجاز النصب بعده، كما بعد الظن.

قلنا: ذاك لعدم وقوع الناصبة (لا) لوقوعها، ومنعه عن النصب، ونحن ما ادَّعينا عدم المنافاة بين الناصبة والعِلْم، بل بين النصب والعِلْم.

فإن قيل: لِمَ لَمْ تقع الناصبة بعد العِلْم، ووقعت بعد الظنّ؟.

قلنا: لعدم المناسبة بين العلم والناصبة، لإيذانها بالجمع والرجاء الدّالين على عدم التحقق، ودلالة العلم عليه.

قوله: «وكان الفعل مستقبلاً»[3].

وأيضًا شرطه أن يكون غير مفصول بقسم أوْ(لا). فإن فصل بينهما قسم مثل: (إذن والله أكرمك)، أو (لا) مثل (إذن لا أفقدُك)، لم يجب النصب.

قوله: «ولامُ كي»[3].

---

(١) الكافية (١٩٤)، شرح الرضي (٤/٣٠).

(٢) أي: أن تلي (أن) فعلاً يفيد العلم على اليقين.

(٣) الكافية (١٩٣)، شرح الرضي (٤/٣٠).

هكذا يقول أكثرهم، والأجود (لام الجرّ)، ليدخل فيه (لام كي) هذه ولام الصيرورة،
كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(١)، واللاّم المزيدة مثل: ﴿يُرِيدُ
اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾(٢)، هذه الثلاثة تنصب /٢٤٨/الفعل، والفرق بين لام كي ولام الصيرورة أن ٣
السببية في الأولى تُعلم من الفاعل، وفي الثانية ليس تعلم من الفاعل.

****

(١) القصص (٨).

(٢) النّساء (٢٦).

[جوازم الفعل المضارع]

قوله: «وأمّا الجزم مع كيفما وإذا فشاذ»(١).

قال ابن مالك: «هذا سهوٌ، فإنه لم ينقل الجزم بكيف من عربي قط، لا شاذ ولا غيره»(٢)، وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾(٣)، فأتى بعدها بالمضارع غير مجزوم، وهي ههنا شرطيّة؛ لأنَّ الاستفهام ههنا غيرُ سَائغ، وفي هذه الآية مخالفةٌ لقاعدة مطّردة، وهي أنّه متى تقدم على أداة الشرط ما يكون بمعنى الجواب، أو يفهم الجواب، فلا يكون الشرط إلا ماضيًا، فلا يجوز: سوف أكرمك إن تأتني، بل: إن تأتيني، وقد جاء هنا بعد أداة الشرط فعل مضارع ولم يجزم به. وأمّا (إذا) فالجزم بها كثير، وليس بشاذٍّ، لكن في الشعر فقط، فلا تكون في غيره، وقد تحمل (إذا) على (متى) فيُجْزَمُ بها، و(متى) على (إذا) فلا تجزم، كما حملت (لم) على (لا). فالأول كقوله ﷺ لفاطمة رضي الله عنها: «إذا أخذتما مضجعكما فكبرا ثلاثًا وثلاثين...»(٤) الحديث، فجزم فكبِّرا. وللآية محمل غير ما ذكر، وقد ذكرناه في حاشيتنا على تفسير القاضي (٥).

قوله: «بأن مقدَّرة»(٦).

فإن قيل: لِمَ لا يكون مجزومًا بما تقدم من الأفعال؟.

قلنا: لأنّه يلزم دخول الفعل على الفعل أو الجملة، وظاهرٌ أنّه ليس كذلك.

---

(١) الكافية (١٩٩)، شرح الرضي (٤/١٠٦).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٣٨٦).

(٣) آل عمران (٦).

(٤) انظر صحيح البخاري (٤/٥٩)، كتاب فرض الخمس، ح(٣١١٣)، قد يكون الشارح هنا اهتمَّ بالمعنى فلذلك ذكر موضع الجملة، وهي جواب الشرط، تجوّزًا في التعبير؛ لأن الكلام عن الفعل المضارع، و(كبرا) فعل أمر.

(٥) لم أعثر على هذه الحاشية.

(٦) الكافية (١٩٩)، شرح الرضي (٤/١٠٦).

فإن قيل: بم علم أنّ المقدَّر هو (إن) دون غيره من الجوازم؟.

قلنا لأن بعضها لا يدل على السببية، وبعضها ينافيه تقدير الكلام، وهو (من وما وأيّ) فاختصَّت بالتقدير، وكَلِمُ المجازاة[1] تدخل على الفعلين.

قيل: الأجودُ أنْ نقول: وتدخل على الجملتين؛ ليعم الاسمية والفعلين، ولا يخفى أن هذه العبارة أولى من عبارة: (حروف المجازاة).

قوله: «وإذا كان الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا أو معنى لم تَجُز الفاءُ»[2].

يجب أن يكون مقيَّدًا بالغالب، وإلاَّ ينتقض بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾[3]، فإنه ماضٍ بغير قد لفظًا ولا معنى، وهو بالفاء.

قوله: «وإلاّ فالفاء»[4]. /٢٤٩/

قال المصنّف في الأمالي: «إذا قلت: إنْ تكرمني أكرمك، فإن جعلت الفعل في نفسه مرادًا به الاستقبال من حيث كان صالحًا له؛ لوقوعه مشتركًا أو ظاهرًا فيه عند قوم دخلت الفاء؛ لأنَّ الشرط لم يفد فيه معنى الاستقبال على هذا التقدير»[5]، واعترض عليه الإمام الحديثي بأنه «للقائل أن يقول: دخول الفاء في نحو:(إن أكرمتني فأكرمك) لازمٌ؛ لأنَّ الجزاء لا يخلو، إمّا أنْ يراد به الحال، أو الاستقبال، وأيًّا ما كان لا يؤثر فيه حرف الشرط»[6]. وأجيب عنه: بأنَّ الجزاء لا يراد به في نفسه الاستقبال، ولا يلزم منه أن لا يراد به الاستقبال أصلاً؛ لجواز أن يراد به الاستقبال من قبل الشرط، فلا تدخله الفاء على هذا، وإنّما تعذّر التأثير في الأمر والنهي؛ لأنّهما إنشاء شاذ، والإنشائي لا تحقق لمعناه إلا باللفظ، فلا يتصوّر فيه إفادةُ الشرطِ الاستقبالَ، وكذلك الداخل عليه حرف الحال، مثل: (ما، وإن) يتعذّر تأثير الشرط فيه الاستقبال؛ لما قاله المصنّف في شرح المفصَّل: «من أن (ما) معناها

(١) كلم المجازاة: هي كلمات الشرط والجزاء والتي بعضها أسماء وبعضها حروف.

(٢) الكافية (٢٠٠)، شرح الرضي (٤/١٠٩).

(٣) النّمل (٩٠).

(٤) الكافية (٢٠٠)، شرح الرضي (٤/١٠٩).

(٥) الأمالي النحويّة (٤/٤٧).

(٦) شرح الكافية للحديثي (٢٤١/أ): «يجب دخول الفاء فيه ... نحو إن أكرمتني فقد أكرمتَك أو فأكرمتَك».

الحال فلا يستقيم ما يناقضها، كما لا يستقيم أن تجاءَ مع (إن)، فلا يقال: (إن ما يقوم)؛ لأن (إنْ) للاستقبال، والحال يناقضه»[١]، وكذلك يتعذّر تأثير حرف الشرط في (ليس وعسى)، أمّا ليس فلكونها لنفي الحال، وأمّا عسى فلخروجها عن معنى الزمان مطلقًا، فلا يستقيم أن يصير مستقبلاً بأداة الشرط؛ لأنّ غير الزمان لا يصير زمانيًا. ولقائل أن يقول: إنما يلزم التناقض عند التأثير أن لو بقي معنى الحال مع صيرورته مستقبلاً، وأمّا لو انقلب الحال إلى الاستقبال فلا، كما في الماضي الغير المحقق، فإنّه ينقلب الماضي إلي الاستقبال عند تأثير الشرط فيه. وأمّا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[٢]، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾[٣]، فإنما خَلِيَ الجزاء فيه عن الفاء مع أنّه جملة اسميّة؛ لأنّ إذا فيهما مستعملة لمجرد الزمان، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[٤]، فإن إذا فيه لمجرّد الزّمان، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾[٥]، فيجوز أن تكون إذا لمجرد الزمان، ويجوز أن تكون /٢٥٠/بتقدير قَسَمٍ محذوف، كأنّه قيل: (والله)، كما قُدِّر في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[٦].

قوله: «خلافًا للكسائي»[٧].

قال ابن مالك: «إنّما يقدّر الكسائي ذلك فيما يصلح معناه، وفي الحديث ما يؤيده، وهو قول النبي ﷺ يوم حنين: لا تشرف يصبك سهم»[٨].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصّل (٢/٢٥).

(٢) الشورى (٣٧).

(٣) الشورى (٣٩).

(٤) الليل (١).

(٥) الجاثية (٢٥).

(٦) الأنعام (١٢١).

(٧) الكافية (٢٠٠)، شرح الرضي (٤/١١٦).

(٨) شرح الكافية لابن جماعة (٣٩٣)، والحديث رواه البخاري في صحيحه (٤/٢٧٦)، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب أبي طلحة ، ح(٣٨١١).

[فعل الأمر]

قوله: «مثالُ الأمرِ ... إلخ»[١].

هكذا وجد في بعض النسخ.

فإن قيل: لِمَ قال هكذا، ولم يقل الأمر، كما في البعض الأخر؟.

قلنا: لِيُبين المحدود عن غيره؛ لأنَّ الأمر يطلق على معان، على القول المخصوص، وعلى الشاذّ، وغيرهما.

قيل: وفيه نظر؛ لأنَّ الفعل والاسم كذلك، فلو أطلق اصطلاحًا على المحدود لم يضر. ولقائل أن يقول: إنّه إمّا أن يعرِّف مطلق صيغة الأمر، أو نوعًا مخصوصًا، وهو أمر المخاطب. فإن كان الأول فغير جامع، وهو ظاهر، وإن كان الثاني، فغير مانع؛ لدخول نحو (نزالِ)، وغير جامع أيضًا؛ لخروج مثل قوله تعالى: ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾[٢].

ويمكن جوابه: بأنّه أراد النوع المخصوص، ونحو: (نزالِ) غير مأخوذ من المضارع، فليس تحذف حرف المضارعة، و(لتفرحوا) شاذٌّ، ولهذا لا يعتدُّ بخروجه.

فإن قيل: فمن أين عرفت أنّه مأخوذ من المضارع؟.

قلنا: إجماع النحاة دليل ظاهر على ذلك.

قوله: «بحذفِ حرْفِ المضَارِعة»[٣].

«إنما كان مضارعًا قبل جعله أمرًا، أما بعده فلا، خلافًا للكوفيين، فإنه عندهم مضارع حذف منه حرف المضارعة، والحقُّ أنّه صيغة مشتقة من المصدر للأمر كالمضارع والماضي، هذا مذهب البصريين، ولعلّه أراد حذف حرف المضارعة في الصورة، أو تقريبًا على الطالب. ولو قال: لنون التوكيد ولحوق الضمائر، كان أولى؛ ليدخل فيه: (هاتي

---

(١) الكافية (٢٠١)، شرح الرضي (١٢٣/٤)، وفيهما: (الأمر: صيغة يطلب...).

(٢) يونس (٥٨). على قراءة (فلْتَفْرَحُوا) بالتاء على خطاب الكفّار، وهي قراءة الحسن.

(٣) الكافية (٢٠١)، شرح الرضي (١٢٣/٤).

وتعالي)؛ لأنّهما فعلا أمر، وليسا باسمي فعل كقوله الزمخشري[١] والفارسي[٢]، بدليل لحوق الضمائر، كقولك: هاتي، هاتا ... إلخ. وكذلك: تعالي ... إلخ. قال الله تعالى:
٣ ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ﴾[٣]، ولم ينقل غير ذلك عن العرب، فتعيّن أن يكونا فعل أمر»[٤].

****

---

(١) المفصّل (١٨٤).

(٢) المسائل العضديات (١٣٨).

(٣) المنافقون (٥).

(٤) هذا النص منقول من شرح الكافية لابن جماعة (٣٩٤ – ٣٩٥)، دون أن يشير الشارح إلى ذلك.

[فعل ما لم يسمَّ فاعله]

قوله: «فِعْل ما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه: وهو ما حُذف فاعلُه»[١]. /٢٥١/

أي: وأقيم المفعول مقامَه، ولم يُذكر هذا القيد هنا اكتفاءً بما سبق، فليس لقائل أن يقول: الحدُّ غير مانع؛ إذ ليس كلُّ فعلٍ حُذِفَ فاعلُه فعلُ ما لم يسم فاعله؛ لأنَّ الفعل الأول في المثال المخصوص في باب التنازع حذف فاعله على قول الكسائي[٢]، وكذا (ما جاءني إلاَّ زيدٌ)، وكذا قولهم: (ما ضُرِب وأُكْرِم إلاَّ أنت)، مع أنَّه لا يطلق عليهما: فعل ما لم يسم فاعله. قال ابن مالك: «من هذا الباب ما لم يوضع لفاعلٍ ألبتة، كـ(سُقِطَ في يده)، و﴿بُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾[٣]، و(عُني زيد بكذا)»[٤].

قوله: «وجاءَ الإِشْمَامُ والوَاو»[٥].

قال ابن مالك: «لغة فصيحة ورد بها التنزيل»[٦]. ولو قيل: الإشمام وإشباع الضمّة لزم منه الواو، وإلاّ فيرد عليه عَوِرَ، فإنه بالواو مع الإشمام، ولم يرد هو إلاّ الإشمام أو الواو، مثل: بِيْعَ وبُوْعَ، وقِيْلَ وقُوْلَ.

****

---

(١) الكافية (٢٠٢)، شرح الرضي (١٢٨/٤).

(٢) يقول الرَّضي في شرح الكافية (٧٩/١): «والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذرًا من الإضمار قبل الذّكر». وانظر أيضًا: الفوائد الضيائية (٢٦٦/١).

(٣) البقرة (٢٥٨).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (٣٩٧)

(٥) الكافية (٢٠٢)، شرح الرضي (١٢٨/٤).

(٦) شرح الكافية لابن جماعة (٣٩٧).

[المتعدّي وغير المتعدي]

قوله: «المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلّق»(١).

فإن قيل: غير المتعدي يدخل في حدِّ المتعدي، فلا يكون مانعًا؛ لأنَّ عقليته موقوفٌ على فاعله.

قلنا: فصَّل المصنِّف عنه الجواب في شرح المفصَّل: «بأنَّ الفاعل في غير المتعدي محلُّه لا متعلّقه»(٢).

فإن قيل: غير المتعدي يتوقف على الزمان والمكان، وهما متعلقان.

قلنا. أجاب عنه المصنّف أيضًا، «بأنا نعقل غير المتعدي مع الذهول عنهما، نعم، هو لا يوجد إلاّ كذلك، كما أنَّ الجسم لا يكون إلاّ في المكان والزمان، ولم يكن ذلك حقيقته»(٣).

قد يقال: بعض اللازم كذلك، مثل: (قَرُبَ، ومَرَّ)، فإنه يستدعي ممرورًا به وشبهه، فينتقض الحدَّان طردًا وعكسًا.

قيل: المراد من المتعلّق الفعلُ به على جهة الفاعليّة والمفعوليّة. وأنت خبير بأنه لا يشكل بالفاعل، فيلزم أن يكون كلُّ فعلٍ متعديًا، فتأمل.

****

---

(١) الكافية (٢٠٣)، شرح الرضي (١٣٥/٤).

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل (٤٩/٢).

(٣) المصدر نفسه (٤٩/٢-٥٠).

[أفعال القلوب]

قوله: «أفعالُ القلوبِ: ظَنَنْتُ ...»[١].

قال ابن مالك: «بقي منها حَجَوتُ بمعنى: ظننت، ودريتُ بمعنى: عَلِمْتُ، ورأيت بمعنى: حَلمْتُ، أي: في المنام، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[٢]، وجعلت بمعنى اعتقدت، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[٣]، وبمعنى صيّرت، /٢٥٢/ كقولك: (جعل المتاع بعضه فوق بعض)، واتّخذتُ، في مثل: (اتخّذت زيدًا صديقًا)، وهب، وتعلّم، ولا يكونان إلا في الأمر خاصَّة»[٤].

قوله: «تدْخُلُ على الجُملةِ الاسميَّة»[٥].

شرطهما كما دخول كان، فلا تدخل على ما لا تدخل عليه، ويستثنى ما فيه الاستفهام، فإنها تدخل عليه، وإن لم تدخل عليه كان.

قوله: «إذا ذُكِّر أحدُهما ذُكِّرَ الآخر»[٦].

قد يتوهم منه جواز حذفهما معًا، وهو غير جائز، إلا إذا دلَّ دليلٌ، إمَّا عليهما كقولك: (ظننتُ) لمن قال: (أظننتَ زيدًا قائمًا؟)، أو على أحدهما، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾[٧]، على قراءة (ولا يحسبن) بالياء

---

(١) الكافية (٢٠٤)، شرح الرضي (٤/١٤٧).

(٢) يوسف (٣٦).

(٣) الزُّخرف (١٩).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (٤٠١).

(٥) الكافية (٢٠٤)، شرح الرضي (٤/١٤٧).

(٦) الكافية (٢٠٤)، شرح الرضي (٤/١٥٤).

(٧) آل عمران (١٨٠). قراءة نافع وابن عامر وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وعاصم بالياء، وقرأ حمزة بالتاء. السبعة (٢١٩-٢٢٠)، حجة القراءات (١٨٢).

المنقوطة بنقطتين من تحت، أي: لا يحسبنّ هولاءِ بخلَهم هو خيرًا لهم، فحذف بخلهم الذي هو المفعول الأول، فإنْ لم يدل عليه دليل لم يجز؛ إذ لا فائدة فيه؛ لأنَّ الإنسان لا يخلو في نفسه من ظنٍّ أو علم.

قوله: «بِخلَافِ أَعْطيتَ»[1].

فإنه يجوز حذف مفعوله الثاني والاقتصار على أحدهما.

قيل: هكذا أطلق أكثرهم، وليس على إطلاقه؛ لأنّه متى قُصد الحصرُ لا يجوز حذفه، مثل: (ما أعطيتك إلا درهمًا).

قوله: «جوازُ الإلغاءِ إذا توسَّطت ... إلخ»[2].

«الإعمال مع التوسُّط، والإلغاء مع التأخُّر أجودُ»[3]، كما قاله ابن مالك.

قوله: «تُعَلَّق قبل الاستفهامِ والنَّفي»[4].

تعليقها وجوب إبطاله عملَها لفظًا.

قيل: ليس كل حرف نفيٍ، بل ما ولا وإن النافية خاصَّة.

قد يقال: لعلها المراد ولا تعين؛ لأنَّ غيرها لا يدخل على الأسماء.

قوله: «إنَّه يجوزُ أن يكونَ فاعلُها ومفعولُها ضميرينِ لشيءٍ واحدٍ»[4].

قيل: هذا لا يختص بهذه الأفعال، إلا إذا كان الضميران متصلين، فلو كان أحدهما منفصلاً جاز ذلك في كل فعل، هذه وغيرها،مثل: (ما ضربتُ إلاَّ إيَّاك، وما أكرمتَ إلا إيَّاي).

****

---

(١) الكافية (٢٠٤)، شرح الرضي (١٥٤/٤)، وفيهما: (بخلاف باب أعطيتُ).

(٢) الكافية (٢٠٤)، شرح الرضي (١٥٤/٤).

(٣) شرح الكافية لابن جماعة (٤٠٤).

(٤) الكافية (٢٠٥)، شرح الرضي (١٥٤/٤).

[الأفعال الناقصة]

قوله: «الأفعال الناقصة: ما وُضعَ لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ»[1].

قيل: فيه أمورٌ، الأول: أنّها محصورة بالعدد، فلا تحتاج إلى الحدِّ، وهذا يجري في كل محصور بالعدد. /٢٥٣/ الثاني: قوله: «لتقرير الفاعل» يناقض كونها صفة ناقصة، فلو قال: ما وضع لتقرير الشيء أو المرفوع على صفةٍ لكان أَسَدَّ. الثالث: أنَّ سائر الأفعال تُقَرِّر الفاعل على صفة، فإنَّ (ضَرَبَ) مثلاً في (ضَرَبَ زيدٌ) يقرر زيدًا على صفة الضاربيَّة.

وأجيب: بأنَّ المراد أنّه يقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره.

فإن قيل: إنّه غير جامع؛ لخروج (ليس)؛ لأنّها تنفي الوصف عن الفاعل، ولا تقرره عليها.

قلنا: المراد بالتقرير إثبات الشيء على ما هو عليه، و(ليس) أيضًا تقرر الفاعل على أنّه لم يتصف بالخبر، فعلى هذا اندفع النقض بالمستقبلات؛ لأنّها غير مقرّرة؛ لأنَّ ما لا يكون ثابتًا، لا يتصور تقريره، وكذا في النفي. لكن لقائل أن يقول: إنه يلزم منه الدَّور؛ لأنَّ الفاعل هو ما أسند إليه الفعل، فكأنّه عرَّف الأفعال بالفعل، وقد مرَّ جوابُ أمثال ذلك في الفعل والفاعل.

وقيل أيضًا: اعلم أن ابن الحاجب لم يعدَّ في المرفوعات اسم كان مع عدِّه اسم ما ولا، وخبر إنَّ ولا، وكأنّه جنوح إلى أنَّ (كان) لم تعمل شيئًا، وأنه باقٍ على رفعه بالابتداء، وهو مذهب الكوفيين، لكنّه مشى على مذهب البصريين في قسم الأفعال؛ حيث قال: فيرفع الأول وينصب الثاني.

قوله: «وهي كانَ وصَارَ»[1].

لم يذكر ما في معنى (صار)، كتحوَّل وانقلب واستحال وآلَ وجاز وشبهه، ولو ذكر (صار) عند (آض، وعاد) كان أولى، لأنّها بمعناهما.

فإن قيل: لِمَ خصَّص البيان بالماضي منها، ولم يتعرض للمضارع؟.

قلنا: لأنَّ الماضي أسبق، وأمّا عدم التعرض، فلعدم الفرق بين الفعلين، أي: الماضي والمضارع، واستلزام معرفة حكم أحدهما معرفة حكم الآخر.

---

(١) الكافية (٢٠٦)، شرح الرضي (١٨١/٤).

فإن قيل: إنَّ (كان) بمعنى (صار)، والتي فيها ضمير الشأن من أقسام الناقصة. فكيف جعلها قسمين لها؟.

قلنا: ما جعلهما قسمين؛ لأنَّ قوله: «وبمعنى صار»، وقوله: «ويكون لها» معطوفان على قوله: «لثبوت خبرها»، فلا يلزم ما ذكر، وبهذا اندفع ما يقال: لِمَ خصص الأول بالناقصة مع أنّ الأخيرين كذلك؟.

فإن قيل: لِمَ ذكرَ التامَّة في هذا الباب مع أنّها ليست /٢٥٤/ من الأفعال الناقصة؟.

قلنا: استطرادًا.

فإن قيل: لِمَ لمْ يقرن (ظلَّ وبات) بقوله: «وأصبح وأمسى» حتّى يخبر عن الجميع بقوله: «لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها»؟.

قلنا: لأنَّ فيهما مشابهة الاستمرار.

قوله: «وغدا وراح»[(١)].

قال ابن مالك: «التحقيق أنَّ هذين ليسا من هذا الباب، بل هي أفعال تامَّة، والمنصوب بعدهما على الحال؛ لأنَّ خبرهما لا يصحُّ أن يكون معرفة، وخبرُ أفعال هذا الباب هي التي يصحُّ أن تكون معرفة، فلا يكون حالاً؛ لأنَّ شرطها التنكير»[(٢)].

قوله: «تدخلُ على الجُملةِ الاسميَّةِ»[(٣)].

قيَّدها في التسهيل[(٤)] بأن لا يكون الخبر فيها جملة طلبيَّة، وألاَّ يكون المبتدأ فيها لازم الصدر كأسماء الاستفهام، ولا لازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا لازم عدم التصرف (كأَيْمُن) في القسم، و(طوبى للمؤمن)، و(ويلٌ للكافر)، و(سلام عليك)، ولا لازم

(١) الكافية (٢٠٦)، شرح الرضي (٤/١٨١).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٤٠٩).

(٣) الكافية (٢٠٦)، شرح الرضي (٤/١٨١).

(٤) شرح التسهيل: (١/٣٣٥)، يقول: «وكلها تدخل على المبتدأ، وإن لم يخبر عنه بجملة طلبية، ولم يلزم التصدير، أو الحذف، أو عدم التّصرف، أو الابتدائية لنفسه، أو مصحوب لفظي أو معنوي».

الابتداء، كبابي (لولا الامتناعيّة)، و(إذا الفجائية)، وغير ذلك، ويختص(دام وليس) والمنفيُّ بما في جميع أفعال الباب بألاّ يدخل على ما خبره مفرد طلبي، ويختص (صار وجاء) بمعناهما، و(دام وأخوته) بألاّ يدخل على ما خبره فعلٌ ماض.

قوله: «وما زَالَ ... إلخ»(١).

قيل: لو قيل: وزال وبرح وفتئ وانفكَّ مصاحبةً لنفيٍ أو نهيٍ أو دعاءٍ كان أولى، ليعمّ النفيُ بـ(ما ولا و لن وليس وقلّما). ثمَّ قيل: فيه أمران، الأول: لو قال: الاستمرارُ خبرها لمن نسب إليه لكان أولى؛ لأنَّ المرفوع بها ليس فاعلاً. الثاني: لم يذكر مجيء الأربعة تامَّة، وهو صحيح في (زال، وفتئ)، وأمَّا (برح) فتأتي بمعنى (ذهب أو ظهر)، وكذا (انفَكّ) تأتي تامّة بمعنى (خَلُص، أو انفصل).

قوله: «ما دامَ»(١).

فاته مجيئها تامَّة، وقد ذكر ابن مالك: أنّها تأتي تامّة بمعنى (بَقِيَ) نحو: (ما دامت السموات والأرض)، أو (سكن)، ومنه: (الماء الدائم)(٢). قال ابن مالك: «لو قيل: دام بعد ما التوقيتيّة كان أجود، وعلامة ما التوقيتيه أن يصلح موضعها مُدَّةً مضافةً إلى مصدر الفعل الذي /٢٥٥/ وصلت [به]، كقوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾(٣)، أي: مُدَّةَ حياتي، فلو صلح في موضعها المصدر من غير أن يصلح إضافة المصدر إليه لم يكن من أخوات كان، وهذه الأفعال كلّها متصرفة إلا (ليس ودام)، وحكم المضارع والأمر منها حكم الماضي، والمشهور أنَّ كان الناقصة لا يستعمل لها مصدر. وقال شيخنا: المختار عندي أنَّ لها مصدر يعمل عملها ويقوم مقامها، إلاَّ أنّه لا يستعمل مؤكدًا، بل عاملاً فقط»(٤).

قوله: «وقدْ جَاءَ: (ما جَاءتْ حاجتُكَ)»(٥).

---

(١) الكافية (٢٠٦)، شرح الرضي (١٨١/٤).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣٨٥/١ - ٣٨٦)، وشرح التسهيل (٣٤٣/١).

(٣) مريم (٣١).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (٤١١-٤١٢).

(٥) الكافية (٢٠٦)، شرح الرضي (١٨١/٤).

ما: استفهاميّة، أيْ: أيُّ شيء؟.

قيل: وقد قيل: يصحُّ أن تكون نافية، فعلى هذا لا بدَّ من مضمر معلوم عند المخاطبين، وعلى جعلها استفهاميّة يكون الضمير في (جاءت) راجعًا على ما وضح تأنيثه؛ لأنّه أخبر عنه بمؤنث وهي الحاجة. قال ابن مالك: «وهذا مسموعٌ لا يقاس عليه ولا يستعمل إلا في: (جاءت والحاجة) خاصة كما جاء»[١].

قوله: «وتكونُ زائدةً»[٢].

قال ابن مالك: «شرطها أن تكون حشوًا في وسط الكلام»[٣]، وقيل: وبلفظ الماضي وزيادتها في أول الكلام غير جائز، وقد غلط الجوهري[٤] في حكمه بزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[٥]، ثمَّ المزيدة قد تكون ماضيًا، وقد تكون مضارعًا.

قوله: «وظلَّ وباتَ؛ لاقترانِ مضمونِ الجملةِ بوقْتيهِمَا، وبمعْنَى صَارَ»[٦].

قيل: فيه أمران، الأول: لم يذكر مجيئهما تامَّين، وقد ذكره ابن مالك فقال: «تكون ظلَّ

---

(١) شرح الكافية لابن جماعة (٤١٢). والكلام من عند قوله: «ما استفهاميّة ... إلى قوله: كما جاء» منقول من هذا الشرح.

(٢) الكافية (٢٠٦)، شرح الرضي (٤/١٨١)، وفيهما: (وتكون تامَّةً بمعنى ثبت، وزائدة).

(٣) يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١/٤١٠): «من مواضع كان التي تختص بها الزيادة في التوسط دون التَّقدم والتأخر». وانظر أيضًا شرح التسهيل (١/٣٦٠) وما بعدها

(٤) الصحاح (كون)، يقول: «وقد تقع زائدة للتوكيد، كقولك: زيدٌ كان منطلقا، ومعناه: زيدٌ منطلق. قال الله تعالى: ﴿وكان الله غفورا رحيما﴾.

والجوهري: هو إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، أبو نصر، لغوي من الأئمة. كانت وفاته سنة (٣٩٣هـ). من شيوخه: أبو علي الفارسي، وأبو سعيد السيرافي، وله من المؤلفات: الصِّحاح في اللّغة، مقدّمة في النحو، وكتاب في التصريف. انظر ترجمته في: يتيمة الدَّهر (٤/٤٠٦)، نزهة الألبَّاء (٢٥٢)، إنباه الرواة (١/٢٢٩)، معجم الأدباء (٢/٢٠٥).

(٥) النساء (٩٦، ١٠٠، ١٥٢)، الفرقان (٧٠)، الأحزاب (٥، ٥٠، ٥٩، ٧٣)، الفتح (١٤).

(٦) الكافية (٢٠٧)، شرح الرضي (٤/١٨٩).

تامَّة بمعنى: دام أو طال»[1]. زاد بعضهم: وبمعنى: أقام نهارًا، وتكون بات تامَّة بمعنى نزل ليلاً، فتتعدى بالباء وبنفسها، يقال: (بات بالقوم، وبات القوم)، إذا نزل بهم ليلاً. زاد بعضهم: وبمعنى: أقام ليلاً. وقال نجم الأئمة الرضي: «قالوا: لم تستعمل ظلَّ إلا ناقصة»[2]، وقال ابن مالك: «تكون تامة بمعنى :طال أو دام»[3]، والعهدة عليه. الثاني: ما ذكر من مجيء (بات) بمعنى: صار، تبع فيه صاحب الكشاف[4]، وقد حكاه عنه ابن مالك في شرح التسهيل، وقال: «إنّه ليس بصحيح لعدم [وجود] شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء»[5]، وقال نجم الأئمة الرَّضي: «أمّا مجيء (بات) بمعنى صار ففيه نظر»[6].

قوله: /٢٥٦/«ويجوز تقديمُ أخبارِها على أسمائها»[7].

ليس هذا مطلقًا، بل منه ما يجب، ومنه ما يمتنع، ومنه ما يجوز، كما قالوا، فالواجب موضعان، الأول: إذا كان في الاسم ضمير الخبر، مثل: (كان في الدار صاحبها)، الثاني: إذا قصد حصر الاسم، مثل: (ما كان لك إلا درهم)، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾[8]، والممتنع موضعان، الأول: إذا قُصِدَ حصرُ الخبرِ، مثل: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾[9]، الثاني:عند خفاء الإعراب، مثل: (كان فتاك مولاك)، والجائز ما سواهما.

---

(١) شرح التسهيل (١/٣٤٢).

(٢) شرح الرَّضي على الكافية (٤/١٩٤-١٩٥).

(٣) شرح التَّسهيل (١/٣٤٢).

(٤) يقول الزمخشري: «وظل وبات على معنيين، أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة كان، والثاني: كينونتهما بمعنى صار». انظر المفصَّل (٢١٨-٢١٩).

(٥) شرح التسهيل (١/٣٤٦).

(٦) شرح الرَّضي على الكافية (٤/١٩٥).

(٧) الكافية (٢٠٨)، شرح الرضي (٤/٢٠٠).

(٨) الأعراف (٨٢)، النَّمل (٥٦)، العنكبوت (٢٤، ٢٩).

(٩) الأنفال (٣٥).

قوله: «قسمٌ يجوز، وهو مِنْ (كانَ) إلى (راحَ)»[١].

ليس ذلك مطلقًا، بل منه أيضًا ما يجب، ومنه ما يمتنع، ومنه ما يجوز، فالواجب إذا كان فيه معنى الاستفهام، مثل: (أين صار زيد؟ وكيف أصبح عمرو؟)، والممتنع في ثلاثة مواضع، الأول: إذا كان العامل جوابَ قسم، مثل: (والله لتكونن صالحًا). الثاني: إذا اقترن به حرف مصدر، مثل: (أن تكون صالحًا خيرٌ لك). والثالث: إذا اقترن به لام الابتداء، ولم يكن بعد (لن)، مثل: (لأكوننَّ بك واثقًا)، والجائز غير ذلك.

قوله: «وقِسْمٌ لا يجوزُ»[٢].

ليس المنع مطلقًا، كما يفهم منه، بل إن نفيت هذه الأفعال بـ(ما)، لم يجز تقديم الخبر عليها؛ لأنَّ لها صدر الكلام.

****

(١) الكافية (٢٠٨)، شرح الرضي (٤/٢٠٠)، أي: يجوز تقديم أخبارها على أسمائها.

(٢) الكافية (٢٠٨)، شرح الرضي (٤/٢٠٠).

[أفعال المقاربة]

قوله: «أفعالُ المقاربةِ: ما وضِعَ لدنوِّ الخبرِ؛ رجاءً، أو حُصُولاً، أو أخذًا فيهِ»[1].

فإن قيل: ليست هذه الأفعال موضوعةً لدنوِّ الخبر، بل هي جزء الموضوع له؛ إذ (كاد) واخواتها، إلاّ عسى، كلها دالّةٌ على الزمان، وعسى يقدرّ له الزمان أيضًا في أصل الوضع، فكيف قال: «ما وضع ...إلخ».

قلنا: الغرض امتيازها عن سائر الأفعال، وبهذا القدر حصل الامتياز، والموضوع للكل موضوع للجزء، من حيث هو جزء له، هكذا قيل.

فإن قيل: الحدُّ غير مانع لدخول: قرُبَ أن يخرج زيدٌ، وقارب زيدٌ أن يخرج، وعسى أن يخرج زيد.

قلنا: أمّا الأولان فغير مُوضَعين لدنو الخبر، بل للقرب المطلق، فاستدعى الطرفين التزامًا، وللمقاربة في الثاني، فاستدعاهما لذلك، والثالث /٢٥٧/ من المقاربة، فاقتصر بالاسم لاشتماله لما وضع له.

فإن قيل: اللام في الخبر عوض عن ضمير الأفعال، فيكون تعريفًا بما لا يعرف إلاّ به.

قلنا: الّلام للحقيقة المعهودة في الذهن، أملى المصنف في الأمالي: «أنَّ قوله رجاء ... إلخ، يريد أنَّ القرب مرجو وحاصل، ومشروع في متعلق القرب، فإذا قلت: عسى الله أن يشفيَ زيدًا، قُرب الشفاء مرجوٌّ، وإذا قلت: كادت الشمس تغيب، فقرب الغيبوبة حاصل، وإذا قلت: طَفِقَ يخصِفُ، وجعل يقول، فمعناه: أنّه أخذ في الخصف والقول»[2].

فإن قيل: فعلى ما قاله في الأمالي يكون ذلك في موضع الحال من الدنو، والمعنى وضع لدنو الخبر حال كون الدنو مرجوًّا أو حاصلاً أو مشروعًا في متعلقه. وقال صاحب الشكوك[3]:

---

(١) الكافية (٢٠٩)، شرح الرضي (٢١١/٤).

(٢) الأمالي النحويّة (٣٦/٣ – ٣٧).

(٣) صاحب الشكوك هو أحمد بن الحسن الجاربردي ت ٧٤٦هـ، ولم أستطع الاطلاع على كتابه: (شكوك على الحاجبية).

«فيه شكٌ؛ لأنَّ قوله: رجاءً أو حصولاً أو أخذًا، نُصِبَ على الحال من حيث الظاهر، فالظاهر أن يكون العامل قوله: لدنوٍّ، فيفسد؛ لأنَّ دنو الخبر يشعر بأنَّه غير حاصل ولا مأخوذ فيه، والحاليّة تقتضي المقارنة بين العامل والحال، ولا يصح أن يجعل من الأحوال المقدَّرة؛ لأنّ كل واحد محقق بالنظر إلى الخبر، فانتصابه على التمييز أظهر، فإن دنوّ الخبر له احتمالات شتّى، فبيَّن أنّه قد يكون بطريق الرجاء وبطريق الحصول وبطريق الأخذ».

وفي الشكِّ المذكور شكَّان، الأول: أنَّ العامل في الحال (وضع)، والدنو مفعول الوضع، فلا محذور فيه. والثاني: لا يستقيم أن يكون تمييزًا من المضاف، ولا من المضاف إليه؛ إذ لا إبهامَ في واحد منهما، فيكون تمييزًا من النسبة الإضافيّة، فيكون أصل الكلام ما وضع لدنو رجاء الخبر، فيخرج إلى ما ليس بمراد المصنف؛ لأنَّ مراده من قوله: «دنوّ رجاء قرب الخبر» كما صرَّح به في الأمالي[1]، وعلى جعله تمييزًا من النسبة يكون معناه قرب رجاء الخبر، وفرقٌ بين رجاء القرب، وقرب الرجاء. قال نجم الأئمة الرضي[2]: الذي أرى أنَّ عسى ليس /٢٥٨/ من أفعال المقاربة؛ إذ هو طمعٌ في حقِّ غيره، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنوِّ ما لا طمع في حصوله؟، ولا يجوز أن يقال: معناه رجاء دنو الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجزولي[3] والمصنف، أي: أنَّ الطامع يطمع في دنو مضمون خبره، كقولك: (عسى أن يشفى مريضي) أي: أن أرجو قرب شفائه، وذلك لأنَّ (عسى) ليس متعينًا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره، بل لطمع حصول مضمونه مطلقًا، سواء يُرجَّى حصوله عن قرب أو بعد مدّة مديدة، تقول: عسى الله أن يدخلني الجنّة، وإذا قلت: عسى زيدٌ أن يخرج، فهو بمعنى: لعلّه يخرج، ولا دنوَّ في (لعلَّ) اتفاقًا. قال: وكذا في عدِّهم (طفق) ومرادفاته من أفعال المقاربة، بمعنى كونها لدنو الخبر، نظرٌ؛ لأن معنى: (طفق زيد يخرج) أنّه شرع في الخروج، وتلبَّس بأول أجزائه، فلا يقال: إنَّ الخروج قَرُبَ ودنا من زيد إلاّ قبل شروعه فيه؛

---

(١) الأمالي النحويّة (٣٦/٣).

(٢)، شرح الرَّضي (٢١١/٤-٢١٢)، وقد أطال النقل مع تركه بعض العبارات.

(٣) يقول الجزولي في مقدمته (٢٠٣): «عسى: لمقاربة الفعل في الرَّجاء، وكاد وكرب لمقاربة ذات الفعل».

لأنَّ معنى القرب: قلّة المسافة، فعلى هذا ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر إلا (كاد) ومرادفاته. قال: وقوله: «لدنو الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذًا» فيه خلطٌ[1]؛ لأنّ نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر، وهو تمييز عن نسبة، فيكون فاعلاً لدنو في المعنى، كما في قولك: (يعجبني طيب زيد علمًا)، أي طيب علم زيد، فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر، أو لدنو حصوله، أو لدنو الأخذ فيه، وليس عسى لدنو رجاء خبره، بل لرجاء دنوه على ما ذهب إليه، وكذا طفق وأخواته، ليست لدنو الأخذ في الخبر، بل هي للأخذ فيه، وإن جعلناه على الحاليّة من الخبر، أي: مرجوًّا أو حاصلاً أو مأخوذًا فيه على التكلّف فيه؛ إذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة،ولم يصح قوله: حصولاً؛ لأنَّ الخبر في كاد ليس حاصلاً، بل هو تقريب الحصول. وقال النيلي[2]: «المقاربَة تختلف، فتارة تكون لمقاربة الفعل في الرجاء كـ(عسى)؛ لأنَّ رجاء الشيء دنو منه لتقدير نيله، وتارة يكون للأخذ فيه؛ لأنّ الشروع في الفعل يلزمه القرب منه»[3]. وعبَّر ابن مالك في شرح العمدة: «عن أفعال الرّجاء بالمقاربة الظنّيّة، وعن كاد ونحوها بالمقارنة اليقينيّة»[4].

قوله: «فالأول عسى»[5].

لم يذكر من أفعال الرّجاء غيرها، وزاد في الألفيَّة[6] والشذور[7]: (حَرَى واخْلَوْلَقَ).

---

(١) في الأصل: (خَبْطٌ).

(٢) هو تقي الدِّين إبراهيم بن الحسين بن عبد الله بن إبراهيم النحوي الطائي النيلي. له التحفة الوافية الشافية في شرح الكافية. انظر بغية الوعاة (١/٤١٠)، تاريخ الأدب العربي (٥/١٣٢٤).

(٣) يقول النيلي: «قلت: قد فسَّر المقَاربة بقوله: ما وضع لدنوِّ الخبر، ثم تلك المقاربة تختلف، فتارةً تكون لمقاربة نفس الفعل، مثل: (كاد)، وتارةً تكون للأخذ فيه، مثل: (جعل، طفق)؛ لأنَّ الشروع في الفعل يَلزمُه القرب منه، وإنّما أفردوا أفعال المقاربة عن باب كان بالذّكر، وإن تشاركها لتقرير الشيء على صفة اطِّراد وقوع المضارع خبرًا لها غالبًا». التحفة الوافية (   ).

(٤) شرح العمدة (٢/٨١٠).

(٥) الكافية (٢٠٩)، شرح الرضي (٤/٢١٣).

(٦) شرح ابن عقيل على الألفية (١/٣٢٣، ٣٣٤).

(٧) شذور الذهب (٣٥٣، ٣٥٦).

قوله: «وهو غيرُ مُتصرِّفٍ»(١).

قيل: وكذا أخواه المذكوران، لكن قد سمع: (ما أعساه أن يصوم)، و(ما أحراه بكذا).

قوله: «والثَّانِي: كَادَ»(١).

لم يذكر من أفعال الحصول غيرها، وزاد في الألفيَّة(٢) والشذور(٣): (كَـرِبَ وأَوْشَكَ)، وقد ذكرهما من أفعال الأخذ، وزاد في التسهيل(٤): (هلهل وأولى، وبعض النسخ: وألَمَّ).

قوله: «وإذَا دَخَلَ النَّفي على كادَ، فَهوَ كالأفْعَالِ»(١).

لو قال: على الأكثر كان أولى؛ لأنَّ قوله تعـالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾(٥)، و﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾(٦)، لا يمكن مخالفة ظاهره؛ لأنَّهم كانوا يفقهون القول.

قوله: «الثالثُ: (طَفِقَ) ... إلخ»(٧).

فيه أمران، الأول: عدَّه (كَرَبَ) مـن أفعـال الشـروع رأيٌ لبعضهـم، والمشـهور خلافـه، وعدَّه (أوشك) منها، وقيل: لم أقف عليه لأحد. والثاني: لم يذكـر مـن هـذا القسـم سـوى ثلاثـة أو خمسـة، وزاد فـي الألفيَّـة(٨) والشـذور(٩): (أنشـأ، علَّـق)، وزاد فـي الشـذور(٩): (هبَّ، وهلهل)، لكنَّ هلهلَ من أفعال الأخذ.

---

(١) الكافية (٢٠٩)، شرح الرضي (٤/٢١٣).

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية (١/٣٣٤، ٣٣٧).

(٣) الشذور (٣٥١).

(٤) شرح التسهيل (١/٣٨٩).

(٥) النساء (٧٨).

(٦) الكهف (٩٣).

(٧) الكافية (٢٠٩)، شرح الرضي (٤/٢١٣).

(٨) شرح ابن عقيل على الألفيَّة (١/٣٣٤).

(٩) شذور الذَّهب (٣٥٩).

قيل: لم أقف عليه من أحد، قيل: في ترتيبه نظر؛ لأنّه جعل (أوشك) مثل: (كاد وعسى) في الاستعمال، وإنما أوشك مثل (عسى)، بل لم يوجد خبرها بدون (أنْ) إلاّ في بيت واحد بعد التتبع الكثير[1]، «والتحقيق في ترتيب معاني أفعال هذا الباب وأحكامها أن يقال: (عسى وكرب وأوشك واخلولق وحري) بمعنى الرجاء، و(كاد) بمعنى القرب، و(جعل /٢٦٠/وطفق وأخذ وأنشأ وعَلِقَ وهَبَّ وهَلْهل) للأخذ في الفعل، وأمّا أحكامها في دخول (أنْ)، فإن دخولها على عسى وأوشك كثير، وقلَّ حذفها، وعلى (اخلولق وحري) لازم، وحذفها مع (كاد وكرب) كثير، وقلَّ ثبوتها جدًّا، وحذفها مع ما عدا ذلك لازم، وكل الأفعال غير متصرفة إلاّ (كاد وأوشك)، ولم يسمع لشيء منها اسم فاعل إلاّ أوشك»[2].

****

(١) هو قول أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فرَّ من منيته   في بعض غرَّاته يوافقها

(٢) هذا النص منقول من شرح الكافية لابن جماعة (٤٢٩-٤٣٠).

[التعجب]

قوله: «فِعْلُ التعجُّب: ما وُضِعَ لإنشاء التعجب»[١].

قيل خرج عن الحدَّ نحو: عجبت وتعجبت؛ لأنّهما ليسا لإنشاء التعجب، وواهًا لَه، ولَلْماءِ[٢]، وإن كانا للتعجب لكن ليسا بفعل، والكلام في قسم الأفعال، والمراد بـ(ما) فعل معهود، وهو: (ما أفعله، وأفعل به)، فلذلك قال: وله صيغتان.

قال الإمام الحديثي: «يعني ما وضع لإنشاء تعجُّب من يتلفظ به، فيخرج عنه: أعجب وتعجب»[٣].

قيل: مثال الأمر من العجب والتعجب ليس موضوعًا لإنشاء التعجب، وإنما هو موضوع لإنشاء طلب التعجب، والفرق ظاهر. قال ابن مالك: «لو قيل ما صيغ لإنشاء التعجب كان أولى؛ لأنّه ليس كل فعل تعجب موقوفًا على وضع العرب له»[٤].

قد يقال: «المراد وضع الصيغة؛ لأنَّ قَوله: (له صيغتان) يدل عليه، وأيضًا له صيغة ثالثة قياسًا وهي (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين، ويستعمل استعمال المدح والذم، كقولك: (كَرُمَ المتصدق)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[٥]، و﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾[٦]»[٧]. قال الشاطبي: «هذا الحصر يعني: (لها صيغتان) مردود، فإن في كلام العرب صيغًا كثيرة

---

(١) الكافية (٢١١)، شرح الرضي (٤/٢٢٧).

(٢) ولَلْماء: نداء للتَّعجُّب، واللاَّم المفتوحة حرف جرٍّ زائد لتوكيد التَّعجب.

(٣) شرح الكافية للحديثي (٢٦٠/ب)، قال: «فلا التعجّب ما وضع لإنشاء التعجّب. والتعجّب انفعال النفس عمّا خفي سببه ولذا لا يصح التعجب منه تعالى،... فنحو تعجبت من زيد لا يكون منه، لأنّه لم يكن إنشاء».

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (٤٣١).

(٥) الكهف (٥).

(٦) غافر (٣٥)، الصَّف (٣).

(٧) هذا النص منقول من شرح الكافية لابن جماعة (٤٣١).

تقتضي معنى التعجب ما تقضيه (ما أفعلَه وأَفْعِلْ به)، وأجاب: بأنّها لا تدخل تحت ضابط ولا قياس»[١].

فإن قيل: لقائل أن يقول: أنّه عرَّف التعجب بالتعجب، فيدور، ويمكن جوابه: بأنَّ التعجب ليس من المعرّف في شيء، بل المعرّف هو الأفعال المخصوصة بكذا. وهذا السؤال /٢٦١/مع سؤال الأمر من العجب والتعجّب يردان على أفعال المدح.

قوله: «ولا يُبْنَيَان إلاّ مَمَّا يبْنَى أفعلُ التفضِيل»[٢].

والعبارة للألفيّة: «وصُغْهُما من ذي ثلاثٍ»[٣]، وفيه أمران، الأول: فلا يصاغان من اسم إلاّ شذوذًا. الثاني: زاد المصنّف والشذور[٤]: «مجرّدٌ»، أي: فلا يصاغان من ثلاثي مزيد، وهو في غير أفعل وفاقًا، وأمَّا أفعل فالذي صححه ابن مالك[٥] ونسبه إلى سيبويه[٦] والمحققين أنّه يصاغ منه قياسًا مطلقًا، ومذهب الأخفش والمَازِنِيّ والمُبَرِّد[٧] ومن تابعهم أنّه مسموع، وصحح ابن عصفور[٨] التفصيل، فإن كانت همزته للنقل لم يجز، أو لغيره جاز.

---

(١) ونصه: «والحصر في هاتين الصيغتين باطلٌ، فإن في كلام العرب صيغًا كثيرة تقتضي من معنى التعجب ما تقتضيه ما أفعله وأفعل به...». المقاصد الشافية (١٧/٣).

(٢) الكافية (٢١١)، شرح الرضي (٢٢٧/٤).

(٣) شرح ابن عقيل على الألفيّة (١٥٣/٣).

(٤) شذور الذّهب (٥٤٣).

(٥) شرح التسهيل (٤٦/٣).

(٦) الكتاب (٧٣/١).

(٧) «إن كان المزيد على وزن (أفعل) فثلاثة مذاهب، أحدها: أنّه لا يجوز البناء للتعجب منه مطلقًا، وهو مذهب أبي الحسن والجرمي والمَازِنِيّ والمُبَرِّد وابن السَّراج والفارسي في الإغفال. والثاني: أنّه يجوز مطلقًا، ونقل عن الأخفش ونسب إلى سيبويه وصححه ابن هشام الخضراوي. قال ابن مالك: هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه... الثالث: التفصيل بين أن تكون الهمزة في أفعل للنقل فلا يجوز أن يبنى منه صيغة التعجب، أو لا تكون للنقل فيجوز». ارتشاف الضرب (٤٢/٣).

(٨) المقرَّب (٧٢/١- ٧٣).

قوله: «و(ما) ابتداءً ... إلخ»[١].

أي: مبتدأ. قيل: يعني بلا خلاف، وعن الكسائي[٢]: أنّه لا موضع لها من الإعراب، وهو شاذّ.

قوله: «موصولة عند الأخفش[٣]»[٤].

قيل: هو أحد أقواله، وله قولٌ ثانٍ كقول سيبويه[٥]، وقول ثالث: أنّها نكرة موصوفة، (وأفعل) صفتها، والخبر محذوف، وذهب الفرَّاء وابن درستويه[٦] إلى أنّها استفهاميّة، وما بعدها خبر. قال نجم الأئمة الرضي: «وهو قوي من حيث المعنى؛ لأنَّه كان جَهِلَ سبَب حسنه فاستفهم عنه»[٧].

قوله: «فاعلٌ عندَ سيبويه[٨]... إلخ»[٩].

فإن قيل: كيف صار المتعجَّب منه فاعلاً في: (أَحْسِنْ بزيدٍ)، وهو في قولك: (ما أحسنَ زيدًا) مفعول؟.

---

(١) الكافية (٢١١)، شرح الرضي (٤/٢٢٧).

(٢) ارتشاف الضَّرب (٣/٣٣).

(٣) نفس المصدر والصفحة.

(٤) الكافية (٢١١)، شرح الرضي (٤/٢٢٧).

(٥) الكتاب (١/٧٣).

(٦) شرح الرَّضي على الكافية (٤/٢٣٤).

وابن درستويه هو: أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد، من علماء اللّغة، ولد سنة ٢٥٨هـ. من تصانيفه: تصحيح الفصيح، الكتّاب، أخبار النحويين. توفي سنة ٣٧٤هـ. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٩/٤٢٨)، نزهة الألبّاء (٢١٣)، بغية الوعاة (٢/٣٦).

(٧) شرح الرضي على الكافية (٤/٢٣٤).

(٨) هذا الرأي لم أجده في كتاب سيبويه، وإنما ذكره ابن الحاجب، وتابعه ابن يعيش في شرح المفصَّل (٧/١٤٧)، ولكنّ المرادي في شرح الألفية (٣/٥٨) نسب هذا الرأي للبصريين.

(٩) الكافية (٢١٢)، شرح الرضي (٤/٢٢٧).

قلنا: أجيب عنه بأنه إذا كانت الهمزة في (ما أحسن) للتعدية، يكـون زيـد فـاعلاً فيهمـا معنى. قال في شرح التسهيل: «لو اضطر شاعرٌ إلى حذف (البـاء) لزمـه الرفـع علـى الأول، والنّصب على الثاني»(١).

قوله: «ولا يُتَصَرَّفُ فيهما بتقديمٍ وتأخيرٍ»(٢).

قيل: عدم التصرّف بالتقديم يستلزم عدم التصـرف بالتـأخير، وبـالعكس. فـلا فـائدة فـي ذكرهما معًا.

وأجيب: بأنَّ ذكر التأخير تأكيدٌ لا تأسيس.

قد يقال: كلٌّ واحد منهما، وإن لم /٢٦٢/ينفصـل عـن الآخـر بـالوجود، لكـن ينفصـل بالقصدِ، والقصدُ يعتبر.

قوله: «وأَجازَ المَازِنِيُّ(٣) الفصلَ بالظرفِ»(٤).

قال ابن مالك: "إنّما جوّز هذا الجرمي(٥) لا المَازِنِيّ، وكلام سيبويه(٦) لا يأباه، بـل فيـه ما يمكن تأويله عليه، وللجرمي شواهد في كلام العرب في غير ضرورة»(٧)، ومن شواهده: قول الإمام علي رضي الله تعالى عنه لعمّار وقد وجده مقتولاً: «أعـزز علـيّ أبـا اليقظـان أن

---

(١) شرح التسهيل (٣/٣٥).

(٢) الكافية (٢١١)، شرح الرضي (٤/٢٢٧).

(٣) وممن جوَّز الفرَّاء والجرمي والمَازِنِيّ والمُـبَرِّد والفارسي وابـن عصفـور. المقتضب (٢/١٨٧)، شرح الجمل (١/٥٨٧)، شرح الرَّضي (٤/٢٣٢)، شرح ابـن يعيـش (٧/١٥٠)، شـرح المـرادي (٣/٧١).

(٤) الكافية (٢١١)، شرح الرضي (٤/٢٢٧).

(٥) المفصّل للزمخشري (٣٣١)، وشرحه لابن يعيش (٧/١٥٠)، شرح الوافية (٣٧٣).

(٦) الكتاب (١/٧٢)، يقول ابن يعيش: «فأمَّا سيبويه فلم يصرّح في الفصل بشيء، وإنَّما صرَّح بمنع التقديم». شرح ابن يعيش (٧/١٥٠).

(٧) شرح الكافية لابن جماعة (٢٣٣).

فيه يجوزون الترخيم، ولم يصرِّح برأي الفرَّاء وحده إلاّ صاحبُ الهمع، يقول: «نقلـه ابـن هشـام الخضراوي عن الأخفش، فقال ما نصَّه: أجاز الفرَّاء وجماعة ترخيم الثلاثي المتحرِّك الوسط».

(٢) لأن فى آخره حرفا صحيحا قبله مدة، وهو أكثر من أربعة أحرف.

أراك مجدَّلاً، ألحد له وجه الأرض»[١]. قيل: محلّه أن يتعلّق الظرف أو المجرور بفعل التعجب. فإن لم يتعلّق نحو: (ما أحسن بمعروفٍ أمرًا) امتنع الفصل بلا خلاف. قال أبو حيّان: «ومحلّ المنع ما إذا لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود إلى المجرور، فإن تعلّق به وجب تقديمه بلا خلاف، نحو: (ما أحسن بالرجل أن يصدق)، و(ما أحسن بذي اللُّبِّ أن يُرى) [٢]»[٣]. وأنت خبير بأن كلام المصنّف هنا ظاهرٌ؛ لجواز الفصل من (ما أفعلَ، وأَفْعِلْ به)، وفي الوافية[٤] خصَّه بـ(ما أفعل)، وبأنّه لم يتعرض للفصل بين ما والفعل، ومذهب البصريين أنّه لا يجوز إلا بـ(كان الزائدة) فقط، وقد ذكره في سبك المنظوم والكافية هنا.

****

---

(١) انظر شرح التسهيل (٣/٤١)، وفيه عدد من الشواهد شعرًا ونثرًا.

(٢) لعله يشير هنا إلى قول الشاعر:

خليلي ما أحرى بذي اللّب أن يُرى صبورًا ولكن لا سبيل إلى الصبرِ

(٣) انظر ارتشاف الضرب (٣/٣٨).

(٤) شرح الوافية (٣٧٢).

[أفعال المدح والذمّ]

قوله: «وشرطُهما أن يكونَ الفاعلُ معرَّفًا باللاَّمِ»(١).

قال ابن مالك: «نقل الكسائي(٢) عن العرب: (مررتُ ببيوتٍ نِعْمُوا بيوتٌ، وبزيدين نِعمَا الزيدان)»(٣).

قوله: «أو مضمرًا مميزًا بنكرةٍ مفردةٍ»(٤).

قيل: فيه أمور، الأول: شرط هذا التمييز أنْ يؤخّر فلا يقدَّم على الفعل، وأن يكون قابلاً لـ(أل) فلا يفسَّر بمثل وغير وأفعل التفضيل، وأن يكونَ نكرةً عامةً، فلا يجوز (نِعمْ شمسًا هذه الشمسُ)؛ لأنّها مفردة في الوجود. والثاني: حكمه أن لا يبرز في تثنية ولا جمع عند البصريين، وتلحقه (التّاء) إذا فُسِّر بمؤنث. الثالث: /٢٦٣/نصَّ سيبويه(٥) على أن هذا التمييز لا يجوز حذفه، وصحح بعضهم الجواز، واختاره ابن عصفور(٦).

---

(١) الكافية (٢١٣)، شرح الرضي (٢٣٧/٤).

(٢) شرح ابن يعيش (١٢٧/٧)، شرح الرَّضي على الكافية (٣١٢/٢).

(٣) شرح الكافية لابن جماعة (٤٣٥).

(٤) الكافية (٢١٣)، شرح الرضي (٢٣٧/٤) ، وفيهما: (مميزًا بنكرةٍ منصوبة)، ومثاله: (نِعْمَ رجلاً).

(٥) ينظر شرح الرَّضي على الكافية (٢٤٩/٤)، قال: «ومنع سيبويه ذلك؛ لأن وضع التميز لرفع الإبهام».

(٦) شرح جمل الزجّاجي (٦٠٢/١). والممتع (٦٦/١).

[الحرف]

قوله: «الحرف: ما دل على معنى في غيره»[1].

فإن قيل: قد يورد بعد ما يورد على هذا الحد من الإيرادات السابقة، والجواب بأجوابتها اللاّحقة أن الحدَّ دوريٌّ؛ لأن معرفةَ المحدودِ موقوفةٌ على معرفة الحدِّ، ومعرفةُ الحدِّ موقوفة على معرفة أجزاءِ الحدِّ، ومن جملة أجزائه: (على، وفي)، وكلٌّ واحد منهما حرف، ولا يخفى إمكان إيراد هذا الإيراد على أمثال هذا الحدِّ، كالاسم والفعل.

قلنا: لا نسلم اتّحاد جهة التوقف[2]؛ لأن المحدود مفهوم كلّي مدلولٌ عليه بلفظ الحرف، وأجزاء الحدِّ ما صدق عليه هذا المفهوم الكلي، وهما جزءان.

قيل: هذا الحدُّ غير مطَّرِد؛ لأن (أكتع وأبصع)، وغيرهما من أسماء المؤكدات تدلّ على معنى في غيرها، وغير الذي يستثني به كذلك،وغيرُ منعكس؛ لأنَّ (ليت) مثلاً تدل بنفسها على التمني، و(إلاّ) تدل على الاستثناء. وذكر الجمل معها لتعيين المقصود، لا لتمام دلالة الحرف، فتأمّل.

فإن قيل: هذا الحدّ يشكل أيضًا بالصفات، فإنَّ (طويل) مثلاً في: (جاءني رجل طويل)، يوجد لمعناه، أي: الطول في موصوفه، حتّى صار الموصوف متضمِّنًا له.

قلنا: أجاب عنه نجم الأئمة الرضي بالمنع، «فإنَّ معنى طويل: ذو طول، فهو دالّ على معنيين، أحدهما قائم بالآخر؛ إذ الطول قائم بـ(ذو)، فمعناه: الطول وصاحبه، لا مجرد الطول الذي في رجل. وإنّما ذكر الموصوف قبله ليتعيّن ذلك الصاحب الذي دلّ عليه الطويل، وقام به الطول، لا ليقوم به الطول. وأمّا قولهم: النعت دال على معنى في متبوعه، فلكون المتبوع معينًا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصًا له»[3].

فإن قيل: (ضَرَبَ) وأمثاله من /٢٦٤/الأفعال موضوع ليدلَّ مثلاً على ضاربيةِ ما ارتفع

---

(١) الكافية (٢١٥)، شرح الرضي (٢٥٩/٤).

(٢) أي: اتحاد جهة توقف معرفة المحدود على معرفة الحدّ بين الاسم والفعل والحرف.

(٣) شرح الرَّضي على الكافية (٣٨/١).

به، فالإشكال باقٍ بالنسبة إلى الأفعال. قال نجم الأئمة الرضي: «ولا يسهل حلّ هذا الإشكال إلاّ بما قال بعضهم: الحرف: ما لا يدل إلاّ على معنًى في غيره، فإن (ضرب) مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضرب، وفي فاعله وعن ضاربيته، بخلاف (مِنْ)، فإنها لا تفيد إلا معنى الابتداء في غيره»[١].

فإن قيل: يرد عليه الحركة الإعرابية، فإنها تدلّ على معنى في غيرها، وهو المعرب، وليست حرفًا، مع كونها لفظًا.

قلنا: المراد بـ(ما) الكلمة، والحركة ليست بكلمة.

فإن قيل: اعتبروا في الفعل دلالة الالتزام[٢]؛ حيث حكموا بأنّه: (كلمة دلّت على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فَلِمَ لَمْ يعتبروا في الحرف ذلك؟.

بيانُه: أن (ضرب) مثلاً باعتبار تمام معناه من الضرب، والزمان، والنسبة، مثلُ الحرف في عدم الاستقلال، فاعتبروه باعتبار جزء المعنى وهو الحدث، وحكموا بأنّه محكوم به دائمًا، و(مِنْ) مثلاً لها معنى، وهو الابتداءات المخصوصة، وهي لا تستقل بالمفهوميَّة، لكن جزء معناها، وهو الابتداء، مستقل بالمفهوميَّة، ويقع محكومًا عليه وبه، فلِمَ لَمْ يعتبروا هنا كما اعتبروا هناك؟.

قلنا: أمثال ذلك مناسبات بعد الوقوع، فلا يجري عليه أمثال ذلك، على أنّه لو اعتبر هنا ذلك ربما يلتبس بالاسم، كما لا يخفى، فإن الابتداء الذي هو جزء معنى (مِنْ)، هو بعينه تمام معنى لفظ الابتداء، فتأمّل.

****

---

(١) شرح الرَّضي على الكافية (٣٨/١).

(٢) دلالة الالتزام: هي دلالة اللفظ على معنى آخر خارج عن معناه، لازم له عقلاً أو عرفًا، كدلالة لفظ الإنسان على قابلية العلم، والسقف على الجدران.

[حروف الجرّ]

قوله: «حروفُ الجرِّ: ما وُضِعَ للإفضاء ... إلخ»[١].

فإن قيل: إن أراد بالافضاء إيصال الفعل إلى ما لا يصل به لذاته، أو غيره، والثاني غيرُ معلومٍ، فالبحث عنه بعد البيان، والأول يُلزم أن يكون (مِنْ) في: (ما جاءني مِنْ أحد) خارجًا عنه؛ إذ ما أفضى شيئًا.

قلنا: أراد الأول، و(من) ههنا لم يُستعمل فيما وضع له، فلا يرد.

قيل: التوسُّل أظهر من الإفضاء. ثم قيل: وفيه أمران، /٢٦٥/الأول: أنّها لا تحتاج إلى الحدِّ؛ لأنها معلومة بالعدِّ. الثاني: ظاهرُه أنّها سميت حروف الجرّ لذلك، وبه صرّح في شرح الوافية [٢]. وقال نجم الأئمة الرضي: «والأظهر أنّه قيل لها ذلك لأنّها تعمل على إعراب الجرّ، كما قيل: حروف النصب، وحروف الجزم»[٣]. مع أنّه غير مطّرد، فإنَّ إلاَّ في الاستثناء أفضت بالفعل إلى المستثنى حتّى عمل فيه، والواو التي بمعنى (مع) أفضت بالفعل إلى المفعول معه حتّى عمل فيه، وليسا بحرفي جرٍّ.

قد يجاب عن الأول: بأنّ ذلك يرد على من قال: العامل في الاستثناء هو الفعل المتقدِّم، وليس مذهبه، وعن الثاني: بأن الواو لم يوضع له وإن اتفق له هذا المعنى، فتأمّل.

قوله: «وهي: مِنْ وإِلَى ... إلخ»[٤].

هذه الحروف على سبيل الحكاية؛ لأنّه ليس لها أسماء يُعَبَّرُ عنها بها، والباء واللاّم ذكرهما باسميهما لوجودهما، وكذلك ذَكر الواو والتاء والكاف بأسمائها حيث وجدت، بخلاف ما بقي منها.

---

(١) الكافية (٢١٥)، شرح الرضي (٤/٢٦٠).

(٢) شرح الوافية (٣٨٠)، يقول: «ولذلك سميت حروف الجرِّ؛ لأنها جرَّت معنى الفعل إلى الاسم، فهي في هذا المعنى سواء، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء».

(٣)، شرح الرَّضي (٤/٢٦١).

(٤) الكافية (٢١٥)، شرح الرضي (٤/٢٦٠).

اعلم أنَّ الأوّل من حروف الجرّ التي عددها لا يكون إلاّ حرفًا، والخمسة التي تليها تكون حروفًا وأسماء، والثلاثة التي تلي الخمسة تكون حرفًا وفعلاً.

فإن قيل: فقد عدّ قوم (على) اسمًا وفعلاً وحرفًا، فلِمَ لَمْ يعدّ كذلك؟.

قلنا: إنّه إنّما قصد بهذا التقسيم اعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلي، وكذلك إنما يعدُّ الفعل بهذا الاعتبار، وإلاّ كان ينبغي أن يعدَّ في العشرة الأول اللام ومِنْ حرفًا وفعلاً؛ لأنّ (اللاّم) أمرٌ من ولي يلي، و(مِنْ) أمر من مان يمين، وكذلك كان ينبغي أن يعدَّ (إلى) حرفًا واسمًا في قولك: (إلى زيد) بمعنى (نعمة زيد)، لكنّهم لمّا اعتبروا الاعتبار المذكور لم يعدّوا اللام حرفًا وفعلاً؛ لمخالفة اللام الفعلية للحرفيّة لفظًا ومعنى، فأمّا لفظًا فإنَّ اللام الفعليّة عين الفعل، وأمّا معنى فظاهر، ولم يعدّوا أيضًا (مِنْ) فعلاً وحرفًا؛ لأنَّ (مِنْ) التي هي فِعل (فاء الفعل ولامه)، بخلاف التي هي حرفٌ، فتخالفا لفظًا ومعنًى، ولم يعدُّوا أيضًا (إلى) حرفًا واسمًا؛ لأن التي اسم أصلُ ألفها ياءٌ. وكذلك لم يعدّوا /٢٦٦/(على) حرفًا وفعلاً؛ لأنَّ (على) التي للفعليّة أصل ألفها عن واو، والتي للحرفيّة لا أصل لألفها، فافترقا.

فإن قيل:فيلزمك على الجواب الذي ذكرت أن لا تعدَّ (حاشا وعدا وخلا) فعلاً؛ لأنَّ ألفها إذا كانت فعلاً منقلبة، وإذا كانت حرفًا غيرَ منقلبة، وقد جعلت انقلاب الألف مانعًا عن العدّ في (على)، فليكن أيضًا في المذكورات.

قلنا: إنّا لم نعد المذكورات أفعالاً إلاّ إذا كانت مستعملة في الاستثناء، ولكونها غيرَ متصرفة تصرف الأفعال أشبهت الحروف، فلم يجعل لألفها أصلٌ، وإذا كان الاسم إذا أشبه الحرف نحو: (إذا ومتى) لم يكن لألفه أصلٌ، فالفعل إذا أشبه الحرف أولى أن لا يكون لألفه أصل؛ لأنَّ الفعل أقرب إلى الحرف.

قوله: «فمن للابتداء»(١).

قيل: أطلق الابتداء فشمله زمانًا ومكانًا وغيرهما، وصرَّح بالأولين في الألفية(٢)،

---

(١) الكافية (٢١٥)، شرح الرضي (٤/٢٦٠).

(٢) شرح ابن عقيل على الألفيَّة (٣/١٥)، يقول:

بعِّض وبيِّن وابتدئ في الأمكنة   بمِنْ، وقد تأتي لبدء الأزمنة

والبصريون أنكروا كونَها للزَّمان. قال ابن مالك في شرح الكافية: «وغير مذهبهم هو الصحيح»(١). وكونها له في غير الزمان والمكان نصَّ عليه سيبويه(٢)، ومَثَّله بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾(٣)، ومشى ابن مالك على رأي البصريين في كتابه سبك المنظوم فقال: «ولا يبدأ بها الزمان خلافًا للكوفيين»(٤).

قوله: «والتّبعيضُ»(٥).

ويعرف بأن يجعل مكانَها (بعض) فيستقيم المعنى، كقولك: (أخذت من الدّراهم)، أي: بعض الدراهم.

فإن قيل: يصحّ أن تجعل في هذا المثال (الذي) مكان (مِنْ) بأن يقال: أخذي الذي هو الدراهم. فتكون (منه) فيه للتبيين.

قلنا: البعض مُستلزم للتبين. أملى المصنّف في الأمالي: «أنَّ الفرق بين التبيين والتبعيض أن يكون ما قبل (مِن) بعضًا لما بعدها، والتبيين يجب أن يكونا متطابقين، ولذلك كان مستلزمًا للتبيين؛ لأنّه إذا كان جنسًا له كان فيه تبيينه، ولا يكون في التبيين تبعيض؛ لأنَّ شرطه المطابقة، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾(٦)، والرجس ههنا ليس بعضًا للأوثان، /٢٦٧/وإنما يريد به الأوثان مطابقًا في قصد المتكلم، والرِّجس وإنْ كان يصح

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/٧٩٧) ونصه: «ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقًا، وهو الصحيح؛ لصحّة السماع بذلك».

(٢) الكتاب (٤/٢٢٤).

(٣) النمل (٣٠).

(٤) يقول ابن مالك في باب الحروف الجارَّة: «منها مِنْ لابتداء الغاية في المكان، وللتبعيض، ولبيان الجنس، وللتعليل، وللإبدال، وللقسم، وللانتهاء على رأيٍ ولا يبتدأُ بها الزمان خلافًا للكوفيين، وتزاد مخصوصة بالنكرة لمجرّد التأكيد». سبك المنظوم (٣١/أ).

(٥) الكافية (٢١٥)، شرح الرضي (٤/٢٦٠).

(٦) الحج (٣٠).

أن يطلق على أعم من الأوثان، فيصح إطلاقه على الأوثان، ولذلك فُسِّر بها، ولا يستقيم أن تكون ههنا للتبعيض؛ لأنَّ الأعمَّ لا يكون بعضًا للأخصّ المطابق، ولا يكون بعضًا لمطابقه»[١].

قوله: «وزائدةٌ في غيرِ موجبٍ»[٢].

قيل: بقي شرطان، الأول: أن يكون نكرة. والثاني. أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ، قاله ابن هشام في المغني[٣]. قال: «وأهمله أكثرهم، فيلزمهم زيادتها في الخبر والتمييز والحال، ولا يجيزون ذلك»[٤]. وقال الشاطبي: «لا بدَّ من شرط ثالث، وهو أن تكون النّكرة يراد بها العموم»[٥]. وأيضًا الاستفهام بكيف وأين ومتى والتحضيض ليس بموجب، ولا يجوز أن تزاد فيه، فلا يجوز: (كيف مِنْ حالك؟)، و(أين مِنْ زيد؟)، و (متى مِنْ سفرك؟)، و (هلاّ ضربت من رجل؟).

قوله: «(وقد كان من مطرٍ) متأوَّل»[٦].

قال ابن مالك: «التأويل تكلُّفٌ، محمله على الجواز بقلة أولى. قال الله تعالى في قصة الجن المسلمين: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[٧]، والمراد: أنْ أسلموا، فلا يرد احتمال غفران بعض ذنوبهم، كما قال بعضهم في قوم نوح»[٨] انتهى كلامه. وفيه قال العلاّمة القاضي في

---

(١) الأمالي النحويَّة (٤/٧٦).

(٢) الكافية (٢١٥)، شرح الرضي (٤/٢٦٠).

(٣) مغني اللبيب (٤٢٦)، ونصه: «والثاني: تنكير مجرورها، والثالث: كونه فاعلا، أو مفعولا به، أو مبتدأ».

(٤) مغني اللبيب (٤٢٧).

(٥) يقول الشاطبي معلّقًا على مثال ابن مالك: «وتمثيله أعطى شرطًا ثالثًا لا بدَّ منه، وهو أن يكون الشّرط النكرة يراد بها العموم، فيكون الحرف داخلاً يفيد نصبه العموم أو تأكيده، فإنَّ قوله: ما لباغٍ من مقرٍّ، (مقرٌّ) فيه يراد به العموم، ففي كلِّ مقرٍّ في الدُّنيا على أيِّ وصف كان أو جهةٍ». المقاصد الشافية (٢/٢٩٠).

(٦) الكافية (٢١٥)، شرح الرضي (٤/٢٦٠).

(٧) الأحقاف (٣١).

(٨) شرح الكافية لابن جماعة (٤٤١).

تفسيره: «بعض ذنوبكم، وهو ما يكون في خالص حقّ الله تعالى، فإن المظالم لا تغفر بالإيمان»[١]، وقال أيضًا: لا يجوز أن يكون الجار والمجرور صفة لشيء تقديره: قد كان شيءٌ من مطر؛ لأنّه لا يجوز حذف الفاعل وإقامة الجار والمجرور مقامه إذا كان صفة له. نصَّ عليه أبو علي[٢]، ولـ(مِنْ) أيضًا معانٍ أُخَر، يكون بمعنى بدل، كقوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُمْ مَلَائِكَةً﴾[٣]، وقد يكون في موضع لام التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ﴾[٤]، أي: لأجل حرِّها، ومنه قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾[٥]، أي: لأجلها.

قوله: «وبمعْنَى (مَع) قَليلاً»[٦].

قال ابن مالك: «(إلى) بمعنى (مع) ليس بمحقق، إنّما (إلى) غاية يجوز دخول ما بعدها، ويجوز أن لا يدخل، ويُعرَف بالقرائن، ولو صحَّ /٢٦٨/إطلاق (إلى) بمعنى (مع) لصح (جئت إلى زيد)، بمعنى مع زيد،ولم يقل به أحد، وأمّا قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[٧] فإنما عُرِفَ دخولُ المرافق ببيان النبي ﷺ، وقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾[٨]، أي: مضمومة إلى أموالكم؛ لأنّهم لم يفردوها بالأكل، بل ضموها إلى أموالهم»[٩].

---

(١) أنوار التنزيل (٢/٣٩٨).

(٢) البغداديّات (٢٤٢).

(٣) الزُّخرف (٦٠).

(٤) النّور (٥٨).

(٥) نوح (٢٥).

(٦) الكافية (٢١٥)، شرح الرضي (٤/٢٧٠)، أي: و(حتى) أيضا للغاية.

(٧) المائدة (٦).

(٨) النساء (٢).

(٩) شرح الكافية لابن جماعة (٤٤٢- ٤٤٣).

قوله: «وحتّى كذلك وبمعنى مع كثيرًا»(١).

قيل: ظاهره المساواة، وليس كذلك، بل (إلى) أمكنُ فيه من (حتّى).

قد يقال: لا فرق بين (إلى) و(حتّى) عند سيبويه(٢)، قاله ابن مالك(٣).

قيل: قوله: وبمعنى مع قليلاً، وحتّى كذلك، ليس كما ينبغي؛ لأنّه فسَّره بأنَّ المراد دخول ما بعدها فيما قبلها، وهذا لا يحسن أن يعدّ معنى زائدًا، إنما هذا بيان لحكمة الفائدة معها، هل تدخل، أَوْ لا. نعم، تأتي (إلى) بمعنى (مع) متجردةً عن الغاية، على مذهب الكوفيين، وطائفة من البصريين(٤).

قوله: «وفي غيرِه سَمَاعًا نحو: بحسْبِكَ زيدٌ»(٥).

قيل: المختار أن بحسبك خبرٌ مقدَّم؛ لأنه محطّ الفائدة، وعلل ابن مالك(٦) بأنَّ زيدًا معرفةٌ وحسبك نكرةٌ؛ لأنه مما لا يتعرف بالإضافة. نعم، كذلك في بحسبك درهمٌ.

قوله: «وبمعنى عَنْ مع القول»(٧).

---

(١) الكافية (٢١٥)، شرح الرضي (٤/٢٧٠).

(٢) يقول: «وأمَّا (إلى) فمنتهًى لابتداءِ الغاية، تقول: من كذا إلى كذا. وكذلك حتّى، وقد بُيّن أمرها في بابها، ولها في الفعل نحوٌ ليس لإلى. ويقولُ الرَّجل: إنّما أنا إليك، أي: إنّما أنت غايتي، ولا تكون حتى ههنا: فهذا أمر إلى وأصلهُ وإن اتسعت، وهي أعم في الكلام من حتّى. تقول: قمتُ إليه، فجعلته منتهاك من مكانك، ولا تقول: حتّاه». الكتاب (٤/٢٣١).

(٣) شرح الكافية لابن جماعة (٤٤٣).

(٤) يقول ابن هشام وهو يعدد معاني (إلى): «والثاني: المعية، وذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في ﴿من أنصاري إلى الله﴾، و(الذود إلى الذود إبلٌ).

(٥) الكافية (٢١٦)، شرح الرضي (٤/٢٧١).

(٦) يقول ابن مالك: «وأمَّا جرُّه بالباء، فنحو: (بحسب الذكي فائدةٌ)، و(بحسبِكَ حديث). هذا إذا كان المتأخر نكرةً، فلو كانَ معرفةً فالأجود أن يكون مبتدأً، و(بحسبِكَ) خبرًا مقدَّمًا؛ لأنَّ (حسبًا) من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة». شرح الكافية الشافية (١/٣٣٧).

(٧) الكافية (٢١٧)، شرح الرضي (٤/٢٨٠).

قيل: لم يذكره أحد سواه ولا ذكَره هو في الوافية، وجعلها غيره بعد القول للتبليغ وقوم [منهم] ابن مالك للتعليل(١).

قوله: «وبمعنى واوٍ في القسم للتعجّب»(٢).

قيل: لا يختصّ كونها للتعجب بالقسم، بل تكون له في غيره، وهي المستعملة في النداء، نحو:

[٢٣] فيا لك من ليل كأنَّ نجومه ....

وقد ذكره ابن مالك(٣) والتعجّب في قَسم وغيرِه.

قوله: «وواو القسم إنما تكون عند حذف الفعل»(٤).

قيل: لأنّه عِوَضٌ عن الفعل والباء، فلو جمعوا بينها وبين الفعل لجمعوا بين العوض والمعوَّض. ثمَّ أورد المصنّف في الشرح(٥) دليلاً نقليًا يدل على أنَّ الواو عوض عن الفعل /٢٦٩/والباء جميعًا، تقريره أنَّ مانع العطف على عاملين مختلفين، أورد عليه قوله تعالى:

---

(١) يقول ابن مالك: «ومثال التعليل قول الشاعر:

وإنّي لتعروني لذكراكِ هزَّة كما انتفضَ العصفور بلَّله القطرُ

انظر شرح الكافية الشافية (٢/٨٠٣).

(٢) الكافية (٢١٨)، شرح الرضي (٤/٢٩٩).

[٢٣] هذا صدر بيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في معلقته، وعجزهُ:

.... بكلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

انظر: الديوان (١٩).

(٣) عمدة الحافظ (١/٣٠٣).

(٤) الكافية (٢١٨)، شرح الرضي (٤/٢٩٩).

(٥) شرح المقدّمة الكافية (٧٤١).

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ۞ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾[١].

وقيل: قد عُطِفَ بالواو النهار على الليل المجرور بواو القسم، وإذا الثانية على إذا الأولى المنصوبة بالقسم المقدّر. فأجاب: بأن واو القسم عوض عن الفعل والباء، فهي كعاملٍ عَمِلَ عملين. فيكون قوله تعالى: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾[٢] عطفًا على معمول عامل واحد، فهو مثل: (ضرب زيدٌ عمرًا وبكرٌ خالدًا)، وذلك جائز بالاتفاق، فهذا الجواب يدلّ على أنَّ الواو عوض عنهما جميعًا. وفصَّل المصنف في شرح المفصَّل[٣]: «أن هذا الوجه إنما كان حسنًا لو لم يكن مغطًى بقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾[٤]، فإنه قد عطف على عاملين من غير أن يكون أحدهما عوضًا عن العامل، وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ﴾[٥]، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ۞الْجَوَارِ الْكُنَّسِ۞وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ۞وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾[٦]. وقال الإمام الحديثي: «في وجه بعضه نظر؛ لأنَّه لم يبطل كون الواو عوضًا عن الفعل فيما مرَّ من الآية. نعم، كلٌّ من هاتين الآيتين واردٌ على مانع العطف على عاملين»[٧]. وله أن يجيب عنه: بأن الواو للقسم لا للعطف، وجواب أحد القسمين محذوف، وهو أسهل تحمُّلاً من ارتكاب العطف على عاملين.

قد يقال: الواو في مثل هذه الآيات للعطف لا للقسم، نصَّ عليه الخليل حين سأله

---

(١) الّليل (١-٢).

(٢) الليل (٢).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (٢/١٥٤).

(٤) الانشقاق (١٨).

(٥) الانشقاق (١٦).

(٦) التكوير (١٤- ١٨).

(٧) شرح الكافية للحديثي (٢٧٧/ب).

سيبويه عن ذلك، ذكره صاحب الكشاف[١] في تفسير فواتح سورة البقرة.

قوله: «وبمعنى (عَنْ) مَعَ القول»[٢].

قيل: إنما يقال: اللام مثلاً بمعنى (عن) إذا صح أن تقع (عن) في موقعها، كما قال ابن مالك: «و(عن) لا يصح وقوعها موقع اللام، فكيف يصح أن تكون بمعناها؟ وقول العامّة: (قلت كذا) بمعنى: (عن /٢٧٠/كذا) كلام نبطيٌّ لا يُعرف للعرب، وقد تكون اللام بمعنى (إلى)، كقولك: (أسير لغروب الشمس)»[٣].

قوله: «والباءُ، أعمُّ منهما في الجميع»[٤].

الأولى أن يقال: وتدخل الباء على الجميع؛ لأنَّ أعم أفعل التفضيل، ولم تشترك الثلاثة[٥] في التعميم، كما يقتضي الأفعل.

قوله: «عن للمجَاوزةِ، وعلى للاستِعْلاَء»[٦].

يعنى (عن) وُضِعَ ليدل على مجاوزة مدخولها عن ما قبلها،كقولك: (رميت عن القوس)؛ لأنَّ الرامي تجاوز السهم عن القوس، وكذا على للاستعلاء، إما حسيًّا، وإما معنويًّا.

---

(١) الكشّاف (١/١٤). يقول الزَّمَخْشَرِيّ: «قال الخليل في قوله : ﴿والليل إذا يغشى ۞ والنهار إذا تجلى ۞ وما خلقَ الذكر والأنثى﴾: الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمّان الأسماء إلى الأسماء في قولك: مررت بزيد وعمرو، والأولى بمنزلة الباء والتاء. قال سيبويه: قلت للخليل: فلِمَ لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى؟ فقال: إنّما أقسم بهذه الأشياء على شيء، ولو كان انقضى قسمُه بالأول على شيء؛ لجاز أن يستعمل كلاما آخر، فيكون كقولك: بالله لأفعلنَّ، بالله لأخرجنَّ اليوم...».

(٢) الكافية (٢١٦)، شرح الرضي (٤/٢٧١). وفي الأصل: (مع الفعل)، والتصحيح من الكافية والرضي.

(٣) شرح الكافية لابن جماعة (٤٤٩).

(٤) الكافية (٢١٨)، شرح الرضي (٤/٢٩٩).

(٥) يقصد بالثلاثة: واو القسم وتاؤه وباؤه.

(٦) الكافية (٢١٨)، شرح الرضي (٤/٣١٩).

قوله: «وقد يكونَان اسْمَين»[١].

أي (عن وعلى) كقولهم: (جلستُ مِنْ عَنْ يمينه ومن عليه). فيجب حينئذ أن يؤول عن بمعنى جانب، وعلى بمعنى فوق؛ لما ثبت من أنَّ حروف الجرِّ مختصَّة بالنوع الذي يختص بمعنى الاسميّة، يعنى أن الكلم باعتبار لفظها اسم، وإنما تتنوع ثلاثة أنواع باعتبار المعنى، فالحرف الجارّ مختصٌ دخوله بالنوع الذي يختصّ بمعنى الاسميّة. تلخيصه: أن ما هو حرف جرٌّ باعتبار المعنى لا يدخل إلاَّ ما هو اسم باعتبار المعنى.

فإن قيل: ذكرتم أن (عن) إذا دخله (مِن) تكون بمعنى جانب، وقد قالوا: إنَّ الكلمة إنّما تعد حرفًا واسمًا إذا اتّحد أصل معنييهما، والجانب ليس بمعنى المجاوزة.

قلنا: أجيب عنه بأنّه كشفَ صاحب الكشّاف في المفصَّل: «أن معنى: (جلس مِن عن يمينه)، أي: متراخيًا عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه»[٢]، فعلى هذا يكون المعنى: جلست مجاوزًا عن بدنه حاصلا بحيال يمينه. فالمراد بالجانب الجهة التي جاوزت بدنه، لا مطلق الجهة فيتحد أصل معنى (عن).

قوله: «ومُذْ ومنْذُ للزَّمَان»[٣].

قيل: فيه أمران، الأول: أنّه لا بدَّ من تقييده بكونه غير مستقبل. الثاني: قال الشاطبي: «ما ذكروه من تخصيصهما بالزمان ظاهر كلام سيبويه[٤]، لكنه مشكل على رأيه، فإنه اختار في التسهيل[٥]

---

(١) الكافية (٢١٨)، شرح الرضي (٤/٣١٩).

(٢) المفصل (٣٤٣).

(٣) الكافية (٢١٨)، شرح الرضي (٤/٣١٩).

(٤) يقول سيبويه: «وأمَّا (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيَّام والأحيان، كما كانت من فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، وذلك قولك: ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم، ومذ غدوة إلى الساعة، وما لقيته مُذُ اليوم إلى ساعتَك هذه، فجعلت اليوم أوّل غايتك فأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا». الكتاب (٤/٢٢٦).

(٥) شرح التسهيل (٢/٢١٥).

/٢٧١/جواز إضافته إلى المصدر»[1].

ويجاب: بأنّه يقدَّر حينئذ الضمان، فتأمل.

قيل: ما ذكر لهذه الأحرف من المعاني مذهب الكوفيين، والبصريون على أنه ليس لكل حرف إلا معنى واحد، وهو: الابتداء لِمِنْ، والانتهاء لإلى، والإلصاق للباء، والاستعلاء لِعَلَى، والمجاوزة لِعَنْ، والاختصاص للاّم. وما ينوب حرف عن حرف بقياس، فإمّا يؤول تأويلاً يقبله اللفظ، أو على تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف، أو على النيابة شذوذًا، والأخير محمل الباب كله عند غيرهم بلا شذوذ، وهو أقل تعسّفًا.

فإن قيل: الأولى المحافظة على تقليل المعاني ردّها إلى أقلّ ما يمكن بناءً على قاعدة تقليل الأوضاع، فالجواب: أن هذا يعارضه الحمل على الظاهر، وهي قاعدة معتبرة. قال الشاطبي: «حافظ النّحاة في هذا الباب على تفسير معاني هذه الحروف، حتى أنّها صارت أكثر ما يذكر فيه، وصارت الأحكام المتعلقة بها بالقياس الأقليَّة بالنسبة إلى تفسير المعاني، ولا شكَّ أنَّ هذا وظيفة اللغوي لا النحوي، فذكره تخليط»[2]. وأجيب: بأن حروف المعاني في الجملة مما يحتاج في إدراك حقائق معانيها إلى قياس ونظر، كما تحتاج في سائر أبواب النحو إلى القياس والنظر، بخلاف الأسماء والأفعال.

****

(١) ونص الشاطبي كالآتي: «الذي قال هو الذي يظهر من كلام سيبويه وغيره؛ حيث جعلوهما لابتداء الغاية في الزّمان، أو للغاية كلّها، لكن في الزّمان أيضًا، فيقتضي ذلك أنّهما لا يدخلان إلاَّ على الزمان، وهذا مشكل على رأيه؛ لأنّه أجاز في التّسهيل أن يضافا إلى المصدر، فتقول: ما رأيته منذ قيام زيدٍ، ومذ قيام زيدٍ، فإذًا ليس بمختصٍّ بالزمان على رأيه». المقاصد الشافية (٢/٢٧٧).

(٢) ونص الشاطبي: «وأردُّ على جميع من تكلّم في حصر معاني هذه الحروف، حتّى أنَّ باب حروف الجرِّ صار غالبًا ما يذكر فيه تفسير معانيها، بحيث صارت الأحكام المتعلقة بها في القياس أقلّية بالنسبة إلى تفسير المعاني، ولا شك أنَّ هذا نِحْلة اللغوي، لا نِحْلة النحوي من حيث هو نحوي...». المقاصد الشافية (٢/٢٨١).

[الحروف المشبّهة بالفعل]

قوله: «الحروفُ المُشبَّهةُ بالفعلِ»[١].

هي عبارة سيبويه[٢]، وقد نقده المُبرِّد[٣] وابن السرَّاج[٤] بأن الحروف جمع كثرة، وأنَّ الأولى التعبير بالأحرف، واعتُذِرَ عنه بأنَّه من وضع جمع الكثرة موضع القلَّة، وبأنها جمع كثرة باعتبار ما يُعرَضُ لها من الّلغات والتغيير.

قوله: «وهي: أنَّ وإنَّ ... إلخ»[٥].

قيل: الأولى عدُّها خمسة كما في التسهيل[٦] والكافية الكبرى[٧] تبعًا لسيبويه[٨] والمُبَرِّد[٩] /٢٧٢/وابن السَّراج[١٠]؛ لأنَّ المفتوحة فرعُ المكسورة، وأورد في شرح التسهيل[١١]: أنَّه لا ينبغي أن تَعدَّ (كأن)؛ لأن أصلها أنَّ والكاف، وأجاب: بأنَّه أصل منسوخ؛ لاستغناء الكاف عن متعلق.

---

(١) الكافية (٢٢٠)، شرح الرضي (٤/٣٣٠).

(٢) الكتاب (٢/١٣١).

(٣) المقتضب (٤/١٧)، في عنوان الباب أحرف وفي الاستطراد حروف.

(٤) الأصول (١/٢٢٩). وابن السرَّاج يستعمل الأحرف والحروف في هذا الباب.

(٥) الكافية (٢٢٠)، شرح الرضي (٤/٣٣٠).

(٦) شرح التسهيل (٢/٥).

(٧) الكافية الشافية (١/٤٧٠).

(٨) الكتاب (٢/١٣١).

(٩) المقتضب (٤/١٠٧).

(١٠) الأصول (١/٢٢٩).

(١١) شرح التسهيل(٢/٦)، والنّص: «فينبغي أن لا يُعتبر بكأنَّ، فإن أصل: كأنَّ زيدًا أسدٌ: إنّ زيدًا أسدٌ. فالجواب: أنَّ أصل كأن منسوخ؛ لاستغناء الكاف عن متعلّق به».

قوله: «ولها صدرُ الكلام»[١].

(لعلَّ) لا تقع غالبًا صدر الكلام.

قوله: «فتُلْغَى على الأفصح»[٢].

قيل: هذا في غير (ليت)[٣]، وفيها وجهان متقابلان، والفرق أن اختصاصها بالأسماء لا يزول، بخلافهن، فإن اختصاصهن بالأسماء يزول بـ(ما).

فإن قيل: (ما) إذا اتصلت بالباء لا تمنع عملَها، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[٤].

قلنا: إنَّ الباء عملت بالأصالة، وما نحن فيه بالشَّبه[٥]، فيكون أضعف.

قوله: «فتدخل حينئذٍ على الأفعال»[٦].

(ليت) لا تدخل على الأفعال بلحوق ما، ولا يقال: (ليتما قام زيد)، ولذلك قلنا: إنَّ اختصاصها بالأسماء لا يزول.

قوله: «وأنَّ مع جملتها في حكمِ المفرَدِ»[٧].

قال ابن مالك: «ليس كذلك مطلقًا، بل يكون في مواضعَ في حكم المفرد من وجه، وفي حكم الجملة من وجه، مثل: (علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ)، فإنها في حكم المفرد باعتبار

---

(١) الكافية (٢٢٠)، شرح الرضي (٤/٣٣٠).

(٢) الكافية (٢٢٠)، شرح الرضي (٤/٣٣٠)، وفي الأصل: (الأصح)، والتصحيح منهما.

(٣) لأنه ورد السماع بإعمال (ليتما) في بيت النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

الكتاب (٢/١٣٧)، شرح الرضي (٤/٣٣٨).

(٤) آل عمران (١٥٩).

(٥) لأنها حروف مشبهة بالفعل.

(٦) الكافية (٢٢٠)، شرح الرضي (٤/٣٣٠).

(٧) الكافية (٢٢٠)، شرح الرضي (٤/٣٤٠)، وفيه: (مع صلتها).

التقدير، وفي حكم الجملة باعتبار الموضع»[١].

قوله: «ومن ثمَّةَ وجبَ الكسرُ في موضعِ الجملةِ والفتحُ في موضعِ المفردِ.. إلخ»[٢].

فإن قيل: (إنَّ زيدًا قائم) بعد قولك: (علمت)، في معنى الجملة على استقلالها لفائدتها، ألا ترى أنها تسدُّ مسدَّ المفعولين، ولولا ذلك لم تكن كذلك؛ لوضعها متعلقة بمسند ومسند إليه.

قلنا: أجيب عنه بوجوه ثلاثة، الأول: ما كشفه صاحب الكشَّاف: «وهو (أنَّ) مع معموليها في موضع المفعول الأول، والثاني محذوف، وتقدير المثال المذكور: علمت قيام زيد حاصلاً، وإذا كانت كذلك فلا تكون واقعة إلا في موضع المفرد، فوجب الفتح»[٣]. قال المصنّف في شرح المفصل: «هذا الوجه /٢٧٣/قبيحٌ؛ لأنَّ ذلك خلاف ما عليه الجماعة، بل ذلك مذهب بعض النحويين[٤]»[٥]، وإنّما اختاره لمَّا استصعب الإشكال، فظن أنَّه غير مندفع إلاّ بارتكابه. الثاني: ما شرح المصنف في شرح المفصَّل: «وهو أن يقال: ليس الموضع موضع جملة، وإنما هو موضع المفرد، لا ترى أنَّه منصوب بعلمت، والجمل المستقلة لا تعمل فيها الأفعال، والمفعول فضلة، فإذن لم تقع (أنَّ) موضع الجملة، والكلام وإن كان محتاجًا إلى مفعول ثان من جهة أنَّ أفعال القلوب إنما وضعت للتعلق بالشيء على صفة، لكن لمّا دخلت (أنَّ) ولزم فيها أن يكون لها اسم وخبر حصل المقصود معها، فلم يحتج إلى مفعول ثان»[٦]، وشك الإمام الحديثي في حسن هذا الوجه، فكشف قناع قبح الوجه بوجوه ثلاثة، الأول: أنَّ «الحال مع أنَّها فضلة تكسر (إنَّ) الداخلة فيها.

---

(١) شرح الكافية لابن جماعة (٤٧٠).

(٢) الكافية (٢٢٠)، شرح الرضي (٤/٣٤٠).

(٣) يقول الزمخشري: «وكذلك ظننت أنَّك ذاهب، على حذف ثاني المفعولين، والأصل ظننت ذهابك حاصلاً». المفصل (٣٤٩).

(٤) منهم الأخفش. انظر: شرح المفصَّل (٨/٦٠-٦١).

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل (٢/١٧٠).

(٦) الإيضاح في شرح المفصَّل (٢/١٧١).

الثاني: أنَّ (كان) وأخواتها عاملة في الجملة المستقلّة. الثالث: أنَّ مقتضى الفعل القلبي تعلقه بمسند إليه، على أنَّ مسنده ثابت لمسند إليه، لا لشيء على صفة مطلقًا، وإلاَّ يكفي أن يكون متعلقه موصوفًا»[١].

قيل: هذه الوجوه كلّها قبيحة. أمّا الأول: فلأنَّ الحال إنّما يصحُّ أن يقع جملة من حيث أنّها حكم على صاحبه باعتبار المعنى، ومن هذه الحيثيّة لا تكون حالاً أصلاً، فضلاً عن كونها فضلة، بخلاف المفعول به، فإنّه فضلةٌ مطلقًا. وأمَّا الثاني: فلأن الأفعال الناقصة لم تعمل في الجمل المستقلة، بل عمل في أجزاء الجملة. وأمَّا الثالث: فلأنّه أمر لفظي لا دخل له في المعنى، فيكون مراده مما ذكر ما ذكر. والثالث من الوجوه: ما تحدث به الإمام الحديثي، وأعجبه حسنه، «وهو أنّه إذا دخل الفعل القلبي على جملة نحو: (زيد قائم) يخرجها عن استقلالها بفائدتها؛ لأنَّ المستقلة مجموع: علمت زيدًا قائمًا»[٢]. /٢٧٤/

ولقائل أن يقول: إنّه منقوض بما بعد الظروف المضافة إلى الجمل، مثل: (حيث) مع أنّها تفتح،

ويجاب: بأنَّ المراد من الجملةِ: الجملةُ الحقيقيةُ، وما بعد الظروف المذكورة، وإن كانت جملة، لكنها واقعة موقع المفرد؛ لأنَّ الأصل في الإضافة أن تكون إلى مفرد، ورُدَّ بما بعد الحال، فإنها تكسر هناك، مع أنَّ الأصل فيها الإفراد، فتأمل.

قوله: «وبَعْدَ القَولِ»[٣].

قيل: هذا إذا كان محكيًا بها كما قيَّدة في الألفيَّة[٤] والشذور[٥] احترازًا من أن تقع بعده للتعليل، نحو: (نخصُّك بالقول أنَّك ذكي). وأيضًا فإنك تقول: (أول قولي: أنِّي أحمد الله)، وهي مفتوحة؛ إذ لم تقصد حكاية القول، ومن القول المضمَّن معنى الظن، فإنَّ فيها بعده وجهين.

---

(١) شرح الكافية للحديثي (٢٨٥/أ).

(٢) شرح الكافية للحديثي (٢٨٥/أ).

(٣) الكافية (٢٢٠)، شرح الرضي (٤/٣٤٠).

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية (١/٣٥٢).

(٥) شذور الذهب (٢٦٩).

قوله: «وبعد الموصول»(١).

قيل: شرطه أن يكون في أوَّل الصِّلة، احترازا من نحو: (جاء الذي في ظني أنَّه فاضل)، زاد في الألفيّة(٢) والشذور: «إذا وقعت جواب القسم، وفي أول الجملة الحالية وقبل اللام المعلقة»(٣).

قوله: «وفُتِحتْ فاعلةً ... إلخ»(٤).

في نسبة الفاعلية والمفعوليَّة والإضافة إليه مناقشة لفظّية، فإن الفاعل هي وما دخلت عليه وكذا البواقي.

قوله: «ولو أنَّك فاعلةٌ»(٥).

قال ابن مالك: «مذهب سيبويه(٦) أنّ الواقعة بعد لو وصلتها مبتدأ محذوف الخبر، كالواقع بعد لولا، لكن لا يكون المبتدأ بعدها إلاّ (أنَّ وصلتها) بخلاف لولا»(٧).

قوله: «جازَ الأمرانِ»(٨).

قال ابن مالك: «في مثل (مَنْ يكرمني، فإني أكرمك». شرطه أن تكون أداة الشرط اسما،

---

(١) الكافية (٢٢٠)، شرح الرضي (٣٤٠/٤).

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية (٣٥٢/١).

(٣) شذور الذهب (٢٦٩).

(٤) الكافية (٢٢١)، شرح الرضي (٣٤٠/٤).

(٥) الكافية (٢٢١)، شرح الرضي (٣٤٠/٤)، وفيهما: (ولو أنك؛ لأنه فاعله).

(٦) يقول سيبويه: «ولو بمنزلةِ لَوْلاَ، ولا تُبتدأ بعدها الأسماءُ سِوى أنَّ، نحو: لو أنَّك ذاهب، ولَوْلاَ تُبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإنْ لم يجز فيها ما يجوز فيما شبهها. تقول: لو أنَّه ذَهَبَ لفعلت». الكتاب (١٣٩/٣-١٤٠).

(٧) شرح الكافية لابن جماعة (٤٧٢).

(٨) أي: الفتح والكسر، ومثال المصنّف: (من يكرمني فإنّي أكرمه)، فإذا كان المراد: (فجزاؤه أنّي أكرمه) وجب الفتح؛ لأنَّها في موضع المفرد. الكافية (٢٢١)، شرح الرضي (٣٤٠/٤).

فلو كانت حرفًا لم يجز الوجهان، والفصيحُ الكسر من الوجهين إذا جاز الكسـر. قـال اللـه تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[١]. وقـال أيضًـا: الكسـر أولـى بعـد إذا الفجائية»[٢]. ولم يذكر المصنـف مـن مواضـع الكسـر غـير الثلاثـة[٣]، وزاد فـي الألفيَّـة[٤] والشذور[٥] /٢٧٥/نحو: (أولُ قولي: إني أحمد الله)، وضابطـه: أن تقـع خبرًا عـن قـولٍ، وخبرها قول، وفاعل القولين واحد. وزاد في الألفيَّة[٦]: أن تقع بعد قسم دون لام، وزاد في التوضيح[٧]: أن تقع في موضوع التعليل، وبعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، وزاد في الجامع[٨]: أن تقع بعد القول العامل عمل الظنّ، وزاد بعضهم[٩]: أن تقع بعد مذ ومنذ.

قوله: «ولذلكَ جازَ العطفُ على اسمِ المكسورةِ لفظًا أو حكمًا بالرَّفعِ مثلُ: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمْرُو) دونَ المفتوحةِ»[١٠].

قيل: فيه نظر؛ لأنّه منقوض بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[١١] في

---

(١) الجن (٢٣).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٤٧٢).

(٣) يقصد بالثلاثة قول ابن الحاجب: «فكسرت ابتداء، وبعد القول، وبعد الموصول».

(٤) شرح ابن عقيل على الألفيّة (٣٥٥).

(٥) الشذور (٢٧٦).

(٦) شرح ابن عقيل على الألفيّة (١/٣٥٥)

(٧) أوضح المسالك (١/٣٤٠،٣٤٣).

(٨) الجامع (٦٧)، لم يذكر ابن هشام في الجامع هذا الرأي. يقـول: «لا يجـوز (إنَّ) بكـثرة بعـد إذا الفجائية، والفاء الجزائية، وفعل القسم؛ إذ لم تأت اللام في نحـو: (أتقـولُ إنّـك بالجنـان ممتّـعُ)، و(قولي إنّي أحمد الله)، وقلّة في الفتح بعد (إلا)، وفي الكسر بعد (لا جرم)».

(٩) منهم الأخفش وابن عصفور؛ لأن منذ ومذ يليهما الجمل. انظر همع الهوامع (٢/١٦٩).

(١٠) الكافية (٢٢٢)، شرح الرضي (٤/٣٤٠).

(١١) التوبة (٣).

أحد تأويلات سيبويه[١].

قيل: المحققون كما ذكره في شرح التسهيل [٢] على أنّه حينئذٍ مبتدأ خبره محذوف، لا معطوف على اسم إنَّ.

قوله: «ويُشترط مضيُّ الخبر، خلافًا للكوفيين»[٣].

قيل: وافقهم الأخفش، والمختار فيه مذهب البصريين. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾[٤] الآية، قال سيبويه: «الخبر المذكور خبر الأول، وخبر الثاني المعطوف مقدَّر، فإذا قلت: (إنَّ زيدًا وعمرو قائم)، كأنك قلت: (إنَّ زيدًا قائم وعمرو كذلك).

قيل: الأولى أن يكون خبر الأول محذوفًا؛ لدلالة الثاني عليه، ويجعل (لهم أجرهم) خبرًا لـ(الذين هادوا)، دالاً على خبر (الذين آمنوا)، التقدير: إن الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربهم والذين هادوا ... إلخ لهم أجرهم عند ربهم»[٥].

---

(١) يقول سيبويه: «هذا باب ما يكون محمولاً على إنَّ، فيشاركه فيه الاسم الذي وليها، ويكون محمولاً على الابتداء. فأمَّا ما حُمل على الابتداء فقولك: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، وإنَّ زيدًا منطلق وسعيدٌ، فعمروٌ وسعيدٌ يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيفٌ. فأمَّا الوجه الحسن فأنْ يكون محمولاً على الابتداء؛ لأنَّ معنى إنَّ زيدًا منطلقٌ: زيدٌ منطلقٌ، وإنَّ دخلت توكيدًا، كأنّه قال: زيدٌ منطلق وعمرو. وفي القران مثلُه ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾.

وأمّا الوجه الآخر الضعيف فأنْ يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، فإذا أردّتَ ذلك فأحسنه أن تقول: منطلق هو وعمرو، وإنَّ زيدًا ظريفٌ هو وعمرٌو». الكتاب (١٤٤/٢).

(٢) شرح التسهيل (٥١/٢).

(٣) الكافية (٢٢٢)، شرح الرضي (٣٤٠/٤).

(٤) البقرة (٦٢).

(٥) شرح الكافية لابن جماعة (٤٧٥-٤٧٦).

قوله: «خلافًا للمُبَرِّد[١] والكسائي»[٢].

قال ابن مالك: «بل خلافًا للفراء، وأمّا الكسائي[٣] فجوَّزه مطلقًا، [سواء] كان اسم إنّ مبنيًا أو معربًا، والفراء[٤] يجوّز: (إنّك وزيد ذاهبان) مراعاةً للموضع، وضعف العامل، ولا يجوّز (أن زيدًا وعمرو ذاهبان)، والكسائي يجوّز العطف بالرفع في المثالين، والبصريون[٥] يمنعون من ذلك مطلقًا»[٦].

قوله: «دخلت اللاّمُ مع المكسورةِ على الخبرِ»[٧].

قيل: /٢٧٦/له ثلاثة شروط: أن لا يكون منفيًا ولا ماضيًا، ومتصرفًا عاريًا من قد، وهذان الشرطان ذكرهما في الألفيَّة[٨]، ولا شرطيًّا، ذكره في الكافية الكبرى[٩] والتسهيل[١٠] والجامع[١١].

---

(١) الخلاف ليس للمُبَرِّد، وإنّما هو للفرّاء والكسائي. ذكر ذلك أغلب النُّحاة. انظر: معاني القران للفرّاء(١/٣١١)، الإنصاف (١/١٨٥)، وشرح الرَّضي على الكافية (٤/٣٥٦). والإطلاق هو مذهب الكسائي، فيجوز عنده العطف سواءً كان اسمًا مبنيًا أو معربًا. انظر أيضًا في هذه المسألة: شرح الكافية الشافية (١/٥١١)، والمساعد في شرح التسهيل (١/٣٣٥).

(٢) الكافية (٢٢٢)، شرح الرضي (٤/٣٤٠).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٨٥).

(٤) معاني القرآن (١/٣١١).

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٨٥).

(٦) شرح الكافية لابن جماعة (٤٧٧).

(٧) الكافية (٢٢٣)، شرح الرضي (٤/٣٤٠)، وفيهما: (مع المكسورة دونها على الخبر).

(٨) شرح ابن عقيل على الألفيّة (١/٣٦٧ - ٣٦٨).

(٩) شرح الكافية الشافية (١/٤٨٨).

(١٠) شرح التسْهيل (٢/٢٥).

(١١) الجامع (٦٧).

قوله: «أو على الاسم إذا فُصِلَ بينه وبينها»(١).

قيل: شرطه أنْ يكون الفاصل بينهما الخبر، فلو فصل بينهما بأجنبي، أو بظرف غير الخبر لم يجز دخول اللام على الاسم، فلا يجوز: (إنَّ اليوم لزيدًا قائم).

قيل: المعترض قد يكون، ولا يجوز دخول اللام عليه.

قوله: «وفي لكنَّ ضعيفٌ»(٢).

قال المصنّف في شرح المفصّل: «فإن قيل: فكيف تُثبتُ مُخالفة (لكنَّ) لـ(إنَّ) باعتبار اللام، وثبت موافقتها معها باعتبار العطف على المحلّ؟. قلنا: أمّا مخالفتها: لأنها وإنْ لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام، مثل (إنّ) في معناه الذي هو التأكيد، وأمّا موافقتها معها باعتبار العطف؛ فلأنّ العطف لم يكن متعلقًا بأمر يقدمها حتى تحصل المخالفة بعدها، وما بعدها لا يتغيّر حكمه ومعناه بدخولها، كما لا يتغيّر بـ(أنّ)، فلمَّا توافقا في المعنى الذي من أجله صح العطف في (أنَّ)، صحح العطف فيها أيضًا لموافقتهما في ذلك، وأمَّا سائر أخواتها فمخالفة لهما في المعنى الذي من أجله صح العطف لمخالفة المعنى بدخولها على ما كان عليه قبل دخولها، ألا ترى أن قولك: (ليْتَ زيدًا قائمٌ) ليس بمعنى (زيدٌ قائم)، فلذلك تعذّر العطف عليها؛ إذ لا يمكن تقديرها كما تقدَّم، كما أمكن تقدير (أنّ)، فظهر الفرق بين البابين في المعنى الذي لأجله صح العطف»(٣).

قوله: «وتُخفَّفُ المكسورةُ، فيلزمها اللامُ»(٤).

قيل: إنما تلزمها اللام إذا لم يكن هناك قرينة تميز الخفيفة من النافية؛ لأنها إنما تأتي للفرق.

---

(١) الكافية (٢٢٣)، شرح الرضي (٣٤٠/٤)، مثل: (إن في الدار لزيدًا).

(٢) الكافية (٢٢٣)، شرح الرضي (٣٤٠/٤). الذي ذهب إلى جواز دخول اللام في خبرها هم الكوفيون، أما البصريون فيرون عدم الجواز. شرح ابن يعيش (٨/٦٣-٦٤).

(٣) الإيضاح في شرح المفصّل (١٨٠/٢).

(٤) الكافية (٢٢٣)، شرح الرضي (٣٤٠/٤).

قوله: «ويجوز إلغاؤها»[١].

قال ابن مالك: «نسبة جواز الإلغاء مؤذنة بقوة الاستعمال، وليس كذلك. بل الإلغاء هو الفصيح الكثير، ويجوز الإعمال»[٢].

قوله: «وتُخَفَّفُ المفتوحةُ»[٣].

فإن قيل: /٢٧٧/لِمَ لَمْ يحكم بتقدير ضمير الشأن في المخفّفة المكسورة؟ وكونها عاملة في الظاهر لايمنع من تقديره.

قلنا: بل هو المانع لِما أملى المصنّف في الأمالي: من «أنّه لما ثبت إعمال المخفّفة المكسورة في مثل قوله تعالى: ﴿وإنَّ كُلاً لمَّا لَيُوفينّهم﴾[٤]، تعذّر إضمار اسمها؛ إذ لا يكون لها منصوبان، فوجب أن لا يقدر لها اسم آخر.

فإن قيل: فليقدر إذا لم تعمل في مثل قولهم: (إن زيد قائم).

قلنا: أجاب عنه المصنّف بأنه لو قدّر لوجب أن لا يجوز العمل؛ لتعذّر أن يكون لها اسمان، وقد جاز لها العمل بالاتفاق في زيد، وهو أن يقال: (إنَّ زيدًا قائم)، وفي ذلك خرق الإجماع»[٥].

قوله: «فتعمل في ضمير شأن مقّدر»[٦].

قيل: قد تعمل في غير ضمير الشأن، كما ورد في الأشعار، ثمّ قيل: فيه أمران، الأول:

---

(١) الكافية (٢٢٣)، شرح الرضي (٣٤٠/٤).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٤٨١).

(٣) الكافية (٢٢٤)، شرح الرضي (٣٤٠/٤).

(٤) هود (١١١).

(٥) الأمالي النحوية (٦٥/٤).

(٦) الكافية (٢٢٤)، شرح الرضي (٣٤١/٤)، ويقصد بها (أنّ) عندما تخفف.

قد يوهم قوله: «فتعمل» وجوب الإعمال، وهو جائز لا واجب، نصَّ عليه سيبويه[١]. الثاني: أنَّ اسمها لا يكون إلاّ ضمير الشأن رأيٌ ضعيف، والجمهور على أنّه لا يختصّ به، ولذا قدَّره سيبويه[٢] في: ﴿أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ﴾[٣] (أنّك)، ذكره ابن قاسم في شرح التسهيل[٤].

قوله: «ويلزمها مع الفعل، السِّين، وسوف»[٥].

فاته (لو) نحو قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾[٦]، زاد في الشذور: «أداة الشرط»[٧]، وزاد في الجامع: «ربّ»[٨].

قيل: شرط الفعل أن يكون متصرفًا بغير دعاء، فإن كان جامدًا أو دعاء لم يحتج إلى ذلك، وقد ذكره في الألفيّة[٩] والشذور[١٠].

فإن قيل: مقتضى ما ذكرتم أن تدخلوا فاصلاً أيضًا مِنْ قد، والسِّين، وسوف، مع حرف النفي؛ لأنَّ حرف النفي كما يجتمع مع المخففّة يجتمع مع المصدريّة الناصبة للفعل، ألا ترى أنك تقول: (علمت أنْ لا تقوم) في المخففّة، و(أريد أن لا تقوم) في الناصبة للفعل؟.

---

(١) الكتاب (٣/٧٤).

(٢) الكتاب (٣/١٦٣)، يقول: «كأنه قال : ناديناه أنّك قد صدَّقت الرُّؤيا يا إبراهيم».

(٣) الصّافات (١٠٤-١٠٥).

(٤) ذُكر في شرح التسهيل (٢/٤١)

(٥) الكافية (٢٢٤)، شرح الرضي (٤/٣٤١).

(٦) سبأ (١٤).

(٧) شذور الذهب (٣٦٩).

(٨) الجامع الصغير (٦٤).

(٩) شرح ابن عقيل على الألفية (١/٣٨٥).

(١٠) شرح شذور الذهب (٣٦٨-٣٦٩).

قلنا: أجاب عنه المصنّف في شرح المصنف: «بأنّه إنما ترك الفاصل في مثل: (علمت /٢٧٨/أن لا تقوم)؛ لتعذُّر مجامعة الفاصل المتقدم، يعني يتعذّر أن يجتمع مع حرف النفي السين أو سوف أو قد»(١). قال المصنّف في شرح المفصّل: «لأنَّ تلك حروفُ إثباتٍ، فلا يصحُّ جمعها مع حرف النفي»(٢).

فإن قيل: يُعلم من (علمت أنْ) الواقعةَ بعده مخفّفَة، فلا حاجة إلى الفرق بينها وبين الناصبةِ للفعلِ، وهو التعويض بالحروف التي هي السين أو سوف أو قد، أو حرف النفي.

قلنا: أجاب عنه المصنّف: بأنّهم أرادوا الفارق في نفس ما يقع فيه اللّبس، و(علمت) فارق خارجي، أي: قرينة خارجيّة، وبأنّه يقع الذهول عن تقدم (علمت).

فإن قيل: إنَّ في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾(٣) مخففة على المختار، مع أنّه لا فاصل معها، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيسَ لِلْانسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾(٤).

قلنا: أملى المصنّف الجواب عنه في الأمالي: «أنّه لا يجوز التعويض فيها وإن كان إنّما دخلت على الفعل لأمور، أحدها: أنّه لا يجوز دخول حرف التعويض عليها بوجه ما، فلم يجز إدخاله عليها، أمّا امتناع السّين وسوف، فلأنّها حروف استقبال، وهذه ماضية، وأمّا (قد) في (ليس) فلأنّها لتقريب الماضي من الحال، و(ليس) لنفي الحال؛ ولأن معناها الإثبات، و(ليس) نفي، فكانا متضادين.

فإن قيل: فقد قالوا: قد انتفى الشيء فادخلوها على فعلٍ معناه نفي.

قلنا: الجملة في (ليس) في المعنى هي الجملة الاسميّة، والمقصود منها نفي بها عن المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: (ليس زيد) لم يكن كلامًا، فلو دخلت (قد) على هذه الجملة لوجب أن يتحقق ما هو المقصود بالانتفاء، وهو الخبر، فيصير نافيًا مُثبتًا، وأما (قد

---

(١) شرح المقدّمة الكافية (٧٦٢).

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل (٢/١٩٢).

(٣) الأعراف (١٨٥).

(٤) النجم (٣٩).

انتفى الشيء) فليس من ذلك، ألا ترى أنَّ قولك: (انتفى الشيء) كلام مستقيم، فإذا قلت: (قد انتفى) فإنما أردت /٢٧٩/تحقيق ذلك الفعل الذي معناه نفي، فظهر الفرق بينهما. وأما امتناع دخول [قد] على (عسى)، فلأنها لتقريب الماضي من الحال، و(عسى) لا تكون إلا لتقريبٍ في المستقبل، فكانا متضادين»[١].

فإن قيل: فقد قالوا: (قد انتفى الشيء) فأدخلوها على فعل معناه نفي.

قلنا: الجملة في (ليس) في المعنى هي الجملة الاسميّة، والمقصود منها نفي الخبر بها عند المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: (ليس زيد) لم يكن كلامًا، فلو دخلت قد على هذه الجملة لوجب أن يتحقق ما هو المقصود؛ ولأنّها لو لم تدخل عليه لكان محتملاً في الزمان القرب والبعد، ولا دلالة (لعسى) على الزمان، فلا معنى لدخول (قد)عليها؛ ولأن المقصود الجملة الاسميَّة، فالخبر في الحقيقة هو خبر المبتدأ، ولا معنى لدخول (قد) إلاّ تحقيق الخبر، ولا دخول له على خبر المبتدأ.

فإن قيل: فقد استقلّت (عسى) مع فاعلها كلامًا في قولك: (عسى أن يقوم زيد) فمقتضى هذا التعليل أن تدخل قد.

قلنا: ليس المقصود أيضًا الخبر ههنا إلا الجملة الواقعة بعد عسى، وهي وإن كانت في صورة الفعليِّة فالمعنى على الاسميّة ، والمعنى فيها كمعنى (عسى زيد أن يقوم) سواء، والمقصود (زيد يقوم)، فالأصل: (زيد يقوم)، فلمَّا التزموا دخول أن لمعنى اقتضاها، قدموا تارة الفعل على الاسم ليصح دخول أن عليه، فقالوا: (عسى أن يقوم زيد)، وأخروا تارة أخرى، فقالوا: (عسى زيد أن يقوم)، فصار حكم (عسى زيد أن يقوم) و(عسى أن يقوم زيد) سواء. الثاني: لو سلّم صحّة دخول حرف التعويض على هذه الأفعال في غير هذا الموضع لم يلزم في هذا الموضع، وذلك أن دخولها إنما كان للفرق بين المصدريّة والمخففة، ولا تلتبس هذه بالمصدريّة؛ لأنّها لا تدخل عليها. الثالث: /٢٨٠/أن هذه الأفعال غير متصرفة لتضمنها معنى الحرف في التحقيق، فأجريت مجرى الحروف في امتناع دخول حروف التعويض على هذه الأفعال.

---

(١) الأمالي النحويّة (١/١٠٣-١٠٤).

قوله: «وكأن للتشبيه»[١].

قال في المغني: «أطلق الجمهور أنَّ (كأن) للتشبيه، وزعم جماعة أنّه لا يكون إلا إذا كان خبرُها اسمًا جامدًا، فإن كان وصفًا أو ظرفًا أو مجرورًا أو فعلاً، فإنها في ذلك كله للظن»[٢].

قولهُ: «وتخفَّف، فتلغى»[٣].

أي: لكنَّ، قال المصنّف في شرح المفصَّل: «المخففّة أشبهت العاطفة لفظًا ومعنى، فأجريت مجراها في ترك العمل، بخلاف (إنَّ وأنَّ) المخففتين، فإنه ليس لهما ما أجريتا عليه في ترك العمل»[٤].

فإن قيل: ينبغي أن تعملَ لتتميَّز عن العاطفة.

قلنا: أجيب بأنّها تميزت عن العاطفة بأن الواقع بعدها الجملة، وبعد العاطفة المفرد، وفيه نظر، فإنه يقع بعد العاطفة أيضًا الجملة إذا عطف بها جملة على جملة.

قيل: تبع فيه صاحب الكشاف في المفصَّل[٥]، وقد تأوّله ابن يعيش[٦] في أنَّ المراد بالإلغاءِ أن يعمل في ضمير الشأن، والمشهور أنّه لا يلغى، بل تعمل، وأنّها تعمل في ظاهر

---

(١) الكافية (٢٢٤)، شرح الرضي (٣٦٩/٤).

(٢) مغني اللبيب (٢٥٣)، والنّص يقول: «وذكروا لكأنَّ أربعة معان: أحدها، وهو الغالب عليها، والمتفق عليه: التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لكأن. وزعم جماعة منهم السّيد البطليوسي أنّه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسمًا جامدًا، نحو: (كأنَّ زيدًا أسدٌ)، بخلاف: (كأن زيدًا قائمٌ، أو في الدَّار، أو عندك، أو يقوم)، فإنّها في ذلك كلّه للظن».

(٣) الكافية (٢٢٤)، شرح الرضي (٣٦٩/٤).

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل (١٩٦/٢-١٩٧).

(٥) المفصّل (٣٥٨).

(٦) شرح المفصَّل لابن يعيش (٧٢/٧١/٨).

وهو يعيش بن علي بن يَعيش بن أبي السرايا الأسدي، يُكنّى أبو البقاء، من كبار العلماء في العربية، ولد في حلب سنة ٥٥٣ هـ. من مصنفاته: شرح المفصّل، شرح التصريف الملوكي. توفي سنة ٦٤٣هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٤٦/٧)، بغية الوعاة (٣٥١/٢)، شذرات الذّهب (٢٢٨/٥).

ومضمر للشأن وغيره، وخبرها يكون مفردًا وجملة.

ويرد عليه أنّه إذا كان خبرها فعلاً لزم فصله بلَم، وقد ذكره في التسهيل[١] والجامع[٢]، زاد: أو بـ(لمّا).

قوله: «(ولعلّ) للترجي»[٣].

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[٥] لا توقّع فيه؛ لأن الكلام واردٌ على غير الحكاية، والتوقع من الباري سبحانه وتعالى مستحيل؛ لأنّه إنما يكون فيما جهلت عاقبته.

وأجيب عن مثل ذلك بأنّه جار على طريق ردّ معناه إلى المخاطب كأنَّ التوقع ممن تعلّق به، وهم المخاطبون، والمعنى: اذهبا على رجائكما ذلكما من فرعون. ومثله قوله تعالى:/٢٨١/﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٦] في أنّه شكٌّ ممن يقدر رائيًا لهم، أي: لو رآهم أحد لكان هذه حاله.

****

---

(١) شرح التّسهيل (٢/٣٩). هذا الكلام ورد مع حرف (كأنْ) وليس مع (لكن) كما يزعم المؤلف.

(٢) الجامع الصغير (٦٥). لم يورد ابن هشام في الجامع (لكن) المخففّة، وإنما أورد (إنّ، وأنَّ وكأنّ) فحسب، فقال في (كأن): «وإذا خُفّفت (كأنَّ) قل ذكر اسمها، وإفراد خبرها، ولزم انفصال منها بـ(لم)، أو و(قد)».

(٣) الكافية (٢٢٤)، شرح الرضي (٤/٣٦٩).

(٤) طه (٤٤).

(٥) البقرة (١٨٩)، آل عمران (١٣٠، ٢٠٠)، المائدة (٣٥،٩٠،١٠٠)، الأعراف (٦٩)، الأنفال (٤٥)، الحجّ (٧٧)، النّور (٣٠)، الجمعة (١٠).

(٦) الصّافات (١٤٧).

[الحروف العاطفة]

قوله: «فالواو للجمع مطلقًا لا ترتيب فيها»(١).

قوله: «لا ترتيب فيها» بيانٌ لإطلاقها. أي: يدل على أنّ الحكم يجمعهما من غير دلالة على ترتيب أو مصاحبة.

فإن قيل: إذا قلنا: (جاء زيد وعمرو) لا يخلو في الوجود عن الترتيب، أو عن المصاحبة.

قلنا: أجاب عنه المصنّف في شرح المفصَّل: «بأنّ وزانَ الواو في ذلك وزانُ رجلٍ في أنَّ مدلوله في قولك: (جاء رجل) يجوز أن يكون عالمًا، وأن يكون جاهلاً، وليس لرجلٍ دلالةٌ على واحدٍ منهما، فكما أنَّ رجلاً لا دلالة له على ذلك، فكذلك الواو لا دلالة له على واحد مما ذكر»(٢). وأنت خبير بأنَّ مجيء هذا السؤال بعد توجيه الترتيب، لا وجه له، فتأمل.

قوله: «والفاء للترتيب»(٣).

فإن قيل: إنّه منقوض بقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾(٤)، أي: عذابنا، فإن مجيء العذاب قبل الإهلاك.

قلنا: إنه مؤول بأردنا إهلاكها، فتأمل.

قوله: «وثمَّ مثلها بمهلة»(٥).

---

(١) الكافية (٢٢٥)، شرح الرضي (٣٨١/٤).

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل (٢٠٥/٢).

(٣) الكافية (٢٢٥)، شرح الرضي (٣٨١/٤).

(٤) الأعراف (٤).

(٥) الكافية (٢٢٥)، شرح الرضي (٣٨١/٤).

قيل: يناقضه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾[1] الآية. قيل: المراد بالفاء آخر أكوانها نطفة مثلاً، وأوّل أكوانها علقة، والمراد بثم: أول أكوانها نطفة ثم أولها علقة.

فإن قيل: قولهم: الفاء للتعقيب من غير مهلة يشكل بقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[2]، فإن إصباح الأرض مخضرة لا يكون بعد النزول إلا بمهلة.

قلنا: أجاب عنه المصنّف في الشرح: «بأنَّ المعتبر ما يعدّ في العادة مرتّبًا من غير مهلة، فقد يطول الزمان، والعادة تقتضي في مثل ذلك بانتفاء المهلة، وقد تقصر، والعادة تقتضي بالعكس»[3]، فيرتفع الإشكال عنه، وأنت خبيرٌ بأنَّ الإشكال مُشْكِلٌ في صورة (ثمَّ) كما سبق.

قد يقال: الجواب الدامغ /٢٨٢/ما أملى المصنّف في الأمالي: «وهو أنَّ هذه الفاء السببيّة لا يشترط فيها ذلك، وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مُسبَّبًا عما قبلها، كما لو صرِّح بالشرط، ألا ترى إلى صحة قولك: (إن يسلم زيد فهو يدخل الجنّة)، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما»[4].

قوله: «وحتّى مثلها»[5].

قال ابن مالك: «قال شيخنا: حتى لا يلزم تأخير ما بعدها عمّا قبلها وترتيبه، بل لو جاء زيدٌ قبل القوم صح أن يقال: جاء القوم حتّى زيدٌ، فليست مثل (ثمّ)، والله أعلم»[6].

---

(١) الحجّ (٥).

(٢) الحجّ (٦٣).

(٣) شرح المقدّمة الكافية (٧٦٨).

(٤) الأمالي النحويّة (١/٣٩).

(٥) الكافية (٢٢٥)، شرح الرضي (٤/٣٨١).

(٦) شرح الكافية لابن جماعة (٤٩٠).

قوله: «و(أمْ) المتصلةُ لازمةٌ لهمزة الاستفهام»[١].

أراد أن يبيِّن الفرق بين الثلاثة قبل الشروع فيه. نقول: أمْ: متصّلة، ومنقطعة. فالمتّصلة تختصّ بالاستفهام وصفًا، فلا تجامع الأمر والخبر؛ لأنَّ الجملة الواحدة لا تكون استفهامًا وأمرًا أو خبرًا. و(أو، وأمَّا) يقعان في الخبر والأمر والنهي والاستفهام، وإذا وقعتا في غير الاستفهام، فإن كانتا في الخبر يكون للإخبار بأحدهما، وإن كانتا في الأمر، فإن كان الأصل في المأمور به أن يكون ممنوعًا، ويكون الموضع مما يثبت وصل الأمر في الأمرين كانتا للإباحة نحو: جالسِ الحسنَ أو ابن سيرين، وتعلّمْ إمّا الفقه، وإمّا النحو. ومنه قوله تعالى: ﴿لَيسَ عَلَى الاعْمَى حَرَجٌ ولا عَلَى الاعْرَجِ حَرَجٌ ولا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ ولا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ...﴾[٢].

قال المصنّف في شرح المفصَّل: «وأمَّا في الأمر، فيقال: إنهما للتخيير والإباحة، على أنَّ وضعهما ما تقدم من إثبات الحكم لأحد الأمرين إلاّ أنّه إن حصلت قرينة يفهم معها أنَّ الأمر غير حاجزٍ عن الآخر، مثل قوله: (جالسِ الحسنَ أو ابن سيرين، وتعلم الفقه أو النحو) سمِّي إباحة، وإلا سمِّي تخييرًا وهو لأحد الأمرين في الموضعين، أمّا في التخييّر فلا إشكال، وأمّا في الإباحة فإنك إذا قلت: (تعّلم الفقه أو النحو)، فكأنك قلت: تعلّم المأمور أحدهما، وإنه /٢٨٣/ممتثل به لا محالة، وإنّما أُخذَ نَفْيُ الحجزِ عن الآخر من أمر خارج عن ذلك»[٣].

فإن قيل: وقوع (أو) في النّهي في مثل قوله تعالى: ﴿وَلا تُطِعْ مِنهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[٤] مشكل؛ لأنّه ليس (أو) فيه لأحد الأمرين، بدليل أنّه لو انتهى عن أحدهما لم يمتثل، ولا يكون ممتثلاً إلاّ بالانتهاء عنهما.

---

(١) الكافية (٢٢٥)، شرح الرضي (٣٩١/٤).

(٢) النُّور (٦١)، وقد أورد المؤلف نصَّ الآية خطأ هكذا: (ولا جناح عليكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم).

(٣) الإيضاح في شرح المفصَّل (٢١١/٢).

(٤) الإنسان (٢٤).

قلنا: أجاب عنه بعضهم بأنَّ (أو) ههنا بمعنى الواو، والتقدير: (آثما وكفورًا). وقال المصنّف في شرح المفصَّل: «الأولى أن تبقى على بابها، وإنما جاء التعميم فيهما من أمرٍ وراء ذلك، وهو النهي الذي فيه معنى النفي؛ لأنَّ المعنى قبل وجود النفي: تُطع آثمًا أو كفورًا، أي: واحدًا منهما، فإذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتًا في المعنى، فيصير المعنى: ولا تطع واحدًا منهما، فيجيء التعميم فيها من جهة النهي الداخل، وهي على بابها فيما ذكرناه؛ لأنّه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهي عنهما»[(١)].

بقي فيه أن يقال: أنّها ليست بلازمة لها؛ إذ لو كانت لازمة يلزم وجودها حيث توجد الهمزة، وليس كذلك، فالأولى أن يقول: ملزومة لهمزة الاستفهام، ومثله قوله فيما يجيء: «ويلزم الفعل» في حروف التحضيض فيمن نصب قوله: «الفعلَ»، دون من رفع، وكذا قوله: «ويلزمان الفعل» في حروف الشرط، وأيضًا يقال أنَّ قوله: «يليها أحدُ المستويين، والآخرُ الهمزةَ» منقوض بقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾[(٢)]، وبقوله تعالى: ﴿أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ﴾[(٣)]. ويمكن الجواب عن الأول: بأنّا لا نسلّم ورود النّقض بما ذكرتم؛ لأنَّ السماء مبتدأ، والخبر محذوف، أي: السماء أشدُّ، ويجوز أن يقال: إنَّ الذي هو محذوف تقديره: أم الذي بنى السماء، أو السماء الذي بناها أشدُّ خلقًا، وعن الثاني: بأنَّ الجملة الاسميَّة في موضع الفعليّة، ومثله كثير شائع.

قوله: /٢٨٤/«ومن ثمَّة لم يجزْ أرأيتَ زيدًا أم عمرًا»[(٤)].

قال ابن مالك: «نص سيبويه[(٥)] على جوازه وحسنه، فقال بعد ذكر الفصل: ولو قلت:

---

(١) الإيضاح في شرح المفصَّل (٢/٢١٢).

(٢) النّازعات (٢٧).

(٣) الأنبياء (٥٥).

(٤) الكافية (٢٢٦)، شرح الرضي (٤/٣٩٥).

(٥) الكتاب (٣/١٧٠).

ألقيته زيدًا أم عمرًا كان جائزًا حسنًا»[١].

قوله: «لازمةً مع إمَّا»[٢].

٣ قال ابن مالك: «ليست لازمة، وأنشد شعرًا شاهدًا على عدم اللزوم نقلاً عن سيبويه[٣]»[٤].

قوله: «ولكن لازمةً للنَّفي»[٥].

٦ وكذلك النهي، مثل: (لا تكرم زيدًا لكن عمرًا).

****

(١) شرح الكافية لابن جماعة (٤٩١).

(٢) الكافية (٢٢٦)، شرح الرضي (٤/٣٩٥).

(٣) الكتاب (١/٢٦٧).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة: (٤٩١). يقول: «ليست لازمةً كقول الشاعر:

سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإن من خريفٍ فلن يَعْدما

(٥) الكافية (٢٢٦)، شرح الرضي (٤/٤١٦).

[حروف النداء]

قوله: «حروف النداء: (يا) أعمُّها»[١].

٣ الذي ذكره اختيار المُبَرِّد[٢]، وتبعوه في ذلك، ومختار سيبويه[٣]: أن الهمزة فقط للقريب، وما عداها للبعيد، وزاد الكوفيون[٤]: الهمزة ومدَّة بعدها، مثل: (آزيد).

****

(١) الكافية (٢٢٨)، شرح الرضي (٤/٤٢٥). وتعد أعمها لأنه تدخل على جميع أبواب المنادى، وتشارك (وا) في باب الندبة، وتنفرد في باب الاستغاثة.

(٢) المقتضب (٤/٢٠٢).

(٣) الكتاب (٢/٢٢٩).

(٤) ومعهم الأخفش. شرح الكافية الشافية (٣/١٢٨٩).

[حروف الإيجاب]

قوله: «حروف الإيجاب»[١].

الأولى أن يقول: حروف الجواب؛ لأنّه يجاب بها غير موجب، كقولك: (نعم)، لمن قال: (ألم يقم زيد؟). وقيل: (إي) لا يلزم أن تكون بعد استفهام[٢]. واختُلِفَ في (جَيْرِ)، فقيل: اسم، وقيل: حرف[٣].

****

(١) الكافية (٢٢٩)، شرح الرضي (٤/٤٢٦).

(٢) يقول الرضي: «ذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر أيضا، وذكر ابن مالك أن أي بمعنى نعم». شرح الرضي (٤/٤٣٠).

(٣) يرى سيبويه أنها اسم، كما ذكر صاحب الارتشاف (٢/٤٩٤)، وحينما رجعت إلى كتاب سيبويه وجدته يذكرها ضمن الحروف (٣/٢٨٦).

ويرى كل من: ابن مالك في شرح كافيته (٣/١١٨٦)، وابن هشام في المغني (١٦٢)، وابن يعيش في شرحه (٨/١٢٤) أنها حرف.

ويرى عبد القاهر الجرجاني أنها اسم فعل كما ذكر الرضي في شرح الكافية (٤/٣١٨)، ولم أجد رأيه في المقتصد، وشرح الجمل.

[حروف الزيادة]

قوله: «وحروف الزيادة»[1].

معنى كونها زيادةً أنَّ أصل المعنى لا يختل، لا أنّها لا فائدة فيها، فإن لها فوائد، منها التأكيد.

فإن قيل: التأكيد يتأخر عن المؤكّد، فـ(لا) في: (لا أقسم) لا تكون زائدةً للتأكيد كما قالوا، بل هي رد لما اعتقده المشركون من عدم البعث ونحوه.

قلنا: إنّه منقوض بنحو: (إن زيدًا قائم)، فإنه أكّد ما بعده، فينبغي أن يكون التأكيد أعمَّ من التابع وغيره، وتأخير التأكيد ليس إلاّ في التابع.

قوله: «وقلّتْ مع [ما] المصدريّة»[2].

أَيْ: التوقيتية، لأنّها لا تزاد مع كلّ مصدريّةٍ، بل مع التوقيتية[3] فقط.

قوله: «مع بعض حروف الجرّ»[4].

هذا مبهمٌ، وبيانه متعيّنٌ، وهي خمسة: مِنْ، عنْ، والباء: كثيرًا؛ والكاف، ورُبَّ: قليلاً.

****

---

(١) الكافية (٢٣٠)، شرح الرضي (٤٣٢/٤). وهي: (إنْ، وأنْ، وما، ولا، ومن، والباء، واللام).

(٢) الكافية (٢٣٠)، شرح الرضي (٤٣٢/٤).

(٣) وذلك كقولك: (انتظرني ما أن جلس القاضي)، أي: مدة جلوسه.

(٤) الكافية (٢٣٠)، شرح الرضي (٤٣٢/٤).

[حرفا التفسير]

قوله: «وحرفا التفسير، (وأنْ) بما في معنى القول»(١).

ولم يذكر لأنْ التفسيريّة غير هذا الشرط، وذكر لها /٢٨٥/ابن هشام في المُغني خمسة شروط: «أن تُسبق بجملة، وأن يتأخّر عنها جملة، وأن يكون في الجملة السَّابقة معنى القول، وأن لا يكونَ فيها أحرفُ القولِ، وأن لا يدخلَ عليها جارٌّ»(٢).

****

(١) الكافية (٢٣١)، شرح الرضي (٤/٤٣٧)، وفيهما: (حرف التفسير: أي، وأنْ، فأن مختصة بما في معنى القول).

(٢) مغني اللبيب (٤٨-٤٩).

[حروف المصدر]

قوله: «حروف المصدر: (ما) و(أنْ)» [١].

فاته (كيْ) كما تقدم في نواصب الفعل المضارع، و(لو) كقوله تعالى: ﴿**وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ**﴾[٢]، وأكثر ما تقع (لو) هذه بعد (ودّوا) وما في معناه.

قيل: شرط الفعليّة في (ما) أن يكونَ فعلها متصرفًا، وأن لا يكون أمـرًا. قـال فـي شـرح التسهيل: «والأكثر كونه ماضيًا»[٣]، وأيضًا اختيار ابن مالك في الكافية وشـرحها[٤] جـواز وصلها بالجملة الاسميّة، وقال نجم الأئمـة الرضـي: «الحـقُّ الجـواز وإن كـان قليـلاً»[٥]. وأيضًا شرطُ الفعليَّة أن يكون فعلها متصرفًا، فلا توصل بالجامد اتّفاقًـا، ومنـع أبـو حيَّـان[٦] وصلها بالأمر أيضًا.

****

(١) الكافية (٢٣٢)، شرح الرضي (٤/٤٤٠).

(٢) القلم (٩).

(٣) شرح التسهيل (١/٢٢٥).

(٤) شرح الكافية الشافية (١/٣٠٦).

(٥) شرح الرَّضي (٤/٤٤١).

(٦) يقول أبـو حيـان: «وزاد بعضهـم (مـا) وأن توصـل بالمـاضي والمستقبل، ومـا توصـل بالمـاضي وبالحال». ارتشاف الضَّرب (٣/١٧٣).

[حروف التحضيض]

قوله: «ويلزم لفظًا أو تقديرًا»[1].

فمعناه إذا دخلت على الماضي: التوبيخ، واللوم على ترك الفعل، ومعناه في المضارع: الحضُّ على الفعل، والطلب له.

فإن قيل: طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل، فلا يكون في هذه الحروف، وإذا وقع بعدها الماضي طلب، وإذا لم يكن في الماضي الطلب تعذّر النصب بعدها بالفاء والجزم بغير الفاء.

قلنا: أجاب عنه المصنّف في الأمالي: «بأنّها لا تنفك عن إفادةٍ بعد الطلب في الوقت الذي كان صالحًا له، وإنّما أوقع بعدها الماضي تنبيهًا على أن المطلوب منه ذلك فوقه حتى انقضى وقته، فصار كالتوبيخ واللّوم على ترك المطلوب، فباعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدَّر في وقت نصب جوابه بعد الفاء، وجزم بغير الفاء»[2].

قيل: فاته (ألاَ) الخفيفة، كلفظ التي للتنبيه، والفرق أن التي للتنبيه مفردة، ولو سمِّيت بها /٢٨٦/أُعربت، والتي للتحضيض، وللتمني والاستفهام مُرَكّبةٌ من همزة الاستفهام ولا النافية، فإذا سمّيت بها بنيت.

****

---

(١) الكافية (٢٣٣)، شرح الرضي (٤/٤٤٢)، وفيهما: (ويلزم الفعل لفظًا).

(٢) الأمالي النحويّة (٢/١٥١).

[حرفا الاستفهام]

قوله: «حرفا الاستفهام: الهمزة وهل، لهما صدر الكلام»[1].

قالوا: وأمّا (هل،)فلا تدخل على اسميَّة خبرها فعل، نحو: (هل زيد خرج؟) إلاَّ على ضعف، وذلك لأنّ أصلها أن تكون بمعنى (قد)، وقد جاءت بمعنى (قَدْ) في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ﴾[2]، أي: قد، فإذا استعملت في الاستفهام وجب أن تستعمل مع الهمزة، كما أنَّ (قد) إذا استعملت فيه إنما تستعمل مع الهمزة.

فإن قيل: فينبغي أن لا يجوز: (هل زيد قائم) كما لا يجوز: (قد زيد قائم).

قلنا: أجيب عنه بأنه إنما جاز ذلك حملاً على أختها التي هي الهمزة في مجيء الجملة الاسميّة الصريحة بعدها، وهذه الجمل إنما تكون إذا تعذّر دخولها الفعل، وذلك إنّما يكون إذا كان الاستفهام عن جملة اسميّة صريحة التي لايكون الخبر فيها فعلاً.

****

(١) الكافية (٢٣٥)، شرح الرضي (٤/٤٤٩).

(٢) الإنسان (١).

[حروف الشرط]

قوله: «حروف الشرط»[1].

قالوا والأصل فيه أن يكون مستقبلاً؛ لأنّك تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره، فيصير الماضي مستقبلاً من حيث المعنى إذا وقع شرطًا، والجزاء أصله أن يكون فعلاً أيضًا؛ لأنَّ وجوده متوقف على وجود الشرط، والأسماء موجودة ثابتة، فيصير الماضي مستقبلاً معنى، وإن كان ماضيًا لفظًا،كقولك: (إن أكرمتني أكرمتك)، معناه: إن تكرمني أكرمك.

فإن قيل: الجزاء ليس بمستقبل في مثل قولهم: (إنَّ أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمسِ).

قلنا: أملى المصنّف في الأمالي: «إنَّ الإكرام الذي جعل شرطًا سَبَّب الإخبار بالإكرام الواقع من المتكلم أمس، لا نفس الإكرام؛ لأنَّ ذلك غير مستقيم من وجهين، أحدهما: أن الإكرام الثاني سبب الأول، فلا يستقيم أن يكون مسببًا. والثاني: أنَّ ما في خبر الشرط في المعنى مستقبل، /٢٨٧/وهذا ماضٍ محقق في المعنى. وعن الوجه الأوّل توهّم كثيرٌ من المبتدئين أن جواب الشرط يكون مسببًا ويكون سببًا، ولو صحَّ ذلك لصحَّ (إنْ تدخل النار كفرت بالله)، وذلك معلوم البطلان.

فإن قيل: الإخبار بالإكرام الواقع أمس قد حصل.

قيل: وذلك، أي كونه مسببًا غير مستقيم.

قلنا: إنَّ المعنى على أنَّ ذكر هذا الخبر بعد وقوع الشرط هو المسبب، وذلك يحصل بعد الشرط، والخبر سبب للذكر بمضمونه، فذكر السبب مُستغن به[2] عن المسبب، ولذلك وجب في مثل هذا الموضع دخول (الفاء) تنبيهًا على أنَّ الجواب ما ذكرناه، ولو كان عين الجواب لم يجز دخول الفاء»[3].

لَمَّا تقررّ أن حرف الشرط إذا أفاد في الجزاء استقبالاً لم يجزْ دخول الفاء، وكلّ موضع

---

(١) الكافية (٢٣٦)، شرح الرضي (٤/٤٥٠).

(٢) في الأصل: (عنه).

(٣) الأمالي النحويّة (١/١١٢-١١٣).

لم يفد فيه الشرط استقبالاً فإنه يجب دخول الفاء، وكل موضع يحتمل الأمرين يجوز فيه الوجهان، وعلى ما ذكرنا يُحملُ قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[١]، أي: إن تتوبا يكون سببًا لذكر هذا الخبر، وهو قوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾.

فإن قيل: الآية قد سبقت في التحريض على التوبة، فكيف يجعل سببًا لذكر الذنب.

قلنا: ذِكْرُ الذنب مَتُوبًا منه لا ينافي التحريض على التوبة، ولا سيَّما إذا كان مشهورًا، فيصير المعنى في الآية: إن تتوبا إلى الله يعلم براءتكما من أثم هذا الصغو؛ لأنَّ الخبر بالصغو سبب لذكره، وذكره متوبًا منه سببُ العلم ببراءتهم من إثمه، فاستغنى بسبب السبب.

فإن قيل: الشرط غير مستقبل في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[٢].

قلنا: أجاب عنه المصنّف في الأمالي: «بأنَّ (كان) بمعنى ثبت، فكأنّه قيل: إن ثبت أن قميصه، وثبوت الشيء لا يلزم منه أن لا يكون قبل ذلك ثابتًا، فهي على بابها في الاستقبال؛ لأنَّ المعنى: إن ثبت هذا في /٢٨٨/الاستقبال فهي صادقة»[٣]. قال المصنّف في شرح المنظومة: «الفعل الواقع بعد حرف الشرط معناه الاستقبال، وقد يراد به الماضي مع المستقبل، لا الماضي وحده، كما يجوّز بعضهم، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾[٤]، فيدخل في ذلك الماضي والمستقبل، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

---

(١) التحريم (٤).

(٢) يوسف (٢٦).

(٣) الأمالي النحويّة (١/١٠٩).

(٤) محمد (٣٦).

فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[١]»[٢]، المراد أصحاب الأخدود وغيرهم ممن يفعل فعلهم، وكذلك: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ﴾[٣]، المراد منه: من آمن ويؤمن؛ لأنَّ المعنى والسِّياق يقتضي ذلك، ولذلك يحكم بالعموم في مثل: (إن جاءك رجل عالم فأكرمه)، وبالتكرير في المطلق؛ لأنَّ السِّياق باعتبار المعنى يقتضي ذلك؛ إذ العرف في مثله قصد التكرير، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[٤]، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾[٥]، وكقوله تعالى: ﴿آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ﴾[٦]، ولا إشكال في ذلك.

فإن قيل: فيلزم على ذلك أن يتكرر المشروط بتكرر الشرط، ومعلوم أنَّك لو قلت:(إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالق)، فدخلت مرَّة فطلقت، ثمَّ دخلت ثانيةً لم تطلق.

قلنا: هذا لم يكن العرف اقتضى التكرير، وقد عُلِم من عرف الشرع أنَّ هذه الشروط في التعليم والترغيب والترهيب كلّها، وإن كانت مُطْلَقةَ المعنى، فيها قصد تكرير المشروط عند تكررها؛ لأنَّ المقصود التعليم والترغيب والترهيب مستمرًا.

قوله: «(وانطلقتُ) بالفعل موضع (منطلق)» [٧].

فإن قيل: لا يجوز ولا يصحّ وقوعه في محل، كيف يعوض عنه في ذلك المحلّ.

---

(١) البروج (١٠).

(٢) شرح الوافية (٤١٣).

(٣) الطلاق (١١).

(٤) المائدة (٦).

(٥) النّساء (٤٣)، المائدة (٦).

(٦) المائدة (٦).

(٧) الكافية (٢٣٦)، شرح الرضي (٤/٤٥٠).

قلنا: فقد قالوا في: (يا أيها الرجل) أنها عوض عن (ياء)، /٢٨٩/ولا يجوز وقوع (ياء) في ذلك المحل إلاّ شاذًا.

قوله: «لزمَه الماضي لفظًا أو معنى»(١).

قال ابن مالك: «ليس بلازم»(٢)، ولا بدَّ، فقد جاء قول الشاعر(٣) بذلك:

[٢٤] لئنْ تَكُ قد ضاقتْ عليكُم بيوتكم ... ليعـــــلمُ ربِّي أن بيتيَ واسع.

قيل: الأصلُ عند البصريين عند تنازع العاملين واحدًا إعمالُ الأقرب، فما لهذا التخلف عن ذلك الأصل؟.

وأجيب: بأنَّ ذلك فيما إذا كان العاملان سواءً في المرتبة، فأمَّا إذا كان أحدهما أعلى مرتبة في نفسه، ثمَّ انضمّت إليها عناية التقديم، فتعاضدت جهتا ترجيحه، وانمحى سائر العوامل في حينه، وما نحن فيه كذلك. وفيه نظر من وجهين، الأول: أنّه اعترف بأنَّ التقديم جهة الترجيح، وأن العاملين في باب التنازع سواءً، فإذا كان كذلك كان مذهب الكوفية أفصح؛ لأنّهما كما قال سواء، وانضمَّ لأحدهما جهة الترجيح، وهو التقدم، فاستبدَّ بالمعمول، فلِمَ قلتم: أنَّ الأفصح إعمال الثاني، مع أنّه لا يلزم سوائية العامل في التنازع لجواز التنازع في مثل: (أنا ضاربٌ وأُكرِمُ زيدًا)؟، ولو قيل فيه: (أنا ضارب وأكرم زيدًا) ينبغي أن يختصَّ الأول بالمعمول، ولكن كلامهم في اختيار إعمال الثاني على الإطلاق. الثاني: إنَّ القَسَم لمّا كان أقوى في نفسه من الشرط، وانضمَّ إليه جهة عناية التقديم، تعيَّن أن يكون الجواب للقسم، فليكن كذلك فيما إذا تقدم الشرط على القسم؛ لأن القسم كما قاله أقوى في نفسه من الشرط، وانضمَّ إليه جهة القُرب الذي هو أقوى أسباب الترجيح، كما مرَّ في باب التنازع، فينبغي أن يتمحَّض الجواب للقسم كما في الصورة الأولى، مع

---

(١) الكافية (٢٣٦)، شرح الرضي (٤/٤٥٥).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٥٠٩).

(٣) الشاهد للكميت الأسدي.

[٢٤] هذا البيت من البحر الطويل، انظره في: معاني القرآن للفراء (١/٦٦)، شرح التصريح (٢/٢٥٤)، خزانة الأدب (١٠/٦٨).

أنَّ المصنّف صرّح وغيره أيضًا بقوله: جاز أن يعتبر وأن يلغى.

قوله: «وتقدير القسم كاللفظ»(١).

أي: تقدير القسم المقدَّر كالملفوظ في اعتباره ورجحانه على الشرط المؤخر، كقوله تعالى: ﴿**لئن أخرجوا لا يخرجون معهم**﴾(٢)، وكذلك، أي: لأجل رجحان القسم المقدر /٢٩٠/ على الشرط المؤخر لم يجئ الجواب إلاّ على جواب القسم، ولو كان على جواب الشرط للزم الجزم، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وإن أطعتموهم إنَّكم لمشركون**﴾(٣)، يجب حمله على تقدير القسم؛ لأنَّ آخر الكلام يدلّ على تقديره، وذلك لأنّه لو لم يكن ههنا قسم مقدَّر، لزم أن الجواب للشرط، فيلزم الإتيان بـ(الفاء)؛ لأنَّ الجملة الاسميَّة الواقعة جزاء تجب فيها (الفاء).

فإن قيل: مجيء الجملة الاسميّة بغير (فاء) لا يدل على أنَّ القَسم مقدَّر؛ لجواز أن لا يقدَّر قسم، ويجعل الجواب للشرط، ويكون (الفاء) محذوفًا.

قلنا: إنَّ القسم لكثرة استعماله، ودلالة القسم، لا يستبعد حذفه، فيكون هذا التقدير أولى من ذلك التقدير.

قوله: «وأمَّا للتفصيل»(٤).

أي: تفصيل ما أجمله المتكلّم. فصَّل المصنّف في شرح المفصَّل: «أنّه لا يلزم أن يذكر أقسام المتعدد، ولا ينافي ذلك أن يكون للتفصيل لما في نفس المتكلّم، فيذكر قِسْما ويترك الباقي»(٥)، بل مجيء المتعدد فيهما كثيرٌ، ولأجل كثرته قال بعضهم: أنّه لازم، وحمل قوله

---

(١) الكافية (٢٣٦)، شرح الرضي (٤/٤٥٥).

(٢) الحشر (١٢).

(٣) الأنعام (١٢١).

(٤) الكافية (٢٣٦)، شرح الرضي (٤/٤٦٦).

(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل (٢/٢٦٠).

تعالى: ﴿والراسخون في العلم﴾[1] على معنى: وأمَّا الراسخون فيقولون آمنَّا به، وقطع الراسخون عن العطف على الله. قال في الشرح: «ذكر المتعدد الحاصل عن قطع الراسخون عن العطف على الله، وإن كان محتملاً في هذا الموضع، إلا أنَّ الظاهر خلافه في غيره، كقول القائل: (أمَّا أنا فعلت كذا)، ويسكت، فلا إشكال في صحّة مثل ذلك»[2]، وإنَّما ارتكب احتمال القطع المذكور في الآية؛ لأنَّ العطف على الله يوجب أن يرجع ضمير (يقولون آمنّا) إلى الله تعالى والراسخين؛ إذ ما هو حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، ويمتنع القول بأنّه تعالى آمن بشيء.

قيل: يكون قوله تعالى (يقولون) حالاً من الراسخون خاصَّة؛ إذ لم يجب استواء المعطوف والمعطوف عليه في جميع الأحكام؛ إذ جاز: (جاء زيدٌ وهندُ ضاحكةٌ).

أجيب: /٢٩١/بأن جميع المؤمنين آمنوا بجميع ما أنزل، فلا وجه لاختصاص الراسخين بقوله آمنا به، ولأنّه يلزم انتفاء علم الراسخين بتأويله عند انتفاء قولهم آمنا به؛ لانعدام عامل الحال بانعدامها.

****

(١) آل عمران (٧).

(٢) شرح المقدمة الكافية (٧٩٣).

[حرف الرَّدع]

قوله: «وقد جاءَ بمعنى حقًّا»(١).

قال ابن مالك: «أي: عند الكوفيين فقط»(٢). قال المصنّف: «وقد تكون بمعنى حقًّا، كقوله تعالى ﴿كلَّا إنَّ الإنسان ليطغى﴾(٣)، فيجوز في هذا الوجه أن يكون اسما بُني لموافقته الحرف في لفظه، وأصل معناه كـ(على) الاسميَّة» (٤). قال الإمام الحديثي: «هذا الوجه منظورٌ فيه لتنافي معنييهما»(٥).

قيل: الرَّدع كما عُلم من كلام المصنّف معناه النفي، فعلى هذا يكون الرَّدع عن الشيء مستلزمًا لاعتقاد حقية نقيض الشيء، وبالعكس، فاعتقاد حقيَّة الشيء مستلزم للردع عن نقيضه، فيكون بين الرَّدع والحقِّ ملازمةٌ بهذا الاعتبار، (فكلاَّ) إذا كان بمعنى حقًّا قد يُفهم الرَّدع، فيكون موافقًا للحرف في أصل معناه؛ لأنَّ الذي هو حرف أصل معناه الرَّدع، وإنَّما قال أصل معناه؛ لأنَّ (كلاَّ) إذا كان حرفًا قد يُفهم منه الحقّ أيضًا، كما علمت مما قدرناه، لكن أصل معناه إنَّما هو لازمه.

****

---

(١) الكافية (٢٣٨)، شرح الرضي (٤/٤٧٨).

(٢) شرح الكافية لابن جماعة (٥٠٩)، وللنحاة في هذه المسألة آراء متباينة، فسيبويه والخليل والمُبَرِّد والزجاج وأغلب البصريين يرون أن (كلاَّ) ردع وزجر، وأبو حاتم السجستاني والكسائي يرون أن معنى الردع والزجر لا يستمر فيهما، فقالوا: لها معنى آخر. فالكسائي يقول: تكون بمعنى: حقًّا، وأبو حاتم يقول: تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية. انظر: الكتاب (٤/٢٣٥)، المفصل (٣٨٨)، المغني (٢٤٩-٢٥١).

(٣) العلق (٦).

(٤) شرح المقدمة الكافية (٧٩٦).

(٥) شرح الكافية للحديثي (٣٠٦/أ). يقول: «قولُ الحاجبي: بني لموافقته كلاَّ الحرف في لفظه وأصل معناه كـ(على) الاسم لـ(على) الحرف، وهمٌ؛ لتنافي معنييهما».

[تاء التأنيث الساكنة]

قوله: «تاء التأنيث الساكنة»[1].

هي كالجزء من الفعل، بدليل أنّك لو سميّت بالفعل المتّصل بها أعربت، ولو كانت ككلمة منفصلة لبنيت للتركيب.

قوله: «فإن كان ظاهرًا غير حقيقي فمخيَّر»[1].

قال الإمام الحديثي: «وإذا كان كذلك فيجب حيث تجب في فعله، ويجوز حيث تجوز في فعله»[2]، فيجب في قولك: (عندي المرأة القائمة)، كما يجب في (عندي امرأة قامت)، ويجوز في (عندي امرأة حسنة صورتها)، كما جاز في (عندي امرأة حسنت صورتها)، وقد تقدَّم موضع وجوب لحوقها وموضع جوازه[3]، فلا فائدة في قوله: «وإن كان ظاهرًا غير حقيقي فمخيَّر».

أجيب: بأنَّ هذه المسألة قد تقدمت، إلا أنّها ذكرت فيما تقدم من حيث أنّها من أحكام المؤنث، /٢٩٢/وههنا من حيث أنّها من أحكام التأنيث، فتأمل.

****

(١) الكافية (٢٣٩)، شرح الرضي (٤/٤٧٩).

(٢) شرح الكافية للحديثي (٣٠٦/أ).

(٣) تقدم ذكرها في باب المذكر والمؤنث.

[التنوين]

قوله: «التنوين: نون ساكنة تتبع لحركة الآخر، لا لتأكيد الفعل»[1].

خرج بقوله: «ساكنة» نون التثنية والجمع والمؤكَّدَة المشدّدة، وبقوله: «تتبع لحركة الآخر» نون (عَنْسَنْ، ورَعْشَنْ، وضَيْفِنْ، ولَدُنْ)، فإن هذه أواخر الكلمات لا توابع حركات أواخرها، وإنّما قال: «تتبع حركة الآخر»، ولم يقل: تتبع الآخر؛ لأنَّ المتبادر من متابعة الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء، وههنا الحركة متخللة بين أجزاء الكلمة والتنوين.

فإن قيل: آخر الكلمة هي الحركة، فلا حاجة إلى ذكر الحركة.

قلنا: المتبادر من الآخر الحرف الأخير، ولم يقل: الاسم ليشمل تنوين الترنّم. قوله: «لا لتأكيد الفعل»، خرج به نون التوكيد الخفيفة.

فإن قيل: الحدُّ ليس بجامع ولا مانع، أمَّا الأول: فلخروج بعض أفراد المحدود، نحو: (عادٍ الأولى). وأمَّا الثاني: فلدخول: (يا رجل انطلق).

قلنا: المراد بالساكنة ساكنةٌ بذاتها، فلا يضرها الحركة العارضة، والمراد بتبعيتها حركة الآخر: تطفلها في الوجود تطفل العارض والمعروض، وليس نون (انطلق) تابعًا لحركة (لام الرجل) بهذا المعنى.

قيل: قد يتوهم أنَّ التنوين في مثل: (رجل، وثوب) للتنكير، بدليل زواله عند مجيء الألف واللام المنافي للتنكير، وهذا غلط؛ لأنّك لو جعلت رجلاً وثوبًا علمًا لبقي التنوين على حاله، ولو كان للتنكير لم يثبت في العلم؛ إذ في العلم لا يكون إلاّ التعريف، وأمَّا زواله مع الألف واللام فليس لكونه للتنكير، وإنما زال لمِا بينه وبين الألف واللاّم من التّضاد، ألا ترى أنّك إذا سميت رجلاً بـ(حسن) فتنوينه ليس للتنكير من غير ريبة، ولو أدخلت الألف واللام مع بقائه علمًا لزال إجماعًا. ولقائل أن يقول: لا نسلم أنَّ تنوين /٢٩٣/ التنكير لا يثبت في العَلم، إنّما لا يثبت أن لو كان الإتيان به في العلم لأجل دلالته على التنكير، وأمّا إذا كان لأجل الحكاية فيصح أن يثبت، ولئن سلم ذلك، لكن لا نسلم أنَّ التنوين في(رجلٍ) حال العلميّة هو التنوين الذي كان

---

(١) الكافية (٢٤٠)، شرح الرضي (٤/٤٨٢).

فيه قبلها، لِمَ لا يجوز أن يكون قبل العلميّة للتنكير وبعدها للتمكُّن؟ لا بدَّ له من دليل.

قيل: هذا الحدُّ مطوّل، والحدود يغلب فيها الاختصار، وقد قال بعضهم: (نون) تكتب لفظًا لا خطًّا.

قد يقال: إن أراد المصنّف بذكر أقسام التنوين الخاص بالاسم، فالخاص به الأربعة الأُول دون الترنّم، وإن أراد الأعمَّ من ذلك وَرَدَ عليه التنوين الغالي[1]، فإنه من أقسام التنوين، وهو مشترك بين الاسم والفعل والحرف كالترنّم.

وأجيب: بأنَّ التنوين الغالي لم يورده إلا العروضيون[2]، وقد أنكره السيرافي[3]، ووافقه ابن مالك[4].

قوله: «وهو للتمكين»[5].

قلنا: «الأولى أن يقول: للتمكُّن؛ لأنّ مصدر تمكّن بخلاف تمكين، فإنّه مصدر مكّن، ولم يقل النُّحاة ممكّن، بل متمكن، فتأمل»[6].

اعلم أن تنوين الترنّم[7] وتنوين الغالي ليس موضوعًا بإزاء معنى من المعاني، بل هو

---

(١) تنوين الغالي: هو اللاّحق لآخر القوافي المقيّدَة كقول رؤبة:

قاتمِ الأعماقِ خاوي المخترقنْ

وسمِّي غَاليًا لتجاوزه حدَّ الوزن. يسمِّي الأخفش الحركة التي قبله، علوًّا، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل. انظر: مغني اللبيب (٤٤٨)، شرح الكافية الشافية (١٤٢٧/٣).

(٢) ذكره الأخفش عن العرب. انظر رصف المباني (٣٥٥)، مغني اللبيب (٤٤٨).

(٣) انظر مغني اللبيب (٤٤٨)، شرح أبيات سيبويه (٣٠٥/٢).

(٤) شرح الكافية الشافية (١٤٣٠/٣)، وشرح الكافية لابن جماعة (٥١٢).

(٥) الكافية (٢٤٠)، شرح الرضي (٤٨٢/٤)، وفيهما: (وهو للتّمكن).

(٦) هذا النّص منقول من شرح الكافية لابن جماعة (٥١٠).

(٧) التّرنم: هو مدُّ الصوت بمدَّة تجانس حركة الرَّوي، وتنوين التّرنّم إنّما هو عوض من التّرنّم. الكتاب (٢٠٦/٤)، شرح الكافية الشافية (١٤٢٧/٣)

موضوع لغرض الترنّم، كما أنَّ حروف التهجِّي موضوعة لغرض التركيب، فعدُّه من أقسام الحروف التي هي من أقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح على اعتبار الأصح في لفظها أيضًا، فتأمل.

قوله: «ويحذف من العلم موصوفًا (بابن)»[1].

قيل: شرطُه الاتّصال، والموصوف بابْنَة كالموصوف بابن، ذكره ابن مالك في شرح الكافية[2].

****

(١) الكافية (٢٤٠)، شرح الرضي (٤٨٢/٤).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٢٩٨/٣).

[نون التوكيد]

قوله:«تختصُّ بالفعل الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والقَسَم»[1].

قيل: فاته الدُّعاء والتحضيض، وقد ذكرهما ابن مالك في شرح الكافية[2].

قوله: «ولزمت في مثبت القسم»[3].

أي: نون التأكيد. قال ابن مالك: «يجب الاحتراز عن مثبت القسم /٢٩٤/المقصود به الحال، فإنه لا يجوز دخولها عليه، مثل: (والله لَسأقومنَّ، ولَسوفَ أقومنَّ)»[4].

قوله: «ولا تدخلْهُمَا الخفيفةُ»[5].

قيل: الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين، ولا فعل جماعة المؤنث؛ لالتقاء الساكنين؛ إذ لو دخلتهما التقى ساكنان، نحو: (اضربان، اضربنان)، فإن أُبْقيا ساكنين يلزم ما لا نظير له في كلامهم، وإن حرِّك تخرج عن وضعها، وهو لزوم السكون، وإن حُذف الألف يشتبه فعل الاثنين بفعل الواحد، ويجتمع نونان زائدتان على بناءِ الكلمة في فعل المؤنث.

فإن قيل: جوَّزوا أن تدخله الثقيلة مع لزوم التقاء الساكنين على غير بابه.

قلنا: أجاب عنه المصنّف: «بأنّه إنّما جاز لأنّهم جمعوا بين الساكنين على هذا الحد في نحو (الضالّين)»[6]. وفيه نظر؛ لأنَّ ما نحن فيه ليس على حدِّ الضالّين؛ إذ الساكنان في نحو (الضالين) في كَلمة واحدة، وفيما نحن فيه ليس كذلك، فالأولى أن يجاب عنه بأنَّ الألف والنون فيهما كجزء الفعل الذي اتّصلا به، فيكون ككلمة واحدة، والتقاء الساكنين

---

(١) الكافية (٢٤١)، شرح الرضي (٤/٤٨٤).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/١٤٠١-١٤٠٢).

(٣) الكافية (٢٤١)، شرح الرضي (٤/٤٨٤).

(٤) شرح الكافية لابن جماعة (٥١٣).

(٥) الكافية (٢٤١)، شرح الرضي (٤/٤٨٤).

(٦) شرح المقدمة الكافية (٨٠٣).

أولهما حرف مدٍّ وثانيهما مدغم في كلمة واحدة جائز، فكذلك يجوز فيما هو ككلمة واحدة، ولو دخلهما الخفيفة التقى ساكنان فيما هو ككلمة واحدة ولا يكون الثاني مدغمًا في غير الوقف.

فإن قيل: فليجز (اضربان) في الوقف.

قلنا: أجاب عنه الإمام الحديثي: «بأنَّ الوقف تابع؛ لأنه عارض، فقبل الوقف إن كان النون متحرِّكًا يلزم خروجه عن وضعه، وإن كان ساكنًا يلزم المحذور»(١). فليحذر عنه.

قوله: «والمخففَّة تُحذف للساكن»(٢).

فإن قيل: فهلاَّ حركوها بالكسر عند ملاقاتها الساكن، كما حُرِّك التنوين بالكسر في: (أزيد العالم).

قلنا: أجاب عنه المصنّف بأنّه: «ليكون للنون اللاّحقة للاسم مزيَّة على النون اللاَّحقة للفعل»(٣)، وأجاب عنه الإمام الحديثي بوجه آخر، وهو: «أنَّ التنوين لازم الاسم المتمكّن إذا خلا عن الألف واللام، /٢٩٥/والإضافة واللازم كجزء الكلمة فلا تحذف، والخفيفة لم تلزم الفعل»(٤). ولا يخفى حسن الوجهين، فلينظر فيهما.

****

(١) شرح الكافية للحديثي (٣٠٨/ب).

(٢) الكافية (٢٤١)، شرح الرضي (٤/٤٨٤).

(٣) شرح المقدمة الكافية (٨٠٥).

(٤) شرح الكافية للحديثي (٣٠٩/أ-ب).

الخاتمة

قال المؤلف رحمه الله تعالى ما نصه:

تمَّ بعون الله وحسن توفيقه ما أردناه على أحسن حال،

بعد أن مات مَنْ وُشِّح باسمه ذلك بأمر الله المتعال،

في أوائل جمادى الثاني من سنة إحدى وستين وتسعمائة،

في مدينة مصر المباركة.

والتضرع من فضل الله الذي لا يحصيه المقال في التحقيق أن ينفع به أخاه المسمَّى بمحمود انتفاعًا لطيفًا. فإنَّه هو بذلك حقيق، ولله الحمد على كلِّ حال. انتهى

وصلى الله وسلَّم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

عَلَّقه لنفسه بيده الفانية، ثمَّ لمن شاء الله من بعده، أحوج عبيده إلى عميم لُطفه وجوده:

منصور سبط الشيخ الطبلاوي،

في مجالسَ آخرها ضحوة يوم الاثنين،

مستهل شعبان الكريم عام ثمانية وتسعين وتسعمائة

من خطِّ تلميذ المصنّف خاتمة المحققين

شيخُنا الشِّهاب ابن قاسم،

وفيه بعض مواضع لا تُخفى،

غفر الله لنا ولهم ولأحبابنا

ولجميع المسلمين

آمين.

***

**

*

الفهارس

فهرس الفهارس

مراجع الدراسة والتحقيق

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط١، ١٤٠٤هـ، القاهرة، دار المدني.
- أسرار العربية، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأشباه والنظائر في النحو، للشيخ جلال الدين السيوطي، ط١، ١٤٠٥هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج البغدادي (٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: د. غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٤٠٩هـ.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط٦، ١٩٨٤م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م.
- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش (٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن القفطي (٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٦هـ.
- الانتصار لسيبويه على المُبرِّد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد (٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، للإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري (٥١٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الفكر.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين عبد الله البيضاوي (٦٨٥هـ).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.

● للمطبوع ○ للمخطوط ⊙ للرسائل الجامعية

- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الرياض، دار العلوم، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمر عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٥٤هـ)، تحقيق: الشيخ عرفات حسونة، مكة المكرمة، المكتبة التجارية.
- البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير، بيروت، مكتبة المعارف، ط٣، ١٩٧٩م.
- البغداديات، لأبي علي الفارسي (٣٣٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٨٣م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ.
- تاج التراجم لأبي الفداء زيد الدين قاسم بن قطلوبغا (٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤١٣هـ.
- تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، لبنان، دار الكتاب العربي.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ.
- o التحفة الوافية في شرح الكافية، لتقي الدين النيلي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، رقم ٤٩٣.
- التخمير شرح المفصل، لصدر الأفاضل الخوارزمي (٤١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠م.
- التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني (٨١٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط٢.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ)، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ.
- الجامع الصغير في النحو، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: د. أحمد محمود الهرميل، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، الأردن، دار الأمل، ط٢، ١٤٠٥هـ.

- الجمل في النحو، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (٣٣١هـ)، بيروت، دار صادر.
- حاشية السيد على المطول، للسيد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٣٣٠هـ.
- حجة القراءات، للإمام أبي زرعة بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٤هـ.
- الحجة في القراءات السبع، للإمام الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٠هـ.
- حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ)، ت: د. حسن الشاذلي فرهود، الرياض، دار العلوم، ١٤٠٢هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٩هـ.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- درة الحجال في أسماء الرجال، لأبي العباس أحمد بن محمد ابن القاضي (١٠٢٥هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة، دار التراث، تونس، المكتبة العتيقة.
- ديوان الأعشى الكبير، شرحه مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٤هـ.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، شرح: مجيد طراد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٥هـ.
- ديوان جرير، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ.
- ديوان الطرماح، تحقيق: د. عزة حسن، بيروت، دار الشرق العربي، ط٢، ١٤١٤هـ.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له: د. فايز محمد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٢هـ.
- ديوان كثير عزة، قدم له: مجيد طراد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٣هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٠٥هـ.
- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ١٤٠٠هـ.

- الشامل لمجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، د. عبد المنعم سيد عبد العال، القاهرة، مكتبة غريب، ط١، ١٤٠٢هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي فلاح ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (٧٩٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر.
- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين الطائي (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي مختون، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، القاهرة، دار الفكر.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (٦٨٨هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، ليبيا، منشورات جامعة قار يونس.
- شرح شذور الذهب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: بركات يوسف هبّود، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ.
- شرح الكافية، للغجدواني، مخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، رقم ٧٨٨.
- شرح الكافية، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة (٧٣٣هـ)، تحقيق: د. محمد عبد النبي عبد المجيد، مصر، دار البيان، ط١، ١٩٨٧م.
- شرح اللمع، لابن برهان عبد الواحد العكبري (٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٨٤م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لجمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، ت: جمال عبد العاطي مخيمر، رسالة علمية لمرحلة الماجستير، كلية اللغة العربية، الأزهر ١٤٠١هـ.
- شرح الهادي في النحو، لعبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني (٦٥٦هـ)، رسالة دكتوراه، لمحمود فجال يوسف.
- شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: د. جمال عبد العاطي مخيمر، مكة المكرمة، مكتبة الباز، ط١، ١٤١٨هـ.

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مكة المكرمة، مكتبة الفيصلية.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.
- شرح قطر الندى، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤١٤هـ.
- شروح التلخيص، توزيع مكتبة الباز، مكة المكرمة.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين ابن مالك الطائي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، ١٤٠٢هـ.
- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تركيا، المكتبة الإسلامية بإستانبول، ١٩٧٩م.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دمشق، دار القلم.
- الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد، لجعفر بن تغلب الأدفوي (٧٤٨هـ)، ت: سعد محمد حسن، القاهرة، الدار المصرية، ١٩٦٦م.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (٣٨٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤م.
- الفوائد الضيائية، لعبد الرحمن بن أحمد الجامي (٨٩٨هـ)، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٣هـ.
- فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي (٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت، دار صادر.
- القاموس المحيط للفيروزابادي (٨١٦هـ)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- الكافية في النحو، لأبي عمرو عثمان ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: د. طارق نجم، جدة، دار الوفاء، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد يزيد المُبَرِّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ.
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ.

- الكشاف، لأبي القاسم جار الله بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، بيروت، دار المعرفة.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة حاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٤هـ.
- الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤١٤هـ.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ)، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٨٧م.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع.
- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي (٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر العربي.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ط١، ١٤٠٧هـ.
- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣هـ.
- المسائل العضديات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٦هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٠هـ.
- المستدرك، لأبي عبد الله محمد الحاكم النيسابوري، الهند، حيدر أباد، دائرة المعارف العثمانية.

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، القاهرة، دار الحديث، ط١، ١٤١٤هـ.
- معجم الأدباء، لأبي عبد الله ياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤١٢هـ.
- ⊙ المغني لابن فلاح، رسالة دكتوراه، لعبد الرزاق عبد الرحمن السعدي.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبري زاده (٩٦٨هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- المفصل في علم اللغة، للإمام أبي القاسم الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: د. محمد عزّ الدين السعيدي، بيروت، دار إحياء العلوم، ط١، ١٤١٠هـ.
- o المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، مخطوط بمركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، رقم ٧٣٠.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب، ١٣٨٢هـ.
- المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي (٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، دار الغد العربي.
- المقرب، لعلي بن مؤمن ابن عصفور (٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩١هـ.
- المواقف في علم الكلام، لعبد الرحمن بن أحمد الإيجي (٧٥٦)، بيروت، عالم الكتب.
- المواهب اللدنية، للقسطلاني، المطبعة الشرفية، ١٣٣٦هـ.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، الأردن، مكتبة المنار، ط٣، ١٤٠٥هـ.
- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير ابن الجزري (٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان النحوي الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.

- النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٨٧هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، لبنان، مؤسسة الرسالة، والكويت، دار البحوث العلمية، ١٤١٣هـ.
- الوافية في شرح الكافية (شرح المتوسط)، لركن الدين الأَسْتَرَبَاذِيّ، ت: عبد الحفيظ شلبي، سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٠٣هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين ابن خلكان (٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك الثعالبي (٤٢٩هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ.

الشاهد	السورة: الآية	الصفحة
﴿ولا الضالّين﴾	الفاتحة: ٧	٢٢٧
﴿ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه﴾	البقرة: ٢	١٨١
﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾	البقرة: ٦، يس: ١٠	٩٨، ١٠٣
﴿وإذا قيلَ لهم آمِنُوا . . .﴾	البقرة: ١٣	٢٣
﴿ماذا أرادَ اللهُ بهذا مثلاً﴾	البقرة: ٢٦	١٨٤
﴿إلى بارئكم﴾	البقرة: ٥٤	٣٣١
﴿ولا تعثَوا في الأرض مفسدين﴾	البقرة:٦٠ وغيرها	١٨٣
﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا﴾	البقرة: ٦٢	٣٨٢
﴿وأَنْ تَصومُوا خيرٌ لكم﴾	البقرة: ١٨٤	٩٨، ١٠٣
﴿فعدّةٌ من أيامٍ أُخرَ﴾	البقرة: ١٨٤	٢١٦
﴿لعلّكم تفلحون﴾	البقرة: ١٨٩ وغيرها	٣٩٠
﴿وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ﴾	البقرة: ٢١٧	٢٢٣
﴿ولَعبدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشرِكٍ﴾	البقرة: ٢٢١	١٠٤، ١٠٦
﴿وبعولتهن﴾	البقرة: ٢٢٨	٣٣٢
﴿فشرِبوا منه إلاّ قليلٌ﴾	البقرة: ٢٤٩	١٩٠
﴿وقتل داودُ جالوت﴾	البقرة: ٢٥١	٥٦
﴿فَبُهِت الذي كَفَرَ﴾	البقرة: ٢٥٨	٣١٧، ٣٤٢
﴿ويأمركم﴾	البقرة: ٢٦٨	٣٣٢
﴿الذين ينفقون أموالهم﴾	البقرة: ٢٧٤	١١٤
﴿هو الذي يصوركم في الأرحام﴾	آل عمران: ٦	٢٧٤، ٣٣٧

● للحديث ⊙ للأثر ○ للمثل

القافية	البحر	القائل	رقم	صفحة
الفتاء	الوافر	الرَّبيع بن ضبُع الفزاري، أو زيد بن ضبة	٢٠	٢٨٥
جانبه	الرجز	مجهول	٢	٣٢
تطيب	الطويل	المخبَّل السعدي، أو أعشى همدان، أو مجنون ليلى	١١	١٨٨
سُحَّاحُ	البسيط	عبد الله بن جرير البجلي	٤	٥٥
سلاحِ	الطويل	مسكين الدَّارمي أو ابن ميَّادة	١٠	١٦٥
شرًّا	الرجز	مجهول	٩	١٤٦
المعارُ	الوافر	بشر بن أبي حَازم الأسدي أو الطِّرماح بن حكيم	٦	١٠٠
عشاري	الكامل	الفرزدق	١٧	٢٧٠
للكاثر	الرجز	الأعشى الكبير، ميمون بن قيس بن جندل	٢٢	٣١٨
ماضيِ	الطويل	جرير	٥	٥٥
اليتقصَّع	الطويل	ذو الخِرَق الطِّهوي	١	٣٢
تواضعُ	الطويل	الصَّلتان العبدي	٧	١٤١
وقوعا	الوافر	المرار بن سعيد الأسدي الفقعسي	١٥	٢٣٥
ساطعًا	الرجز	مجهول	١٩	٢٧٣
واسع	الكامل	الكميت الأسدي	٢٤	٤٠٦
أوائِلُه	الطويل	مجهول	٣	٣٢
مثلي	الطويل	الفرزدق	١٦	٢٤٤
حَنظلِ	الرجز	خطَّام المجاشعي، أو جندل بن المثنّى، أو سلمى الهذليَّة، أو الشَّماء الهذليّة	٢١	٢٨٦
بيذبل	الطويل	امرؤ القيس	٢٣	٣٧١
العمائمِ	الطويل	مجهول	١٨	٢٧٢
عني	الوافر	مجهول	٨	١٤٥
أطفالها	الكامل	الأعشى ميمون بن قيس	١٢	٢٠٤
ذووه	مجزوء الرمل	مجهول	١٣	٢٠٨
المنائِيا	الطويل	عبيدة بن الحارث بن عبد المطّلب	١٤	٢٣٣

الجماعات

فهرس المحتويات

أولا: الدراسة

ثانيًا: التحقيق